

المسلمين وما جعل لهم من الشرط بطريق النفقة لهم فاهم ممالك للمسلمين يمسكون لهم في  
 نخيلهم فيستوجبون النفقة عليهم فجعل نفقتهم فيما يحصل بمالهم وجعل عليهم نصف ما يحصل  
 بمالهم ليكون ذلك ضريبة عليهم بمنزلة المولى يشارط عبده الضريبة اذا كان مكتسبا وقد نقل  
 بعض هذا عن الحسين بن علي رضي الله عنهما والثاني انه من عليهم برأهم وأراضيهم ونخيلهم  
 وجعل شطر الخارج عليهم بمنزلة خراج المقاسة وللأمام رأي في الأرض المنون بها على  
 أهلها ان شاء جعل عليها خراج الوظيفة وان شاء جعل عليها خراج المقاسة وهذا أصح  
 التأويلين فانه لم ينقل عن أحد من الولاة انه تصرف في رقابهم أو رقاب أولادهم كالتصرف  
 في الممالك وكذلك عمر رضي الله عنه أجلاهم ولو كانوا عبيدا للمسلمين لما أجلاهم فالسليم  
 اذا كان له مملوك في أرض العرب يتمكن من امساكه واستدامة الملك فيه ففرنا ان الثاني  
 أصح ثم بين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ما فعله من المن عليهم ونخيلهم وأراضيهم  
 غير مؤيد بقوله عليه الصلاة والسلام أقركم ما أقركم الله وهذا منه شبه الاستثناء وإشارة إلى  
 أنه ليس لهم حق المقام في نخيلهم على التأييد لانه علم من طريق الوحي انه يؤمر بإجلائهم  
 فتحرز بهذه السكامة عن نقض العهد لانه كان أبعد الناس عن نقض العهد والندب وفيه دليل  
 ان لان المؤقت صحيح سواء كان لمدة معاومة أو مجزولة وان النذر ينقي مثل هذا الكلام وإن  
 لم يفهم انخصم فاهم لم يفهموا مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صرح منه التحرز عن  
 النذر بهذا اللفظ قال وان بني عذرة جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انتزع  
 خيبر وجاءته يهود وادي القرى شركا بني عذرة بالوادى فاعطوا بأيديهم وخشوا أن ينزوهم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كانوا بالقرب من أهل خيبر وان اليهود بالحجاز  
 كانوا ينظرون ما يؤل اليه حال النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر فقد كانوا أعز اليهود  
 بالحجاز كما روى انه كان بخيبر عشرة آلاف مقاتل فلما صاروا متهورين ذلت سائر اليهود  
 وانقادوا لطلب الصلح فنهى يهود وادي القرى جاؤا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطوا  
 بأيديهم أي انقادوا له وطلبوا الأمان وخشوا أن ينزوهم فكان هذا من النصرة بالرعب  
 كما قال عليه الصلاة والسلام نصرت بالرعب مسيرة شهر فلما أعطوا بأيديهم والوادى حين  
 فعلوا ذلك نصفان نصف لبني عذرة ونصف لليهود فجعل رسول الله الوادى أملا فأنكاه وللمسلمين  
 وثلاثا خاصة لبني عذرة وثلاثا لليهود وكان هذا بطريق الصلح من رسول الله صلى الله عليه

وسلم فدل أن للإمام أن يصالح أهل بلده على بعض الاموال والاراضي اذا رضوا بذلك ثم  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هم باجلاء اليهود الى الشام على ما روى عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وقال عليه الصلاة والسلام ان عشت  
 الى قابل لا اخرجن نجران من جزيرة العرب وكان في ذلك اظهار فضيلة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وفضيلة أمته حيث ان جزيرة العرب مولده ومنشأه طهر الله تلك البقعة عن سكني  
 غير المؤمنين فيها وهي أفضل البقاع لان فيها الحرم وبيت الله تعالى حرم الله تعالى نعم مشاركة  
 غير المؤمنين مع المؤمنين في السكنى فيها الا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبيل ان  
 يتم ذلك ولم يفرغ أبو بكر الصديق رضي الله عنه لذلك لانه لم تطل مدة خلافته وقد كان  
 مشغولا بقتال أهل الردة حتى اذا كان في زمن صر رضي الله عنه وكان قد سمع ذلك من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلى اليهود من خير وأمر يهود الوادي أن يتجزوا بالجلاء  
 الى الشام وكان المعنى في ذلك أن اليهود انما جاؤا من الشام الى أرض الحجاز وكان مقصود  
 رؤسائهم من ذلك طلب الحنيفية لما وجدوا في كتبهم من بث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وبث أمته وبذلك كان يوصي بعضهم بعضا فلما بث الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امتنعوا من متابعتهم والانتفاء للحق الذي دعا اليه حسدا وكفرا قال الله تعالى وكانوا من قبل  
 يستفتحون على الذين كفروا الآية فجوزوا على سوء صنيعهم بأن لا يمكنوا من المقام في أرض  
 العرب وأن يهودوا الى الموضع الذي جاء من ذلك الموضع آبائهم فلهذا اجلاهم عمر رضي  
 الله عنه سم احتج عليه يهود الوادي بقولهم اما نحن في أموالنا قد أقرنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقاسمنا ومعنى هذا الكلام الاشارة منهم الى الفرق بينهم وبين أهل خير فان  
 خير قد افتتحها المسلمون فصارت مملوكة لهم فاما نحن فصالحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على بعض الاراضي فاقترنا في أموالنا على ما كننا عليه في الاصل ولم يظهر منا خيانة فليس لك  
 أن تجلبنا من أرضنا فقال لهم عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكم  
 أقركم ما أقركم الله يعني أن هذا اللفظ كان استثناء من رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 الصلح الذي جرى بينه وبينكم فلا يعني ذلك من اجلائكم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد عهد أن لا يجتمع في أرض العرب دينان واتى عجل من لم يكن له عهد من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يعني عيدا خاصا سوى ذلك الصلح العام فقد كان ذلك مقيدا بالاستثناء وأنا

مقوم أموالكم هذه فمطعكم أئمانا يعني بهذا الاجلاء لا أبطل حقكم عن أموالكم ولا أملكها عليكم عيانا ولكني أعطيتكم قيمتها وفيه دليل ان الملك الذي من الحرمة مالمالك المسلم وانه متى تعذر ايذاء العين في ملكه يجب ازالته بالقيمة ولهذا قلنا في الكافر اذا أسلم عبده بغير على بيعه واذا أسلمت أم ولده تخرج الى الحرية بالسعاية في القيمة وفيه دليل ان الامام اذا أحس بالقدرة من أهل بلدة من بلاد أهل الذمة وانهم يخبرون المشركين بمررات المسلمين يكون له أن يجلبهم من تلك الارض الى أرض أخرى وانه يقوم من أملاكهم ما يتعذر نقله فيمطيهم عوض ذلك من بيت المال أو من أرض أخرى ان كانت لعامة المسلمين كما فعله عمر رضي الله عنه فانه أمر بأموالهم بقومت بتسعين ألف دينار فدفعها اليهم وأجلاهم وقبض أموالهم ثم قال لبي عذرة انا لن نظلمكم ولن نستأثر عليكم أنتم شغواؤنا في أموال اليهود فان شئتم أعطيتكم نصف ما أعطيناكم وأعطينكم نصف أموالهم وان شئتم سلمتم لنا البيع فتولينا الذي لهم وفيه دليل أن الشفعة تستحق بالشركة في المقار فقد كانت بنو عذرة في الوادي شركاء وان أحد الشركاء اذا اشترى فله الشفعة فيما اشترى كما لاشريك الآخر وانما يشتره الامام للمسلمين بمال بيت المسلمين ليستحق بالشفعة ولكن الاشكال في أنهم لم يطلبوا الشفعة حتى قال لهم عمر رضي الله عنه ما قال والشفعة تبطل بترك الطلب بعد العلم بالبيع فقبل هم قد طلبوا الشفعة وأظهروا ذلك بينهم ولكنهم احتشموا عمر رضي الله عنه فلم يجاهروا بذلك فلما بلغه طلبهم قال ما قال وقيل هم عمر رضي الله عنه أن ذلك بيع شرعي وأن لهم الشفعة بذلك فعند ذلك طلبوا الشفعة وقالوا بل نمطكم نصف الذي أعطيتكم من المال وتقاسمونا أموالهم فباع بنو عذرة في ذلك الرقيق والابل والغنم حتى دفعوا الى عمر رضي الله عنه خمسة وأربعين ألف دينار فقسم عمر الوادي نصفين بين الامارة وبين بني عذرة وذلك زمان التحضير حين حضر عمر رضي الله عنه الوادي نصفين بيني جمع انصباة المسلمين في جانب وانصباة بني عذرة في جانب وكان ذلك أمرا عظيما قد اشتهر في العرب حتى جملاوه تاريخا وكانوا يسمون ذلك زمان التحضير فيقول بعضهم لبعضهم كنت زمان التحضير ابن كذا سنة كما يكون مثله في زماننا اذا حدث أمر عظيم في الناس يجمل التاريخ منه بمنزلة وقت الوباء وغيره وقال الزهري رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صالح أهل خيبر أعطاهم النخل على أن يسلموا ويقاسمهم نصف الثمار وكان يبعث لقصة ذلك عبد الله بن رواحة فيحرص عليهم فيقول ان شئتم

فالحكم وان شئتم فتنا وفي هذا الحديث بيان حكم الماملة وقد يتناه وحكم الخرص فهو  
 دليل على أن اللامام في الاراضي التي يكون للامام خراجها خراج المقاسة وفي الارض  
 المشترية أن يثبت من يخرص الثمار والروع على أربابها الا أن عندك اني هذا الخرص بمنزلة  
 الكيل حتى اذا ادعوا النقصان بعد ذلك لا يقبل قولهم الا بمحبة وعندنا هذا الخرص لا يكون  
 ملزما اياهم شيئا لان الذي يخرص اعما يقول شيئا بظن والظن لا يغني من الحق شيئا فالتدول  
 قولهم في دعوى النقصان وعلى من يدعى عليهم الخيانة والسرقة اثبات ذلك بالبينه وعلى هذا  
 الاصل يجوز الشافعي رحمه الله بيع الرايا وهو يبيع الثمر على رؤس النخل بتمر محدود على  
 الارض خرصا فيما دون خمسة أوسق وقال الخرص بمنزلة الكيل ولم يجوز ذلك علماؤنا رحمهم  
 الله وقالوا الخرص ليس بمعامر شرعي تظهر به الماملة فيكون هذا بيع الثمر بالتمر مجازمة وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمر بالتمر مثلا بمنزل وتأويل ما نقله عبد الله بن رواحة رضي  
 الله عنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهين أحدهما أن ذلك كان على سبيل النظر  
 للمسلمين منه حتى يتحرز اليهود من كتمان شيء فقد كانوا في عداوة المسلمين بحيث لا يمتنعون  
 مما بقدروا عليه من الاضرار بالمسلمين وقيل كان ابن رواحة مخصوصا بذلك حتى كان خرصه  
 بمنزلة كيل غيره لا يتفاوت قد علم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الوحي أو كان  
 له ذلك بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكونه مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وذلك بين فيما رواه بعد هذا ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره ومعنى قوله ان شئتم فالحكم وان  
 شئتم فلنا أي ان شئتم أخذتم على ما خرصت وأعطيتونا نصف ذلك بعد الادراك وان شئتم  
 أخذنا ذلك وأعطيناكم نصف ذلك بعد الادراك فهذا منه بيان أنه عدل في الخرص ولم يعل الى  
 المسلمين ولا قصد الحيف على اليهود وعن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع  
 خيبر الى أهلها الدين كانت لهم على أن يملوها فإذا بلغت الثمار كان لهم النصف وللمسلمين  
 النصف فثبت ابن رواحة رضي الله عنه نخرصها عليهم وقد ينال فائدة الحديث وفي الافظ  
 المذكور في هذا الحديث دليل على ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أنه من عليهم بأراضيهم  
 وجعل عليهم نصف الخارج بطريق خراج المقاسة وعن حجاج بن ارطاة قال سألت محمد بن  
 علي رضي الله عنه عن المزارعة بالثلث فالنصف فقال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر  
 بالبطر وأبو بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وأهلهم الى يومهم هذا يفعلونه وفيه دليل جواز



استعمال القياس فقد سئل عن المزارعة وجوازها استدلالا بالمعاملة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل خيبر في النخيل وقيل بل كانت بخير نخيل ومزارع فقد كان عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم معه في المزارعة عند مزارعة وفي هذا الحديث دليل لها على أبي حنيفة رحمه الله في جواز المزارعة والمعاملة وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر قال لليهود أقركم ما أقركم الله علي أن التمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلنا فكانوا يأخذونه وفي هذا الحديث بيان أن ماجرى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينهم كان على طريقة الصلح وقد يجوز من الامام المعاملة بين بيت المال وبين الكفار على طريق الصلح مالا يجوز مثله فيما بين المسلمين فيضت من هذا الوجه استدلالهم بمعاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم وفيه دليل هداية ابن رواحة رضي الله عنه في باب الخرص فانهم كانوا أهل نخل وقد عدوا أنه أصاب في الخرص حين رغبوا في أخذ ذلك وعن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة فيخرص بينه وبين اليهود قال فجمعوا له حليا من حلي نسائهم فمالوا هذا لك وخفف عنا ونجاوز في القسم فقال يا معشر اليهود انكم أبغض خلقي الله تعالى وما ذاك بحالي على أن أحيف عليكم أما الذي عرضتم من الرشوة فهو سحت وأنا لا تأكلها فقالوا بهذا قامت السموات والأرض وأما طلبوا من ابن رواحة رضي الله عنه ما ظهر منهم من الميل إلى أخذ الرشوة وترك بيان الحق لاجله فانهم كتبوا ببعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث أمته من كتابهم وحرفوا الكلام عن مواضع هذا الطريق كما قال الله تعالى ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وما طلبوا منه التخفيف من غير ميل وخيانة فقد كان ابن رواحة رضي الله عنه يفعل ذلك من غير طلبهم وبه كان أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال للخراصين خففوا في الخرص فان في المال العربية والوصية ثم انه قطع طمعهم بما قال انكم من أبغض خلق الله تعالى الى وهكذا ينبغي لكل مسلم أن يكون في بغض اليهود بهذه الصفة فانهم في عداوة المسلمين بهذه الصفة كما قال الله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود وقال عليه الصلاة والسلام ما خلا يهودي بمسلم الا حدثه نفسه بقتله وكان شكواهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت حتى قال

لو آمن بي اثنا عشر منهم آمن بي كل يهودي على وجه الارض يني رؤسائهم ثم بين أن  
هذا البغض لا يحمله على الحيف والظلم عليهم فالحيف هو الظلم قال الله تعالى أم يخافون أن  
يحيف الله عليهم ورسوله فكيف يحمله ما عرضوا من الرشوة على الليل اليهم وقال أما الذي  
عرضتم من الرشوة فلم اسحت يعني تناول السحت من مداميكم دون المسلمين وقد وصفهم  
الله بذلك بقوله سمعون للكذب أكلون للسحت والسحت هو الحرام الذي يكون سببا  
للاستئصال مأخوذ من السحت قال الله تعالى فيسحتكم بهذاب وقد خاب من افترى أي  
يستأصلكم فقالوا بهذا قامت السموات والارض يني ما يقوله حق وعدل وبالمثل قامت  
السموات والارض وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول في هذا الحديث اشارة الى أن أمتة  
النساء وحليهن لم تزل عرضة لحوائج الرجال فان اليهود لحاجتهم الى ذلك تحكموا على نساءهم  
بغير ما من حلي نساءهم حكى وأن رجلا من أهل العلم كانت له امرأة ذات يسار فسالها شيئا  
من مالها لحاجته الى ذلك فابت فقال لا تكوني أكفر من نساء خير كن بواسين أو واجهن  
بحلين وأنت تأبى ذلك وعن ابن سيرين رحمه الله قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ابن رواحة رضي الله عنه الى خير فقال بعثني اليكم من هو أحب الى من نفسي ولانتم على  
أهون من الخنازير ولا يمتني ذلك من أن أقول الحق هكذا يذني لكل مسلم أن يكون في  
حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب  
اليه من نفسه وأهله وولده وماله لانه به نال العز في الدنيا والنجاة في الآخرة قال الله تعالى  
وكنتم على شفاخرة من الدار فانتم كم منها يعني بمناصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصديقه  
ويبنى أن يكون اليهود عند كل مسلم بهذه الصفة والمنزلة أيضا فهم شر من الخنازير فيما أظهر وا  
من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسدا وتعتا فكانه قال ذلك لانه قد مسح منهم  
قردة وخنازير كما قال الله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير واليه أشار رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حين حاصر بني قريظة فسمع من بعض سفائهم شتيمة فقال عليه الصلاة والسلام  
اتشتموني يا أخوة القردة والخنازير فقالوا ما كنت فحاشا يا أبا القاسم فلذلك لا يمتني من أن  
أقول الحق فقالوا بهذا قامت السموات والارض أي بالحق وبخالفه الهوى والميل بهانهم قال  
قد خرصت عليكم فغلبكم قبيح دليل أن الخيل كانت مملوكة لهم وإن ما كان يؤخذ منهم  
بطريق خراج المقاسمة فإن شتمتم فخذوه ولي عندكم الشطر وإن شتمتم أخذته وليكم عندى الشطر

نقدوه فان لكم فيه منافع فاخذوه فوجدوا فيه فضلا قليلا وهذا دليل على حذافته في باب  
 الخرم وان خرصه بمنزلة كيل غيره حين لم يخف عليه الفضل اليسير وانما يجوز بذلك لان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمره بالتخفيف في الخرم ولم يترك الصيغة لهم في الاخذ  
 مع شدة بنقضهاهم فدل أنه لا ينبغي للمسلم أن يترك الصيغة لاحد من ولى أو عدو اذا كان  
 لا يخاف على نفسه لان نصيحته بحق الدين وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر بالشرط وقال لكم السواقط قيل المراد من السواقط ما يكره  
 من الاغصان من النخيل مما يستعمل استعمال الحطب والاصح أن المراد ما سقط من الثمار  
 قبل الادراك فان ذلك مما لم يمكن ادخاره الى وقت القسمة لانه يفسد فشرط ذلك لهم دفعا  
 للخرج عنهم وفيه دليل على أن مثل هذا يحمل عنوا في حق المزارع والمعامل لانه لا يتأتى  
 التحرز عنه الا بخرج والمخرج مدفوع وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بعث ابن رواحة رضي الله عنه فخرص عليهم مائة وسق فقالت اليهود أشطظتم علينا فقال  
 عبد الله رضي الله عنه نحن نأخذهم ونعطيك خمسين وسقا فقالت بهذا تنصرون وقوله أشطظتم  
 علينا أي ظلمتمونا وزدتم في الخرم والشطط عبارة عن الزيادة قال عليه السلام لا وكس ولا  
 شطط وكان ذلك منهم كذبا وكانوا يعلمون ذلك ولكن كان من عادتهم الكذب وقول الزور  
 ح علمهم بذلك كما وصفهم الله تعالى به بقوله وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فرد  
 عليهم ثمنهم بما قال انا نأخذهم ونعطيك خمسين وسقا فقالوا بهذا تنصرون أي بالعدل والتحرز  
 عن الظلم فالتصر موعود من الله تعالى للعادلين التمسكين بالعدل والحق في الدنيا والآخرة  
 قال الله تعالى ان تنصروا الله ينصركم يعني ان تنصروا الله تعالى بالانقياد للحق والدعاء اليه  
 واظهار العدل ينصركم ويثبت أقدامكم وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا بأس  
 بالمزاعة بالثلث والرابع واعلم بان المزاعة في جوازها اختلاف بين العلماء رحمهم الله وكان  
 الخلاف في الصدر الاول والتابعين رحمهم الله تعالى بعدهم واشتبهت فيها الآثار عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فجمع محمد رحمه الله ما نقل من الآثار في ذلك ثم نبى عليه بيان المسئلة من  
 طريق المنى فمن قال بجوازها من الصحابة رضي الله عنهم على رضي الله عنه ومما رضي الله  
 عنه على ما روى عن طاوس رحمه الله قال قدم علينا معاذ رضي الله عنه الجبن ونحن نعطى  
 أراضينا بالثلث والرابع فلم يعب ذلك علينا وفيه بيان ان ترك التكثير من ثمين عليه البيان

دليل التبرير فقد كان ما ذرّني الله عنه متيناً للبيان لأهل اليمن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إليهم ليبيّن لهم الأحكام واستدل بترك التكرار عليهم بما اشتهر بهذا المقدور عليهم على جوازهم ثم روى عنه أنه أمضى ذلك وفي هذا تخصيص على التوى بالجواز وعن ملاوس رحمه الله أنه سئل عن المخارة في الأرض فقال غاروا على الشطر والثالث والرابع ولا تجابروا على كيل معلوم فكان ملاوساً تعلم من ما ذرّني الله عنه وفيه دليل أن المزارعة على كيل معلوم يشترط أحدهما لا تجوز به يأخذ من يجوز المزارعة لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج بما حمله وعن موسى بن طلحة قال أقطع عمر رضي الله عنه خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن سعد بن مالك والزيبر وخباباً ورأيت هذين يعطيان أرضهما بالثالث والرابع وعبد الله وسعداً رضي الله عنهم والمراد عبد الله بن مسعود وقد ذكره مفسراً بما هذا وهو من كبار فقهاء الصحابة وسعد بن مالك من المشركين وكانا يباشران المزارعة بالثالث والرابع وفي الحديث دليل أن للإمام ولاية الانقطاع فيها ليس بملك لسان يمينه لأن ما كان الحق فيه لعامة المسلمين فالتدبير فيه إلى الإمام وله أن يخص بعضهم شيء من ذلك على حسب ما يرى كما يفعله في بيت المال وعن أبي الأسود قال أنا كنا لعرار على عهد عقبة والأسود رحمهما الله بالثالث والرابع فابيعنا ذلك علينا وهما من كبار أصحاب علي وعبد الله رضي الله عنهما وفترأها في ذلك على موافقة فتوى علي وعبد الله رضي الله عنهما حجة أيضاً وعن محمد بن رافع بن خديج قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً إلى قوم يطمس عليهم نخلاً فجاء أرباب الخيل فقالوا يا رسول الله إن فلاناً قد طمس علينا نخلاً فقال عليه الصلاة والسلام قد بعثت رجلاً في نفسي أميناً فأن أحييتهم أن تخذوا نصيبكم بما طمس والا أخذوا وأعطياكم نصيبكم فقالوا هذا الحق والحق قامت السموات والأرض والمراد بالطمس المذكور في أول الحديث الحذر والمذكور نأيا الظلم بالطمس هو الاستئصال ومنه قال عيسى مطبوسة قال الله تعالى فطمسنا أعينهم وكان الحديث في ابن رواحة رضي الله عنه في أهل خير وإن لم يفسره في هذه الرواية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت رجلاً في نفسي أميناً في معنى الرد لعتنتهم عليه وهكذا ينبغي للإمام أن يختار لعله من هو أمين عنده ثم يقبل قوله فيما يجرب به ولا يرد له لطمع اطاعين فالقاتل بحق لا بد أن يظن فيه بعض الناس قالوا أساطير وقيل منهم الشكوك وقد تحققت معتهم لما خبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا هذا الحق وبالحق قامت السموات والارض وبياه في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم  
 لفسدت السموات والارض وعن الضعاف رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه كان يكرى  
 الارض الجرز بالثالث والربع وكان لا يرى بذلك بأسا والمراد به الارض البيضاء التي تصلح  
 للزراعة قال الله تعالى أو لم يروا أنا نسوق الماء الى الارض الجرز وعمر رضي الله عنه كان ممن  
 يرى جواز الزراعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما دار عمر فالحق معه رضي الله  
 عنه فهو حجة لمن يجوزها وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال رافع بن خديج ما حديث  
 بلغني عن عمومك في كراء المزارع فقال دخل عمومتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم خرجوا الينا فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فقال ابن  
 عمر رضي الله عنه قد كنت أعلم انا كنا نكرى الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى أن ربح الارض ماء في الربيع الساقى الذي يتفجر منه الماء وطائفة من الدين قال  
 لا أدري كم هو قال محمد رحمه الله وهذا عندنا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كراء المزارع أنهم كانوا يكرونها بشئ لا يدرون كم هو ولا ما يخرج وفيه دليل  
 أن الذي العام يجوز أن يقيد بالسبب الخاص اذا علم ذلك فقد قيد ابن عمر رضي الله عنه الذي  
 المطابق بما عرف من السبب والخصوصية وهو تأويل النهى عند من اجاز المزارعة قال المزارعة  
 هذه الصفة لا تجوز لاسيما تؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصولها من الاجازة أن يحصل  
 الخارج في الجانب الذي شرط لاحدهما دون الجانب الاخر والربيع الساقى الماء وهو ماء  
 السبل ينحدر من الموضع المرتفع فيجتمع في موضع ثم يبقى منه الارض ولكن أو حنيفة رحمه  
 الله أخذ بمسوم انتهى بمحدثين روي في الباب عن رافع بن خديج رضي الله عنه أحدهما أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم مر بمحاط فاعجبه فقال لمن هذا فقال رافع رضي الله عنه لي استأجرته فقال  
 عليه الصلاة والسلام لا تستأجره بشئ منه وهذا الحديث عن حماد بن عمار هذا التأويل والثاني  
 ما روى عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع  
 فقلت انا نكرها ما على الربيع الساقى فقال لا قلت انا نكرها بالتين فقال لا قلت انا نكرها  
 بالثالث والربع فقال عليه السلام لا ازرعها أو امتحها أخاك وهذا ان ثبت فهو نص وكان هذه  
 الزيادة لم تثبت عند من يرى جوازها وإنما الثابت القدر الذي رواه محمد رحمه الله عن رافع بن  
 خديج رضي الله عنه أن أسد بن ظهير جاء ذات يوم الى قومه فقال يا بني خارجة قد دخلت

عليكم اليوم مصيبة قالوا ما هي قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الارض  
قلنا يا رسول الله اما نكريها بما يكون علي الربيع الساق من الارض فقال عليه السلام لا ازرعها  
أو امنحها أخاك وانما سمي ذلك مصيبة لهم لان اكتسابهم كان بطريق المزارعة وكانوا قد  
تعارفوا ذلك وكان يشق عليهم تركها ولو كان المراد التأويل الذي أشار اليه في الحديث الاول  
لم يكن في ذلك كبير مصيبة لتمكنهم من تحصيل المقصود بدفع الارض مزارعة بجزء شائع من  
الخارج فهو دليل لاني حنيفة رحمه الله وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ازرعها أو امنحها  
نكاح يدل على سد باب المزارعة عليهم بالنهي مطلقا وبه يستدل من يقول من المتسفة انه لا يجوز  
استئجار الارض بالذهب والفضة لمقصود الزراعة ولكن ما روينا من حديث رافع بن خديج  
رضي الله عنه وهو قوله لي استأجرته دليل على جواز ذلك وقد ذكر بعد هذا آثارا تدل على  
جوازه والمراد بها الاتداب الى ما هو من مكارم الاخلاق بأن يمنع الارض غيره اذا استغنى  
عن زراعتها نفسه ولا يأخذ منه أجرا علي ذلك وعن يدي بن أمية وكان عاملا لمرضى الله  
عنه على نجران فكتب اليه يذكر له أرض نجران فكتب اليه مريض الله عنه ما كان من  
أرض يعثاء يسقيها السماء أو تسقي سحاف فادفعها اليهم لهم الثلث ولنا الثلثان وما كان من أرض  
تسقي بالغروب فادفعها اليهم لهم الثلثان ولنا الثلث وما كان من كرم يسقيه السماء أو يسقي سحاف فادفعه  
اليهم لهم الثلث ولنا الثلثان وما كان يسقي بالغروب فادفعه اليهم لهم الثلثان ولنا الثلث والمراد  
بالأرض التي هي لبيت المال حق عامة المسلمين أنه يدفعها اليهم مزارعة (الأنزى) أنه فوات  
في نصيبهم بحسب تفاوت عملهم بين ما تسقيها السماء أو تسقي بالغروب وهي الدوالي فهو  
دليل لمن يجوز المزارعة وعن عمرو بن دينار قال قالت لطاوس يا أبا عبد الرحمن لو ركت  
الحجارة فأنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها فقال أخبرني أعلمهم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكنه قال يمنع أحدكم أخاه خيرا من أن يأخذ  
منه خراجا معلوما أو قال خراجا معلوما وكل واحد من اللفظين لفظة صحيحة والمراد بقوله  
أعلمهم مما ذكرني الله عنه فكانه أشار به الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم بالحلال  
والحرام معاذ بن جبل أو قال ذلك لانه أخذ العلم منه وهكذا ينبغي لكل متعلم أن يعتقد  
في معلمه أنه أعلم أقره ليبارك له فيما أخذ منه ثم قد دعاه عمرو بن دينار الى الاختلاف احتياط  
والتحرز عن موضع الشبهة والاختلاف فإني ذلك لانه كان يعتقد فيه الجواز كما تعلمه من

أستاذة وفيه دليل أنه لا بأس للإنسان من مباشرة ما يعتد حوازه وإن كان فيه اختلاف العلماء  
رحمهم الله ولا يكون ذلك منه تركا للاحتياط في الدين وقوله يمنع أحدهم أخاه إشارة إلى  
الاتحاد الذي ينه في الحديث الأول وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال لم ينه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عنها حتى تظالموا كان الرجل يكرى أرضه ويشترط ما يسبقه الربيع  
والطف فلما تظالموا نهى عنها والطف جوانب الأرض فهذا إشارة إلى التأويل الذي ذكره  
محمد رحمه الله وأن النهي كان بناء على تلك الخصومة فكان تقيدها وعن ابن عمر رضي  
الله عنه قال كنا نختار ولا نرى بذلك بأسا حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عنها فتركنا من أجل قوله يعني من أجل روايته وابن عمر كان معروفا  
بالزهد والنفق بين الصحابة رضي الله عنهم وأشار بهذا إلى أنه يعتد في المزارعة الجواز ولكنه  
تركها لحبشة مطلق النهي الروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما من حلال يتركه  
المراء على طريق الزهد وإن كان يعتد الجواز على ما جاء في الحديث لا يبلغ العبد محض الإيمان  
حتى يدع تسعة أعشار الحلال مخافة الحرام وعن ابن عمر قال أكثر رافع رضي الله عنه على  
نفسه ليكرها كراء الأبل معناه شدد الأمر على نفسه بروايته النهي مطلقا من غير رجوعه  
إلى سبب النهي ولاجل روايته يترك المزارعة ويكرى الأرض بالذهب والنقصة كراء الأبل  
هو دليلنا على جواز الاجارة في الأراضي لمقصود الزراعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه  
كان إذا أكرى الأرض اشترط على صاحبها أن لا يدخلها كلبا ولا يضرها وهذا من المقرر  
الذي اختاره عمر رضي الله عنه ولنا تأخذه فلا بأس بادخال الكلب الأرض لحفظ الزرع  
(ألا ترى) أن الحديث جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في ثمن الكلب للصيد  
والحرب والماشية وقوله ولا يضرها أي لا يلقى فيها العذرة وهو ما يفصل من بني آدم و-  
كان بين الصحابة خلاف في جواز استعمال ذلك في الأرض فإن عمر رضي الله عنه كان لا يجوز  
ذلك وكذلك ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن القاء العذرة في الأرض وعن سعد رضي  
الله عنه أنه كان يجوز ذلك وهكذا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه حتى كان يباشر ذلك  
بنفسه فماتت أسان على ذلك فجعل يقول مكيل برمكيل روعن أبي حنيفة في روايتان  
في إحدى الروايتين يجوز القاؤها في الأرض إذا كان غير مخلوط بالتراب وفي الرواية  
الأخرى لا يجوز ذلك الا مخلوطا وهو الظاهر من المذهب إذا صار مغلوبا بالتراب فحينئذ

يجوز القاءها في الارض ويجوز بيعها لان المثلوب في حكم المستهلك فاما اذا كانت غير مخلوطة  
 بالتراب فلا يجوز بيعها ولا استعمالها في الارض لنجاسة عينها بمنزلة الحجر وكانت هذه الحرمة  
 لاحترام بني آدم فيع السرقين والقاؤه في الارض جائز ولكن لاحترام بني آدم لا يجوز  
 ذلك في الجميع وهو كالشعر فان شعر الآدمي لا ينتفع به بعد ما بان عنه بخلاف شعر سائر  
 الحيوانات وصوفها وعلى الرواية الاخرى عن أبي حنيفة اذا ألقاها في الارض وخلطها  
 بالارض وصارت مستهلكة فيها يجوز استعمالها كذلك ولكن لا يجوز بيعها غير مخلوطة بالتراب  
 وعن خالد الخذاء قال كنت عند مجاهد فذكر حديث رافع بن خديج رضى الله عنه في  
 كراه الارض فرقع طائوس يده ف ضرب صدره ثم قال قدم علينا معاذ رضى الله عنه اليه وكان  
 يعلو الارض على الثلث والرابع فنحن نسل به الى اليوم ومعنى ما قاله طائوس أن معاذ  
 رضى الله عنه كان أعلمهم بالحلال والحرام وما كان يخفى عليه النبي الذي رواه رافع بن  
 خديج وقد كان يباشر المزارعة بالثلث والرابع فنحن نتبرم في ذلك ونحمل النبي على ما حمله  
 معاذ رضى الله عنه فقد كان دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمد الله تعالى لما وقته لما رضى  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر رضى الله عنهما رجل  
 له أرض وماء وليس له بذر ولا بقر أعطاني أرضه بالنصف فزرعتها بذري وبقرى ثم قسمته  
 فقال حسن وفيه منه دليل على أن العالم يفتي بما يتقده فيه الجواز وإن كان لا يباشره فقد  
 روي أن ابن عمر رضى الله عنهما ترك المزارعة لاجل النبي ثم أفتى بحسنها وجوازها للسائل  
 وعن جابر رضى الله عنه قل دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم مبشر فقال يا أم مبشر  
 من غرس هذا النخل مسلم أو كافر قالت بل مسلم قال عليه الصلاة والسلام لا يفرس المسلم  
 غرسا ولا يزرع زرعاً فيأكل منه انسان ولا دابة ولا سبع ولا طير الا كانت له صدقة يوم  
 القيامة وفي رواية وما أكلت العافية منها فهي له صدقة يعني الطيور الخارجة عن أوكارها  
 الطالبة لارزائها وفيه دليل أن المسلم مندوب الى الاكتساب بطريق الزراعة والتمسك ولهذا  
 قدم بعض مشايخنا رحمهم الله الزراعة على التجارة لانها أعم نفعا وأكثر صدقة وقد باشرها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي أنه ازدرع بالجرف وفي الحديث رد على من يكره  
 من المتسفة الفرس والبناء وقالوا انه يركن به الى الدنيا وينتقص بقدره من رغبته في الآخرة  
 والآخرة خير لمن اتقى وهذا غلط غلو فانه يتوصل بهذا الاكتساب الى الثواب في الآخرة



وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام نعم معلية المؤمن الدنيا الى الآخرة الغرس والبناء وان كان حسنا من كل واحد ولكن معنى القرية فيه اذا باشره المسلم دون الكافر فان الكافر ليس من أهل القرية وهو مأثور بتقديم الاسلام على الاشتغال بالغرس ولكن قد ورد أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يآثر عن ربه عز وجل حيث قال عمروا بلادى فداش فيها عبادى فلهذا قلنا هذا الفعل حسن من كل أحد وعن ابن المسيب رضى الله عنه انه كان لا يرى بأسا بكراء الارض البيضاء بذهب وفضة وعن جبير انه كان لا يرى بأسا باجارة الارض بدرهم أو بطعام مسمى وقال هل ذلك الا مثل دار أو بيت وهو حجة على مالك رحمه الله فانه لا يجوز اجارة الارض بالطعام لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لا يستأجر بشئ منه ولكننا نقول الارض غير منفع بها كالدار والبيت وكل ما يصلح نمنا في البيع يصلح أجرة في الاجارة وتأويل النهى الاستئجار باجرة مجهولة معدومة هي على خطر الوجود كما يكون في المزارعة وهذا ينعدم في الاستئجار بطعام مسمى وربما يكون في هذا نوع رفق لان من يستأجر الارض للزراعة فأداء الطعام أجرة أيسر عليه من أداء الدراهم لقلة النقود في أيدي الدهاقين وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها أو رجل منح أرضا فهو يزرع ما منح أو رجل استكرى أرضا بذهب أو فضة والمزابة بيع النمر على رؤس النخل بتمر محدود على الارض خرصا فانهى عنها حجة لنا في افساد ذلك المقدم والمحافلة قبل بيع الحنطة في سبها بخنطة والعرب تقول الحنطة نبت الحنطة أى الحنطة نبت السنبلة وقبل المحافلة المزارعة وهذا أظهر فقد فسره عليه الصلاة والسلام بقوله انما يزرع ثلاثة فهو دليل لابي حنيفة على أن الانتفاع بالارض للزراعة مقصور على هذه الطرق الثلاثة وان المزارعة بالربع والثلث لا تكون صحيحة لان كلمة انما لتقرير الحكم في المذكور وتقيده عما عداه وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال ان أمثل ما أنتم صانعون أن يستكرى أحدكم الارض البيضاء بذهب أو فضة عاما بعام يعنى أبديها عن المنازعة والجهالة واختلاف العلماء رحمهم الله فان الامثل ما يكون أقرب الى الصواب والصحة وذلك فيما يكون أبديا عن شبهة الاختلاف وعن مجاهد قال اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم من عندى البذر وقال الآخر من عندى العمل وقال الآخر من عندى المدان وقال الآخر من عندى الارض

دفعي في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لصاحب القدان أجر مسمى وجعل لصاحب  
 العمل درهما كل يوم والحق لزوع كله لصاحب البذر وألحق الأرض وبهذا يأخذ من يجوز  
 المزارعة يقول المزارعة بهذه الصفة فاسدة لما فيها من اشتراط القدان وهي البقر والآلات  
 الزراعة على أحدهم متعودا به وبما فيها من دفع البذر مزارعة على الأفراد وكل واحد من  
 هذين مفسد للمقدمات في المزارعة الفاسدة الخارج كله لصاحب البذر لانه بما بذره (الآرى)  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحقه بصاحب البذر وألحق الأرض يعني لم يجعل لصاحب الأرض  
 من الخارج شيئا إلا أنه يستوجب على صاحب البذر أجر مثل أرضه بل يستوجب ذلك عليه  
 كصاحب القدان وقد أعطاه أجر مسمى والمراد أجر المثل وصاحب العمل فقد أعطاه  
 درهما كل يوم وتأويله أن ذلك كان أجر مثله في عمله وكما أنه سلم لصاحب البذر منفعة القدان  
 والعامل يحكم عند فاسد فقد سلم له منفعة الأرض بعقد فاسد فيستوجب أجر المثل وبهذا  
 بين أن المراد بالالتقاء أنه لم يجعل لصاحب الأرض شيئا من الخارج فكان الطحاوي لا يصحح  
 هذا الحديث ويقول الخارج لصاحب الأرض أورد ذلك في المشكل وقال البذر يصير  
 مستهلكا لأن النبات يحصل بقوة الأرض فيكون الثابت لصاحب الأرض وجعل الأرض  
 كالأم وفي الحيوانات الولد يكون مملوكا لصاحب الأم لا لصاحب الفحل ولكن هذا وهم  
 منه والحديث صحيح وكل قياس بمقابلته متروك ثم في الحيوانات توجد الحضانة من الأم لماء  
 الفحل في رحما وفي حجرها بلبنها ثم بعد الانفصال فلها جلت تابعة للأم في الملاك وذلك  
 لا يوجد في الأرض ثم الخارج ثماء البذر (الآرى) أنه يكون من جنس البذر وقوة  
 الأرض ويكون بصفة واحدة ثم جنس الخارج يختلف باختلاف جنس البذر ففرقنا أنه يكون  
 ثماء البذر فيكون لصاحب البذر وهذا هو الحكم في كل مزارعة فاسدة أن للعامل أجر مثل  
 عمله أن عمل نفسه أو بأجرائه أو بثلثه أو يقوم استئمان بهم بغير أجر ويكون الخارج  
 لصاحب البذر في هذه المسئلة بيننا قول جميع المتقدمين من أصحابنا ورحمهم الله أما عند أبي  
 حنيفة رحمه الله فلا في المزارعة فاسدة على كل حال وعندها المزارعة فاسدة هنا كما بينا ثم صاحب  
 البذر يؤسر فيما بينه وبين ربه عز وجل أن ينظر إلى الخارج فيدفع فيه مثل ما بذر ومقدار  
 ما غرم فيه من الأجر لصاحب الأرض ولصاحب العمل ولصاحب البقر فيطلب له ذلك بما  
 غرم فيه ويتصدق بالفضل لتمكين الخث فيه باعتيافساد المقد والاصل في المزارعة الفاسدة

انه متى ربي زرع في أرض غيره يؤمر بالتصدق بالفضل وان ربي زرع في أرض نفسه  
 بمقد فاسد لا يؤمر بالتصدق في عقد فاسد وسيأتي بيان هذا الفصل في موضعه ان شاء  
 الله تعالى.

### باب المزارعة على قول من يميزها في النصف والثلث

(قال رحمه الله) اعلم أن المزارعة والمعاملة فاسدتان في قول أبي حنيفة وزفر رحمهما  
 الله وفي قول أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى هما جائزتان وقال الشافعي المعاملة في النخيل  
 والكروم والاشجار صحيحة ويسمون ذلك مساقاة والمزارعة لا تصح الا تبعا للمعاملة بان  
 يدفع اليه الكرم معاملة وفيه أرض يضيء فيأمره أن يزرع الأرض بالنصف أيضا وقد قدمنا  
 بيان الكلام من حيث الأخبار في المسئلة فاما من حيث المعنى فهما بقولان المزارعة عقد  
 شركة في الخارج والمعاملة كذلك فصح للمضاربة وتحقيقه من وجهين أحدهما أن الربح  
 هنالك يحصل بالمال والعمل جميعا فتتخذ الشركة بينهما في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل  
 من الجانب الآخر وهنا باعتبار عمل من أحد الجانبين وبذر وأرض من الجانب الآخر  
 أو نخيل من الجانب الآخر والدليل على أن للعمل تأثيرا في تحصيل الخارج أن الغاصب  
 للبذر أو الأرض اذا زرع كان الخارج له وجعل الزرع حاصلًا بماله والثاني أن بالناس  
 حاجة الى عقد المضاربة فصاحب المال قد يكون عاجزا عن التصرف بنفسه والقادر على  
 التصرف لا يجد مالا يتصرف فيه فجوز عقد المضاربة لتحصيل مقصودهما فكذلك هنا  
 صاحب الأرض والبذر قد يكون عاجزا عن العمل والعامل لا يجد أرضا وبذرا ليعمل  
 فيجوز العقد بينهما شركة في الخارج لتحصيل مقصودهما وفي هذا العقد عرف ظاهر فيما بين  
 الناس في جميع البلدان كما في المضاربة فيجوز بالرعي وان كان القياس يأباه كالاقتضاء وبهذا  
 الطريق يجوز الشافعي رحمه الله المعاملة ولم يجوز المزارعة لان المعاملة بالمضاربة أشبه من  
 المزارعة فان في المعاملة الشركة في الزيادة دون الاصل وهو النخيل كما أن المضاربة الشركة  
 في الربح دون رأس المال وفي المزارعة لو شرط الشركة في الفضل دون أصل البذر بان شرطنا  
 دفع البذر من رأس الخارج لم يميز العقد فجوزنا المعاملة مقصودا لهذا ولم نجوز المزارعة الا  
 تبعا للحاجة اليها في ضمن المعاملة وقد يصح العقد في الشيء تبعا وان كان لا يجوز مقصودا

كالوقت في المنقول ويمنع الشرب وهذا كله بخلاف دفع النعم معاملة بنصف الاولاد والاولاد لان ذلك ليس في معنى المضاربة فاد تلك الروايات تولد من العين ولا أثر لعمل الراعي والمحافظة فيها وانما تحصل الزيادة باللف والسقي والحيوان يباشر ذلك باختياره فليس لعمل العامل تأثير في تحصيل تلك الزيادة وليس في ذلك التقدير طاهر في عامة البلدان ايضا ولهذا لو فعل الماصب لم يملك شيئا من تلك الروايات فاما ما قلنا من تأثير في تحصيل الخارج وكذلك لعمل العامل من السقي والتلقيح والحفظ تأثير في جودة الثمار لان بدون ذلك لا يحصل الا ما لا ينفع به من الحشف فلهذا جوزنا المزارعة والمعاملة ولم نجوز المعاملة في الروايات التي تحصل من الحيوانات كدود القز والديباج وما أشبه ذلك وأبو حنيفة يقول هذا استئجار باجرة مجهولة معدومة في وجودها خطر وكل واحد من المئين يمنع صحة الاستئجار والاستئجار بما يكون على خطر الوجود في معنى تطبيق الاجارة بالخطر والاستئجار باجرة مجهولة بمنزلة بيع ثمن مجهول وكل واحد منهما عقد معاوضة يعتمد تمام الرضا ثم البيع ثمن مجهول يكون فاسدا وكذلك الاستئجار باجرة مجهولة وهذا القياس سنده الاثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من استأجر أجيرا فليعلمه أجره ويبان ما ذكرنا أن البذر ان كان من قبل العامل فهو مستأجر للارض بما سمي لصاحبها من الخارج وفي حصول الخارج خطر ومقداره مجهول وان كان من قبل رب الارض فهو مستأجر للعامل والدليل على أن هذا اجارة لا شركة انه يتعلق به اللزوم من جانب من لا بذر من قبله وكذلك من جانب الآخر بعد القاء البذر في الارض وعقد المعاملة يتعلق به اللزوم من الجانبين في الحال والشركة والمضاربة لا يتعلق بهما اللزوم والدليل عليه أنه لا بد من بيان المدة واشتراط بيان المدة في عقد الاجارة لاعلام ما تناوله العقد من المنفعة فاما في الشركة والمضاربة فلا يشترط التوقيت ولا معنى لاعتبار الرف لان الرف يسقط اعتباره عند وجود النص بخلافه وقد وجد ذلك هنا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تستأجره بشئ منه وقوله عليه الصلاة والسلام فليعلمه أجره وكما وجد الرف هنا فقد وجد الرف في دفع الدجاج معاملة بالشركة في البيض والفروج وفي دفع البقر والنعم معاملة للشركة في الاولاد والاولاد والسمون وفي دفع دود القز معاملة للشركة في الابرسم ومعنى الحاجة يوجد هناك ايضا ثم لا يحكم بصحة شئ من ذلك باعتبار الرف والحاجة فهنا كذلك واذا ثبت فساد العقد على قوله كان الخارج كله

لصاحب البذر ان كان صاحب البذر هو العامل عليه أجر مثل الارض فينتفي لصاحب  
 الارض أن يشتري منه نصف الخارج بعد القسمة بما استوجب عليه من أجر ائتمن وكذلك  
 ينفله العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وبهذا الطريق يطيب لكل واحد منهما  
 على قوله ثم الفرع بعد هذا على قول من يجوز المزارعة والعاملة وعلى أصول أئني حنيفة ان  
 لو كان يرى جوازها وأبو حنيفة رحمه الله هو الذي فرع هذه المسائل لعلمه أن الناس لا  
 يأخذون بقوله في هذه المسئلة ففرع على أصوله ان لو كان يرى جوازها ثم المزارعة على قول  
 من يجزها تستدعي شرائط ستة أحدها التوقيت لان العقد يرد على منفعة الارض أو على  
 منفعة العامل بوضع والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة بمنزلة  
 الكيل والوزن وهذا بخلاف المضاربة فان هناك بالتصرف المال لا يصير مستهلكا فلا حاجة  
 الى اثبات صفة اللزوم كذلك العقد وهنا البذر يصير مستهلكا بالالقاء في الارض فبنا حاجة  
 الى القول بلزوم هذا العقد لدفع الضرر من الجانبين ولا يكون ذلك الا بعد علم مقدار الممتود  
 عليه من المنفعة والثاني أنه يحتاج الى بيان من البذر من قبله لان المقود عليه يختلف باختلافه  
 فان البذر ان كان هو من قبل العامل فالمقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب  
 الارض فالمقود عليه منفعة العامل فلا بد من بيان المقود عليه وجهالة من البذر من جهته  
 تؤدي الى المنازعة بينهما والثالث أنه يحتاج الى بيان جنس البذر لان اعلام جنس الاجرة  
 لا بد منه ولا يصير ذلك معلوما الا ببيان جنس البذر والرابع أنه يحتاج الى بيان نصيب من  
 لا بذر من قبله لانه يستحق ذلك عوضا بالشرط فالم يكن معلوما لا يصح استحقاقه بالعقد  
 شرطا والخامس أنه يحتاج الى التخلية بين الارض وبين العامل حتى اذا شرط في العقد ما سئدم  
 به التخلية وهو حمل رب الارض مع العامل لا يصح العقد والسادس الشركة في الخارج عند  
 حصوله حتى ان كل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج بعد حصوله يكون مفسدا  
 للعقد ثم المزارعة على قول من يجزها على أربعة أوجه أحدها أن تكون الارض من أحدهما  
 والبذر والعمل والبقر وآلات العمل كله من الآخر فهذا جائز لان صاحب البذر مستأجر  
 للارض يجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها باجرة معلومة من الدارهم والدنانير صبح فكدا  
 اذا استأجرها بجزء مسحي من الخارج شائع والوجه الثاني أن تكون الارض والبذر والبقر  
 والآلات من أحدهما والعمل من الآخر فهذا جائز أيضا لان صاحب الارض استأجر العامل

ليعمل بالآلة له وذلك صحيح كما لو استأجر خياطاً ليخط بآلة صاحب الثوب أو طيلاً ليجمل  
الطين بآلة صاحب العمل والوجه الثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر والآلات  
من العامل وهذا جائز أيضاً لأن صاحب الأرض استأجره ليعمل بآلات نفسه وهذا جائز كما  
إذا استأجر خياطاً ليخط بآلة نفسه أو قصاراً ليقصر الثوب بآلات نفسه أو صباغاً ليصبغ  
الثوب بصبغ له فكذلك هنا وهذا لأن منفعة البقر والآلات من جنس منفعة العامل لأن  
إقامة العمل يحصل بالكل فيجمل ذلك تأبلاً لعمل العامل في جواز استحقاقه بعقد المزارعة  
والرابع أن يكون البذر من قبل العامل والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر  
الرواية لأن صاحب البذر مستأجر للأرض والبقر واستأجر البقر بجزء من الخارج مقصوداً  
لأيجوز وهذا لأن منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض فإن منفعة الأرض قوة في طبعها  
يحصل به الخارج ومنفعة البقر يقيم به العمل فلا ندمان المجالسة لا يمكن جعل البقر نبأ لمنفعة  
الأرض ولا يجوز استحقاق منفعة البقر مقصوداً بالمزارعة كما لو كان البقر مشروطاً على أحدهما  
فقط والأصل فيه حديث مجاهد في اشتراك أربعة نفر كما يروى أصحاب الاملاء عن أبي  
يوسف رحمه الله أن هذا النوع جائز أيضاً للعرف ولأنه لما جاز أن يكون البقر مع البذر  
مشروطاً على رب الأرض في المزارعة فكذلك يجوز أن يكون البقر بدون الأرض مشروطاً  
عليه كما في جانب العامل لما جاز أن يكون البذر مع البقر مشروطاً على العامل جاز أن يكون  
البقر مشروطاً عليه بدون البذر ثم في الوجوه الثلاثة أن حصل الخارج كان بينهما على الشرط  
وإن لم يحصل للخارج فلا شيء لواحد منهما على صاحبه لأن العقد انعقد بينهما شركة في الخارج  
ولئن كان إجارة فالإجارة بتعين محلها بتعيينها وهو الخارج ومع الندمان المحل لا يثبت الاستحقاق  
وهكذا في الوجه الرابع على رواية أبي يوسف فأما في ظاهر الرواية فالخارج كله لصاحب  
البذر لأنه نماء بذره فإنه يستعنته الثير عليه بالشرط بحكم عقد صحيح ولم يوجد وعليه لصاحب  
الأرض إجارة مثل الأرض والبقر لأنه صار مستوفياً بمنفعة أرضه وبقره بحكم عقد فاسد ومن  
أصحابنا رحمهم الله من يقول تأويل قوله عليه أجر المثل لأرضه وبقره أنه ينرم له أجر مثل  
الأرض مكروبة فأما البقر فلا يجوز أن يستعنته بعقد المزارعة بحال فلا ينمق العقد عليه صحيحاً  
ولا فاسداً ووجوب أجر المثل لا يكون بدون انعقاد العقد فالمانع لا يتقوم إلا بالعقد والأصح  
أن عقد المزارعة من جنس الإجارة ومنافع البقر يجوز استحقاقها بعقد الإجارة فينمق عليها

عقد المزارعة بصفة الفساد ويجب اجر مثلها كما يجب أجر مثل الارض وزعم بعض أصحابنا  
أن فساد العقد هنا على أصل أبي حنيفة لانه فسد العقد في حصة البقر ومن أصله أن العقد  
إذا فسد بمضنه فسد كله فالما عندهما فينبني أن يجوز العقد في حصة الارض وإن كان يفسد  
في حصة البقر والاصح أنه قولهم جيبا لان حصة البقر لم يثبت فيه الاستحقاق أصلا وحصة  
الارض من المشروط محمول فيفسد العقد فيه للجهالة وقد بينا نظيره في الصلح إذا صرح أحد  
الورثة من العين والدين على شيء في التركة وسواء أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج فاجر المنزل  
واجب لصاحب الارض والبقر لأن محل وجوب الاجر هنا الذمة دون الخارج وإنما يجب  
استيفاء المنفعة وقد تحقق ذلك سواء أحصل الخارج أم لم يحصل وقيل يبنى في قياس قول  
أبي يوسف رحمه الله أن لا يزداد باجر مثل أرضه وبقره على نصف الخارج الذي شرط له وفي  
قول محمد يجب أجر النسل بالنما ما بلغ على قياس الشركة في الاحتطاب وقد بيناه في كتاب  
الشركة فإن كان البذر من عند صاحب الارض واشترط أن يعمل عنده مع العامل والخارج  
بينهم أثلاث جازت المزارعة وللعامل ثلث الخارج والباقي كله لرب الارض لأن اشتراط  
العبد على رب الارض والبذر كاشتراط البقر عليه في هذا الفصل وأنه صحيح فكذلك اشتراط  
العبد عليه ثم المشروط للعبد أن لم يكن عليه دين فهو مشروط لصاحب الارض وإن  
كان عليه دين ففي قولهما كذلك وفي قياس قول أبي حنيفة المولى من كسب عبده المديون  
كالاجنبي فكانه دفع الارض والبذر مزارعة الى عاملين على أن لكل واحد منهما ثلث الخارج  
حتى أن في هذا الفصل لو لم يشترط العمل على العبد ففي قولهما المشروط للعبد يكون لرب  
الأرض فيجوز العقد وفي قياس قول أبي حنيفة المشروط للعبد كالمسكوت عنه لانه لا يستحق  
شيئا من غير بذر ولا عمل والمسكوت عنه يكون لصاحب البذر وإن كان البذر من العامل  
والمسئلة بحالها فالعقد فاسد لأن اشتراط العمل على رب الارض كاشتراط البقر عليه وذلك  
مفسد للعقد وإن كان شرط ثلث الخارج لمبدالعامل فإن كان البذر من قبل العامل ولا دين  
على العبد فالعقد صحيح ولرب الارض ثلث الخارج والباقي للعامل لأن اشتراط العبد عليه كاشتراط  
البقر والمشروط لعبد أن لم يكن عليه دين كالمشروط له وإن شرط لعبد ثلث الخارج ولم  
يشترط على عبده عملا فإن كان على العبد دين ففي قول أبي يوسف ومحمد هذا جائز والمشروط  
للعبد يكون للعامل لانه يملك كسب عبده المديون وعند أبي حنيفة كذلك الجواب لأن

المشروط لم يبد كالمسكوت منه اذا لم يشترط عليه العمل فهو لا مامل لانه صاحب البذر بخلاف  
 ما اذا شرط عليه العمل والمد مديون لان البذر منه كاجنبي فكانه شرط عمل اجنبي آخر مع  
 صاحب البذر على أن يكون له ثمن الخارج وذلك منفسد للمقد في حصه العامل الاخر على  
 ما بين في آخر الكتاب وان كان البذر من عند صاحب الارض واشترط أن يعمل هو مع العامل  
 لم يجوز لان هذا الشرط يندم التخلية بين العامل وبين الارض والبذر وقد بينا نظيره في  
 المضاربة انه اذا شرط عمل رب المال مع المضارب يفسد المقدم لانعدام التخلية والحال كم رحمه  
 الله في المختصر ذكر في جملة ما يكون فاسدا من المزارعة على قولها يجمع بين الرجل وبين  
 الارض ومراده أن يكون البقر والبذر مشروطا على أحدهما والدمل والارض مشروطا على  
 الآخر وهذا فاسد الا في رواية عن أبي يوسف يجوز هذا بالقياس على المضاربة لان البذر  
 في المزارعة زلة وأساس المال في المضاربة ويجوز في المضاربة دفع رأس المال الى العامل فكذلك  
 يجوز في المزارعة دفع البذر مزارعة الى صاحب الارض والعمل فاما في ظاهر الرواية فصاحب  
 البذر مستأجر للارض ولا بد من التخلية بين المستأجر وبين ما استأجر في فقد الاجارة  
 وتندم التخلية هنا لان الارض تكون في يد العامل فلها فسد المقدم في كل وضع صار  
 الربيع لصاحب البذر من قبل فساد المزارعة والارض له لم يتصدق بشئ لانه لا يتمكن في  
 الخارج خذ فان الخارج نماء البذر بقوة الارض والارض ملكه والبذر ملكه واذا لم تكن  
 الارض له تصدق بالتفضل لانه يتمكن خذ في الخارج فان الخارج انما يحصل بقوة الارض  
 وبهذا جعل بعض مشايخنا الخارج لصاحب الارض عند فساد المقدم ومنفعة الارض انما سلمت  
 له بالمقد الفاسد لا بملكه رقة الارض فيصدق لذلك بالتفضل ونفى بالتفضل أنه يرفع من الخارج  
 مقدار بذره وما غرم فيه من المؤن والاجر ويتصدق بالتفضل وان كان هو العامل لا يرفع منه  
 أجر مثله لان منافاه لا تقوم بدون المقدم ولا عقد على منافاه اذا كان البذر من قبله فلها  
 لا يرفع أجر مثل نفسه من الخارج ولكن يتصدق بالتفضل وما يشترط للبقر من الخارج  
 فهو كالشروط لصاحب البقر لان البقر ليس من أهل الاستحقاق لنفسه فالشروط له  
 كالشروط لصاحبه وما يشترط للمساكين للخارج فهو لصاحب البذر لان المساكين  
 ليس من جهنهم أرض ولا عمل ولا بذر واستحقاق الخارج في المزارعة لا يكون الا باحد  
 هذه الاشياء فكان المشروط لم كالمسكوت عنه فيكون لصاحب البذر لان استحقاقه بملك



البذر لا يشترط والاجرة تستحق عليه بالشرط فلا يستحق الا مقدار ما شرط له واذا لم  
يسم لصاحب البذر وسمي ماللا آخر جاز لان من لا بذر من قبله انما يستحق بالشرط فاما  
صاحب البذر فيستحق بملكه البذر فلا ينعدم استحقاقه بترك البذر في نصيبه وان سمي نصيب  
صاحب البذر ولم يسم ماللا آخر ففي القياس هذا لا يجوز لانهم ذكروا مالا حاجة بهم الى  
ذكره وتركوا ما يحتاج اليه لصحة العقد ومن لا بذر من قبله يستحق بالشرط فبدون الشرط  
لا يستحق شيئا ولكنه استحسن فقال الخارج مشترك بينهما والتخصيص على نصيب أحدهما  
يكون يان أن الباقي للآخر قال الله سبحانه وتعالى وورثه أبواه فلامه الثلث معناه وللأب  
ما بقي فكانه قال صاحب البذر على أن لي ثلثي الخارج وثلث الثلث واذا قال له اعمل ببذري  
في أرضي بنفسك وبترك وأجرائك فاخرج فهو كله لي جاز والعامل معين لان صاحب  
الأرض والبذر استعان به في العمل حين لم يشترط له بمقابلته شيئا ولان الذي من جانب  
العامل منفعة والمنفعة لا تقوم الا بالتسمية في العقد فاذا لم يسم لم تقوم منافعه وان قال على  
أن الخارج كله لك فهو جائز أيضا وصاحب الأرض معبر لأرضه مقرض لبذره لانه شرط  
للعامل جميع الخارج ولا يستحق جميع الخارج الا بعد أن يكون البذر ملكا له ولتليك البذر منه  
هنا طريقان أحدهما الهبة والثاني القرض فيثبت الأدنى وهو القرض لانه متيقن به ثم البذر عين  
مستقومة بنفسه فلا يسقط تقومه عنه الا بالتخصيص على الهبة ومنفعة الأرض غير مستقومة بنفسها  
فلا تقوم الا بتسمية البذر بمقابلتها ولم يوجد فلماذا كان معبر الأرض مقرضا للبذر بمنزلة مالو دفع  
اليه حائوتا وألف درهم وقال اعمل بها في حائوتي على أن الربح كله لك فانه يكون مقرضا للأب  
معيلا للحاوت ولو قال ازرع في أرضي كرا من طمامك على أن الخارج كله لي لم يجز هذا  
العقد لانه دفع الأرض مزروعة بجميع الخارج وحكى عن عيسى بن أبان رحمه الله أنه قال  
يجوز هذا لانه لما شرط جميع الخارج لنفسه ولا يكون ذلك الا بملك البذر فكانه استقرض  
منه البذر وأمره بأن يزرعه في أرضه فيصير قابضا له باتصاله بملكه وقد بينا نظير هذا في  
كتاب الصرف ولكن ما ذكره في الكتاب أصح لان الاصل أن يكون الانسان في  
القاء بذره في الأرض تاملا لنفسه وقوله على أن الخارج لي محتمل بجواز أن يكون المراد  
الخارج لي عوضا عن منفعة الأرض ويجوز أن يكون المراد الخارج لي بحكم استقرار البذر  
والمحتمل لا يترك الاصل به ولا يثبت تملك البذر منه بالمحتمل فكان الخارج كله لصاحب

البذر وعليه أجر مثل الأرض لأن صاحب الأرض ابتغى عن منفعة أرضه عوضاً ولم ينل فله أجر مثله أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج ولو قال أزرع لي في أرضي كرا من طاملك على أن الخارج لي أو على أن الخارج نصفين جاز على ما قل والبذر قرض على صاحب الأرض أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج لأن قوله أزرع لي تنصيص على استقراض البذر منه فإنه لا يكون حاملاً له إلا بعد استقراضه البذر منه فكان عليه بذراً مثل ما استقرض أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج لأنه صار قابضاً له بإقتضائه بملكه ثم إن كان قال إن الخارج بيننا نصفان فهي مزارعة صحيحة وإن قال على أن الخارج لي فهو استعانة في العمل وكان محمد بن مقاتل رحمه الله يقول يلغى أن يفسد المقدم هنا لأنه مزارعة شرط فيها القرض إذا قال على أن الخارج بيننا نصفان والمزارعة كالأجارة تبطل بالشرط الفاسد ولكن في ظاهر الرواية قال الاستقراض مقدم على المزارعة فهذا فرض شرط فيه المزارعة والقرض لا يبطل بالشروط الفاسدة كالمهبة وفي الأصل استشهد فقال أرايت لو قال أقرضني مائة درهم فاشتري بها كرا من الطعام ثم ابذره في أرضي على أن الخارج بيننا نصفان لم يكن هذا جائزاً فكذلك ما سبق إلا أن هذا مكروه لأنه في معنى قرض جر منفعة ولو دفع بذراً إلى صاحب الأرض على أن يزرعه في أرضه على أن الخارج بينهما نصفان فهو فاسد وهذه مسألة دفع البذر مزارعة وقد بينا قول أبي يوسف رحمه الله وحكم هذه المسألة على ظاهر الرواية في الإشكال في أنه أوجب لصاحب الأرض أجراً مثل أرضه ولم يسلم الأرض إلى صاحب البذر فكيف يستوجب عليه أجر مثله ولكننا نقول صارت منفعة ومنفعة الأرض حكماً كلها مسلمة إلى صاحب البذر لسلامة الخارج له حكماً وكذلك إن لم تخرج الأرض شيئاً لأن عمل العامل بأمره في لقاء البذر كعمله بنفسه فيستوجب عليه أجر الثل في الوجهين جميعاً وإن قال على أن الخارج لصاحب البذر فهو جائز وصاحب البذر معين له في العمل ميمر لأرضه لأنه ما شرط بإزاء منافعه ومنافع أرضه عوضاً فيكون متبرعاً بذلك كله وإن قال أزرع لي في أرضك على أن الخارج لك لم يجوز لأنه نص على استئجار الأرض والعامل بجميع الخارج حين قال أزرع لي في أرضك والخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل أرضه وعمله وإن قال أزرع في أرضك لنفسك على أن الخارج لي لم يجوز لأن قوله أزرع لنفسك تنصيص على اقراض البذر منه ثم شرط جميع الخارج لنفسه عوضاً عما أقرضه وهذا شرط فاسد لأن القرض مضمون بالمثل شرعاً ولكن

القرض لا يبطل بالشرط الفاسد والخارج كله لرب الارض وعليه مثل ذلك البذر لصاحبه ولو دفع اليه الارض على أن يزرع ببذره وبقره ويعمل فيها معه هذا الاجنبي لم يجز ذلك فيما بينهما وبين الاجنبي وهو فيما بينهما جائز وثالث الخارج لصاحب الارض وثلاثه لصاحب البذر لان صاحب البذر استأجر بثالث الخارج وذلك فاسد كما لو كانت الارض مملوكة له وهذا فيما بينهما في معنى اشتراط عمل رب الارض مع المامل ولكنهما عقدان مختلفان أحد المقتدين على منفعة الارض والاخر على منفعة المامل فالمفسد في أحدهما لا يفسد الآخر فلهذا كان لصاحب الارض ثلث الخارج والباقي كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الرجل الذي عمل معه وقد أجاب بعد هذا في نظير هذه المسئلة فقال يفسد العقد كله وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فانه قال هناك على أن يعمل معه الرجل الآخر فبهذا اللفظ يصير العقد الفاسد بشرط في العقد الذي جرى بين صاحب الارض وبين صاحب البذر فيفسد كله وهناك. ويعمل معه الرجل الآخر والواو للمطف لا للشرط فقد جعل العقد الفاسد معطوفا على العقد الصحيح لا مشروطا فيه فلماذا لم يفسد العقد بين صاحب الارض وصاحب البذر ولو كان البذر من قبل رب الارض كانت الزراعة جائزة والخارج أثلاثا كما اشترطوا لان صاحب الارض والبذر استأجر عاملين وشرط لكل واحد منهما ثلث الخارج وذلك صحيح والله أعلم بالصواب

باب ما للمزارع أن يمنع منه بعد العقد

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا مزاعة بالنصف يزرعها هذه السنة ببذره وبقره ولما تراضيا على ذلك قال الذي أخذ الارض مزاعة قد بدا لي في ترك زرع هذه السنة أو قال أريد أن أزرع أرضا أخرى سوى هذه فله ذلك لان المزاعة على قول من يميزها اجارة والاجارة تنقض بالعذر وترك العمل الذي استأجر المين لاجله عذره في فسخ العقد كمن استأجر حائوتا ليتجر فيه ثم بدا له ترك التجارة يكون ذلك عذرا له في الفسخ وكذلك لو استأجر أرضا بدراهم أو بدنانير ليزرعها ثم بدا له ترك الزراعة يكون ذلك عذرا له في الفسخ وهذا لان الاجارة جوزت لحاجة المستأجر في الزام العقد اياه بفسد ما بدا له ترك ذلك العمل اضرا به فيؤدي الى أن يعود الى موضوعه بالابطال والضرر عذره في فسخ العقد

اللازم وكذلك ان قال أريد أن أزرع أرضاً أخرى لان البذر من قبله وفي القاء البذر في الأرض اتلاف البذر وقد يحصل الخراج وقد لا يحصل الخراج وفي الزام العقد صاحب البذر بمسبب الالتقاء في الأرض اضراء به من حيث أنه يلزم اتلاف ملكه وذلك لا يجوز ثم له في ترك هذه الأرض وزرع أرضاً أخرى غرض صحيح فذلك الأرض مملوكة له أو عينة أياها صاحبها أو تكون أكثر ربما من هذه الأرض فلا يجوز لنا أن يلزمه زراعة هذه الأرض شاء أو أبى وهكذا لو كان استأجرها بدراهم أو دنائير الا أن هناك لا يفسخ العقد اذا أراد زراعة أرض أخرى لان في إبقاء العقد بينهما مع اختياره أرضاً أخرى للزراعة منفعة لصاحب الأرض وهو أنه استوجب الاجر دينا في ذمته بالتمكّن من الانتفاع وان لم يزرع وفي المزاولة لا فائدة في إبقاء العقد مع امتناعه من زراعة هذه الأرض للاحق صاحب الأرض في الغلة والغلة لا تحصل بدون الزراعة فلذلك يفسخ العقد بينهما ثم في الاستئجار بالدراهم اذا أراد ترك الزراعة أصلاً يكون ذلك عذراً لانه يتحرز عن اتلاف البذر بالمائة في الأرض واذا أراد أن يزرع أرضاً أخرى لا يكون ذلك عذراً له وذلك لا يصير مستحقاً له بمطابق العقد واذا كان البذر من جهة رب الأرض أجبر العامل على أن يزرعها ان أراد ترك لزراعة سنته تلك أو لم يرد لان العامل هنا أجبر لرب الأرض وعلى الاجير الإبقاء بما التزم بهد صحة العقد وهذا لانه ليس في إبقاء العقد إلحاق ضرر به سوى ما التزمه بالعقد لانه التزم بالعقد إقامة العمل وهو قادر على إقامة العمل كما التزمه بالعقد وموجب العقود اللازمة وجوب تسليم الميعود عليه فاما في الفصل الاول في الزام العقد إياه إلحاق ضرر به فيما لم يتناوله العقد لان البذر ليس بميعود عليه وفي القائمة في الأرض اتلافه وان بدا لرب الأرض والبذر ان يترك الزراعة في تلك الأرض أو في غيرها فله ذلك لانه في الزام العقد إياه اتلاف بذره والبذر ليس بميعود عليه فلا يجوز أن يلزمه اتلافه بالالتقاء في الأرض انما هو موهوم عسى يحصل وعسى لا يحصل وان كان البذر من العامل لم يكن لصاحب الأرض أن يمنع الزارع من الزراعة لانه مؤجر لأرضه ولا يطعنه بإبقاء العقد ضرر فيما لم يتناوله العقد وانما الضرر عليه في الزام تسليم الأرض وقد التزم ذلك بمطابق الزراعة الا أن يكون له عذر والعذر دين لا يقدر على تضاؤه الا من ثمن هذه الأرض فان حبس فيه كان له أن يبيعها لقضاء الدين لان في إبقاء العقد هنا إلحاق الضرر به فيما لم يتناوله العقد وهو تعينه وقد بينا في كتاب الاجارات ان

مثل هذا عذر له في فسخ الاجارة وانه يفسخ العقد بنفسه في احدي الروايتين وفي الرواية  
الاخري القاضي هو الذي يتولى ذلك بيعة في الدين على ما فسر في الزيادات ولو دفع فخلا  
له معاملة بالنصف ثم بدا للعامل ان يترك العمل أو يسافر فانه يجبر على العمل أما اذا بدا له  
ترك العمل فلان في ايفاء العقد لا يلحقه ضرر لم يلتزمه بالعقد لانه التزم بالعقد اقامة العمل  
ولا يلحقه سوى ذلك وأما في السفر فقد ذكر في غير هذا الموضع أن ذلك عذر له لان  
بالامتناع يلحقه ضرر لم يلتزمه بالعقد وفيما ذكر هنا لا يكون عذرا له لانه يشمل بالسفر  
لمتنع من اقامة العمل الذي التزمه بالعقد وقيل انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فهناك  
وضع المسئلة فيما اذا شرط عليه اقامة العمل بيده وبعد السفر لا يتمكن من ذلك ولا يجوز  
أن يحول بينه وبين سفر ينتلي به في المدة لما في ذلك من الضرر عليه وهنا وضع المسئلة فيما  
اذا لم يشترط عليه العمل بيده فهو متمكن من اقامة العمل باجرائه وأعوانه وغلمانه بعد السفر  
بنفسه فلا يكون ذلك عذرا له في الفسخ وكذلك ان بدا لصاحب النخيل أن يمنع العامل  
منه ويسمل بنفسه أو يدفعه الى حامل آخر فذلك لا يكون عذرا له في الفسخ بخلاف من  
البذر من قبله في باب المزارعة لان هناك هو يحتاج الى اتلاف بذره باللقاء في الارض  
وهنا رب النخيل لا يحتاج الى ذلك فيكون العقد لازما من جانبه بنفسه كما في جانب العامل  
وانما العذر من جانبه أن يلحقه دين فادح لا وفاء عنده الا من ثمن النخل فاذا حبس فيه كان  
ذلك عذرا له في فسخ المعاملة للبيع في الدين كما بينا في الارض والله اعلم

باب الارض بين رجلين يدفعها أحدهما الى صاحبه مزارعة

(قال رحمه الله) واذا كانت الارض بين رجلين فدفعها أحدهما الى صاحبه مزارعة  
على أن يزرعها هذه السنة بذره وبقره على أن الخارج بينهما نصفان فالزراعة فاسدة لان  
الدافع كانه قال لصاحبه ازرع نصيبك من الارض ببذرك على أن الخارج كله لك وهذه  
مشهورة صحيحة أو قال وازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج كله لي وهذا فاسد لانه دفع الارض  
مزارعة بجميع الخارج وهي مطونة عيسى رحمه الله وقد بيناها بالامس فان قيل لماذا لم يجعل  
كانه قال ازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج يتناصفين وازرع نصيبك ببذرك على أن  
الخارج يتناصفين حتى تصح المزارعة في نصيب الدافع من الارض قلنا لانه يكون ذلك منه

انهب المدموم وطعما في غير مطعم وهو أن يشترط لنفسه جزأ بما أخرجه نصيب صاحبه  
 من غير أن يكون منه أرض أو بذر أو عمل والمائل لا يقصد ذلك بكلامه عادة فذلك حملناه  
 على الوجه الاول وأفسدنا المزارعة والخارج كله للزارع لانه تمام بذره وعليه أجر مثل  
 نصف الارض لصاحبه لانه استوفى منفعة نصيبه من الارض بعقد فاسد ويطلب له نصف  
 الخارج لانه ربح نصف الزرع في أرض نفسه ولا فساد في ذلك النصف ويأخذ من النصف  
 الآخر ما أتفق فيه وغرم ويتصدق بالفضل لانه ربح الزرع في أرض الغير بسبب فاسد  
 فيتصدق بالفضل ولو كان البذر من الدافع فالعقد فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع نصيب  
 من الارض ببذري على أن الخارج كله لي وهذه استمارة صحيحة لو اقتصر عليها ولكنه قال  
 وازرع نصيبك من الارض ببذري على أن الخارج كله لك وهذا أيضا اقراض صحيح  
 للبذر لو اقتصر عليه ولكن الجمع بينهما يظهر الفساد باعتبارانه جعل بازاء عمله في نصيب  
 الدافع منفعة اقراض البذر اياه أو تمليك للبذر منه هبة في مقدار ما يزرع به نصيب نفسه  
 فلما فسد العقد والزرع كله للدافع لان اقراض شيء من البذر غير منصوص عليه وانما  
 كنا نثبت التصحيح للعقد بينهما وليس فيه تصحيح العقد فلا يجعل مقرضا شيئا من البذر  
 منه فلماذا كان الخارج كله لصاحب البذر والمائل عليه أجر مثل عمله وأجر حصته من  
 الارض لان منفعة حصته من الارض ومنفعة عمله سلمت للدافع بعقد فاسد ويطلب له  
 نصف الربح لانه رباها في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر وما غرم  
 من أجر مثل نصف الارض ونصف أجر مثل المائل ويتصدق بالفضل لانه رباها في  
 أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من المائل على أن ثلثي الخارج له وللدافع الثلث  
 جاز لان تقدير كلامه كأنه قال ازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لك وهي مشهورة  
 صحيحة وازرع نصيبي ببذرك على أن ثلثي الخارج منه لي والثلث لك وهي مزارعة صحيحة  
 ولا يتولد من الجمع بينهما فساد فكان الخارج بينهما على الشرط ولو كان البذر من الدافع  
 كان العقد فاسدا لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبي ببذري على أن لك ثلث الخارج وهذا  
 صحيح ولكنه قال وازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لك وهذا اقراض للبذر لو  
 اقتصر عليه الا أنه باعتبار الجمع بينهما يظهر الفساد من حيث أنه جعل له بالعمل في نصيبه  
 من الارض ثلث الخارج ومنفعة اقراض نصف البذر وكذلك ان كان شرط الثلثين للدافع

لانه يصير كانه قال ازرع نصيبى ببذرک على أن الخارج كله لى وهذه استماعة صحيحة  
ولكنه قال وازرع نصيبك ببذرى على أن لى ثلث الخارج وهذا دفع البذر من اربعة الى  
صاحب الارض فلماذا كان فاسدا ولو كان البذر بينهما نصفين على أن ثلثي الخارج للمامل  
وثمة الآخر فهذا فاسد لان الدافع شرط للمامل ثلث الخارج من نصيبه من البذر وذلك  
فاسد لان عمله يلاقى بذرا أو زروعا مشتركا بينهما وأحد الشريكين بعمله فيما هو فيه شريك  
لا يستوجب الاجر على صاحبه فلماذا فسد المقد والخارج بينهما نصفان طيب لهما لان البذر  
بينهما نصفان وكل واحد منهما انما ربي زروعه فى أرضه ولا أجر لواحد منهما على صاحبه  
لان العامل انما عمل فيما هو فيه شريك وهو لعمله فيما هو فيه شريك لا يستوجب الاجر  
لان شريكه فى الممول يمنع تسليم الممول الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر فاسدا  
كان المقد أو جائزا وكذلك لو شرط الثلثين للدافع ومعنى الفساد هنا أين لان الدافع شرط  
لنفسه جزأ مما يحصل فى أرض العامل ببذره من غير أن يكون له فى ذلك أرض ولا بذر  
ولا عمل ولو اشترط أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز لان العامل معين للدافع هنا فان المشروط  
لكل واحد منهما بقدر حصته من البذر فساكانه قال ازرع أرضك ببذرک على أن الخارج كله  
لك وازرع أرضى ببذرى على أن الخارج كله لى وهذه استماعة صحيحة فيكون العامل معيناً  
له فى نصيبه ولو اشترطاً ثلثي البذر على الدافع وثلثه على العامل والربع نصفان فهذا فاسد لان  
الدافع يصير كانه قال ازرع أرضى ببذرى على أن الخارج كله لى وازرع أرضك ببذرک  
وبذرى على أن الخارج كله لك وباعتبار الجمع بين هذين التقدين بفسد المقد لانه جعل له  
بإزاء عمله فى نصيبه منفعة اقراض ثلث البذر وذلك فاسد ولانه أوجب له جزأ من الخارج  
من بذره بعمله فيما هو شريك فيه وذلك فاسد وما خرج ثلثاه لصاحب ثلثي البذر وثلثه  
لصاحب ثلث البذر على قدر بذرهما والاجر للمامل لانه عمل فى شئ هو شريك فيه ولا  
يتصدق صاحب الثلث بشئ منه لانه رباة فى أرض نفسه وصاحب الثلثين يكرم أجر مثل  
سدس الارض للمامل لانه استوفى منفعة ثلث نصيبه من الارض بمقد فاسد والشركة فى  
الارض لا تمنع وجوب الاجر على الشريك كمالواستأجر أحد الشريكين من صاحبه يتنا ليحفظ  
فيه الطعام المشترك ثم يطيب له نصف الزرع لانه رباة فى أرضه ويبقى سدس الزرع فيستوفى  
منه ربع بذره وما غرم من أجر مثل سدس الارض ويتصدق بالفضل لانه ربي زروعه فى

أرض غيره في ذلك الجزء بسبب فاسد ولو اشترط أن تلت البذر على الدافع وثليه على العامل والخارج نصفان فهو فاسد لأنه يصير كأنه قال ازرع بذرك نصيبك على أن الخارج كله لك وازرع نصيبي ببذري وبذرك على أن الخارج كله لي وهذه مطبوعة عيسى رحمه الله والمقد فيها فاسد على رواية الكتاب لأن في الجزء المشروط على العامل من البذر استئجار الأرض بجميع ما تخرجه وذلك فاسد فيكون للعامل ثلثا الربيع وعليه سدس اجر مثل الأرض لأنه ربي زرع في ثلث نصيب صاحبه وذلك سدس الأرض بمقد فاسد فيلزمه اجر مثل ذلك ويطيّب له نصف الربيع ويرفع من السدس الباقي ربع نصيبه من البذر وما غرم من الاجر ويتصدق بالفضل وثلث الربيع طيب للدافع لأنه رباة في أرض نفسه ولو اشترط البقر على الدافع والبذر على العامل والخارج نصفان فهذا فاسد لأنه يصير كأنه قال ازرع نصيبك ببذرك وبقرى على أن الخارج كله لك وازرع نصيبي ببذري وبذرك على أن الخارج كله لي وهذا فاسد من وجهين أحدهما ما بيننا والثاني أنه جعل له بازاء عمله في نصيبه منفعة البقر ليعمل به في نصيب نفسه ولو كان البذر كله من العامل والبقر من الدافع والشرط أن يكون الخارج بينهما نصيبين فهو فاسد لأنه جعل بازاء منفعة عمله في نصيب منفعة البقر له زراعته نصيب نفسه وذلك مفسد للزراعة ثم الخارج كله لصاحب البذر والآخر مثل أجر بقره واجر مثل نصف الأرض يستوفى الزارع نصف الخارج فيطيّب له ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر ونصف أجر البقر ونصف اجر مثل الأرض ويتصدق بالفضل وكذلك لو اشترط الثلثين لصاحب البذر لأنه يصير كأنه قال ازرع نصيبك من الأرض ببذرك وبقرى على أن لك ثلث الخارج وقد بينا أن البقر اذا كان مشروطا على صاحب الأرض ولا بذر من قبله أن المزارعة تكون فاسدة والله أعلم

باب اجتماع صاحب الأرض مع الآخر على العمل والبذر مشروط عليهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لأن الدافع يصير كأنه قال ازرع نصف الأرض ببذري على أن الخارج كله لي وازرع نصف الأرض ببذرك على أن الخارج كله لك وكل واحد من هذين صحيح لو اقتصر أحدهما استعان بالعامل والآخر



اعارة الارض ولكن عند الجمع بينهما يظهر الفساد بطريق المقابلة وهو أنه لما جعل للعامل  
 بازاء عمله في نصف الارض منفعة نصف الارض وذلك في المزارعة لا يجوز والخارج بينهما  
 نصفان على قدر بذورهما ولا اجر للعامل لانه عمل في شئ هو شريك فيه فانه ألقى في الارض  
 بذرا مشتركا ثم عمل في زرع مشترك فلا يستوجب الاجر ولصاحب الارض على العامل  
 نصف اجر مثل الارض لانه استوفى منفعة نصف الارض بحكم عقد فاسد وقد بينا أن  
 الشركة في الخارج لا تمنع وجوب اجر مثل الارض لانه يجب اجر مثل النصف الذي هو  
 مشغول بزرع العامل ثم يطيب نصف الخارج لصاحب الارض لانه رباة في أرضه وأما العامل  
 فيصدق بالفضل فيما بينه وبين ربه لانه رباة في أرض غيره بسبب فاسد وكذلك لو اشترط  
 للعامل ثلثي الخارج والفساد هنا ابين لان الدافع شرط للعامل ثلث الخارج من نصيبه  
 ومنفعة نصف الارض بازاء عمله وذلك مفسد للعقد وكذلك لو اشترط لصاحب الارض ثلثي  
 الخارج لان العامل جعل له بمقابلة منفعة نصف الارض ثلث الخارج منه وعمله في النصف  
 الآخر من الارض له وكذلك لو كان البذر ثلثاه من أحدهما بعينه واشترط الربيع على  
 قدر البذر فهو فاسد ان كان ثلثا البذر من العامل فلمقابلة منفعة ثلثي الارض بمقابلة عمله  
 في ثلث الارض لصاحبه وان كان ثلث البذر من قبل الدافع فلمقابلة منفعة ثلث الارض  
 بمسألة في ثلثي الارض لصاحبه وكذلك ان اشترط أن الربيع بينهما نصفان فهذا فاسد والفساد  
 هنا ابين لانه جعل الدافع للعامل ثلث منفعة الارض وبعض الخارج من بذره بازاء عمله  
 في نصيبه أو على عكس ذلك فيكون العقد فاسدا في الوجوه كلها والخارج بينهما على قدر  
 البذر وإذا دفع الرجل الى الرجل أرضا له على أن يعمل فيها رب الارض والمدفوع اليه  
 سنته هذه يبذر بينهما نصفان على أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز لانه اعارة نصف  
 الارض ليزرعه يبذر نفسه وزرع نصف الارض بنفسه لنفسه وكل واحد منهما صحيح  
 ولا يظهر فساد بالجمع بينهما ولو اشترط لرب الارض ثلثي الخارج كان هذا فاسدا لانه  
 دفع اليه نصف الارض مزارعة بثلث ما يخرج ولكن شرط عمل رب الارض معه وهذا  
 شرط يعدم التولية بين المستأجر وبين مالكه ففسد به العقد والخارج بينهما على قدر  
 بذورهما ولا اجر لواحد منهما على صاحبه لانه عمل فيما هو شريك فيه ولصاحب الارض  
 على الآخر اجر مثل نصف الارض لانه استوفى منفعة نصف الارض بمقد فاسد ويطيب

لصاحب الأرض نصيبه ويتصدق العامل بما زاد على البذر والنفقة والاجر الذي غرمه لانه  
رباه في أرض غيره بسبب فاسد ولو اشترطا التثمين للعامل كان فاسدا أيضا لان الدافع دفع  
اليه نصف الأرض مزارعة بثالث الخارج وشرط عمل نفسه معه ثم جعل له منفعة نصف  
الأرض بإزاء عمله مع ما شرط له من ثلث الخارج فهذا كان فاسدا والخارج بينهما نصفان  
ولا أجر لصاحب الأرض على العامل هنا لانه ما ابتغى على منافع أرضه عوضا حين لم يشترط  
لنفسه فضلا بخلاف الاول فان هناك شرط الفضل لنفسه فرفقنا به ابتغى على منافع الأرض  
عوضا ولم ينل فكان له أجر مثل نصف الأرض على صاحبه ثم يطيب اكل واحد منهما  
نصيبه من الزرع لان العامل لما لم يجب عليه الاجر عرفنا ان نصف الأرض كان في يده  
بطريق العارية ولا فساد في ذلك فيطيب له الخارج ولو اشترطا العمل عليهما جيبا والخارج  
بينهما نصفان والبذر من المدفوع اليه خاصة فملا أو عمل صاحب الار وحده جعل له منفعة  
نصف الأرض بمقابلة عمله في النصف الآخر معه من الأرض وشرط لنفسه مع ذلك منفعة  
اقرض نصف البذر منه وذلك مفسد للمقدّم الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الأرض  
نصف اجر مثل أرضه وأجر مثل نفسه في عمله ان كان عمل لانه لا شركة في الخارج هنا  
فصاحب البذر استوفى منفعة أرضه وعمله بمقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم

### باب اشتراط شيء بعينه من الربيع لاحدهما

(قال رحمه الله) وإذا اشترطا أن يرفع صاحب البذر بذره من الربيع والباقي بينهما  
نصفان فهو فاسد أياما كان البذر لان جواز المزارعة على قول من يجوزها لمتابعة الآثار  
فأما القياس فما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله فتى كان المقد لا على الوجه الذي ورد به  
الا تأخذ فيه بالقياس ثم المزارعة شركة في الخارج وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما  
مع حصول الخارج في بعضه أو في كله كان مفسدا للمقد وقدر البذر من جلة الربيع فان البذر  
باللقاء في الأرض يتلف فهذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما في بعض الربيع أو في  
جميعه اذا كان لا يحصل من الخارج الا قدر البذر وهذا بخلاف المضاربة لان رأس المال هنا  
ليس من الربيع فان بالتصرف لا يتلف رأس المال فاشترط دفع رأس المال لا يوجب قطع  
الشركة بينهما في شيء من الربيع ثم اشتراط دفع البذر هنا في كونه مخالف للموجب المقد كاشتراط

كون رأس المال بينهما في المضاربة ولو اشترطا أن الربح ورأس المال كله نصفان فسد  
 العقد فهذا قياسه ولو اشترطا أن يرفع صاحب البذر عشر الخارج لنفسه والباقي بينهما نصفان  
 جاز لان هذا الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة في شيء من الربح بينهما مع حصول الخارج  
 فانه ما من قدر يخرج الا ويبقى بعد رفع المشر منه تسعة أعشاره ثم هذا في المعنى اشترط  
 خمسة ونصف من عشرة لصاحب البذر وأربعة ونصف للآخر وذلك لا يؤدي الى قطع  
 الشركة في شيء من الربح وكذلك لو اشترط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان  
 جاز لما قلنا ولو اشترط ارفع الخارج من الربح والباقي بينهما نصفان كان فاسدا لان الخارج  
 على رب الارض وهو دراهم مساة أو حنطة مساة فاشترط رفع الخارج بمنزلة اشترط  
 ذلك القدر من الخارج لرب الارض وهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في الربح مع  
 حصوله لجواز أن لا يحصل الا ذلك القدر أو دونه ولو كانت الارض عشرية فاشترط ارفع  
 العشر ان كانت الارض تشرب سحا أو نصف العشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما  
 نصفان فهذا جائز لان هذا الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه ما من مقدار  
 تخرجه الارض الا واذا دفع منه العشر أو نصف العشر يبقى شيء ليكون مشتركا بينهما  
 نصفين فان حصل الخارج أخذ السلطان حقه من عشر أو نصف والباقي بينهما نصفان لانهما  
 شرطا كذلك والمؤمنون عند شروطهم وان لم يأخذ السلطان منهم شيئا أو أخذوا بعض  
 طعامهم سرا من السلطان فان العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما  
 الله يكون بينهما نصفين وأصل المسئلة فيما تقدم يانه في الركاة أن من أجر أرضه العشرية  
 فالعشر عند أبي حنيفة على رب الارض وعندهما البشري الخارج على المستأجر ففي المزارعة  
 رب الارض مؤجر للارض أو مستأجر للمال ان كان البذر من قبله فالعشر عليه عند أبي  
 حنيفة في الوجهين فالشروط للعبد مشروط لرب الارض وعندهما العشر في الخارج فاذا  
 لم يأخذ السلطان منهما العشر أو أخذ بعض الطعام سرا من السلطان فالخارج بينهما نصفان  
 وكذلك المشروط للعشر يكون بينهما نصفين وكان ذلك مشروطا لهما ولو كان صاحبه قال  
 للمال لست أدري ما يأخذ السلطان منا العشر أو نصف العشر فانما تلك على أن النصف لي مما  
 تخرج الارض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي حنيفة

رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو جائز بينهما على ما قلنا ومعنى هذه المسألة  
 أن الأرض قد تكون بحيث تكفي ماء السماء عند كثرة الأمطار وقد تحتاج إلى أن نسقي  
 بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الأغلب فيما يأخذ من المشر أو نصف المشر  
 حكاهما قال لا ندرى كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج  
 فلهذا قدما على هذه الصفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله العشر أو نصف المشر يكون على رب  
 الأرض فهذا الشرط هما شرط لرب الأرض جزأ بمجھولاً من الخارج أما المشر أو نصف  
 المشر وذلك مفسد للمقد وعنده أبي يوسف ومحمد المشر أو نصف المشر يكون في الخارج  
 والخارج بينهما نصفان فهذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفين وذلك غير مفسد  
 للمقد وإذا دفع إلى رجل أرضاً من أرض الخراج يزرعها بنفسه وبذره وبقره فما خرج منها  
 دفع منه حظ السلطان وهو النصف مما تخرج وكان ما بقي بينهما لرب الأرض منه وللعامل  
 الثلثان فهو جائز على ما شرطنا وإنما يعني خراج المقاسة وللإمام رأى في الخراج بين خراج  
 المقاسة وبين خراج الوظيفة وخراج المقاسة جزء من الخارج حتى لا يجب إلا بوجود حقيقة  
 الخارج بخلاف خراج الوظيفة فكان ذلك بمنزلة المشر عند أبي حنيفة وهو على رب الأرض  
 فالشروط لخراج المقاسة كالمشروط لرب الأرض وهذا الشرط لا يؤدي إلى قطع الشركة  
 وعندهما خراج المقاسة في الخارج فيكون عليهما على قدر الخارج بينهما فكانها شرطاً الثلث  
 والثلثين في جميع الخارج فيصح المقدم فإن أخذ السلطان من رب الأرض الخراج وترك  
 المقاسة فالنصف الذي شرطاه للسلطان هو لرب الأرض والباقي بينهما على ما اشتوطا  
 ومعنى هذا أن السلطان قد يفتح بلدة ويعين بها على أهلها ثم يتردد رأيه في توظيف خراج  
 المقاسة عليهم أو خراج الوظيفة فلا يعزم على شيء من ذلك حتى يحصل الخارج أو كان جعل  
 عليهم خراج المقاسة على أنه أن بدله أن يجعل عليهم خراج الوظيفة فعل ذلك وقد يشترط  
 ذلك حتى لا يعطوا الأراضي ويكون هذا من الإمام نظراً لأرباب الخراج فإذا بدله بعد  
 حصول الخارج أن يأخذ خراج الوظيفة فإنه يأخذ ذلك من رب الأرض ثم النصف المشروط  
 للسلطان يكون لرب الأرض أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يشك لأن ذلك على رب الأرض  
 وإن كان خراج المقاسة فالمشروط له مشروط لرب الأرض وعندهما لأن بدل ذلك أخذه  
 السلطان من رب الأرض والنعم مقابل بالنعم فالشرط لخراج المقاسة يكون لرب الأرض

بهذا الطريق وكذلك لو لم يأخذ السلطان خراجا ولا مقاسمة وترك ذلك أصلا أو أخذ شيئا  
 من الطعام سرا ثم قاسمهم السلطان ما بقي فأخذ نصفه فإن مأخذاه سرا لصاحب الأرض ثلثه  
 وللزارع ثلثاه فقد عطف أحد القصلين على الآخر بقوله وكذلك وجوابهما يختلف فإنه  
 يأخذ إذا لم يأخذ السلطان شيئا فعطف ذلك على المسئلة الأولى دليل على أن المشروط للخراج  
 المقاسمة يكون لرب الأرض وفيما إذا أخذ شيئا من الطعام سرا نص على أنه يكون اثلاثا  
 بينهما وفيما ذكره في هذا النوع نوع من التشويش والحاصل أن على قول أبي حنيفة المشروط  
 للخراج يكون مشروطا لرب الأرض في القصلين يكون النصف المشروط للخراج المقاسمة  
 يكون لرب الأرض والباقي بينهما اثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد خراج المقاسمة في الخارج  
 إلا إذا أخذ السلطان الخراج من رب الأرض فينظر يكون ذلك له عوضا عما أخذ السلطان  
 منه فإذا لم يأخذ منه شيئا أو أخذ شيئا من الطعام سرا فذلك مقسوم بينهما على أصل المشروط  
 لصاحب الأرض ثلثه وللزارع ثلثاه وقد ذكر في بعض النسخ في هذا الفصل الأخير أن  
 مأخذاه سرا يكون لصاحب الأرض ثلثاه وللزارع ثلثه فلي هذا يتفق الجواب في الفصول  
 الثلاثة وبتحقيق المطف فإن ذلك النصف لرب الأرض والثلث من العصف الباقي له فإذا أخذ  
 ثلثي الخارج فقد وصل إليه جميع هذا ولكن هذا الجواب بناء على قول أبي حنيفة فأما عندهما  
 فالنخريج ما ذكرنا وقيل بل هذا الجواب قولهم جميعا لأن المقاسمة واجبة باسم الخراج  
 كالوظيفة والخراج مؤنة تجب على رب الأرض فالمشروط للخراج بمنزلة المشروط لرب  
 الأرض عندهما جميعا وكذلك لو كان البذر من صاحب الأرض والذي قلناه أولا من أن المسئلة  
 على الخلاف هو الأصح وقد نص عليه في بعض نسخ الأصل ولو قال لأدري ما يأخذ السلطان  
 في هذه السنة المقاسمة أو الخراج فانما تلك على أن أرفع مما يخرج الأرض حظ السلطان  
 مقاسمة كان أو خراجا أو يكون ما بقي يتنازل الثلث ولك الثلثان فرضي للزارع بذلك فهذه  
 مزارعة فاسدة من أيهما كان البذر لأن هذا شرط يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج مع  
 حصول الخارج عشرا بأن يأخذ السلطان خراج الوظيفة ويكون الخارج بقدر ذلك أو دونه  
 ثم الربيع كله لصاحب البذر كما هو الحكم في المزارعة الفاسدة والخراج والمقاسمة أيهما كان  
 على صاحب الأرض لما يتنازل الخراج مؤنة للأرض فيكون على صاحب الأرض ثم إن كان  
 البذر من قبل صاحب الأرض فهو مستأجر للعامل ولو عمل بنفسه كان الخراج عليه فكذلك

إذا استأجر العامل فيه وإن كان البذر من قبل العامل فرب الأرض مؤجر للأرض ومنفعة الأرض تحصل له بهذه الاجارة كما يحصل إذا استوفاهما بنفسه فيكون الخراج عليه والله أعلم

باب ما يصد المزارعة من الشروط وما لا يفسدها

(قال رحمه الله) وإذا اشترط رب الأرض على العامل الحصاد فالمزارعة فاسدة من أيهما كان البذر والأصل أن العمل الذي به تحصل الخارج أو يترقى في المزارعة الصحيحة يكون على العامل وذلك بمنزلة الحفظ والسقي إلى أن يدرك الزرع لأن المزارعة على قول من يميزها شركة في الخارج ورأس مال العامل فيها عمل مؤثر في تحصيل الخارج كما في المضاربة وما يكون من العمل بعد الإدراك التام إلى أن يقسم كالحصاد والدياس والتذرية يكون عليهما لأن الخارج ملكهما فالمؤنة فيه عليهما بقدر الملك وما يكون من العمل بعد القسمة كالحل إلى البيت والطحن يكون على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لأن بالمقاسمة يميز ملك أحدهما عن ملك الآخر فيكون التدبير في ملك كل واحد منهما إليه فإذا شرط الحصاد على العامل فهذا لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين فيفسد به العقد كما لو شرط رب الأرض الحل والطحن عليه في نصيب نفسه ولأن المزارعة تنتهي باستحصاد الزرع (ألا ترى) أن الزرع بعد ما استحصد لو دفعه معاملة إلى رجل ليقم فيه هذه الأعمال بالثلث لم يجز بخلاف ما إذا كان الزرع بقلا فدفعه معاملة إلى من يحفظه ويسقيه بالثلث فإذا شرط الحصاد على العامل فهذا عمل شرط عليه بعد انتهاء العقد واستحقاق العمل عليه بالعقد وكل شرط يوجب عليه عملا بعد انتهاء العقد فهو فاسد يفسد به العقد وروى بشر وابن سماعة عن أبي يوسف أن العقد لا يفسد بهذا الشرط ولكن إن لم يشترط فهو عليهما وإن شرط فهو على المزارع لأن الرافع الظاهر أن المزارع يباشر هذه الأعمال فهذا شرط يوافق المتعارف فلا يفسد به العقد ولكن يطلق العقد لا يستحق عليه إلا ما يقتضيه العقد فإن شرط ذلك عليه صار مستحقا بالرأف كما لو اشترى حطبا في المصر بشرط أن يوفيه في منزله وفي المعاملة قال هذا الشرط يفسد المعاملة لأنه ليس فيه عرف ظاهر وكان نصربن يحيى ومحمد بن سلمة رحمهما الله يقولان هذا كله على العامل شرط عليه أو لم يشترط لأن فيه عرفا ظاهرا يتناوله والعرف كالشروط فقد جوزنا بعض العقود للعرف وإن كان القياس

بأباه كالاستبضاع فهذا مثله وهذا هو الصحيح في ديارنا أيضا وكان أبو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله إذا استفتى في هذه المسئلة قال فيها عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فعله أن  
 لا يتمتع بما هو العرف وكذلك لو اشترط شيئا من ذلك على صاحب الأرض كان العقد فاسدا  
 لما بناه وفي جانب رب الأرض فساد العقد بهذا الشرط على الأقاويل كلها لأنه ليس فيه  
 عرف ظاهر (ألا ترى) أن رجلا لو جاء إلى رجل قد صار زروعه بقلا فعامله على أن يقوم  
 عليه ويسقيه حتى يستحصد فما خرج فهو بينهما نصفان كان جائزا ولو عامله بمد ما استحصد  
 على أن يحصده وبدوسه وبذريه وبتيقه ويحمله إلى منزله أو إلى موضع كذا كان العقد فاسدا  
 وهذا لأن المزارعة على قول من يميزها إنما تكون باعتبار الأثر والأثر ما جاء في مزارعة يكون  
 للعمل فيها تأثير في تحصيل الخارج وذلك لا يوجد في الفصل الثاني وفي الفصل الأول يوجد  
 ذلك لأن الزرع يزاد بعمل العامل بمنزلة الثمار يخرج بعمل العامل فلماذا صح العقد هناك  
 ولم يصح هنا ولو دفع إليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سنته هذه على أن مارزق الله تعالى من  
 شيء فهو يبتنا نصفان فصار قصيلا فأراد أن يتصلاه وبقيهما ففساد القصيل وبقيهما لأنهما  
 أنهما العقد بما عزمنا عليه والقصيل في القصيل كالحصاد بمد الاستحصاد لأنه عمل في ملك  
 مشترك وليس له تأثير في زيادة الخارج فكما أن الحصاد بمد الإدراك عليهما فكذلك حصاد  
 القصيل عليهما ويستوي أن كان البذر من قبل رب الأرض أو المزارع ولو استحصد الزرع  
 فنهيم السلطان من حصاده أما ظلم أو لمصلحة رأى في ذلك أو استوفى منهم الخراج فالخلف  
 عليهما لأن الخلف بمد الاستحصاد بمنزلة الحصاد فإن عقد المزارعة ينتهي بالحصاد ولو دفع  
 إلى رجل نخلا له معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه على أن الخارج بينهما نصفان فهو  
 جائز وعلى العامل حفظه بالليل والنهار حتى يصير تمرا لأن عقد المعاملة قائم بينهما ما لم يصير  
 تمرا والخلف من الأعمال التي تستحق على العامل بمقدار المعاملة فإذا صار تمرا فقد انتهى العقد  
 وبقي الثمر مشترك بينهما فكان الخلف بمد ذلك والجدا عليهما بقدر ملكيهما فإن اشترط  
 صاحب النخل على العامل في أصل المعاملة بمد ما يصير تمرا كانت المعاملة فاسدة لأنه شرط  
 لنفسه بمنزلة عليه بمد انتهاء العقد ولو أراد في المعاملة الصحيحة أن يجدها بسرا فيبيعها أو  
 يلقطها رطباً فيبيعها فإن اللقطة والجذاذ عليهما نصفين لما يبتنا أنهما أنهما العقد بما عزمنا عليه فإن  
 الجذاذ قبل الإدراك بمنزلة بمد الإدراك ولكن الخلف على العامل مادام في رؤس النخيل

حتى يصير نمر الان عقد الماملة بينهما باق فانه انما ينهى ضمنا للجداذ واللفاظ فلا يكون  
مستحبا قبله وحال قيام العقد الحفظ مستحق على العامل والله أعلم

### باب الشرط فيما تخرج الارض وفي الكراب وغيره

( قال رحمه الله ) اذا دفع الرجل أرضا له زراعة بالنصف سنته هذه على أن البذر من  
قبل العامل فقال صاحب الارض اكرهها ثم ازرعها فقال العامل ازرعها بغير كراب  
فانه ينظر في ذلك فان كانت تزرع بغير كراب ويحصل الربح الا أن بالكراب أجود  
فان شاء العامل كرب وان شاء لم يكره وان كانت لا تخرج زرا بغير كراب لم يكن له  
أن يزرع الا بكراب لان المقصود بالزراعة تحصيل الخارج فان العمل الذي لا بد منه لتحصيل  
الخارج يصير مستحقا عليه بمطلق العقد وما يحصل الخارج بدونه لا يصير مستحقا عليه الا  
بالشرط لان مطلق العقد يستحق المقود عليه بصفة السلامة ولا يستحق صفة الجودة الا  
بالشرط فاذا كانت تلك الارض بحيث لا يحصل ربحها الا بكراب فهذا عمل لا بد منه فيصير  
مستحقا على العامل بمطلق العقد الا ان شاء أن يدع الزرع لان البذر من قبله فلا يكون العقد  
لازما في حقه قبل القاء البذر في الارض وان كان الربح يحصل بغير كراب ومع الكراب  
يكون أجود ولكن صفة الجودة لا تستحق بمطلق العقد وبدون الكراب صفة السلامة  
تحصل في الربح فيتخير العامل لذلك وان كانت تخرج بعد الكراب شيئا قليلا نظرت فيه فان  
كان مما يقصد الناس ذلك بالزراعة تخير المزارع في الكراب وان كان ذلك شيئا لا يقصده  
الناس بالعمل يجبر على الكراب لان مطلق العقد يتقيد بالمتعارف ولان ما لا يقصد تحصيله  
بالزراعة عادة يكون مينا وقضية عقد المعاوضة صفة السلامة عن العيب فيصير الكراب  
مستحقا على العامل لتحصيل صفة السلامة لصاحب الارض في نصيبه من الخارج واذا كان  
يخرج بغير كراب ما يقصد بالزراعة فأدنى السلامة يحصل بغير كراب والا على لا يصير  
مستحقا الا بالشرط وكذلك ان زرع ثم قال لا أسقي ولكن أدعها حتى تسقيها السماء فان  
كانت تكتفي بماء السماء الا أن السقي أجود للزرع لم يجبر على السقي وان كانت مما لا يكفيه  
سقي السماء اجبر على السقي وكذلك لو كان البذر من قبل صاحب الارض في جميع ذلك  
للمعنى الذي قلنا ولودفع اليه أرضا وبذرا على أن يكرهها ويزرعها سنته هذه بالنصف فأراد أن



بزرها بغير كراب فليس له ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل المزارع أو من  
 قبل رب الأرض لأن أصل الربيع وإن كان يحصل بغير كراب فمع الكراب أجود وصفة  
 الجودة نصير مستحقة بالشرط كصفة الجودة في المسلم فيه وصفة الكتابة والجبر في البذر  
 نصير مستحقة بالشرط وإن كان لا يستحق بمطلق العقد وكذلك لو شرط في المسلم فيه أن يوفيه  
 في مصر كذا فله أن يوفيه في أي ناحية من نواحي مصر شاء وإن شرط عليه أن يوفيه في  
 منزله في مصر فليس له أن يوفيه في موضع آخر إلا أن يكون الربيع يحصل بالكراب وغير  
 الكراب على صفة واحدة فينبذ لا يعتبر هذا الشرط لأنه غير مفيد وكذلك إن كان الكراب  
 بحيث يضر بالزرع وقد يكون ذلك عند قوة الأرض فإن الكراب يحرق الأرض والزرع  
 وإذا كان بهذه الصفة فليس على المزارع أن يكرها لأن اعتبار الشرط للمنفعة لا للضرر  
 واشتراط التثنية على المزارع في المزارعة يفسد العقد قال لأنه يبقى منفعتها في الأرض بعد  
 مضي السنة بخلاف الكراب فإنه لا يبقى منفعته في الأرض بعد مضي السنة فاشتراطه لا يفسد  
 المزارعة وتكلموا في تفسير التثنية فقيل المراد أن يكرها مرتين ثم يزرع فلي هذا اشتراط  
 التثنية في ديارنا لا يفسد المزارعة لأنه لا يبقى منفعتها بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى  
 منفعتها في الأرض بعد سنة إن كانت المزارعة بينهما سنة واحدة يفسد بهذا العقد لأنه  
 لا يبقى منفعتها في الأرض بعد المدة وقيل معنى التثنية أن يكرها بعد ما يحصد الزرع فبردها  
 مكروبة وهذا الشرط مفسد للعقد لأن المزارعة تنتهي بأدراك الزرع فقد شرط عليه عملاً بعد  
 انتهاء العقد وفيه منفعة لرب الأرض وقيل معنى التثنية أن يجعلها جداول كما يفعل بالمبطحة  
 فيزرع ناحية منها ويبقى ما بين الجداول مكروباً فينتفع رب الأرض بذلك بعد انتهاء المزارعة  
 وهذا مفسد للعقد والحاصل أنه متى شرط على العامل ما تبقى منفعته لرب الأرض بعد مضي  
 المدة فالزراعة تفسد به كما لو شرط عليه أن يكرها أنهارها والمزارعة بينهما سنة واحدة فإن  
 كراب الأنهار بقي منفعتها بعد انقضاء السنة وكذلك لو شرط عليه إصلاح مشاربها أو بناء  
 حائط فيها أو أن يسرجنها فهذا كله مما تبقى منفعته في الأرض بعد مضي مدة المزارعة فتكون  
 مفسدة للمزارعة ولو دفع إليه الأرض والبذر على أن يعمل سنته هذه على أنه أن يزرع بغير  
 كراب فللمزارع ربع الخارج وإن كرها ثم زرعها فللمزارع ثلث الخارج وإن كسرب  
 وثني ثم زرع فالخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة جائزة على ما اشترط لأنه ذكر أنواعاً من

العمل وأوجب له بمقابلة كل نوع شيئا معلوما من الخارح فيصح العقد كما لو دفع ثوبا الى  
 خياط فقال ان خطته رومية فلك درهم وان خطته فارسية فلك نصف درهم وهذا لان  
 اوان لزوم العقد من الجانبين والتمتع الشركة بينهما في الخارج عند لقاء البذر في الارض  
 والكراب والتبعية كل ذلك يسبق لقاء البذر فتد لزوم العقد نوع العمل معلوم وبذله معلوم  
 فيجوز العقد كما في مسألة الخياطة فان وجوب الاجر عند اقامة العمل وذلك عند العمل  
 معلوم والبدل معلوم وقل عيسى رحمه الله هذا الجواب غلط لانه ذكر قبل هذا ان اشتراط  
 التبعية على المزارع يفسد العقد وهما قد شرط عليه التبعية وضم اليه نوعين آخرين من العمل  
 فتبكت الجهالة هنا في العمل ومقدار البدل عند العقد مع اشتراط التبعية فلان يكون مفسدا  
 للعقد كان أولى وان كان لا يفسد العقد اذا كبرها أو زرعها بغير كراب فينبغي أن يفسد  
 العقد اذا نسي لانه تبين ذلك بعمله فكانه شرط ذلك في الابتداء بعينه ولكن ما ذكره في  
 الكتاب أصبح أما اذا جعلنا تفسير التبعية أن يرد بها مكروبة فلا حاجة الى الفرق بين هذا  
 وبين ما سبق وان جعلنا تفسير التبعية أن يكرها مرتين فهناك تبين عليه التبعية بالشرط وهي  
 مما بقي من مفسد بعد مضي المدة فلا يجوز أن يجبر المزارع على اقامتها وهنا لا تبين عليه التبعية  
 بل يتخير هو في ذلك ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وهذا غير مفسد للعقد كما اذا أطلق  
 العقد بصرح وبتخير المزارع بين أن يثنى الكراب وبين أن يكرها وبدع التبعية فان زرع  
 بعضها بكراب وبعضها بغير كراب وبعضها بكراب وثنيان فهو جائز وما زرعها بغير كراب  
 فالخارح بينهما يكون ارباعا وما زرعها بكراب فهو بينهما اثلثا وما زرع بكراب وثنيان فهو  
 بينهما نصفان اعتبارا للبعض بالكل وهذا لانه لا تبين على صاحب الارض والبذر شرط  
 عقده بهذا التبعض وهو متعارف بين الناس أن يزرع بعض الارض بكراب وثنيان وبعضها  
 بكراب وبعضها بغير كراب وهذا بخلاف مسألة الخياطة فان هناك ليس له أن يخطب بعض  
 الثوب رومية وبعضه فارسية لان ذلك يفوت المقصود على صاحب الثوب وهذا غير متعارف  
 في الثوب الواحد أن يخطب بعضه رومية وبعضه فارسية بل بعد ذلك حيا في الثوب وكذلك  
 لو كان البذر من قبل المزارع في جميع ذلك وكذلك لو كان الشرط أن يزرع بكراب وثنيان  
 فهو بينهما نصفان فهذا والاول سواء وقد طعنوا في هذه المسئلة فقالوا ينبغي أن لا يصح العقد  
 هنا لان كلمة من التبعض قد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بثنيان والبعض

بغير كراب وذلك البعض مجهول وهذه الجهالة تقضى الى تمكن المنازعة لان العقد لازم من جانب العامل أو من جانب رب الارض اذا كان البذر من قبل العامل فينبى أن يفسد العقد واستدلوا على هذا بما ذكره في آخر الباب من التخيير بين أجناس البذر بهذا اللفظ وأفسدوا العقد به لهذا المعنى الا أنا نقول حرف من قد يكون للصلة خصوصاً في موضع يكون الكلام بدونه مختلفاً قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واذا كان حرف من صلة كان له أن يزرع الكل باى نوع من الاعمال الثلاثة شاء فهذه المسئلة والاولى سواء والفرق بين هذا وبين التخيير في جنس البذر بهذا اللفظ نذكره في آخر الباب ولودفع اليه الارض على أن يزرعها ببذره سنة هذه على أن يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعها شعيراً فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمياً فلصاحب الارض ربعه فهذا جائز على ما اشترط لما بينا ان أو ان لزوم العقد وانقضاء الشركة عند لقاء البذر في الارض وعند ذلك الموقوف عليه معلوم والبذر معلوم والجهالة قبل ذلك لا تقضى الى المنازعة وان زرعها بمضها حنطة وبعضها شعيراً وبعضها سمياً فذلك جائز في كل نوع على ما اشترط اعتباراً للبعض بالكل لانه لما رضى رب الارض بان يزرع كلها على صفة يكون راضياً بان يزرع بعضها على تلك الصفة وبذلك البذر كما في المسئلة الاولى وكذلك لو دفع اليه أرضاً ثلاثين سنة على أن يزرع فيها من حنطة أو شعير أو شئ من غلة الصيف أو الشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من نخل أو شجر أو كرم فهو بينهما أثلاثاً فلصاحب الارض الثلث وللعامل الثلثان فهو بينهما على ما اشترط سواء زرع الكل على أحد النوعين أو زرع بعضها وجعل في بعضها كرم ما قال ولا يشبه البيوع في هذا الاجارات والاجارات في مثل هذا تجوز وذكر حماد عن ابراهيم رحمه الله قال سألته عن الاجير أقول له ان عملت في كذا فكذا فبكذا وان عملت كذا فبكذا فقال لا بأس به اما يكبره ذلك في البيوع قيل معنى هذا الفرق أن في البيوع اذا اشترى أحد شيئين وسبي لكل واحد منهما ثماناً ولم يشترط الخيار ثلاثة أيام لواحد منهما كان العقد فاسداً وفي الاجارات يكون العقد صحيحاً بدون شرط الخيار كما في مسألة الخياطة والزراعة لان الثمن في البيع يجب بنفس العقد والعقد يلزم بنفسه فاذا لم يشترط الخيار فيه كان الموقوف عليه مجهولاً والثمن مجهولاً عند لزوم العقد وهذه الجهالة تقضى الى المنازعة وفي باب المزارعة العقد لا يلزم من جانب من البذر من قبله قبل لقاء البذر في الارض وفي الاجارة العقد وان كان يلزم بنفسه ولكن البديل

لا يجب الا بالعمل وعند ذلك العمل والبدل معلوم وجهالة صفة العمل قبل ذلك لانغضى الا  
 المازعة وقيل بل مراده من هذا الترق أن في البيع اذا قال الى شهر بكذا أو الى شهرين بكذا  
 فهذا يكون مفصدا للمقدول لمقدار الثمن عند وجوبه بالمقدول في الاجارة وجوب البدل عند  
 اقامة العمل وكذلك في المزارعة انعقاد الشركة عند لقاء البذر في الارض وعند ذلك هو معلوم  
 وفي بعض النسخ قل ولا يشبه هذا البيوع والاجارات فهو اشارة الى الترق بين المزارعة والبيع  
 والاحارة اذ في المزارعة له أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وفي الاجارة في مسألة الخياطة  
 ليس له مثل ذلك وكذلك في البيع اذا اشترى أحد الثوبين على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء وسمى  
 لكل واحد منهما ثمانين ليس له أن يترحم المقد في نصف كل واحد منهما لما في التبيين في البيع  
 والاجارة من الضرر على المائع وعلى صاحب الثوب وذلك لا يوجد في المزارعة لانه ليس في  
 زرع البض حنطة والبعض شعيرا معنى الاضرار بصاحب الارض ثم فرق أبو يوسف رحمه  
 الله ومحمد رحمه الله بين الاجارة والمزارعة فيما اذا استأجر بيتا على أنه ان قد فيه طحانا فله عشرة  
 دراهم وان قد يبيع الطعام فيه فاجره خمسة دراهم والمقد فاسد في قولها وهو قول  
 أبي حنيفة الاول رحمه الله وقد بينا المسئلة في الاجارات والفرق لها بين هذه المسئلة وبين  
 مسألة المزارعة ان هناك يجب الاجر بالخلية وان لم يسكنها المستأجر وعند التخلية مقدار  
 ما يجب عليه من الاجر مجهول وأما في المزارعة فالشركة لا تنقد الا بلقاء البذر في الارض  
 وعند ذلك حصه كل واحد منهما معلومة فيكون هذا قياس مسألة الخياطة الرومية والفارسية  
 على ما بينا ولو دفع اليه أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذره وبقره وعمله على أن يزرع بعضها  
 حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمما فازرع منها حنطة بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا  
 فرب الارض ثلثه وما زرع منها سمما فرب الارض منه ثلثاه وللعامل ثلثه فهذا فاسد  
 كله لانه نص على التبيين هنا وذلك البض مجهول في الحال وكذلك عند لقاء البذر في  
 الارض لانه اذا زرع بعضها حنطة فلا يعلم ماذا يزرع في ناحية أخرى منها فكان المقد فاسدا  
 لهذا وعند فساد العقد الخارج كله لصاحب البذر وقد يتناحك المزارعة الفاسدة وهذا بخلاف  
 الاول فان هناك حرف من صلة قل أن يزرع الكل شعيرا ان شاء وحنطة ان شاء وهنا  
 نص على التبيين فليس له أن يزرعها كلها أحد الاصناف وكذلك لو قال خذها على أن  
 مازرعت منها حنطة فالخارج يتنا نصفان وما زرعت منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما

زرعت منها سمسا على ثلثاه واثلاثه فالمقد فاسد وهذه المسئلة هي التي استشهد بها الطاعن  
 قال على القمى رحمه الله وجدت في بعض النسخ المتينة في هذه المسئلة زيادة أنه قال على  
 أن يزرع كل ذلك فيها فلي هذا لا حاجة إلى الفرق بينه وبين من هذه الزيادة أن مراده  
 من حرف من التبيين فهو وما لو نص على التبيين سواء وأما على ما ذكره في ظاهر  
 الرواية فوجه الفرق بين هذا وبين ما سبق أن الجهالة هنا تتمكن في صلب المقد لأن الجهالة  
 في البذر فلا بد من بيان جنس البذر في عقيد المزارعة وكذلك الاجر لا يصير معلوما إلا ببيان  
 جنس البذر فكانت الجهالة متمكنة في صلب المقد فيفسد به المقد فأما في مسألة الكراب  
 والثيان فالجهالة لم تتمكن في صلب المقد فالمقد بينهما صحيح بدون ذلك فلماذا لم تكن الجهالة  
 المتمكنة بذلك حرف التبيين مفسدة للمقد هناك يوضح الفرق أن الكراب والثيان  
 كل ذلك يسبق لقاء البذر في الأرض وانقضاء الشركة عند لقاء البذر وعند ذلك البعض  
 الذي نفي والبعض الذي كبر معلوم فيجوز المقد وأما هنا عند لقاء أحد الاصناف من البذر  
 في ناحية من الأرض المقد في الناحية الأخرى مجهول في حق جنس البذر وجنس البذر فلماذا  
 فسد المقد بهذا الشرط ولو دفع الأرض إليه ليزرعها ببذره على أنه أن زرعه حنطة فالخارج  
 بينهما نصفان وإن زرعه شعيرا فالخارج للمامل فهذا جائز لأنه خيره بين المزارعة والإعارة  
 فاشتراط الخارج كله للمامل يكون إعارة الأرض منه وذلك صحيح واشتراط المناصفة بينهما  
 في الخارج من الحنطة يكون مزارعة صحيحة ولا يتولد من ضم أحدهما إلى الآخر سبب  
 مفسد وإن سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز في الحنطة ولم يجز في الشعير وهي مطعونة  
 عيسى رحمه الله على ما بينا وإذا دفع الأرض إلى صاحب البذر على أن الخارج كله لصاحب  
 الأرض إلا أنه ما جعل أحد العقدين مشروطا في الآخر ولكنه عطف أحدهما على الآخر  
 ففساد أحدهما لا يمنع صحة الآخر فإن زرعه حنطة فالخارج بينهما نصفان وإن زرعه شعيرا  
 فالخارج لصاحب البذر كما هو الحكم في المزارعة الفاسدة ولو دفع إليه أرضا وكر حنطة وكر  
 شعير على أنه أن يزرع الحنطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه وإن زرعه  
 الشعير فالخارج لصاحب الأرض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما اشتراطا لأنه استعان  
 بالمامل في أحد العقدين واستأجره بنصف الخارج في الآخر وخيره بينهما وكل واحد  
 منهما صحيح عند الأفراد ولو اشترط الخارج من الشعير للمامل جاز أيضا لأن اشتراط

جميع الخارج له يكون اقراضا منه وقد بينا هذا أنه باقراده صحيح فكذلك عند التخيير بينه وبين المزارعة ولودفع اليه الارض وحدها على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصان وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل وان زرعها سميا فالخارج كله لصاحب الارض فلهذا جاز في الحنطة والشعير على ما قال لان المقد في الحنطة مزارعة صحيحة بينهما في النصف وفي الشعير اعارة للارض من العامل وهو صحيح أيضا وأما في السمسم فلا يجوز لان في السمسم يكون دوما للارض مزارعة بجميع الخارج وهي مطعونة عيسى رحمه الله لما بينا ولو كان البذر من صاحب الارض جاز في جميع ذلك على ما قاله لانه في الحنطة المقد مزارعة صحيحة وفي السمسم استعانة بالعامل وفي الشعير اقراض للبذر منه واعارة للارض وكل واحد صحيح عند الافراد فكذلك اذا خيره بين هذه الانواع لانه ما جعل البعض مشروطا في البعض انما عطف البعض على البعض فلا يتولد من هذا المطف معنى يفسد به المقد والله أعلم

### باب المذرف في المزارعة والاستحقاق

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضه سنته هذه على أن يزرعها ببذرهم ونفقت بالنصف فلما تراضيا على ذلك أراد صاحب الارض أن يأخذ أرضه قبل أن يعمل فيها الذي قبضها شيئا وبعد ما كرهها وحفرها وهاوسى مساقيا لم يكن له ذلك لانه مؤاجر لارضه ولا يحتاج في المضي على هذا المقد الى اتفاق شيء من ملكه فيلزم المقد بنفسه في حقه كما لو أجرها بدراهم لم يكن له أن يفسخها الا بعذر الدين فان حبس في الدين ولا وفاء عنده الا من ثمن الارض فحينئذ يكون هذا عذرا لصاحب الارض في فسخ المزارعة ويسع الارض في الدين لان في المضي على أن هذا المقد يلحقه ضرر في نفسه واذا كان الضرر الذي يلحقه في ماله يدفع صفة اللزوم فالضرر الذي يلحقه في النفس وهو الحبس في الدين أولى (ألا ترى) أن المقد قد تمتع صحته في الابتداء لدفع الضرر فان من باع جذعا من سقف لا يمكنه تسليمه الا بضرر لا يجوز البيع ولو أجر ما يلحقه ضرر في تسليمه لا يلزمه الاجارة فكذلك تنعدم صفة اللزوم بعذر الدين لدفع الضرر فان باعها بعد الدين لم يكن عليه من نفقة العامل شيء لانه لم يزد فيها مالا متقوما من عنده والذي أتى به مجرد المنفعة والمنفعة لا تقوم الا بالتسمية والمقد والمسمى بمقابلة المنفعة هنا جزء من الخارج فان لم يحصل الخارج بأن لم يزرع

أصلاً لا يستوجب شيئاً آخر ولأن المزارع عامل لنفسه لأنه استأجر الأرض ليقم العمل فيها لنفسه والعامل لنفسه لا يستوجب الاجر على غيره وإن لم يأخذها حتى زرعها فثبت الزرع ولم يستحصل حتى حبس القاضي رب الأرض في الدين فأراد أن يأخذها لبيئها فليس له ذلك لأن المزارعة تأكدت ببقاء البذر في الأرض والشركة انقضت بينهما في الخارج وفي البيع اضرار بالمعامل في ابطال حقه في الزرع وفي التأخير إلى أن يستحصل الزرع ضرر بالعماء فإن نصيب رب الأرض من الزرع يساع في دينهم أيضاً وما فيه من النظر لا لكل يرجع على ما فيه اضرار بالبيع ولئن كان في التأخير اضرار بالعماء فضرر التأخير دون ضرر الابطال وإذا لم يكن بد من إلحاق الضرر بأحدهما ترجح أهون الضررين وإذا علم القاضي ذلك أخرجه من السجن لأنه إنما يجبره ليقضي دينه إذا كان متكاملاً فإذا لم يكن عنده وفاء إلا من ثمن الأرض وهو غير متمكن من بيعها شرعاً لم يكن ظالماً في تأخير قضاء الدين وإنما يجبر الظالم (الآثرى) أن المديون إذا ثبت إفلاسه عند القاضي أخرجه من السجن فهنا أيضاً يخرج به حتى يستحصل الزرع ولا يحول بين صاحب الدين وبين ملازمته كما في المفاس لجواز أن يحصل في يده مال فإذا كان ملازماً له أخذ ذلك المال بمحبة والمال فاد ورائع فإذا استحصل الزرع رد في الحبس حتى يبيع الأرض ونصبيه من الزرع لأن المزارعة قد انتهت وتمكن من قضاء الدين ببيع ملكه فيجبره لذلك ولو كان دفع الأرض مزارعة ثلاث سنين فلما ثبت الزرع لم يستحصل حتى مات رب الأرض فأراد ورثته أخذ أرضهم فليس لهم ذلك استحساناً ولكن الأرض تترك في يد المزارع حتى يستحصل الزرع وفي القياس المزارعة تنتقض بموت رب الأرض لأنها اجارة وإنما يستحق على رب الأرض بمقدم ما يحدث على ملكه من المنفعة فالمنفعة بعد الموت إنما تحدث على ملك الورثة ولم يوجد من جهتهم الرضا بذلك وفي الاستحسان المقدم يبقى بينهما لدفع الضرر عن المزارع فإن قلع الزرع من الضرر عليه ما لا يخفى وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر يجوز ابقاؤها بعد ظهور سبب النقض لدفع الضرر (الآثرى) أن الاجارة تعقد ابتداء لدفع الضرر فإن المستجير للأرض إذا زرعها ثم بدا للمير أن يستردها لم يكن له ذلك وترك في يد المستجير باجر المثل إلى وقت ادراك الزرع وكذلك إذا انتهت مدة اجارة الأرض والزرع بقل فلهما ترك إلى وقت الادراك باجر المثل وهذا لأنه كان محققاً في المزارعة في الابتداء فلا يقلع زرعاً ويعقد بينهما عقد

الاجارة لدفع الضرر فكذلك هذا كان محققا في الابتداء فتبني الاجارة لدفع الضرر وهو نظير  
 ما تقدم فيما اذا مات المكارى في طريق الحج أو مات صاحب السفينة والسفينة في لجة البحر  
 فاذا استحصد الرع أخذوها وقد انتقضت الاجارة فيما بقي من السنين ولو مات قبل أن  
 يزرع انتقضت المزارعة وأخذ الوارث الارض لانه لا حاجة الى ايفاء المقد هنا فان المقد  
 ما تأكد بالرياسة وليس في اعمال سبب النقص ابطال حتى العامل عن الزرع ثم لا شيء على  
 الوارث من نفقة العامل لان المنافع لا تقوم الا باعتبار التسمية والمسمى بمثابة منفعة الارض  
 جزء الخارج ولم يحصل ولو كان الوقت سنة واحدة فاجر العامل الزرع حتى زرع في آخر  
 السنة لم يمنع لان المزارعة باقية بينهما بقاء شيء من المدة فان انتقضت المدة والزرع بقل بعد  
 فالزرع بين العامل وروب الارض نصفان كما كان الشرط بينهما والعمل فيما بقي عليهما لان  
 العمل كان على المزارع في المدة وقد انتهت المدة والعمل بعد ذلك يكون باعتبار الشركة في  
 الزرع وهما شريكان في الزرع فالعمل والمؤنة عليهما كنفقة المبدأ المشترك بينهما اذا كان  
 عاجزا عن الكسب وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لان المزارعة لما انتهت لم يبق  
 للعامل حق في منفعة الارض وهو يستوفي منفعة الارض بتريه نصيبه من الزرع فيها الى  
 وقت الادراك فلا يسلم له ذلك بل عليه اجر مثل نصف الارض لصاحبها كما لو كان استأجرها  
 بدراهم والزرع بقل كان عليه اجر مثلها الى وقت الادراك بخلاف ما تقدم من موت رب  
 الارض لان هناك بقي المقد بينهما بقاء المدة ومنفعة الارض كانت مستحقة في المدة فاذا  
 لم يعلم سبب النقص بقي المقد كما كان فلا يلزمه اجر وهنا المقد متساو ما وراء المدة المذكورة  
 فالمسألة فيما وراء المدة لا تسلم له الا باجر المثل فان أراد رب الارض أن يأخذ الزرع بقل لم  
 يكن له ذلك لما فيه من الاضرار بالعامل في ابطال حقه وهو كان محققا في الزراعة فيجب دفع الضرر  
 عنه واذا كان يسلم لرب الارض اجر مثل نصف الارض كان هو في المطالبة بالتلف متعنا قاصدا  
 للاضرار به فيرد عليه قصده وان أراد العامل أن يأخذه بقل فله ذلك لانه انما كان يترك لدفع  
 الضرر عنه وقد رضي بالتزام الضرر ولانه ناظر لنفسه من وجه فانه يتمتع من التزام أجر مثل  
 نصف الارض خوفا أن لا يلقى نصيبه بذلك ثم يقال لصاحب الارض اقلعه فيكون بينهما أو  
 اعطه قيمة حصته منه أو اتفق على الزرع كما وارجع بحصته مما يتفق في نصيبه لانه زرع مشترك  
 بينهما في أرض أحدهما فلصاحب الارض أن يملك على شريكه نصيبه بقيته كما في البناء



والاشجار المشتركة بينهما في ملك أحدهما وهذا لان المزارع لما رضى بالقلع فقد رضى بسقوط  
حقه عن حصته مجانا فيكون أرضي بذلك اذا وصل اليه قيمة حصته أو رضى بقيمة حصته  
بعد القلع لان أكثر ما فيه أن يبيع نصيبه مقلوعا وقيمة حصته قبل القلع أكثر فلصاحب  
الأرض أن يعطيه ذلك ان شاء وان شاء ساعده على القلع فيكون المقلوع بينهما وان شاء  
أنفق على الزرع كله لانه محتاج الى ابقاء حقه في نصيبه من الزرع حتى يستحصد ولا يتوصل  
الى ذلك الا بالاتفاق فيكون له أن ينفق على الزرع كله بمنزلة العبد المشترك اذا كان عاجزا  
عن الكسب لصغره وزمانة به وأحدهما غائب فالآخر أن ينفق عليه ولا يكون متبرعا في  
نصيب الآخر بل يرجع عليه بما ينفق في نصيبه فهذا مثله الا أنه لا يرجع الا بقدر نصيبه  
حتى اذا كان نصيبه من النفقة أكثر من نصيبه من الزرع لم يرجع عليه بالفضل لان العامل  
ما كان مجبرا على الاتفاق فلا يكون له أن يلزمه الزيادة على نصيبه وانما يرجع في نصيبه  
باعتبار أن سلامة ذلك له بما أنفق وهذا المعنى لا يوجد فيما زاد على قيمة نصيبه من النفقة ولان  
حق الاتفاق انما يثبت له باعتبار النظر منه لنفسه لا على سبيل الاضرار به وذلك يختص  
بقدر نصيبه من الزرع ولو كان البذر من صاحب الأرض فبدا له أن لا يزرع بعدما كثر بها  
العامل وحفر أنهارها كان له ذلك لانه يتضرر بالمضي على المقدم من حيث اتلاف البذر بالقائه  
في الأرض ولا يعلم أبجصل الخارج أم لا ثم لا شيء عليه للعامل على ما بينا ان المنافع لا تنقسم  
الا بالتسمية والمسمى للعامل بإزاء عمله بعض الخارج ولم يحصل الخارج قال مشايخنا رحمهم الله  
وهذا الجواب في الحكم فاما فيما بينه وبين ربه يعني بأن يعطى العامل أجر مثل عمله لانه انما  
اشتغل باقامة العمل ليزرع فيحصل له الخارج فاذا أخذ الأرض بعد اقامة هذه الاعمال كان  
هو غاروا للعامل ملحقا الضرر به والضرر مدفوع فبقى بان يطلب رضاه وان كان قد  
زرع وصار الزرع بقلا لم يكن لصاحب الأرض اخراج العامل منه وان لحقه دين لا وفاء  
عنده الا من ثمن هذه الأرض ولكنه يخرج من الحبس حتى يستحصد الزرع لان المقدم  
تأكد بالقائه البذر في الأرض وانتمت الشركة في الخارج وفي البيع اضرار بالمزارع من  
حيث ابطال حقه في نصيبه من الزرع وهذا نظير الفصل الاول كما بينا ولو مات رب الأرض  
عمل المزارع على حاله حتى يستحصد الزرع لما بينا من وجه الاستحسان في الفصل الاول ولو  
انقضت السنة والزرع لم يحصد ترك في الأرض على حاله حتى يستحصد لانه كان محقا في

المزارعة في الابتداء فلا يجوز أن يقطع زرعه قبل الاستحصاء والنفقة عليهما نصفان لأن  
الزروع بينهما نصفان واستحقاق العمل على العامل كان في المدة خاصة وعلى المزارع أجر مثل  
نصف الأرض لأنه يستوفى منفعة نصف الأرض لتربة حصته فيها إلى وقت الإدراك فإن  
أُتفق أحدهما بنير أمر صاحبه ولا أمر قاض فهو متطوع في النفقة لأن كل واحد منهما  
غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق منهما متطوعا كالدار المشتركة بينهما إذا اشترت فاتفق  
أحدهما في مرمتها بنير أمر صاحبه كان متطوعا في ذلك ولو دفع إليه أرضا وبذرا على أن  
يزرعها سنته هذه على أن الخارج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصد حتى هرب العامل  
فأُتفق صاحب الأرض بأمر القاضي على الرجوع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا سبيل له  
على الزرع حتى يوفي صاحب الأرض جميع نفقته أولا لقول القاضي لا تأمره بالاتفاق حتى  
يقيم البينة عنده على ما يقول لأنه يدعي ثبوت ولاية النظر للقاضي في الأمر بالاتفاق على  
هذا الزرع ولا يعرف القاضي ينفته فيكلفه إقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه ليكشف  
الحال بنير خصم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة والمقطة ماذا  
أقام البينة كان أمر القاضي إياه بالاتفاق كالمودع ولو كان حاضرا فيكون له أن يرجع  
عليه بجميع ما أُتفق بخلاف ما سبق فرجوعه هناك بقدر حصته من الزرع لأن العمل  
والاتفاق هناك غير مستحق على العامل وأمر القاضي إنما ينفذ على النائب باعتبار النظر له  
وذلك في مقدار حصته من الزرع لافي إيجاب الزيادة ديناً في ذمته وهنا العمل مستحق على  
المزارع لو كان حاضرا أجبره القاضي عليه فيمتهر أمره في إثبات حق الرجوع عليه بجميع  
النفقة ولا سبيل له على الزرع حتى يوفيه نفقته لأن نصيبه من الزرع إنما هو بالاتفاق فيكون  
محبوسا بما أُتفق كالأبقى بحبس بالعمل ولأنه استفاد نصيبه من جهة رب الأرض هذه النفقة  
فيكون بمنزلة المبيع محبوسا عنه بالثمن فإن اختلفا في النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه كما لو كان  
هو الذي أمره بالاتفاق وهذا لأن رب الأرض يدعي عليه زيادة فيما استوجبه ديناً في ذمته وهو  
منكر لذلك وإنما يخلف على الملم لأنه استخلف على فعل بأمره غيره وهو الاتفاق الذي كان  
من صاحب الأرض ولو لم يهرب ولكن انقضت مدة المزارعة قبل أن يستحصد الزرع والمزارع  
غائب فإن القاضي يقول لصاحب الأرض اتفق عليه أن يثبت فإذا استحصد لم يصل العامل إلى  
الزرع حتى يعطيك نفقتك فإن أبى أن يعطيك نفقتك أيسع حصته عليه من الزرع وأعطيك

من ثمنه حصته من النفقة فان لم تف حصته بذلك فلا شيء لك عليه وهذا لان بعد اقتضاء مدة  
 المزارعة المزارع لا يجبر على العمل لو كان حاضرا فامر القاضي عليه لا ينفذ الا بطريق النظر  
 له وذلك في أن يقصر الرجوع على مقدار حصته من الزرع وفي الريادة على ذلك يلحقه  
 خسران وهو لم يرض به وبين ذلك لصاحب الارض ليكون اقدامه على الاتفاق على بصيرة  
 واكن لا يكون القاضي غارا يحسب حصته من الزرع بحصته من النفقة لانه حي يملك النفقة  
 فان أبي أن يعطى النفقة باع القاضي حصته قيل هذا بناء على قولها فاما عند أبي حنيفة فلا يبيع  
 القاضي حصته من ذلك لانه لا يرى الحجر على الحر ويبيع ماله عليه في دينه وقبل بل هو قولهم  
 جميعا لان الدين الذي لزمه تعلق بتصميمه من الزرع على معنى أن سلامته له متعلقة بوصول النفقة  
 الى صاحب الارض فيباع فيه كإبيع المرهون والتركة في الدين ولا يتصدق واحد منهما بشيء  
 في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم  
 لكل واحد منهما نصيبه من الزرع ولو كان البذر من العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل  
 أن يستحصد فقال ورثته نحن نعلمها على حالها فلم ذلك لانهم قائمون مقام المورث في ملك  
 نصيبه من الزرع فيقومون مقامه في العمل اذا اختاروا ذلك وهذا لان مقصود رب الارض  
 اقامة العمل لآعين العامل (ألا ترى) أنه كان للعامل أن يستعين بهم أو بغيرهم في حياته ليقموا  
 العمل فكذلك بعد وفاته اذا اختاروا العمل ولا أجر لهم في العمل لانهم يعملون فيما لهم فيه شركة  
 على سبيل الخلقة من مورثهم ولا أجر عليهم في الارض ان عملوها بقضاء قاض أو بغير قضاء  
 قاض لانهم قائمون مقام مورثهم وعقد المزارعة لم يبطل بموت مورثهم اذا اختاروا العمل وان  
 قالوا لا نعملها لم يجبروا على العمل لانهم انما يختلفون الميت في أملاكه وحقوقه وليس عليهم إيفاء  
 شيء مما كان مستحقا على مورثهم من ملكهم (ألا ترى) انهم لا يجبرون على قضاء ديونه من  
 ملكهم فكذلك لا يجبرون على اقامة العمل الذي كان مستحقا عليه بمنافعهم وقيل لصاحب  
 الارض اتفق الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو اعطهم قيمة حصتهم من الزرع وأنفق  
 على حصتهم فتكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض لان المزارعة قد انقطعت بموت  
 العامل اذا أبي الوارث اقامة العمل لقوات العقود عليه لا الى خلف وبقى الزرع مشترك بينهما  
 فهو بمنزلة مالوا انقضت مدة العمل والزرع بقل فاراد العامل أن يقلع نصيبه وقد بينا هناك أن  
 صاحب الارض بتخير بين هذه الاشياء الثلاثة فهو قياسه الا أن هناك اذا اراد صاحب الارض

الاتفاق فانه يرجع نصف النفقة في نصيب العامل وهنا يرجع بجميع النفقة في نصيب الورثة  
 لان هناك استحقاق العمل على العامل بمقابلة حصته من الزرع في المدة لابعدها وقد انتهت  
 المدة فكانت النفقة عليهما نصفين وهنا للمدة لم تنته وقد كان العمل مستحقا على المزارع بمقابلة  
 ما يسلم له من نصف الزرع وما كان مستحقا عليه يجب ايضا ومن تركته ولا يسلم التركة للورثة  
 الا بعد ابقاء ما كان مستحقا عليه فلهذا يرجع بجميع ما اُتفق في حصة الورثة من الزرع فيستوفيه  
 ثم يعطيه المفضل على ذلك وكذلك لو كان الذي مات رب الارض وبقي العامل وكذلك  
 لو كان البذر من قبل رب الارض ثم مات أحدهما فالأمر فيه على ما بينا ان شاء المزارع ان  
 كان حيا أو ورثته ان كان ميتا أن يمضوا على المزارعة فذلك لهم وان أبوا خير رب الارض  
 وورثته بين القلع وإعطاء قيمة حصة العامل وبين الاتفاق على نحو ما ذكرنا ولو كان البذر من  
 العامل فلما صار الزرع بقاء انقضى وقت المزارعة فاليها أنفق والآخ غائب فهو متطوع في  
 النفقة لان النائب لو كان حاضرا لم يكن مجبرا على الاتفاق فيكون صاحبه في الاتفاق على  
 نصيبه متطوعا ولا أجر لصاحب الارض على العامل لان اجر مثل نصف الارض انما يلزم  
 بالترامه وهو اختياره امسالك الارض الى وقت الاستحصاد بعد مطالبة صاحب الارض  
 بالتفرغ ولم يوجد ذلك وان رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكفيه  
 البينة على ما ادعى لانه ادعى ثبوت ولاية القاضي في الامر بالاتفاق فلا يقبل ذلك منه الابينة  
 فان أتى بالبينة على الزرع أنه بينه وبين فلان النائب أمره القاضي بالنفقة وان تأخرت اقامة  
 البينة وخيف على الزرع الفساد فان القاضي يقول له أمرتك بالاتفاق ان كنت صادقا والنظر  
 لهذا يحصل لانه ان كان صادقا في مقاله فالامر من القاضي في موضعه وان كان كذبا لم  
 يثبت حكم الامر لانه علقه بالشرط فان أنفق حتى يستحصد ثم حضر رب الارض كان  
 المزارع أحق بمحضرب الارض حتى يستوفى نفقته فان بقي شيء كان لرب الارض وان كانت  
 نفقته أكثر لم يرجع على رب الارض بشيء لان أمر القاضي انما نفذ في حق النائب على وجه  
 النظر منه له وكذلك يقول له القاضي اتفق على أن تكون نفقتك في حصته من الزرع لدفع  
 الضرر وبجمل القاضي عليه اجر مثل نصف الارض لان القاضي قام مقام النائب في ما يرجع  
 الى النظر له ولو كان حاضرا يلزمه اجر مثل نصف الارض بتريية نصيبه من الزرع في  
 الارض الى وقت الادراك فكذلك القاضي يلزمه ذلك بخلاف ما لو اتفق بغير أمر القاضي

فان هناك ليس عن الغائب نائب يلزمه اجر مثل نصف الارض (ألا ترى) انه لا يثبت له حق  
 الرجوع على النائب بحصته فيما أُنفق بغير أمر القاضي وثبت له حق الرجوع بحصته مما أُنفق  
 بأمر القاضي فكذلك في اجر مثل نصف الارض يقع الفرق بين الفصلين لهذا المعنى ولو  
 حضر واجمعا فقال المزارع بقطع الزرع وقال رب الارض ينفق عليه وأخذ منك اجر مثل نصف  
 الارض لم يكن له ذلك لانه لا بد أن يلزم المزارع دينا في ذمته وربما يتضرر به المزارع بأن  
 لا يفي نصيبه من الزرع بذلك فيكون له أن يأتي بذلك ثم يقول القاضي لصاحب الزرع ان  
 شئت فأقطع الزرع مع المزارع وان شئت فأعطه نصف قيمة الزرع وان شئت فأنفق على  
 الزرع كله وتكون حصته الى حصة المامل من النفقة في حصته من الخارج ولا يجبر المزارع  
 على نفقة ولا أجر لان فيه اتلاف ولكه وأحد لا يجبر على ذلك وان كان يلتزم به غيره  
 وان قال المزارع ينفق على الزرع وأبى ذلك صاحب الارض وقال بقطع الزرع أمر القاضي  
 أن ينفق على الزرع فتكون نفقته على حصة صاحب الارض في حصته من الزرع وعليه  
 أجر مثل نصف الارض لانه في اختيار الاتفاق ناظر لنفسه ولصاحب الارض فانه يجبي به  
 نصيبه من الزرع ويسلم له أجر مثل نصف الارض وصاحب الارض في الالباء متمتة قاصد  
 الى الأضرار به فلا يلتزم القاضي الى تمتته بخلاف الاول فان المزارع هناك يلزمه الاجر بما  
 اختاره صاحب الارض من الاتفاق ولو ساعده على ذلك فهو بالالباء يدفع الغرم عن نفسه وهنا  
 صاحب الارض لا يلزمه شيء وكل شيء من هذا الباب أمر القاضي أحدهما بالنفقة كلها  
 وصاحبه غائب لم يأمره بذلك حتى تقوم البينة على الشركة فان خيف الملاك عليه الى أن  
 تقوم البينة قال له القاضي أمرتك بالنفقة ان كان الامر كما وصفت وقد يتناوجه هذا ولو  
 كان البذر من صاحب الارض فلما صار الزرع تلاقا المامل لا أنفق عليه ولا أسقيه فان  
 القاضي يجبره على أن ينفق عليه ويسقيه لانه التزم ذلك مباشرة المتد طائعا فيجبر على إبقاء  
 ما التزمه فلو أجبره ولم يكن عنده ما أنفق أمر صاحب الارض والبذر ان ينفق عليه ويسقيه  
 على أن يرجع بذلك كله على صاحبه وان كان أكثر من نصيبه لان ذلك شيء يجبره عليه  
 وكل نفقة يجبر عليها صاحبها فلم ينفق فأمر القاضي صاحبه بالنفقة فانفق رجع بكها على شريكه  
 هلكت الغلة أو بقيت وكل نفقة لا يجبر عليها صاحبها فانفق شريكه بأمر القاضي فانها تكون  
 في حصة الآخر فان لم تقبها لم يكن للمنفق غير ذلك ولو أصاب الغلة آفة وتضرر عليه

ابعاءه للاذلاس فيستحق الظرة الى الميسرة ولا يبطل أصل الاستحقاق فيكون الآخر  
 كالكلمات عه شرما فيما كان مستحقا عليه فيرجع بجميعه ديناً في ذمته كما لو كان أمره بذلك  
 ومما لم يكن هو مجيراً عليه لم يؤخذ منه الالتزام بمباشرة سببه وانما يلزم القاضي ذلك على  
 سبيل النظر منه له ومعنى النظر انما يتحقق اذا كان الالتزام بقدر نصيبه من الغلة على وجه يتي  
 بقاءه ولا يطالب بشيء بمدهلاكه فهذا لا يعتبر أمراً التاضي الا في هذا المقدار (الأنرى)  
 أن عبداً صغيراً لو كان بين رجلين فقال أحدهما ليس عندي ما أفق عليه ولا نما استرضع  
 به أجبره القاضي على ذلك فان لم يقدر على ذلك وأمر شريكه فاسترضع له رجع عليه  
 حصته من الاجر بالنما ما لمع اذا كان رضاع مثله وان كان أكثر من قيمة الصبي سواء بقي  
 الصبي أو هلك لانه لما كان مجيراً على الاتفاق كان أمر القاضي شريكه بالاتفاق كأمره لان  
 القاضي نائب عنه في ايفاء ما كان مستحقاً عليه ودفع الظلم فيرجع عليه بنصيبه بالنما ما لمع ومثله  
 في الدابة المشتركة لما لم يكن مجيراً على الاتفاق في القضاء فاذا أفق الشريك لم يكن له أن  
 يرجع عليه فيها زاد على قيمة نصيبه ولا بمدهلاك الدابة فهذا بتضح الفرق بينهما ولو أوصى  
 لرجل بنخل ولا آخر بنته فالنفقة على صاحب الغلة تسلم له بمقابلة ما ينفق وانفرد مقابل  
 بالنعم فان أحاله فلم يخرج شيئاً في سنته لم يجبر واحد منهما على النفقة أما صاحب النخل فلان  
 لا يسلم له شيء من الغلة ولانه لا يجبر على الاتفاق على ملكه في غير بني آدم وصاحب الغلة  
 انما كان ينفق لتسليم له الغلة وفي هذه السنة لا يسلم له شيء من الغلة فلا يجبر على النفقة فان  
 أفق عليه صاحب النخل حتى حمل لم يكن لصاحب الغلة شيء حتى يستوفي صاحب النخل  
 النفقة من الغلة وان لم يخرج من الغلة فيما يستقبل مثل ما أفق لم يكن له على صاحب الغلة  
 غرم نفقته وانما نفقته فيما أخرجت النخل لان الغلة انما حصلت بالنفقة فلا تسلم له الغلة حتى  
 يطميه ما أفق ولكن صاحب الغلة لم يكن مجيراً على الاتفاق فلا يرجع بالفضل عليه  
 فكذلك الزرع الذي وصفنا قبل هذا . ولو أفق عليه المزارع بأمر صاحبه رجع عليه بذلك  
 بالنما ما لمع لانه استقرض منه ما أمره بان ينفق عليه وقد أقرضه فيكون ذلك ديناً عليه في  
 ذمته ولا سبيل له على حصته من الزرع وهذا لان أمره على نفسه نافذ مطلقاً فلا يتقيد بما  
 فيه نظر له وأمر القاضي عليه يتقيد بما فيه نظر له فيما لم يكن هو مجيراً عليه واذا دفع الرجل  
 الى رجل أرضاً عشر سنين على أن يزرعها مابداً له على أن ما أخرج الله تعالى في ذلك من

شيء فهو بينهما نصفان فترسها نخلا أو كرما أو شجرا قائم ولم يبلغ التمر حتى مات المزارع  
 أو رب الأرض فالتمر بمنزلة الزرع الذي لم يبلغ في جميع ما ينبت لأن الادراك التمر نهاية معلومة  
 كالزرع فيق العقد بعد موت أحدهما إلى وقت الادراك لما فيه من النظر لها وليس فيه  
 كثير ضرر على صاحب الأرض ولو مات رب الأرض وليس فيه ثم انتقضت المزارعة  
 وصار الشجر بين ورثة الميت وبين المزارع نصفين فإن الشجر كالبناء ليس له نهاية معلومة  
 في تفريع الأرض منه وفي إبقاء العقد اضرار بصاحب الأرض وهو الوارث (ألا ترى) أن  
 المستعير لو زرع الأرض ثم بدا للمعير أن يسترد ما بقي زرع المستعير إلى وقت الادراك  
 بأجر ولا يفضل مثله في الشجر والبناء فهذا مثله وكذلك لو مات المزارع وبقي صاحب  
 الأرض فإن قال المزارع أما آخذ من الورثة نصف قيمة الفرس لم يكن له ذلك والخيار فيه إلى  
 صاحب الأرض أو ورثته إن كان ميتا إن شاءوا فذلك وكان بينهم وإن شاءوا أعطوا  
 المزارع أو ورثته نصف قيمة ذلك لأن الأشجار مشتركة بينهما وهي في أرض صاحب الأرض  
 فيكون بمنزلة البناء المشترك بينهما في أرض أحدهما والخيار في التملك بالقيمة إلى صاحب  
 الأرض دون الآخر لأن البناء والشجر تبع للأرض حتى يدخل في البيع من غير ذكر بمنزلة  
 الصبغ في الثوب ولو اتصل صبغ إنسان بثوب غيره كان الخيار في التملك إلى صاحب الثوب  
 لا إلى صاحب الصبغ وهذا لأن الآخر لا يمكنه أن يملك الأرض عليه لأن الأرض أصل  
 فلا تصبح تبعاً لما هو تبع له وهو الشجر ولا في أن يملك نصيبه من الأشجار لأنه لا يستحق  
 حق قرار الأشجار بهذه الأرض ولكن يؤمر بالقلم وصاحب الأرض أن يملك عليه نصيبه من  
 الأشجار كان ذلك مفيداً له لأنه يستحق حق قرار جميع هذه الأشجار في أرضه فلهذا كان  
 الخيار لصاحب الأرض وكذلك لو كانا حين فلق رب الأرض دين ولا وفاء عنده إلا من  
 ثمن الأرض ولا ثمر في الشجر فإن القاضي ينقض الاجارة ويجبر رب الأرض فإن شاء غرم  
 نصف قيمة الشجر والنخل والكرم وإن شاء قلعه لأن سبب الدين القادح بقدر إبقاء العقد  
 بينهما فينقض القاضي الاجارة لبيع الأرض في الدين ويكون ذلك بمنزلة انتاض الاجارة  
 بموت أحدهما وكذلك لو انتقضت المدة لأن العقد قد ارتفع بانقضاء المدة وبقيت الأشجار  
 مشتركة بينهما في أرض أحدهما ولو كان العامل أخذ الأرض بدراهم مائة لم يكن له  
 في هذه الوجوه خيار ولا لصاحب الأرض ويقال له أقطع شجرك لأن الأشجار من وجه تبع

للارض ومن وجه أصل ولهذا جازيع الاشجار بدون الارض فلا بد من اعتبار الشبهين  
 فيقول اشبهه بالأصل من وجه لا يكون لصاحب الارض أن يملك عليه بتغير رضاه اذا لم  
 يكن له شركة في الاشجار بمنزلة صاحب السفل لا يملك على صاحب الملو علوه بالقيمة بتغير  
 رضاه ولشبهه بالتبع من وجه كان له أن يملك عليه نصيبه اذا كان شريكاً له في الاشجار وهذا  
 لانه اذا كان شريكاً له في الاشجار فله أن يمنع شريكه من قلع الاشجار لانه يبقى نصيبه من  
 الاشجار في أرض نفسه فلا يكون لاحد أن يبطل هذا الحق عليه بالقلع بتغير رضاه ولا  
 يتمكن من قلع نصيب نفسه خاصة لان ذلك لا يكون الا بعد التقسمة ولا تحقق القسمة  
 بينهما ما لم تقلم الاشجار فاما اذا كانت الاشجار كلها لاحدهما والارض للآخر فصاحب  
 الاشجار يتمكن من قلع أشجاره على وجه لا يكون فيه ضرر على صاحب الارض فهذا  
 لا يكون لصاحب الارض أن يملك عليه الاشجار بقيمتها بتغير رضاه الا أن يكون قلع ذلك  
 يضر بالارض اضراراً شديداً ويكون استهلاكاً وفساداً فيمضي يكون للمؤاجر أن يفرم  
 له مستأجر لان صاحب الاشجار ليس له أن يلحق الضرر الفاحش بصاحب الارض واذا  
 كان في التمتع ضرر فحش فقد بعد القلع واحتبست الاشجار في ملك صاحب الارض فتجس  
 بالقيمة بمنزلة من غصب ساحة وأدخلها في بناءه فانه يضمن القيمة وليس لصاحب الساحة أن  
 يأخذ الساحة لما فيه من الاضرار لصاحب البناء ولو دفع الى رجل أرضاً مزارة سنته هذه  
 يزرعها بذرته وعمله على أن الخارج بينهما نفسان فكرها العامل وبناتها وحفر أثمارها ثم  
 استحقها رجل أخذها ولا شيء للمزارع على الذي دفعها اليه من ثمنته وعمله لانه لم يزد فيها  
 شيئاً من عنده انما أقام العمل وقد بينا ان المنفعة انما تقوم بالتسمية والمسمى بمقابلة عمله بعض  
 الخارج وذلك لا يحصل قبل الزراعة ولان المزارعة شركة في الخارج وابداؤها من وقت  
 القاء البذر في الارض فبده أعمال تسبق المقد فلا يستوجب بسببها شيئاً على الدافع ولو  
 استحقها بعد مازرعها قبل أن يستحصده فانه يأخذ الارض ويأمر المزارع وصاحب الارض  
 أن يقلما الزرع لانه تين أن الارض كانت منصوصة والتناصب لا يكون في الزراعة عفا  
 فلا يستحق ابقاء زرعها ثم المزارع بالخيار ان شاء أخذ نصف الزرع على حاله ويكون النصف  
 للآخر الذي دفع اليه الارض مزارة وان شاء ضمن الذي دفع الارض مزارة نصف قيمة  
 الزرع نابتا في الارض وتسلم الزرع كله لانه مغرور من جهته حين إعطائه الارض على انها



ملكه والذي جرى بينهما عقد معاوضة فيثبت الرجوع بسببه وقد استحق ابقاء نصيبه من  
الزروع الى وقت الادراك فاذا فات عليه ذلك كان له أن يرجع عليه بقيمة حصته من الزروع  
نابتا في الارض كالمشترى للارض اذا زرعها ثم استحق وقطع زرعه وان أخذ نصف الزرع  
كان النصف الآخر للذي دفع اليه الارض لان الاستحقاق بمقدمه وهو الذي عقد وقد  
ينبأ أن الغاصب اذا أجز الدار أو الارض فالاجر له فكذلك هنا يكون نصف الزرع  
للدافع دون المستحق ثم المستحق في قول أبي حنيفة يضمن نقصان الارض للزارع خاصة  
ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قوله الاول وهو  
قول محمد المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الارض للدافع وان شاء الزارع ثم يرجع المزارع  
به على الدافع وهو بناء على مسألة غصب المقار فان المقار يضمن بالاتلاف بالاتفاق وفي  
النصب خلاف فالدافع غاصب والمزارع في مقدار النقصان متلف لان ذلك حصل بمباشرة  
المزارعة فمند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر الضمان للمستحق على المتلف دون الغاصب  
وعند محمد له الخيار ثم المزارع اذا ضمن يرجع بما ضمن على الدافع لانه كان منورا من جهته  
فانه ضمن له بمقدار المعاوضة سلامة منفعة الارض بعمل الزراعة له ولم يسلم فيرجع عليه  
بسبب الرجوع كالرجوع في جارية اشتراها واستولدها يرجع بقيمة الولد الذي ضمن على البائع  
ولو كان العامل غرسها نخيلا وكروما وشجرا وقد كان اذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وأمر  
استحقها وجعل فانه يأخذ أرضه ويقطع من النخل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق  
نقصان القلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق لان النقصان انما يتمكن بالقطع بمباشرتها القلع فكان ضمانه  
عليهما ويضمن النارس له أيضا نقصان الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي  
يوسف الآخر ويرجع العامل بما ضمن من نقصان القلع والنارس على الدافع وفي قول أبي  
يوسف الآخر وهو قول محمد ورحمهما الله للمستحق أن يضمن الدافع جميع ذلك النقصان  
وهو بناء على ما ينشأ من النقصان بالنارس هو المباشر للاتلاف والدافع غاصب في  
ذلك وعند محمد الغاصب ضامن كالميت وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ضمان ذلك للمستحق  
على المتلف دون الغاصب ثم النارس يرجع على الدافع لاجل الرجوع الذي تمكن في عقد  
المعاوضة بينهما

## باب المذرف في الماملة

(قل رحمه الله) وإذا دفع الى رجل نحلا له ماملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه  
فما أخرج الله تعالى في شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه ولقحه حتى اذا صار بسرا أخضر  
مات صاحب الارض فقد انتقضت الماملة بينهما في القياس وكان البسر بين وروثة صاحب  
الارض وبين المامل نصفين لان صاحب الارض استأجر المامل ببعض الخارج ولو استأجره  
بدرهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أيها مات فكذلك اذا استأجره ببعض الخارج ثم  
انتقض بموت أحدهما بمنزلة اتفاقهما على تقضيها في حياتهما ولو تقضاه والخارج بسر كان بينهما  
نصفين ولكنه استحسن فقال للمامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر وان  
كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرا بالامل وإبطال لما كان  
مستحقا له بمقد الماملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك وان انتقض العقد  
بكان الجداد قبل الادراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر يجوز ابقاؤها  
لدفع الضرر وكما يجوز أن يمتد العقد ابتداء لدفع الضرر يجوز ابقاؤه لدفع الضرر بطريق  
الاولي وان قال المامل أما أخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا  
رضي بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الارض الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة  
رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤا صرموا البسر فقسموه نصفين وان شاؤا أعطوه  
نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤا أنفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف  
تقتهم في حصة المامل من الثمر لتحقق المساواة بينهما في ملك البسر واختصاص الورثة بملك  
النخل والارض واتصال الثمر بالنخل كاتصال النخل بالارض واتصال البناء بالارض وقد  
بنا أن هناك عقد الشركة في النخل والبناء يكون الخيار لصاحب الارض بين هذه الأشياء  
الثلاثة فهذا مثله ولو كان مات المامل فلورثته أن يقوموا عليه وان كرهه صاحب الارض  
لأنهم قائمون مقامه وفي قيامهم على النخل تحصيل مقصود رب النخل وتوفير حقهم عليهم ترك  
نصيب مورثهم من الثمر في النخل الى وقت الادراك كما صار مستحقا له فلا يكون لرب  
النخل أن يأبى ذلك عليهم وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الارض من  
الخيار مثل ما وصفنا لورثته في الوجه الاول ولو ما تاجعا كان الخيار في القيام عليه أو تركه الى

ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب  
الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب  
اخلافة الوارث المورث فيما هو حق مالي مستحق له وهو ترك الثمار على النخل الى وقت  
الادراك فان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفتنا في الوجه  
الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا الاول سواء  
والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفين  
فان في الامر بالجذاذ قبل الادراك اضرارا بهما والضرر مدفوع وقد تقدم نظيره في الزرع  
الا أن هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الارض لان استئجار الارض  
صحيح فينعمه بينهما عقد الاجارة على نصف الارض الى وقت الادراك وهنا لا أجر على  
العامل لان استئجار النخل لترك الثمار عليها الى وقت الادراك باطل (ألا ترى) أن من  
اشتري زردا في أرض ثم استأجر الارض مدة معلومة جاز ولو استأجرها الى وقت الادراك  
وجب أجر الشل ولو اشتري ثمارا على رؤس الاشجار ثم استأجر الاشجار الى وقت  
الادراك لا يجب عليه أجر وإذا ظهر الفرق اثنى على الفرق الآخر وهو ان هناك العمل  
عليهما بحسب ملكهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب  
عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب  
النخل عليه أجرا بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء المدة فيكون  
العمل كله على العامل الى وقت الادراك كما قبل انقضاء المدة وان أبي ذلك العامل خير رب  
النخل بين الوجوه الثلاثة كما بينا ولو لم ينقض المعاملة ولكنه لحق رب النخل دين فادح لا وفاء  
عنده الا ببيع النخل وفي النخل بسرا وطلع لم يجبر على بيع النخل ويخرج من السجن حتى  
يبلغ الثمر وتنقض المعاملة ثم يمد في السجن حتى يقضى الدين لما بينا أن في البيع قبل الادراك  
ضررا بالعامل في ابطال حقه وفي الترك اضرار بالرماء في تأخير حقه وبمقابلة هذا الضرر  
منفعة لهم وهو ادراك نصيب غريمهم من الثمر ليبيع في دينهم فيكون مراعاة هذا الجانب  
أولى ولو مات أحدهما أو انقضت المدة أو لحق صاحب الارض دين فادح وقد سقى العامل  
النخل وقام عليه وحفظه الا أنه لم يخرج شيئا انقضت المعاملة ولم يكن له من منفعة شيء على  
الذي دفع اليه بمباينة لان المعاملة شركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج بعد لم تنفذ الشركة

بينهما في شيء فاعتراض هذه العراض قبل امتداد الشركة كاعتراضها في المزارعة قبل البناء  
 البنو في الارض وقد بدا أن هناك المقد يتقص ولا شيء للمامل على رب الارض لأن  
 تقوم منافته بالسعي ولم يحصل شيء منه فهذا مثله ولو كان الطلع قد خرج وهو اسم لأول  
 ما يبدو مما هو أصل القرم من الخلل أو صار بمرأته استحققت الارض كان النخل وما  
 فيه للمستحق لأن النخل تبع للارض كالبناء وكما ان باستحقاق الارض يستحق البناء  
 فكذلك يستحق النخل والتمر زيادة متولدة من النخل والاستحقاق بحجة اليد يثبت في  
 الزيادة المتصلة والمنفصلة جميعا إذا كانت متولدة ثم يرجع المامل على الذي دفع اليه النخل  
 معاملة باجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره بنصف الخارج وقد حصل الخارج ثم لم يسلم  
 له بالاستحقاق فيفسد المقد ويبقى عمله مستوفى بعمل فاسد فيستوجب أجر المثل كما لو  
 استأجره للعمل بشيء بينه فاستحق بعد ما أقام العمل ولو دفع الى رجل زرعاه في أرض  
 قد صار بقلا معاملة على أن يتوم عليه ويحقيه حتى يستحصل فخرج منها فهو بينهما نصفان  
 فهو جائز بالقياس على دفع النخل معاملة لأن الحب يتولد من النبات بعمل العامل كالتمر  
 من النخل ولأن الربيع يحصل بماله هنا فهو بمنزلة دفع الارض والبذر مزارعة بل هذا  
 أقرب الى الجواز من ذلك لانه أبعد من القرم فهناك لا يدري أيكون الزرع أولا وهنا  
 الزرع ثابت فلظاهر أن يحصل الربيع بماله الا أن يصيبه آفة وإذا جاز المقد فلهنا أولى  
 فإذا قام عليه حتى انقضى حبه ولم يستحصل حتى مات أحدهما فالمامل أو ورثته بالخيار ان شاء  
 مضى على العمل حتى يستحصل فيكون الخارج بينهما على الشرط وان شاء نقض المعاملة  
 لأن العامل استحق بترية نصيبه من الزرع الى وقت الادراك ووارثه يخلفه في ذلك وان  
 اختار نقض المعاملة فله ذلك لأن ابقاء المقد بعد موت أحدهما كان لدفع الضرر عنه ثم  
 يخير صاحب الزرع أو وارثه بين القلم وبين اعطاء قيمة نصيب العامل يومئذ وبين الاتفاق  
 على الزرع حتى يستحصل ثم يرجع بنصف نفقته من حصة المامل لانه شريك في التبغ  
 وهو مختص بملك الاصل وكذلك لو ماتا جميعا ولو لم يمت واحد منهما وكان دفعه اليه أشرا  
 معلومة فانقضت قبل أن يستحصل الزرع فالزرع بينهما والنفقة عليهما وعلى العامل أجر  
 مثل نصف الارض وقد بينا هذا في المزارعة والتركيبه وبين المعاملة في الاشجار أن المعاملة  
 في الفصل هذا على قياس المزارعة فان قال المامل أريد قلمه خير صاحب الارض بين

الاشياء الثلاثة كما وصفنا في المزارعة والمعاملة في النخل وان اراد صاحب الارض قلمه  
 وقال العامل اما اتفق عليه قال القاضي له اتفق عليه حتى يستحصد عليك أجر مثل نصف  
 الارض فاذا استحصدت أخذت نصف النفقة من حصته لانه مما يختار من الاتفاق بقصد  
 دفع الضرر عن نفسه وعن صاحب الارض فصاحب الارض اذا أبى ذلك عليه كان متعنتا  
 فلا يلتفت القاضي الى تعنته ولو لم تنقض المدة حتى استحصد الزرع ثم استحق رجل الارض  
 بزروعها أخذها كلها ورجع العامل على الدافع بأجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره ببعض  
 الخارج وقد حصل الخارج ثم لم يسلم له حين استحق فرجع عليه بأجر مثله واذا دفع الى  
 رجل نخلا فيه طلع كفى على أن يقوم عليه ويلقعه ويسقيه فما خرج فهو بينهما نصفان ولم  
 يضرب له وقتا أو بين له وقتا معلوما فهو جائز لان بعد خروج الطلع لادراك الثمار نهاية  
 معلومة بطريق العادة والمعلوم بالمادة كالشروط بالنص فلا يضرهما ترك التوقيت ثم التمر  
 هنا يحصل أو يزداد بعمل العامل فباعتباره تجوز المعاملة بينهما كما تجوز المعاملة قبل خروج  
 الطلع فان قام عليه حتى صار يسرا ثم مات أحدهما أو كلاهما وانقضى وقت المعاملة فالخيار  
 في العمل الى العامل أو وارثه وان أبى أن يعمل خير صاحب النخل بين احدي الوجوه  
 الثلاثة ولم يفرق هنا في الجواب بين الموت وبين انقضاء الوقت لان الثمر خارج عند المعاملة  
 والشركة بينهما تحصل عقيب المقد ولا يستوجب رب النخل الاجر على العامل عند انقضاء  
 المدة كما لا يستوجب عند موت أحدهما في المدة والعمل كله على العامل اذا اختار الترك الى  
 وقت الادراك في الفصلين جيما ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن استحق الارض والنخل  
 كان على الدافع أجر مثل العامل لانه استأجره للعمل ببعض ما يحصل بعمله وقد حصل ثم  
 استحق فيستوجب عليه أجر المثل ولو استحقه المستحق بعد ما سقاه العامل وقام عليه واتفق  
 الا أنه لم يزد شيئا حتى أخذه المستحق لم يكن للعامل على الدافع شيء لان أجر عمله نصف  
 ما تحصل بعمله من زيادة أو أصل ثمرة ولم يوجد ذلك فان قيل فابن ذهب فقولكم ان الشركة  
 تحصل هنا عقيب المقد فلنا نعم ولكن فيما يحصل بعمله على أن يكون ما هو حاصل قبل عمله  
 تابع له فاما أن يستحق الشركة فيما هو حاصل قبل عمله مقصودا فلا لان جواز هذا المقد  
 بينهما بالقياس على المعاملة في النخل ولو شرطنا هناك الشركة في النخل الحاصل والتمر  
 الذي لم يحصل لم يجز المقد فمرنا أن المقصود هنا الشركة فيما يحصل من الزيادة بعمله فاذا لم

يحصل شيء من ذلك حتى استحقه المستحق لم يستوجب عليه شيء من الاجر لانه لم يستحق شيئاً مما صار مستحقاً للعامل بسببه ولو لم يستحق ومات أحدهما انتقضت المعاملة لانه لم يحصل بعمله شيء فهو نظير موت رب الخيل في المعاملة قبل خروج الثمار ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء فكان الكفرى كله لصاحب الخيل كما كان قبل العقد والله أعلم

باب ما يجوز لاحد المرارعين أن يستثنيه لنفسه ومالا يجوز

(قال رحمه الله) واذا اشترطا في المزارعة والبذر من أحدهما أن لا يزرع ما أخرجت ناحية من الارض معروفة ولرب الارض ما أخرجت ناحية منها أخرى معروفة فهو فاسد لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما في الربيع مع حصوله لجواز أن يحصل الربيع في الناحية المشروطة لاحدهما دون الآخر لان صاحب الارض شرط على العامل العمل في ناحية من الارض له على أن يكون له بمقابلته منفعة ناحية أخرى والمخرج من ناحية أخرى فيكون هذا بمنزلة ما لو شرط ذلك في أرضين وفي الارضين اذا شرط أن يزرع أحدهما ببذره على أن له أن يزرع الاخرى ببذره لنفسه كان العقد فاسدا فهذا مثله ثم الزرع كله لصاحب البذر وقد بينا هذا الحكم في المزارعة القاسدة وكذلك لو اشترطا أن ماخرج من ررع على السواقي هو للمزارع وما خرج من ذلك في الانوار والواحي فهو لرب الارض فالعقد فاسد لما قلنا وكذلك لو اشترطا التبن لاحدهما والحب للآخر كان العقد فاسدا لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله فمن الجائز أن يحصل التبن دون الحب بان يصيب الزرع آفة قبل العقد والحب وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله كان مفسدا للعقد ثم الكلام في التبن في مواضع أحدهما انهما اذا شرطا المناصفة بينهما في الزرع أو الربيع أو الخارج مطلقا فالحب والتبن كله بينهما نصفان لان ذلك كله حاصل بسبب الزرع والثاني أن يشترطا المناصفة بينهما في التبن والحب لاحدهما بعينه فهذا العقد فاسد لان المقصود هو الحب دون التبن فهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود والثالث أن يشترطا المناصفة في الحب ولم يشرضا للتبن بشيء فهذا مزارعة صحيحة والحب بينهما نصفان لاشرط لهما الشركة فيما هو المقصود والتبن لصاحب البذر منهما لان استحقاقه ليس بالشرط وانما استحقاق الاجر بالشرط فانما يستحق

الأجر بالشرط والسكوت عنه يكون لصاحب البذر وبعض أئمة بلغ رحمهم الله قالوا في هذا الفصل التبن بينهما نصفان أيضا لأن فيما لم يترضاه يعتبر العرف والعرف الظاهر المناصفة بينهما في التبن والحب جيمعا ولأن التبن في معنى التبع للحب واشتراط المناصفة في المقصود بمنزلة اشتراطه في التبع مالم يفصل عنه بشرط آخر فيه مقصود والرابع أن يشترطا المناصفة بينهما في الحب والتبن لاحدهما بعينه فإن شرطا التبن لصاحب البذر فهو جائز لأنهما لو سكنا عن ذكره كان لصاحب البذر فإذا نصا عليه فأما صرحا بما هو موجب للمقد فلا يتغير به وصف المقد وإن شرطا التبن للآخر لم يجوز لأن الآخر إنما يستحق بالشرط فلو صحنا هذا المقد أدى إلى أن يستحق أحدهما شيئا من الخارج بالشرط دون صاحبه بأن يحصل التبن دون الحب بخلاف الأول فاستحقاق رب البذر ليس بالشرط بل لأنه نماء بذره ثم التبن للحب قياس النخل للتمر ويجوز أن يكون النخل لصاحبه لا بشرط المزارعة والتمر بينهما نصفان ولكن لا يجوز أن يكون النخل للعامل بالشرط في الماملة والتمر بينهما نصفان فكذلك في المزارعة ولو سميا لاحدهما أفضة معلومة فسد العقد لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج مع حصوله بأن يكون الخارج الأفضة المعلومة لاحدهما بعينه من غير زيادة ولو دفع إليه أرضا عشرين سنة على أن يزرعها ويوفرها ما بدا له على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك فهو بينهما نصفان فهو جائز لأن الثالثة للأشجار بمنزلة البذر للخارج واشتراط ذلك على العامل في المزارعة صحيح فكذلك اشتراط الغرس على العامل بعد أن تكون المدة معلومة وما زرع وغرس بينهما نصفان حبه وتبته وثمره ورطبه وأصول الرطب وعنبه وكرمه وأصول الكرم وحطبه وعيدانه لأن هذا كله حاصل بعمله وبقوة أرض صاحبه فإن الثروس تبدل بالمواق (ألا ترى) أن من غصب نالة فغرسها كان الشجر له بمنزلة مالو غصب بذرا فزرعه فإن كان الكل حاصلًا بعمله وقد اشترط المناصفة في جميعه كان الكل بينهما نصفين ولو اشترط أن الثمر بينهما جاز والتمر بينهما على ما اشترط فأما الشجر والكرم وأصول الرطوبة فهو للغارس يقلعه إذا انقضت الماملة وهو نظير ما بينا إذا شرط المناصفة في الحب أن التبن كله لصاحب البذر فهذا أيضا الثمر بينهما نصفان كما شرطوا وإن شجر وأصول الرطوبة كله للغارس لأن استحقاقه باعتبار ملك الأصل لا بالشرط ويقلعه انقضت الماملة لأن عليه تسليم الأرض إلى صاحبها فارغة ولا يتمكن من ذلك إلا بقلع

الاشجار وكذلك لو كان شرطا ذلك للنارس وان كانا شرطا لرب الارض كانت المعاملة فاسدة كما بينا في التبن لان استحقاق رب الارض بالشرط فلو جوزنا هذا الشرط أدى الى أن يثبت له استحقاق الخارج قبل أن يثبت لصاحبه بالشرط وورعا لا يثبت لصاحبه بان لا يحصل الثمار ولو كان الفرس والبذر من قبل صاحب الارض كان جائزا في جميع هذه الوجوه الا أن يشترط الشجر والكرم وأصول الرطبة للعامل فيثبت له المعاملة لان استحقاق العامل هنا بالشرط فلا يجوز أن يسبق استحقاق صاحب الارض في الخارج وان شرطا الثمر لاحدهما بينه والشجر بينهما نصفان لم يجوز لان المقصود بالمعاملة الشركة في الثمار فهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود فيفسد به العقد كما لو شرط في المزارعة الحب لاحدهما بينه والتبن بينهما نصفين وقد بينا هذا وان اشترطا في المزارعة ان ما خرج منها من حنطة فهو بينهما نصفان وما خرج من شعير فهو لصاحب البذر كله يستوفيه فيأخذه فهذه مزارعة فاسدة وكذلك لو شرطا الشعير الذي سرق منها لا الذي ليس من قبله البذر فهو فاسد والمراد من هذا انه قد يكون في الحنطة حبات شعير فيقطع وذلك اذا اشتد حبه قبل أن تترك الحنطة وتجف فاذا شرط ذلك لاحدهما بينه فسد العقد لان الحنطة والشعير كل واحد منهما ربيع مقصود فهذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في ربيع مقصود وذلك مفسد للعقد ومن الجائز أن يحصل الشعير ويصيب الحنطة آفة فيختص به أحدهما وذلك ينقي صحة المزارعة بينهما ولو دفع زراعا في أرض قد صار بقالا مزارعة واشترطا أن الحب بينهما نصفان والتبن لصاحب الارض أو سكنا عنه فهو جائز والتبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل فهو فاسد لان دفع الزرع الذي صار بقالا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وقد بينا هذا الحكم فيما اذا دفع الارض والبذر مزارعة فكذلك اذا دفع الفضل مزارعة والله أعلم

### باب عقد المزارعة على شرطين

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا يزرعها سنة هذه يذرعه وعمله على أنه ان يزرعها في أول يوم من جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان يزرعها في أول يوم من جمادى الآخرة فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني



فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة وفي قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله الشرطان جائزان وهذه المسئلة تنبئ على ما ينبغي في الاجارات اذا دفع ثوبا  
 الى خياط فقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم ووجه البناء عليه  
 ان صاحب الارض مؤاجر أرضه من صاحب البذر وان كان البذر من قبل صاحب الارض  
 فهو مستأجر للمال وقد شرط عليه اقامة العمل في أحد الوقتين وسمى بمقابلة العمل في  
 كل وقت بدلا مخالفا للبدل الآخر فيكون بمنزلة الخياطة في اليوم وفي الغد عند أبي حنيفة  
 رحمه الله الشرط الاول صحيح والثاني فاسد ما لانه علقه بالاول اولانه اجتمع سببان في  
 الوقت الثاني فازرعها في جمادى الاولى فالتاريخ بينهما نصفان وان زرعها في جمادى الآخرة  
 فالتاريخ كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل وأجر  
 مثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وعندهما الشرطان جميعا جائزان فان  
 زرعها في جمادى الآخرة فالتاريخ بينهما أثلاثا ولو قال على ان مازرع من هذه الارض في  
 يوم كذا فالتاريخ منه بينهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فللمزارع ثلث التاريخ ولرب  
 الارض ثلثه فهذا فاسد كله لانه أجرها على شئ غير معروف فان مقدار ما يزرع منها في  
 الوقت الاول على شرط النصف غير معلوم وكذلك مقدار ما يزرع في الوقت الثاني على  
 شرط الثلث غير معلوم فيفسد المقدار كله للجهالة كما لو دفع ثوبه الى خياط على ان ما خاط منه  
 اليوم فبحساب درهم وما خاط منه غدا فبحساب نصف درهم كان فاسدا كله ولو كان في  
 المسئلة الاولى زرع نصفها في أول يوم من جمادى الاولى ونصفها في أول يوم من جمادى  
 الآخرة فما زرع في الوقت الاول فهو بينهما على ما اشترطا وما زرع في الوقت فهو لصاحب  
 البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما اشترطا لان الشرط الاول  
 في المسئلة الاولى كان صحيحا في القول الاول وفي القول الثاني الشرطان صحيحان فزراعة  
 البعض متممة بزراعة الكل اذ ليس في هذا التبعيض اضرار باحد وهو نظير مسئلة الخياطة  
 اذا خاط نصف الثوب اليوم ونصفه غدا فله فيما خاطه اليوم نصف درهم اعتبارا للبعض بالكل  
 وفيما خاطه غدا ربع درهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة أجر مثله لا ينقص  
 عن ربع درهم ولا يزداد على نصف درهم اعتبارا للبعض بالكل بخلاف قوله على ان مازرع  
 منها لان هناك صرح بالتبعيض والبعض الذي تناوله كل شرط مجهول في نفسه فكان المقد

فاسدا وهنا أضاف كل شرط الى جملة وهي معلومة والتبويض عند اقامة العمل ولا جهالة في  
 ذلك أيضا ولو قل على أنه ان زرعها بدالية أو سانية والثلاثان للمزارع والثالث لرب الارض  
 وان زرعها بماء سيح أو سقت السماء والخارج بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترطا وهذا بناء  
 على قول أبي حنيفة الآخر فاما على قياس قوله الاول وهو قول زفر رحمه الله فيفسد الشرطان  
 جميعا لانه ذكر نوعين من العمل وجعل بمقابلة كل واحد منهما جزأ من الخارج معلوما فهو  
 بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط على أنه ان خاطه خياطة رومية فأجره درهم وان خاطه خياطة  
 فارسية فأجره نصف درهم وقد بدأ هذا في الاجارات ولو قل على ان ما زرع منها بدلو فللعامل  
 ثلثاه ولرب الارض ثمنه وان زرع منها بماء سيح فللعامل نصفه فهدى مزارعة فاسدة لجهالة كل  
 واحد من المملين فانه صرح بالتبويض وشرط أن يزرع بعضها بدلو على ان له ثلثي الخارج  
 وذلك البعض مجهول وكذلك فيما شرط الرعاة بماء السيح وهو بمنزلة رجل دفع الى خياط  
 خمسة أبواب بقطعها قصا على أن ما خاط منها روميا فله درهم في كل ثوب وما خاط منها فارسيا  
 فله نصف درهم في كل ثوب وهناك يقيد العقد كله للجهالة بهذا قياسه ولو دفع اليه أرضا  
 يزرعها خمس سنين مابداه على أن ما خرج منها من شيء في السنة الاولى فهو بينهما نصفان  
 وفي السنة الثانية لرب الارض الثلث وللمزارع الثلثان وسميا لكل سنة شيئا معلوما فهو جائز  
 من أيهما شرط البذر لان هذه عقود مختلفة بعضها معطوف على البعض ففي السنة الاولى عقد  
 اجارة مطلق وفي السنة الثانية مضاف الى وقت والاجارة تحتل الاضافة الى وقت في المستقبل  
 فيجعل في حق كل عقد من هذه العقود كأنهما أفردا ذلك المقد بخلاف الاول والعقد هناك  
 واحد بانحدار المدة وانما التنابر في شرط البدل ثم جواز المزارعة للحاجة وهما يحتاجان الى هذا  
 لان الارض في السنة الاولى يكون فيها من القوة مالا يحتاج الى زيادة عمل لتحصيل الربح  
 وفي السنة الثانية يحتاج الى زيادة العمل لنقصان تمكن في قوة الارض بالرعاة في السنة  
 الاولى فيشترط للمزارع زيادة في السنة الثانية باعتبار زيادة عمله وكذلك لو اشترطا أن البذر  
 في السنة الاولى من قبل الزارع وفي السنة الثانية من قبل رب الارض ويتناحور ذلك في كل سنة  
 فهو جائز لانهما عقدان مختلفان أحدهما معطوف على الآخر ففي السنة الاولى العامل مستأجر  
 للارض بنصف الخارج وفي السنة الثانية رب الارض مستأجر للعامل بنصف الخارج وكل  
 واحد من العقدين صحيح عند الافراد فكذلك عند الجمع بينهما وهو بمنزلة رجل دفع عبده

الى حائك يقوم عليه في تسليم الحياكة خمسة أشهر على أن يعطيه في كل شهر خمسة دراهم  
وعلى أن يعطيه الحائك في خمسة أشهر أخرى في كل شهر عشرة دراهم فهو جائز على  
ما اشترط للمعنى الذي بينا ولو دفع اليه أرضه ثلاث سنين على أن يزرعها في السنة الاولى ببذره  
ما بدله على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على أن  
الخارج له وعليه أجر مائة درهم لب الأرض وعلى أن يزرعها في الثالثة ببذره وب الأرض  
على أن الخارج لب الأرض وللزراع أجر مائة درهم فهذا جائز كله لان العقد بينهما  
في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنصف الخارج سواء كان البذر من قبل رب الأرض أو  
من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل استأجر الأرض باجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي  
السنة الثالثة رب الأرض استأجر العامل ببذل معلوم لعمل معلوم وكل عقد من هذه العقود  
صحيح عند الانفراد فكذلك عند الجمع لان الاضافة الى وقت في المستقبل لا تمنع صحة الاجارة  
واذا دفع الى رجل أرضا على أن يزرعها أرزا أو قال رزا كل ذلك لثمة عشر سنين وينرسها  
نوى ببذره وعمله وعلى أن يحول ذلك من موضعه الى موضع آخر من الأرض ويسقيه  
ويقوم عليه على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا جائز سواء كان البذر من قبل العامل  
أو من قبل رب الأرض لان العقد بينهما مزارعة بشرائطها وانما في هذا العقد زيادة شرط  
الحوالة على العامل وهو من عمل الزراعة به يركو الزرع فيكون بمنزلة اشتراط عمل الكراب  
والسقي عليه ثم الحوالة تكون في بعض الاشياء الذي يزرع كالباذنجان والارز والاشجار  
وذلك معلوم عند أهل الصنعة وربما يحتاج اليه في البض دون البض فلا يشترط اعلام  
ما يحوله بينه اما لانه معلوم بالمادة أو لان في اشتراط اعلام ذلك بعض الحرج والحرج مدفوع  
ولو دفع اليه أرضين على أن يزرع هذه أرزا وهذه أرزا ببذره وعلى أن يحول ما يزرع في  
هذه في هذه الأخرى وما يزرع في هذه في هذه الأخرى ويسقيه ويقوم عليه فما خرج فهو  
بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لوجهين أحدهما أنه اشترط عليه العمل في أرضين في  
أحدهما بالزراعة وفي الأخرى بالحوالة على أن تكون الشركة بينهما في الخارج من أحدهما  
وذلك مفسد للعقد والثاني أنه شرط عليه شرطا لا يمكنه الوفاء به وهو تحويل جميع ما ينبت  
في كل واحدة من الأرضين الى الأرض الأخرى وربما لا يتمكن من ذلك بأن لا تتسع له  
الأرض الأخرى بوضعه أنه لا يحول جميع ما يزرع في هذه الأرض الى الأرض الأخرى

الا ببدان يقله من الارض التي زرع فيها وعقد المزارعة في كل واحد من الارضين مقود  
 على حدة فبالقلم ينتهي ويصير كأنه شرط عليه في كل عقد عملا بعد انتهاء عقد المزارعة وذلك  
 فاسد للمقد بخلاف الارض الواحدة فالمقد فيها واحد ولا ينتهي بتحويل بعض ما نبت فيها  
 من موضع الى موضع منها وكذلك في الارضين لو شرطتا الزرع في احدهما والتحويل الى  
 الاخرى والفرس في احدهما والتحويل الى الاخرى أو كانت أرضا واحدة وشرطا أن  
 يزرع أو يفرس ناحية منها معلومة على أن يحول ذلك في ناحية منها أخرى معلومة فهذا فاسد  
 لأنه اذا ميز احدي الجانبين من الاخرى كاتا في معنى أرضين وكذلك هذا الجواب في  
 كل ما يحول كالزعفران ونحوه واذا دفع الى رجل أرضه سنته هذه على أن يزرعها بذره قرطما  
 فاخرج منها من عصفه فهو للمزارع وما خرج من قرطم فهو لرب الارض أو على عكس  
 ذلك فالمقد فاسد سواء كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع لان القرطم  
 والعصف كل واحد منهما ربيع مقصود في هذه الرعاة فاشتراط أحد الجانبين لكل واحد  
 منهما بعينه شرط يقوت المقصود بالمزارعة وهو الشركة بينهما في الربيع وربما يؤدي الى قطع  
 الشركة بينهما في الربيع مع حصوله بأن يحصل احدهما دون الآخر وقد يجوز أن يحصل العصف  
 ثم نصيبه آفة فلا يحصل القرطم ويكون ذلك للذي شرط له العصف فهو بمنزلة ما لو دفع اليه  
 أرضا ليزرعها حنطة وشعير على أن الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر بعينه وكذلك هذا في  
 كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان اذا شرط لاحدهما بعينه  
 الكتان والآخر البذر والوطبة اذا شرط لاحدهما بعينه بذر الوطبة والآخر المنب فالمقد  
 فاسد ولو شرط القرطم لاحدهما بعينه والعصف بينهما نصفان أو العصف لاحدهما بعينه والقرطم  
 بينهما نصفان لم يجز ذلك من أيهما كان البذر لان كل واحد منهما ربيع مقصود ولا يجوز في  
 المزارعة تخصيص احدهما بشرط ربيع مقصود له وكذلك هذا في الكتان وبزره والوطبة  
 وبزرها بخلاف مسألة التبن فانه اذا شرط لصاحبه البذر والحب بينهما نصفان كان جائزا لان  
 التبن ليس بربيع مقصود (ألا ترى) انه لا يشتغل بالمزارعة لمقصود التبن خاصة بل المقصود  
 هو الحب فاذا شرطا الشركة فيما هو المقصود جاز المقعد ان شرطا تخصيص صاحب البذر  
 بما ليس بمقصود فأما في هذه المسائل فكل واحد من الوعين مقصود فاشتراط تخصيص  
 احدهما باحد النوعين بقطع الشركة بينهما فيما هو مقصود وذلك فاسد للمقد واشتراط بذر

البطيخ أو الفناء لاحدهما بمنزلة اشتراط البن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع للمقصود كالبن  
بمختلف بذر الرطبة فانه مقصود وربما بلغ قيمة القوت أو يزيد عليه فهو بمنزلة المصفر والكتان  
على ما بينا والله أعلم

### باب اشتراط عمل البعد والبقر من أحدهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها هو وعبده هذا فخرج  
فلم يزرع ثلثه ولعبده ثلثه ولرب الأرض ثلثه فهذا جائز وما خرج فللمزارع ثلثه نصيبه  
ونصيب عبده لان العبد ليس من أهل الملك بل المولى يخلفه في ملك ما يكون من كسبه  
فاشتراط الثلث لعبد المزارع يكون اشتراطا للمزارع واشتراط عمل عبد المزارع معه كاشتراط  
البقر عليه لان عمل الرعاة يتأتى له بالبقر وبمن يعينه على العمل ثم يجوز اشتراط العمل على  
المزارع اذا كان البذر من قبله أو لم يكن فكذلك اشتراط عمل عبده معه يجوز وكذلك  
لو لم يشترط على العبد عملا ولكنه شرط لعبده ثلث الربيع فالشروط للعبد مشروطة لمولاه  
فكانه شرط الثلثين للمزارع وهو بمنزلة مالهو شرط الثلث لبقره فذلك اشتراط منه لصاحب  
البقر وسواء شرط العمل بققره أو لم يشترط ولو شرط الثلث لمكاتبه أو لمكاتب رب الأرض  
فان اشترط عمله عليه فهو جائز وهو مزارع معه له ثلث الربيع لان المكاتب أحق بمكاسبه  
وهو بمنزلة الحريدا فهذا في معنى دفع الأرض والبذر مزارعة الى حريين على أن لكل  
واحد منهما ثلث الخارج وان لم يشترط عليه عملا فالمرزعة جائزة بين المزارع ورب الأرض  
فاشتراط ثلث الخارج للمكاتب باطل لان الشروط للمكاتب لا يكون مشروطة لمولاه  
فان المولى لا يملك كسب مكاتبه ما بقيت الكتابة فالشروط له كالشروط لاجنبي آخر وبطلان  
هذا الشرط لانه ليس من جهته بذر ولا أرض ولا عمل والخارج لا يستحق الا باحد هذه  
الاشياء ولكن هذا الشرط وراء عقد المزارعة بين المزارع ورب الأرض فلا يفسد به العقد  
بل يكون ثلث الربيع للمزارع كما شرط له والثلثان لرب الأرض لان رب الأرض والبذر  
لا يستحق بالشرط والمزارع هو الذي يستحق بالشرط فاوداء الشروط له يكون لرب  
البذر ويجعل ما بطل الشرط فيه كالمسكوت عنه وكذلك لو شرط الثلث لامرأته أو لابنه  
أو لابه فهو بمنزلة الشرط لاجنبي آخر ان شرط عليه العمل معه كان صحيحا وان لم يشترط

عليه العمل معه كان باطلا والمزاولة بين رب الارض والمزارع صحيحة بالتثنت ولو كان البذر  
 من العامل فهو على هذا القياس ما شرط لعبد العامل فهو للعامل سواء شرط عليه العمل  
 أو لم يشترط والمزاولة جائزة وما شرط لمكاتبه أو لاتبته أو لاسرته فهو كالمشروط لاجنبي  
 آخر فان لم يشترط عليه أن يعمل معه فهذا الشرط باطل وذلك التثنت للعامل لانه تعالى بذره  
 وصاحب الارض يستحق بالشرط فلا يستحق الا ما شرط له ولو شرط عليه العمل وعمل  
 معه فله أجر مثله على المزارع لان المزارع استأجر الارض بثالث الخارج ثم استأجر العامل  
 بثالث الخارج ليعمل معه وقد بينا أن هذا العقد يفسد بينهما لانعدام التخلية حين شرط عمل  
 صاحب البذر المستأجر للارض مع العامل الآخر ولكنهما عقدان مختلفان جرى بينه وبين  
 شخصين مختلفين ففساد أحدهما لا يفسد الآخر فيكون للعامل الآخر أجر مثله على المزارع  
 لانه استوفى عمله بمقد فاسد ولصاحب الارض ثلث الخارج لانه شرط له ذلك بمقد صحيح  
 وثلثا الزرع طيب للعامل لانه لا يتمكن خبث من جانب الارض حيث صح العقد بينه وبين رب  
 الارض فيطيب له ثلثا الزرع وكذلك لو شرط عمل رب الارض فهو كاشتراط بقر رب  
 الارض وذلك يفسد المزاولة بينهما وان كان على البعد دين فبعدم رب الارض اذا كان مدبونا  
 بمنزلة مكاتبه لان كسبه حق عرمانه والمشرط له لا يكون مشروطا لمولاه وكذلك لو شرط  
 عليه من العمل فالمشروط عليه لا يكون مشروطا على مولاه فيكون له أجر مثله والمقد صحيح  
 بين العامل الذي من قبله البذر وبين رب الارض بثالث الخارج كما شرط لرب الارض ولو دفع  
 اليه الارض على أن يزرعها بذره وعمله على أن له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه وعلى أن  
 يكرها ويعلجها بقر فلان على أن فلان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل أجر  
 مثل البقر بثالث الخارج وقد بينا أن البقر لا يكون مقصودا في المزاولة فكان العقد بينهما  
 فاسدا وقد استوفى منفعة بقره فله أجر مثله عليه وثلث الخارج لرب الارض وثلثاه للعامل  
 طيب لانه لا فساد في العقد بينه وبين رب الارض واذا كان البذر من قبل رب الارض  
 كان الثلثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثالث الخارج وهو جائز واستئجار  
 البقر مقصود بثالث الخارج وهو فاسد ولو كانا اشتراطا عليه أن يعمل بنفسه مع بقره بثلث  
 حتى استحصد الزرع جاز وهما مزارعان جميعا لان عمل البقر هنا تبع لعمل صاحبه وقد بينا  
 جواز اشتراط البقر على العامل في عقد المزاولة ولا فرق بين أن يشترط ذلك على العاملين

أولى أحدهما كسائر الآلات إذا شرط على أحد الماملين في الإجارة ولو كان البذر والبقر من واحد والارض من آخر والعمل من ثالث كان فاسدا لما فيه من دفع البذر والبقر مزارعة ودفع كل واحد منهما على الاقراد مقصودا يفسد عقد المزارعة فدفعهما أولى ثم الخارج كله لصاحب البذر وعليه للمامل أجر مثل عمله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه يتصدق صاحب البذر بالفضل لانه وبى زرعه في أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من أحدهم والبقر من الآخر والارض والعمل من الآخر كان فاسدا أيضا وفيه حديث مجاهد رحمه الله كما بينا ولو دفع اليه أرضا يزرعها سنه هذه وبذره وبقره وعمله على أن يستأجر فيها أجرا من مال الزارع فهو جائز لان هذا شرط يقتضيه المقدان العمل بمطابق المقد كله يصير مستحقا على الزارع وله أن يقيمها بنفسه وأعوانه وأجرائه وهو الذي يستأجرهم لذلك فيكون الاجر عليه في ماله وان لم يذكر فالشرط لا يزيده الا وكادة ولو اشترط أن يستأجر الاجراء من مال رب الارض فهذه مزارعة فاسدة لان الاجير الذي يستوجب الاجر من مال رب الارض يكون أجيرا له فانه انما يستوجب الاجر عليه اذا كان عاملا له واشترط عمل أجير رب الارض كاشتراط عمل رب الارض مع الزارع وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو شرط أن يستأجرا الاجراء من مال الزارع على أن يرجع به فيما أخرجت الارض ثم يتسمان ما بقى نصفين فهذا فاسد لان القدر الذي شرطاه فيه رجوع الزارع من الربيع بمنزلة المشروط للمزارع فكانه شرط له أفضة معلومة من الخارج والباقي بينهما نصفان وذلك مفسد للمقد لانه يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله وان كان البذر من قبل رب الارض فشرط على الزارع أجر الاجراء من ماله جائزا بئنا أن العمل كله مستحق عليه وهو متمكن من اقامتها بنفسه وأجرائه ولو شرط أجر الاجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهو بمنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطاه على الزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة ماله شرط له ذلك المقدم من الخارج فيفسد به المقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللمامل أجر مثله فيما عمل وأجره مثل أجرائه فيما عملوا ولا يشبه هذا المضاربة فانه لو دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف على أن أجر الاجراء من المال كان جائزا لان ذلك شرط يقتضيه المقدان أجر الاجراء بمنزلة نفقة المضارب اذا خرج للعمل في مال المضاربة وذلك يكون في المال بغير شرط فأجره العمل في مال المضاربة كذلك

فالشرط لا يزيد الا وكادة وهذا لان مقتضى المضاربة الشركة بينهما في الربح خاصة والربح لا يظهر الا بعد أجر الاجراء كما لا يظهر الا بعد رفع رأس المال فهذا الشرط لا يغير مقتضى العقد فاما عقد المضاربة فتقتضاه الشركة في جميع الربح فاشتراط أجر الاجراء من الربح أو على أن يرجع به العامل في الربح بمنزلة اشتراط رفع صاحب البذر بذره من الربح وذلك مفسد للعقد ولو كانا اشتراطا أن أجر الاجراء على المضارب في ماله وعلى رب المال في ماله كان ذلك باطلا وتفسد المضاربة لانه يغير مقتضى العقد فان أجر الاجراء في مال المضاربة فاذا شرط على أحدهما خاصة كان هذا شرطا مخالفا لموجب العقد فيفسد به العقد والله أعلم

### باب التولية في المزارعة والشركة

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على أن الخارج بينهما نصفان ولم يقل له اعمل فيه برأيك فله أن يستأجر فيه الاجراء بماله لانه التزم بعمل الزراعة في ذمته فان شاء أقامه بنفسه وان شاء باعوانه وأجرائه ولما استأجره رب الارض والبذر مطلقا لعمل الزراعة مع علمه أنه قد يجوز عن إقامة جميع الاعمال بنفسه وقد يتولى بسوء أو مرض لا يمكنه إقامة العمل معه فقد صار راضيا بإقامته العمل باعوانه وأجرائه وليس له أن يوليها أحدا فيدفعها اليه مع البذر يعملها على أن الخارج بينهما نصفان لانه يوجب للغير شركة في الخارج من يدرب الارض فانما رضى رب الارض بشركته لا بشركة غيره ولانه لا يملك نصيبه قبل إقامة العمل فلا يتمكن من إيجابه لغيره بطلاق العقد ولا يتمكن من إيجاب نصيب رب الارض لغيره لان رب الارض لم يرض به وان قل ذلك فسلها الرجل فالزراع بين الآخر والاول نصفان لان الاول صار غاصبا للارض والبذر بتولية العقد فيه الى الثاني وإيجاب الشركة في الخارج ومن غصب أرضا وبذرا ودفعها لمزارعة كان الخارج بين الغاصب والمزارع على شرطهما لا شيء منه لرب الارض ولرب الارض أن يضمن بذره أيهما شاء لان كل واحد منهما غاصب فتعدي في حقه الثاني باللقاء في الارض لاعلى وجه رضى به رب الارض والاول بالدفع الى الثاني مع إيجاب الشركة في الخارج منه وكذلك تقصان الارض في قول محمد وفي قياس قول أبي يوسف الاول يضمن أيهما شاء فاما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر فانما يضمن تقصان الارض الثاني خاصة لانه هو التلف بعمله والعمار



يضمن بالاتلاف دون النصب عندهما فان ضمن الثاني فله أن يرجع بما ضمن على الاول  
لانه منور من جهته وان ضمن الاول لم يرجع على الثاني بشئ لانه ملك البذر بالضمان فانما  
دفع بذره مزارعة وكذلك نقصان الارض عند محمد رحمه الله اذا ضمن الاول لم يرجع على  
الثاني لانه لا فائدة فيه فان الثاني يرجع على الاول بما يضمنه لاجل التروير ولو قال له اعمل  
فيه برأيك والمسئلة بحالها فالولية جائزة ونصف الخارج للمزارع الآخر ونصفه لرب  
الارض ولا شئ منه للمزارع الاول لانه فوض الامر الى رأيه على الموسوم والدفع الى الغير  
مزارعة بالنصف من رأيه فيقوم هو مقام رب الارض والبذر ثم هو يقيم غيره مقام نفسه  
في ثبوت حق الشركة له في الخارج بمقابلة عمله عند حصوله وفندرضى به صاحب الارض  
حين أجاز صنه على الموسوم فهو كالوكيل يوكل غيره فيما وكل به فيصح منه اذا قيل له اعمل  
فيه برأيك وان ثبت أن الثاني قائم مقام الاول فانما يستحق النصف الذي كان يستحقه الاول  
ولا يستحق شئاً من نصيب رب الارض لانه لم يرض بذلك فهذا كان الخارج بين المزارع  
الآخر وبين رب الارض نصفين ولو لم يقل له اعمل فيه برأيك فأشرك فيه رجلاً ببذر  
من قبل ذلك الرجل واشتركا على أن يعملا بالبذرتين جميعاً على أن الخارج بينهما نصفان فعملاً  
على هذا جميع الخارج بينهما نصفان والمزارع الاول ضامن لبذر صاحب الارض لانه  
مخالف له بالقائه في الارض على وجه يثبت للغير شركة في الخارج منه وان خلطه ببذر  
الآخر فهو ضامن له بالخلط لانه اشتراك لم يرض به صاحب الارض والبذر ثم هو بالضمان  
بملك بذر صاحب الارض فظهر أنهما زرعا ببذر بينهما نصفين فيكون الخارج بينهما نصفين  
على قدر البذر وهما ضامتان نقصان الارض لأنهما باسرا عمل الزراعة فكانا مباشرين  
اتلاف الجزء الذي تمكن النقصان في الارض بذهاب قوتها فليهما ضمان ذلك ولا يرجع  
الثاني على الاول بشئ من النقصان لان الثاني حامل لنفسه والاول كالغير منه لنصف  
الارض والمستعير لا يرجع بما يلحقه من الضمان على المسير ثم يأخذ كل واحد منهما من  
نصيبه ما غرم وما اتفق ويتصدق بالفضل لانه ربي زرع في أرض غيره بنير رضاه ولو كان  
أسره أن يعمل فيها برأيه ويشارك فيها من أحب والمسئلة بحالها جاز ونصف الخارج للآخر  
لانه نماء بذره ونصفه بين الاول ورب الارض نصفان لانه نماء بذر رب الارض والمزارع  
موافق له في عمل الزراعة فيه فالخارج بينهما على الشرط ولا شئ لرب الارض على واحد

منهما لان نصف الارض زوجه الاول ونصفه زوجه الثاني والاول كالمير منه لذلك النصف  
 وقد رضى به رب الارض حين أمره أن يعمل في ذلك برأيه وإن يشارك من أحب ولو لم  
 يكن شاركة ولكنه دفع اليه البذر على أن يعمل فيه ويقر مثله من عنده في الارض على  
 أن الخارج بينهما نصان فهذا مزاولة فاسدة لان المزارع الاول قائم في الدفع مقام المالك  
 حين فوض الامر الى رأيه على العموم وقد بينا أن المالك اذا دفع البذر والارض الى رجل  
 على أن يزرعها مع مثل ذلك البذر من عنده على أن الخارج بينهما نصان لم يجز لانه يجعل  
 منفعة نصف الارض له بإزاء عمله لصاحب الارض في النصف الآخر فهذا مثله ثم المزارع  
 الآخر له نصف الخارج لانه نماء بذره وعليه أجر نصف مثل نصف الارض لرب الارض  
 لانه استوفى منفعة نصف الارض بمقد فاسد والذي يلي قبضه منه المزارع الاول لانه وجب  
 بمقدته ويكون نصف الزرع بين المزارع الاول ورب الارض على الشرط لانه نماء بذره وب  
 الارض والمزارع الاول لم يصير مخالفا له بالدفع الى الثاني بحكم عقد فاسد لان الامر مفوض  
 الى رأيه فاما يضمن بالخلاف لا بالسداد ويطلب لهما هذا النصف لانه لا فساد في المقد الذي  
 جرى بينهما وقد صار هذا النصف من الزرع سري في أرض رب الارض فلا يتمكن فيه  
 الخبز وأما المزارع الآخر فيأخذ مما أخرج بذره ونفقته وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل  
 لانه رياه في أرض غيره بمقد فاسد ولو لم يكن رب الارض أمره أن يعمل فيه برأيه أو  
 يشارك في المزاولة والمسئلة بحالها كان الخارج بين المزارع الاول والآخر نصين لان الاول  
 صار ضامنا بذره رب الارض بالخلاف فالخارج نماء بذرها بسبب عقد فاسد جرى بينهما  
 فيكون بينهما نصين على قدر البذر والمزارع الاول على الآخر أجر مثل نصف الارض  
 لانه استوفى منفعة نصف الارض بحكم عقد فاسد جرى بينهما والاول وأن صار غاصبا  
 للارض ولكن وجوب أجر المثل باعتبار المقد وهو المقد فيكون بمنزلة من غصب أرضا  
 وأجرها ويضمنها رب الارض نقصان الارض في قول محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف  
 الاول لار الاول غاصب للارض والثاني متلف في مقدار النقصان فيضمن أيهما شاء ويرجع  
 به الآخر على الاول اذا ضل لانه منور من جهة والنور يتمكن بالمقد الفاسد كما يتمكن  
 بالمقد الصحيح وظاهر ما نقل في الكتاب يدل على أنه يضمن كل واحد منهما نصف النقصان  
 أيهما شاء فاما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمهما الله فإن رب الارض

يضمن جميع نقصان المزارع الآخر لانه هو المثلث وضمان النقصان في القمار يجب على المثلث  
دون الناصب عنده ثم يرجع به المزارع الآخر على الاول بحكم القمار ولو دمع الى رجل  
أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل  
آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن للآخر ثلث الخارج وللأول ثلثا فعملها  
الثاني على هذا فالخارج بينهما أثلاث كما شرطاه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع  
الأول صار مخالفا بائسرك الغير في الخارج بنير رضا رب المال فرب الأرض أن يضمن بذره  
أيها شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد وأبي يوسف الأول فإن ضمنها الآخر رجع  
على الأول بذلك كله وإن ضمنها الأول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
الآخر رجعها الله انما يضمن نقصان الأرض للأجر ويرجع هو على الأول ثم يأخذ الأول  
من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل لئلا تكن الخسائر في نصرفه بخلافه ولا  
يتصدق الآخر بشئ قال لانه كان أجيرا بنصف الخارج وهو سهو والصحيح أن يقال لانه  
كان أجيرا ثلث الخارج ومعنى هذا التعليل أن العقد بين الأول والثاني صحيح وإن كان الأول  
غاصبا مخالفا فالثاني انما استحق الأجر على عمله بمقد صحيح فلا يلزمه أن يتصدق بشئ بخلاف  
ما سبق فهناك الثاني انما استحق الخارج بكونه عام بذره وقد ربا في أرض غيره بنير رضا  
صاحب الأرض ولو كان رب الأرض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج  
للآخر ونصفه لرب الأرض وسدسه للمزارع الأول لأن الأول لم يصرف مخالفا بالدفع الى الثاني  
ولكنه أوجب له ثلث الخارج بمقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلث  
نصيبه ورب الأرض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع  
الأول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له ضمان العمل في ذمته وإن كان دفع اليه البذر  
والأرض على أن يزرعها سنته هذه فارزقه الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان  
وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز وللآخر نصف  
الخارج لأن عقد المزارع الأول معه بعد تفويض الامر الى رأي الأول على العموم كمقد  
رب الأرض فيستحق هو نصف الخارج والنصف الآخر بين الأول وبين رب الأرض  
نصفين لأن رب الأرض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وانما شرط لنفسه نصف  
مارزقه الله تعالى للأول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفان وفيما تقدم

انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بمقد الاول مع الثاني  
 وكذلك لو قل على أن ما أخرج الله لك منها من شيء فهو بيننا نصفين أو قال ما أصبت من  
 ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله وما رزقك الله سواه ولو لم يقل له اعمل فيه برأيك  
 والمثلة بما لها كان الاول مخالفا ضامنا حين زرعها الآخر لما قلنا والخارج بينهما نصفان ولا  
 شيء منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أيها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما  
 بينا ولو لم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الارض قسدت ودخلها عيب  
 ينقصها فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير  
 مخالفا (ألا ترى) أنه لو دفع اليه البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره  
 على ذلك بدراهم لم يكن مخالفا وانما يصير مخالفا بإيجاب الشركة للغير في الخارج وذلك  
 لا يحصل بمجرد العقد ولا بدفع الارض والبذر اليه وانما تكون حقيقة الشركة عند حصول  
 الخارج وسببه القاء البذر في الارض على طريق الزراعة فما لم يوجد هذا السبب لا يصير  
 واحد منهما مخالفا فلهذا لا ضمان على واحد منهما لرب الارض والدليل عليه أن الشركة بعقد  
 المزارعة لا تكون في البذر بل تكون في النماء الحاصل من البذر وسببه ليس هو قبض المزارع  
 البذر وانما سببه القاء البذر في الارض ولو دفع اليه أرضا وبذرا يزرعها ستة هذه بالنصف  
 وقال له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى آخر مزارعة على ان للمزارع الآخر الثلثين مما  
 تخرج الارض وللأول الثلث فهذا فاسد لان الإيجاب الاول للثاني انما يصح في مقدار نصيبه  
 من الخارج وقد أوجب له أكثر من نصيبه فزيادة على مقدار نصيبه انما يوجبها له في نصيب  
 رب الارض والبذر وهو غير راض بذلك أو قال له اعمل فيه برأيك لانه فوض الامر الى  
 رأيه على العموم على أن يكون له نصف الخارج فلهذا فسد العقد واذا حصل الخارج كان للآخر  
 أجر مثله على الاول لانه استوفى عمله بحكم عقد فاسد جرى بينهما والزرع بين رب الارض  
 والمزارع الاول نصفان لان عمل أجيره اجارة فاسدة بمنزلة عمل أجيره ان لو استأجره بالدراهم  
 اجارة صحيحة وذلك كعمله بنفسه فيكون الخارج بينهما على الشرط ويطلب لهما ذلك لانه  
 لا فساد في العقد الذي جرى بينهما وانما الفساد في العقد المعقود على عمل المزارع الآخر وليس له  
 لا يتمكن الخبث في الخارج قال ولا يشبه هذا المضاربة يريد به ما يتناقض كتاب المضاربة في هذه  
 الصورة بلينها لان المضارب الآخر نصف الربح نصيب المضارب الاول ويرجع على الاول

بسدس الرمح لان الرمح دراهم أو دنانير فاستحقاق رب المال بعض ما شرطه الاول للثاني لا يبطل العقد بينهما ولكن يثبت للآخر حق الرجوع على الاول بمثل ما لو استأجره بدرهم أو دنانير باعيانها فاستحققت وفي للزراعة الذي أوجه الاول للآخر طعام بميته وهو الخارج من الارض واستحقاق رب الارض والبذر بعض ما أوجه له يبطل العقد الذي جرى بينهما بوضع الفرق انه لا جناية بين الآخر وبين الخارج من الارض فلا يمكن الجمع بينهما للمزارع الآخر بمقد واحد وفي المضاربة الاجر من جنس الربح فيجوز أن يجمع بينهما للمضارب الآخر على أن ما يأخذ مما شرط له من الربح مقدار ما تمكن الاول من تسليمه اليه ويرجع عليه بما زاد على ذلك الى تمام حقه دراهم أو دنانير ولو لم يكن قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان المزارع الاول مخالفا والخارج بينه وبين الآخر اثلاثا على شرطها ويضمن رب الارض بذره أيهما شاء وفي نقصان الارض اختلاف كما ينشأ ولو كان رب الارض قال للاول اعمل فيه برأيك على ان ما ذرق الله تعالى في ذلك من شيء فهو ينشأ نقصان والمسئلة بحالها كان ثلثا الزرع للآخر والثلث بين الاول ورب الارض نقصان لان رب الارض ما شرط هنا لنفسه نصف الخارج بل نصف ما برزقه الله تعالى للمزارع الاول وذلك ما وراء نصيب مزارع الآخر فكان للمزارع الآخر جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب الارض نصفين على شرطها

### باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها سنته هذه بذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرها معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز لان الاول هنا مستأجر للأرض بنصف الخارج وله أن يتصرف في الارض التي استأجرها بالدفع مزارعة على الوجه الذي يتصرف في أرض نفسه (الأنرى) أنه لو استأجرها بدرهم كان له أن يدفعها مع البذر مزارعة بالنصف فكذلك اذا استأجرها ببعض الخارج بخلاف ما سبق فهناك المزارع أجر رب الارض بنصف الخارج وحقيقة المعنى ان المستأجر عامل لنفسه فاما بوجوب الشركة للاجير في حق نفسه وأما الاجير عامل المستأجر فاما هو بوجوب الشركة للآخر في الخارج من بذر رب الارض فلهذا افترقا

ثم اذا حصل الخارج ما مضمونه للآخر بمقابلة عمله كما أوجه له صاحب البذر ونصفه لرب  
 الارض بازاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب البذر لانه أوجب  
 لغيره جميع الخارج من بذره بمقد صحيح وكذلك لو كان البذر من قبل الآخر لان الاول  
 مستأجر للارض بنصف الخارج ثم أجراها من الآخر بنصف الخارج والمستأجر أن يؤجر  
 فيما يتفاوت الناس في استيفائه ولو كان الشرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المثلثين  
 جميعا جاز وللآخر الثلث ولرب الارض النصف وللأول السدس طيب له لانه غناء بذره في  
 المسئلة الاولى وهو فاضل عما أوجه لغيره ولانه عاقد العقدين جميعا في المسئلة الثانية فيسلم  
 الفضل له باعتبار عقده فان قيل في المسئلة الثانية هو مستأجر للارض وقد أجراه بأكثر مما  
 استأجره في العقد الثاني من غير أن زاد من عنده شيئا فينبغي ألا تطيب له الزيادة قلنا هذا  
 في أجر يكون مضموما في الذمة فيقال انه ربح حصل لا على ضمانه فاما في المزارعة فلا يتأني  
 هذا لان الاجر في العقد جزء من الخارج ولا يكون مضموما في ذمة أحد وسلامته لكل  
 واحد منهما باعتبار الشركة لا باعتبار أنه عوض عن منفعة الارض ولو كان رب الارض دفعا  
 اليه على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان أو قال ما أصبت أو ما خرج  
 لك من ذلك ولم يقل اعمل فيه برأيك فدفعها للمزارع وبذرا معها الى رجل بالنصف فنصف  
 الخارج للآخر والنصف الآخر بين الاول ورب الارض نصفين لان رب الارض انما شرط  
 لنفسه هنا نصف ما يورق الله للمزارع الاول وهو ما وراء نصيب المزارع الآخر فيستوي ان  
 كان البذر من قبل الاول والآخر ولو دفع أرضه الى الاول على أن يعملها ببذره على أن الخارج  
 بينهما نصفان فدفعها الاول الى الآخر على أن يعملها ببذره على أن للآخر ثلثي الخارج وللأول  
 الثالث فعملها على ذلك ثلثا الخارج للآخر لان الخارج غناء بذره فلا يستحق الغير عليه شيئا  
 منه الا بالشرط وانما شرط للأول ثلث الخارج ثم هذا الثالث يكون لرب الارض ولرب الارض  
 على المزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه لانه استأجرها منه بنصف الخارج وقد حصل الخارج  
 ولم يسلم له ثلث ذلك النصف بل استحقه المزارع للاجر واستحقاق بمص ما هو أجر للارض  
 اذا كان بعينه يوجب الرجوع بحصته من أجر المثل اعتبارا للبهض بالكل لانه لو استحق جميعه  
 رجع بأجر مثل جميع الارض فكذلك اذا استحق ثلثه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا  
 الخارج للاجير كما أوجه له المزارع الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجر مثل ثلث

أرضه على المزارع الاول . فان قبل هنا كل واحد منهما انما يستحق الخارج على الاول بالشرط  
وشرط النصف لرب الارض كان أسبق فكان ينبغي أن لا يستحق الاجر بإيجاب الاول له  
شيئا من النصف الذي استحقه رب الارض . قلنا نعم ولكن الاستحقاق لا يثبت حقيقة قبل  
حصول الخارج وحكما قبل لزوم السبب والسبب في حق صاحب البذر لا يلزم قبل الفاء  
البذر في الارض فصح منه اشتراطه ثلثي الخارج للآخر . يوضحه اما لو أبطلنا استحقاق  
الاجر في بعض ما شرط له بطل استحقاقه في الكل لانه لا يجوز الجمع له بين أجر المثل وشي  
من الخارج فانه يعمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر ولو أبطلنا حق رب الارض  
فيما زاد على الثلث من الخارج استحق أجر المثل بمقابلة ذلك الجزء من الارض فالضرر الذي  
يلحقه يدوس ببدله والضرر الذي يلحق الآخر بغير عوض فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا  
ولو كان الاول دفعها الى الآخر منحة على أن يزرعها لنفسه فالخارج كله لانه تمام بذره ولم  
يوجب منه شيئا لغيره والمزارع الاول مستأجر الارض وللمستأجر أن ينرم لصاحب الارض  
على الاول أجر مثل أرضه لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج وقد حصل الخارج  
واستحقه الآخر فيكون الاول عليه أجر مثله لتفاسد العقد بينهما باستحقاق البدل ولو كان  
البذر من قبل الاول فاستعان بالإنسان أو استأجره يعمل له فيها فنصف الخارج للاول ونصفه  
لرب الارض لان عمل أجيره وممينه كعمله بنفسه ولو دفع الى رجل أرضا يزرعها ببذره  
بالنصف ولم يقل اعمل فيه برأيك فشارك فيها رجلا آخر فأجر جاحيما بذرا على أن يعملما والخارج  
بينهما نصفان اجاز لان الاول استأجر الارض فهو في التصرف فيها بمنزلة المالك للارض  
والمالك للارض لو شارك فيها رجلا على أن يزرعها ببذره بينهما والخارج نصفان جاز ويكون هو  
مدير النصف الارض من الآخر كذلك هنا ثم نصف الخارج للآخر لانه تمام بذره ونصفه بين  
الاول ورب الارض نصفان لانه شرط له نصف الخارج من الارض بازاء منفعة الارض  
وهذا الخارج الذي حصل له خارج من نصف الارض فيستحق نصفه بالشرط وعلى الاول  
رب الارض أجر مثل نصف أرضه لان الخارج من النصف الآخر قد استحقه المزارع  
الآخر وقد كان المزارع الاول أو يجب لرب الارض نصف ذلك فاذا لم يسلم له رجع عليه  
بأجر المثل في ذلك النصف ولو اشترط العمل على الاجير خاصة فهو ماسد لما بينا أن الاول  
جعل للثاني منفعة نصف الارض بمقابلة عمله في النصف الآخر من الارض له والمزارعة لا تخمّل

مثل هذه المتأيلة ثم نصف الزرع للآخر لانه تمام يذره وعليه نصف أجر مثل الارض  
للمزارع الاول لانه استوفى منفعة نصف الارض التي كانت مستحقة له بمقد فاسد ويتصدق  
المزارع الآخر بالفضل لانه ربح حصل له بسبب عقد فاسد تمكن في منفعة الارض ونصف  
الزرع بين الاول ورب الارض نصفان على شرطهما لانه لا فساد في العقد الذي جرى  
بينهما فاسلم لهما يكون على الشرط بينهما طيبا لهما وعلى الاول لرب الارض أجر مثل نصف  
أرضه لانه شرط له النصف مما يخرج له جميع الارض وانما يسلم له النصف مما أخرجه  
نصف الارض فاما ما أخرجه النصف الآخر فقد استحق للمزارع الاجر كله فلهذا كان  
عليه أجر مثل نصف الارض والله أعلم

### باب دفع المزارع الارض الى رب الارض أو مملوكة مزارعة

( قال رحمه الله ) وإذا دفع الرجل الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على أن  
يأخارج بينهما نصفان قبضها ثم استعان برب الارض على عملها لم يضر ذلك وإخراج بينهما  
على الشرط في المزارعة والاجر له في عمله لان استعانه برب الارض بمنزلة استعانه بغيره  
وعمل المعين بمنزلة عمل المستعين به ثم رب الارض والبذر ما أقام العمل على سبيل التقض منه  
للمزارعة وانما أقام العمل على سبيل التبرع منه على عامله وان كان استأجره على ذلك  
بدرهم معلومة كان الاجر باطلا لان وجوب الاجر يعتمد تسليم العمل الى المستأجر وهو  
عامل في أرض نفسه بذره فلا يكون مسلما عمله الى غيره فلهذا لا يستوجب عليه شيأ من  
الاجر واذا لم يستوجب الاجر كان هذا وما لو عمله على سبيل الاعانة سواء وهذا بخلاف  
ما اذا كان عمل رب الارض مشروطا في عقد المزارعة لان ذلك الشرط يعدم التخلية بين  
المزارع وبين رب الارض والبذر وقد بينا أن التخلية شرط العقد فكل شرط يفوته يكون  
مفسدا للعقد فأما في هذا الموضع فلا يعدم استحقاق التخلية باعانة رب الارض المزارع فهو  
قياس المرهون اذا أعاده الرهن من الرهن أو غصبه منه الرهن لم يبطل به الرهن بخلاف  
ما اذا شرط أن يكون في يد الرهن في بعض المدة وكذلك لو دفعها اليه يزرعها على أن له  
ثلث نصيبه فعملها على ذلك كان الامر بينهما على المزارعة الاولى لا يفسدها ما صنعها والشرط  
باطل لان رب الارض لا يكون مسلما عمله الى المزارع فكما لا يستوجب عليه بمقابلة عمله



دراهم وان شرط ذلك عليه فكذلك لا يستوجب جزأ من نصيبه من الخارج بل يكون هو  
متبرعا في العمل \* فان قيل لماذا لم يجعل هذا من المزارع بمنزلة الحط لبعض نصيبه فقد شرط  
لنفسه نصف الخارج في المقد الاول ثم حط منه بالمقد الثاني قلنا لان عقد الاجارة تملك  
منفعة بموض فلا يمكن أن يجعل هذا كناية عن الحط كما لا يجعل بيع المبيع من البائع قبل  
القبض هبة ثم هذا الحط ليس بمطلق بل هو بمقابلة العمل وكما لا يستحق بمقابلة عمله في  
أرضه وبذره عوضا على النير فكذلك لا يستحق حط شيء مما استحقه النير عليه ولو كان  
استأجر على العمل اجراء كان اجر الاجراء على المزارع لان العمل مستحق عليه فانما  
استأجرهم لا يفاء ما هو مستحق عليه فيكون الاجر لهم بمقابلة دين في ذمته ولو كان استأجر  
على ذلك عبد رب الارض بدراهم معلومة ولا دين عليه فالاجارة باطلة لان كسب العبد  
الذي لا دين عليه لمولاه فكما لا يستحق المولى باعتبار عمله أجرا على المزارع وان شرط ذلك  
عليه فكذلك لا يستحقه بعمل عبده وان شرط ذلك عليه وان كان على العبد دين فالاجارة  
جائزة والاجر واجب لان كسب العبد المديون لغيره فاستجار العبد على العمل في  
هذه الحالة كاستجار بعض غرمائه وان استأجر مكاتب رب الارض أو ابنه جاز لان  
المولى من كسب مكاتبه وابنه أبعد منه من كسب عبده المديون وكذلك لو كان البذر  
من قبل المزارع في جميع هذه الوجوه فهما في المنى مستويان لان رب الارض انما يعمل  
في الارض وهو في عمله في أرضه لا يستوجب الاجر على غيره والمعاملة في جميع ذلك  
قياس المزارعة ولو دفع اليه أرضا وبذرا بزرعها سنته هذه بالنصف فلما تراضيا على ذلك  
أخذ صاحب الارض البذر فبذره بنير أمر المزارع فاخرجت زرا كثيرا فذلك كله لرب  
الارض وقد بطلت المزارعة لان عقد المزارعة لا يتعلق به اللزوم من قبل صاحب البذر  
قبل لقاء البذر في الارض فينفرد صاحب الارض بفسخ العقد وقد صار فاسخا حين أخذه  
بنير أمر المزارع وزرعه لانه لا يمكن أن يجعل معينا له لانه استعان به وليس لاحد أن  
يعين غيره بنير رضاه فكان فاسخا للعقد بخلاف الاول فان هنالك يمكن أن يجعل معينا له  
لانه استعان به فلا يجعل فاسخا للعقد لانه امتنع من العمل حتى استعان به فرفنا أن قصده  
اعانته لافسخه العقد بينهما ولو كان البذر من قبل المزارع والمسئلة بحالها كان الزرع لرب  
الارض لانه غاصب للبذر حين أخذه بنير أمر المزارع فالعقد لم يكن لازما في جانب المزارع

قبل القاء البذر في الارض وصاحب الارض لا يملك أن يلزمه العقد بغير رضاه فيصير هو غاصبا للبذر ومن غصب بذرا فزرعه في أرض نفسه أو غيره كان الخارج كله له وعليه بذر مثل ذلك البذر ولا شيء له على المزارع لانه لم يسلم للمزارع شيء من منفعة الارض ولكي رب الارض فونها عليه ولو فونها غاصب آخر لم يكن لرب الارض على المزارع شيء فهذا أولى والله أعلم

### باب الشروط التي تفسد المزارعة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا له مزارعة على أن يزرعها سنته هذه ببذره وعمله بالصف وعلى أن يكري العامل أنهارها فالمزارعة فاسدة لان رب الارض مؤجر أرضه بنصف الخارج وكري الانهار على المؤجر كما لو أجرها بدراهم وهذا لان بكري الانهار يأتيها الماء ويتمكن المستأجر من الانتفاع بها وما لم يتمكن المستأجر من الانتفاع لا يستوجب الاجر فادانبت أن كرى الانهار على المستأجر قلنا اذا شرط على المستأجر مكانه شرط لنفسه منع نصف الخارج مؤنة كرى الانهار عقابا لمنفعة الارض وذلك مفسد للعقد ثم منفعة كرى الانهار تبقى بعد مضي مدة المزارعة وشرط مانع من منفعة بعد مضي المدة على المزارع مفسد للعقد فان عمل علي هذا وكري الانهار كان الخارج للمعامل لان البذر من قبله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه لانه استوفى منفعة أرضه بمقد فاسد وللمعامل علي صاحب الارض أجر مثل عمله في كرى الانهار لانه استوفى منفعة عمله بمقد فاسد فيقتصان ويترادان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل في العقد ولكن العامل كرى الانهار بنفسه فالمزارعة جائزة ولا أجر له في كريبها لانه تبرع بإبقاء ماليه بمستحق عليه فهو بمنزلة مالو حوطها وكذلك اصلاح المسناة فان ذلك على رب الأرض بمنزلة كرى الانهار فان شرط على المزارع في العقد فسد به العقد وان باشره من غير شرط فالعقد جائز ولا أجر له فيما عمل ولو كان البذر من رب الارض وقد شرط على العامل لنفسه شيئا وراء ما يقتضيه المزارعة ومنفعة هذا تبقى بعد مضي مدة المزارعة فيفسد به العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللمعامل أجر مثل عمله في جميع ذلك لان صاحب الارض استوفى جميع عمله بمقد فاسد ولو اشترط على رب الارض كرى الانهار واصلاح المسناة حتى يأتيه الشرب كانت المزارعة جائزة على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل رب الارض

لان هذا العمل على رب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيده الا وكادة وليس شئ منها على العامل فاشترط عليها عليه اشتراط عوض مجهول وهو خلاف ما يقتضيه العقد فيفسد به العقد ونظيره ما لو استأجر دارا بدراهم مائة على أن يطيق رب الدار سطوحها وعلى أن يصلح مسارها لمسيل الماء جاز ذلك لان هذا على رب الدار بدون الشرط فانه اذا لم يفعله رب الدار فوكفت البيوت وجاء من ذلك ضرر بين كان للمستأجر أن يخرج من الدار فاشترط عليه لا يزيده الا وكادة ولو اشترط رب الدار ذلك على المستأجر كانت الاجارة فاسدة لان اشتراطه هذه الاعمال عليه كاشترط مؤتمها لنفسه بمقابلة منفعة الدار وهي مجهولة ولو اشترط على رب الارض كراها أو الكراب والثنيان فان كان البذر من العامل فالزراعة فاسدة لان العقد في جانب الارض يلزم بنفسه وموجبه التخلية بين الارض والمزارع واشترط الكراب والثنيان عليه بفرت موجب العقد فيفسد به العقد ثم الكراب والثنيان من عمل الزراعة واشترط بعض عمل الزراعة على رب الارض مفسد للعقد كاشترط الحفظ ثم الخراج كله لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه وعمله في الكراب والثنيان ولم يرد به ان عمله في الكراب والثنيان يقوم على العامل وانما مراده أنه يفرم أجر مثل الارض مكروبة أو مكروبة مسناة لانه استوفى منفعتها في وقت لقاء البذر فيها وهي بهذه الصفة وان كان البذر من رب الارض فالزراعة جائزة لان لزوم العقد من جهة صاحب البذر لا يكون قبل لقاء البذر في الارض والكراب والثنيان يسبق ذلك فاشترطه على رب الارض لا يضر ولا في الكراب في الثنيان بالبقر يكون واشترط البقر على رب الارض جائز اذا كان البذر من قبله ولا يجوز اذا كان البذر من قبل المزارع فكذلك اشتراط الكراب والثنيان ولو اشترط على أحدهما بيمينه أن يسرقها أو يهدرها والبذر من قبل العامل فالزراعة فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما تبقي منفعة في الارض بمدة مضى مدة الزراعة وشرط عليه ائلاف عين مال لا يقتضيه عقد المزارعة وذلك مفسد للعقد وان شرط على رب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والثنيان عليه لان هذا من عمل الزراعة فاشترطه على رب الارض يكون مفسدا للعقد ويكون الخراج كله للعامل ولصاحب الارض أجر مثل أرضه وأجر مثل عمله فيما عمل من ذلك وقيمة سرقينه ان كان ذلك من قبله وان كان من قبل العامل لم يكن له على رب الارض من قبل ذلك شئ وان كان فيه منفعة لرب الارض فيما بقي

لان العامل انما عمل لنفسه وما بقي لرب الارض أثر عمله وان لم يتقوم أصل عمله على رب  
 الارض فكذلك أثر عمله وان كان البذر من رب الارض فان كان اشترط عليه ذلك  
 فالزراعة جائزة بمنزلة اشتراط الكراب والثنيان وهذا لان القاء السريقين والمذرة في الارض  
 يكون قبل الزراعة وقبل الكراب أيضا وان لزوم المقد في جانب صاحب البذر عند القاء  
 البذر في الارض فكانه استأجره للعمل بنصف الخراج بعد ما فرغ من القاء المذرة والسريقين  
 وان شرطاه على العامل فالزراعة فاسدة لانهما شرطاه على العامل مانتي منفعة بعد مضي  
 مدة الزراعة وللعامل أجر مثله فيما عمل وقيمة ما طرح من السريقين لان صاحب الارض  
 استوفى ذلك كله بمقد فاسد فهو نظير من استأجر صباغا اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصبغ  
 من عنده قبل ذلك فانه يكون له أجر مثل عمله وقيمة صبغه لو اشترط على العامل أن  
 لا يمزرها ولا يسرقها والبذر منه أو من صاحب الارض فالزراعة جائزة والشرط باطل  
 لان هذا شرط لا مطالب به فان في القاء المذرة والسريقين في الارض منفعة للارض وليس  
 فيه مضرة والمطالبة بالوفاء بالشرط يكون لتوفر المنفعة أو لدفع الضرر فاذا انعدم ذلك في  
 هذا الشرط عرفنا أنه لا مطالب به فلا يفسد المقد به واستدل في الكتاب بحديث ابن عمر  
 رضي الله عنه أنه كان اذا أجرة أرضه اشترط على صاحبها أن لا يدخلها كلبا ولا يمزرها وقد  
 بينا أنه انما كان يشترط ذلك لمعنى التقدير ولو كان هذا من الشروط التي تفسد الاجارة  
 ما اشترطه ابن عمر رضي الله عنه على من استأجر منه أرايت لو اشترط عليه أن لا يدخلها  
 كلبا كما اشترطه ابن عمر رضي الله عنه كان هذا مفسدا للزراعة وليس يفسدها هذا ويتخير  
 المزارع ان شاء أدخلها كلبا وان شاء لم يدخلها فكذلك اذا شرط عليه أن لا يمزرها ولا  
 يسرقها يتخير المزارع في ذلك فلو اشترط العامل على رب الارض دولا أو دالية باذاتها  
 وذلك بعينه عند رب الارض أو لم يكن عنده فاشترائه فأعطاه اياه فعمل على هذا والبذر  
 من العامل فالزراعة فاسدة وان شرط ذلك لرب الارض على العامل جاز وكان ذلك  
 على العامل وان لم يشترط رب الارض لانه مما يسقي به الارض والسقي على العامل  
 فاشترطه ما يتأني به السقي عليه يكون مقررا لمقتضى المقد وليس السقي على رب الارض  
 فاشترط ما يتأني به السقي على رب الارض بمنزلة اشتراط السقي عليه وذلك مفسد للمقد  
 وكذلك الدواب التي يسقي عليها بالدولاب ان اشترطها على رب الارض فالزراعة فاسدة

وان اشترطها على العامل جاز لان اشترط الدولاب للسقي كاشترط البقر للكراب وقد  
 بنا أن اشترط البقر على رب الارض مفسد للمقد اذا كان البذر من قبل العامل واشترطها  
 على العامل لا يفسد المقد فكذلك اشترط الدواب للسقي وكذلك لو اشترط الدولاب  
 والدواب على العامل وشرط علف الدواب كذا مختوما شعيرا وسعطا كل شهر وكذا من  
 القت وكذا من التبن بشي معروف من ذلك على رب الارض فاللزراعة فاسدة لان ما يشترط  
 على رب الارض لعلف دواب المزارع يكون مشروطا للمزارع واشترط شي له من غير  
 ما تخرجه الارض يكون مفسدا للمزارعة فانها شركة في الخارج فلا يجوز أن يستحق  
 بها مال آخر فان حصل الخارج فهو كله لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه  
 ومثل ما أخذ منه المزارع من الشعير والقت والتبن لانه استوفى ذلك بمقد فاسد ولو كان  
 اشترط ذلك كله على العامل جاز لان علف دوابه عليه بغير شرط فالشرط لا يزيده الا وكادة  
 ولو كان البذر من رب الارض فاشترط ذلك كله على صاحب العمل جاز بمنزلة اشترط  
 البقر للكراب عليه وكذلك ان اشترط على رب الارض لانه لو اشترط عليه البقر للكراب  
 في هذه الحالة يجوز فكذلك اذا شرط عليه الدولاب والدواب للسقي وهذا لان المزارع أجيره  
 فاما استأجره ليقم العمل باداة المستأجر وذلك صحيح واذا اشترط الدواب والدولاب على  
 رب الارض وعلف الدواب شيأ معروفًا على المزارع فسدت المزارعة لانه شرط على  
 المزارع علف دواب غيره وذلك بمنزلة اشترط رب الارض على المزارع طعام غلامه وذلك  
 مفسد للمزارعة سواء سقى طعاما معروفا أو لم يسم لان ذلك بمنزلة الاشتراط منه لنفسه  
 وكذلك لو اشترط الدواب والدولاب على المزارع وعلف الدواب على رب الارض ولو  
 اشترط الدابة وعلفها على أحدهما والدولاب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط  
 على صاحب الدابة وهو عليه بغير شرط ثم في هذا الفصل اشترط الدواب والدولاب  
 على أحدهما صحيح أيهما كان فكذلك اشترط كل واحد منهما على أحدهما بمينه يكون  
 صحيحا والله أعلم

باب المزارعة يشترط فيها المعاملة

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضا يبيضاء مزارعة وفيها نخيل على أن

بزرعها بذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترطا ذلك سنين معلومة  
 فهذا فاسد لان في حق الارض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها بذره وفي  
 حق النخل رب النخل مستأجر للعامل ليعمل فيها بنصف الخارج فهما عقدان مختلفان  
 باختلاف المقود عليه في كل واحد منهما وقد جعل أحد العقدين شرطا في الآخر وذلك  
 مفسد للعقد لنهي النبي عليه الصلاة والسلام عن صفقتين في صفقة ثم الخارج من الارض  
 كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق المزارع بالفضل لانه  
 ربي زرع في أرض غيره بمقدار ما خرج من الخارج من النخل كله لصاحب النخل وللعامل أجر مثل  
 عمله فيها عمل في النخل ويطيب الخارج كله لصاحب النخل وكذلك لو كان الشرط بينهما في  
 النخل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد وهذا آيين للمعنى  
 الذي بينا أن العقد مختلف فيها ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه  
 استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد بينهما واحدا لاتحاد المقود عليه وهو  
 منفعة العامل فهو بمنزلة مالو دفع اليه أرضين مزارعة ليزرعها ببذر صاحب الارض وكذلك  
 لو اشترطا على العامل في النخل تسعة اعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف  
 باختلاف مقدار البذر المشروط كما لو استأجره ليعمل معلوم بمائة درهم وبدينار يكون العقد  
 واحدا وانما يختلف العقد باختلاف المقود عليه والمقود عليه واحد وهو عمل العامل ولو  
 دفع اليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب كالجواب في النخل لاتفاقهما في المعنى ولو  
 دفع اليه أرضا يضاء فيها نخيل فقال أدفع اليك هذه الارض تزرعها ببذرك وعملك على أن  
 الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة على أن تقوم عليه  
 وتسقيه وتلقحه فما خرج من ذلك فهو بيني وبينك نصفان أو قال لك منه الثلث ولى الثلثان وقد  
 وقتنا لذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين هنا شرطا في الآخر وانما جعله  
 معطوفا على الآخر لان الواو للمطف لا للشرط بخلاف الاول فهناك جعل أحد العقدين  
 شرطا في الآخر لان حرف على للشرط (ألا ترى) أنه لو قال أبيعك هذه الدار بالف درهم  
 على أن تستأجر مني هذه الدار الاخرى شهرا بخمسة دراهم كان هذا فاسدا لان هذا بيع  
 شرطت فيه اجارة ولو قال أبيعك هذه الدار بالف وأؤجرك هذه الدار الاخرى شهرا بخمسة  
 دراهم كان جائزا لانه لم يجعل أحدهما شرطا في صاحبه وكذلك لو قال أبيعك هذه الدار

بألف درهم على أن أبيعك هذه الامة بمائة دينار كان المقد فاسدا بخلاف ما لو قال وأبيعك هذه الامة وقد أجاب في الزيادات في مسئلة البيع بخلاف هذا وقد بينا وجه الروايات والتوفيق فيما أملينا من شرح الزيادات وكذلك لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الارض ببذرك وقم على هذا الكرم فاكسحه واسقه فهذا صحيح لانه ما شرط أحد المقدين في الآخر فلا يفسد واحد منهما والله أعلم

### باب الخلاف في المزارعة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا مزارعة بالنصف سنته هذه فهو فاسد لانها لم يسمي البذر من أحدهما بعينه والمقود عليه يختلف باختلاف من البذر من قبله لانه ان كان البذر من قبل رب الارض فالمقود عليه منفعة العامل وان كان من قبل العامل فالمقود عليه منفعة الارض وجهالة المقود عليه مفسدة للمقد ثم هذه جهالة تفضي الى المنازعة بينهما لان كل واحد منهما يقول لصاحبه البذر من قبلك وليس الرجوع الى قول أحدهما بأولى من الرجوع الى قول الآخر وبخبري عن الهندواني رحمه الله انه قال هذا في موضع ليس فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بعينه أو كان العرف مشتركا فأما في موضع يكون فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بعينه فان المقد يكون صحيحا والبذر من قبله لان الثابت بالعرف كالثابت بالشرط كما لو اشترى بدراهم مطلقة تنصرف الى نقد البلد للعرف فتنتظم المنازعة بينهما بالرجوع الى الظاهر المتعارف وكذلك لو قال للمزارع على أن تزرعها سنتك هذه لان من البذر من قبله لا يمتنع بهذا اللفظ فالمزارع هو الذي يزرع البذر سواء كان البذر من رب الارض أو من قبله ولو قال على أن تزرعها سنتك هذه لنفسك بالنصف فهو جائز استحسانا والبذر من قبل المزارع لانه انما يكون عاملا لنفسه اذا كان البذر من قبله فيكون هو مستأجرا للارض فأما اذا كان البذر من قبل رب الارض فيكون هو أجييرا عاملا لرب الارض ففي لفظه ما يدل على اشتراط البذر على المزارع فيكون ذلك كالنصریح به وكان القياس أن لا يجوز حتى يسمى ما يزرعها لان بعض الزرع أضر على الارض من بعض فاما لم يبين جنس البذر لا يصير مقدار ما يستوفيه من منفعة الارض معلوما وهذه الجهالة تفضي الى المنازعة لان رب الارض يطالبه بأن يزرع فيها أقل ما يكون ضررا على الارض والمزارع

يأبى إلا أن يزرع فيها أضر الاشياء بالارض وكذلك في جهالة جنس البذر جهالة جنس  
الاجر لان الاجر جزء من الخارج وذلك لا يصير معلوما الا بتسمية جنس البذر ولكما  
نستحسن أن نجيز العقد ونجعل له أن يزرعها مابدا له من غلة الشتاء والصيف من الحظ  
والرطوبة والسمسم والشعير ونحو ذلك أما لان بطريق العرف يحصل تعيين جنس البذر  
بتعيين الارض فان أهل الصنعة يعلمون كل أرض صالحة لزراعة شيء معلوم فيها أو لانه  
لا تجري المنازعة بين رب الارض والمزارع فيها لما لكل واحد منهما من الحظ في ذلك أو  
لان المزارع مستأجر للارض ومنفعة الارض معلومة بتعين الارض والضرر في أنواع  
ما يزرعها فيها يتفاوت فلا يفسد العقد كما لو استأجر دارا للسكنى ولم يبين من يسكنها وليس  
له أن يفرس فيها كرما ولا شجرا لانه قال في العقد ازرعها لنفسك وعمل الفرس غير عمل  
الزراعة والتفاوت بينهما في الضرر على الارض فاحش فلا يستفيد أعظم الضررين عند التصريح  
بأدائها كما لو استأجر حائطا ليسكنها لم يكن له أن يقعد فيها قصا أو لا حدادا ولو كان دفعها اليه  
على أن يزرعها سنته هذه لصاحب الارض بالصف فهو جائز والبذر من رب الارض لانه  
انما يكون زارعا لصاحب الارض اذا كان هو أجيرا له في العمل ولرب الارض أن يستعمل  
الزراع في زراعة مابدا له فيها من غلة الشتاء والصيف استحسانا وكان القياس أن لا يجوز  
حتى يبين ما يزرع أو يشترط التعميم فيقول على أن يزرع لي ما بدالي من غلة الشتاء والصيف  
لان العمل يتفاضل في ذلك والعمل في بعض أنواع الزرع يكون أشد على العامل من بعض  
فاما أن يبين جنس البذر ليصير مقدار العمل به معلوما أو يصرح باشتراط الخيار لنفسه في  
ذلك ولكن في الاستحسان لا يشترط هذا لما قلنا ولو دفعها اليه على أن يزرعها سنته هذه  
مابدا للمزارع من غلة الشتاء والصيف فهو جائز والبذر من قبل العامل لان تفويض الامر  
اليه وأبه على السوم دليل أن يكون عاملا لنفسه في الزراعة ولو قال مابدا لرب الارض كان  
البذر من رب الارض لان التنصيص على كون الرأي فيه اليه دليل على أن المزارع عامل له  
وذلك اذا كان البذر من قبل رب الارض وكذلك لو قال رب الارض تزرعها ما أحيت أنا  
أو ماشئت أنا أو ما أردت أنا فهذا كله دليل على أن البذر من قبل رب الارض ولو قال ماشئت  
أنت أو ما أحيت أنت أو ما أردت أنت فهو دليل على أن البذر من العامل والعقد جائز في  
الفصلين استحسانا وفي القياس لا يجوز حتى يبين من البذر من قبله أيهما هو لان مع اشتراط



الرأى لاحدهما يجوز أن يكون البذر من قبل الآخر (ألا ترى) انهما لو صرحا بذلك كان البذر من قبله فاذا سكتا عن ذكره كان من البذر من قبله مجهولا ومنها ولكنه استحسن فقال الظاهر انه انما شرط المشيئة والمحبة والارادة في البذر على العموم لمن البذر من قبله وهذا الظاهر يسقط اعتباره عند التصريح بخلافه وعند عدم التصريح بخلافه يبقى معتبرا كاستقديم المائدة بين بدى انسان يكون اذنانى التناول بدليل العرف وان صرح بخلافه فقال لا تأكل لم يكن ذلك اذنانى التناول ولو دفع اليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سنته هذه بالربع ولم يسميا غير ذلك فالزراعة جائزة والربع للزراع ان اختلفا فيه قبل الدمل أو بعده لان حرف الباء للالصاق وانما يصعب الاعراض فيكون هذا اشتراط الربع لمن يستحق الخارج عوضا وهو الزارع فانه يستحقه عوضا عن عمله فاما صاحب الارض والبذر فانما يستحقه لانه غمأ بذره بوضوح ان المزارع هو المحتاج الى بيان نصيبه بالشرط فاشتراط الربع مطلقا انما ينصرف الى بيان نصيب من يحتاج الى الشرط ولو قال دفعت اليك هذه الارض على أن تزرعها ببذر ك وعملك بالربع كان الربع لرب الارض لانه هو الذى يستحق الخارج هنا عوضا عن منفعة الارض وهو المحتاج الى الشرط للاستحقاق ولو دفعها اليه على أن يزرعها حنطة من عنده بالنصف لم يكن له أن يزرعها غير الحنطة وان كان أقل ضررا على الارض لانها شرطاً لزراعة الحنطة في عقد لازم وهذا شرط مفيد فيجب الوفاء به بخلاف ما اذا استأجرها بدراهم ليزرعها حنطة فزرعها شيئا هو أقل ضررا على الارض لم يضمن وعليه الاجر لان تعيين الحنطة هناك غير مفيد في حق رب الارض فان حقه في الاجر وهو دراهم يستوجبها بالتمسك من الزراعة وان لم يزرعها فلا يعتبر تعيينها بالحنطة الا في معرفة مقدار الضرر على الارض فاذا زرع فيها ما هو أقل ضررا لم يكن مخالفا لما في الزراعة فتعيين الحنطة شرط مفيد في حق رب الارض لان حق رب الارض في نصف الخارج فانما جعل له الاجر من الحنطة فلا يكون له ان يحول حقه الى شيء آخر بزراعته فيها وان كان ذلك أقل ضررا لم يكن مخالفا وكذلك لو قال خذ هذه الارض لتزرعها حنطة فهذا شرط بمنزلة قوله على أن تزرعها الحنطة وقد يتناهذه الفصول في المضاربة ولو دفع اليه الارض والبذر على أن يكون للمزارع ربع الخارج ولرب الارض نصفه فهو جائز وثلاثة ارباع الزرع لرب الارض والبذر لان المزارع هو الذى يستحق بالشرط فلا يستحق غير ما شرط له وما وراء ذلك مما هو مسكوت عنه يكون لصاحب البذر

لان استحقاقه يكون تمام بذره لا بالشرط ولو دفع اليه أرضا فقال قد أجرتك هذه الأرض هذه السنة مزارعة بالنصف فهو جائز والبذر من المامل لان رب الأرض نص على أنه مؤاجر للأرض وأما يكون كذلك إذا كان البذر من قبل المامل وكذلك لو قال أجرتك هذه الأرض هذه السنة على أن تزرعها بالنصف أو تزرعها بالنصف فهو جائز والبذر من قبل المامل ولو قال أجرتك هذه الأرض هذه السنة بالنصف كان فاسدا لأنه لم يسم زرعاً ولا غرساً والتفاوت بينهما في الضرر على الأرض فاحش ورب الأرض هو المؤاجر لأرضه لكل واحد منهما فإذا لم يبين ذلك كان العقد فاسداً فإن لم يتفاسخا حتى زرعها أو غرسها وقد أجرها إياه سنين مائة كان الخارج بينهما نصفين استحساناً لأنه تميز المقود عليه في الانتهاء قبل وجوب البذل فيجعل كتمينه في الابتداء وهو نظير ما تقدم في الاجارات إذا استأجر دابة للركوب أو ثوباً للباس ولم يبين من يركبها ولا من يلبسها ولو قال له استأجرتك هذه السنة تزرع في هذه الأرض بالنصف جاز والبذر من رب الأرض فما أعطاه من حبوب أو رطله فله أن يزرعها لأنه صرح باستئجاره للزراعة وأما يكون رب الأرض مستأجراً للزراع إذا كان البذر من قبله ولو أراد رب الأرض أن يدفع إليه شجراً أو كرماً يفرسه فيها فللمعامل أن يمتنع من ذلك لأنه استأجره للزراعة وهذا العمل لا يقع عليه اسم الزراعة مطلقاً أما يسمى غرساً وما شرط عليه في العقد عمل الغرس فليس له أن يكلمه ذلك ولو قال استأجرتك لعمل في هذه الأرض عشر سنين بالنصف فهذا فاسد لان العمل المشروط عليه مجهول وبين عمل الزراعة والغرس تفاوت عظيم فإن لم يتفاسخا حتى أعطاه رب الأرض بذراً فبذره أو غرساً ففرسه وعمله كان الخارج منهما على شرطهما استحساناً وجعل التعيين في الانتهاء بتراضيهما كالتعيين في الابتداء وهو نظير الأول على ما بينا والله أعلم

باب اختلافهما في المزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه

(قال رحمه الله) وإذا كان البذر من رب الأرض فأخرجت الأرض زرعاً كثيراً فقال رب الأرض شرطت لك الثلث وقال المزارع شرطت لي النصف فالقول قول رب الأرض مع يمينه لان المزارع يستحق عليه الخارج بمقابلة عمله بالشرط فهو يدمي زيادة فيما شرط له ورب الأرض بشكر تلك الزيادة فالقول قوله مع يمينه وعلى المزارع اليئنة على ما ادعى وترجع

بينته عند المعارضة لما فيها من أثبات الزيادة ولا يصار الى التحالف عند أصحابها جميعا رحمهم الله بعد استيفاء المنفعة لخلوه عن المائدة وقد بينا ذلك في الاجارات وان اختلفا قبل أن يزرع شيئا تحالفا وترد اليمين عليه أيضا وهنا أول المزارعة لان المزارعة عقد محتمل للفسخ فاذا اختلفا في مقدار البدل فيه حال قيام المقود عليه تحالفا وترادا وبدأ بالمزارع في اليمين وهذا قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله وقد بينا ذلك في البيوع ان البداية في البيع بين المشتري لان أول التسليمين عليه فأول التسليمين على المزارع ثم المقد لازم في جانبه حتى لا يتمكن من الفسخ من غير عذر وصاحب البذر يتمكن من ذلك فكانت اليمين في جانبه ألزم وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه لان نكوله كافتراه وان أقاما البيعة قبل التحالف أو بعده فالبيعة بين المزارع لانهما مثبتة للزيادة واليمين المفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادلة ولو اختلفا والبذر من العامل وقد أخرجت الارض الزرع فالقول قول العامل لان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عليه بالشرط فاذا ادعى زيادة فيما شرط له كان عليه أن يثبت تلك الزيادة بالبيعة وعلى الآخر اليمين لانكاهه وان اختلفا قبل أن يزرع تحالفا وبدأ بيمين صاحب الارض لان أول التسليمين عليه ولان لزوم المقد هنا في جانبه واذا دفع الرجل الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على ان للمزارع ثلث الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بيمينه والثلاثان من نصيب الآخر فهذا جائز وله ستة من ثمانية عشر سهما والباقي بين صاحبي الارض خمسة أسهم منه للذي شرط للمزارع الثلاثين من نصيبه وسبعة للآخر لان المزارع أجبرهما في العمل وقد استأجراه بجزء معلوم من الخارج وبيننا مقدار ماله من نصيب كل واحد منهما من ذلك الجزء وذلك مستقيم فالأجير قد تسامح مع أحد المستأجرين دون الآخر وقد تميأت مع أحدهما وطلب الاجر من الآخر فاذا صح هذا الشرط احتجنا في التخرج الى حساب له ثلث يتقسم اثلاثا وذلك تسعة الا ان أصل الخارج بينهما نصفان فليس لتسعة نصف صحيح فيضعف الحساب ويجعل الخارج على ثمانية عشر سهما نصيب كل واحد منهما تسعة وقد شرط للمزارع ثلث الخارج وهو ستة ثلثا ذلك وهو أربعة من نصيب أحدهما ونصيبه كان تسعة فاذا استحق المزارع من ذلك أربعة بقي له خمسة وثلث ذلك وهو سهمان من نصيب الآخر وقد كان نصيبه تسعة فلما استحق المزارع من ذلك سهمين بقي له سبعة ولو كانا اشترطا للمزارع الثلث ولم يزد على هذا كان الزرع بينهما اثلاثا لان الشروط

لا زارع مطلقا يكون من الصبين على السواء فاذا استحق المزارع ثلث الخارج بقي الباقي  
 بينهما على ما كان أصل الخارج فيكون بينهما اثلاثا ولو كانا اشتراطا الثلث لزارع ثلثه من  
 نصيب هذا بعينه والثلث من نصيب الآخر وما بقي بين صاحبي الارض نصفين فللمزارع  
 الثلث ستة من ثمانية عشر والباقي بينهما لاحدهما خمسة وللآخر سبعة كما خرجنا واشترط  
 المناصفة فيما بينهما فيما بقي باطل لان الذي شرط للمزارع ثلثي الثلث من نصيبه باشرط المناصفة  
 في الباقي يستوجب من نصيب صاحبه سهما واحدا ليكون ستة له من الباقي واصاحبه ستة  
 واستيجاب المعدوم باطل وهو طمع منه في غير مطعم ولانه طمع في شيء من نصيب صاحبه  
 من الخارج من غير أن يكون له أرض ولا بذر ولا عمل وعقد المزارعة انما كان بينهما وبين  
 المزارع والشرط الباطل فيما بينهما لا يؤثر في العقد الذي بينهما وبين المزارع ولو دفع رجل  
 الى رجلين أرضا بينهما نصفين ليزرعاهما ببذرهما وعملهما على أن لصاحب الارض ثلث الخارج  
 ثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلاثه من نصيب الآخر فهو جائز لانه أجر الارض منها  
 بحظه معلوم من الخارج وفاوت بينهما ذلك الاجر وذلك مستقيم فانه لا تفرق الصفة في  
 حقه بهذا التفاوت فاذا حصل الخارج كان له الثلث ستة من ثمانية عشر والباقي بين العاملين على  
 اثني عشر سهما خمسة للذي شرط لرب الارض ثلثي الثلث من نصيبه لان نصيبه كان تسعة  
 وقد أوجب للمزارع من ذلك أربعة فبقي له خمسة والآخر انما أوجب لرب الارض سهمين  
 من نصيبه فبقي له سبعة فاذا كانا اشتراطا أن الباقي بعد الثلث بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة  
 لان الذي شرط ثلثي الثلث من نصيبه لرب الارض شرط لنفسه سهما من نصيب صاحبه  
 ليستوى به وكان صاحبه عاقده عقد المزارعة في نصيبه بهذا السهم الذي شرط له وشرط عمله  
 به وذلك مفسد لعقد المزارعة بخلاف الاول فهناك ليس بين صاحبي الارض شبهة عقد  
 واشترط أحدهما لنفسه سهما من نصيب صاحبه استيجاب للمعدوم واذا فسد العقد كان الخارج  
 بين المزارعين نصفين ولرب الارض أجر مثل أرضه أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج فان  
 قيل كان ينبغي أن لا يفسد العقد بينهما وبين رب الارض لان المفسد ممكن فيما بينهما ولم يتمكن  
 في العقد الذي فيما بينهما وبين رب الارض قلنا العقد كله صفقة واحدة بعينه مشروط في  
 البعض فيتمكن المفسد منه وفي جانب منه يفسد الكل ثم قد يمكن المفسد بينهما وبين رب  
 الارض من وجه وهو ان الذي شرط الثلثين لرب الارض من نصيبه كأنه شرط ربع ذلك

على صاحبه ليستوى به فيما بقي واشترط شيء من الاجر في الاجارة على غير المستأجر يكون  
مفسدا للاجارة ولو دفع رجلان أرضا وبذرا الى رجل يزرعها على أن للعامل ثلث الخارج  
والثلاثان من ذلك لاحد صاحبي الارض ثلاثة أرباعه وللآخر ربعه فعمل على ذلك فللعامل  
ثلث الخارج والباقي بين صاحبي الارض نصفين لان البذر بينهما نصفان والعامل اجيرهما  
بالثلث فاستحق الثلث بمطلق الشرط من نصيبهما سهمين وكان الباقي بينهما نصفين فالذي  
شرط له ثلاثة أرباع ما بقي يكون شرطه له نصف ما بقي من صاحبه لنفسه وهذا منه استيهاب  
المعذور أو طمع في غير مطعم فيلغو ولو كان البذر من قبل العامل والمسئلة بحالها جاز وكان الباقي  
بينهما على الشرط ثلاثة أرباعه للذي شرط ذلك له وربعه للآخر لان العامل هنا مستأجر للارض  
منهما وانما استحقاق الخارج عليه بالشرط فيكون لكل واحد منهما مقدار ما شرط لاحدهما  
ثلاثة أرباع الثلثين وللآخر الربع بخلاف الاول فاستحقاقهما هناك يكون من الخارج تمام  
بذرهما لا بالشرط فان قيل هنا العامل يكون مستأجرا نصيب أحدهما من الارض بجميع  
الخارج لان الخارج من نصف الارض ثلاثة أرباع الثلثين مثل ما شرط له واستجار الارض في  
الزراعة بجميع الخارج لا يجوز قلنا نعم ولكن لا يميز نصيب أحدهما من نصيب الآخر لما في  
ذلك من تمكن الشروع في العقد في نصيب كل واحد منهما واذا لم يميز لم يتحقق هذا المعنى فبقي  
العقد بينهما على جميع الارض بثلثي الخارج وذلك صحيح بينهما وبين صاحب البذر ثم جملا  
ثلاثة أرباع الثلثين بتقابلة نصيب أحدهما من منفعة الارض والربع بتقابلة نصيب الآخر  
وذلك مستقيم فيما بينهما أيضا ولو دفع رجل الى رجلين أرضا يزرعها بذرها وعملها على أن  
لصاحب الارض ثلث الخارج وللعاملين الثلثين الربع من ذلك لاحدهما بعينه وثلاثة أرباعه  
للآخر فهذا فاسد لانهما استأجرا الارض على أن يكون جميع الاجر على أحدهما وهو الذي  
شرط له الربع من الباقي لان الذي شرط لنفسه ثلاثة أرباع ما بقي قد شرط لنفسه جميع  
ما يخرج به بذره فمرنا أنه شرط نصيبه من الاجر على صاحبه وذلك مفسد للعقد ويوضحه  
انهما شرطا لرب الارض الثلث وذلك من نصيبهما نصفين فلما شرطا لاحدهما ثلاثة أرباع ما بقي  
فكان الآخر عقد عقد الزراعة بنصف الباقي من نصيبه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد  
للمزراعة واذا فسدت كان الخارج كله للمزارعين ولرب الارض أجر مثل أرضه أخرجت  
الارض شيئا أو لم تخرج وهو الحكم في الزراعة العاسدة واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها

ببذره وعمله على ان الخارج بينهما نصفان فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك  
 عشرين قفيزا من الخارج وقال رب الارض شرطت لي النصف منه فالقول قول صاحب البذر  
 لان صاحب البذر يدعى عليه استحقاق نصف الخارج بالشرط وهو منكر لذلك فالقول  
 قول المنكر مع يمينه واليمين بينة رب الارض لانها ثبت الاستحقاق له ولا يقال الظاهر  
 يشهد لرب الارض فان المقد الذي يجري بين المسلمين الاصل فيه الصحة لان هذا الظاهر  
 يصلح لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق به وحاجة رب الارض الى ابتداء الاستحقاق فاذا  
 حلف صاحب البذر أعطاه أجر مثل أرضه لانه مقر له بذلك القدر وان لم يخرج الارض  
 شيئا فقال المزارع شرطت لك النصف وقال رب الارض شرطت لي عشرين قفيزا فالقول  
 قول المزارع لان رب الارض يدعى لنفسه أجر المثل دينا في ذمة المزارع والمزارع منكر  
 لذلك ثم الظاهر يشهد للمزارع فان الاصل في العقود الصحة وحاجة المزارع الى دفع استحقاق  
 رب الارض والظاهر يكفي لذلك وان اقاما اليمين فاليمين بينة المزارع أيضا لانه ثبت بينته  
 اشتراط نصف الخارج ورب الارض ليس يثبت بينته ما شهد به الشهود لانهم شهدوا  
 باشتراط عشرين قفيزا وذلك لا يستحق بالشرط بل يفسد به المقد فيجب أجر المثل فتراجع  
 بينة من ثبت بينته صحة المقد وصحة الشرط ولو لم يزرع حتى اختلفا كان القول قول رب  
 الارض ان ادعى أنه دفعا بأفقزة معلومة لان المزارع يدعى عليه استحقاق منفعة الارض  
 ووجوب تسليمها اليه ورب الارض منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه وان ادعى رب  
 الارض أنه دفعا بالنصف فالقول قول المزارع أنه أخذها بعشرين قفيزا مع يمينه على ما ادعى  
 رب الارض لان رب الارض يدعى استحقاق بمض الخارج عليه والمزارع منكر لذلك  
 وقيل لا معنى ليمين المزارع هنا لانه متمكن من فسخ المقد قبل القاء البذر في الارض وقد  
 ادعى ما يفسد المقد فكان ذلك بمنزلة الفسخ منه ثم اليمين انما تنبني على دعوى ملزمة  
 ودعوى رب الارض لا تلزمه شيئا قبل الزراعة فلا معنى لاستحلافه فان كان البذر من  
 صاحب الارض فلما أدرك الزرع قال العامل شرطت لي النصف وقال رب الارض شرطت  
 لك عشرين قفيزا من الخارج فالقول قول رب الارض واليمين بينة العامل لان العامل يدعى  
 استحقاق جزء من الخارج على رب الارض بالشرط ورب الارض منكر لذلك فالقول قوله  
 مع يمينه واليمين بينة العامل لانها ثبت الاستحقاق له وان لم يخرج الارض شيئا فقال العامل

شرطت لي عشر بن تقيراً وقال رب الأرض شرطت لك النصف فالقول قول رب الأرض  
لأن الدال يدعي أجر المثل ديناً في ذمته وهو منكراً لذلك واليئة بينة رب الأرض أيضاً  
لأنه يثبت بيئته صحة العقد ويشهد شهوده باشتراط ما يثبت بالشرط في المزارعة والآ خر  
انما يشهد شهوده باشتراط ما لا يثبت بالشرط في المزارعة فكان الأثبات في يئنه رب الأرض  
أظهر ولو لم يزرع حتى اختلفا فالقول قول الذي يدعي القصاد منهما مع يئنه لأنه يشكر وجوب  
نصيب شيء عليه ولو أقام الينة فالينة بينة الذي يدعي المزارعة بالنصف أيها كان لأنه  
يثبت بيئته صحة العقد وكونه سبباً للاستحقاق فنترجح بيئته بذلك ولو أخرج زرعاً كثيراً  
فقال لصاحب الأرض والبذر شرطت لك النصف وزيادة عشرة أفتزة وقال العامل شرطت  
لي النصف فالقول قول العامل لانها اتفاقاً على اشتراط النصف ثم ادعى رب الأرض  
زيادة على ذلك والعامل منكر لذلك الزيادة ثم رب الأرض متعنت في كلامه لأنه يقر له  
زيادة ليطل به أصل استحقاقه لا يثبت حقه فيما أقر له به وقول المتعنت غير مقبول وإن  
أقام جميعاً الينة فالينة بينة رب الأرض لأنه يثبت بيئته زيادة الشرط ولأنه يثبت بيئته  
فساد العقد بمد ما ظهر باتفاقهما ما هو شرط الصعة وهو اشتراط نصف المزارع وزيادة  
ما هنا في يئنه ولو ادعى رب الأرض أنه اشترط له نصف ما يخرج الأرض الا خمسة أفتزة  
وقال العامل لم يستثن شيئاً فالقول قول رب الأرض لأن الكلام المقيد بالاستثناء يكون  
عبارة عما وراء المستثنى فالمزارع يدعي عليه استحقاق نصف كامل بالشرط ورب الأرض  
يشكر الشرط في بعض ذلك النصف معنى فالقول قوله لانكاره والينة بينة المزارع لأنه يثبت  
صحة المزارعة والفضل فيما يدعيه لنفسه أن لم يخرج الأرض شيئاً وقال المزارع شرطت لي  
النصف وزيادة عشرة أفتزة وقال رب الأرض شرطت لك النصف فالقول قول رب الأرض  
لانفاقهما على اشتراط النصف ونفرد المزارع بدعوى الزيادة لا يستعتمها بل ليطل العقد  
بها والينة بينة المزارع لأنه يثبت زيادة شرط بيئته ويثبت لنفسه أجر المثل ديناً في ذمته رب  
الأرض ولو قال المزارع شرطت لي النصف الا عشرة أفتزة وقال رب الأرض شرطت  
لك النصف ولم يخرج الأرض شيئاً فالقول قول رب الأرض لأن المزارع يدعي الاجر ديناً  
في ذمته رب الأرض ورب الأرض منكراً لذلك وإن أقام الينة فالينة بينة رب الأرض  
أيضاً لأنه يثبت بيئته شرط صحة العقد وإن اختلفا قبل المثل فقال المزارع شرطت لي

الصف وزيادة عشرة أفقزة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب  
 الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من يرى جواز المزارعة وفي قول أبي  
 يوسف ومحمد القول قول المزارع وهذا لان رب الارض يدعي صحة العقد ومن أصل أبي  
 حنيفة أن القول قول من يدعي الصحة بانه فيما تقدم في السلم اذا ادعى أحد المتعاقدين  
 الاجل في السلم وأنكره الآخر أن عند أبي حنيفة القول قول من يدعي الاجل أيهما كان  
 لانه يدعي صحة العقد وعندهما القول قول رب السلم لان المسلم اليه اذا كان يدعي الاجل  
 ورب السلم منكر لدعواه فالقول قوله وان كان في انكاره افساد العقد وان كان المسلم اليه  
 منكرا للاجل فهو متمتع في هذا الانكار لان رب السلم يقرله بالاجل وهو ينكر ذلك  
 تمتا ليفسد به العقد فهنا كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله يحتمل القول قول رب الارض لانه  
 يدعي صحة العقد وعندهما يحتمل القول قول المزارع لان كلامهما خرج مخرج الدعوى والانكار  
 فرب الارض يدعي على المزارع استحقاق تسليم النفس لاقامة العمل وهو منكر فالقول قوله  
 مع يمينه وان كان في انكاره افساد العقد وان أقاما البيئة فالبيئة بيئة المزارع في قولهم جميعا  
 لانه يثبت السبب المفسد بمد تصادقهما على ماهو شرط الصحة ولا يثبت الفضل فيما شرطه  
 ولو قال المزارع شرطت لي النصف الا عشرة أفقزة وقال رب الارض شرطت لك النصف  
 فالقول قول رب الارض عندهم جميعا أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يدعي الصحة وأما  
 عندهما فلان المزارع متمتع لان رب الارض يقرله بزيادة فيما شرط له والمزارع يكذبه  
 فيما أقر له به ليفسد به العقد فكان متمتعا فان أقاما البيئة فالبيئة بيئة رب الارض لانه يثبت  
 شرط صحة العقد واستحقاق العمل على المزارع بينته ولو قال المزارع قبل العمل شرطت  
 لي النصف وقال رب الارض والبشر شرطت لك النصف وزيادة عشرة أفقزة فالقول قول  
 المزارع لانها انتماع على شرط صحة العقد وهو اشتراط النصف ثم رب الارض يدعي  
 شرط زيادة على ذلك ليفسد به العقد والمزارع منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه والبيئة بيئة  
 رب الارض لانباته الشرط للمفسد مع تصادقهما على ماهو شرط صحة العقد ولو قال رب  
 الارض شرطت لك النصف الا عشرة أفقزة وقال المزارع شرطت لي النصف فالقول  
 قول رب الارض لان المزارع يدعي زيادة أفقزة فيما شرط ورب الارض منكر لما قلنا ان  
 الكلام المصدر بالاستثناء يصير عبارة عما وراء المستثنى والبيئة بيئة المزارع لانه يثبت الفضل



في الشروط له بينته ولو كان البذر من قبل العامل كان حاله في جميع هذه الوجوه بمنزلة  
 حال رب الارض حتى كان البذر من قبله للمعنى الذى أشرنا اليه واذا دفع الرجل الى رجلين  
 أرضا وبذرا على أن يزرعاهما سنتهما هذه فما أخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث  
 منه ولرب الارض الثلثان ولا آخر على رب الارض أجر مائة درهم فهو جائز على ما شرطوا  
 لانه استأجر أحدهما ببذل معلوم لمدى معلومة واستأجر الآخر بمجزء من الخارج مدة  
 معلومة وكل واحد من هذين المقدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان  
 أخرجت الارض زروعا كثيرا فاختلف العاملان فقال كل واحد منهما أنا صاحب الثلث  
 فالقول قول رب الارض في ذلك لان كل واحد منهما يدعى استحقاق الثلث عليه بالشرط  
 فاذا صدق أحدهما فقد أقر له بالثالث وأنكر استحقاق الآخر فالقول قوله ثم لما كان كل  
 واحد منهما يستحق عليه كان القول قوله في بيان ما يستحقه كل واحد منهما عليه من الاجر  
 أو ثلث الخارج وان أقام كل واحد منهما البينة أنه صاحب الثلث أخذ الذى أقر له رب  
 الارض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث بينته لانه أثبت ما ادعاه بالبينة ولا شيء له من  
 الاجر لان من ضرورة استحقاقه ثلث الخارج ابتداء الاجر الذى به أقر له رب الارض  
 ولو لم تخرج الارض شيئا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض  
 لما قلنا وان أقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما باقرار رب  
 الارض له وللآخر بآبائه بالبينة ولا يثبت الى بينة رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه  
 الاول مع بينهما لانهما السديان للحق قبله والبينة على المدعى دون المنكر ولو كان دفع  
 الارض اليهما على أن يزرعاهما ببذرها على أن ماخرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض  
 عليه أجر مائة درهم ولا آخر ثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه أجر  
 الارض منهما نصفها من أحدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث ماخرجه ذلك النصف  
 وكل واحد من هذين المقدين صحيح عند الانفراد وقد بينا أن باختلاف البذل لا تفرق  
 الصفة في حق صاحب الارض فان زوعا فلم تخرج الارض شيئا فقال كل واحد منهما  
 رب الارض أنا شرطت لك سدس الزرع فالقول قول كل واحد منهما فيما زعم أنه شرط له  
 لان رب الارض يصدق أحدهما في ذلك ويدعى على الآخر وجوب الاجر ديننا في ذمته  
 وهذا منكر لذلك فالقول قوله لانكاره مع بينته وان أقاما البينة أخذ بينة رب الارض

لانه ثبت للآخر بينته دينا في ذمته ولو أخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد منهما  
انه هو الذي شرط له الاجر وادعى صاحب الارض على أحدهما الاجر وعلى الآخر سدس  
الزرع فانه يأخذ الاجر من الذي ادعاه عليه لتصادقهما على ذلك وفي حق رب الارض  
يدعي عليه استحقاق بعض الخارج وهو منكر فالقول قوله ويقال لرب الارض أقام البينة  
على السدس الذي ادعته عليه وان أقام البينة أخذ بينة رب الارض لانه هو المدعي المثبت  
لحقه بينته ولو دفع رجل الى رجل أرضاً على أن يزرعها بذرته وعمله فما خرج منه فثلثاه  
للعامل والثلث للاحد صاحبي الارض بينته وللآخر مائة درهم أجر نصيبه فهو جائز لانه  
استأجر من أحدهما نصيبه بالجر مسمى واستأجر من الآخر نصيبه بثلث ما يخرج منه نصيبه  
وكل واحد منهما مستقيم فان أخرجت زرعاً كثيراً فادعي كل واحد من صاحبي الارض  
أنه صاحب الثلث فالقول قول المزارع لان كل واحد منهما يدعي استحقاق الخارج عليه وان  
أقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لانه أقرا أحدهما  
بثلث الخارج والآخر أثبت بينته استحقاق ثلث الخارج ولا يلتفت الى بيينة المزارع مع  
بشتمها لانهما المدعيان والبينة في جانب المدعي دون المنكر واذا دفع الرجل الى رجلين  
أرضاً وبذرا على أن لاحدهما بينته ثلث الخارج وللآخر عشرين قفيزاً من الخارج ولرب  
الارض ما بقي فزرعها فأخرجت الارض زرعاً كثيراً فالثلث للذي سعى له الثلث والثلثان  
لصاحب الارض وللآخر أجر مثله أخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج لان عقد المزارعة بينته  
وبين الذي شرط له الثلث صحيح وبينه وبين الآخر فاسد لانه شرط له شرطاً يؤدي الى قطع  
الشركة في الخارج مع حصوله والمزارعة بمثل هذا الشرط تفسد ولكن عقده مع أحدهما  
مطوف على المقدم مع الآخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه ففساد العقد بينه وبين  
أحدهما لا يفسد العقد بينه وبين الآخر فان اختلفا في الذي شرط له الثلث منهما فالقول قول  
رب الارض لان كل واحد منهما يدعي الاستحقاق عليه بالشرط وان أقاما البينة كان لكل  
واحد منهما ثلث الخارج لاحدهما باقرار رب الارض له به وللآخر بأبانه بالبينة ولو لم  
تخرج الارض شيئاً كان القول قول رب الارض في الذي له اجر مثله منهما فان أقام كل واحد  
منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الارض لان رب الارض صدق أحدهما فيما ادعي  
عليه من اجر المثل وانما بقيت الدعوى بينه وبين الآخر ورب الارض بينته تثبت شرط

صفة المدة بين وبين الآخر والآخر يبقى ذلك ببقته وقد بينا أن البيعة التي ثبت شرط  
صفة العقد ترجع بخلاف ما سبق فهناك كل واحد من العقدين صحيح فلا يكون رب الأرض  
بيعته مثبتا شرط صفة العقد ولو كان صاحب الأرض اثنين على مثل هذا الشرط دفعاه إلى  
واحد والبشر من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب  
الأرض حين كان البذر من قبله لاستوائهما في المعنى وذلك يتضح لك إذا تأملت والله أعلم

### باب المشر في الزاوعة والماملة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضا سنة هذه على أن يزرعها بدرا وعمله  
بالنصف فأخرجت الأرض زروعا كثيرا والأرض أرض عشر في قبيل قول أبي حنيفة  
على قوله من أجاز المزارعة يكون للمزارع نصف الخارج كاملا ويأخذ السلطان عشر جميع  
الخارج من نصيب صاحب الأرض إن كانت تشرب سحار وتسمي السماء وإن كانت تسقى بدلو  
أو دالية فنصف عشر جميع الخارج على صاحب الأرض لأنه مؤاجر لأرضه بجزء من الخارج  
ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أن من أجر أرضه العشرية فالعشر يكون على الآخر وعندهما  
العشر في الخارج على المستأجر فهذا أيضا عندهما العشر على كل واحد منهما في الخارج  
نصفان وإن سرق الخارج قبل القسمة أو بعد القسمة فلا عشر عليهما لقوات محل الحق  
وعند أبي حنيفة رحمه الله عشر جميع الخارج على رب الأرض فإن سرق الطعام بعد ما حصد  
أو حرق قبل أن يأخذ السلطان العشر يبطل عن رب الأرض نصه ونزومه في ماله نصه  
لأن حصة النصف الذي صار للمزارع من العشر صار ديناً في ذمة رب الأرض فلا يسقط  
ذلك عنه بهلاك الخارج وفي النصف الذي هو ملك رب الأرض العشر باق في عينه فإذا  
هلك سقط عشر ذلك عنه لقوات المحل وكذلك لو كان البذر من قبل رب الأرض فإنه  
مستأجر للمامل ينصف الخارج فيكون عشر الكل عليه عند أبي حنيفة لأن العشر مؤنة  
الأرض الماملة كالخراج وهو المالك للأرض فإذا سرق الطعام بعد الحصاد سقط عنه النصف  
حصة نصيبه من الخراج وأما حصة نصيب المزارع فصارت ديناً في ذمته بتخليكه إياه من المزارع  
فلا يسقط ذلك عنه بهلاك الخارج ولو أجر أرضه من رجل بمائة درهم يزرعها هذه السنة  
فأخرجت زروعا كثيرا ثم وى الأجر على المستأجر فنشر جميع الطعام على رب الأرض

في قول أبي حنيفة رحمه الله وقد صار ذلك ديناً في ذمته وللاّخر دين له على المستأجر فان  
 توى دية على المستأجر فان سرق طعام المستأجر لا يسقط عن المؤاجر العشر الذي صار  
 ديناً عليه ولو استحصد الزرع فلم يحصد حتى هلك فالاجر واجب لان وجوب الاجر  
 بالتمكن من استيفاء المقود عليه وقد تمكن المستأجر من ذلك وقد استوفاه حقيقة ولا عشر  
 على واحد منهما لان وجوب العشر عند الحصاد قال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وانما  
 يصير ديناً في ذمة الآجر بعد وجوبه فاذا هلك الخارج قبل الحصاد لم يكن عليه شيء بخلاف  
 ما اذا هلك بعد الحصاد لان العشر قد تقرر وجوبه هنا وصار ديناً في ذمة الآجر وكذلك في  
 المزارعة اذا هلك الزرع بعد ما استحصد قبل أن يحصد فلا عشر على واحد منهما في القولين  
 جميعاً سواء كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع لان المحل فاته قبل أن  
 يأتي وقت وجوب العشر فهو بمنزلة ما لو استهلك النصاب قبل تمام الحول والهلاك هنا في  
 حق المؤاجر بمنزلة الاستهلاك في مال الزكاة حتى اذا استهلك بعد تمام الحول فالزكاة دين  
 عليه فاذا هلك هنا بعد الحصاد يكون العشر ديناً عليه وكذلك الجواب في معاملة النخيل  
 والكروم هو مثل الجواب في المزارعة انه اذا هلك قبل الجذاذ فلا عشر على رب النخيل  
 وان هلك بعد الجذاذ فمشر نصيب العامل دين عليه في قول أبي حنيفة فان الجذاذ في الثمار  
 بمنزلة الحصاد في الزرع وان استهلكه رجل فليس على رب النخيل في حصته شيء من العشر  
 الا أن يستوفى بدله من المستهلك فيخذ يؤدي عشره لان المحل فاته وأخلف بدلاً وان  
 استوفى منه بعض البديل يؤدي العشر بقدر ذلك اعتباراً للجزء بالكل ولو صالح الامام قوماً  
 من أهل الحرب على أن صاروا ذمة له ووضع على رؤسهم شيئاً معلوماً وجعل خراج أراضيهم  
 ونخيلهم وأشجارهم المناصفة فذلك جائز لانه نصب ناطراً للمسلمين وربما يكون خراج  
 المقاسة أسع للفرقتين من خراج الوظيفة فاذا دفع رجل أرضاً مزارعة والبذر منه أو من العامل  
 أو أجرها بدراهم أو أعادها رجلاً ليزرعها لنفسه أو دفع الاشجار معاملة كان الجواب في  
 جميع ذلك على نحو ما بينا في العشر لان الخراج هنا جزء من الخارج لا يجب الا بعد  
 حصول الخارج حقيقة فيكون بمنزلة العشر في التخييع على القولين كما يبا بخلاف خراج  
 الوظيفة فانه يجب بالتمكن من الاتفاع وان لم يزرع كان على رب الارض في الوجوه كلها  
 واذا دفع أرضاً من أرض العشر وبذرا الى رجل على أن يزرعها سنته هذه على أن للمزارع

عشرين قفيزا من الخارج فأخرجت الأرض زرعاً كثيراً فللعامل أجر مثله وعلى رب الأرض عشر جميع الخارج لأنه استأجر العامل اجارة فاسدة ولو استأجره اجارة صحيحة بدراهم مائة للعمل كان عشر جميع الخارج على رب الأرض فكذلك هنا ولا يرفع مما أخرجت الأرض نفقة ولا أجر عامل لأن بازاء ما غرم من الاجر دخل في ملكه الموضع وهو منفعة العامل وصار اقامة العمل باجيره كاقامته بنفسه ولو زرع الأرض كان عليه عشر جميع الخارج من غير أن يرفع من ذلك بذراً أو نفقة أنفقها فكذلك أجر العامل ولو كان البذر من العامل كان الخارج له وعليه أجر مثل الأرض ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله عشر جميع الخارج على رب الأرض وعندهما المشر في الخارج اعتباراً للاجارة الفاسدة بالاجارة الصحيحة في القولين ولو دفع اليه الأرض على أن يزرعها ببذر بينهما فما خرج فهو بينهما نصفان فالزراعة فاسدة لأنه جعل منفعة نصف الأرض للعامل مقابلة عمله في النصف الآخر لرب الأرض ثم الخارج بينهما نصفان لأن البذر بينهما نصفان والخارج تمام البذر وعشر الطعام كله على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه صار مؤجراً نصف الأرض مما شرط بمقابلته من عمله في النصف الآخر فهو بمنزلة ما لو أجرها بدراهم وعندهما المشر في الخارج ولرب الأرض نصف أجر مثل أرضه لأنه استوفى منفعة نصف الأرض بحكم عقد فاسد ولهذا المنى يكون المشر في نصيب العامل على رب الأرض في قول أبي حنيفة لأنه قد حصل له منفعة ذلك النصف من الأرض وهو أجر المثل ولا أجر للعامل لأنه عمل فيها هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر على غيره ولو دفع الى رجل أرض عشر على أن يزرعها ببذره وعمله بالنصف فاستحصد الزرع ولم يحصد حتى استهلكه رجل أو سرقه وهو مقربه فلا عشر على واحد منهما حتى يؤدي المستهلك ما عليه وما أدى من شيء كان على رب الأرض عشره في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل رب الأرض لأن حكم البذل حكم المبدل وسلامته بأن يستوفي ممن عليه فأما ما كان ديناً في ذمته فهو كالتاوي وفي قولهما ما خرج من شيء أخذ السلطان عشر ذلك والباقي بينهما نصفان وكذلك لو كانت الأرض مما صالح الامام أهلها على أن جعل خراجها نصف الخارج فإن خراج المقاسمة بمنزلة المشر وكذلك لو كان أجر أرضه العشرية بدراهم فزرعها المستأجر فاستحصد زرعها ثم استهلكها مستهلك فلا عشر على واحد منهما حتى يؤدي المستهلك ما عليه

من البدل فاذا أدى شيئاً منه فعند أبي حنيفة عشر مقدار ما وصل الى المستأجر على رب الارض  
 وعندهما عشر ذلك القدر في الخارج لان رب الارض في حكم المشر بمنزلة مالو كان زرعها  
 بنفسه عند أبي حنيفة رحمه الله واذا غصب الرجل أرض عشر أو خراج فزرعها فأخرجت  
 زرعاً كثيراً ولم تقصها الزرعة شيئاً فالخارج على الزارع والمشر عليه في الخارج لان رب  
 الارض لم يعلم له شيء من منفعة الارض ولا كان متمكناً من الانتفاع بها مع منع الغاصب  
 اياه من ذلك فلا يلزمه عشر ولا خراج فاذا تمرد ايجاب ذلك عليه وجب على الغاصب  
 لان المنفعة سلمت له من غير عوض فكما التحق هو بالمالك في سلامة منفعة الارض له بغير  
 عوض فكذلك في وجوب المشر والخراج عليه ولو كانت المزارعة نقصت الارض فلي  
 الزارع غرم النقصان لان ذلك الجزء تلف بفعله فيجب عليه ضمانه ثم في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله على ما ذكره أبو يوسف عشر جميع ما أخرجت الارض على رب الارض وكذلك ان  
 كانت له أرض خراج فعليه خراجها لان ما استوفى هو من قيمة النقصان منفعة سلمت له  
 باعتبار عمل الزرعة فكان بمنزلة مالو اجر الارض بذلك القدر فعليه المشر واخراج سواء  
 كان ما وصل اليه مثل المشر أو الخراج الواجب أو أقل أو أكثر وهذا يقوى قول من  
 يقول من أصحابنا رحمهم الله ان نقصان الارض عوض عن منفعتها وان الطريق في معرفة  
 النقصان ان ينظر بكم تؤجر الارض قبل المزارعة وبمدها فقدر التفاوت هو نقصان الارض  
 وفي هذا اختلاف بين أئمة بلخ فان بعضهم يقولون ان المنفعة عندنا لا تضمن بالانكلاف ولكن  
 النقصان في حكم بدل جزء فالت من العين وطريق معرفته ان ينظر بكم كانت تشتري تلك  
 الارض قبل المزارعة وبكم تشتري بعدها فتفاوت ما بينهما هو النقصان والقول الاول أقرب  
 الى الصواب بناء على الجواب الذي ذكره هنا فانه جعل النقصان بمنزلة الاجرة عند أبي حنيفة  
 وأما في قول محمد فان كان نقصان الارض مثل الخراج أو أكثر فرب الارض قيمة النقصان  
 على الغاصب والخراج على رب الارض بعطيه بما يستوفي وان كانت قيمة النقصان أقل من  
 الخراج فالخراج على الغاصب وليس عليه شيء من النقصان لرب الارض فكأنه استحسن ذلك  
 لدفع الضرر عن رب الارض فانه لا يمكن ايجاب موجبين على الغاصب بسبب زراعة واحدة  
 فيجعل كأنه لم يتمكن نقصان في الارض حتى يجب الخراج على الغاصب ولا يتضرر به رب  
 الارض وأما المشر على قوله وعلى قول أبي يوسف ففي الخارج والغاصب للغاصب فيؤدي

عشر الخارج ويترى لصاحب الارض النقصان مع ذلك كما يفرم الاجر لو كان أمستأجرها  
منه وقع في بعض نسخ الاصل الجمع بين الخارج والعشر في تخرج قول محمد رحمه الله وهو  
سواءما الصحيح ماذا كرهناه والله أعلم

### باب الماملة

(قل رحمه الله) وإذا دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة بالنصف فهو جائز على  
قول من يرى جواز الزراعة وكذلك معاملة الشجر والكرم والرتاب في قول عليا رحمه  
الله وقال الشافعي لا تجوز الماملة الا في النخل والكرم خاصة لان جواز ذلك بالآخر وإنما  
ورد الاثر في النخل والكرم وهو ما نقله رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير ولكن  
هذا فاسد فقد كان أهل خير يعملون في الاشجار والرتاب أيضا كما يعملون في النخل  
والكرم ثم هذا الكلام إنما يستقيم ممن لا يرى تعليل النصوص فاذا كان الشافعي يرى تعليل  
النصوص فلا يستقيم منه معنى فيصير حكم الماملة على النخل والكرم باعتبار ان الآخر ورد  
فيها فان أراد صاحب النخل أن يخرج العامل لم يكن له ذلك الا من عذر بخلاف ماله دفع  
الارض والبذر وزراعة لان صاحب البذر يحتاج الى ان يلقى بذره في الارض وفيه ائلاف  
ملكه فله أن لا يرضى به وهنا صاحب النخل لا يحتاج في ايفاء العقد الى ائلاف شيء من  
ماله فيلزم العقد في الجانبين بنفسه ولا ينفرد أحدهما بفسخه الا بمذركسائر الاجارات والمذرك  
هنا أن يلحقه دين فادح لا وفاء عنده الا ببيع النخل أو يكون العامل سارقا معروفا بالسرقة  
تخاف منه على أخذ سمف النخل وسرقته أو على سرقة الثمار قبل الادراك وقد بينا أن هذا  
عذر في سائر الاجارات نحو اجارة القنار لما يلحقه فيه من ضرر لم يلزمه بالعقد فكذلك في  
الماملة وان كان الثمر قد خرج ولم يباع ثم لحقه دين لا وفاء عنده الا ببيع النخل لم يكن له أن  
ينقض الماملة ولا يبيعه حتى يبلغ الثمر فيباع نصيب صاحب النخل من النخل من الثمر في  
الدين وتنقض الماملة فيما بقي وقد تقدم نظيره في الزراعة والمعنى فيها سواء فإن الشركة  
انقضت بينهما في الثمر ولا درا كه نهاية معلومة في الانتظار توفير المنفعة ودفع الضرر من  
الجانبين وفي نقض الماملة في الحال اضرار العامل من حيث ان فيه ابطال حقه من نصيب  
الثمر فلدفع الضرر قلنا يخرج رب النخل من الشجر ويبقى الماملة بينهما الى أن يدرك ماخرج

من الثمر ولو أراد العامل ترك العمل قبل خروج الثمر لم يكن له ذلك الا أن يعرض مرضا  
يضمف عن العمل منه فيكون هذا عذرا ولا يقال ينبغي أن يؤمر في المرض أن يستأجر عاملا  
ليقيم العمل لان في ذلك الحاق ضرره لم يلزمه بمقد الماملة واذا كان عليه في ابقاء العقد ضرر  
فوق ما التزمه يصير ذلك عذرا في فسخ الماملة قل في الاصل أو يريد سفرا أو يترك ذلك  
العمل فيكون هذا عذرا له وقد بينا في أول الكتاب ان في هذا الفصل روايتين وتأويل ما  
ذكر هنا أن العمل كان مشروطا بيبده ولو دفع الى رجل نخلا أو شجرا أو كراما بمعاملة بالنصف  
ولم يسم الوقت جاز استحسانا على أول ثمرة تخرج في أول سنته وفي القياس لا يجوز لان هذا  
استنجار للعامل وهذا لا يصير المقود عليه معلوما الا ببيان المدة فاذا لم يبين لا يجوز العقد كما  
في المزارعة ووجه الاستحسان أن لادراك الثمر أو انا معلوما في العادة ونحن نتيقن ان ابقاء  
العقد مقصود هنا الى ادراك الثمار والثابت بالمادة كالثابت بالشرط فصارت المدة معلومة وان  
تقدم أو تأخر فذلك يسير لا يقع بسببه منازعة بينهما في المادة بخلاف المزارعة فان آخر المدة  
هناك مجهول لجهالة أولها لان ما يزرع في الخريف يدرك في آخر الربيع وما يزرع في الربيع يدرك  
في آخر الصيف وما يزرع في الصيف يدرك في آخر الخريف فلجهالة وقت ابتداء عمل المزارعة  
يصير وقت النهاية مجهولا وهذه الجهالة تقضي الى المازعة بينهما فلها لا يجوز العقد الا ببيان  
المدة ثم في الماملة يتيقن ان العقد تناول أول ثمرة وفيما وراء ذلك شك فلا يثبت الا المتيقن  
واذا لم يخرج ثمرة في تلك السنة انتقضت الماملة لان العقد لا يتناول الا ذلك القدر من المدة  
فكأنهما نصا على ذلك ولو دفع اليه أصول رطبة ثابتة في الارض بمعاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد  
لان الرطبة ليست لها غاية ينتهي اليها نموها ولكنها تنمو ما تركت في الارض بخلاف الثمار فان  
لها غاية تنتهي اليها فاذا تركت بعد ذلك تفسد فان كانت للرطبة غاية معلومة تنتهي اليها في  
نباها حتى تقطع ثم تخرج بعد ذلك فهذه معاملة جائزة والماملة في ذلك على أول جزء كما في  
الثمار وكل شيء من هذا آخرنا فليس لواحد منهما أن ينقض الماملة الا من عذر لان المعلوم  
بالمادة من المدة لما جعل كالشروط لها في جواز العقد فكذلك في لزومه ولو دفع اليه نخلا فيه  
طلع بمعاملة بالنصف أو لم يسم الوقت أو دفعه اليه بعد ما صار بسرا أخضر أو أثمر غير أنه لم  
ينته عظمه فهو جائز لانه بحيث تنمو بعمل العامل وله نهاية معلومة فيجوز العقد باعتباره ولو  
دفع اليه بعد ما تنهى عظمه وليس يزيد بعد ذلك قليلا ولا كثيرا الا انه لم يربط بالماملة



فاسدة لانه لا يزداد بعمله والشركة بمقدار الماملة اما تصح فيما يحدث بعمل العامل أو يزداد  
 بعمله فاذا لم يكن بهذه الصفة كان المقداسدا وان عمل فيه العامل فله أجر مثله ولو اشترى  
 من رجل طلما في نخل أو بسر أو أخضر فتركه في النخل بنير أمر صاحبه حتى صار تمرا تصدق  
 المشتري بالزيادة لتمكن الخبز في المشتري بالزيادة الحاصلة فيه من نخل صاحب النخل بنير رضاه  
 ولو اشتراه وهو بسر أو سر قد انتهى عظمه لم تصدق بشيء لانه لم يزد فيه من النخل شيء واما  
 النضج واللون والعلم يحدث فيه بتقدير الله تعالى وسبب ذلك على ما جعله الله تعالى سببا الشمس  
 والقمر والكواكب فلا يمكن فيه خيب واما أورد هذا لايضاح الفصل الاول وقد بينا تمام  
 هذا الفصل في اليوع ولو دفع اليه رطلية له في أرض قد صارت بلحا ولم تنته الى أن تجذ فدفعا  
 اليه ماملة على أن يسقيها ويقوم عليها بالنصف ولم يسم وقتا معلوما فهو فاسد الا أن يكون  
 للرطلية غاية معلومة تنتهي اليها فيجوز ولو دفع اليه رطلية قد انتهى احرازها على أن  
 يقوم عليها ويسقيها حتى تخرج بذرها على أن مارزق الله تعالى في ذلك من بذر فهو بينهما انصفان  
 ولم يسميا وقتا فهو جائز استحسانا لان لادراك البذر أو انا معلوما عند المزارعين والبذر اما  
 يحصل بعمل العامل فاشتراط المناصفة فيه يكون صحيحا والرطلية لصاحبها ولو اشتراط أن  
 الرطلية بينهما انصفان فسدت الماملة لانهما شرطا الشركة فيما لا يتم بعمل العامل والرطلية  
 للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما أن شرط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع الثمار يكون  
 مفسدا للمقد فكذلك هنا ولو كان دفعا اليه وهي قد اداس لم تنه والمسلطة بحالها جاز المقد لان  
 الرطلية هنا نمو بعمله فيجوز اشتراط المناصفة فيه ولادراك البذر أو ان معلوم فلا يضرهما  
 ركة التوقيت ولو دفع الى رجل غراس شجرا وكرم أو نخل قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر  
 على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى نخله فما خرج من ذلك فهو بينهما انصفان فهذه ماملة فاسدة  
 الا أن يسمى سنين معلومة لانه لا يدري في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار  
 تتفاوت في ذلك بتفاوت مواضعها من الارض بالقوة والضعف فان بينا مدة معلومة صار  
 مقدار المقدود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك لا يجوز ولو دفع اليه نخلا  
 أو كرما أو شجرا قد أطم وبلغ سنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى نخله ويكسح  
 كرمه على أن النخل والكرم والشجر والخارج كله بينهما انصفان فهذا فاسد لاشتراطهما  
 الشركة فيما هو حاصل لا بعمل العامل وهو الاشجار بمنزلة ما لو دفع الارض مزراعة على

أن تكون الأرض والزرع بينهما نصفين ولو دفع إليه أصول رطب على أن يقوم عليها ويستقيها  
 حتى تذهب أصولها ويقطع نبتها على أن يخرج بينهما صفان فهو فاسد وكذلك النخل  
 والشجر لأنه ليس لذلك نهاية معلومة بالمادة وجهالة المدة في المعاملة تفسد المعاملة ولو دفع  
 إليه نخلا أو شجرا أو كرما معاملة أشهر معلومة يعلم أنها لا تخرج ثمرة في تلك المدة بأن  
 دفعها أول الشتاء إلى أول الربيع فهذا فاسد لأن المقصود بالمعاملة الشركة في الخارج وهذا  
 الشرط يمنع ما هو المقصود فيكون مفسدا للمقد ولو اشترط وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة  
 وقد تأخر عنها جاز لأننا لا نعلم تسويت موجب المقد فهذا الشرط انما يؤهم ذلك وهذا التوهم  
 في كل معاملة ومراعاة قد يصيب الزرع والثمار آفة سببها فان خرج الثمر في تلك المدة  
 فهو بينهما على ما اشترطوا وان تأخر عن تلك المدة فللمعامل أجر مثله فيما عمل ان كان تأخير  
 ذلك ليس من ذهاب في تلك السنة لأنه تين اههما سمي من المدة ما لا يخرج الثمار فيها ولو كان  
 ذلك معلوما عند ابتداء المقد كان المقد فاسدا فكذلك اذا تين في الانتهاء وهذا يستدل على  
 جواب مسألة السلم أنه اذا انقطع السلم فيه من أيدي الناس في خلال المدة بآفة فانه يتيقن به  
 فساد المقد بمزلة ماله كان مقطعا عند ابتداء المقد وان كان قد أحال في تلك السنة فلم يخرج  
 شيئا فنده معاملة جائزة ولا أجر للعامل في عمله ولا شيء له لأنه بما حصل من الآفة لا يتيقن  
 ان الثمار كانت لا تخرج في المدة المذكورة واذا لم يتيقن الفساد بقي المقد صحيحا وموجب  
 الشركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج لم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء وان كان قد  
 خرج في تلك السنة ولم يحل الا أن الوقت قد انقضى قبل أن يطالع الثمر فللمعامل أجر مثله فيما  
 عمل لأنه تين المفسد للمقد وهو انهما ذكر امدة كانت الثمار لا تخرج فيها ولو كان هذا  
 معلوما في الابتداء كان المقد فاسدا فكذلك اذا تين في الانتهاء في المعاملة الفاسدة للعامل  
 أجر مثله فيما عمل لأن رب النخل استوفى عمله بمقد فاسد والله أعلم

### باب من المعاملة أيضا

(قل رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل أرضا يبيضاء سنين مسماة على أن ينرسها نخلا  
 وشجرا وكرما على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك من نخل أو شجرا وكرم فهو بينهما  
 نصفان وعلى أن الأرض بينهما نصفان فهذا كله فاسد لاشتراطهما الشركة فيما كان حاصله

لا يعمله وهو الأرض فإن قبضها وغرسها فأخرجت ثمرا كثيرا فجميع الثمر والنفس لرب الأرض وللنارس قيمة غرسه وأجر مثله فيما عمل وقد ينال في المسئلة طريقتين لمشاخنة رحمهم الله في كتاب الاجارات احدهما انه اشترى منه نصف النرس بنصف الأرض والاخرى انه اشترى منه جميع النرس بنصف الأرض والاصح فيه انه استأجره ليجعل أرضه بستانا بالآلات نفسه على أن يكون أجره نصف البستان الذي يظهر بعمله والآلة وذلك في معنى ففيز الطحان فيكون فاسدا ثم التراس عين مال قائمة كانت للعامل وقد نعتد ردها عليه لانصال بالأرض فيلزمه قيمتها مع أجر مثل عمله فيما عمل بمنزلة ما لو دفع الى خياط ظهارة على أن يطنها أو يحشوها ويخطها جبة بنصف الجبة كان العقد فاسدا وكانت له قيمة البطانة والحشو وأجر مثل عمله فيما عمل وكذلك لو لم يشترط له من الأرض شيئا ولكنه قال على أن يكون لك على مائة درهم أو شرط عليه كرحضة أو شرط له نصف أرض أخرى مرفوعة فالعقد فاسد في هذا كله لجهالة التراس الذي شرطه عليه وكذلك هذا في الزرع ولو دفع اليه أرضا على أن يزرعها سنته هذه كرا من حنطة بالصف وعلى أن للمزارع على رب الأرض مائة درهم كان العقد فاسدا لاشتراط الاجر المسمى للمزارع مع نصف الخارج ثم الخارج كله لرب الأرض وعليه كرحضة مثل الكر الذي يذره المزارع وأجر مثل عمله فيما عمل أخرجت الأرض شيئا أو لم تخرج لأن عمل المزارع في ذلك لرب الأرض باسمه فيكون كعمل رب الأرض بنفسه وكذلك لو كان النرس عند رب الأرض واشترط ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم فهو فاسد لاشتراط أجر المسمى للعامل مع الشركة في الخارج فانه لو صح هذا كان شريكا في الخارج فلا يستوجب الاجر بعمله فيها هو شريك فيه واذا عمل على هذا فالخارج كله لرب الأرض وللعامل أجر مثله وكذلك لو شرط كرحضة وسط أو شرط أن الأرض بينهما نصفان ولو كان النرس من قبل العامل وقد اشترط أن الخارج بينهما نصفان على أن لرب الأرض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد لاشتراط الاجر المسمى لصاحب الأرض مع الشركة في الخارج فانه لو صح ذلك كان هو يستوجب أجر الأرض للعامل فيها هو مشغول من الأرض بتصيب وبالأرض من التراس وذلك لا يجوز ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه لأن العامل هنا استأجر الأرض وعمل فيها لنفسه حين شرط لرب الأرض على نفسه أجر مائة درهم مع

بهن الخارج فيكون عاملا لنفسه وقد استوفى منفعة الارض بحكم عقد فاسد فليه أجر  
 مثل الارض بخلاف ما تقدم ولو كان الفرس والبذر من رب الارض على ان الخارج بينهما  
 نصفان وعلى أن لرب الارض على الرابع مائة درهم فهو فاسد أيضا ثم الخارج كله للعامل  
 ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذر مثل بذوه على الرابع لانه كالمشتري  
 للبذر والفرس يبيض المائة التي شرطها له على نفسه فيه وظهر أنه عامل لنفسه وأنه مستأجر  
 للارض مشتر للفرس والبذر بالمائة وب نصف الخارج قصد المقد لجهاالة الفرس ثم صار قابضا  
 للفرس والبذر بحكم عقد فاسد وقد تعذر عليه رده فيلزمه القيمة فيما لا مثل له والمثل فيما له  
 مثل ويلزمه أجر مثل الارض وعليه أن يتصدق بالفضل لانه وباه في أرض غيره بمقد  
 فاسد وكذلك لو شرط له العارس مكان المائة حنطة أو شيئا من الحيوان بيمينه أو بغير عينه  
 فالكل في المعنى الذي يفسد به المقد سواء ولو دفع اليه الارض على أن يفرسها المدفوع اليه  
 لنفسه ما بداله من الفرس وبزرعها ما بداله على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن للمارس  
 على رب الارض مائة درهم أو سبي شيئا غير المائة فهو فاسد والخارج كله للفراس ولرب  
 الارض أجر مثل أرضه لان رب الارض وان صار كالمشتري للفراس والبذر بما شرط له على  
 نفسه من المال المسمى ولكنه لم يملكه لمساد المقد وانعدام القبض من جهته فيكون الفارس  
 عاملا لنفسه فكان الكل له بخلاف ما سبق فهناك الفارس يصير قابضا لما اشتراه شراء فاسدا  
 «فإن قيل هما ينبغي أن يصير رب الارض قابضا أيضا باتصاله بأرضه» قلنا ابتداء عمله في الفرس  
 والزرع يكون لنفسه لانه ملكه قبل أن يتصل بالارض ثم هو في يد الفارس حقيقة  
 والمشتري شراء فاسدا وان كان يملك المشتري بالقبض فرده مستحق شرعا لمساد المقد فلا  
 يجوز جعله في يد المشتري حكما مع كونه في يد البائع حقيقة لان يد البائع فيه بد يبحق وبد  
 المشتري محرم شرعا فاما فيما سبق فينقض العامل يخرج من يد رب الارض ويصير العامل  
 قابضا له حقيقة وكذلك لو لم يشترط المائة واشترط أن الارض بينهما نصفان ولو كان البذر  
 والفرس من رب الارض على أن يفرسه وبذره العامل لرب الارض على أن ما خرج من  
 ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل أجرا مائة درهم فهو فاسد والخارج  
 كله لرب الارض وللعامل أجر مثل عمله لانه صرح في كلامه بما يتقضى بيع الفرس والبذر  
 منه فانه شرط أن يعمل فيهما لرب الارض وانما يكون عاملا لرب الارض اذا كان الفرس والبذر

من جهته فمرنا انه ما باع شيئا من ذلك من العامل ولكنه استأجره للعمل بنصف الخارج  
وشرط عليه بازاء نصف الخارج لنفسه أيضا مائة درهم فكان فساد العقد من قبل أن العامل  
اشتري منه بعض الخارج الذي هو معدوم بالمسي من المائة فكان الخارج لرب الارض  
وللعامل أجر مثل عمله ولو دفع اليه نخلا معاملة سنين مسماة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه  
فما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فوق بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة  
درهم أو اشترط العامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد لا يشترط الارض المسماة مع بعض  
الخارج لاحدهما والخارج كله لصاحب النخل لانه تولد من نخيله وكذلك لو كان قال للعامل  
اعمل ذلك لنفسك أو قال اعمل لي أو قال اعمل ولم يقل لي ولا لك فهو سواء لان النخيل  
ملوكة لصاحبها فيكون العامل في الوجوه كلها عاملا له سواء صرح بذلك أو بخلافه والله أعلم

### باب الارض بين الرجلين يملان فيها أو أحدهما

(قال رحمه الله) وإذا كانت الارض بين رجلين فاشترطوا على أن يعملا فيها جميعا  
سنتهما هذه يبذرهما وبقرهما فما خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز لان كل واحد منهما عامل  
في نصيبه من الارض يبذره وبقره غير موجب لصاحبه شيئا من الخارج منه فان اشترطوا  
أن الخارج بينهما أثلاثا كان فاسدا لان الذي شرط لنفسه الثلث كانه دفع نصيبه من الارض  
والبذر الى صاحبه مزارعة بثلث الخارج منه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للعقد  
ولان ما شرط من الزيادة على النصف لصاحب الثلثين يكون أجره له على عمله وانما يعمل  
فيها هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر فيها هو شريك فيه على غيره ولو كان البذر منهما  
أثلاثا والخارج كذلك كان جائزا لان الذي شرط لنفسه ثلث الخارج كانه أعار شريكه ثلث  
نصيبه من الارض وأعاه ببعض العمل وذلك جائز ولو اشترطوا أن الخارج نصفان كان  
فاسدا لان الذي كان منه ثلث البذر شرط لنفسه بعض الخارج من بذر شريكه وانما يستحق  
ذلك بماله والعامل فيها هو شريك فيه لا يستوجب الاجر على غيره اذ هو يصير دافعا سدس  
الارض من شريكه مزارعة بجميع الخارج منه وذلك فاسد ثم الخارج بينهما على قدر  
بذرهما وعلى صاحب ثلثي البذر أجر مثل سدس الارض لشريكه لانه استوفى منفعة ذلك  
القدر من نصيبه من الارض بعقد فاسد ويكون له نصف الزرع طيبا لا يتصدق شيء منه

لانه رباة في أرض نفسه وأما سدس الزرع فانه يدفع منه ربع بذره الذي بذره وما غرم من  
الاجر والفئة فيه يتصدق بالفضل لانه رباة في أرض غيره بمقد فاسد ويكون له نصف  
الزرع مليا لا يتصدق بشيء منه لانه رباة في أرض غيره بمقد فاسد ولو كان الخارج والبذر  
بينهما نصفين والعمل عليهما جميعا الا البقر فانهما اشتراطا على أحدهما بعينه خاصة جاز والخارج  
بينهما نصفان لان صاحب البقر معين لصاحبه ببقره حين لم يشترط لنفسه شيئا من الخارج  
من بذر صاحبه ولو اشتراطا لصاحب البقر ثلثي الخارج كانت المزارعة فاسدة لان الذي شرط  
لنفسه الثلث كانه استأجر البقر من صاحبه بثلث الخارج من نصيبه واستأجر البقر في المزارعة  
مقصودا لا يجوز والخارج بينهما نصفان على قدر بذرها ولصاحب البقر أجر مثل بقره فيها  
كربت لانها كربت الارض قبل أن تقع الشركة بينهما في الزرع فكان مستوفيا هذه المنفعة  
من بقره بحكم عقد فاسد ولو اشتراطا للبذر من عند أحدهما بعينه والبقر من الآخر والخارج  
بينهما نصفان لم يجوز لان صاحب البقر يصير دافعا أرضه وبقره مزارعة بنصف الخارج وقد  
شرط في ذلك عمل رب الارض والبقر مع صاحب البذر وكل واحد من هذين بانفراد  
مفسد للمقد فاذا حصل الخارج فهو كله لصاحب البذر ولصاحب البقر أجر مثل بقره  
وأجر مثل عمله وأجر مثل حصته من الارض على صاحب البذر ثم يطيب نصف الزرع لصاحب  
البذر لانه رباة في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف ما غرم لصاحب البقر من  
أجر مثل بقره وأجر عمله وجميع ما غرم له من أجر مثل الارض ونصف البذر مع نصف  
ما اتفق فيه ويتصدق بالفضل لانه ربي هذا النصف في أرض غيره بمقد فاسد وكذلك لو  
اشتراطا لصاحب البذر ثلثي الخارج وللآخر ثلث الخارج فهذا وما سبق في التخييع سواء  
لاستأثما في المنى واذا دفع الرجلان أرضا لهما وبذرا الى رجل على أن يزرعها سته هذه  
فأخرج نصفه لاحد صاحبي الارض وللآخر الثلث وللعامل السدس فهذه مزارعة فاسدة  
لان أحد الداعمين صار مستأجرا للعامل أن يعمل في نصيبه بجزء مما يخرج نصيب صاحبه  
فانه شرط لنفسه نصف الخارج وذلك جميع ما يخرج أرضه وبذره ففرقا أنه يجعل أجر  
العامل في نصيبه جزءا من الخارج من نصيب صاحبه وذلك لا يجوز والخارج بينهما نصفان  
على قدر بذرها وللعامل أجر مثل عمله فيما عمل ولو كان العامل حين اشتراط السدس سمي  
أن ذلك السدس من حصة أحدهما خاصة وهو الذي شرط لنفسه السدس فهذا نصريح

بالمعنى المفسد للمقد فلا يزداد المقد به الا فسادا ولو دفع رجل الى رجل أرضا مزارة بالنصف واشترط حفظ الزرع حتى يستحصد على رب الارض والبذر من قبله أو من قبل العامل فالزراعة فاسدة لان هذا شرط يعدم التخلية بين الارض وبين العامل في مدة المزارعة فيفسد به المقد ولو شرط الكراب على رب الارض فإن كان البذر من قبل العامل فالمقد فاسد وان كان من قبل رب الارض فالمقد جائز لانه اذا كان البذر من قبل العامل فالمقد في جانب رب الارض يلزم بنفسه وهذا الشرط يعدم التخلية بعد لزوم المقد وان كان من جانب رب الارض فلزوم المقد في جانبه انما يكون بعد لقاء البذر في الارض والكراب يسبق ذلك فكأنه استأجره لعمل الزراعة في أرض مكروبة واذا كان التخليل بين رجلين فدفعه أحدهما الى صاحبه سلمته هذه على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فما خرج من ذلك فهو بينهما للعامل ثلثه وللآخر ثلثه فهذا فاسد لان الذي شرط الثلث لنفسه استأجر صاحبه للعمل في نصيبه بثالث الخارج من نصيبه وهو انما يعمل فيما هو شريك لنفسه فيه واستأجر أحد الشريكين صاحبه للعمل فيما هو فيه شريك باطل والخارج بينهما نصفان لا يتصدق واحد منهما بشئ منه ولا أجر للعامل على شريكه لان قيام الشركة بينهما فيما يلاقيه عمله يمنع نسابم عمله الى صاحبه ولو كان اشتراط ان الخارج نصفان جاز وكان العامل معينا لشريكه بعمله في نصيبه فان كان الذي لم يعمل أمر العامل ان يشتري ما يلقح به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمن ذلك في المأثنتين جميعا لانه وكيل في شراء نصف ما يلقح به النخل له وقد أدى الثمن من عنده فيرجع عليه بذلك بخلاف العمل فانه لا قيمة للعمل الا بتسوية الموضع وتسليم تام الى من يكون العمل له والشركة تمنع من ذلك وهو نظير عقد بين اثنين أمر أحدهما صاحبه بان يشتري له نفقة فينفق عليه بنصف الثمن ولو استأجره ليحلق رأسه بأجر لم يستوجب الاجر على شريكه لهذا المعنى ثم ما يذكر من التلقيح في النخل أنواع معلومة عند أرباب النخل منها ما يشتري فيدق ويذر على مواضع معلومة من النخل ومنها ما يوجد من خولة النخل مما يشبه الذر من بني آدم ثم يشق النخلة التي تحمل فيغرز ذلك فيها على صورة اوطء بين الذكور والامهات ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النوع من أهل المدينة فاستبجحه ونهاهم عن ذلك فاحشفت النخل في تلك السنة فقال عهدي بثمار نخيلكم على غير هذه الصفة قالوا نعم وانما كانت تجيد الثمار بالتلقيح فأتيننا اذ منعنا فاحشفت

فقال عليه الصلاة والسلام اذا أنيتكم بشئ من أمر دينكم فاعملوا به واذا أنيتكم بشئ من  
 أمور دنياكم فأنهم أبصر بدنياكم وقيل ان النخل علي طبع الآدمي فان النخلة خلقت من فضل  
 طينة آدم عليه الصلاة والسلام علي ما قل عليه الصلاة والسلام أكرموا النخلة فانها عمتكم  
 ولهذا لا تنزع الا بالتفويض كما لا يحمل الا نبي من بنات آدم الا بالوطء واذا قطعت رأسها يست  
 من ساعتها كالأدمي اذا جز رأسه ولو اشترطوا علي أن يعملوا جميعا فيه ويستقياء ويلقحاه بتلقيح  
 من عندهما هذه السنة فاخرج من ذلك فلاحدهما بعينه الثلثان وللآخر الثلث فهذا فاسد  
 لان أحدهما شرط لنفسه جزءا من الخارج من نصيب صاحبه من غير أن يكون له فيه نخل  
 ولا عمل أو استأجره صاحبه للعمل فيما هو شريك فيه ان كان عمله أكثر من عمل صاحبه  
 ولو دفع نخلا الي رجلين يقومان عليه ويلقحاه بتلقيح من عندهما علي ان لاحد العاملين بعينه  
 نصف الخارج وللآخر سدسه ولرب النخل ثلثه فهو جائز لان رب النخل استأجرهما للعمل  
 في نخيله وماوت بينهما في الاجر وذلك جائز كما لو استأجر أحدهما للعمل بمائة درهم وللآخر  
 مائة دينار وكذلك لو اشترطوا ان لاحد العاملين بعينه أجر مائة درهم علي رب النخل  
 وللآخر ثلث الخارج ولرب النخل ثلثاه أو علي عكس ذلك كان جائزا لانه استأجر أحدهما  
 بعينه بأجر مسمى وللآخر بعينه بجزء من الخارج وكل واحد من هذين المقدين يصح عند  
 الافراد بهذه الصفة فكذا اذا جمع بينهما ولو اشترطوا لصاحب النخل الثلث ولاحد  
 العاملين بعينه الثلثين وللآخر أجرا مائة درهم علي العامل الذي شرط له الثلثين كان هذا  
 فاسدا لان هذا بمنزلة رجل دفع الي رجل نخلا له بمائة هذه السنة علي ان لصاحب النخل  
 الثلث وللعامل الثلثين وعلي أن يستأجر العامل فلانا يعمل معه بمائة درهم فهذا شرط فاسد  
 والمعاملة تفسد به لانه اشترط اجارة في اجارة (ألا ترى) انه لو استأجر رجلا هذه السنة  
 بمائة درهم يقوم علي العمل في نخيله علي أن يستأجر فلانا يعمل منه بخمسين درهما كان المقد  
 فاسدا لانه اشترط اجارة في اجارة واشترط أحد المقدين في الآخر يكون مفسدا لما  
 ولو دفع الي رجل أرضا سنته هذه يزورها يذره وقره بالنصف علي أن يستأجر فلانا يعمل  
 منه بمائة درهم كان فاسدا ولو كان البئر من قبل صاحب الارض والشرط كما وصفنا كان  
 المقد فاسدا أيضا هكذا ذكرنا هنا وقد تقدم قيل هذا انه اذا كان البئر من قبل المزارع  
 وشرط ان يعمل فلان منه بثلث الخارج ان المقد جائز بين رب الارض والمزارع وهو فاسد



بين المزارع وبين فلان ولو كان البذر من قبل رب الأرض جاز بينه وبين الماملين جيبا وهنا  
 أجاب في التفصيلين جيبا بفساد العقد فمن أصبحنا رحمهم الله من يقول إنما اختلف الجواب  
 لاختلاف الموضوع لانه قال هناك ويعمل معه فلان بثالث الخارج وحرف الواو للعطف  
 فيكون هذا عطف عقد فاسد على عقد جائز لا اشتراط أحد المتدين في الآخر وهناك قال  
 وعلى أن يستأجر فلانا يعمل معه بمائة درهم وحرف على للشرط فيكون أحد المتدين  
 مشروطا في الآخر والاصح أن يقول هناك المشروط للآخر على صاحب البذر بثالث الخارج  
 فيكون العقد شركة من حيث الصورة وإنما يأخذ حكم الاجارة اذا فسدت والشركة لا تفسد  
 بالشروط الفاسدة فلما غلب هناك معنى الشركة صححنا العقد بين رب الأرض والمزارع وأن  
 فسد العقد بين المزارع والمامل الآخر لا اشتراط عمله معه في المزارعة وهنا إنما شرطا للعامل  
 أجر مائة درهم فيكون المقلب هنا معنى الاجارة والذي كان بين رب الأرض والمامل  
 اجارة في الحقيقة لانهما أن يكون اجارة للأرض أو استئجارا للعامل فيكون ذلك اجارة  
 مشروطة في اجارة وذلك مفسد للعقد كما في المعاملة فان العقد اجارة على كل حال لان رب  
 النخيل استأجر العامل ولهذا يلزم العقد بنفسه من الجاسين فيفسد العقد بينهما باشتراط  
 اجارة في اجارة ثم انطرح كله لصاحب البذر فان كان هو صاحب الأرض فعليه أجر مثل  
 الزارع وأجر مثل الذي عمل معه لانه كان أجيرا له فعليه كعمل المزارع بنفسه وعلى الزارع  
 أجر مثل الذي عمل معه فيما عمل لا يزداد على مائة درهم لانه قدرضى بمقدار المائة وإن  
 كان البذر من قبل الزارع فعليه أجر مثل الأرض بالنما مبالغ وأجر مثل الذي عمل معه  
 لا يزداد على مائة درهم وهذا يتأني على قول محمد رحمه الله فاما على قول أبي يوسف رحمه  
 الله فلا يزداد بأجر مثل الأرض على نصف الخارج على قياس شركة الاحتطاب وكذلك الشجر  
 يدفعه الرجل الى رجلين معاملة على هذه السنة على أن نصف الخارج لصاحبه والنصف  
 الباقي لاحد الماملين بينه وللعامل الثاني على شريكه أجر مائة درهم في عمله فهو فاسد  
 لا اشتراط اجارة في اجارة بوضع جميع ما قلنا ان اشتراط عمل قيمته مائة درهم على العامل  
 في جميع هذه المسائل سوى عمله بمنزلة اشتراط مائة درهم عليه لرب الأرض والنخل والشجر  
 وذلك مفسد للعقد ولو كان نخل بين رجلين فدفعا الى رجل سنة يقوم عليه فما خرج فنصفه  
 للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما بعينه وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي

النخل ثلثه للذي شرط الثلث من نصيبه للعامل وثلثه للآخر فهو على ما اشترطوا لان كل واحد منهما استأجر العامل بجزء معلوم من نصيبه أحدهما بثلثي نصيبه والآخر بثلث نصيبه وذلك مستقيم كما لو استأجره كل واحد منهما باجر مسخي وكان الشرط على أحدهما أكثر من الشرط على الآخر ثم ما شرط على كل واحد منهما لنفسه الا قدر الباقي من نصيبه فلا يتمكن فساد في هذا الشرط ولو اشترطوا أن نصف الخارج لأحد صاحبي النخل بعينه نصيبه الذي هو له والنصف الآخر للعامل ثلثاه ولصاحب النخل ثلثه فهذه معاملة فاسدة لانها استأجره للعمل على أن يكون الاجر على أحدهما بعينه خاصة ثم الخارج بينهما انصافان لا يتصدقان بشيء منه وعليهما أجر مثل العامل في عملهما ولا يقال ينبغي أن لا يجب الاجر على الذي شرط النصف لنفسه لانه ما أوجب للعامل شيئاً من نصيبه وهذا لانه استأجره للعمل ولكن شرط أن يكون الاجر على غيره وبهذا الشرط لا يبقى أصل الاجارة فعليه أجر مثله فيما عمل له ولو اشترطوا أن للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلثاه من نصيب الآخر وعلى أن النصف الباقي بين صاحبي النخل نصفين فهو فاسد لان الذي شرط ثلثي نصيبه للعامل لا يبقى له من نصيبه الا الثلث فاشترط نصف ما بقي لنفسه يكون طعماً في غير مطمع وهو بهذا الشرط يصير كأنه جعل بعض ما جله أجره للعامل من نصيب صاحبه لانه لا يتصور بقاء نصف النصف له مع استحقاق ثلثي النصف عليه فكانه شرط للعامل ما زاد على نصف النصف أجره له من نصيب صاحبه وقد ذكر قبل هذا في المزارعة نظير هذه المسئلة وهو أن يكون الارض والبذر منهما وقال اشترط المتناصف في النصف الباقي باطل ويقسم النصف الباقي بينهما على مقدار ما بقي من حق كل واحد منهما وهنا أقصد العقد فالما أن يقال في الفصلين جيمار وابتان اذ لا فرق بينهما أو يقال هناك موضوع المسئلة ان أصل البذر غير مشترك بينهما قبل الالتقاء في الارض فالشرط الفاسد بينهما لا يفسد المزارعة بينهما وبين المزارع وهنا أصل النخل كان مشتركاً بينهما قبل المعاملة وقد جعلنا الشرط الفاسد بينهما مشروطاً في المعاملة فيفسد به العقد ولو اشترطوا أن يقوم عليه العامل وأحد صاحبي النخل بعينه والخارج بينهم اثنان فهو فاسد لانها معاملة تتقدم فيها التولية والعامل من ربي النخل استأجر العامل ببعض نصيبه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للعقد ولو اشترطوا للذي يعمل من صاحبي النخل نصف الخارج والباقي بين الآخر والعامل نصفين كان جائزاً لان العامل

من ربي النخيل عامل في نخيل نفسه اذ لا عقد بينه وبين العامل ولكن العامل أجر الآجر  
بنصف نصيبه ليعمل له وذلك جائز ولو اشترطوا أن يعمل جميعا مع العامل على أن الخارج  
بينهم أثلاث فهو فاسد لأن كل واحد منهما استأجر العامل ببعض نصيبه وشرط عمله معه  
فهذه ماملة لا يوجد فيها التخلية بين النخيل وبين العامل ولو كانا شرطتا العمل على العامل وحده  
في سنة بعد هذه السنة أو بعد ثلاث سنين فهو جائز لأن الماملة بمنزلة الاجارة واطافة  
الاجارة الى وقت معلوم في المستقبل جائز وعطف المقد الجائز على المقد الفاسد لا يفسد المعلوم  
لانهما لا يجتمعان في وقت واحد وكذلك الزراعة على هذا من أيهما كان البذر لأن في الزراعة  
استئجار الارض واستئجار العامل ان كان البذر من رب الارض. واذا دفع الرجلان الى  
الرجلين نخلاهما ماملة هذه السنة على أن يقوموا عليه فما خرج فللعاملين نصفه لو احدهما بعينه  
ثلاثا ذلك النصف وللآخر ثلثه والباقي بين صاحبي النخل نصفان فهو جائز على ما اشترطوا  
لانهما استأجرا كل واحد منهما بمجره معلوم من نصيبهما وفلواتين للعاملين في مقدار الاجر  
وذلك لا يمنع جواز العقد لانهما يستحقانه بعملهما وقد يتفاوتان في العمل من حيث الخدافة  
أو الكثرة ولو اشترطوا أن النصف بين العاملين نصفان وما بقي من صاحبي النخل ثلثه لاحدهما  
بعينه وثلاثه للآخر فالماملة فاسدة لانه لم يبق لسكل واحد منهما بعد ما اشترطوا للعاملين الا  
ودع الخارج فاشترط أحدهما الزيادة على ذلك لنفسه من نصيب صاحبه طمع في غير مطعم  
اذ هو اشترط أجره بمض أجره عملها له على شريكه وذلك مفسد لعقد الماملة ولو اشترطوا  
أن النصف للعاملين من نصيب أحدهما بعينه ثلثا ذلك النصف ومن نصيب الآخر ثلثه والباقي  
بين صاحبي النخيل ثلثا للذي شرط الثلث وثلثه للذي شرط الثلثين فهو جائز على ما اشترطوا  
لأن كل واحد منهما استأجر العاملين للعمل في نصيبه بمجره معلوم من نصيبه وما شرط لنفسه  
الا مقدار الباقي من نصيبه بعد ما شرط للعاملين وهذا ثابت بدون الشرط فلا يزيد الشرط  
الا وكادة ولو اشترطوا أن النصف الباقي بين صاحبي النخل ثلثا للذي شرط الثلثين وثلثه  
للذي شرط الثلث كانت الماملة فاسدة لأن أحدهما شرط لنفسه زيادة على الباقي من نصيبه  
وذلك منه طمع في غير مطعم وهو بالشرط الثاني كأنه جعل بعض ما استوجبه للعاملين أجره  
مشروطة على صاحبه ولو اشترطوا ثلث الخارج لاحد العاملين بعينه وثلثاه لصاحبي النخل  
وللعامل الآخر اجر مائة درهم على صاحبي النخل جاز لانهما استأجرا أحدهما للعاملين ثلث الخارج

وهي معاملة صحيحة واستأجر الخارج الآخر للعمل بأجر مسمى وهي اجارة صحيحة ولو كانوا  
 اشتروا المائة على أحد صاحبي النخل بعينه كانت المعاملة فاسدة لان الذي استأجره أحدهما  
 بالدرهم ان كان استأجره لنفسه فعمل أجيره كعمله بنفسه واشتراط عمله في المعاملة يفسدها  
 وان كان استأجره ليعمل لهما فاشتراط أجر أجيرهما على أحدهما خاصة يكون مفسد للمقد  
 وقد جملا ذلك مشروطا في المعاملة فالخارج لصاحبي النخل وللعامل على الذي شرط له الثلث  
 أجر مثله بالثا مابيع على صاحبي النخل لانهما استوفيا عمله بمقد فاسد وتسمية الثلث له يفسد  
 المقد لا يكون معتبرا عند محمد وحمه الله فكان له أجر مثله بالثا مابيع وللعامل الاخر أجر  
 مثله لا يجاوز به مائة درهم على الذي شرط له المائة لانه هو الذي عاقده عقد الاجارة والتزم  
 البذل له بالنسبة ثم يرجع هو على شريكه بنصف ما لزمه من ذلك لانه عمل لهما جميعا بحكم  
 عقد فاسد وهو في نصيب صاحبه بمنزلة النائب عنه في الاستئجار فيرجع عليه بما يلحقه من  
 الغرم في نصيبه ولو كانوا اشتروا أن المائة على العامل الذي شرطوا له الثلث كانت المعاملة  
 فاسدة وقد بينا هذا فيما اذا كان العامل ولحدا انه يفسد المقد لاشتراط الاجارة في الاجارة  
 فكذلك اذا كان العامل اثنين والخارج لصاحبي النخل وعليهما للذي شرط له الثلث أجر مثله  
 وأجر مثل صاحبه بالثا ما بلغ لان صاحبه أجره وعمل أجيره يقع له فيكون كعمله بنفسه  
 ولصاحبه عليه أجر مثله لا يجاوز به مائة درهم لانه استوفى عمله بمقد فاسد وقد صح رضاه  
 بقدر المائة فلا يستحق الزيادة على ذلك واذا دفع رجل الى رجلين أرضا له هذه السنة يزرعها  
 بذرها وعملها فما أخرج الله تعالى منها فنصفه لاحد العاملين بعينه وثلاثة للآخر والسدس  
 لرب الارض فهو فاسد لانهما استأجرا الارض وشرطا أن يكون جميع الاجر من نصيب  
 أحدهما خاصة فان الآخر شرط لنفسه جميع الخارج من بذره ولو اشتروا لاحدهما أربعة  
 أعشار الخارج وللآخر الثلث ولرب الارض ما بقي فهو جائز لان كل واحد منهما استأجر  
 الارض بمجزء معلوم من نصيبه من الخارج أحدهما بخس نصيبه والآخر بثلث نصيبه وكما  
 يجوز التفاوت في أجرة العاملين بالشرط فكذلك في اجارة الارض منهما ولو اشتروا ان  
 نصف الخارج لاحدهما بعينه ولرب الارض عليه مائة درهم وللآخر الثلث ولرب الارض  
 السدس جاز على ما اشتروا لان أحدهما استأجر نصف الارض بأجر مسمى والآخر بمجرء  
 من الخارج وكل واحد منهما صحيح وبسبب اختلاف جنس الاجر أو منفعة العقد لا تفرق

الصفة في حق صاحب الارض ولا يتمكن الشروع ولو اشترطوا على أن ما أخرجت الارض  
 بينهما اثلاث ولرب الارض على أحدهما بعينه مائة درهم كان فاسدا لان الذي التزم المائة جمع  
 لصاحب الارض من نصيبه بين أجر المسمى وبعض الخارج وذلك مفسد للعقد وكذلك  
 لو اشترطوا المائة على رب الارض لما كان فاسدا لان رب الارض التزم لها مع منفعة الارض  
 مائة درهم بمقابلة نصف الخارج فقبا يخص المائة من الخارج هو مشتري منها وشراء المدوم  
 باطل ففسد العقد لذلك وان اشترطوا المائة على رب الارض لاحدهما بعينه وقد اشترطوا ان  
 الخارج بينهم اثلاث في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة هذه مزارعة  
 فاسدة والخارج لصاحبي البذر ولرب الارض عليها أجر مثل الارض وفي قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمه الله المزارعة بين رب الارض والمزارع الذي لم يشرط عليه المال جائزة فيأخذ هو  
 الثلث ورب الارض السدس ويكون نصف الخارج للمزارع الآخر وعليه رب الارض  
 أجر مثل نصف أرضه لان رب الارض هنا انما صار مشتريا بعض نصيب أحدهما بما شرط  
 له من المائة فاما تمكن المفسد فيما بينهما الا ان من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن الصفة  
 الواحدة اذا فسد بعضها فسد كلها ومن أصلهما أن الفساد يقتصر على ما وجدت فيه العلة  
 المفسدة وقد بينا نظائره في البيوع وقيل بل هذا ينبغي على اجابة المشاع فان العقد لما فسد  
 بين رب الارض وبين الذي شرط عليه المائة فلو صح في حق العامل الآخر كان اجاره  
 نصف الارض مشاعا وذلك لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما والاول أصح لان  
 العقد مع الفساد منقذ عندنا فلا يتمكن بهذا المعنى الشروع في أصل العقد والله أعلم

### باب مشاركة العامل مع آخر

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل لرجل مخلا له معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه  
 وينقه فما خرج منه فهو نصفان ولم يأمره أن يعمل في ذلك برأيه فدفعه العامل الى رجل  
 آخر معاملة على ان لا يخرج ثلث الخارج فعلم على ذلك فالخارج كله لصاحب النخل وللعامل  
 الآخر على الاول أجر مثله ولا أجر للاول على رب النخل لان العامل الاول خالف أمر  
 رب النخل حين دفعه الى غيره معاملة فان رب النخل انما رضى بشركته في الخارج  
 لا بشركة الثاني فهو حين أوجب الشركة في الخارج للعامل الثاني صار مخلا لرب النخل فيما

أمره به بمنزلة الناصب فلا يستوجب عليه الاجر بعد ما صار عاصبا سواء أقام العمل بنفسه أو  
بناثبه ثم العامل الاول استأجر الثاني بثالث الخارج وقد حصل الخارج ولم يسلم له لاستحقاق  
رب النخل ذلك عليه فانه متولد من نخله فلا يستوجب عليه بدون رضاه وهو مارضى بأن  
يستحق الثاني شيئا من الخارج ففسد المقدم بينهما لاستحقاق الاجرة فيرجع على العامل  
الاول باجر مثله فان هلك الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رؤس النخل  
بآفة أصابته فلا ضمان عليه ولا على الاول لانهما بمنزلة الناصبين والزيادة المتولدة من عين  
المفصوب اذا تلفت من غير صنع أحد لا تكون مضمومة وان هلك من عمل الاجير شيء  
فان كان ذلك عملا خالف فيه ما أمره به العامل الاول فالضمان فيه لصاحب النخل على  
العامل الآخر دون الاول لانه مباشر للاتلاف وانما ألتفه بفعل أنشأه من عنده ولم يكن  
مأمورا به من جهة العامل الاول فيقتصر حكم ذلك العمل عليه كولد المفصوبة اذا ألتفه  
متلف في يد الناصب كان الضمان على المتلف دون الناصب وان هلك في يدي من عمل في  
شيء لم يخالف فيه ما أمره به الاول فلصاحب النخل أن يضمن أى العاملين شاء لان الثاني  
وان باشر الاتلاف ولكن كان عاملا ذلك العمل للاول حين استوجب بمعاملته الاجر عليه  
فيكون عمله كعمل الاول بنفسه فلصاحب العمل أن يضمن أيهما شاء فان ضمن الآخر رجع  
على الاول بما ضمن لانه مفرور من جهته حين عمل له بأمره وان ضمن الاول لم يرجع  
على الآخر لانه حين ضمن صار كالملك ولو كان رب النخل أمر الاول أن يعمل فيه برأيه  
والمسئلة بحالها فدفعه الى الآخر جاز لانه فوض الامر الى رأيه على العموم والاشراك والدفع  
الى الغير بماملة من رأيه ثم نصف الخارج لرب النخل وتلك للآخر كما أوجب له الاول من  
نصيبه وبقي السدس للاول وهو طيب له لانه استحق ذلك بالثزام العمل بالمقد ولو قال  
رب النخل للال ما رزقتك الله فيه من شيء فهو يثبتا نصفان أو ما أخرج الله لك أو قال له  
اعمل فيه برأيك فدفعه الى آخر بماملة بالثلث أو النصف كان جائزا والباقي بمسد الشروط  
للآخر بين الاول وصاحب النخل نصفين كما شرطا لان الذى رزق الله العامل الاول هو  
الباقي وقد شرطا المصافقة فيه ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا مزارعة على ان للمزارع من  
الخارج عشرين قنيزا ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فدفع المزارع  
الارض والبذر الى رجل بالنصف مزارعة فعمل فالخارج لرب الارض لانه غاء بذره وقد كان

المقدم بينه وبين الاول فاسداً باشتراط مقدار معلوم له من الخارج بالمقدم فلا يصح منه  
 ايجاب الشركة للثاني في الخارج سواء قل له اعمل فيه برأيتك أو لم يقل لانه أجيره لاشريكه  
 في الخارج واذا لم يصح منه اشراك الثاني في الخارج لم يصح مخالفاً لصاحب الارض والبذر فيما  
 فسله فيكون الخارج كله لرب الارض وللآخر على الاول أجر مثله لانه استأجره بثالث  
 الخارج وقد حصل الخارج ثم استحقه رب الارض وللأول على رب الارض أجر مثل ذلك  
 العمل لانه لما لم يصح مخالفاً لرب الارض كان عمل أجيره كعمله بنفسه وقد سلم ذلك لرب  
 الارض بعقد فاسد وكذلك ان لم يخرج الارض شيئاً لان فساد العقد الاول يفسد العقد  
 الثاني فالثاني انما أقام العمل بحكم اجارة فاسدة فيستوجب أجر المثل على من استأجره وإن  
 لم يخرج الارض شيئاً كما لو استأجره رب الارض اجارة فاسدة ولو دفع اليه الارض  
 والبذر مزارعة بالنصف وقال اعمل فيه برأيتك أو لم يقل فدفعها الى آخر مزارعة على أن للآخر  
 منه عشرين نفيزاً فالزراعة بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الاول أجر مثل عمله  
 والخارج بين الاول ورب الارض نصفان لان المقدم بينهما صحيح وعمل أجيره كعمله بنفسه  
 والاول لا يصير مخالفاً وان لم يكن رب الارض قال له اعمل فيه برأيتك لانه انما يصير مخالفاً  
 بايجاب الشركة للغير في الخارج ولم يوجد ذلك ولو دفع اليه أرضاً على أن يزرعها ببذره وعمله  
 بعشرين نفيزاً من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أقفزة للمزارع والباقي لرب  
 الارض فدفعها للمزارع الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر  
 فعمل بالخارج بين المزارعين نصفان لان الاول مستأجر للارض اجارة فاسدة فيصح منه  
 استئجار العامل للعمل فيه أو اجارتها من غيره بالنصف اذا كان البذر من عند الآخر لان  
 الفاسد من المقدم معتبر بالجائز في حكم التصرف بالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الارض  
 أجر مثل أرضه على الاول ولو لم يعمل الآخر في الارض بعد ما تناقدا المزارعة حتى أراد  
 رب الارض أخذ الارض وبعض ما تناقدا عليه كان له ذلك لان المقدم بينه وبين الاول  
 اجارة فاسدة والاجارة تنقض بالبذر فان كان البذر في المقدم الثاني من عند الآخر ينقض  
 العقد الثاني بينه وبين الآخر لاستحقاق نقض المقدم الاول بسبب الفساد وان كان البذر  
 من عند الاول ينقض استئجار الاول للثاني لفساد المقدم أيضاً فان كان الآخر قد زرع لم يكن  
 لرب الارض أخذ أرضه حتى يستحصل الزرع لان المزارع الآخر حق في القاء البذر في

الارض وفي القلع اضار به من حيث ابطال حقه فيتأخر ذلك الى أن يستحصد ولو كان  
 رب الارض دفعها الى الاول مزارعة بالصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل فدفعها  
 الاول وبذرا. منها الى الثاني مزارعة بعشرين قفيزا من الخارج شرطاه للثاني أو للاول فالمقد  
 الثاني فاسد وللآخر على الاول أجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان  
 لان اقامته العمل بأجيره كاقامته بنفسه واستجار الارض بنصف الخارج كان صحيحا بينهما  
 ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله له لان المقد بينه وبين الاول فاسد والخارج تمام  
 بذره وعليه للاول اجر مثل الارض لان الاول أجر الارض منه اجارة فاسدة وقد استوفى  
 منافعها وعلى الاول لرب الارض أجر مثل الارض لانه أجر الارض بنصف الخارج وقد  
 حصل الخارج ثم استحقه الآخر فيرجع رب الارض على الاول بأجر مثل أرضه ولو دفع  
 الى رجل فحلا له معاملة بالصف وقال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل فدفعه الدامل الى آخر  
 معاملة بعشرين قفيزا من الخارج فالخارج بين الاول وصاحب النخل نصفان وللآخر على  
 الاول أجر مثله لساد المقد الذي جرى بينه وبين الآخر ثم الاول هنا لم يصير مخالفا لرب  
 النخل بالدفع الى الثاني وانما يصير مخالفا بإيجاب الشركة لانسير في الخارج ولم يوجد حين  
 وجد المقد الثاني وكان عمل أجيره كعمله بنفسه فلمذا كان الخارج بينه وبين صاحب النخل  
 نصفين ولو كان الشرط في المعاملة الاولى عشرين قفيزا لاحدهما بعينه وفي الثانية النصف  
 فالخارج لصاحب النخل لان المقد الاول فاسد فيفسده المقد الثاني اذ الاول ليس بشريك  
 في الخارج فلا يكون له أن يوجب الشركة لغيره في الخارج واذا لم يجر الشركة للثاني لم يصير  
 الاول مخالفا فيكون الخارج كله لصاحب النخل وللآخر على الاول أجر عمله وللاول على  
 صاحب النخل أجر ما عمل الآخر ولا ضمان عليهما في ذلك لانعدام سبب الضمان وهو  
 الخلاف والله أعلم

### باب مزارعة المرتد

(قال رحمه الله) واذا دفع المرتد أرضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على  
 ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهو على ما اشترطا وان قتل على رده فالخارج للمامل وعليه  
 ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز



المزارعة أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج وعلى قولها هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما  
 على الشرط وهو بناء على اختلافهم في تصرفات المرتد عندهما نفذ تصرفاته كما نفذ من  
 المسلم وعند أبي حنيفة يوقف لحق ورثته فإن أسلم نفذ عقد المزارعة بينهما فكان الخارج  
 على الشرط وإن قتل على رده بطل العقد وبطل أيضاً اذنه للعامل في القاء البذر في الأرض  
 لأن الحق في ماله لورثته ولم يوجد منهم الرضا بذلك فيصير العامل بمنزلة الناصب للأرض  
 والبذر فيكون عليه ضمان البذر وتقصان الأرض أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج والخارج  
 كله له لأنه ملك البذر بالقبض وإن كان البذر على العامل وقتل المرتد على رده فإن كان  
 في الأرض نقصان غرم العامل نقصان الأرض لأن اجارة الأرض بطلت حين قتل على  
 رده وكذلك الأذن الثابت في ضمانه فيكون صاحب الأرض كالناصر للأرض والزرع  
 كله له وإن لم يكن في الأرض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه لأنه بمنزلة  
 الناصب والناصر للأرض لا يضمن شيئاً إلا إذا لم يتمكن فيها نقصان وفي الاستحسان يكون  
 الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد لأن إبطال عقده كان لحق ورثته في ماله والظر  
 للورثة هنا في تنفيذ العقد لأنه إذا نفذ العقد سلم لهم نصف الخارج وإذا بطل العقد لم يكن لهم  
 شيء فنفذ عقده استحساناً بخلاف الأول فهناك لو نفذ العقد لم يجب لهم نقصان الأرض وربما  
 كان نقصان الأرض أنفع لهم من نصف الخارج وهو نظير العبد المحجور عليه إذا أجز نفسه  
 للعمل فإن هلك في العمل كان المستأجر ضامناً قيمته ولا أجر عليه وإن سلم وجب الأجر  
 استحساناً لأن ذلك أنفع للدولة وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله  
 وأما عندهما فالمزارعة صحيحة فإن كان المرتد هو المزارع والبزونه فالخارج له ولا شيء لرب  
 الأرض من نقصان الأرض والبذر وغيره إذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن  
 رب الأرض ساطه على عمل الزواعة وهو تسليط صحيح وشرط لنفسه عليه عوضاً بمقابلته وقد  
 بطل التزامه للموضع حين قتل على رده لحق ورثته فلهذا كان الخارج لورثة المرتد لأنه نماء  
 بذر المرتد ولا شيء عليهم لرب الأرض وإن كان البذر من قبل الدافع فالخارج على الشرط في  
 قولهم جميعاً لأن صاحب الأرض مستأجر للمرتد بنصف الخارج وحق ورثته لا يتطرق بمنافته  
 (ألا ترى) أنه لو أعان غيره لم يكن لورثته عليه سبيل ولأن المنفعة للورثة في تصحيح العقد هنا  
 فإنه لو لم تصح اجارته نفسه لم يكن لورثته من الخارج شيء والحجر بسبب الردة لا يكون فوق

المأجر بسبب الرق ولو كانا جميعاً مرتدين والبذر من الدافع فالخارج للعامل وعليه غرم البذر  
 ونقصان الأرض لأن العامل صار كالقاصب للأرض والبذر حين لم يصح أمر الدافع إياه بالزراعة  
 فيكون الخارج له وعليه غرم البذر ونقصان الأرض لورثة الدافع ولو أسلم أو أسلم صاحب  
 البذر كان الخارج بينهما على الشرط كما لو كان مسلماً عند العقد وهذا لأن العامل أجبر له  
 فأسلام من استأجره يكفي لتفاسد المقدسواء أسلم هو أو لم يسلم وإن كان البذر من العامل  
 وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الأرض لأن اذن الدافع له في عمل الزراعة  
 غير صحيح في حق ورثته فيغرم لهم نقصان الأرض وإن لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب  
 الأرض لأن استئجار العامل الأرض بنصف الخارج من بذره باطل لحق ورثته وكذلك إذا  
 أسلم رب الأرض فهو بمنزلة ما لو كان مسلماً في الابتداء وإن أسلم أو أسلم المزارع وقتل  
 الآخر على الردة ضمن المزارع نقصان الأرض لورثة المقتول على الردة لأن أمره إياه بالمزراعة  
 غير صحيح في حق الورثة وإن لم يتقصها شيئاً فالقياس فيه أن الخارج للعازع ولا شيء لرب  
 الأرض ولا لورثته لبطان المقد حين قتل رب الأرض على رده وفي الاستحسان الخارج  
 بينهما على الشرط لأن معنى النظر لورثة المقتول في تنفيذ العقد هنا كما بينا وعند أبي يوسف  
 ومحمد الخارج بينهما على الشرط إن قُتل أو أسلم أو لحقاً بدار الحرب أو ماتاً وكذلك قول أبي  
 حنيفة رحمه الله في مزارعة المرتدة ومما ملتها لأن تصرفها بعد الردة ينفذ كما ينفذ من المسئلة  
 بخلاف المرتد وإذا دفع المرتد إلى مرتد أو مسلم تخيلاً له معاملة بالنصف فعمل على ذلك ثم  
 قتل صاحب الحيل على رده فالخارج لورثته لأنه تولد من نخل هم أحق به ولا شيء للعامل  
 لأن المرتد كان استأجره ببعض الخارج وقد بطل استجاره حين قتل على رده لحق ورثته  
 ولو كان صاحب النخل مسلماً والعامل مرتداً قتل على رده بعد ما عمل أو مات أو لحق بدار  
 الحرب أو أسلم فهو سواء والخارج بينهما على الشرط لأن المرتد أجر نفسه ببعض الخارج ولا  
 حق لورثته في منافعه وفي تنفيذ هذا العقد منفعة ورثته ولو كانا عقداً المزارعة والمعاملة في جميع  
 هذه الوجوه وهما مسلمان والبذر من الدافع أو العامل ثم ارتد أحدهما أيهما كان ثم عمل العامل  
 وأدرك الزرع ثم قتل على الردة كان الخارج بينهما على الشرط عندهم جميعاً لأن رده إنما وجب  
 التوقف في التصرفات التي ينشأها بعد الردة فاما ما نفذ من تصرفاته قبل الردة فلا يتغير حكمه  
 برده فوجود الردة في حكم تلك التصرفات كعدمها

## باب مزاولة الحربى

(قال رحمه الله) وإذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فدفع اليه رجل أرضا له وبذرا مزاولة هذه السنة بالنصف فهو جائز والخارج بينهما على ما اشترط لانه التزم أحكامنا فى والمعاملات ما دام فى ديارنا والمزاولة اجارة أو شركة وكل واحدة منهما معاملة تصح بين المسلم والحربى فى هذه المدة لان الحول كامل لاستيفاء الجزية والكافر لا يمكن من المقام فى دارنا تمام مدة استيفاء الجزية بغير جزية فيتقدم اليه فى الخروج فان أقام سنة بعد ما تقدم اليه وضع عليه الخراج وجعله ذميا ولم يدعه يرجع الى دار الحرب ولو اشترى الحربى المستأمن أرضا عشرية أو خراجية فدفعها الى مسلم مزاولة جاز والخارج بينهما على ما اشترط ويوضع عليه فى قول أبى حنيفة رحمه الله فى أرضه الخراج ولا يترك أن يخرج الى دار الحرب بل يجعله ذميا لان خراج الرأس تبع لخراج الاراضى فاذا التزم خراج الارض كان ملتزما خراج الرأس أيضا والاختلاف بينه وبين صاحبيه رحمه الله فيها اذا كانت الارض عشرية وقد تقدم بيانه فى كتاب الزكاة فيما اذا كان المشتري ذميا وكذلك اذا كان المشتري مستأمنا ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاشترى أرضا من أهل الحرب فدفعها الى حربى مزاولة أو أخذ المسلم أرض الحربى مزاولة بالنصف جاز لانه يسامهم ما دام فى دار الحرب بالشركة والاجارة والمزاولة لا يخرج منها ولو كان اشترط لاحدهما عشرون قفيزا من الخارج جاز فى قول أبى حنيفة ومحمد يأخذها من سميت له من الخارج والباقي للآخر ان بقى شيء وفى قول أبى يوسف المزاولة فاسدة والخارج لصاحب البذر وللآخر الاجر اذا أسلم وخرج اليها وهو بناء على أن العقود التى تنسد بين المسلمين كعقد الربا هل يجرى بين المسلم والحربى فى دار الحرب وقد بيناه فى كتاب الصرف والمزاولة بين المسلمين التاجر فى دار الحرب بمنزلة ما فى دار الاسلام لانها مخاطبان باحكام الاسلام ومعنى الاحراز فى مالهما قائم ومباشرة ما فى المزاولة فى دار الحرب وفى دار الاسلام سواء فيما يصح ويفسد والمزاولة بين مسلم تاجر فى دار الحرب وبين رجل أسلم هناك جائزة بالنصف وكذا بعشرين قفيزا من الخارج لاحدهما فى قول أبى حنيفة خلافا لابي يوسف ومحمد بمنزلة عقد الربا بين التاجر فى دار الحرب والذي أسلم هناك وبين اللذين أسلما ولم يهاجرا واذا اشترى المسلم أو التاجر أرضا فى دار الحرب فدفعها الى حربى مزاولة بالنصف فلما استحصد الزرع طهر المسلمون على تلك الدار فالزرع

والارض كلها لمن اقتحمها لان الارض وان كانت مملوكة للمسلم فهي بقعة من بقاع دار  
الحرب فتصير غنمة لظهور المسلمين على الدار والزرع قبل الحصاد تبع للارض لا اتصال بها  
ولهذا يستحق بالشفعة ولو كان الزرع حصدا ولم يحمل من الارض حتى ظهروا على الدار كانت  
الارض ونصيب الحربى من الزرع فيا للمسلم نصيبه من الزرع لان التبعية زالت بالحصاد  
وصارت كسائر المنقولات فنصيب الحربى من ذلك يصير غنمة كسائر أمواله ونصيب  
المسلم لا يصير غنمة كسائر أمواله من المنقولات والدليل على زوال التبعية حكم الشفعة فان  
الزرع المحصود لا يستحق بالشفعة وان لم يحمل من الارض ومن أيهما كان البذر فالجواب  
سواء وكذلك لو كان صاحب الارض هو الحربى والراعى هو المسلم فان كان الزرع لم يحصد  
فترك الامام أهلها وتركه في أيديهم يؤدون الخراج كما فعل عمر رضى الله عنه بأهل السواد  
كانت الارض لصاحبها أيهما كان والزرع بينهما على ما اشترط لان الامام قرر ملكهما فيه  
بالمعنى واذا حاز ذلك في حصة الحربى في حصة المسلم أولى ولو دخل مسلمان دار الحرب بأمان  
فاشترى أحدهما أرضا فدفعها الى صاحبه مزارعة بالصف فاستحصد الزرع ولم يحصد حتى  
ظهر المسلمون على الدار فالارض والزرع فيء لما قلنا وان ظهروا علينا بعد ما حصد الزرع  
فالارض فيء والزرع بينهما على ما اشترط لانه منقول مشترك بين مسلمين في دار الحرب  
فلا يصير غنمة بالظهور على الدار وان دفعها المسلم الى حربى مزارعة بالصف والبذر من  
أحدهما بعينه والعمل عليهما جميعا فاخرجت الارض الزرع ثم أسلم أهل الدار وقد استحصد  
الزرع أولم يحصد جاز في قول أبى حنيفة ومحمد ورحمهما الله والخراج بينهما على الشرط وفي  
قول أبى يوسف رحمه الله الخراج لصاحب البذر وللآخر الاجر وهذا لان اشتراط عمل  
صاحب الارض مع الزارع في المزارعة انما يفسد العقد في دار الاسلام فاما في دار الحرب  
بين المسلم والحربى فهو على الخلاف الذى بينا ولو لم يسلم أهل الدار ولكن ظهر المسلمون على  
الدار كانت الارض وما فيها فيا ولا شئ على صاحبه لاحدهما من أجر ولا غيره لان هذه  
للمعاملة كانت في دار الحرب فلا يطالب أحدهما صاحبه بشئ منه بعد ما ظهر المسلمون على  
الدار لان الارض ان كانت للحربى فقد صارت غنمة وكذلك ان كانت للمسلم فلا يكون  
له أن يطالب صاحبه بأجرها ونفس الحربى تبدلت بالرق فلا توجه له المطالبة بالأجر على  
المسلم ولا للمسلم عليه وان تركهم الامام في أرضهم كما ترك عمر رضى الله عنه أهل السواد

فهذا بمنزلة اسلامهم عليها لانه يقرر ملكهم في اراضيهم وحريرتهم في رعايتهم بالان كما يتقرر ذلك بالاسلام لو أسلموا والمعاملة كالزراعة في جميع ما ذكرنا وان كانت المزارعة في دار الحرب بين الحريين بالنصف أو باقصة مسماة من الخارج فأسلم أهل الدار قبل أن يحصد الزرع وقد استحصد أو بعد ما حصد جاز على ما اشترطا لأنها باسرا المقدم حين لم يكرها ملتزمين لاحكام الاسلام وقد كان الخارج بينهما على ما اشترطا قبل اسلامهما فبتأكد ملكهما بالاسلام ولو أسلم أهل الدار قبل أن يزرع ثم زرع كانت المزارعة فاسدة على شرط الاقصة المسماة والخارج لصاحب البذر لأن العقد لا يتم من الجانبين قبل لقاء البذر في الارض فلا سلام الطاري قبل تمام العقد كالمقترن باصل العقد ولو كان زرع ثم أسلموا وهو بقل لم يسبل ثم عمل فيه بعد ذلك حتى استحصد كان فاسدا أيضا لان المقصود هو الحب والاسلام حصل قبل حصول ما هو المقصود وهو الشركة بينهما في الحب الذي هو مقصود بخلاف ما اذا أسلموا بعد الاستحصاد وهذا لان كل حال يجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة يفسد المزارعة بشرط عشرين قفيزا وكل حالة لا يجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة لا يؤثر في العقد اعتبار الحالة البقاء بحالة الابتداء وما دام الزرع بقلا فابتداء المزارعة فيه يصح فاذا أسلموا وكان العقد بشرط عشرين قفيزا ففسد بخلاف ما بعد الاستحصاد والله أعلم

### باب مزارعة الصبي والعبد

(قال رحمه الله) والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة وكذلك الصبي الحر المأذون له في التجارة لان عقد المزارعة من عقود التجارة فانه استئجار للارض أو للعامل أو هو عقد شركة في الخارج والتجار يتعاملون به فالمأذون فيه كالحر البالغ فان زارع العبد انسانا فلم يزرع حتى حجب عليه مولاة فثبت كان للحر أن يتمتع عن المضي في المزارعة فلمولى العبد أن يتمتع منه ويحجب عليه وحيث لم يكن للمولى منع العبد منه ولا يبطل العقد بحجب المولى عليه لان منع المولى اياه بالحجر كاستناعه بنفسه وله أن يتمتع اذا كان البذر من قبله وليس له أن يتمتع اذا كان البذر من قبل الآخر فكذلك منع المولى اياه بالحجر عليه وهذا لان الحجر لا يبطل العقد الا في حالة الاذن ولا يمكن للمولى من ابطاله وما لم يكن لازما فلمولى أن

يتمتع من التزامه بمد الحجر الا أنه اذا كان البذر والارض من العبد فحجر المولى عليه قبل  
الزراعة فله أن يبيع الزارع من الرأفة واذا أخذ العبد أرض التير مزارعة ليزرعها ببذره ثم  
حجر المولى عليه ففسس الحجر منع منه للمزارعة وينسخ العقد به لان صاحب الارض والبذر  
اذا كان هو العبد ففي القاء البذر في الارض ائلاف له وللمولى أن لا يرضى بذلك فاما لم يتمتع  
المزارع من القاء البذر في الارض لا ينسخ العقد واذا كان المبدع المزارع ببذره فيفسس  
الحجر فان المتقود عليه فان العبد لا يملك البذر بمد ذلك بالقائمة في الارض ولا في منافعه  
باقامة عمل الزراعة بدون اذن المولى فلماذا جعل نفس الحجر عليه فسخا للزراعة وكذلك الصبي  
الحر يحجر عليه أبوه أو وصيه وكذلك المعاملة في الاستئجار الا أن في المعاملة الحجر بمد  
العقد لا يبطل العقد أيهما كان العامل لان المعاملة تلزم نفسها من الجانبين ولو لم يحجر عليه  
ولكنه نهاه أو نهى مزارعه عن العمل بمد العقد أو نهاه عن العقد قبل أن يعقد كان نهيه  
باطلا وله أن يعقد ويعمل وكذلك الصبي لان هذا حجر خاص في اذن عام وهو باطل  
(ألا ترى) أن عند ابتداء الاذن لو استثنى المزارعة لم يصح استشاؤه فكذلك بمد الاذن  
اذا نهاه عن العقد أو المضي عليه من غير أن يحجر عليه فاذا اشترى الصبي التاجر أرضا ثم  
حجر عليه أبوه فدفعها مزارعة الى رجل بالنصف يزرعها ببذره وعمله فالخارج للعامل وعليه  
نقصان الارض لان اذن الصبي في زراعة الارض بمد الحجر باطل فكان العامل بمنزلة  
الناصب فعليه نقصان الارض والخارج له وان لم يتمكن في الارض نقصان كان الخارج  
بينهما على الشرط استحسانا لان منفعة الصبي في تصحيح العقد هنا فإنه لو بطل لم يسلم له شيء  
ولا يحجر الصبي عما يتحضر من منفعة من المتقود كقبول الهبة ولا يتصدق واحد منهما بشيء  
لان العقد لما صح منه كان هو في ذلك كالبالغ أو للأذن ولو كان البذر من قبل الدافع كان  
الخارج للعامل وعليه غرم البذر في الوجهين جميعا أو نقصان الارض ان كان فيها نقصان  
سواء أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج لان اذن الصبي في الزراعة والقاء بذره في الارض  
باطل فيكون المزارع كالناصب للارض والبذر منه فعليه غرم البذر ونقصان الارض  
والخارج له ويتصدق بالفضل لانه حصل له بسبب حرام شرعا واذا دفع الحر الى العبد  
المجبور عليه أرضا وبذرا مزارعة بالنصف سقته هذه فزرعها فحصل الخارج وسلم العامل  
فالخارج بينهما على الشرط لانه استأجر العبد للعمل بالنصف الخارج وقد بينا أن العبد المجبور

عليه اذا اجر نفسه وسلم من العمل وجب له الاجر استحسانا وان مات في العمل فصاحب  
 الارض والبذر ضامن لقيمته لانه عاصب له بالاستعمال والزرع كله له سواء مات قبل  
 الاستحصاد أو بعده لانه يملك العبد بالضمين من حين دخل في ضمايه فانما أقام عمل الزراعة  
 بعبد نفسه فالخارج كله له ويطيب له ذلك لانه ربي زرع في أرض نفسه وليكونه غاصبا للعبد  
 لا يتمكن الخبث في الزرع وان مات الصبي الحر من عمل الزراعة بعد ما استحصد الزرع فالزرع  
 بينهما على ما اشترطا طيب لهما كما لو أسلم الصبي لان استحصاد الزرع تأكدت الشركة بينهما  
 في الخارج والصبي لا يملك بالفحان فإذ مات وجب على عاقلة صاحب الارض دية الصبي لكونه  
 سببا لآثاله على وجه هو متعدي فيه لا يتغير حكم الشركة بينهما في الخارج بخلاف العبد  
 وكذلك الحكم في المعاملة في النخل والاشجار ولو كان البذر من العامل وهو حر كان  
 الخارج كله للعامل لانه نماء بذره اكتسبه بعمله والعبد في الاكتساب كالحر وان كان  
 محجورا فلا شيء لرب الارض من نقصان ولا غيره ما لم يمتنع لانه شرط بعض الخارج  
 لصاحب الارض بمقدمه وذلك لا يصح من المحجور عليه حال ربه وانما زرع الارض بتسليط  
 صاحب الارض اياه على ذلك فلا يفرم نقصان الارض ما لم يمتنع العبد فاذا عتق رجع عليه  
 رب الارض بأجر مثل أرضه لانه كان شرط له نصف الخارج بمقابلة منفعة الارض وقد  
 استوفى المنفعة وحصل الخارج ثم استعفه المولى فيكون عليه أجر مثل أرضه بعد العتق  
 ولا يرجع على الصبي بشيء وان كثرت لان التزامه بالمقد غير صحيح في حقه في الحال ولا بعد  
 البلوغ وان مات العبد أو الصبي في عمل الارض لم يضمن رب الارض لانهما عملا لانفسهما  
 فلا يكون صاحب الارض مستملا للعبد ولا متسببا لآثاله للصبي وان كانت الارض  
 لم تخرج شيئا فلا شيء على رب الارض من ضمان بذرها ولا غيره لانها عملا لانفسهما  
 في القاء البذر في الارض ولم يكن من صاحب الارض عمل في بذرها تسببا ولا مباشرة  
 واذا حير الرجل على عبده أو ابنه وفي يده نخل فدفعه الى رجل معاملة بالنصف فالخارج  
 كله لصاحب النخل ولا شيء للعامل لانها شرط للعامل نصف الخارج بمقابلة عمله وذلك  
 باطل من الصبي ومن العبد المحجور ما لم يمتنع فاذا عتق العبد كان عليه أجر مثل العامل لان  
 التزام العبد في حق نفسه صحيح وقد استحق المولى الخارج بعد ما حصل الخارج واذا دفع العبد  
 المحجور عليه أرضا مما كان في يده أو أرضا أخذها من أراضى مولاة الى رجل يزرعها ببذره

وعمله هذه السنة بالتعف فزرعها العامل فأخرجت زرعاً كثيراً ونقص الزرع الأرض والخارج للعامل وعليه نقصان الأرض لرب الأرض لأنه في حق المولى بمنزلة الناصب للأرض فإن عقد المزارعة من المحجور عليه صحيح في حق المولى فإن عتق العبد ورجع العامل عليه بما أدى إلى مولاه من نقصان الأرض لأنه صار مفرواً من جهة العبد بمباشرة عقد الضمان والعبد يؤخذ بضمان الفرور بعد التقى بمنزلة الكفالة ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما أخرجت الأرض لأن العقد صح بينهما في حقهما فيكون الخارج بينهما على الشرط فإذا أخذ نصف الخارج باعه واستوفى من ثمنه ما فرسه للمزارع فإن كان فيه فضل كان لمولاه لأن ذلك كسب اكتسبه في حال رقه وما اكتسب العبد في حال رقه يقتضى دينه منه فإن فضل منه شيء فهو للمولى وإن قال المولى قبل أن يمتق العبد أما أخذ نصف ما أخرجت الأرض ولا أضمن العامل نقصان الأرض كان له ذلك إن عتق العبد أو لم يمتق لأن العقد كان صحيحاً بين العبد والمزارع وإنما امتنع بموده في حق المولى لدفع الضرر عنه أو لانعدام الرضا منه به فيكون رضاه به في الانتهاء بمنزلة الرضا به في الابتداء وإن كانت الأرض لم تنقص المزارعة شيئاً فالخارج بين المولى والمزارع نصفان لأن في تصحيح هذا العقد منفعة للمولى وهو سلامة نصف الخارج له وإنما كان يتمتع صحته في حقه لدفع الضرر ولا ضرر هنا وإذا دفع العبد المحجور عليه إلى رجل أرضاً من أرض مولاه وبذراً من بذر مولاه أو ما كان من تجارته تبطل أن يحجر عليه مزارعة بالنصف فزرعها المزارع فأخرجت زرعاً أو لم تخرج وقد نقص الأرض الزرع أو لم ينقصها فالمولى أن يضم المزارع بذره ونقصانه أرضه لأن الزارع غاصب لذلك في حق المولى فإن أذن العبد المحجور عليه بإلقاء البذر في الأرض في حق المولى باطل فإن ضمنه ذلك ثم عتق العبد رجع عليه المزارع بما ضمن من ذلك لاجل الفرور وكان نصف الخارج للعبد يستوفى منه ما ضمن ويكون الفضل لمولاه وإن شاء المولى أخذ نصف الزرع فكان له ولم يضم الزارع من البذر والنقصان شيئاً لأن العقد صحيح فيما بين العبد والمزارع وإنما كان لا ينفذ في حق المولى لانعدام رضاه به فإذا رضى به ثم العقد والله أعلم

### باب الكفالة في المزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً له يزرعها هذه السنة بالنصف وضمن



له رجل الرعاة من المزارع فالضمان باطل لان المزارع مستأجر للأرض عامل والمزارعة  
لنفسه الا ان يكون العمل مستحقا لرب الأرض عليه وانما يصح الضمان بما هو مستحق على  
الاصيل للمضمون له فاذا كان الضمان شرطا في الرعاة فالزراعة فاسدة لانها استئجار  
للأرض فتبطل بالشرط الفاسد وان لم يجمله شرطا في المزارعة صححت المزارعة والضمان  
باطل وان كان البذر من رب الأرض جاز الضمان والمزارعة في الوجهين جميعا لان رب  
الأرض مستأجر للعامل وقد صارت اقامة العمل مستحقة عليه لرب الأرض وهو مما تجري فيه  
اليابة في تسليمه فيصح التزامه بالكفالة شرطا في المقد أو مقصودا بعد عقد المزارعة بمنزلة  
الكفالة بالاجرة والتمن في البيع وان تمت المزارعة أخذ الكفيل بالعمل لانه التزم المطالبة  
بإيفاء ما كان على الاصيل وهو عمل الزراعة فاذا عمل وبلغ الزرع ثم طهر المزارع كان الخارج  
بينهما على ما شرط لان الكفيل كان تابعا عنه في اقامة العمل والكفيل أجر مثل عمله ان كان  
كفلا فأمره لانه التزم العمل بأمره وأوفاه فيرجع عليه بمثله ومثله أجر المثل كالكفيل  
بالدين اذا أدى وان كان الشرط على المزارع أن يعمل بنفسه لم يجز الضمان لان ما التزمه  
العامل هه لا تجرى اليابة في إيفائه وهو عمل المزارع بنفسه اذ ليس في وسع الكفيل ابقاء  
ذلك فيبطل الضمان وتبطل المزارعة أيضا ان كان الضمان شرطا فيها والماملة في جميع ذلك  
بمنزلة المزارعة ولو كان الكفيل كفلا لرب الأرض بحصته مما يخرج الأرض والبذر من  
صاحب الأرض أو من العامل فالكفالة باطلة لان نصيب رب الأرض من الزرع أمانة في  
يد المزارع سواء كان البذر من قبله أو من قبل رب الأرض حتى لا يضمن ما يهلك منه بغير  
صنعه والكفالة بالامانة لا تصح بمنزلة الكفالة بالوديعة انما تصح الكفالة بما هو مضمون  
التسليم على الاصل ثم تبطل المزارعة ان كانت الكفالة شرطا فيها والماملة في هذا كالمزارعة  
ولو كفلا رجل لاحدهما عن صاحبه بحصته مما يخرج الأرض ان استهلكها صاحبا فان كان  
ذلك شرطا في أصل المزارعة فالزراعة فاسدة وان لم يكن شرطا فيها فالزراعة جائزة  
والكفالة جائزة لانها أضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وايضا الكفالة  
الى سبب وجوب الضمان صحيحة الا أن هذا دين يجب لاحدهما على صاحبه لا بسبب  
عقد المزارعة وعقد المزارعة بين اثنين بشرط أن يعطى أحدهما صاحبه كفلا بدين آخر  
وجب له عليه يكون صحيحا كعقد البيع على هذا الشرط فاذا شرط الكفالة في المزارعة

فسدت الزراعة لهذا وان لم يكن شرطا فيها جازت الزراعة والكفالة فان استهلك المضمون منه شيئا ضمنه الكفيل ويأخذ به الطالب أيهما شاء واذا كانت المراجعة فاسدة والبذر من قبيل العامل وضمن رجل لصاحب الارض حصته مما تخرج الارض فالضمان باطل لانه مع فساد الزراعة لا يستحق صاحب الارض شيئا من الخارج والكفالة بما ليس بمضمون على الاصل باطل ولا يؤخذ الكفيل بأجر مثل الارض لانه لم يضمه وانما ضمن الطعام وأجر مثل الارض دراهم فلا يجوز أن يجب عليه بالكفالة غير ما التزمه واذا كان الاجر للامال أو لب الارض كرحلة بينهما لم يكن لصاحبه أن يبيعه قبل القبض لان الاجرة في الاجارة بمنزلة العوض في البيع وما كان بينه من العروض المستحق بالبيع لا يجوز بيعه قبل القبض فان هلك بعد العمل أو استهلكه الذي في يديه كان عليه أجر المثل لان بهلاكه قبل التسليم فات القبض المستحق بالمقد فيفسد المقد ولزمه رد ما استوفى في تحكيمه من المنفعة وقد تدر عليه رده فيلزمه أجر مثله واذا كان الشرط بعض الخارج في الزراعة والماملة فاستحصل الزرع ولم يحصد أو بلغ التمر ولم يحرز ثم باع أحدهما حصته قبل أن يقبضها جاز بيعه لان حصته أمانة في يد الآخر كالوديعة فينفذ تصرفه فيها قبل القبض وان هلك فلا ضمان على واحد منهما لان هلاك الامانة في يد الامين كهلاكها في يد صاحبها وان استهلكها أحدهما ضمن نصيب صاحبه لانه استهلك ما كانا مشتركا بينهما فيضمن نصيب صاحبه جبرانا لما ألتف من ملكه والله أعلم

### باب مزاولة الريض ومعاملة

(قال رحمه الله) واذا دفع المريض أرضه الى رجل مزاولة يزرعها ببذره وعمله على أن الخارج بينهما على كذا فزرعها فأخرجت زرعاً كثيراً وأجر مثل الارض أكثر من نصيب صاحبه أضامافا وعليه دين يحيط بماله وأجر الارض ثم مات والمزارع أجني أو أخذ ورثته ونقصان الارض أكثر من أجر مثلها فالخارج بينهما على ما اشترطوا ولا شيء للعامل من الاجر والنقصان لان تصرف المريض حصل فيما لاحق فيه لغرمائه ولا لورثته وهي منفعة الارض التي توجد في حياته فان حق الورثة انما يتعلق بما يتصور بقاؤه بعد موته وحق الغرماء انما يتعلق بما يمكن إيفاء الدين منه (ألا ترى) أنه لو أعار المريض من صاحب البذر

أرضه ولم يشترط عليه عوضاً بمقابلة منافعه لم يعتبر ذلك من ثلثه وكان ذلك منه في مرضه وفي صحته سواء فكذلك إذا دفعها مزارعة بجزء يسير من الخارج وفي تصرفه بعض منفعة للفرماء والورثة وهو سلامة مقدار المشروط بمقابلة الأرض من الزرع لم ولولا عقد المزارعة ما سلم لهم ذلك وإذا ثبت صحة تصرفه وكان عمل العامل في الأرض باذن صحيح فلا يلزمه شيء من نقصان الأرض ولو كان البذر من صاحب الأرض وسعى للعامل تسعة أعشار الخارج ولادين على المريض ولا مال غير الأرض والطعام فإنه ينظر إلى الزرع يوم خرج من الأرض وصار له قيمة كم يساوي تسعة أعشاره فإن كان مثل أجر الأرض أو أقل منه فلما قام عليه وسقاء حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث مال رب الأرض فللزارع تسعة أعشار الخارج فإن كانت قيمة تسعة أعشاره حين خرج أكثر من أجر مثل المزارع فقام عليه وسقاء حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث ما ترك الميت فأبى الورثة أن يميزوا أخذ الزارع من حصته من الخارج أجر مثله وثلث ما ترك وصية له أن لم يكن من ورثته والباقي لورثة صاحب الأرض لأن صاحب الأرض استأجر العامل بما جعل له من الخارج وإنما يصير للمزارع بالبحاجة شريكا في الخارج حين ثبت الخارج فإذا كانت قيمة ما ثبت مثل أجر مثله أو أقل لم يتمكن في تصرفه بحياة فيقدر ثم ملك المزارع في نصيبه بمقد صحيح ثم الزيادة بعد ذلك إنما حدثت على ملك صحيح له فلا يعتبر ذلك من ثلث مال الميت فأما إذا كانت قيمته حين نبت أكثر من أجر مثله فالزيادة على مقدار أجر المثل بحياة له والحياة لا تسلم إلا من الثلث بعد الدين فيبقى الثابت كله موقوفا على حق المريض فيثبت حقه في الزيادة الحادثة فيه فلا يسلم للزارع من جميع ذلك بعد ما استحصد الزرع إلا مقدار أجر مثله وما زاد على ذلك إلى تمام المشروط له يكون وصية فيعتبر من ثلث ماله فيحتاج هنا إلى معرفة شيئين أحدهما أن عمل المزارع وإن لم يكن مالا متقوما فبالعند يتقوم بمقدار أجر المثل ولا وصية في ذلك القدر من الشروط له كما لو استأجر المريض أجير العمل آخر له بل أولى لأن هناك استأجره بما كان حاصله لا بعمله وهنا استأجره بمال يحصل أو يزداد بعمله والثاني أنه يعتبر قيمة حصته حين يصير للزرع قيمة لاحين نبت لأنه يكون مملكا منه نصيبه بدو و التملك إنما يجوز في الزرع بعد ما يصير متقوما كالتملك بالبيع وهو وإن صار شريكا فيما نبت ولكنه يحتاج إلى قيمة نصيبه ليقابل ذلك بأجر مثله وما ليس بمتقوم

لا يمكن معرفة قيمته فيعتبر أول أحوال امكان التقويم فيه كأحد الشريكين في الجنين اذا  
أعتق نصيبه وهو موسر يضمن لصاحبه قيمة نصيبه معتبرا بما بعد الانفصال قال وانما هذا  
مثل رجل استأجر في مرضه رجلا ليعلمه سنة تجارية له بعينها لآمال له غيرها فدفقها اليه  
وخدمه الرجل السنة كلها وولدت الجارية وراحت في بدنها ثم صارت تسأوى أكثر من  
أجر مثل الرجل ثم مات المريض فان كانت قيمتها يوم وقعت الاجارة وقبضها الاجير مثل  
أجر مثله أو أقل كانت له زيادتها لانه لا محابة فيها ولا وصية وانما اعتبرت قيمتها وقت  
القبض لان الاجرة قبل استيفاء المفعة لا تملك بنفس العقد وانما تملك بالقبض وان كانت  
قيمتها يومئذ أكثر من أجر مثله فانه يعطى الاخر منها مقدار أجر مثله وثلاث مائة الميت  
بمد ذلك من الجارية وولدها وصية له ويرد قيمة البقية على الورثة لانه يمكن فيها معنى الوصية  
بطريق المحابة فلا تكون سالمة للاجير وتبقى موقوفة على حق المريض فيثبت حقه في الزيادة  
متصلة كانت أو منفصلة فلا يسلم للاجير منها الا مقدار أجر مثله وثلاث التركة بمد ذلك منها  
ومن ولدها بطريق الوصية وفيما زاد على ذلك يلزمه رده الا أنه تسدر الرد لمكان الزيادة  
الحاصلة في يده بمد ما يملكها فرد قيمة الزيادة فان قيل انما يملكها بالقبض بحكم سبب فاسد  
فينبغي ان يرد عنها مع الزيادة قلنا لا كذلك بل كان السبب صحيحا يومئذ لان تصرف  
المريض فيما يحتمل القصد بمد نفوذه يكون محكوما بصحته ثم يقض بمد موته ما يتعذر  
تنفيذه والمتصور من هذا القصد دفع الضرر عن الورثة وذلك يحصل برد قيمة الزيادة عليهم  
ولولم يكن في رد العين الاضرار التمييز على الاجير لكان ذلك كافيا في تحول حقهم الى  
القيمة وان كان المزارع وارث المريض كان الجواب كذلك الا أنه لا وصية له لقوله عليه  
الصلوة والسلام لا وصية لوارث فان كانت قيمة نصيبه أجر مثل المزارع أو أقل حين ثبت  
الزروع وصارت له قيمة بجميع الشروط سالم له وان كان أكثر من أجر مثله فالتما بسله  
من الخارج مقدار أجر مثله حين استحصد الزرع والباقي كله ميراث عن الميت وان كان  
المزارع أجنبيا وعلى الميت دين يحيط بماله كان المزارع أسوة الغرماء فالتما ثبت له من الحصة  
في الزرع على ما تقدم ذكره حتى اذا لم يكن من قيمة حصته حين صار متقوما زيادة على  
أجر مثله فقد صح تسمية حصته له في الكل والزيادة الحادثة بمد ذلك تكون زيادة على  
ملكه الا أن عين ذلك لا تسلم له لان المريض لا يملك تخصيص بعض الغرماء بقضاء الدين

الا بانما اشترى منه ما تكون ماله مثل ما أعطاه من الثمن لانه يدخل في ملكه ما يقوم مقام  
 ما يخرج في تملك حق الغرماء به وذلك لا يوجد به فلذا لا يخص العامل به ولكن لما ثبت  
 حقه بسبب لا محاباة فيه ولا تهمته كان هو أسوة الغرماء في تركته وان كانت حصته  
 أكثر من أجر مثل عمله فلما يضرب مع الغرماء في الخارج بمقدار أجر مثل عمله حين  
 استحصد الزرع لان ما زاد على ذلك كان وصية له ولا وصية مع الدين وكذلك مسألة  
 الجارية هو أسوة الغرماء فيما ثبت له فيها على الوجه الذي بينا من الفرق بينا اذا كانت  
 قيمتها حين قبضها مثل أجر مثله في خدمته أو أكثر من ذلك ولا تشبه المزارعة في هذا  
 المضاربة فان المريض لو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على ان للمضارب تسعة أعشار  
 الربح وربح عشرة آلاف ثم مات المريض وأجر مثل المضارب في عمله مائة درهم فان الورثة  
 يأخذون رأس المال والباقي بينهم وبين المضارب على الشرط ولا ينظر في هذا الى أجر مثله  
 لان هناك رأس المال قد رجع الى ورثته والربح بمال لم يكن لرب المال ولا يتعلق به حق  
 ورثته وغرمائه (ألا ترى) انه لو لم يشترط شيئا من الربح لنفسه بان أقرض المال منه كان  
 صحيحا في اشتراطه بمض الربح لنفسه منفعة غرمائه وورثته والبذر في المزارعة ليس يرجع  
 الى رب الارض وانما يكون جميع الخارج بينهما فيكون تصرف المريض فيما يتعلق به حق  
 غرمائه وورثته ولو كان يرجع الى صاحب البذر رأس ماله ويكون ما بقي بينهما لكنا نجوز  
 ذلك أيضا كما نجوز في المضاربة فان قيل ينبغي أن ينظر الى قيمة البذر ويقابل ذلك بأجر  
 مثله ولا ينظر الى قيمة الخارج \* قلنا انما ينظر الى قيمة ما يوجه للزراع بمقابلة عمله وهو  
 لا يوجب له شيئا من البذر انما يوجب له حصته من الخارج فلذا ينظر الى قيمة ما يوجه له  
 والى أجر مثله واذا دفع الصحيح الى مريض أرضا له على أن يزرعها هذه السنة ببذره فما  
 خرج منها فهو بينهما نصفان فزرعها المريض ببذره من قبله ليس له مال غيره فأخرجت  
 زروعا كثيرا ثم مات من مرضه فانه ينظر الى حصة رب الارض مما أخرجت الارض يوم  
 صار الزرع متقوما كقيمته لان المريض استأجر الارض هنا بما أوجب لصاحبها من الحصة فان  
 كانت حصته يومئذ مثل أجر مثل الارض أو أقل فان الخارج بينهما على الشرط لانه لا وصية  
 فيها ولا محاباة وقد تم ملك رب الارض في نصيبه ثم الزيادة حادثة بعد ذلك على ملكه وهذا  
 لانه قابض لنصيبه بالتصالح بأرضه أو بكونه في يد أمينه لان المزارع أمين في نصيب رب

الارض ولهذا لو أصاب الزرع آفة لم يفرم له شيئا وان كانت حصته يومئذ أكثر من أجر مثل  
الارض نظر الى حصته يوم تقع القسمة لانه تمكن معنى الوصية هنا بطريق المحاباة فيثبت  
حق المريض فيما يحدث من الزيادة فاما يعطى رب الارض منها مقدار أجر مثل أرضه وثلك  
تركة الميت مما بقى بطريق الوصية وكذلك ان كان رب الارض أحد ورثته الا انه لا وصية  
له فلا يأخذ الا قدر أجر مثله من الخارج يوم تقع القسمة في الموضع الذي تتمكن فيه الوصية  
ولو كان غير وارث وعلى الميت دين يحيط بماله كان الجواب كذلك الا انه أسوة الغرماء بما  
ثبت له من ذلك فان المريض لم يدخل في ملكه ما يقوم مقام ما أوجبه له في تعلق حق الغرماء  
به فيبطل تخصيصه اياه بذلك ويكون هو أسوة الغرماء بما ثبت له ولو كان الذي عليه دين  
أقر في مرضه بدى بمحق رب الارض لان حقه ثبت بسبب لاهية فيه فيكون هو بمنزلة غريم  
الصحة يقدم حقه على المقر له في المرض الا أنه لا وصية له ما لم يقض الدين لان الدين مقدم  
على الوصية وان كان واجبا باقراره في المرض لكونه أقوى من الوصية (ألا ترى) ان الدين  
يُعتبر من جميع المال والوصية من الثلث وادفع المريض بخلا له معاملة بالنصف فقام عليه  
العامل ولقحه وسقاه حتى أثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه ينظر  
الى الثمر يوم طلع من النخل وصار كقرى وصارت له قيمة فان كان نصف قيمته مثل أجر  
العامل أو أقل فللعامل نصف الثمر وان كان أكثر من أجر مثله نظر الى مقدار أجر مثل  
العامل يوم تقع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلك تركة الميت مما بقى من حصته وصية له الا  
أن يكون وارثا فلا وصية له وهذا لان المريض استأجر العامل بما شرط له من الثمر وانما يصير  
شريكا في الثمر بعد طلوعه وانما يمكن تقويمهما حين نصير لها قيمة فهذا يعتبر قيمة حصته عند  
ذلك واذا كان على المريض دين يحيط بماله فان كانت قيمة النصف من الكفرى حين طلعت  
مثل أجره ضرب مع الغرماء بنصف جميع الثمر لانه لا محاباة هنا ولا وصية فتكون الزيادة  
حادثة على ملك تام له الا أن تخصيصه اياه بقضاء حقه يبطل فيكون هو أسوة الغرماء بنصف  
جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضرب معهم في التركة بمقدار أجر مثله  
لتتمكن الوصية هنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض بخلا له معاملة على ان للعامل  
جزأ من مائة جزء وما يخرج منه فقام عليه المريض بأجرائه وأعوانه وسقاه ولقحه حتى  
صار ثمرانهم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب النخل من ورثته وأجر مثل ذلك العمل

أكثر من حصته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما تصرف هنا فيما لاحق فيه لمرمائه ولورثته وهو منافع بدنه (الأتري) انه لو أعانته بهذه الاعمال ولم يشرط لنفسه شيئا من الخارج كان ذلك صحيحا منه ففي اشتراطه جزأ من الخارج بمقابلة عمله وان قل منفعة غرمائه وورثته ولو دفع المريض الى رجل زراعا في أرض لم يستحصد أو كفى في رؤس النخيل أو غرا في شجر حين طلع ولكنه أخضر ولم يبلغ بمد على ان يقوم عليه حتى يبلغ بالنصف فقام عليه العامل حتى بلغ ثم مات صاحب الشجر والزرع ولم يدع مالا غيره فانه ينظر الى حصة العامل يوم قام عليه فزاد في يده لانه انما يصير شريكا عند ذلك فان الماملة ايجاب الشركة فيما يحصل بعمله وأول أحوال ذلك حين تظهر زيادة من عمله فان كانت قيمته أكثر من أجر مثله كان له من حصته مقدار أجر مثله وقت القسمة وثلاث التركة بطريق الوصية وكذلك ان كان أحد ورثته الا أنه لا وصية له وان لم يكن من ورثته وكان على الميت دين يحيط بماله ضرب العامل بما ثبت له من ذلك على ما وصفنا مع الترماء ولا وصية له وهذا في التخييع وما تقدم ذكره سواء واذا استأجر المريض رجلا بخدمة هذه السنة بجارية بعينها فلما وقعت الاجارة لم بخدمه حتى زادت الامة وكانت قيمتها يوم وقعت الاجارة مثل أجر مثل الاجير تخدمه السنة كلها ودفع اليه الجارية فولدت عند الاجير ثم مات المريض ولا مال له غيرها فالاجير من الجارية وأولادها مقدار أجر مثله والثالث مما بقي بطريق الوصية لانه لم يملكها بنفس المقد قبل استيفاء المنفعة فاذا زاد يكون على ملك المريض ونجمل هذه الزيادة كالموجودة عند المقد فيتمكن معنى الوصية بهذا الطريق حين سلم الجارية اليه بمد استيفاء الخدمة وحدوث الزيادة فانما السالم منها ومن أولادها مقدار أجر مثله عوضا عن الخدمة والثالث مما بقي بطريق الوصية أعطى وصية من الجارية فان بقي شيء كان له من أولادها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله ان في تنفيذ الوصية الجارية أصل والاولاد تبع على ما بينه في الوصايا ان شاء الله تعالى ويقال له أد قيمة ما بقي دراهم أو دنانيرا ورد الجارية وولدها ويكون لك أجر مثلك في مال الميت لانه باعته عيب التبعض ولم يكن هو راضيا بذلك فيكون له أن يردها بالميب ولكن اذا ردها بطلت الوصية بالمحابة له لان ذلك كان في ضمن المقد وقد بطل المقد بالرد وان أبي أن يردها أعطى الورثة قيمة ما بقي لازالة المحابة ودفع الضرر عن الورثة وبرد القيمة يندفع الضرر عنهم وثبت الخيار له في الرد لهذا المعنى أيضا وهو انه يلزمه زيادة لم

يرض بالتزامها فيكون له أن يردّها لذلك ولو كانت الجارية حين وقت الاجارة دفعها المريض  
 الى الاجير فلم يخدمه الاجير حتى زادت في يده وصارت قيمتها أكثر من أجر مثله ثم خدمه  
 بعد ذلك حتى تمت السنة ومات المريض ولم يدع مالا غيرها وقد ولدت الجارية أولادا  
 فالجارية وجب جميع أولادها للاجير لانه بالقبض قملسكها وليس فيها فضل فتم ملكه في جميعها  
 لانعدام المحاباة ثم الزيادة حدثت على ملك تام له فيكون سالما له وكذلك ان كان الاجير أحد  
 ورثته الا أن يكون ولدا أو زوجة فرد الجارية وولدها فيكون بينهم ميراثا لان استحجار الولد  
 والزوجة على الخدمة لا يجوز ولا يستوجبون الاجر بهذا العقد فتثبت في يد الاجير بسبب  
 باطل فليعلم أن بردها مع الزيادة بخلاف المزارعة والمعاملة لان الولد والزوجة في ذلك العمل  
 كسائر الورثة فانه غير مستحق عليهما دين بخلاف الخدمة وان لم يكن من ورثته وكان على  
 الميت دين يحبط بماله فان كانت الجارية لافضل فيها عن أجر مثله يوم قبضها الاجير قسمت هي  
 وولدها بين الغرماء وبينه ويضرب في ذلك الاجير بقيمتها وقيمة ولدها لانه لا محاباة في تصرفه  
 هنا ولكن فيه تخصيص الاجير بقضاء حقه من ماله وذلك يرد لحق الغرماء الا ان الولد  
 حدث على ملك صحيح له فلهذا ضرب مع الغرماء بقيمتها وقيمة ولدها فما أصابه كان له في  
 الجارية وما أصاب الغرماء قيل له أد قيمة ذلك الى الغرماء دراهم أو دنانير لان حقه في  
 المالة لا في الدين وبإداء القيمة يصل اليهم كمال حقه ويندفع عنه ضرر التبويض فان أبي ذلك  
 يمت الجارية وولدها فتقسم الثمن بينه وبين الغرماء يضرب الغرماء بدينهم ويضرب الاجير  
 بأجر مثله لانه حين أبي ذلك تعذر ردها بسبب عيب التبويض أو بما لحقه من زيادة مال  
 لم يرض بالتزامه بمقدار الماوضة والاجرة اذا كانت بعينها فردت بالعيب ينسخ العقد وتبقى  
 المنفعة مستوفاة بحكم عقد قد انفسخ فيكون رجوعه باجر مثله فلهذا يضرب باجر مثله وفي  
 هذا نوع اشكال فان الزيادة المنفصلة المتولدة بعد تمام الملك تمنع الرد بالعيب فيبقى أن لا يكون  
 له أن لا يردّها ولكن يفرم للغرماء قيمة الزيادة دراهم أو دنانير ويمكن أن يقال الزيادة انما تمنع  
 الرد اذا لم يجب ردها مع الاصل فانه لا يجوز أن يسلم بغير عوض بعد رد الاصل وهذا لا يوجد  
 هنا فان حق الغرماء ثابت في الزيادة كما هو ثابت في الام لانه ان لم تثبت حقه فيه باعتبار  
 صحة السبب وخلوه عن المحاباة فقد ثبت حقه فيه بطلان تخصيص الاجير بإفناء حقه مراعاة  
 لحقه وان كان في قيمة الجارية يوم قبضها الاجير فضل عن أجر مثله وكانت قيمتها يوم وقت



الاجارة مثل أجر الاجير الا ان الاجير لم يخدم المريض حين قبض الجارية يضرب الاجير  
 في الجارية وولدها بمقدار أجر مثله فما أصابه كان له في الجارية وولدها وقيل له اذ قيمة ما أصاب  
 الترماء فان أبي بيعت الجارية وولدها واقتسموا الثمن يضرب فيه الاجير بأجر مثله لانه لم  
 يملكها بنفس المقدار وانما يملكها بالقبض وعند القبض لما كانت قيمتها أكثر من أجر مثله بقيت  
 موقوفة على حق المريض لتمكن الوصية فيها بطريق المحاباة فلماذا كان التخريج على ما قال واذا  
 استأجر الرجل في مريضه وجلا يخدمه بجارية قيمتها ثلثمائة درهم وأجر مثل الاجير في خدمته  
 مائة درهم نخدمه الاجير حتى آتم الخدمة وقبض الجارية ثم مات المريض ولا مال له غيرها  
 فالاجير بالخيار ان شاء أخذ الجارية كلها وأعطى الورثة أربعة أنساع قيمتها وان شاء نقض  
 الاجارة وردها على الورثة لان المريض حابي بقدر ثلثها حين كان أجر مثله مثل قيمة ثلثها  
 والمحاباة وصية فلا تنفذ الا في مقدار الثلث فاحتجنا الى حساب لثلاثه ثلث وذلك تسعة فثلثها  
 وهو ثلاثة يسلم له ومن الثلثين يسلم له الثلث بينهما وعليه ازالة المحاباة فيما وراء الثلث وذلك في  
 أربعة أنساع قيمتها فاذا اختار ذلك فقد وصل الى الورثة كمال حقهم وثبوت الخيار له في المقد  
 لما لحقه من الزيادة وان نقض الاجارة وردها كان له في مال الميت أجر مثله مائة درهم ونساع  
 الجارية حتى يستوفى دينه والباقي للورثة وقد بطلت الوصية بالمحاباة حين اختار نقض المقد  
 ولا يشبه هذا ما وصفت لك قبله من المزاوعة والمعاملة اذا كان فيها محاباة فان هناك انما  
 يسلم له مقدار أجر مثله والثلث مما يبقى بطريق الوصية ويرد الفضل واذا قال أعطى قيمة  
 الفضل لم يكن له ذلك لان الخارج من الزرع والثمار يخلل التبييض فلا يتضرر هو برده  
 الفضل على الورثة فلماذا لا يكون له أن يقل حق الورثة من العين الى القيمة ولو كان أجر  
 مثل الاجير يوم وقعت الاجارة ثلثمائة درهم فندفع اليه المريض الجارية وخدمة الاجير  
 جميع السنة ثم مات المريض وقد زادت الجارية في بدنها أو في السعرا أو ولدت في بد الاجير  
 قبل موت المريض بعد ما مكثت السنة أو قبل أن تكمل وعلى المريض دين كثير فان الجارية  
 بزيادتها وولدها بينهم يضرب الاجير في ذلك بقيمتها وقيمة ولدها يختصمون وتضرب الترماء  
 بدنيهم لانه لا محاباة هنا فكانت الجارية وولدها للاجير الا أن تخصيص المريض اياه بقضاء  
 حقه من ماله يرد بعد موته فلماذا ضرب هو بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون فما أصاب  
 الاجير كان له من الجارية وولدها لان حقه في عينها وما أصاب الترماء قبل للاجير اذ قيمته

دراهم أو دينار إلى الترماء لأن حقهم في المالة فان أبي أخذت الجارية وولدها وبها ف ضرب  
الاجير في الثمن باجر مثله والترماء بدينهم لأن المقد قد انسخ حين أخذت من يده وانتقض  
قبضه فيها بسبب سابق على قبضه ولو كانت الجارية لم تزد ولم تلد ولكنها نقصت في السعر  
عند الاجير حتى صارت تساوي مائة والمسئلة بحالها فلا ضمان على الاجير في نقصانها لأن  
نقصان السعر فتور وغائب الساس فيها ولا معتبر بذلك في شيء من عقود المعاوضات وضرب  
الترماء في الجارية بدينهم والاجير بقيتها وهي مائة درهم لأن تخصيصه الاجير بقضاء حقه  
مردود بعد موته ثم ما أصاب الاجير فهو له من عينها وما أصاب الترماء قبل الاجير اعطاهم  
قيمة ذلك لأن حقهم في المالة فان أبي يمت الجارية وضرب الاجير في ثمنها باجر مثله ثمانية  
درهم لأن المقد قد انسخ بانتقاض قبضه فيها فانما يضرب هو باجر مثله والترماء بدينهم  
بخلاف الاول فهناك لم ينتقض قبضه فيها فانما يضرب بقيمتها لذلك وان نقصت في البدن حتى  
صارت تساوي مائة درهم فال قيمة الجارية يوم قبضها الاجير وهي ثمانية بين الاجير وبين  
الترماء فما أصاب الترماء ضمنه لهم الاجير في ماله وتسلم له الجارية وليس له أن يردها لأنها  
دخلت في ضمانه يوم قبضها على وجه التملك بمقد المعاوضة وقد تعيبت في يده بالنقصان  
الحاصل في بدنها فلا يملك أن يردها للعيب الحادث ولكن يرم للترماء حصتهم من ماليتها  
يوم دخلت في ضمانه ولو دفع المريض نحلا له مائة إلى رجل بالصف فاخرج النخل كفرى  
يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار تمرًا يساوي مالا عظيما ثم  
صار حشفا بقيته أقل من قيمة الكمرى يوم خرج ثم مات المريض وعليه دين فان ماله يقسم  
بين الترماء والعامل يضرب فيه العامل بقيمة نصف الحشف فقط فما أصابه كان له في حصته  
من الحشف وما أصاب الترماء بيع لهم في دينهم ولا ضمان على العامل بالنقصان هنا لأنه كان  
أمنيا في الخارج فلزيادة انما حصلت في عين هي أمانة بغير ضمانه وتلفت بغير ضمانه فلا يضمن  
شيئا منها لاحد بخلاف ما سبق وانما هذا بمنزلة ولد الجارية في المسئلة الاولى التي ولدت  
في يد الاجير أو مات أو حدث به عيب لم يضمنه الاجير لأن الزيادة حدثت من غير  
ضمانه وهلك كذلك فلا تكون مضنونة عليه وان كان هو ضامنا للأصل ولو كان الميت  
لادين عليه والمسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه ولا ضمان على العامل فيها

صار من ذلك حشفاً لانه لو تلف الكل من غير صنع العامل لم يضمن لهم شيئاً اذا صار حشفاً  
أولى أن لا يضمن لهم نقصان والله أعلم بالصواب

### باب الوكالة في الزراعة والمعاملة

(قال رحمه الله) واذا وكل الرجل الرجل بأرض له على أن يدفعها مزارعة هذه السنة  
فدفعها مزارعة بالثلث أو أقل أو بأكثر فهو جائز لان الموكل حين لم ينص على مقدار من  
الخارج فقد فرض الامر فيه الى رأيه فبأي مقدار دفعها مزارعة كان ممثلاً لامره عصلاً  
لمقصوده الا أن يدفعها بشئ يعلم أنه حابي فيه بما لا يتباين الناس في مثله فحينئذ لا يجوز ذلك  
في قول من يميز المزارعة لان مطلق التوكيل عندهم يتقيد بالمتعارف فان زرعها المزارع  
فخرج الزرع فهو بين المزارع والوكيل على ما اشترط الاشئ منه لرب الارض لانه صار  
غاصباً مخالفاً وغاصب الارض اذا دفعها مزارعة كان الزرع بينه وبين المدفوع اليه على الشرط  
ولرب الارض أن يضمن نقصان الارض في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمهما  
الله ان شاء الوكيل وان شاء المزارع فان ضمن المزارع رجوع على الوكيل به لانه منورود من  
جهته وفي قول أبي يوسف الآخر يضمن المزارع خاصة لانه هو المتلف فأما الوكيل فنصاب  
والمقار عنده لا يضمن بالنصب ثم يرجع المزارع على الوكيل للفرور فان كان حابي فيه بما  
يتباين الناس في مثله فالتخرج بين المزارع ورب الارض على الشرط والوكيل هو الذي قبض  
نصيب الموكل لانه هو الذي أجر الارض وانما وجب نصيب رب الارض بمقتده فهو الذي  
بلى قبضه وليس لرب الارض أن يقبضه الا بوكالة من الوكيل فان كان رب الارض  
أمر الوكيل أن يدفعها مزارعة ولم يسم سنة ولا غيرها جاز للوكيل أن يدفعها مزارعة سنته  
الاولى فان دفعها أكثر من ذلك أو بعمده سنة ولم يدفع هذه السنة لم يميز في الاستحسان  
وفي القياس يجوز لان التوكيل مطلق عن الوقت في أي سنة دفعها وفي أي مدة دفعها لم  
يكن فعله مخالفاً لما أمره الموكل به فجاز كالوكيل بإجارة الدور والريقين ولكنه استحسن  
وقال دفع الارض مزارعة يكون في وقت مخصوص من السنة عادة والتقيد الثابت بالعرف  
في الوكالة كالنائب بالنهي فاذا دخله التقيد من هذا الوجه يحمل على أخص الخصوص وهو  
وقت الزراعة من السنة الاولى كالوكيل يشتري الاضحية يتقيد بأيام الاضحية من السنة

الاولى بخلاف اجارة الدور والرقق فانها لا تختص بوقت عرفا فراعى فيها مطلق الوكيلة  
 اما المزارعة نظير التوكيل باكره الابل الى مكة للحج عليها فانها تختص بايام المرسوم في السنة  
 الاولى لان هذا يكون في وقت مخصوص من كل سنة عرفا فيحمل على اخص الخصوص  
 وهو وقت خروج القافلة من السنة الاولى خاصة ولو كان البذر من رب الارض كان هذا  
 ايضا على أن يدفعه بما يتقرب الناس فيه لان هذا توكيل بالاستتجار فان صاحب الارض يكون  
 مستأجرا للعامل والتوكيل بالاستتجار كالتركيل بالشراء فاعا يفند على الموكل اذا كان يفتن  
 يسير ورب الارض هو الذي يلي قبض حصته وليس للوكيل قبضا الا بآذنه لان رب  
 الارض هنا ما استحق نصيبه بمقدار التوكيل بل يكونه تمام بذره فان دفعه التوكيل بما لا يتقرب  
 الناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على الشرط لانه بخلاف صار عاصبا للارض  
 والبذر فيكون عليه ضمان مثل ذلك البذر للموكل فان تمكن في الارض نقصان بالمزراعة  
 لمرب الارض أن يضمن النقصان أيهما شاء في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد لان  
 المزارع متلف والوكيل غاصب فان ضمن المزارع رجع به على الوكيل للمردود ولا يتصدق  
 المزارع بشئ مما صار له في هذه المسئلة ولا في المسئلة الاولى وان كان الوكيل يأخذ مثل ما غرم  
 من نقصان الارض وبذرا مثل الذي غرم ويتصدق بالفضل لان الخبز تمكن في تصرف  
 الوكيل حين صار كالمصاحب فعليه أن يتصدق بالفضل وانما يدفعها الوكيل بمزارة هنا أيضا  
 في المسئلة الاولى خاصة استحسانا فان دفعها بمضى تلك السنة فهو مخالف غاصب للارض  
 والبذر والحكم فيه ما بينا في الفصل الاول واذا وكل رجلا بأن يأخذ له هذه الارض بمزارة  
 هذه السنة على أن يكون له البذر من قبل الموكل فلو وكل أن يأخذها بما يتقرب الناس فيه  
 وان أخذها بما لا يتقرب الناس فيه لم يجز على الموكل الا أن يرضا به ويترعها عليه لا يوكيل  
 بالاستتجار فهو بمنزلة الوكيل بالشراء فلا يفند تصرفه بالعين الفاحش على الموكل الا أن يرضا  
 به ومزارة الموكل بعد العلم بما صنع الوكيل دليل الرضا به فهو كصريح الرضا فان زرعا  
 الموكل فحصل الخارج كان الوكيل هو المأخوذ بمحصة رب الارض يستوفيه منه الموكل فيسليمه  
 اليه لان رب الارض استحق ذلك بالشرط والوكيل هو الذي شرط له ذلك فان أخذ ذلك  
 رب الارض من الموكل بغير محضر من الوكيل يرى الوكيل لو وصول الحق الى مستحقه  
 وان كان الوكيل أخذها بما لا يتقرب الناس فيه وهو لم يخبره بذلك حتى زرعا الموكل وقد

أمره الوكيل بزراعتها كان الخارج للمزارع على الوكيل ولرب الأرض أجر مثل أرضه مما  
أخرجت الأرض لأن الوكيل استأجرها بما سعى من الخارج وقد حصل الخارج ثم استحق  
الموكل فيكون لرب الأرض على الوكيل أجر مثل الأرض مما أخرجت الأرض لأن ذلك من  
ذوات الامثال ولا شيء للوكيل على الموكل لانه هو الذي أمره بزراعتها وقد كان استئجاره نافذا  
عليه فالتحقت هذه بأرض مملوكة له دفعها الى غيره وأمره أن يزرعها من غير أن يشترط عليه  
شيأ وان كان الوكيل دفع اليه الأرض ولم يأمره بزراعتها ولم يخبره بما أخذها به فالخارج  
للمزارع لانه نماء بذره وتصرف الوكيل بالابتغاء الناس فيه لم ينفذ عليه ولا شيء لرب الأرض  
على الوكيل هنا لان الزارع بمنزلة الغاصب حين زرعها بغير أمر الوكيل ومن استأجر أرضا  
فغصبها غاصب وزرعها لم يكن لرب الأرض على المستأجر أجرها بخلاف الاول فان هناك  
الوكيل أمر الزارع بزرعها فيجعل بمنزلة ما لو زرعها بنفسه فيلزمه أجر مثلها لصاحبها ثم على  
الزارع هنا نقصان الأرض لرب الأرض لانه زرعها بغير إذن صاحب الأرض على وجه  
الغصب ولا يرجع به على الوكيل لان الوكيل لم يفره بل هو الذي اغتر حين لم يسأل  
الوكيل ولم يستكشف حقيقة الحال ويتصدق الزارع بالفضل لانه ربح زرعه في أرض غيره  
بسبب خيئ واذا لم يبين الوقت للوكيل هنا فهو على أول سنة وأول زراعة استحسانا ولو  
كان وكله بأن يأخذ له أرض فلان وبذرا مزارعة فان أخذها بما يتباين الناس فيه جاز ورب  
الأرض هو الذي يقبض نصيبه من الزرع لانه يملك نصيبه بكونه نماء بذره لا بشرط الوكيل  
له ذلك بالمقد وان أخذ بما يتباين الناس فيه لم يجز على الموكل الا أن يرضي به لانه وكله  
بأن يؤجره وذلك يتقيد بما يتباين الناس فيه عند من يجوز المزارعة فان عمل المزارع في جميع  
ما ذكرنا فحصل الخارج فهو بينهما على الشرط وان كان الوكيل أخذه بما لا يتباين الناس  
فيه من قلة حصة المزارع وأمر المزارع فعمل ولم يبين ذلك له فالزارع متطوع في عمله في  
القياس والخارج كله لرب الأرض وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط ووجه القياس  
ان تصرف الوكيل بالنبت الفاجش لم ينفذ على الموكل معينا في اقامة العمل وجه الاستحسان  
انه انما لا ينفذ تصرف الوكيل على الموكل فحق الموكل بالنبت لدفع الضرر عن الموكل والضرر  
هنا في امتناع نفوذ التصرف عليه لانه اذا نفذ تصرفه عليه استحق ما شرط له من الخارج وان  
قل ذلك واذا لم ينفذ لم يستحق شيأ على أحد بمقابلة عمله وهو نظير القياس والاستحسان في العبد

اذا أجر نفسه في عمل وسلم من ذلك العمل فإن كان الموكل لم يسم للوكيل الوقت فهو على  
 أول سنة وزراعه استحساناً فإن مضت السنة قيل أن يأخذ ثم أخذ لم يجز الموكل على العمل  
 فإن رضي به وعمل كان بينهما على الشرط بمنزلة ما لو أخذ أرضاً وبذراً ليزرعها وإذا دفع  
 الرجل إلى الرجل نخلاً ووكله بأن يدفعها مامله هذه السنة أو لم يسم له وقتاً فهذا على أول  
 سنة للعرف فإن دفعه بما يتباين الناس فيه جاز وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه  
 لأنه يملك الثمر بملكه النخل لا بالسقد الذي يأسره الوكيل فإن دفعه بما لا يتباين الناس فيه  
 فالخارج لصاحب النخل لأنه وكله باستئجار المامل فلا ينفذ تصرفه بالنخل، الماحض على  
 الموكل وللمامل أجر مثله على الوكيل لأنه استأجره ببعض الخارج وقد حصل الخارج  
 واستعته رب النخل فيستوجب الرجوع بأجر مثله ولو وكله بأن يأخذ نخلاً بعينه فأخذه  
 بما يتباين الناس فيه جاز على الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه لأنه يملكه  
 بسبب تولده من نخله وإن أخذه بما لا يتباين الناس فيه من قلة نصيب المامل لم يلزم المامل  
 ذلك إلا أن يشاء فإن عمله وقد علم نصيبه منه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سعى له أما إذا  
 علم به فوجود دلالة الرضا منه بالأقدام على العمل بعد العلم بحقيقة الحال وأما إذا لم يعلم به فهو  
 استحسان لما فيه من المنفعة للمامل فإنه لو لم ينفذ تصرفه عليه لم يستوجب شيئاً وإذا أسره أن  
 يأخذ له نخلاً بمعاملة أو أرضاً بمزراعة أو أرضاً وبذراً بمزراعة ولم يعين شيئاً من ذلك لم يجز  
 لأن الوكيل عاجز عن تحصيل مقصود الموكل منع هذه الجهالة المستتمة فإن العمل يختلف  
 باختلاف النخل والأراضي على وجه لا يمكن أن يوقف فيه على شيء معلوم وإذا أسره بأن  
 يدفع أرضه بمزراعة أو أن يدفع نخله بمعاملة إلى رجل ولم يعين الرجل جاز لأن دفع الأرض  
 بمزراعة بمنزلة إيجارها ومن وكل غيره بأن يؤجر أرضه مدة معلومة جاز وإن لم يبين من  
 يؤجرها منه لأن المقود عليه منفعة الأراضي وهي معلومة لا تختلف باختلاف السنوات  
 وكذلك في الماملة مقدار العمل قد صار معلوماً ببيان النخل على وجه لا يختلف باختلاف  
 المامل ولو أسره بأن يدفع أرضه هذه بمزراعة فأعطاه رجلاً وشرط عليه أن يزرعها حنطة  
 أو شعيراً أو سمماً أو أرزاً فهو جائز لأن دفع الأرض بمزراعة لهذه الأشياء متعارف فطابق  
 التوكيل ينصرف إلى هذه الأشياء كلها والوكيل يكون ممثلاً أسره في جميع ذلك وكذلك  
 لو وكله أن يأخذ له هذه الأرض وبذراً منها بمزراعة فأخذها مع بذور حنطة أو شعيراً أو غير

ذلك من الحبوب جاز ذلك على الموكل لانه وكله ليؤجره في عمل الزراعة وهو في جميع ذلك متعارف فمطلق التوكيل ينصرف الى جميع ذلك ولو وكله أن يأخذ له هذه الارض مزراعة فأخذها من صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو شرط عليه شعيرا أو غيره لم يكن له أن يزرع الا ما شرط عليه رب الارض لان التوكيل اذا امتثل أمره كان عقده كمقد الموكل بنفسه وهو لو أخذ أرضا مزراعة ليزرعها حنطة لم يكن له أن يزرعها غير الحنطة لان صاحب الارض انما رضى بان يكون أجر أرضه الحنطة فلا يملك المستأجر أن يحولها الى غيره ولو وكله بان يدفع أرضا له مزراعة هذه السنة فأجرها ليزرع حنطة أو شعيرا بكر من حنطة وسط أو بكر من شعير وسط أو سسم أو أرز أو غير ذلك مما يخرج من الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما رضى بالمزراعة ليكون شريكا في الخارج وقد أتى بغير ذلك حين أجرها بأجرة مسماة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الأمر على وجهه يكون أضع له لانه لو دفعها مزراعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع ان لم يكن لرب الارض شيء وهنا تقرر حق رب الارض دينيا في ذمة المستأجر اذا تمكن من زراعتها وان لم يزرع أو أصاب الارض آفة ومضى أتى الوكيل بجنس ما أمر به وهو أنفع للأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان عقده كمقد الموكل بنفسه فلم يستأجر أن يزرع ما بدله والتقييد بالحنطة أو الشعير غير مفيد هنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزراعة وان أجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها مما لا يزرع لم يجوز ذلك على الموكل لانه مخالف في الجنس فرب الارض نص على أن يدفعها مزراعة وذلك اجارة الارض بشيء يخرج من الارض فاذا أجرها الوكيل بشيء لا يخرج من الارض كان مخالفا في جنس ما نص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما اذا باعه بالن دينار وكذلك ان أمره أن يدفعها هذه السنة مزراعة في الحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط جاز ويزرعها المزارع ما بدله من الزراعات مما يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحنطة أو أقل منها لان تسمية رب الارض الحنطة معتبرة في معرفة مقصد الضرر على الارض به وهو لم يخالفه في الجنس حين سمي الآخر كحنطة وسط وان أجر بغير الحنطة صار مخالفا للموكل في جنس ما سمي له من أجر الارض فلا ينفذ تصرفه عليه ولو وكله أن يدفعها مزراعة بالثلث فدفعها على أن لرب الارض الثلث جاز لان حرف

الباء يصعب الاعراض ورب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة أرضه فكان هذا بمنزلة التعويض على اشتراط الثلث له فان قل رب الارض اتماعت ان للمزارع الثلث لم يصدق لان ما يدعيه يخالف الظاهر الا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حيث أن المزارع هو الذي يستوجب الخارج عوضا عن عمله بالشرط ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط علف لان رب الارض هنا نص على ما هو مسمع أرض وهو ثلث الخارج وقد أجرها بغير ذلك ثم هنا نص على الشركة في الخارج والاجارة بكر من حنطة ليس فيها معنى الشركة فكان هذا مخالفة في الجنس في العقد الذي أمره به فان زرعها المستأجر كان الخارج للمزارع وعليه كره حنطة وسط للذاجر لان المؤجر صار عاصبا للأرض ولرب الأرض ان يضمن نقصان الأرض ان شاء المزارع وان شاء الوكيل في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمهما الله لان الوكيل عاصب والمزارع متلف فان ضمنها المزارع رجع بها على الوكيل لأجل الضرر وبأخذ المؤجر من السكر الذي أخرجه الأرض ماضن ويتصدق بالفضل لانه كسب خيث وان وكله بأن يؤجرها بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها حنطة فزرعها فهو مخالف لان ما أتى به أضر على المولى مما أمره به لانه أمره بمقد يتقرر به حقه في الاجر اذا تمكن المستأجر من الانتفاع بها وان لم ينفع ولا به نص على اجارة محضه وقد أتى بعقد الشركة فكان مخالفا وتوزيع هذه كتنظيم الاولى ولو وكله أن يأخذ هذه الأرض مزارعة فالمستأجرها الوكيل بكر حنطة لم يجز على الأمر لان ما أتى به أضر عليه لانه ألزمه الكر دينا في ذمته عند تحكيمه من الزراعة وان لم يزرع وهو ما أمره بذلك فلا ينفذ تصرفه عليه الا أن يرضى به ولو وكله بأن يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثه لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قلناه للمزارع انما يقع على ان رب الأرض الثلث لما بينا ان رب الأرض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الأرض فما يصحبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد أتى بضده ولو كان أمره أن يأخذ الأرض والبذر والمسئلة بحالها جاز ذلك على المزارع لان المقود عليه هنا هو عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا أمره ولو وكله ان يدفع نخله هذا معاملة بالثلث فدفعها على ان الثلثين للعامل لم يجز ذلك على رب



التخليل لأن العامل هو الذي يستحق الخارج بالشرط فأما ينصرف أمر رب التخليل بهذا اللفظ الى اشتراط الثلث له ولو وكله أن يأخذ له نخل فلان هذه السنة معاملة بالثلث فأخذه على أن اثنين لرب التخليل جاز عليه لما قلنا ولو وكله أن يأخذ هذه الارض هذه السنة وبذرا معها مزارعة فأخذ الوكيل البذر والارض على أن الخارج كله لرب الارض وعليه للمزارع كره حنطة وسط فهذا جائز كان البذر من حنطة أو من غيرها لان ما باشره من المقد أنعم للموكل فانه يستوجب الاجر بتسليم النفس وان لم يستعمله أو أصاب الزرع آفة وان شرط الآخر دراهم أو متاعا بعينه لم يجوز وانما استحسن اذا شرط له شيئا مما يخرج به الارض ان أجره لما يبا في الفصل الاول ولو أمره أن يأخذها بالثلث والمسئلة بحالها لم يجوز في شيء من ذلك لانه نص على عقد الشركة في الخارج هنا ولانه لا بدري ان ثلث الخارج يكون مثل ما شرط له من الاجر أو أقل أو أكثر ولو وكله أن يأخذ هذا التخليل معاملة فأخذه على أن الخارج لصاحب التخليل وللعامل كره من عمر فارسي عليه جاز لانه اشترط له أفضل مما يخرج من التخليل وهذا المقد أنعم له من الوجه الذي قلنا وان كان شرط له كرا من دقل جيد نظر في التخليل فان كان ذلك دقلا جاز وان كان فارسيا لم يجوز ذلك على العامل بمنزلة مالو شرط له كرا من حنطة أو شعير أو درهما وذلك لا ينفذ عليه الا أن يرضى به لان تعينه التخليل في المعاملة يكون تنصيصا على أن يكون أجره من جنس مما يخرج ذلك التخليل ولو وكله بأن يأخذ له نخل فلان معاملة بالثلث فأخذه بكر تمر فارسي جيد لم يلزم العامل الا أن يشاء لانه لا بدري لعل الثلث أكثر مما شرط له فان كان يعلم ان الثلث يكون أقل من ذلك فهو جائز لانه متيقن بتحصيل مقصوده فان قيل قد قلتم انه أمر بمقد الشركة بهذا اللفظ وما أتى به من الاجارة غير الشركة قلنا نعم ولكن الاسباب غير مطلوبة بعينها بل بما قصدتها فأما يعتبر اختلاف السبب اذا لم يدل بانه حصل مقصوده الذي نص عليه على وجه هو أنعم له فلما اذا علمنا ذلك يقينا فلا معنى لاعتبار الاختلاف في السبب فلماذا ينفذ تصرفه عليه والله أعلم

باب الزيادة والخط في المزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) الاصل أن عقد المزارعة والمعاملة في حكم الزيادة في البذل والخط

أخذ البيع والاجارة وقد بنا أن الزيادة هناك تصح حال قيام المقود عليه على وجه بطل ابتداء المقد ولا يصح بعد هلاك المقود عليه والخط صحيح بعد هلاك المقود عليه لأن الخط إسقاط محض وفي الزيادة معنى التمليك فكذلك في المزارعة والماملة وإذا تمالك الرجلان مزارعة أو ماملة بالنصف وعمل فيها العامل حتى حصل الخارج ثم زاد أحدهما الآخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثين ورضى بذلك الآخر فإن كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناهى عظم البسر جاز لأن ابتداء المقد بينهما في هذه الحالة يصح مادام المقود عليه بحيث يزداد بعمل العامل فتصح الزيادة أيضا من أيهما كان لصاحبه وإن كان بعد استحصاد الزرع وتناهى عظم البسر فإن كان الرائد صاحب النخل وصاحب البذر في الماملة فهو باطل لأن ابتداء المقد بينهما في هذه الحالة لا يصح فكان يعنى الزيادة في الثمن بعد هلاك المقود عليه وهذا لا رالمقد قد انتهى فلا يمكن إساءد الزيادة على سبيل الانتحاق بأصل المقد وهي في الحال هبة غير مقسوم فلا يكون صحيحا وإن كان الآخر هو الزائد فهو جائز لأنه يستوجب بالشرط ويكون هذا منه خطأ لا زيادة فإن كان شرط بمقابلة عمله نصف الخارج ثم حط ثلث هذا النصف واكتفى بثلث الخارج والخط بعد هلاك المقود عليه صحيح وكذلك أن كان صاحب الأرض الذي لا يذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر لأنه يستوجب بالشرط بمقابلة منفعة أرضه فيكون هذا منه خطأ لا زيادة وإذا اشترط الخارج في الماملة والمزارعة نصفين واشترط لأحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والماملة من أيهما كان البذر أو الشرط لتضمن هذا المقد شراء المدوم أو الجمع بين الشركة في الخارج والاجرة ديناً في الذمة بمقابلة عمل العامل أو منفعة الأرض ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخل في الماملة هذا هو حكم فاسد المزارعة والماملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه عشرين فقيرا إلا أن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصول الخارج وهو مقصد للمقد والله أعلم

باب النكاح والصلح من الجنابة والخلع والعنق والمكاتب في المزارعة والماملة

(قال رحمه الله) وإذا تزوج الرجل امرأة بمزارعة أرضه هذه السنة على أن يزرعها بذرهما وعملها فخرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة لا يشترط أحد المقدين

في الاجر والمزاولة كالبيع تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح لا تبطل هكذا قال ابراهيم  
النكاح يهدم الشرط والشرط يهدم البيع وعلى قول أبي يوسف التسمية صحيحة وصداتها  
أجر مثل نصف الارض وعلى قول محمد رحمه الله التسمية فاسدة ولها مهر مثلها الا أن يجاوز  
ذلك بأجر مثل جميع الارض فيثبت لها أجر مثل جميع الارض لان الزوج بذل منفعة الارض  
بمقابلة نصف الخارج وبمقابلة نصفها فان الشروط لها على الزوج ملك النكاح ونصف الخارج  
لان البذر من قبلها فانما توزع منفعة الارض عليها باعتبار القيمة كما هو قضية المقابلة ونصف  
الخارج مجهول أصلاً وجنساً وقدرا فكان ما يقابل البضع من منفعة الارض مجهولاً أيضاً  
جهالة التسمية ومثل هذه الجهالة تمنع صحة التسمية فيكون لها مهر مثلها كما لو تزوجها بشرب  
الا أن يتيقن بوجود الرضا منها يكون صداقها منفعة جميع الارض لانها لما رضيت به بمقابلة  
سنين كانت بمقابلة أحدها أرضاً فلذا لا يجاوز بالصداق أجر مثل جميع الارض وأبو يوسف  
يقول الانقسام بين البضع ونصف الخارج باعتبار التسمية لا باعتبار القيمة فيتوزع نصيبين كما هو  
قضية المقاسمة بين المجهول والمعلوم بمزلة مال الراعي بثلث ماله لفلان وللمساكين كان لفلان  
نصف الثلث فهنا أيضاً يكون الصداق منفعة نصف الارض والمنفعة مال متقوم في حكم الصداق  
فتصح التسمية ويلزم تسليم منفعة نصف الارض اليها وقد عجز عن ذلك لتساقط المزاولة فيكون  
لها أجر مثل نصف الارض فان طلقها قبل الدخول بها كان لها في قول أبي يوسف رحمه الله  
نصف المسمى وهو ربع أجر مثل الارض وفي قول محمد رحمه الله لها المنفعة لتساقط التسمية  
وان زرعت المرأة زرعاً فأخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج فجميع الخارج للمرأة لانه نماء بذرها  
وعليها في قياس قول أبي يوسف نصف أجر مثل الارض ولا صداق لها على الزواج لانها  
استوفت منفعة جميع الارض ونصف ذلك صداقها والنصف الآخر استوفته بحكم مزاولة  
فاسدة فليها أجر مثل نصف الارض وعند محمد رحمه الله عاياً أجر مثل جميع الارض  
فيتقاصان ويترادان فضلاً ان كان وان كان البذر من قبل الزوج فتزوجها على أن دفع أرضاً  
وبذرا مزاولة بالنصف والمسئلة بحالها فالنكاح صحيح والمزاولة فاسدة وللرأة مهر مثلها  
بالنما ما بلغ عندهم جميعاً لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة البضع وبمقابلة العمل  
والخارج مجهول الجنس والقدر ووجود أصله على خطر فلم يصح تسميته صداقاً فكان لها مهر  
مثلها بالنما ما بلغ وهو الاصل في هذا الجنس انه متى كانت الشروط بمقابلة البضع بهض

الخارج بالتسمية فاسدة عندهم جميعا ومتى كان الشروط متفعة الارض أو متفعة العامل  
بمقابلة البضع في صحة التسمية اختلاف كما يبا حتى لو تزوجها على أن يأخذ أرضها ليزرعها بذره  
وعمله بالنصف فللمرأة مهر المثل بالاتفاق لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعها  
ومتفعة الارض ولو تزوجها على أن يأخذ أرضها وبذرا منها مزارعة بالنصف فالمسئلة على  
الاختلاف لانها شرطت عمل الزوج بمقابلة بضعها ونصف الخارج فيكون الصداق نصف  
عمل الزوج في قول أبي يوسف كما بينا ولو تزوجها على أن دفع اليها نخلا معاملة بالنصف  
فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعها وعملها ولو تزوجها على أن  
دفعت اليه نخلا معاملة بالنصف والمسئلة على الخلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعها  
ونصف الخارج فهذه ست مسائل في النكاح وست اخرى في الخلع على هذه الصورة  
فالمرأة في الخلع بمنزلة الزوج في السكاح لان بذل الخلع عليها في كل موضع ذكرنا في  
السكاح أنه يكون لها صداق مثلها في الخلع يجب عليها رد المقبوض لان البضع لا يتقوم عند  
خروجه من ملك الزوج وانما يقوم باعتبار رد المقبوض وكذلك هذه المسائل الست في الصلح  
من جنابة المهر الا أن في كل موضع كان الواجب في النكاح صداق مثلها في الصلح من  
دم المهر الواجب الدية لان بذل النفس هو الدية عند فساد التسمية في الصلح بمنزلة مهر المثل  
في السكاح وأما كل جنابه ليس فيها قصاص أو جنابه خطأ وقعت على الصلح عنها عقدة  
مزارعة أو معاملة نحو ما وصفنا فان العقد في جميع ذلك فاسد بالاتفاق وارض الجنابة واجب  
لان هذا صلح عن مال على مال فيكون بمنزلة البيع يبطل بالشرط الفاسد كما تبطل المزارعة  
فاشترط كل واحد من العقدين في الآخر بقصد كل واحد منهما فأما المتق على شرط  
المزارعة في جميع هذه الوجوه فلي البعد فيه قيمة نفسه بالناس ما بلغت لان المولى انما يزيل  
عن ملكه في المتق مالا متقوما عند فساد التسمية يكون رجوعه بقيمة العبد كما لو أعتق عبده  
على خمر ولا يدخل هنا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على قياس جعل المتق  
اذا كان شياً بينه فاستحق أو هلك قبل القبض لان هناك التسمية كانت صحيحة وهنا أصل  
التسمية فاسد فيكون هذا نظير المتق على الخمر وأما الكتابة على نحو ذلك فالكتابة فاسدة مع  
المزارعة والمعاملة لان الكتابة لا تصح الا بتسمية البدل وهو عقد محتمل للتسريح بمنزلة البيع  
فاشترط كل واحد من العقدين في الآخر بفسدهما جميعا فان عملها المكاتب عتق ان خرج

شيء أو لم يخرج إذا كان محله محل آخر بأن كان المولى صاحب النخل أو صاحب الأرض والبذر لانه أو في العمل المشروط عليه بمقابلة رقبته ومع فساد التسمية يترك العتق بإفناء المشروط كما لو كاتبه على خمر فأدى الخمر ثم للمكاتب على مولاه أجر مثله وللمولى عليه رقبته فإن كانت قيمة رقبته أكثر من أجر النخل فله ان يؤدي الفضل وان كان أجر مثله أكثر من قيمة رقبته لم يكن على مولاه شيء لانه نال العتق بمقابلة ما أو في من العمل فلا يتمكن استرداد شيء منه واسترداد بدله كاسترداده ثم في الكتابة الفاسدة المولى أحق بمناقضه فلا يقوم عليه منافعه الا بقدر ما يحتاج اليه المكاتب وذلك مقدار قيمة رقبته وإذا كان محل المكاتب محل المستأجر بأن كان البذر من قبل المكاتب لم يعتق وان زرع الارض وحصل الخارج لان الجمل هنا بمض الخارج وهو مجهول اللون والجنس والقدر ومثل هذه الجهالة تمنع العتق وان أدى كما لو كاتبه على ثوب ثم الخارج كله في يد العبد هنا الى ان يردده المولى رقيقا وإذا رده المولى رقيقا كان الخارج للمولى باعتبار انه كسب عبده لا باعتبار انه مشروط في الكتابة فلماذا لا يعتق العبد به والله أعلم

باب عمل صاحب الأرض والنخل فيها بإمر العامل أو بنير أمره

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه فلما نبت قام عليه رب الأرض بشقه وأجرائه وسقاه حتى استحصد بنير أمر المزارع فأنطرح بينهما نصفان ورب الأرض متطوع فيما صنع لان الشركة بينهما قد انقضت في الخارج حين بذره العامل وسقاه وصار المقصد بحيث لا يملك رب الأرض نفسه فاقامة العمل بعد ذلك كاقامة أجنبي آخر ولو عمل أجنبي آخر فيها كان متطوعا فيما صنع والخارج بين رب الأرض والمزارع على الشرط فكذلك اذا فعل رب الأرض ذلك فان كان استأجر لذلك فعمل أجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ثم رب الأرض انما عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر على غيره ولو كان المزارع يذر البذر فلم ينبت ولم يسقه حتى سقاه رب الأرض بنير أمره فنبت فلم يزل يقوم عليه ويسقيه حتى استحصد فأنطرح لرب الأرض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له وهو القياس ولكننا نستحسن أن يحمل بينهما على ما اشترطا ويحمل رب الأرض متطوعا فيما عمل وجه القياس ان

رب الارض استرد الارض والبذر قبل انعقاد الشركة بينهما لان الشركة بينهما في الخارج لاني  
 البذر وبمجرد القاء البذر في الارض وكونه في المواتق سواء ولو أخذ رب الارض البذر  
 وزرع بنفسه كان الخارج كله اليه لانه صار مستردا في حال هو يملك ففسخ المزارعة في تلك  
 الحالة فكذلك اذا استرده بعد الالتقاء في الارض قبل السقي وجه الاستحسان ان سبب  
 الشركة في الخارج القاء البذر فيقام هذا السبب مقام حقيقة الشركة يبين الزرع (الآثري)  
 أنه يقام مقامه في لزوم العقد حتى لا يملك رب الارض ففسخه بعد ذلك قصدا ومنع المزارع  
 من العمل فيكون هذا مه ائانة للمزارع أو عمله فيها هو شريك فيه فيكون الخارج بينهما  
 على الشرط كما في الفصل الاول وهو نظير ما استشهد به لو ان رجلا بذر أرضا له فلم ينبت  
 حتى سقاه رجل فنبت كان الزرع الذي سقاه في القياس بمنزلة من غصب بذرا وزرعه وفي  
 الاستحسان الزرع لصاحب الارض والذي سقاه معين له وهذا لانه بعد الزراعة يكون  
 اذا لكل واحد منهما في سقيه والقيام عليه مستتبنا به دلالة فينزل ذلك منزلة أمره اياه  
 بذلك نصا بخلاف ما قبل الزراعة فله تدير في تقديم عمل الزراعة وتأخيرها واختيار ما يزرعه  
 في كل أرض فلا يكون هو آمر للناسب بان يزرع بذره في أرضه فيكون الناسب عاملا  
 لنفسه فكذلك في مسألة المزارعة بعد ما بذره المزارع هو كالستعين بصاحب الارض في  
 سقيه والقيام عليه فكانه أمره بذلك نصا فيكون رب الارض عاملا له لا لنفسه ولو بذره  
 رب الارض ولم يسقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما  
 على ما اشترطا أما اذا كان ذلك بامر المزارع فهو غير مشكل لانه لو بذره وسقاه كان معيناً  
 للمزارع فاذا بذره ولم يسقه أولى وأما اذا كان بغير أمره فلان بمجرد القاء البذر في الارض  
 لم يحصل الخارج وانما حصل بالسقي والعمل بعد وقد باشره المزارع فيكون الخارج بينهما  
 على الشرط وهذا القمل من رب الارض محتمل يجوز أن يكون على طريق الفسخ منه لقد  
 المزارعة ويجوز أن يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت لاشتغال المزارع  
 بعمل آخر أو لمرض حل به وبالاختمال لا يفسخ العقد فلما كان الخارج بينهما على الشرط  
 ولو أخذه رب الارض قبذره في الارض وسقاه فنبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى  
 استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له لانه قد استحكم  
 استرداد رب الارض حين بذره وسقاه حتى نبت من حيث ان باليات تحصل الشركة

في الخارج ولم يوجد من جهة المزارع ليكون شريكا في الخارج فانما ثبت الخارج كله على ملك  
 رب الارض وانسخ به عقد المزارعة فصار كأن لم يكن ثم المزارع بالعمل بعد ذلك بنبر أمره  
 متطوع فلا يستوجب عليه الاجر وان كان البذر من قبل المزارع فيذره ولم يسته حتى  
 سقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على الشرط استحسانا وكذلك لو  
 بذره رب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على  
 الشرط ولو بذره رب الارض وسقاه حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاه فالخارج كله لرب  
 الارض وهو ضامن لمثل ما أخذ من البذر والمزارع متطوع في عمله لانه كان خاصا لما  
 أخذ من البذر وقد استحكم ذلك بباب الخارج على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض  
 وفي أرض له أخرى سواء فيكون الخارج كله له والمزارع متطوع لانه عمل في زرع غيره  
 بنبر أمره واذا دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف فقام عليه العامل وسقاه وحفظه فلما  
 خرج طلمه أخذه صاحب النخل بنبر أمر العامل وقام عليه وسقاه ولحقه حتى أدرك الخارج  
 فهو بينهما على ما اشترطا لان الشركة قد تأكدت بخروج الطلم فيكون رب النخل بمسند  
 ذلك ممينا للعامل في النخل بمنزلة أجنبي آخر بعينه ولا أجر لصاحب النخل في تلقيحه وعمله  
 لانه يتبرع فيه لم يأمره العامل به ولو كان العامل حين قبض النخل أخذه صاحبه بنبر  
 أمره فسقاه وقام عليه حتى طلم طلمه ثم قبض منه العامل فلقعه وسقاه وقام عليه حتى صار ثمرا  
 فجميع ما خرج لصاحب النخل ولا شيء للعامل منه لان الشركة انما تنفد بينهما بخروج  
 الطلم وحين خرج لم يكن وجده من العامل عمل فيه لا حقيقة ولا حكما فيكون الخارج كله  
 على ملك صاحب النخل ثم لا يتغير ذلك بعمل العامل بل هو فيما عمل كأجنبي آخر ولو كان  
 صاحب النخل قبضه وسقاه وقام عليه فلم يخرج طلمه حتى قبضه العامل بنبر أمر صاحبه فسقاه  
 وقام عليه حتى خرج طلمه ثم لقعه وقام عليه حتى صار ثمرا فالخارج بينهما على الشرط لما بينا  
 ان الشركة انما تنفد عند حصول الطلم وقد وجد العمل من العامل عند ذلك على الوجه الذي  
 افترضته المعاملة فيصير الخارج مشتركا بينهما كما في مسألة المزارعة بل أولى لان هناك رب  
 الارض والبذر يملك فسحق للمقد قصدا بل لقاء البذر في الارض وهنا لا يملك ثم هناك  
 لا يعمل رب الارض مستردا فيما أقام من العمل ويعمل الخارج بينهما على الشرط فها أولى وفي  
 جميع هذه المسائل لو كان رب الارض والنخل فله ما فعل بامر العامل والمزارع كان الخارج

بينهما على الشرط لان المزارع استعان به في العمل وهو قصد اعانة لا اقامة العمل لنفسه فتكون الاستعانة به بمنزلة الاستعانة بغيره ولو كان استأجر رب الارض والبذر أو رب النخل على ذلك باجر معلوم فالخارج بينهما على الشرط ولا أجر له على المزارع لانه عمل فيما هو شريك فيه ولو أمره أن يستأجر لذلك أجرا فعمله فالخارج بينهما على الشرط وأجر الاجراء عليه ولو كانت المزارعة والمعاملة الاولى بالصف ثم دفعها للمامل الى رب الارض والنخل ليعمل على أن له الثلثان من الخارج والثلث للمامل فالخارج بينهما نصفان على المزارعة الاولى لان العامل استأجر رب الارض والنخل للعمل بجزء من نصيبه ولو استأجره بدرهم لم يستوجب الأجر فكذلك اذا استأجره بجزء من نصيبه ولا يحمل هذا خطأ منه لبعض نصيبه من الخارج لان هذا الخط في ضمن المقد الثاني لا مقصودا بنفسه وقد بطل المقد الثاني فيبطل ما في ضمنه والله أعلم

### باب اشتراط بعض العمل على العامل

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل نخلا لمعاملة على أن يلقحه فخرج منه فهو بينهما نصفان ولم يشترط صاحب النخل على العامل من السقي والحفظ والعمل شيئا غير التلقيح نظرت فيه فان كان النخل يحتاج الى الحفظ والسقي فالمعاملة فاسدة لان العمل انما يستحق على العامل بالشرط ولا يستحق عليه الا المشروط واذا كان الثمن لا يحصل بالعمل المشروط عليه فاسواء من الاعمال يكون على رب النخل ولو شرط عليه ذلك فسد المقد لان موجب المعاملة التخلية بين العامل وبين التخليل فاشتراط بعض العمل على رب النخل بعدم التخلية يفسد به المقد فكذلك استحقاق ذلك عليه وانما قلنا ان ذلك استحقاق عليه لان المقصود هو على الشركة في الخارج فلا بد من اقامة العمل الذي به يحصل الخارج ولا يمكن ايجاب ذلك على العامل من غير شرط فيكون على رب النخل ذلك ليتسكن من تسليم نصيب العامل من الخارج اليه كما شرطه له فان لقحه العامل فله أجر مثله فيما عمل وقيمة ما لقحه به لا به صرف عين ماله ومنافعه الى اصلاح ملك النير بمقد فاسد فيستحق عليه أجر مثله بازاء مثله وقيمة ما لقحه به بازاء العين الذي صرفه الى ملك النير فان ابتنى العوض عن جميع ذلك ولم ينل حين كان الخارج كله لصاحب النخل فكان له أجر مثله وقيمة ما لقحه به وان كان



لا يحتاج الى حفظ ولا الى سقي ولا عمل غير التلقيح فالمعاملة جائزة لان العمل الذي يحصل به الخارج مستحق على العامل بالشرط وما وراء ذلك غير محتاج اليه فلا يكون مستحقا على رب النخل مالا يحتاج اليه فذكره والدكوت عنه سواء وان كان لا يحتاج الى سقي ولكن لو سقى كان أجود لثمرته الا ان تركه لا يضره فالمعاملة جائزة لان المستحق بمقدار المعاوضة صفة السلامة في العوض فأما صفة الجودة لا تستحق بمطلق المقدفلا يكون على رب النخل شيء من العمل هنا وان كان ترك السقي يضره ويفسد بمضه الا إنه لا يفسد كله فالمعاملة فاسدة لان بمطلق المعاوضة يستحق صفة السلامة من العيب وذلك لا يحصل بالعمل المشروط على العامل فلا بد من القول باستحقاق بعض العمل على رب النخل وهو ما يحصل به صفة السلامة وذلك فسد للمقد وان كان ترك اشتراط التلقيح عليه وقد اشترط ما سواء لم يجز لان ترك التلقيح يضره على ما بينا أن النخل اذا لم يلقح أحشفت الثمر فقد بقي بعض العمل على صاحب النخل وهو ما يحصل به صفة السلامة وكذلك كل عمل لا يصلح النخل الا به ولم يشترطه على العامل ولو كان النخل نخلا لا يحتاج الى التلقيح وكان بحيث يحصل ثمره بغير تلقيح الا أن التلقيح أجود له فالمعاملة جائزة لان بمطلق المقد يستحق صفة السلامة لا صفة الجودة ولو دفع اليه النخل مائعا واشترط عليه الحفظ والسقي جاز لان التخلية بين النخل والعامل انما تشترط بمد المقد وقد وجد بخلاف ما اذا دفع اليه غير ملقح واشترط التلقيح على رب النخل فان ذلك لا يجوز لان التخلية تنعدم عقيب المقد وما يلقحه صاحب النخل والمعاملة يلزم بنفسها من الجانبين فاشترط ما يفوت موجه يفسد المقد وفي الاول التلقيح من رب النخل كان قبل المقد فاهو موجب المقد وهو التخلية بين العامل والنخل عقيب المقد وجود وان اشترط أن يلقحه صاحبه ثم يحفظه العامل ويسقيه لم يجز لان المقد انعقد بينهما في الحال فالشرط مفوت موجب المقد وان كان مضافا الى ما بهد فراغ صاحب النخل من التلقيح فذلك مجهول لا يدري بمجمله صاحب النخل أو يؤخره والجهالة في ابتداء مدة المعاملة مفسدة للمعاملة الا أن يشترط أن يلقحه في هذا الشهر صاحب النخل على أن يحفظه العامل ويسقيه من غرة الشهر الداخل فيجوز لان ابتداء مدة المعاملة هنا في غرة الشهر الداخل وهو ما يوم والمعاملة عقد اجارة فتجوز اضافتها الى وقت في المستقبل ولو دفعه اليه واشترط التلقيح والسقي على العامل والحفظ على رب النخل لم يجز لان هذا الشرط يدمم التخلية في

جميع مدة الماملة فالحفظ محتاج اليها لأن لدرك الثمار الا ان يكون في موضع لا يحتاج الى  
الحفظ فتحوز الماملة والشرط باطل لانه انما يعتبر من الشروط ما يكون مفيدا فأما مالا يفيد  
فالدكر والسكوت عنه سواء ولو اشترط التلقيح والحفظ على العامل والسقي على رب البخل  
لم يجوز أيضا لان هذا الشرط يعدم التخلية فان كان قد يصلح بغير سقي الا ان السقي أفضل له  
لم يجوز أيضا لان صفة الجودة تستحق بالشرط فاذا كانت هذه تحصل بما شرط على رب البخل لم  
يكن بد من اعتباره وان كان السقي لا يزيد فيه شيئا ولا يضره تركه فالماملة جائزة والشرط  
باطل لانه ليس في هذا الشرط فائدة فذكره والسكوت عنه سواء ولو دفع الى رجل أرضا  
وبذرا على أن يزرعها هذه السنة فما خرج منه فهو بينهما نصفان ولم يشترط عليه سقيا ولا حفظا  
فان كانت أرضا يسقيها السماء لا يحتاج فيها الى سقي ولا حفظ مثل أرض الجزيرة ونحوها  
فالزراعة جائزة على شرطها لان ما يحصل به الخارج قد شرط على المزارع وما سواه من  
العمل غير محتاج اليه فلا يكون مستحقا على واحد وان كان لا يستغنى عن الحفظ والسقي  
فالزراعة فاسدة لانه لا يستحق على العامل الا العمل المشروط فما وراء ذلك مما يحصل به  
الخارج يكون على رب الأرض فكله شرط ذلك عليه وهو مفسد للعقد لانعدام التخلية  
وان كان الزرع لا يحتاج الى سقي ولكنه لو سقى كان أجود له فهو جائزة على شرطها لان  
بمطلق العقد يستحق صفة السلامة لانهاية الجودة بخلاف ما اذا شرط ذلك على رب الأرض  
في هذه الصورة لان صفة الجودة تستحق بالشرط وان كان اذا ترك السقي هلك بعضه  
وخرج بعضه حيا عامرا عطشا فالزراعة فاسدة لان بمطلق العقد يستحق صفة السلامة  
وذلك لا يكون الا بما لم يشترط على العامل فيكون ذلك مستحقا على رب الأرض ولو اشترط  
جميع العمل على العامل لا الحفظ فانه اشترطه على رب الأرض فالزراعة فاسدة لان بهنا  
الشرط تنعدم التخلية وكذلك لو اشترط السقي على رب الأرض ولو اشترط على رب  
الأرض أن يبدد كان هذا فاسدا لان العقد ينعدم بينهما في الحال فالتخلية تنعدم الى أن يفرع  
رب الأرض من البذر فان كان اشترط على رب الأرض السقي والسقي لو ترك لم يضره  
ولكنه أجود للزرع ان سقى فالزراعة فاسدة لان صفة الجودة تستحق بالشرط وان كان السقي  
لا يزيده خيرا فالزراعة جائزة والشرط باطل لانه غير مفيد وان كان المطر بما قل فزاد الزرع  
وربما كثر فلم يزد السقي خيرا لم تجز المزارعة لان هذا الشرط معتبر مقيد من وجه والاصل في

الشروط في العقد أنه يجب اعتبارها الا عند التيقن بخلوها عن الفائدة وبقي هنا موجب اعتبار الشرط وباعباره يفسد العقد لانعدام التلخية واذا بذر الرجل قلم يبتئ حتى دفعها الى رجل على أن يسقيه ويحفظه فما خرج منه فهو بينهما نصفان فهو جائز لوجود التلخية بين الارض والمزارع عقيب العقد ولو دفعها اليه قبل أن يبذرهما على أن يبذرهما رب الارض ويسقيها المزارع ويحفظها فهذا غلط لان العقد انعقد بينهما في الحال والتلخية تنعدم الى أن يبذرهما رب الارض وان كان رب الارض اشترط له أن يبذر على أن يحفظ الزرع بعد ذلك ويسقيه لم يجز أيضا لما بينا انهما أضافا العقد الى وقت فراغ رب الارض من البذر وذلك غير معلوم فقد يجعل رب الارض البذر وقد يؤخر ذلك وجهالة مدة المزارعة تفسد العقد الا أن يشترط أن يزرع في هذا الشهر على أن يحفظه العامل ويسقيه من غرة الشهر الداخل فيجوز حينئذ لهما أضافا العقد الى وقت معلوم فانما ينقد العقد بعد مجيء ذلك الوقت والتلخية توجد عقيب انعقاد العقد ولو ان البذر من المزارع على ان الذي يلي طرح البذر في الارض رب الارض واشترط لذلك وقتا يكون السقي والحفظ بعده أو لم يشترط فالزراعة فاسدة لان رب الارض مؤاجر لارضه والمقد يلزم من جانبه بنفسه فيلزمه تسليم الارض فاذا شرط عليه طرح البذر في الارض فهذا شرط يدم التلخية بخلاف الاول فهناك انما يلزم العقد من جهة صاحب البذر بعد التاه البذر في الارض فيكون اضافة المزارعة الى وقت معلوم ولكن يدخل على هذا الحرف المعاملة فانما تلزم بنفسها وقد بينا ان الجواب فيها وفي المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض سواء فالوجه أن يقول اشتراط طرح البذر على رب الارض بمنزلة اشتراط البقر عليه اذا كان البذر من قبله غير مفسد للعقد واذا كان البذر من العامل مفسدا للعقد فكذلك اذا اشترط طرح البذر في الارض عليه وكذلك لو اشترط الحفظ والسقي على رب الارض فهذا شرط يدم التلخية ولو لم يشترط الحفظ والسقي على واحد منهما ودفعها اليه على أن يزرعها بالنصف جاز وكان السقي والحفظ على المزارع لان رب الارض انما أجرة أرضه وليس عليه من العمل قليل ولا كثير وانما العمل الذي يحصل به الخارج على المزارع فالسكوت عنه بمنزلة الاشتراط على المزارع وذلك غير مفسد للعقد واذا دفع الى رجل أرضا على أن يزرعها يبذر وعمله بالنصف فزرعها فلما صار الزرع بقالا باع رب الارض الارض بما فيها من الزرع أو لم يسم زرعها فالبيع موقوف لان المزارع مستأجر

للارض ومع المؤاجر الميسر المستأجرة في مدة الاجارة تتوقف على اجارة المستأجر لان في  
 نفوذ المقد ضرر عليه لان المؤاجر لا يقدر على التسليم الا باجارة المستأجر فيتوقف البيع  
 على اجارته كالراهن اذا باع المرهون فان أجازته المزارع جاز لان اجازته في الانتهاء كالاذن  
 في الابتداء والمانع من نفوذ المقد حقه وقد زال باجارته ثم للشفيع أن يأخذ الارض بما  
 فيها من الزرع أو يبيع اذا كان باعها بزرعها لان الزرع تبع الارض مادام متصلا بها فيثبت  
 للشفيع حق الشفعة فيه ولو أراد أخذ الارض دون الزرع أو الزرع دون الارض أو أخذ  
 الارض وحصة رب الارض من الزرع دون حصة المزارع لم يكن له ذلك لانه تمكن من  
 أخذ الكل فليس له أن يأخذ البعض لما فيه من تفريق الصفقة على المشتري ثم يقسم الثمن  
 على قيمة الارض والزرع فحصة الارض لرب الارض وحصة الزرع بينهما نصفان لان  
 الملك في الزرع بينهما نصفان وكذلك لو كان البذر من رب الارض لان بعد اللقاء البذر في  
 الارض المقد لازم من جهته فلا ينفذ يمه الا باجارة المزارع وان لم يحجزه حتى استحصد  
 الزرع ومضت السنة وقد باعها مع الزرع فللمشتري أن يأخذ الارض ونصف الزرع محصته  
 من الثمن اذا قسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقع البيع لان المزارعة قد انتهت  
 باستحصاد الزرع فزال المانع من التسليم فيتم المقد فيها هو ملك البائع ألا ترى انه لو كان  
 ابتداء البيع منه بعد استحصاد الزرع كان جائزا في الارض وحصة من الزرع فهذا مثله  
 وهو بمنزلة ما لو باع الراهن المرهون ثم احتكه الراهن قبل أن يفسخ البيع ثم للشفيع أن  
 يأخذ مالم فيه المقد وهو الارض وحصة رب الارض من الزرع ما لم يحصد وليس له أن  
 يأخذ بعض ذلك دون بعض والجواب في المماسلة قياس الجواب في المزارعة في جميع  
 ما ذكرنا ان البيع قبل الادراك لا يجوز الا باجارة المامل وبعد الادراك يجوز في حصة رب  
 النخل في التمر مع النخل وفي حصة المامل لا يجوز الا باجارته فان جد النخل وحصد الزرع  
 في هذه المسائل قبل أن يأخذ الشفيع ذلك لم يكن للشفيع على الزرع ولا على التمر سبيل  
 لزوال الانصال ولكنه يأخذ الارض والنخل بحصتهما من الثمن ولو لم يذكر البائع التمر  
 والزرع في البيع لم يدخل شيء من ذلك فيه سواء ذكر في البيع كل حق هو لها أو سواها  
 أو لم يذكر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فانه يقول بذكر الحقوق والمرافق بدخول  
 التمر والزرع وان قل بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها دخل الزرع والتمر الا أن يكون

قال من حقرها وقد بنا هذا في كتاب الشفعة ولو اختصم البائع والمشتري في ذلك قبل أن يستحصد الزرع وتكمل السنة وأراد أحدهما نقض البيع وقد أبا المزارع أن يجيز البيع فالامر في نقض البيع الى المشتري لان البائع عاجز عن التسليم اليه لما أبا المزارع الاجازة وفيه ضرر على المشتري فيكون له أن يفسخ البيع الا أن يسلم له البائع ما باعه وان كان البائع هو الذي أراد نقض البيع فليس له ذلك لان البيع نافذ من جهته لمصادفته ملكه ولا ضرر عليه في ابقائه فليس له أن ينقضه وهكذا في الرهون اذا أبا الرهن أن يسلم فان أراد المشتري فسخ العقد فله ذلك وان أراد البائع ذلك ليس له ذلك اذا أبا المشتري ولم يذكر ان المزارع أو الرهن اذا أراد نقض البيع هل له ذلك أم لا والصحيح انه ليس له ذلك لانه لا ضرر عليه في بقاء العقد بينهما اما الضرر عليه في الاخراج من يده وله أن يستديم اليد الى أن تنتهي المدة وذلك لا ينافي بقاء العقد لهذا لا يكون لواحد منهما فسخ العقد فان لم يرد واحد منهما نقض البيع وحضر الشفيع فأراد أخذ ذلك بالشفعة فله ذلك لان وجوب الشفعة يعتمد لزوم العقد وتمامه من جهة البائع وقد وجد ذلك ثم يكون هو بمنزلة المشتري ان سلم له المبيع والا فنقضه فان قال البائع والمشتري لا يسلم لك البيع حتى يسلم للمشتري لم يكن لهما ذلك لان حق الشفيع سابق على ملك المشتري شرعا ولكن الامر فيه الى الشفيع وهو بمنزلة المشتري في جميع ذلك حين قدمه الشرع عليه بعدما طلب الشفعة وان علم الشفيع بهذا الشراء فلم يطلبه بطلت شفيعته وان سلم الشراء بعد ذلك للمشتري فأراد الشفيع أن يطلب الشفعة فليس له ذلك لان سبب وجوب حقه قد تقرر فتركه الطالب بعد تقرر السبب يبطل شفيعته وان لم يكن متبنا من أخذه وان طلب الشفعة حين علم فقال له البائع مات الثمن وخدما بالشفعة والا فلا شفعة لك فان سلم البائع الارض للشفيع فعليه أن يعطيه الثمن وان لم يسلم الارض فالشفيع أن يمنع الثمن حتى يعطيه الارض لانه قام مقام المشتري في ذلك ولاحق للبائع في استيفاء الثمن ما لم يتمكن من تسليم المقود عليه ولا يبطل ذلك شفيعته لانه قد طلبها حين علم وكذلك لو كان البذر من رب الارض وكذلك هذا في ماملة النخل في جميع ما ذكرنا والله أعلم

باب موت المزارع ولا يدرى ما صنع في الزرع واختلافهما في البذر والشرط

(قال رحمه الله) واذا مات المزارع بعد ما استحصد الزرع ولم يوجد في الارض زرع

ولا يدري ما قبل فضان حصة رب الارض في مال المزارع من أيها كان البذر لان بصيب  
 رب الارض كان أمانة في يد المزارع فاذا مات مجهلا له كان ديناً في تركته كالوديعة يصير  
 دينا يموت المودع في تركته اذا كان لا يعلم ما صنع بها وكذلك اذا مات العامل بعد ما طلع  
 ثمر فبلغ أول ما يباع فلم يوجد في التخليل شيء لان نصيب رب الخل كان أمانة في يد العامل  
 واذا مات رب الارض أو المزارع أو ما جعلا ماختلف ورثتهما أو اختلف الحي منهما مع  
 وروثة الميت في شرط الانصاء فالقول قول صاحب البذر أو ورثته مع التمين لان الاجر  
 يستحق عليه بالشرط فاذا ادعى عليه زيادة في الشرط أنكره هو كان القول قوله مع يمينه  
 ان كان حياً وان كان ميتاً فورثته يحملونه فالقول قولهم مع ايمانهم بالله على علمهم واليمين بآية  
 الآجر لانه يثبت الزيادة بينته فان اختلفوا في صاحب البذر أيضاً كان القول قول المزارع  
 مع يمينه على الشاب ان كان حياً وان كان ميتاً فالقول قول ورثته مع ايمانهم على العلم لان الخارج  
 في يد المزارع أو في بدورته فالقول قول ذي اليد عند عدم اليقة واليمين بآية قرب الارض  
 لانه خارج محتاج الى الاثبات باليعة ولو كانا حيين اختلفا فأقام صاحب الارض اليقة انه  
 صاحب البذر وانه شرط للمزارع الثلث وأقام المزارع اليقة انه صاحب البذر وانه شرط  
 لرب الارض الثلث فاليقة بينة رب الارض لانه هو الخارج المحتاج الى الاثبات باليقة وان  
 علم ان البذر من قبل رب الارض وأقام اليقة على الثلث والثلثين فاليقة بينة المزارع لانه ثبتت  
 الزيادة بينته واذا مرض رجل وفي يده أرض لرجل قد أحضرها راعه وعليه دين في الصحة  
 والبذر من قبله فأقر انه شرط لصاحب الارض الثلثين ثم مات وأنكر ذلك الغرماء فان كان  
 أقر بعد ما استحصد الزرع بدئ بدين الغرماء لان هذا بمنزلة الاقرار بالدين والمريض اذا أقر  
 بدين أو عين لم يصدق في حق غرماء الصحة فيبدأ بدينهم فيقضى فان بقي شيء كان لصاحب  
 الارض مقدار أجر مثلها من الثلثين الذي أقر له به ولان في مقدار أجر المثل أقر بسبب  
 موجب للاستحقاق وهو يملك مباشرة ذلك السبب في حق ورثته فيصح اقراره بذلك القدر  
 من جميع ماله فان بقي من الثلثين بعد ذلك شيء كان له من الثلث لان الزيادة على مقدار أجر  
 المثل عناية منه والمريض لو أنشأ المحابة في مرض موته اعتبرت من ثلثه فكذلك اذا أقر به وان  
 كان أقر بذلك حين طلع الزرع وفي ثلثي الزرع فضل عن أجر المثل يوم أقر بذلك فلم يثبت  
 حتى استحصد الزرع ثم مات فان صاحب الارض يضرب مع غرماء الصحة بمقدار أجر مثل

الارض من الثلثين فيتحصون في ذلك لانه أقر بما يملك انشاء فان ابتداء عقد المزارعة  
 قبل ادراك الزرع صحيح فتسفي التهمة عن اقراره في مقدار أجر المثل ويجعل كما لو  
 أنشأ العقد ابتداء فثبتت المزاخمة بين غرماء الصحة وبين صاحب الارض في ذلك بخلاف  
 الاول فان بعد استحصاد الزرع لا يجوز ابتداء عقد المزارعة بينهما فيتمكن في اقراره تهمة في  
 حق غرماء الصحة وان كان الدين عليه باقراره في المرض ففي الفصل الاول يتحصون في  
 ذلك لانه أقر بدين ثم تمسعين وقد جمع بين الاقرارين حالة المرض فكاهما وجدا معا وفي  
 الفصل الثاني بدى بأجر المثل لانه لا تهمة في اقراره في حال تمكن من انشاء العقير ولهذا  
 كان مزاحما لغرماء الصحة ومن يزاحم غرماء الصحة يكون مقدما على المقر له في المرض  
 ولو كان بالبذر من قبل رب الارض كان المريض مصدقا فيما أقر له به لان القول قول رب  
 البذر هنا في مقدار ما شرط له ولو أن المريض أقر انه كاد مميئنا له كان القول قوله في ذلك  
 فاذا أقر انه كان مزارعة بجزء يسير أولى أن يقبل قوله في ذلك وان كان عليه دين الصحة  
 لان اقراره هنا تصرف منه في منافعه ولا حق للغرماء والورثة في ذلك ولو كان المريض  
 رب الارض وعليه دين الصحة فأقر في مرضه بعد ما استحصد الزرع انه شرط للمزارع  
 الثلثين ثم مات بدى بدين الصحة لان هذا اقرار منه بالعين في مرضه فان بقي شيء كان  
 للمزارع مقدار أجر مثله من ثلثي الزرع لان اقراره بذلك القدر صحيح في حق الورثة فانه  
 يقر بالعين بسبب لإحبابه فيه ولو أقر بالدين بعد اقراره في حق الورثة ثم الباقي من الثلثين  
 وصية له من الثلث لان الباقي محابة فيكون وصية تعتبر من الثلث أقربها أو أنشأها وان كان  
 أقر بذلك حين زرع المزارع وفي ثلثي الزرع يومئذ فضل عن أجر مثله ثم مات بعد ما استحصد  
 الزرع يحاص المزارع غرماء الصحة بمقدار أجر مثله من ثلثي ما أخرجت الارض بمنزلة ما لو  
 أنشأ العقد لان وجوب هذا القدر بسبب لانه فيه ثم الباقي وصية له وان كان الدين على  
 للمريض باقراره في مرضه ففي الوجه الاول يتحصون وفي الوجه الثاني بدى بأجر مثل  
 المزارع وحال رب الارض في هذه المسئلة كحل المزارع في المسئلة الاولى وكذلك الحكم  
 في المعاملة اذا مرض صاحب النخل وأقر بشيء من ذلك فهو نظير الفصل الاول فيما ذكرنا  
 من التخريج وان كان المريض هو المائل يقال شرط لي صاحب النخل المئتين فالتقول قوله  
 اذا جدته صاحب النخل لان الذي من جهته مجرد العمل ولو قال كنت مميئنا له كان القول

قوله فهذا أولى ولا يقبل بنة غرماء العامل وورثته على دعوى الزيادة لأنه مكذب لم في ذلك والشهود انما ينتوب الحق له فيمد ما أكذبهم لا تقبل شهادتهم له والورثة يقومون مقامه ولو ادعى هو ذلك قبل موته وأقام البينة لا تقبل ببنته فكذلك غرماءه وورثته بعد موته ولا يمين على رب الخلل أيضا لان اليمين ينشئ على دعوى صحيحة وان كان المريض صاحب الخلل والعامل أحد ورثته فأقر له بشرط النصف بعد ما طلع التمر فإقراره باطل لانه أقر باليمين له وإقرار المريض لوارثه باليمين باطل وان كان أقر حين بدأ بالعمل وطلع الكمري ثم مات بعد ما طلع التمر أخذ العامل مقدار أجر مثله من نصف التمر لان إقراره هاهنا بمنزلة إنشاء العند فلا تتمكن فيه التهمة بقدر أجر المثل وبخاص أصحاب دين الصحة به وبدأ به قبل الدين الذي أقر به في مرضه ولا حق له في الزيادة على ذلك لان الزيادة على ذلك وصية للوارث ولا وصية لوارث وان أراد الوارث العامل أن يستلم بقية الورثة على ما بقي له مما أقر له به المريض بعد ما أحد أجر مثله فان إقرار المعاملة كان في المرض ولا يمين عليهم لاهم لو أقروا بما ادعى لم يلزمهم شيء وان ادعى انها كانت في الصحة وانه أقر له بها في المرض استحلوا على عملهم لاهم لو أقروا بما ادعى لزمهم فان أنكروا استحلوا على عملهم لرحاء سكونهم وان كان المريض هو العامل وورث الخلل من ورثته صدق فيما أقر به من قلة نصيبه كما لو زعم انه كان معييا له وهذا لان تصرفه في ماله والمريض أن يتبرع بماله على وارثه الا ان بنة غرمائه وورثته على الزيادة مقبولة في هذا الوجه ولهم أن يستحلوه ان لم يكن لهم بنة لان إقرار المريض فيما يكون فيه منقمة للورثة باطل ولو لم يقر بذلك كانت البينة منهم على دعوى الزيادة مقبولة ويستحلف الخصم اذا أنكر فكذلك اذا طلب إقراره بما أقر به والله أعلم

### باب المزاولة والماملة في الرهن

(قال رحمه الله) رجل رهن عبد رجل أرضا ونحلا بدين عليه له فلما قبضه الرهن قال له الراهن احفظه واسقه ولقحه على أن الخارج بيننا نصفان فتعل ذلك فخرج والارض والخبيل كله رهن والماملة فاسدة لان حفظ المرهون مستحق على الرهن فلا يجوز أن يستوجب شيئا بمقابلته على الراهن (الآتري) انه لو استأجر على الحفظ لم يجز الاستئجار فكان هذا بمنزلة ماله شرط عليه ماسوى الحفظ من الاعمال فتكون الماملة فاسدة والخارج



كله لرب النخل الا انه سرهون لانه تولد من عين رهن والمرتهن أجر مشله في التلقيح  
والسقي دون الحفظ لان الحفظ مستحق عليه بحكم الرهن فأما التلقيح والسقي فقد أوفاه بعقد  
فاسد ولا يقال ينبغي أن يبطل عقد الرهن بمقد المعاملة لان المرهون هو النخل والارض وعقد  
المعاملة يتناول منفعة العامل والمقد في محل لا يرفع عقدا آخر في محل آخر وكذلك لو كان  
الرهن أرضا مزروعة وقد صار الزرع فيها بطلا ولو كان الرهن أرضا يضاء فزارعه الراهن  
عليها بالنصف والبذر من المرتهن جاز والخارج على الشرط لان صاحب البذر مستأجر للارض  
والمرتهن اذا استأجر المرهون من الراهن يبطل عقد الرهن لان الاجارة ألزم من الرهن  
وقد طرأ المقدان في محل واحد فكان الثاني رافعا للاول فلهذا كان الخارج على الشرط  
وليس للمرتهن أن يبيدها رهنا وان مات الراهن وعليه دين لم يكن المرتهن أحق بها من  
غرمائه لبطال عقد الرهن وان كان البذر من الراهن كانت المزاولة جائزة والمرتهن أن يعيد  
الارض في الرهن بعد الفراغ من الزرع لان المقد هنا يرد على عمل المزارع فلا يبطل به عقد  
الرهن الا ان المرتهن صار كالمعير للارض من رب الارض (ألا ترى) انه لو دفعها الى غيره  
مزارعة برضا المرتهن والبذر من قبل الراهن كان المرتهن كالمعير للارض لانه رضى بان ينفع  
هو بالارض وذلك باعادة فيخرج به من ضمان الرهن ولكن لا يبطل به عقد الرهن لان  
الاعارة أضغف من الرهن فيكون له أن يبيد الارض في الرهن وان كان الرهن أرضا يضاء  
وفيها محل فامره الراهن بان يزرع الارض ببذره وعمله بالنصف ويقوم على النخل ويسقيه  
ويلقحه ويحفظه بالنصف أيضا فعمل ذلك كله فقد خرجت الارض من الرهن وليس للمرتهن  
أن يبيدها فيه والخارج بينهما على الشرط لان المرتهن صار مستأجرا للارض وأما النخل والتمر  
فلا تصح المعاملة فيها لان المقيد في النخل يرد على منفعة العامل فلا يبطل به عقد الرهن  
وبقاء عقد الرهن الحفظ مستحق عليه ثم النخل والتمر لا يفتكهما الا باداء جميع الدين وان  
هلك النخل والتمر هلك بحصة قيمة النخل من الدين مع قيمة الارض لانه صار مضمونا  
بذلك القدر حين رهنه والتمر الذي هلك صار كأن لم يكن والمعامل أجر مثل عمله في النخل  
لا في الحفظ وكذلك ان كان البذر من رب الارض الا ان الارض تعود رهنا هنا اذا انقضت  
المزاولة لان المرتهن هنا في معنى المعير لها من الراهن فان مات الراهن كان المرتهن أحق بها  
من غرمائه سواء مات بعد ما انقضت المزاولة أو قبلها بقاء عقد الرهن واختصاص المرتهن

بالمرهون بحكم عند الرهن وان قصصها الزرع شيئا ذهب من مال الراهن لما بينا انه من ضمان  
الرهن حين كان المرتهن ميرا من الراهن والله أعلم

باب الشروط الفاسدة التي تبطل وتجوز المزارعة

(قال رحمه الله) واذا شرط المزارع على رب الارض مع حصته من الزرع دراهم  
معلومة أو شيئا من العمل فسدت المزارعة لان باشرط نهي من العمل عليه تنسدم التبغلة  
واشرط الدراهم عليه يجتمع الاجارة مع الشركة في الظاهر وذلك مفسد للمزارعة فان قال  
ابطل الشرط لتجاوز المزارعة لم يجوز ولم يطل باطلاله لان هذا شرط تمكن فيما هو من صلب  
العقد ومن موجباته فباستقاطه لا يقاب العقد صحيحا كاشترط الحمر مع الالف في ثمن البيع  
وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه الحصاد أو الدياس أو التقيية وقد بينا فساد العقد في  
هذا الشرط وما فيه من اختلاف الروايات ثم هذا الشرط من صلب العقد فلا ينقلب العقد  
صحيحا اذا أسقطه من شرط له ولو اشترط لاحدهما خيارا معلوما في المزارعة جاز على  
ما اشترط لان عقد المزارعة يتماق به اللزوم فيجوز اشترط الخيار فيه مدة معلومة كالبيع  
والاجارة وان كان خيارا غير مؤقت أو الى وقت مجهول فالمزارعة فاسدة فان أطل صاحب  
الخيار خياره وأجار المزارعة جازت كما في البيع والاجارة وهذا لان هذا الشرط زائد على  
ما تم به العقد فهو غير متمكن فيما هو موجب العقد والماملة قياس المزارعة في ذلك وان  
اشترط أحدهما على صاحبه ان ما صار له لم يبعه ولم يهبه فالمزارعة جائزة والشرط باطل لانه  
لا منفعة به لواحد منهما والشرط الذي لا منفعة فيه ليس له مطالب فيلزموا بقي العقد صحيحا  
وذكر في بعض نسخ الاصل ان على قول أبي يوسف الآخر تبطل المزارعة بهذا الشرط لان  
فيه ضررا على أحدهما والشرط الذي فيه الضرر كالشرط الذي فيه المنفعة لأحدهما فكما ان  
ذلك مفسد للعقد فكذا هذا قل لو شرط عليه أن يبيع نصيبه فيه بمائة درهم فسدت المزارعة  
لان في هذا الشرط منفعة ولكن النوى بينهما بما ذكرنا ان الشرط الذي فيه منفعة يطالب  
به المتعقد والشرط الذي فيه الضرر لا توجه المطالبة من أحد فان أطل صاحب الشرط شرطه  
في الفصل الثاني لم تجز المزارعة أيضا لان في البيع منفعة لكل واحد منهما فلا يبطل الشرط  
باطال أحدهما الا أن يجتمعا على ابطاله فيثبت يجوز العقد وان كان اشترط عليه أن يهب له

نصيبه فعدت المزارعة للمنفعة في هذا الشرط لاحدهما فان أبطله صاحبه جازت المزارعة  
لان المنفعة في هذا الشرط للموهوب له خاصة فتسقط باستقاطه وهو شرط وراء ما تم به  
المقد فاذا سقط صار كأن لم يكن فبقى المقد صحيحا والله أعلم

### كتاب الشرب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة وغفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله أعلامه اعلم بان الشرب هو النصيب من الماء للارضى كانت أو لغيرها  
قال الله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال تعالى ونبتهم ان الماء قسمة بينهم كل شرب  
محفضر وقسمة الماء بين الشركاء جائزة بمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يفعلون  
ذلك فاقدمهم عليه والناس تعاملوه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من  
غير تكبير منكرو وهو قسمة تجري باعتبار الحق دون الملك اذ الماء في النهر غير مملوك لاحد  
والقسمة تجري تارة باعتبار الملك كقسمة الميراث والمشتري وتارة باعتبار الحق كقسمة الغنمية  
بين النابئين ثم بدأ الكتاب بحديث رواه عن الحسن البصري رحمه الله ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من حفر بئرا فله ما حوله أربعين ذراعا عطنا لما شقه والمراد الحفر في الواط  
من الارض عند أبي حنيفة رحمه الله باذن الامام وعندهما لا يشترط اذن الامام على ما بينته  
وظاهر الحديث يشهد لهما لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحفر فقط ومثل هذا في لسان  
صاحب الشرع لبيان السبب لقوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذا دحم محرم منه فهو حر  
ولكن أبو الحسن رحمه الله يقول انفقنا على ان الاستحقاق لا يثبت بنفس الحفر ما لم يكن ذلك  
في الواط من الارض وهذا اللفظ لا يمكن العمل بظاهره الا بزيادة لا يبدل اللفظ عليها فلا  
يقوى الاستدلال به اتم فيه دليل على ان البئر لها حریم مستحق من قبل أن حافر البئر  
لا يتمكن من الانتفاع ببئر الا بما حوله فانه يحتاج أن يقف على شفير البئر يسقي الماء والى  
أن يبنى على شفير البئر ما يركب عليه البكرة والى أن ينفى حوضا يجمع فيه الماء والى موضع  
يقف فيه مواشيه عند الشرب وربما يحتاج أيضا الى موضع تسام فيه مواشيه بعد الشرب  
فاستحق الحریم لذلك وقدر الشرع ذلك بأربعين ذراعا وطريق معرفة المقادير النص دون  
الرأى الا ان من العلماء رحمه الله من يقول أربعين ذراعا من الجوانب الأربعة من كل جانب

عشرة أذرع لأن طاهر اللفظ يجمع الجوانب الأربع والاصح أن المراد اقتدبر بأربعين ذراعا  
من كل جانب لأن المقصود دفع الضرر عن صاحب البئر الأول لكيلا يخفر أحد في حربه بئر  
أخرى فتحول إليها ما يثره وهذا الضرر وبما لا يتدفع بعشرة أذرع من كل جانب فإن  
الأراضي تختلف بالصلافة والرخاوة وفي مقدار أربعين ذراعا من كل جانب يتقن بدفع هذا  
الضرر ويستوى في مقدار الحرم بئر العطن وبئر الناضح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما  
حريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح سبعون ذراعا واستدلا بحديث الزهري  
أن النبي عليه الصلاة والسلام قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعا  
وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولأن استحقاق الحرم باعتبار الحاجة وحاجة صاحب البئر  
الناضح إلى الحرم أكثر لانه محتاج إلى موضع يسير فيه الناضح ليستقي فيه الماء من البئر بذلك  
وفي بئر العطن إنما يستقي يده فلا يحتاج إلى هذا الموضع واستحقاق الحرم بقدر الحاجة  
(الأنرى) أن صاحب العين يستحق من الحرم أكثر مما يستحق صاحب البئر لأن ماء  
العين يفيض على الأرض ويحتاج صاحبه إلى اتخاذ المزارع حول ذلك لينفع بما يفيض من الماء  
والى أن ينشئ غديرا يجتمع فيه الماء فاستحق لذلك زيادة الحرم واستدل أبو حنيفة رحمه  
الله بالحديث الأول فإنه عليه الصلاة والسلام قال من حفر بئرا فله ما حولها أربعون ذراعا  
وليس فيه فصل بين بئر العطن والناضح ومن أسله أن الامام المتفق على قبوله والعمل به  
يرجع على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذا رجح قوله عليه الصلاة والسلام ما أخرجت  
الأرض فيه المشر على قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وعلى قوله  
عليه الصلاة والسلام ليس في الحضراوات صدقة ورجح أصحابنا رحمهم الله قوله عليه الصلاة  
والسلام الثمر بالمر مثلا بمنزل على خبر الرايا ولأن استحقاق الحرم حكم ثبت بالنص بخلاف  
القياس لأن الاستحقاق باعتبار عمله وعمله في موضع البئر خاصة فكان ينبغي أن لا يستحق  
شيئا من الحرم ولكنا تركنا القياس بالنص فيقدر ما اتفق عليه الآن نثبت الاستحقاق وما  
زاد على ذلك مما اختلف فيه الأثر لا يثبت استحقاقه بالشك هذا أصل أبي حنيفة رحمه الله  
في مسائل الحرم ولهذا لم يجعل للنهر حريما وكذلك في غير هذا الموضع فإنه قال لا يستحق  
الغازي لقرسه إلا سهما واحدا لأن استحقاقه ثبت بخلاف القياس بالنص فلا يثبت إلا  
القدر المتيقن به فأما حريم العين خمسمائة ذراع كما ورد به الحديث لأن الآثار اتفقت عليه

ولكن عند بعضهم الخمائة في الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والاصح أن له خمسمائة ذراع من كل جانب وقد ذكر أبو يوسف في الأمالي هذا مفسراً في بئر الناضح قال يتقدر حريمه بستين ذراعاً من كل جانب الا أن يكون الرشاء أطول من ذلك فهذا دليل على أن المذهب التقدير من كل جانب بما سمي من الدرعا ثم الاستحقاق من كل جانب في الموات من الارض بما لا حق لاحد فيه أما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئراً آخر وحفر على منتهى حده حريمه بئراً فانه لا يستحق الحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحقه من الجوانب الاخر فيما لا حق فيه لان في ذلك الجانب الاول قد سبق اليه وقد ثبت استحقاقه كما قال عليه الصلاة والسلام منا مباح من سبق فلا يكون لاحد أن يبطل عليه حقه ويشاركه فيه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال أسفل النهر أسر على أهل أعلاه حتى يرووا وفيه دليل انه ليس لأهل الاعلى أن يسكروا النهر ويحبسوا الماء عن أهل الاسفل لان حقهم جميعاً ثابت فلا يكون لبعضهم أن يمنع حق الباقيين ويختص بذلك وفيه دليل على انه اذا كان الماء في النهر بحيث لا يجري في أرض كل واحد منهم الا بالسكرك فانه يبدأ بأهل الاسفل حتى يرووا ثم بعد ذلك لأهل الاعلى أن يسكروا ليرتفع الماء الى أراضيهم وهذا لان في السكرك احداث شيء في وسط النهر المشترك ولا يجوز ذلك مع حق جميع الشركاء وحق أهل الاسفل ثابت ما لم يرووا فكان لهم أن يمتدوا أهل الاعلى من السكرك ولهذا ساءلهم أمراً لان لهم أن يمتدوا أهل الاعلى من السكرك وعليهم طاعتهم في ذلك ومن تزمك طاعته فهو أميرك بيانه في قوله عليه الصلاة والسلام صاحب الدابة العطوف أمير على الراكب لانه يأمرهم بانتظاره وعليهم طاعته بحق الصحبة في السفر وفيه حكاية أبي يوسف رحمه الله حين ركب مع الخليفة يوماً فتقدمه الخليفة لجلوده ابنه فاداه أيها القاضي الحق بي فقال أبو يوسف ان دابتك اذا حركت طارت وان دابتي اذا حركت قطعت واذا تركت وقفت فانتظرني فان النبي عليه الصلاة والسلام قال صاحب الدابة العطوف أمير على الراكب فامر بأن يحمل أبو يوسف رحمه الله على جنيته له وقال احمل أبالك على هذا أهون من تأميرك علي وعن محمد بن اسحق يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الوادي الكمين لم يكن لأهل الاعلى أن يحبسوه عن الاسفل والمراد به الماء في الوادي والوادي اسم لموضع في أسفل الجبل ينحدر الماء من كل جانب من الجبل فيجتمع

فيه ويجري الى الارض الذي ينفتح به الناس فتوله اذا بلغ الوادي الكمين ليس بتقدير لارم  
بالكمين بل الاشارة الى كثرة الماء لان في موضع الوادي سعة فاذا بلغ الماء فيه هذا المتدار  
فهو كثير يتوصل كل واحد منهم الى الانخفاض به بقدر حاجته عادة فاذا أراد أهل الاعلى  
أن يجسوه عن أهل الاسفل فاعما قصدوا بذلك الاضرار بأهل الاسفل فكانوا متفتين في  
ذلك لامتنعين بالماء واذا كان الماء دون ذلك فربما لا يفضل عن حاجة أهل الاعلى فهم  
ستمعون بهذا الحس والماء الذي يتحد من الجبل الى الوادي على أصل الاباحة فمن سبق  
اليه فهو أحق بالانخفاض به بمنزلة النزول في الموضع المباح كل من سبق الى موضع فهو أحق  
به ولكن ليس له أن يمتنع ويقصد الاضرار بالغير في منعه عما وراء موضع الحاجة فمعد  
قلة الماء بدئ أهل الاعلى أسبق الى الماء فلم أن يجسوه عن أهل الاسفل به قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام رضى الله في حادثة معروفة وعند كثرة الماء يتم انقاع  
صاحب الاعلى من غير جبر ليس له أن يمتنع بجسه عن أهل الاسفل وعن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلا والار وفي الروايات الناس  
شركاء في ثلاث وهذا أهم من الاول ففيه اثبات الشركة للناس كافة المسلمين والكمار في  
هذه الاشياء الثلاثة وهو كذلك وتفسير هذه الشركة في المياه التي تجري في الاودية والامهار  
العظام كبحون وسبحون وفرات ودجلة ونيل فان الانخفاض بها بمنزلة الانخفاض بالشمس  
والهواء ويستوى في ذلك المسلمون وغيرهم وليس لاحد أن يمنع أحدا من ذلك وهو بمنزلة  
الانخفاض بالطرق العامة من حيث التطرق فيها ومرادهم من لمظة الشركة بين الناس بيان أصل  
الاباحة والمساواة بين الناس في الانخفاض لانه مملوك لهم فالماء في هذه الاودية ليس بملك  
لاحد فاما ما يجري في نهر خاص لأهل قرية ففيه نوع شركة لغيرهم وهو حق السعة من  
حيث الشرب وسقي الدواب فلمهم لا يمنعون أحدا من ذلك ولكن هذه الشركة أخص من  
الاول فليس لأهل القرية أن يسقوا غنيلهم وزروعهم من هذا النهر وكذلك الماء في البئر  
فيه لغير صاحب البئر شركة لهذا التقدر وهو السعة وكذلك الحوض فان من جمع الماء في  
حوضه وكرمه فهو أخص بذلك الماء مع بقاء حق السقي فيه للناس حتى إذا أخذ انسان من  
حوضه ماء للشرب فليس له أن يسترده منه واذا أتى الى باب كرمه ليأخذ الماء من حوضه  
للشرب فله أن يمنعه من أن يدخل كرمه لان هذا ملك خاص له ولكن ان كان يجد الماء قريبا

من ذلك الموضع في غير ملك أحد يقول له أذهب الى ذلك الموضع وخذ حاجتك من الماء  
 لانه لا يتضرر بذلك وان كان لا يجد ذلك فالما أن يخرج الماء اليه أو يمكنه من أن يدخل  
 فيأخذ بقدر حاجته لان له حق السعة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة فالما اذا أحرز الماء  
 في جب أو جرة أو قرية فهو مملوك له حتى يجوز يمه فيه وليس لاحد أن يأخذ شيئا منه  
 الا برضاه ولكن فيه شبهة الشركة من وجه ولهذا لا يجب القطع لسرقته وعلى هذا حكم  
 الشركة في الكلا في المواضع التي لاحق لاحد فيها بين الناس فيه شركة عامة فلا يكون  
 لاحد أن يمنع أحدا من الانتفاع به فالما ما ثبت من الكلا في أرضه مما لم ينبت أحد فهو  
 مشترك بين الناس أيضا حتى اذا أخذه انسان فليس لصاحب الارض أن يسترده منه واذا  
 أراد أن يدخل أرضه ليأخذ ذلك فليس لصاحب الارض أن يمنعه من الدخول في أرضه ولكن  
 ان كان يجد ذلك في موضع آخر يأمره بالذهاب الى ذلك الموضع وان كان لا يجد وكان  
 بحيث يخاف على ظهره فالما أن يخرج اليه مقدار حاجته أو يمكنه من أن يدخل أرضه فيأخذ  
 مقدار حاجته فالما ما ثبته صاحب الارض بأن سقى أرضه وكرها لبث الحشيش فيها له واه  
 فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينفع بشيء منه الا برضاه لانه حصل بكسبه والكسب  
 للمكتسب وهذا الجواب فيما لم ينبت صاحب الارض من الحشيش دون الاشجار فالما في  
 الاشجار فهو أحق بالاشجار الثابتة في أرضه من غيره لان الاشجار تحرز عادة وقد صار  
 محرز له من يده الثابتة على أرضه فالما الحشيش فلا يحرز عادة وتفسير الحشيش ما تيسر على  
 الارض مما ليس له ساق والشجر ما ينبت على ساق ويان ذلك في قوله تعالى والنجم والشجر  
 يسجدان والنجم ما ينجم فتيسر على الارض والشجر ماله ساق ويان الشركة في النار ان من  
 أوقد نارا في صخر لاحق لاحد فيه فلكل واحد أن ينفع بناره من حيث الاصطلاء بها  
 وتخفيف الثياب والعمل بضوءها اما اذا أراد أن يأخذ من ذلك الجمر فليس له ذلك اذا منعه  
 صاحب النار لان ذلك حطب أو غم قد أحرزه الذي أوقد النار وانما الشركة التي أبقها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والفحم فان أخذ  
 شيئا يسيرا من ذلك الجمر فظن فان كان ذلك ماله قيمة اذا جمعه صاحبه فخا كان له أن يسترده  
 منه وان كان يسيرا لقيمة له فليس له أن يسترده منه وله منه أن يأخذه من غير استئذان  
 لان الناس لا يمتنعون هذا القدر عادة والمالام يكون متعنتا لا متعنتا وقد بينا ان المتعنت ممنوع

من اتعنت شرعا وعن عائشة رضي الله عنها قالت نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 بيع بيع الماء يبنى المستنقع في الحوض وبه يأخذ فان البيع تمليك فيستدعي مالا مملوكا والماء  
 في الحوض ليس بمملوك لصاحب الحوض فلا يجوز بيعه فلظاهر الحديث لا يجوز بيع الشرب  
 وحده لان ما يجري في النهر الخالص ليس بمملوك للشركاء والبيع لا يبقى الملك وانما التنازل  
 للشركاء في النهر الخالص حتى الاختصاص بالماء من حيث سقى الخيل والزرع ولصاحب  
 المستنقع مثل ذلك وبيع الحق لا يجوز وعن الهيثم ان قوما وردوا ماء فسألوا أهله أن يذلهم  
 على البئر فأبوا فسألوهم أن يعطوهم فدلوا فأبوا أن يعطوهم فقالوا لهم ان أعاقنا وأعاق مطايا ما  
 قد كادت تقطع فأبوا أن يعطوهم فذكروا ذلك لعمر رضي الله عنه فقال لهم عمر فإلا وضعت  
 فيهم السلاح وفيه دليل اسم اذا منعهم ليستقوا الماء من البئر فإلا أن يقاتلهم بالسلاح فاذا  
 اخافوا على أنفسهم أو على ظهورهم من العطش كان لهم في البئر حق السعة فاذا منعوا حقهم  
 وقصدوا اتلافهم كان لهم أن يقاتلهم عن أنفسهم وعن ظهورهم كما لو قصدوا قتلهم بالسلاح  
 ولما اذا كان الماء محرزا في اثناء فليس للذي يحاف المالك من العطش أن يتنازل صاحب الماء  
 بالسلاح على المنع ولكن يأخذ منه فيقاتله على ذلك بغير سلاح وكذلك في الطعام لانه ملك  
 محرز لصاحبه ولهذا كان الآخذ ضامنا له فاذا جاز له أخذه لحاجته فالمانع يكون دافعا عن  
 ماله وقل عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف يقاتل من اذا قتله كان  
 شهيدا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما البئر مباح غير مملوك لصاحب البئر فلا  
 يكون هو في المنع دافعا عن ملكه ولكنه مانع عن المضطر حقه فكان له أن يقاتله بالسلاح  
 وللأول أن يقاتل بما دون السلاح لان صاحب الماء مأمور بأن يدفع اليه بقدر ما يدفع به  
 الضرورة عنه فهو في المنع مرتكب ما لا يحل فيؤدبه على ذلك بغير سلاح وليس مراد عمر  
 رضي الله عنه المقاتلة بالسلاح على منع الدلو فان الدلو كان ملكا لهم ولو كان المراد ذلك فتأويل  
 قوله فإلا وضعت فيهم السلاح أي برهنتهم عندهم مأمعهم من السلاح ليطاشوا اليكم فيعطونكم  
 الدلو لأن يكون المراد الأمر بالقتل وعن عمروة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أجب  
 أرضا ميتة فهي له وليس لعرف ظالم حق وفيه دليل على ان الموات من الاراضي يملك بالاجباء  
 وأصح ما قيل في حد الموات أن يقف الرجل في طرف العمران فينادي بأعلى صوته قال أي  
 موضع ينتهي صوته يكون من فناء العمران لان سكان ذلك الموضع يحتاجون الى ذلك



لرعى المواشي وما أشبه ذلك وما وراء ذلك من الموات ثم عند أبي حنيفة رحمه الله انما يملكها  
 بالاحياء بعد اذن الامام وعند أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله لاجابة فيه الى اذن الامام لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك وملكها ممن أحيائها أو لانه لاحق لاحد فيها فكل  
 من سبقت يده اليها وتم احرازه لها فهو أحق بها ممن أخذ صيدا أو حطبا أو حشيشا أو وجد  
 معدنا أو ركزا في موضع لاحق لاحد فيه وأبو حنيفة استدل بقوله عليه الصلاة والسلام ليس  
 للامرا الا ما طابت به نفس امامه وهذا وان كان عاما فنأصله ان العام المتفق على قوله يترجح  
 على الخاص وقال صلى الله عليه وسلم الا ان عادى الارض هي لله ورسوله ثم هي لكم من بعد  
 فما كان مضافا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم فالتدبير فيه الى الامام فلا يستبد أحد  
 به بغير اذن الامام كخمس الغنيمة فرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أشار الى ان  
 هذه الاراضي كانت في يد المشركين ثم صارت في يد المسلمين باحجاب الخيل فكان ذلك  
 لهم من الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وما كان بهذه الصفة لم يختص أحد بشيء منه  
 دون اذن الامام كالفنائم وقوله صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضا ميتة لييان السبب وبه قول  
 ان سبب الملك بعد اذن الامام هو الاحياء ولكن اذن الامام شرط وليس في هذا اللفظ  
 ما ينفي هذا الشرط بل في قوله عليه الصلاة والسلام وليس لعرف ظالم حق اشارة الى هذا  
 الشرط فالانسان تلى رأى الامام والاخذ بطريق التغالب في معنى عرق ظالم وقيل معنى  
 قوله عليه الصلاة والسلام وليس لعرق ظالم حق ان الرجل اذا غرس أشجارا في ملكه فخرجت  
 عرونها الى أرض جاره أو خرجت أغصانها الى أرض جاره فانه لا يستحق ذلك الموضع من  
 أرض جاره بتلك الأغصان والعروق الظالمة فالظلم عبارة عن تحصيل الشيء في غير موضعه قبل  
 المراد بعرق الظالم أن يتعدى في الاحياء ما وراء أحد الموات فيدخل في حق الغير ولا يستحق  
 بذلك شيئا من حق الغير وعن عمر رضي الله عنه قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس بعد  
 ثلاث سنين حق والمراد بالحجر الملم بلامه في موضع واشتقاق الكلمة من الحجر وهو  
 المنع فان من أعلم في موضع من الموات علامة فكانه منع الغير من احياء ذلك الموضع فيسمى  
 فله تحجيروا ويان ذلك ان الرجل اذا مر بموضع من الموات فقصد احياء ذلك الموضع فوضع  
 حول ذلك الموضع احجارا أو حصدا ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها حول ذلك فنع  
 الدخول من الدخول فيها فهذا تحجير ولا يكون أحياء انما الاحياء أن يجعلها صالحة للزراعة بان

كرمها أو ضرب عليها المسناة أو شق لها نهرا ثم بعد التحجير له من المدة ثلاث سنين كما  
 أشار إليه عمر رضي الله عنه لانه يحتاج الى أن يرجع الى وطنه ويهيئ أسبابه ثم يرجع الى ذلك  
 الموضع فيجبه فيجعل له من المدة للرجوع الى وطنه سنة واصلاح أموره في وطنه سنة  
 والرجوع الى ذلك الموضع سنة فالى ثلاثة سنين لا يفتى أن يشتغل بأحياء ذلك الموضع غيره  
 ولكن ينتظره ليرجع وبعد مضي هذه المدة الظاهر انه قد بدا له وانه لا يبرد الرجوع اليها  
 فيجوز لغيره أحيائها هذا من طريق الديانة فاما في الحكم اذا أحيائها أنسان باذن الامام فهي  
 له لان بالتحجير لم تصرف مملوكة للاول فبسبب الملك هو الأحياء دون التحجير وعن طاوس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عادى الارض لله ورسوله فمن أحيأ أرضا ميتة فهي  
 له والمراد الموات من الاراضي مياه حاديا على معنى ان ماخرت على عهد عاد وفي العادات  
 الظهرة ما يوصف بطوله مضي الزمان عليه ينسب الى عاد فعناه ما تقدم خرابه مما يعلم انه  
 لاحق لاحد فيه وعن أبي معمر عن أشياخه رفعوه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى في  
 السراج من ماء المطر اذا بلغ الماء الكمين أن لا يحبس الا على جاره قال أبوه معمر السراج  
 السواقى وهى الجدول التى عند سفح الجبل يجتمع ماء السيل فيها ثم ينحدر منها الى الوادى  
 وقد بينا أن مراده من هذا اللفظ المبارة عن كثرة الماء وعن سميد بن زيد بن عمرو بن  
 نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ شبرا من أرض بغير حق طوقه الله من  
 سبع أرضين قبل معناه من تطوق في أرض الغير فالموضع الذى يضع عليه القدم بمنزلة شبر  
 من الارض وقيل معناه من نقص من المسنات في جانب أرضه بان حول ذلك الى أرض  
 جاره فذلك قدر شبر من الارض أخذه أو كان أرضه بجانب الطريق فجعل المسناة على الطريق  
 لتقسم به أرضه فهو في معنى شبر من الارض أخذه بغير حق وهو معنى الحديث الذى روى  
 لعن الله من غير منار الطريق يعنى العلامة بين الارضين وقيل اعاد كر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الشبر على طريق التمثيل للمبالغة في المنع من غصب الاراضى وليس المراد به التحقيق ثم  
 في الحديث بيان عظم الماء ثم في غصب الاراضى وهو دليل على حنيفة رحمه الله في أنه لا ضار على  
 غاصب الاراضى في الدنيا لان النبي عليه الصلاة والسلام بين جزاء الأخذ بالوعيد الذى ذكره  
 في القيامة ولو كان حكم الضمان ثابتا لكان الاولى أن يبينه لان الحاجة الى معرفته أمس ثم جعل  
 المذكور من الوعيد جميع جزائه فلو أوجبنا الضمان مع ذلك لم يكن الوعيد جميع جزائه

وللتفهاء في معنى مثل هذه الالفاظ طريقين أحدهما الحمل على حقيقة أنه يطوق ذلك الموضع في القيامة ليعرف به ما فعله ويكون ذلك عقوبة له كما قال عليه الصلاة والسلام لكل غادر لواء يوم القيامة يركز عند باب استه تعرف به غدرة والمراد به بيان شدة العقوبة لاحقيقة ما ذكر من أنه يطوق ذلك الموضع من الارض يوم القيامة فقد قال الله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنوا الماء مخافة الكلا يريد به أن صاحب البئر اذا كان له سرعي حول بئر فلا ينبغي له أن يمنع من يستقي الماء من بئر لنفسه أو لظهوره مخافة أن يصيب ظهره من ذلك الكلا لان له في حق الشقة في ماء البئر فلا يمنعه حقه ولكن يحفظ جانب أرضه وما فيه من الكلا حتى لا يدخل دابة المستقي في ذلك الموضع وان شق عليه ذلك أخرج اليه من الماء مقدار حاجته وحاجة ظهره وعن نافع رفع حديثه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنوا أحدا ماء ولا كلاً ولا ناراً فإنه متاع للمؤمنين وقرة للمستنين والقوي هو الذي في زاده والمستمين هو المضطر المحتاج وقد بينا أن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام أثبت بين الناس في هذه الاشياء الثلاثة شركة عامة بطريق الاباحة فلا ينبغي لاحد أن يمنع أحدا مما جملة الشرع حقاً له واذا كان لرجل نهر أو بئر أو قناة فليس له أن يمنع ابن السيل أن يسقى منها فيشرب ويسقى دابته وبمسيره وشيائه فان ذلك من الشقة والشقة عندنا الشرب لبني آدم والبهائم وهذا لان الحاجة الى الماء تتجدد في كل وقت ومن سافر لا يمكنه أن يستحب الماء من وطنه لذهابه ورجوعه فيحتاج الى أخذ الماء من الآبار والانهار التي تكون على طريقه وفي المنع من ذلك حرج وكما يحتاج الى ذلك لنفسه فكذلك يحتاج اليه لظهره لانه في العادة يعجز عن السفر بغير مركب وكذلك يحتاج الى ذلك للطبخ والحبز وغسل الثياب وأحد لا يمنع أحدا من ذلك فان كان له جدول يجري فيه الماء الى أرضه ويجنب ذلك الموضع صاحب ماشية اذا شربت الماشية منها انقطع الماء لكثرة المواشي وقلة ماء الجدول فتند اختلاف المتأخرون رحمهم الله في هذا الفصل منهم من يقول هذا من الشقة وليس لصاحب الجدول أن يمنع ذلك وأكثرهم على أن له أن يمنع في مثل هذه الصورة لان الشقة مالا يضر بصاحب النهر والبئر فاما ما يضره ويقطع حقه فله أن يمنع ذلك اعتباراً بسقي الاراضي والنخيل والشجر والزرع فله أن يمنع من يريد سقي نخله وشجره وزرعه من نهره أو قناته أو بئر

أو عينه وليس لاحد أن يفعل ذلك الا بإذنه إما لانه يريد أن يسوى نفسه بصاحب الحق  
فما هو المقصود فالنهر والقناة انما يشق لهذا المقصود وليس لنهر المستحق أن يسوى نفسه  
بالمستحق فبما هو المقصود بخلاف الشقة فذلك بيع غير مقصود لان النهر والقناة لا يشق  
في المادة لاجله أو لانه يحتاج الى أن يجفر نهر من هذا النهر الى أرضه فيكسر به ضفة  
النهر وليس له أن يكسر ضفة نهر الغير وكذلك في البئر يحتاج الى أن يشق نهر من رأس  
البئر الى أرضه وما حول البئر حتى صاحب البئر حريما له فليس لميره أن يحدث فيه شيئا  
من ذلك بنهر اذنه وكذلك ان كان يريد أن يجري ماء في هذا النهر مع صاحب النهر ليسقى  
به أرضه لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له أن ينتفع بملك الغير الا بإذنه فان كان  
قد اتخذ شجرة أو خضرة في داره فإراد أن يسقي ذلك الموضع بحمل الماء اليه بالجرة فقد  
استغنى فيه بمض التأخرين من أئمة بلخ رحمهم الله وقالوا ليس له ذلك الا بإذن صاحب  
النهر والاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع منه يمد من الدناءة  
قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ممالي الامور وينقض سفاسفها فان أذن له صاحب  
النهر في سقي أرضه أو حادة ذلك الموضع فلا بأس بذلك لان المنع كان لمرعاة حقه فاذا رضى  
به فقد زال المانع وان باعه شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر لم يجوز لان ذلك الماء في  
النهر غير مملوك انما هو حق صاحب النهر وبيع الحق لا يجوز لانه مجهول لا يدري مقدار  
ما يسلم له من الماء في المدة المذكورة وبيع المجهول لا يجوز وهو غرر فلا تدري أن الماء يجري  
في ذلك الوقت في النهر أو لا يجري واذا انقطع الماء فليس للبائع تمكن اجرائه ونهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وكذلك لو استأجره لانه يلتزم تسليم مالا يقدر على  
تسليمه أو تسليم مالا يعرف مقداره ثم المقصود من هذا الاستئجار الماء وهو عين والاستئجار  
المقصود لاستهلاك العين لا يجوز كاستئجار المريع للرعي واستئجار البقرة لمنفعة اللبن بخلاف  
استئجار الظئر فان لبن الآدمية في حكم المنفعة لان منفعة كل عضو بحسب ما يليق به فنفعة  
الندى اللبن ولهذا لا يجوز بيع لبن الآدمية ولان المقد هناك يرد على منفعة الترية واللبن  
آلة في ذلك بمنزلة الاستئجار على غسل الثياب فالخرص والصابون آلة في ذلك والاستئجار  
لعمل الصناعة فان الصنع بمنزلة الآلة في ذلك فاما هنا لا مقصود في هذا الاستئجار سوى  
الماء وهو عين وكذلك لو شرط في اجارته أو شرا به شرب هذه الارض وهذا الشجر وهذا

الزرع أو قال حتى يكتفى فهذا كله باطل لمعنى الجهالة والتردد وإذا اشترى الرجل شرب ماء  
ومعه أرض فهو جائز لأن الأرض عين مملوكة مقدورة التسليم بالعقد يرد عليها والشرب  
يستحق يما وقد يدخل في البيع بيع مالا يجوز إفراجه بالبيع كالأطراف من الحيوانات  
لا يجوز إفراجه بالبيع ثم يدخل يما في بيع الأصل وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله  
أنهى أن يبيع الشرب وإن لم يكن معه أرض للمادة الظاهرة فيه في بعض البلدان وهذه  
عادة معروفة بنفسف قالوا المأجور الاستصناع للتعامل وإن كان القياس بأباه فكذلك بيع  
الشرب بدون الأرض وإذا استأجر أرضاً مع شربها جاز كما يجوز الشراء وهذا لأن المقصود  
الانتفاع بالأرض من حيث الزراعة والرعاية وإنما يحصل هذا المقصود بالشرب فذكر  
الشرب مع الأرض في الاستنجار التحقيق ماهو المقصود بالاستنجار فلا يفسد به العقد  
وإذا اشترى الرجل أرضاً لم يكن له شربها ولا مسك ما بها لأن العقد يتناول عين الأرض  
بذكر حدودها فما يكون خارجاً من حدودها لا يدخل تحت العقد إلا بالنسبة والشرب  
والمسيل خارج من الحدود المذكورة فإن اشترط شربها فله الشرب وليس له المسيل لأن  
الشرب غير المسيل فالمسيل الموضع الذي يسيل فيه الماء والشرب الماء الذي يسيل في المسيل  
فباستراط أحدهما لا يثبت له استحقاق الآخر وإنما يستحق الشروط خاصة ويجعل فيما لم  
يذكر كأنه لم يشترط شيئاً ولو اشترط مسيل الماء مع الشرب يستحق ذلك كله بالشروط  
ولو اشتراها بكل حق هو لها كان له المسيل والشرب لهما من حقوقها فالمقصود بالأراضي  
الانتفاع بها وإنما يتأتى ذلك بالمسيل والشرب فكانت من حقوقها كالطريق للدار وكذلك لو  
اشترط مرافقها لأن المرافق ما يترفق به فأنما يتأتى الترفق بالأرض بالشرب والمسيل وكذلك  
لو اشترط كل قليل وكثير هو فيها أو منها كان له الشرب والمسيل لأنه من القليل والكثير  
ثم المراد بقوله منها أي من حقوقها ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ومثل  
هذا الحذف عرف أهل اللسان وإذا استأجر أرضاً فليس له مسيل ماء ولا شرب في القياس  
إذا أطلق العقد كما في الشراء فالمستأجر يستحق بالعقد بذكر الحدود كالمشتري فكما أن الشرب  
والمسيل الذي هو خارج عن الحدود المذكورة لا يستحق بالشراء فكذلك بالاستنجار  
ولكنه استحسن فجعل للمستأجر مسيل الماء والشرب هنا بخلاف الشراء لأن جواز  
الاستنجار باعتبار التمكن من الانتفاع (ألا ترى) أن مالا ينتفع به لا يجوز استنجاره كالمهر

الصغير والارض السبعة والانتفاع بالارض لا يتأني الا بالشرب والمسيل فلو لم يدخلها  
يفسخ العقد والمتاقدان قصدا تصحيح العقد فكان هنا ذكر الشرب والمسيل بخلاف الشراء  
فوجب ملك العين (ألا ترى) أن شراء مالا بملك الانتفاع به جائز نحو الارض السبعة  
والمر الصغير فلا يدخل في الشراء ما وراه المسعى بذكر الحدود وفي الكتاب ذكر حرما  
آخر فقال لان الارض لم تخرج من يد صاحبها يعني أن بمقتد الاجارة لا يملك المستأجر  
شيأ من العين وانما بملك الانتفاع به في المدة المذكورة فلو أدخلها الشرب والمسيل لم يتضرر  
صاحب الارض بازالة ملكه عنها وفي ادخالها تصحيح العقد فأما البيع بربل ملك العين عن  
البائع ففي ادخال الشرب والمسيل في البيع ازالة ملكه عما لم يظهر رضاه به وذلك لا يجوز وهذا  
نظير ما تقدم أن الثمار والزرع يدخل في رهن الاشجار والارض من غير ذكر ولا يدخل  
في الهبة واذا ثبت أن بدون الشرط يدخل الشرب والمسيل في الاشجار فمع الشرط أولى  
وكذلك ان شرط كل حق هو لها أو سرائتها أو كل قليل وكثير هو فيها أو منها فمقد ذكر  
هذه اللفاظ يدخل الشرب والمسيل في الشراء ففي الاجارة أولى واذا كان نهر بين قوم لم  
عليه أرضون ولا يعرف كيف كان أصله بينهم فاختلقوا فيه واختصوا في الشرب فان الشرب  
بينهم على قدر أراضيهم لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك تختلف بقلة  
الاراضي وكثرتها فالظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وقدر حاجته  
والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان قيل فقد استوتروا في اثبات اليد على المال في  
النهر والمساواة في اليد توجب المساواة في الاستحقاق عند الاشتباه فلنا لا كذلك فاليد  
لا تثبت على الماء في النهر لاحد حقيقة وانما ذلك الانتفاع بالماء والظاهر أن انتفاع من له  
عشر قطاع لا يكون مثل انتفاع من له قطعة واحدة ثم الماء لا يمكن احرازه بأبواب اليد عليه  
وانما احرازه بسقي الاراضي فاما تثبت اليد عليه بحسب ذلك وهذا بخلاف الطريق اذا  
اختصم فيه الشركاء فأنهم يستوون في ملك رقبة الطريق ولا يمتري في ذلك سعة الدار وضيقها  
لان الطريق عين تثبت اليد عليه والمقصود التطرق فيه والتطرق فيه الى الدار الواسعة والى  
الدار الضيقة بصفة واحدة بخلاف الشرب على ما ذكرنا فان كان الاعلى لا يشرب حتى  
يسكر النهر على الاسفل ولكنه يشرب بمحضته لان في السكر قطع منفعة الماء عن أهل الاسفل  
في بعض المدة وليس لبعض الشركاء هذه الولاية في نصيب شركائه يوضحه أن في السكر

أحداث شئ في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فليس لبعض الشركاء أن يحدث فيها  
 شيأ بدون إذن الشركاء ودرما ينكسر النهر بما يحدث فيها عند السكر فإن تراضوا على أن الاعلى  
 يسكر النهر حتى تشرب حصته أجزت ذلك بينهم لأن المانع حتمهم وقد ائتم بتراضهم فإن  
 اصطالحوا على أن يسكر كل واحد منهم في يومه أجزته أيضا فإن قسمة الماء في النهر تكون  
 بالاجر تارة وبالايام أخرى فإن تراضوا على القسمة بالايام جاز لهم ذلك وهذا لحاجتهم الى ذلك  
 فقد بقل الماء في النهر بحيث لا يتمكن كل واحد منهم أن ينفع بحصته من ذلك الا بالسكر  
 ولكنه إن تمكن من أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لان به ينكسر  
 النهر عادة وفيه اضرار بالشركاء الا أن يظهروا التراضى على ذلك فإن اختلفوا لم يكن لاحد  
 منهم أن يسكره على صاحبه وان أراد أحد منهم أن يكثرى منه نهرا لم يكن له ذلك الا برضاء  
 من أصحابه لان في كرى النهر كسر ضفة النهر المشترك بقدر فوهة النهر الذي يكره وفي  
 الملك المشترك ليس لبعض الشركاء أن يفعل ذلك الا برضاء أصحابه كما لو أراد هدم الحائط  
 المشترك أو أحداث باب فيه وكذلك ان أراد أن ينصب عليه رحا لم يكن له ذلك الا برضى  
 من أصحابه لان ما ينصب من الرحا إنما يضعه في ملك مشترك الا أن تكون رحا لا تضر بالنهر  
 ولا بالماء ويكون موضعها في أرض خاص له فإن كان هكذا فهو جائز يبنى اذا لم يكن يغير  
 الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بسبب الرحا بل يجرى كما كان يجرى قبل ذلك وإنما يضع  
 الرحا في ملك خاص له فاذا كان بهذه الصفة فله أن يفعل ذلك بغير رضا الشركاء لانه إنما  
 يحدث ما يحدثه من الابنية في خالص ملكه وبسبب الرحا لا ينقص الماء بل ينفع صاحب  
 الرحا بالماء مع بقاء الماء على حاله فمن يمنعه عن ذلك يكون متمتعا قاصدا الى الاضرار به لادافعا  
 الضرر عن نفسه فلا يلحق الى تمتعه وان أراد أن ينصب عليها دالية أو سانية وكان ذلك لا يضر  
 بالنهر ولا بالشرب وكان بناء ذلك في ملكه خاصة كان له أن يفعل لما بينا انه يتصرف في  
 خالص ملكه ولا يلحق الضرر بغيره وان أراد هؤلاء القوم أن يكرهوا هذا النهر فإن بأحقيقة  
 رحمه الله قال عليهم مؤنة الكراء من أعلاه فاذا جاوز أرض رجل دفع عنه وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحما الله الكراء عليهم جميعا من أوله الى آخره بحصص الشرب والاراضي وبيان ذلك  
 أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فؤنة الكراء من أول النهر على كل واحد منهم عشرة الى  
 أن يجاوز أرض أحدهم فينثذ تكون مؤنة الكراء على الباقيين اتساعا الى أن يجاوز أرضا

أخرى ثم يكون على الباقي ثمان على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم اعتبارا  
 من أول النهر الى آخره لان لصاحب الاعلى حق في أسفل النهر وهو تسهيل الفاضل عن حاجته  
 من الماء فيه فاذا سد ذلك فاض الماء على أرضه فأفسد زرعه فهذا بين أن كل واحد منهم ينتفع  
 بالنهر من أوله الى آخره والدليل عليه أنه يستحق الشفعة بمثل هذا النهر وحق أهل الاعلى  
 وأهل الاسفل في ذلك سواء فاذا استروا في النعم يسترون في الترم أيضا وهو مؤنة الكراء  
 وأبو حنيفة رحمه الله يقول مؤنة الكراء على من ينتفع بالنهر بسقي الأرض منه (ألا ترى)  
 أنه ليس على أصحاب الشقة من مؤنة الكراء شيء وإذا جاوز الكراء أرض رجل فليس له في  
 كراء ما بقي منفعة سقي الأرض فلا يلزمه شيء من مؤنة الكراء ثم منفتحة في أسفل النهر من  
 حيث أجراه فضل الماء فيه وصاحب المسيل لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسهيل  
 الماء فيه (ألا ترى) أن من له حق تسهيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة  
 سطح جاره بهذا الحق ثم هو يتمكن من دفع الضرر عن نفسه بدون كراء أسفل النهر بأن  
 يسد فوهة النهر من أعلاه اذا استغنى عن الماء فرفقنا أن الحاجة المعتبرة في التزام مؤنة الكراء  
 الحاجة الى سقي الأرض فرع لبعض مشايخنا رحمهم الله أن الكراء اذا انتهى الى فوهة أرضه  
 من النهر فليس عليه شيء من المؤنة بعد ذلك والاصح أن عليه مؤنة الكراء الى أن يجاوز  
 حد أرضه كما أشار اليه في الكتاب لان له رأيا في اتحاد فوهة الأرض من أعلاها وأسفلها  
 فهو منتفع بالكراء منفعة سقي الأرض ما لم يجاوز أرضه ويختلفون فيما اذا جاوز الكراء أرض  
 رجل فسقط عنه مؤنة الكراء هل له أن يفتح الماء لسقي أرضه منهم من يقول ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه  
 من الكراء قد انتهى في حقه حين سقطت مؤنته ومنهم من يقول ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه  
 من الكراء كما ليس له أن يسكر على شركائه فيختص بالانتفاع بالمأذون شركاؤه ولاجل  
 التحرز عن هذا الخلاف جري الرسم بأن يوجد في الكراء من أسفل النهر أو يترك بعض  
 النهر من أعلاه حتى يفرغ من أسفل قال وقال أبو حنيفة رحمه الله فيما أعلم ليس على أهل  
 الشقة من الكراء شيء لانهم لا يحصون فؤنة الكراء لا تستحق على قوم لا يحصون ولاهم  
 لا يستحقون الشفعة لحق الشفعة ولاهم اتباع والمؤنة على الاصول دون الاتباع (ألا ترى)  
 أن الدية في القتل الموجود في الحلة على عاقلة أصحاب الحلة دون المشتريين والسكان قال  
 والمسلمون جميعا شركاء في الفرات وفي كل نهر عظيم أو واد يستقون منه ويستقون منه



الشقة والخلف والخافر ليس لاحد أن يمنع أحدا من ذلك لأن الانتفاع بمنزل هذه الأنهار  
 كالانتفاع بالطرق العامة فكما لا يمنع أحد أحد من التطرق في الطريق العام فكذلك  
 لا يمنع من الانتفاع بهذا النهر العظيم وهذا لأن الماء في هذه الأنهار على أصل الإباحة ليس  
 لاحد فيه حق على الخصوص فإن ذلك الموضع لا يدخل تحت قهر أحد لأن قهر الماء يمنع  
 قهر غيره فالانتفاع به كالانتفاع بالشمس ولكل قوم شرب أرضهم ونخلهم وشجرهم لا يحبس  
 عن أحد دون أحد وإن أراد رجل أن يكرى منه نهرا في أرضه فإن كان ذلك يضر بالنهر  
 الأعظم لم يكن له ذلك وإن كان لا يضر به فله ذلك بمنزلة من أراد الجلوس في الطريق فإن كان لم  
 يضر بالمارة لم يمنع من ذلك وإن كان يضر بهم في المنع من التطرق يمنع من ذلك لكل واحد  
 منه من ذلك الإمام وغيره في ذلك سواء فكذلك في النهر الأعظم فإن كسر ضفة النهر  
 الأعظم ربما يضر بالناس ضررا عاما من حيث أن الماء يفيض عليهم وقال عليه الصلاة والسلام  
 لا ضرر ولا ضرار في الإسلام وعند خوف الضرر يمنع من ذلك لدفع الضرر وعلى السلطان  
 كراه هذا النهر الأعظم أن احتاج إلى الكراه لأن ذلك من حاجة عامة المسلمين ومال بيت  
 المال معد لذلك فإنه مال المسلمين أعد للصراف إلى مصالحهم (ألا ترى) أن مال القناطر والجسور  
 والرباطات على الإمام من مال بيت المال فكذلك كراه هذا النهر الأعظم وكذلك إصلاح مسنانه  
 أن خاف منه غرقا فإن لم يكن في بيت المال مال فله أن يجبر المسلمين على ذلك ويحرجهم لأن  
 المنفعة فيه للإمامة ففي تركه ضرر عام والإمام نصب ناظرا فيثبت له ولاية الإيجاب فيما كان  
 الضرر فيه عاما لأن الإمامة قل ما يتفقون على ذلك من غير إيجاب وفي نظيره قال عمر رضي الله  
 لو تركتم لبعم أولادكم وليس هذا النهر خاص لقوم ليس لاحد أن يدخل عليهم فيه ولهم أن  
 يمنوا من أراد أن يسقي من نهريهم أرضه وشجره وزرعه لأن ذلك شركة خاصة (ألا ترى)  
 أنهم يستحقون به الشفعة بخلاف الشركة في الوادي والأنهار العظام فإنه لا تستحق به الشفعة  
 ثم في الشركة الخاصة التدبير في الكراء إليهم ومؤنة الكراء عليهم في مالهم وإن طلب بعض  
 الشركاء فلا ممان أن يجبر الباقين على ذلك لدفع الضرر فأما إذا اتفقوا على ترك الكراء ففي  
 ظاهر الرواية لا يجبرهم الإمام على ذلك كما لو امتنعوا من عمارة أراضيهم ودورهم وقال بعض  
 المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله يجبرهم على ذلك لحق أصحاب الشقة في النهر قال أبو يوسف  
 وسألت أبا حنيفة رحمه الله عن الرجل استأجر النهر يصيد فيه السمك أو استأجر جهة يصيد

فيها السمك قال لا يجوز لأن المقصود بهذا الاستجار ماهو عين وهو السمك ولأن السمك  
 في النهر والاجة على أصل الابعة لا اختصاص به لصاحب النهر والاجة فلا يكون له أن يأخذ  
 الموضع عنهم بطريق الاجة والبيع ثم استجار النهر لصيد السمك كاستجار المقابض  
 للأصطياد فيها وذلك كله من باب التردد ولو اشترى عشر نهر أو عشر قناة أو بئر أو عين ماء  
 بأرضه جاز لأن الأرض أصلها مملوكة فقد اشترى جزءاً مملوكاً معلوماً من عين مملوكة مقدور  
 التسليم بخلاف ما لو اشترى الشرب بنهر أرضه وهو بمنزلة ما لو باع عشر الطريق يجوز بخلاف  
 ما لو باع حق التطرق فيه ولو استأجر حوضاً أو بركة أو بئراً يستقي منه الماء كل شهر باجر  
 مسمى لم يجوز لأن المقصود الماء وهو عين لا يستحق اتلافه بالاجة \* نهر جار لرجل في  
 أرض رجل فادعي كل واحد منهما المساة ولا يعرف في يد من هي قال أبو حنيفة رحمه الله  
 هي لرب الأرض يفرس فيها ما بدا له وليس له أن يهدمها قال أبو يوسف ومحمد المساة لصاحب  
 النهر وأصل المسئلة أن من حفر نهرًا باذن الإمام في موضع لاحق لاحد فيه عند أبي حنيفة  
 لا يستحق له حريمًا وعندهما يستحق له حريمًا من الجانبين للمقي طينه والمشي عليه لاجراء الماء  
 في النهر وحريم النهر عندهما بقدر عرض النهر حتى إذا كان قدر عرض النهر بقدر ثلاثة  
 أذرع فله من الحريم بقدر ثلاثة أذرع من الجانبين جميعاً وفي اختيار الطحاوي رحمه الله من كل  
 جانب ذراع ونصف وفيما نقل عن الكرخي رحمه الله أنه يستحق من كل جانب بقدر  
 عرض النهر عندهما فاستحقاق الحريم لاجل الحاجة وصاحب النهر محتاج إلى ذلك كصاحب  
 البئر والعين ومتى كان للمشي في المنصوص عليه معلوماً مدى الحكم بذلك للمشي إلى الفرع وحاجة  
 صاحب النهر إلى المشي على حافتي النهر ليجري الماء في النهر إذا احتبس بشيء وقع في النهر فإنه  
 لا يمكنه أن يمشي في وسط النهر وكذلك يحتاج إلى موضع يلقى فيه الطين من الجانبين عند  
 الكراء لما في النقل إلى أسفل من الحرج ما لا يخفى وأبو حنيفة رحمه الله يقول استحقاق الحريم  
 نابت بالنص بخلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه والنهر ليس في معنى  
 البئر والعين لأن الحاجة إلى الحريم هناك متحققة في الحال وهنا الحاجة موهومة باعتبار الكراء  
 وقد يحتاج إلى ذلك وقد لا يحتاج ثم هناك الاستفاد لا يتأتى بالبشر بدون الحريم وهنا يتأتى إلا  
 في أن يلحقه ذلك بمض الحرج في نقل الطين أو المشي في وسط النهر فإذا لم يكن هذا في معنى  
 المنصوص يؤخذ فيه بأصل القياس (ألا ترى) أن من بنى قصرًا في منارة لا يستحق لذلك

حريما وان كان قد يحتاج الى ذلك لالتقاء الكناسة فيه وهذا لان استحقاق الحرم لا يكون  
 بدون التقدير فيه ونصب المقادير بالرأي لا يكون فاذا ثبت ان من أصلهما ان صاحب النهر  
 يستحق الحرم قلنا عند المنازعة الظاهر شاهد له وعند أبي حنيفة لما كان لا يستحق للنهر  
 حريما فالظاهر شاهد لصاحب الارض وعلى سبيل الابتداء في هذه المسئلة هما يتولان عند  
 المنازعة القول قول ذي اليد وصاحب النهر مستعمل لحريم النهر لاستمسك الماء في النهر والقاء  
 الطين عليه والاستعمال يدفعها فباعتبار انه في يده جعل القول قوله كما لو اختصما في ثوب  
 وأحدهما لابسه وأبو حنيفة يقول الحرم من جنس الارض صالح لما تصلح له الارض وليس  
 من جنس النهر ومن حيث الانتفاع كما ان صاحب النهر يمسك الماء بالحريم في نهره فصاحب  
 الارض يدفع الماء بالحريم عن أرضه فقد استويا في استعمال الحرم ويترجع جانب صاحب  
 الارض من الوجه الذي قررنا فكان الظاهر شاهدا له فله أن يفرس فيه ما بدله من الاشجار  
 ولكن ليس له أن يهدمه لان لصاحب النهر حق استمسك الماء في نهره فلا يكون لصاحب  
 الارض أن يبطل حقه بهدمه بمنزلة حائط لرجل ولا آخر عليه جذوع لا يكون لصاحب  
 الحائط أن يهدم الحائط وان كان مملوكا له لمراعاة حق صاحب الجذوع واذا قال الرجل  
 لرجل اسقني يوما من نهرك على أن أسقيك يوما من نهرى الذى فى مكان كذا لم يجوز  
 معاوضة الماء بالماء لا تجوز وان كان البديل معلوما بالجمالة الشرب ومعنى الفرر فلان لا تجوز  
 معاوضة الشرب بالشرب ومعنى الفرر والجمالة فيه اظهر وأولى وكذا لو قال اسقني يوما  
 فخدمك عبدي هذا شهرا أو برقتة أو بركوب دابتي هذه شهرا أو بركوبها كذا يوما  
 وما أشبه ذلك فهو كله باطل لمعنى الفرر والجمالة وعلى الذى أخذ العبد رده ان كان قائما بعينه  
 وقيمته ان كان مستهلكا وان كان شرط خدمته شهرا وقد استوفاه فله أجر المثل لان  
 خدمة العبد ورقتة محل للمقد فاذا استوفاه بحكم عند فاسد كان عليه عوضه وليس له بما  
 أخذ الا آخر من شربه قيمة ولا عوض لان الشرب ليس بعمل للمقد فلا يتناول المقد فاسدا  
 ولا جائزا وكل عقد لا جواز له بحال فهو كالاذن فكما انه لو سقى أرضه باذنه لم يكن عليه  
 من عوض الماضى فكنا بحكم المقد الباطل فيه لا يتقوم فلا يلزمه شيء وسئل أبو يوسف  
 عن نهر مرو وهو نهر عظيم قريب من الفرات اذا دخل مزرو كان ماؤه قسمة بين أهله  
 بالحصص لكل قوم كوى معروفة فأخذ رجل أرضا كانت مواتا ولم يكن لها من ذلك

النهر شرب ثم كرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساق الماء اليها من ذلك  
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر يضر بأهل مرو ضررا يئنا في ماثم فليس له ذلك وبمنه  
السلطان منه وان كان لا يضرهم فله ذلك ولم يكن لهم ان يمنعوه لان الماء في هذا الوادي على  
أصل الإباحة ولكل واحد من المسلمين حق الانتفاع به اذا كان لا يضر بنيره وهذا لانه ما لم  
يدخل في المقاسم لا يصير الحق فيه خالصا للشركاء ولهذا وضع المسألة فيما اذا كرى نهر  
من فوق مرو فاذا كان لا يضرهم فبصرفه لا يمس حقوقهم ولا يلحق الضرر بهم فلا يمنعوه  
من ذلك واذا كان يضرهم فكل أحد ممنوع من أن يلحق الضرر بنيره فكيف لا يمنع من  
الحاق الضرر بالامة والسلطان نائب عنهم في النظر لم قيمته من ذلك لبطريق انه يختص  
به بل لانه الى تسكين الفتنة أقرب فالما لكل أحد أن يمنع من ذلك والضرر بتوهم من  
وجهين أحدهما من حيث كسر ضفة الوادي والثاني انه يكثر دخول الماء في هذا النهر وربما  
يتحول أكثر الماء الى هذا الماء ليضر بأهل مرو وقيل له فان كان رجل له كوى معروفه  
أله أن يزيد فيها قال ان كانت الكوى في النهر الاعظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا  
يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الاعظم لم يقع في المقاسم بعد فهو على أصل  
الإباحة بكان كانه قبل أن يدخل مرو فزيادة كوة أو كوتين في خالص ملكه لا يكون أقوى  
من سبق نهر ابتداء من هذا النهر الاعظم وهو غير ممنوع من ذلك كما بينا فلهذا مثله فان كان  
نهر خاص لتوم فأخذ من هذا النهر الاعظم لكل رجل منهم في هذا النهر كوى مسماة لشربه  
لم يكن لاحد منهم أن يزيد كوة وان كان لا يضر بأهل النهر الخاص لان الماء في هذا النهر  
الخاص قد وقع في المقاسمة والشركة في هذا النهر شركة خاصة حتى يستحق فيها الشفعة  
وليس لبعض الشركاء أن يزيد فيما يستوفي على مقدار حقه سواء أضر ذلك بالشركاء أو لم  
يضر فزيادة كوة في فوهة أرضه يكون ليزداد فيه دخول الماء على مقدار حقه وهو كالشركاء  
في الطريق ليس لاحدهم أن يحدث فيه طريقا لدار لم يكن لها طريقا في هذه السكة الخاصة  
بفتح باب حادث فان قيل كيف يمنع من احداث الكوة في لوح هو خالص ملكه قلنا لان  
الكوى منهم سبب لبيان مقدار كل واحد منهم فلم يمنع من ذلك لكان اذا تقدم المرء  
ادعى لنفسه زيادة حق واستبدل بالكوى ان كان الماء يدخل في هذه الكوى في الحال  
فسبب المنع ظاهر فان ما يدخل في هذه الكوى زياد على حقه في النهر وكان هذه المسائل

سأل عنها ابراهيم بن رستم وأبو عصمة سعد بن معاذ المرواني أبو يوسف أو ابن الماركة رضي  
الله عنهم ثم فرغ محمد رحمه الله على ذلك فقال فسأله هل لأحد من أهل هذا النهر الخاص  
أن يتخذ عليه رحاما يكرى لها نهراته في أرضه يسيل فيه ماء النهر ثم يبيده اليه وذلك  
لا يصير بأهل الشرب قال ليس له ذلك لانه من أعلاه الى أسفله مشترك بينهم فليس لأحد  
منهم أن يحدث فيه حدثا ولا يتخذ عليه جسرا ولا قنطرة الا برضاهم بمنزلة طريق خاص  
بين قوم والجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والقنطرة ما يتخذ من  
الآجر والحجر ويكون موضوعا ولا يرفع وكل ذلك يحدثه من يتخذ في ملك مشترك فلا  
يملكه الا برضاهم سواء كان منهم أو من غيرهم ثم من يتخذ اذا كرى له نهراته فيه كسر  
صفة النهر وتغيير الماء عن سنده فلا بد أن ينقص الماء منه فانه اذا كان يجري على سنده  
لا يتبين فيه نقصان واذا انفرج يتبين فيه النقصان وان عاد الى النهر وكذلك الدين أو البركة  
يكون بين قوم فالشركة فيها خاصة كما بينا وسألته عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا  
النهر الاعظم وأحد الرجلين أرضه في أعلى هذا النهر والآخر أرضه في أسفل هذا النهر فقال  
صاحب الأعلى أني أريد أن أشد بعض هذه الكوى لأن ماء النهر يكثر فيفيض في أرضي  
وأتأذى منه ولا يملك حتى يقل فأتيتك منه ما ينفعه قال ليس له ذلك لانه يقصد الاضرار  
بشريكه ثم ضرر النزلاء يلحق صاحب الأعلى بفعل صاحب الأسفل بل تكون أرضه في أعلى  
النهر وبمقابلة هذا الضرر منفعة اذا قل الماء ولو سد بعض الكوى يالحق صاحب الأسفل  
ضرر لنقصان صاحب الأعلى وهو ممنوع من ذلك كما لو أراد أن يسكر النهر وكذلك لو قال  
اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفه فاذا كان في حصة سددت منها ما بدا لي وأنت في  
حصتك تفتحها كلها فليس له ذلك لان القسمة قد تمت بينهما مرة بالكوى فلا يكون لأحد  
أن يطالب بقسمة أخرى وفي القسمة الاولى الانتفاع بالماء لكل واحد منهما مستدام وفيما  
يطالب هذا به يكون انتفاع كل واحد منهما بالماء في بعض المدة وربما يضر ذلك بصاحب  
الاسفل فان تراضيا على ذلك قلها ما تراضيا عليه فان أقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا  
لصاحب الأسفل أن ينقض فله ذلك لأن كل واحد منهما معير لصاحبه نصيبه من الشرب  
في نوبته من الشهر وللمعير أن يرجع متى شاء وكذلك لو رثته بعد موته لانهم خلفاؤه في ذلك  
وهذا لانه لا يمكن أن يحمل ما تراضيا عليه مبادلة فان بيع الشرب بالشرب واجارة الشرب

بالشرب باطل وسأله عن نهر بين رجلين لما أربع كوى فاضاف اليها وجل اجني كوتين  
 في نهرها برضاها حتى اذا انتهى الى أسفل النهر كرى منه نهر الى أرضه ثم بدا لاحدهما أن  
 ينقضه بعد زمان أو بدالورثته أو لبعضهم بعد موته فنقضه فله ذلك لانهم أعاروا الاجني  
 النهر ليجري مائه فيه الى نهره خاصة فلم أن يستردوا المارية متى شاؤا لكل واحد منهم ذلك  
 في نصيبه (ألا ترى) أن لاحدهم أن يأبى ذلك في الابتداء فله أن ينقضه أيضا في الانتهاء  
 وهذا لان رضا بعض الشركاء معتبر في حقه لافي حق بقية الشركاء (ألا ترى) أن من  
 أراد أن يتطرق في طريق مشترك شركة خاصة فيرضى به بعض الشركاء دون البعض لم يكن  
 له أن يتطرق فيه وهذا لانه لا يتصور انتفاعه بنصيب التراضي على الخصوص بل يكون  
 انتفاعه بنصيب جميع الشركاء فليس له أن ينتفع بنصيب المانع الا برضاها وسأله عن نهر  
 حاص من النهر الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فهم من يكون له كوتان ومنهم  
 من يكون له ثلاث فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى ائكم تأخذون أكثر من نصيبكم  
 لان دفقة الماء وكثرته وفي رواية لان دفقة الماء وكثرته من أعلى النهر فدخل في كواكم  
 شيء كثير ولا ماء ها الا وهو قليل غائر فحين تريد أن تنقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم  
 أياما معلومة وسد فيها كوانا ولأياما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك  
 على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم أن يطالب بقسمة أخرى ثم  
 الاصل انما وجد قديما فانه يترك على حاله ولا ينير الا بحجة وقد ذكرنا هذا في أول الأوالة  
 في حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال أرأيت هذا الضفير أكان على عهد عمر رضي الله  
 عنه ولو كان جور الماء تركه عمر رضي الله عنه وكذلك ان قال أهل الاسفل نحن نريد أن  
 نوسع رأس النهر ونزيد في كواه وقل أهل الاعلى ان فسلم ذلك كثر الماء حتى يفيض في  
 أرضنا وينزل لم يكن لأهل الاسفل أن يحدوا فيه شيئا لم يكن لانهم يتصرفون فيما هو مشترك  
 على وجه يضر ببعض الشركاء فيمسون من ذلك وان باع رجل منهم كوة له فيه كل يوم شيء  
 معلوم أو أجرة لم يجز لانه غرر لا يعرف وهو ليس بملك ويبيع مجرد الحق باطل وسأله عن  
 هذا النهر اذا خافوا أن يفتق وأرادوا أن يحصوه فامتنع بعضهم من الدخول معهم قال ان  
 كان فيه ضرر عام أجبرتهم جميعا على تحصينه بالحصص لان في ترك الاجبار هاتين الفتن  
 وتسكين الفتن لازم شرعا فلاجل التسكين يجبرهم الامام على تحصينه بالحصص فان لم يكن

فيه ضرر عام لم أجبرهم عليه وأمرت كل انسان أن يحصن نصيب نفسه يعني بطريق التقوى  
لأن التدبير في الملك يكون الى الملك فاذا لم يكن فيه ضرر عام كان له رأى في ذلك من التمجيل  
والتأجيل وربما لا يتمكن منه في كل وقت ولا يتفرغ لذلك بخلاف الكوى فان بعض الشركاء  
في هذا النهر الخاص اذا امتنع من الكرى أجبر عليه اذا طلبه بعض الشركاء لان ذلك شيء  
قد انزموه عادة فحاجة النهر الى الكرى في كل وقت معلوم بطريق المادة فالذى يأبى الكرى  
يريد قطع منفعة الماء عن نفسه وشركائه وليس له ذلك فلماذا أجبر عليه فأما البشق فهو هموم غير  
معلوم الوقوع عادة فاذا لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الممتنع من ذلك لحق. وهو هموم اشريكه  
وسأله عن رجل اتخذ في أرض له رحا ماء على هذا النهر الاعظم الذى للامة مفتحة في أرضه  
ومصبه في أرضه لا يضر بأحد فأراد بعض جيرانه أن يمنعه من ذلك قال ليس له أن يمنعه  
لان تصرفه في خالص ملكه وشق نهر من هذا النهر الاعظم لمنفعة الرحا كشق نهر من  
هذا النهر الاعظم ليس يسيق به أرضا أحيائها وقد بينا أنه لا يمنع من ذلك لانه لم يدخل الماء في  
المقام بعد فهذا مثله قال وسأله عن هذا النهر الاعظم اذا كانت عليه أرض لرجل خدما الماء  
فتنقص الماء وجرز عن أرض فاتخذها هذا الرجل وجرها الى أرضه قال ليس له ذلك لان  
الأرض جرز عنها الماء من النهر الاعظم وهو حق العامة قد يحتاجون اليه اذا كثر الماء في  
النهر الاعظم أو تحول الى هذا الجانب فليس له أن يملكها لنفسه بأن يضمها الى أرضه اذا كان  
ذلك يضر بالنهر ومنهم من يروى جرز وهو صحيح قال الله تعالى أو لم يروا انا نزل سوق الماء الى  
الأرض الجزز وسأله فقلت بلغنى أن الثرات بأرض الجزيرة يجرز عن أرض عظيمة فيتخذها  
الرجل مزرعة وهى في حصة أرضه قال ليس له ذلك اذا كان يضر بالترات لان هذا حق  
عامة المسلمين وان كان لا يضر بالترات فله ذلك عندهما بغير اذن الامام وعند أبى حنيفة  
رحمهم الله اذن الامام بمنزلة إحياء الموات قال واذا حصنها من الماء فتسد أحيائها لان هذه  
الأرض صالحة للزراعة وان كان لا يتمكن من زراعتها لاجل الماء فاذا حصنها منه فقد أحيائها  
فأما سائر الاراضى فبمجرد التحصين لا يتم الاحياء بل ذلك تحجر فانها انما تصير صالحة  
للزراعة اذا أحرقت الحشائش فيها وبقي الحشيش منها وكرهها فبذلك يتم احيائها وسأله عن  
نهر بين قوم يأخذ من هذا النهر الاعظم له فيه كوى مسماة ولكل رجل منهم نهر من  
هذا النهر الخاص فأراد رجل أن يسد كوة له ويفتح كوة أعلى من تلك في ذلك النهر قال

ليس له ذلك لانه يكسرة النهر المشترك ويريد أن يزيد في حقه لان دخول الماء في أعلى  
النهر من كوة يكون أكثر من دخوله في أسفل النهر في مثل تلك الكوة وهذا بخلاف  
الطريق فمن يكون طريقه في أعلى السكة الخاصة اذا أراد أن يجمله في أسفل السكة لا يمنع  
منه لان هناك هو بتصرفه لا يزيد في حقه فهو القى يتطرق في ذلك الطريق سواء كان  
باب داره في أعلى السكة أو في أسفلها ثم هناك انما يتصرف في حائط هو ملكه بفتح باب  
في أسفل (الآ ترى) انه لو أراد أن يفتح بايين أو ثلاثة أو يرفع جميع الحائط لم يمنعه أحد  
من ذلك بخلاف الكوى فانه ان أراد أن يزيد كوة أخرى منع من ذلك فكذلك اذا أراد أن  
يحولها من جانب الى جانب وسألته عن هذه الكوى لو أراد صاحبها أن يكرها فيسفلها  
عن موضعها ليكون أكثر لاختها من الماء قال له ذلك لانه بالكوى يتصرف في خالص  
ملكه (الآ ترى) ان له أن يكرى جميع النهر فكذلك له أن يكرى هذا الموضع قال رضى  
الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول هذا اذا علم انها في الاصل كانت مسفلة فارتفعت  
بانكباس ذلك الموضع من الماء فانه بالكوى يبدها الى الحالة الاولى وذلك حقه فاما اذا علم  
انها كانت بهذه الصفة فاراد أن يسفلها منع من ذلك لانه يريد أن يزيد على مقدار حقه من  
الماء وكذلك ان أراد أن يرفع الكوى وكانت مسفلة ليكون أقل للماء في أرضه فله ذلك وعلى  
ما قال شيخنا الامام رحمه الله هذا اذا كان هو بالرفع يبدها الى ما كانت عليه في الاصل فاما  
اذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الاصل فيمنع عنه (قال الشيخ الامام رحمه الله) والاصح  
عندى انه لا يمنع على كل حال لان القسمة في الاصل باعتبار سمة الكوة وضيقها من غير اعتبار  
السفل والترفع هو العادة بين أهل مرو فاما يمنع من يوسع الكوة ويضيّقها ولا يمنع من أن  
يسفلها أو يرفعها لانه ليس فيه تغيير ما وقت القسمة عليه وسألته عن نهر خاص لرجل من  
هذا النهر الخالص أراد أن ينظر فيه ويستوثق منه قال له ذلك لانه يتصرف في خالص ملكه  
وان كان مقنطرا أو مستوثقا منه فأراد أن ينقص ذلك لملء أو غير علة فان كان ذلك لا يزيد في  
أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء هو خالص ملكه وان كان يزيد في أخذه الماء منع منه لحق  
الشركاء فان أراد أن يوسع فم النهر منع من ذلك لانه بهذا التوسع يرفع ضفة النهر المشترك من  
الجانبيين وهو ممنوع من ذلك ثم يزيد على هذا مقدار حصّة في أصل الماء أمانى الموضع الذي  
لا تكون القسمة بالكوى فغير مشكل أو في الموضع الذي تكون القسمة بالكوى اذا وسع



فم النهر احتبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر مما يدخل إذا لم يوسع فم النهر  
 وكذلك إذا أراد أن يؤخر الكوى عن فم النهر فجعلها في أكمة أذرع من فم النهر إلى أسفله  
 فليس له ذلك لأن الماء يحتبس في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر مما يدخل إذا كانت  
 الكوى في فم النهر وسألت عن رجل مات ممن له هذا الشرب قال الشرب ميراث بين ورثته  
 لأنهم خلفاؤه يقومون مقامه في إهلاكه وحقوقه وقد تملك بالميراث مالا يملك بسائر أسباب  
 الملك كالنقاص والدين والخير يملك بالارث فكذلك الشرب وإن أوصى فيه بوصية جاز لأن  
 الوصية أخت الميراث ثم ما امتنع البيع والهبة والصدقة في الشرب للضرورة والجهالة أو لعدم  
 الملك فيه في الحال والوصية بهذه الأسباب لا تبطل (الأنرى) أن الرصية بما يثر نخيله  
 العام يصح فكذلك الرصية بالشرب وسألت عن أمير خراسان إذا جعل لرجل شربا في هذا  
 النهر الأعظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك وأقطعه  
 إياه وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال إن كان ذلك يضر بالعامه  
 لم يجوز فإن كان لا يضر بهم فهو جائز إذا كان ذلك في غير ملك أحد لأن للسلطان ولاية  
 النظر دون الأضرار بالعامه فبما لا يضر بالعامه يكون هذا الاقطاع منه نظرا لمن أقطعه إياه  
 وفيما يضر بهم يكون هذا الاقطاع اضارا بالعامه وليس له ذلك بوضحه أن فيما يضر بهم  
 لكل واحد منهم أن يمنع من ذلك فالإمام في الاقطاع يكون مبطلا حقه وله ولاية استيفاء  
 حق العامه لا ولاية الإبطال وفيما لا يضر بهم قد كان له أن يحدث ذلك بغير اقطاع من الإمام  
 فبعد الاقطاع أولى وإذا أوصى أمير خراسان شرب رجل وأرضه وأقطعه لرجل آخر لم يجوز  
 ويرد إلى صاحبها الأول وإلى ورثته والمراد بالاصفاء الفصب ولكن حفظ لسانه ولم يذكر  
 لفظ الفصب في افعال السلاطين لما فيه من بعض الوحشة واختار لفظ الاصفاء ليكون أقرب  
 إلى توقيف السلطان وكان أبو حنيفة رحمه الله يوصى أصحابه بذلك فينبغي للمرء أن يكون مقبلا  
 على شأنه حافظا لسانه موقرا لسلطانه ثم في هذا الفعل السلطان كثيره شرعا قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد وتليك ملك غيره من غير المالك يكون لغوا فيجب رد  
 ذلك على صاحبه إن كان حيا وعلى ورثته بعد موته وهكذا فيما حازه لنفسه من أملاك الناس  
 (الأنرى) أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله لما استخلف أمر برد أموال بيت المال على أربابها  
 لأن من كان قبله من بني أمية كانوا أخذوها ظلما وإذا تزوج الرجل المرأة على شرب بغير

أرض فالكاح جائز وليس لها من الشرب شيء لأن الشرب بدون الأرض لا يحتمل التملك  
 بمقدار المأوضة ولأنه ليس بمال متقوم ولهذا لا يضمن بالاتلاف بقصد ولا بغيره ثم هو مجهول  
 جهالة متناحشة فلا يصح تسميته ولكن بطلان التسمية لا يمنع جواز الكساح بمنزلة ترك التسمية  
 فيكون لها مهر مثله أن دخل بها والتمت أن يطلقها قبل الدخول بها ولو أن امرأة اختلعت من  
 زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح  
 وعليها أن ترد المهر الذي أخذت لأنها أطمت الزوج بهذه التسمية فيما هو مرغوب فيه  
 فتكون غارة له بهذه التسمية والنزور في الخلع يلزمها رد ما قبضت كما لو اختلعت بما في يدها  
 من المتاع فإذا ليس في يدها شيء والصلح في الدعوى على الشرب باطل لأن المصالح عليه مما  
 لا يملك بشيء من الموقوف وقد بينا أن ما لا يستحق بشيء من الموقوف فالصلح عليه باطل  
 وصاحب الدعوى على دعواه وحقه فإن كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا  
 ضمان عليه فيه لأن الشرب ليس بحمل للعقد أصلا فكان العقد فيه كالأذن المطلق فإن كان  
 الصلح عليه من قصاص في نفس أو في ماله فبالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاطع الدية وأرض  
 الجراحة لأن الصلح من القود على شرب نظير الخلع على معنى أن جهالة البذل وإن تفاخشت  
 في كل واحد منهما فالخلع والصلح صحيح باعتبار أنه إسقاط ليس فيه تملك إلا أن في الصلح  
 عن القود إذا لم يثبت المسمى وتمكن في التسمية معنى النزور يجب رد الدية وفي الخلع يجب  
 رد المقبوض لأن النفس تقوم بالدية والبضع عند خروجه من ملك الزوج لا يتقوم فيجب  
 رد المقبوض لدفع الضرر والنزور ولو مات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبع في دينه إلا  
 أن يكون معه أرض فيباع مع أرضه لأن في حال حياته كان لا يجوز منه بيع الشرب بدون  
 الأرض فكذا بعد موته وقد تكلم مشايخنا رحمهم الله في أن الإمام ماذا يصنع بهذا الشرب  
 فمنهم من يقول بتخذه حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل يومه ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض  
 بثمن معلوم فيقضي به الدين (قال الشيخ الإمام الاجل) رحمه الله والأصح عندي أنه ينظر  
 صاحب أرض ليس له شرب فيضم ذلك الشرب إلى أرضه ويبيعها برضاها ثم ينظر إلى قيمة  
 الأرض بدون الشرب ومع الشرب فيجعل تفاوت ما بينهما من الثمن مصر وفا إلى قضاء دين  
 الميت وما وراء ذلك لصاحب الأرض وإن لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا الميت أرضا بغير  
 شرب ثم ضم هذا الشرب إليها وباعها فيصرف الثمن إلى قضاء ثمن الأرض المشتراة وما يفضل

من ذلك للغرماء وكذلك لو أوصى أن يباع من هذا الرجل أو يوهب له أو يتصدق عليه كان ذلك باطلا لانه لو باعه بنفسه في حياته لم يجوز فكذلك اذا أوصى أن يباع منه بعد موته قال الا أن يكون معه أرض فيجوز من ثلثه يريد الهبة أو الصدقة أو العاقبة في البيع فان ذلك يجوز من ثلثه قال وان أوصى أن يسقي أرض فلان يوما أو شهرا أو سنة من شربه أجزت ذلك من ثلثه لما بينا أن الوصية بالشرب كالوصية بالنالة المجهولة وذلك ينفذ من ثلثه وان مات الذي له الوصية بطلت وصيته في الشرب قال وهي بمنزلة الخدمة يعني اذا أوصى بخدمة عبده لانسان فوات الموصى له بطلت الوصية وهذا لان الشرب كالمنفعة الا أنها مجهولة جهالة لا تقبل الاعلام والخدمة تقبل الاعلام ببيان المدة فيجوز استحقاقها بالاجارة اذا كانت معلومة فيجوز استحقاقها بالوصية من الثلث وان لم يكن معلوما ببيان المدة فكذلك استحقاق الشرب بالوصية يجوز وان كانت مجهولة ولكن الاستحقاق للموصى له باعتبار حاجته فيبطل بموته لان الورثة يخلفونه فيها كان ملكا أو حقا متنا كذا له وذلك غير موجود في الشرب كما في الخدمة فان أوصى أن يتصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين الى الطعام دون الماء واعا يحتاج الى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى المساكين فانه لا يحتمل البيع والاجارة فكان باطلا وكذلك لو قال في حياته هو صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعله لم يلزمه شيء لانه لا طريق لتنفيذ هذه الوصية في عين الشرب ولا في بدله الا أن يكون معه أرض حينئذ تصح وصيته ونذره فتعقد يمينه فاذا حث يجب تنفيذه في التصديق بعينه أو بقيته بعد البيع ولو أوصى بان يسقي مسكينا بيمينه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كما لو أوصى له بعين بخلاف ما أوصى به في المساكين فتصحیح تلك الوصية باعتبار التقرب الى الله تعالى بحمل شيء من ماله خالصا لله تعالى ليكون مصروفا الى سدخلة المحتاجين وذلك لا يتأتى في الشرب بدون الارض ولو باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ويضمن قيمته لان العبد في العبد فاسد فان شراء العبد من غير تسمية الثمن يكون فاسدا فكذلك عند تسمية الشرب والمشتري شراء فاسدا يملك بالقبض فينفذ العتق فيه وعلى المشتري ضمان القيمة وكذلك لو كانت أمة فوطئها فولدت منه كانت أم ولد وعليه قيمتها وعتمرها وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من هذا الكتاب ولم يذكر العتق وهو الاصح وقد قال في البيوع في المشتراة

شراء فاسدا وليس عليه عتر في وطئها وقد بنا في البيوع وجه الروايتين والتوفيق بينهما  
 وكذلك لو أجره بعد فاعته لان البدل في الاجارة اذا كان عينا فهو كالبيع فيصير مملوكا  
 بالقبض وينفذ السق فيه ويجب رد قيمته ولو ادعى شربا في يدي رجل ايه يغير أرض فانه  
 ينفي في القياس أن لا يقبل منه ذلك لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى في الدعوى  
 والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام ولا به يطلب من القاضي أن يقضى له بالملك  
 في المدعى اذا أثبت دعواه بالينة والشرب لا يحتمل التملك بغير أرض فلا يسمع القاضي فيه  
 الدعوى والمقصومة كالحجر في حق المسلمين ولكن في الاستحسان يقبل بينة ويقضي له به  
 لان الشرب مرغوب فيه ومتنفع به وقد يكون الاستحقاق فيه للانسان منفردا عن الارض  
 بالميراث والوصية وقد يبيع الارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحده فاذا استولى عليه  
 غيره كان له أن يدفع الظلم عن نفسه بأبواب حقه بالينة ثم القاضي لا يملكه بالنقض شيئا ابتداء  
 ولهذا لا ينفذ تضاؤه باطلا في الاملاك المرسلة وانما يظهر بقضاء حقه أو ملكه والشرب يحتمل  
 ذلك (الآثرى) انه يقضى له بالدين بالحجة والدين في ذمة الغير لا يحتمل التملك ابتداء واذا  
 كانت لرجل أرض ولرجل فيها نهر يجري فاراد رب الارض أن لا يجري النهر في أرضه لم  
 يكن له ذلك بل يترك على حاله لانه وجد كذلك لان موضع النهر في يد صاحب النهر لانه  
 مستعمل له باجراء مائه فيه فعند الاختلاف القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده ولم يكن  
 جاريا سأله البينة على أن هذا النهر له فان جاء بينة قضيت به له لا بانه حق نفسه بالحجة وان  
 لم يكن له بينة على أصل النهر وجاء بينة انه كان مجرا في هذا النهر يسوقه الى أرضه حتى يستقيا  
 منه أجزت ذلك لانهم شهدوا له بحق مستحق في النهر وهو المجرى وقد بينا نظائر هذا في  
 الطريق والمسيل وبيننا أن الجهالة هناك لا تمنع قبول الشهادة فكذا المجرى هنا وكذلك المصب  
 اذا كان نهره ذلك يصب في أرض أخرى فمنه صاحب الارض السفلى المجرى وأقام بينة على  
 أصل النهر أنه له وأقام البينة على أن له فيه مصبا أجزت ذلك لان المصب كالسبل ولو أقام  
 البينة ان له مسيل ماء على سطح جاره كانت البينة مقبولة فهذا مثله ولو سقي الرجل أرضه  
 أو شجرها أو ملاها ماء فسال من مائها في أرض رجل فترقبها لم يكن عليه ضمانها لانه في  
 هذا التسبب غير متعد بل هو متصرف في ملك نفسه وللانسان أن يتصرف في ملك نفسه  
 مطلقا والتسبب اذا لم يكن متعديا في تسببه لا يكون ضامنا كحافر البئر وواضع الحجر في

ملكه وهو نظير ما لو أوقد النار في أرضه فوق الحريق بسبب ذلك فإنه لا يكون ضامنا  
لكونه متصرفا في خالص ملكه وكذلك لو نزلت أرض جاره من هذا الماء ولو اجتمع في هذا  
الماء سمك فصاده رجل كان للصيد لقوله عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وهو نظير  
ما لو اصطاد من أرض رجل ظيما فإنه يكون له دون صاحب الأرض وإن كان لصاحب  
الأرض أن يمنه من السخول في أرضه وإذا كانت لرجل أرض فيها مراعى فاجر مراعيها  
أو باعها كل سنة بشئ مسحي ترعى فيها قم مساة فإن ذلك لا يجوز لأن المقصود هو  
الكلا وهو على أصل شركة الإباحة لا اختصاص لصاحب المريع به ثم هذا استنجار  
المقصود به استهلاك المين وشراء ما هو مجهول لا يعرف فيكون باطلا كبيع الشرب واجارته  
ولو أخذ صاحب الأرض شيئا من هذا فأحرزه ثم باعه كان جائزا بمنزلة الماء الذي أحرزه  
في الأوائل وهذا لأن ملكه بالأحرار فيه قد تم وهو متقوم لكونه متفعلا به ولو كان زرع  
رجل قصيلا في أرضه ثم أجره من رجل يرعى فيه غنمه كان باطلا لأن المقصود بهذا  
الاستنجار استهلاك المين ولأنه إنما يستحق بالإجارة مالا يجوز بيعه والفصيل عين يجوز  
بيعه فلا يستحق بالإجارة على المستأجر قيمة ما رعت غنمه من ذلك لأنه صار مشغوبا مستهلكا  
له بحكم عقد فاسد وهذا بخلاف الكلا في المريع فقد ثبت ذلك من غير أنبات أحد فكان  
على أصل الإباحة للمشتري والبائع في الانتفاع به سواء وهذا مما استتبته صاحب الأرض  
فيكون مملوكا له حتى لو باعه جاز يمينه وإنما لم يجز إجارته لما قلنا ولمنع الفرر فيه فاذا أئلف  
ملكنا متقوما لغيره بسبب عقد فاسد كان مضمونا عليه بقيته ولو استأجر مريع لبعد بيعه  
فرعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعى ويأخذ عبده لأن العقد كان فاسدا فيسترد عبده بحكم  
العقد الفاسد فإن كان المأجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته لأنه ملكه بالقبض  
بحكم عقد فاسد فينفذ عتقه فيه وهذا لأن البيع محل للملك فينفذ العقد مقيدا بحكمه وهو  
نظير ما إذا اشترى عبدا بشرط بخلاف العبد بالربح فهناك وإن قبض المشتري لا يملكه ولا  
ينفذ عتقه فيه بمنزلة البيع بالقيمة والنم لأن الربح لا يتقوم بالعبد بحال ولا يدخل في العقد  
أصلا فتسميته بخروج السبب من أن يكون تملك مال بحال فاما الشرب والكلا فما يجوز  
أن يستحق بالعقد تبعا للأرض وهو متفع به شرعا (ألا ترى) أنه يتصور فيه الأحرار  
الموجب للملك وبعد الأحرار يكون مالا متقوما قبل الأحرار فيشقق العقد بتسميته على

ما هو محل للملك بالمقد فينخذ عنه فيه بعد القبض ولو تزوج امرأة على أن يرعي عنها  
 في أرضه سنة كان لها مهر مثلها لان شرط صحة التسمية أن يكون المسمى مالا متقوما في  
 نفسه أو يستحق بذكره تسليم مال والكلاء والشرب قبل الاحراز ليس بمال فلا تصح  
 تسميته في السكاح ولو أوصي بكلاء في أرضه ستين أو وهبه أو صالح عليه من قصاص أو مال  
 كان القول فيه كالحقول في الشرب لاستوائهما في المعنى فكل واحد منهما مبقى على شركة  
 الاباحة قبل الاحراز ولو أحرق كلاء أو حصائد في أرضه فذهبت النار بمناوشة لا وأحرقت  
 شيئا لغيره لم يضمنه لانه غير ممتد في هذا التسبب فان له أن يوقد النار في ملك نفسه مطلقا  
 وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة قال بعض مشايخنا رحمهم الله وهذا اذا  
 كانت الرياح هادية حين أوقد النار فاما اذا أوقد النار في يوم ريح على وجهه يعلم أن الريح  
 يذهب بالنار الى ملك غيره فانه يكون ضامنا عملة ماله أو قد النار في ملك غيره (الآرى)  
 أن من صب في ميزاب مائلا وهو يعلم أن ماتحت الميزاب انسان جالس فانصد ذلك المائع  
 ثيابه كان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك نفسه ولو أن رجلا أتى طائفة من  
 البطيخة مما ليس لاحد فيه ملك مما قد غاب عليه الماء فضرب عليه المسناة واستخرجها  
 وأحياء وقطع ما فيه من القصب وأتىها له بمنزلة أرض الميتة وكذلك ما عالج من أجمة أو جزيرة  
 في بحر بعد أن لا يكون لاحد فيه ملك لان هذا كله من جملة الموات وقد بينا حد الموات  
 فاعاد ذلك هنا وذكر أن كل أرض من السواد والجبال التي لا يلفها الماء من أرض العرب  
 مما لم يكن لاحد فيها ملك فهو كله من الموات ومراوده ما كان من فناء العمران وقد بينا  
 أن ذلك من حق السكك في العمران ولو أحياء وكان له مالك قبل ذلك رددته الى مالكه  
 الاول ولم أجعل للثاني فيه حقا ولكنه ضامن لما قطع من قضيبها لان ملك الغير محترم لحزمة  
 المالك فلا يكون له أن يملك عليه بالاحياء بغير رضاه ولكنه ألتف ما قطع من قضيبها وكانت  
 مملوكة لصاحبها فعليه ضمها وان كان الثاني قد زرعها فليرع له وهو ضامن لما نقص من  
 الارض بمنزلة من غصب أرضا فزرعها وان احتقر الرجل بثرا في مفازة باذن الامام فجاء  
 رجل آخر واحتقر في حرعها المذكورة بثرا كان الاول أن يسد ما احتقره الثاني لان حرع  
 البئر صار مملوكا لصاحب البئر اذا حفره باذن الامام والثاني متعدي في تصرفه في ملكه فلا يستحق  
 بهذا التصرف شيئا ولانه ضامن للقصص وللأول أن يأخذه بسد ما احتقر وهو عرق ظالم

ولا حق له بظاهر الحديث وكذلك لو بني أو زرع أو أحدث فيه شيئا الأول أن يمنه  
من ذلك للملكه ذلك الموضع وما عطب في بئر الأول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعد  
في حفره وما عطب في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متعد في تسببه ولو ان الثاني  
حفر بئرا بامر الامام في غير حريم الاول وهي قرية منه فذهب ماء البئر الاول وعرف ان  
ذهاب ذلك من حفر الثاني فلا شيء له عليه لانه غير متعد فيما صنع بل هو محق في الحفر في  
غير حريم الاول والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له أن يخاصمه في تحويل ماء بئره  
الى بئر الثاني كالتاجر اذا كان له حاوت فاتخذ آخر بجنبه حاوتا لمثل تلك التجارة فكسدت  
تجارة الاول بذلك لم يكن له أن يخاصم الثاني ولو احتقر قناة نهر اذن الامام في مفازة ثم  
ساق الماء حتى أتى به أرضا فاحياها فانه يجمل لقائه ومخرج مائه حريما على قدر ما يصلحه  
وهذا بناء على قولهما فاما عند أي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم  
للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض فأما اذا كان بنهر اذن الامام فلا وهذا بمنزلة  
مألو أخرح عينا الا انه تمز عن بيان المقدار فيه بالرأى ولم يجد في الفتاوى نصا بفسخ حريمه  
بقدر ما يصلحه فاما في الموضع الذي لا يقع مائه على الارض من القناة فممنزلة النهر الا أنه  
يجري تحت الارض وقد بينا الكلام في الحريم للنهر فكذلك القناة واذا كانت القناة على هذا  
الوجه بين رجلين والارض بينهما ثم استعيا أحدهما أرضا أخرى فأراد أن يسقيها لم يكن له  
ذلك بمنزلة نهر مشترك بين رجلين وهذا لانه يريد أن يستوفي أكثر من حقه وبثت لهذه  
الارض الاخرى شربا من هذه القناة فلا يملك ذلك الا برضا شريكه ولو كان نهر بين قوم  
لم عليه أرضون لكل رجل منهم أرض معلومة فأراد بعضهم أن يسوق شربه الى أرض أخرى  
لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيما مضى فليس له ذلك لانه يستوجب بذلك في النهر غير ما لم  
يكن له قبل ذلك أما اذا كان يسقي أرضه التي لها شرب من هذا النهر مع ذلك فهو يستوفي  
أكثر من حقه وان كان يريد أن يسوق شربه الاول الى هذه الارض الاخرى لم يكن له  
ذلك أيضا لانه اذا فعل ذلك وتقادم العهد ادعى للارض شربا من هذا النهر مع الاول واستدل  
على ذلك بالنهر المعدل لاجراء الماء فيه من ذلك النهر الى هذه الارض فهذا معنى قوله يستوجب  
بذلك في النهر شربا لم يكن له قبل ذلك وكذلك لو أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى  
حتى ينتهي الى هذه الاخرى فليس له ذلك لانه يستوفي فوق حقه فالارض تنشف بعض

الماء قبل أن يفتى الى هذه الارض الاخرى ثم هذا بمنزلة طريق بين قوم اذا أراد أحدهم أن يفتي فيه طريقا من دار أخرى وساكن تلك الدار غير ساكن هذه الدار فهو ممنوع من ذلك وقد يتنازع في كتاب القسمة بين هذا وبين ما اذا كان ساكن الدارين واحدا واذا أراد هذا الرجل أن يفتي من هذا النهر فتحيا في أرض أخرى ليس لها في هذا النهر شرب فليس له ذلك كما لو أراد أن يفتي زرعاً من هذه الارض الاخرى واذا استأجر أصحاب النهر رجلاً يقسم بينهم الشرب كل شهر بشيء معلوم ويقوم على شهرهم فذلك جائز لأن المقد يتناول منافعه التي توجد في المدة وهي معلومة ببيان المدة والبدل الذي بمقتضاها معلوم وان استأجره وشرب من النهر مكان الآخر لم يجوز لأن الاجرة اذا كانت معينة فهي كالبيع والشرب لا يجوز أن يكون مبيعاً مقصوداً ويكون له أجر مثله لأنه أوفاه منافعه بمقداسد ولو أعطوه كفيلاً بذلك لم يجوز ولو لم يكن على الكفيل شيء لأن الكفيل إنما التزم المطالبة بما هو مستحق على الاصيل وليس على الاصيل من تسليم الشرب شيء فذلك لا يجب على الكفيل واذا احتقر القوم بينهم نهراً على أن يكون بينهم على مساحة أراضيهم وتكون نفقتهم بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه غلطاً رجع بذلك عليهم لأنهم استوفوا ذلك منه بغير حق فليهم رده ولو وضعوا عليه أقل من نصيبه رجعوا عليه بالفضل لأنه تبين انه ما أوفاهم بمحض ما كان مستحقاً عليه ولم يوجد منهم اسقاط شيء من حقهم عنه فيكون لهم أن يرجعوا عليه بالفضل. واذا كان نهر بين قوم فاصطلحوا على أن يسوا لكل رجل منهم شرباً مسمى وفيهم النائب والشاهد فقدم النائب فله أن يتقاضى لأن قسمتهم لم تكن بحضرة ولا بحضرة نائبه ولا ولاية لهم عليه في تمييز نصيبه بالقسمة فيكون له أن يطلبها ليستوفي حقه فان كانوا أوفوه حقه وحازوه وقسموه وأبأوه فليس له أن يتقاضى لأنه لو تقاضى احتاج الى اعادته من ساعته ولا يمكن من التقضى لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر عليه في هذا الموضع فكان في التقضى تمتاً ولا تجوز الكفالة بثمن الشرب ولا بالاجرة بمقابلته الشرب لأن ذلك ليس بمستحق على المطلوب فلا يصح التزام المطالبة بالكفالة فان تعد الكفيل الثمن رجع به على البائع الذي تقدمه ان شاء لأنه استوفى منه ما لم يكن مستحقاً له وان شاء رجع به على المشتري لأنه أدى عنه باسره ثم يرجع به المشتري على البائع لأنه ملك المؤدى بالضمان فكان بمنزلة مالو أداه بنفسه واذا وكل رجل وكيلاً بشربه يسوقه الى أوضه ويقوم



عليه فهو جائز لان جهة الانتفاع بالشرب تتعين وقد اناب الوكيل فيه مناب نفسه فلا يحتاج بياه لصحة التوكيل لان الحاجة الى اليان لممكن اوكيل من تحصيل مقصود الموكل وذلك فيما لا تكون الجهة متعينة فيه وليس له أن يبيع شرب أرضه كمالك لصاحب الشرب أن يبيعه بنفسه ولا أن يسقي أرض غيره لان ذلك تبرع وبمطلق التوكيل لا يملك التبرع كن وكل غيره بماله ملك الحفظ بهذا اللفظ دون التبرع واذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقي منها السقاؤون يأخذ منهم الاجر لم يجوز ذلك لانه لم يهتم شيأ ولم يؤاجرهم أرضا مناه انهم يأخذون الماء من الفرات في أوانيهم والماء في الفرات غير مملوك لصاحب المشرعة ثم الموضع الذي اتخذ فيه المشرعة من الارض غير مملوك له ولو كان مملوكا فهو لم يؤاجرهم ذلك الموضع (ألا ترى) أنه في يده على حاله وشرط اجارة الارض تسليمها الى المستأجر ولائهم لا ينتفعون بالارض وانما ينتفعون بالماء فما يعطونه من الماء لا يكون عوضا عن منفعة الارض بل هو أكل مال التبرع بالباطل ولو تقبل هذه المشرعة كل شهر بشئ مسمى تقوم فيه الدواب أجزت ذلك لانه التزم الاجر بمقابلة منفعة الارض فان إيقاف الدواب في موضع من الارض انتفاع بها وبد المستأجر ثبت عليه بإيقاف الدواب فيها وهي معلومة ببيان المدة فصحت الاجارة لذلك وكذلك لو استأجر رجل قطعة منها يوما يقيم فيها بنسب آلة جاز وهذا بخلاف الاول فان السقاين ما استأجروا موضعا معلوما ولا يبنوا لوقوفهم مدة معلومة فطلت الاجارة هناك للتردد والجهالة وان كانت هذه المشرعة لا يملكها الذي اتخذها فلا ينبغي له هذا ولا يصالح له بمنزلة من أراد أن يبنى دكانا في الطريق ليؤاجره من الناس منع من ذلك وهذا لان في الطريق حق عامة المسلمين فكذلك في موضع المشرعة من شط الفرات حق جميع المسلمين فلا ينبغي له أن يحول بينهم وبين حقهم باتخاذ المشرعة فيه ليؤاجره فيكتسب لنفسه ولو كانت في موضع لا حق فيه لاحد فاتخذ مشرعة في ذلك المكان كان للمسلمين أن يستقروا من ذلك المكان بنسب أجر كما كان لم ذلك قبل أن تتخذ فيه مشرعة وهذا لان تصرفه لا يملك إبطال حق المسلمين ولا أن يحول بينهم وبين حوائجهم وانما أخص له في ذلك اذا كانت الارض له يملك رقبته حينئذ لاحق لاحد فيه خصوصا في غير وقت الضرورة ولو أراد المسلمون أن يمروا في تلك الارض ليستقوا من ذلك الماء فمنهم منه فان لم يكن له طريق غيره لم يكن له أن يمنعهم وان كان يملك رقبته

ولكنهم يجرّون في أرضه ومشرعته بنير اذنه لان الموضع موضع الحاجة والضرورة فلما سبب حياة العالم قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فاذا لم يجدوا طريقا آخر كان هذا الطريق متعينا لوصولهم منه الى حاجتهم فليس له أن يمنعهم من ذلك فان كان لهم طريق غير ذلك كان له أن يمنعهم من ذلك لانه لا ضرورة الى التطرق في ملكه وهو نظير من أصابته نخصة يباح له أن يتناول من طعام النير فان كان عنده مثل ذلك الطعام لم يكن له أن يتناول من طعام النير بنير اذنه الا أن هناك عند الضرورة يجب الضمان لما في تناول من ائلاف مال متقوم على صاحبه وهنالك في الضرور بين أرضه ائلاف شيء عليه واذا كان لرجل نهر في أرض رجل فأراد أن يدخل في أرضه ليعالج من النهر شيئا فتمه رب الأرض من ذلك فليس له أن يدخل أرضه الا أن يعضى في بطن النهر وكذلك القناة والبئر والعين لانه لاحق له في أرضه ولا نفع للحاجة الى التطرق في أرضه لتمكنه من تحصيل مقصوده بأن يعضى في أرض النهر مع أن هذا فيه ضرر خاص وفي الاول ضرر عام وقد يتحمل عند الحاجة الى دفع الضرر العام مالا يتحمل عند الحاجة الى دفع الضرر الخاص فان كان له طريق في الأرض فله أن يمر في طريقه الى النهر والعين والقناة لانه يستوفى ما هو مستحق له واذا اصطاح الرجلان على أن يخرجوا نفقة بغيران بها بئر في أرض موات على أن يكون البئر لاحدهما والحريم للآخر لم يجوز لانهما قصدا التفرق بين شيئين ثبت الجمع بينهما شرعا وهو البئر والحريم ثم استحقاق الحريم على طريق التبع لتمكن الانتفاع به من البئر فلا يجوز أن يستحق بالشرط مقصودا منفصلا عن البئر ثم في هذا الشرط اضرار بصاحب الأرض لانه لا يتمكن من الانتفاع ببئر من غير حريم واعتبار الشرط بالمنفعة للضرر وسواء كانت المنفعة بينهما مختلطة أو منفقة وان اشترطا أن يكون الحريم والبئر بينهما نصفين على أن ينفي أحدهما أكثر مما ينفي الآخر لم يجوز لان النفقة عليهما بقدر الملك فشرط المناصفة في الملك بوجب أن تكون النفقة بينهما نصفين شرعا فيكون اشتراط زيادة النفقة على أحدهما مخالفا للحكم الشرع فان فلا كذلك رجع صاحب الاكثر بنصف الفضل على صاحبه لانه أفقر بأمر صاحبه فلا يكون متبرعا في حصة صاحبه واذا كانت بئر في أرض بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض فان ذلك لا يجوز لانه يبيع طريقا يبيع فيه وبين آخر وأحد الشرطيين في الأرض لا يملك أن يبيع طريقا فيها الا برضا شريكه ولو باع نصف البئر بنير طريق جاز

ولم يكن له طريق في الارض لما بناؤا بتسمية البئر في البيع مطلقا لا يدخل الطريق الخاص في ملك الغير كما أن بتسمية الدار والبيت في البيع لا يدخل الطريق وإن باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جار كله لأن البيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع والله أعلم

### باب الشهادة في الشرب

(قال رحمه الله) وإذا كان لرجل نهر في أرض رجل فادعى رجل فيه شرب يوم في الشهر وأقام البينة على ذلك نفى له به وكذلك مسيل الماء لأن الثابت بالبينة كالناتج باتفاق الخصمين عليه وقد بنا أن الجمالة في الشرب والمسيل لا تمنع إثباته بالبينة ولو ادعى يومين في الشهر فجاء بشاهد على يوم في رقبة النهر وشاهد آخر على يومين ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي بشيء وفي قولهما يقضى بيوم وهو نظير ما تقدم من اختلاف الشاهدين في التطليقة والتطليقتين والالف والاثنتين وإن كان المدعى يدعى شرب يوم في الشهر لم تقبل الشهادة لأنه كذب أحد شاهديه وإن شهدوا أن له شرب يوم ولم يسوا عددا ولم يشهدوا أن له في رقبة النهر شيئا لم تجز شهادتهم لأن المشهود به مجهول جهالة يتعذر على القاضي القضاء معها وإن ادعى عشر نهر أو قاة فشهد له أحدهما بالشر والآخر بأقل من ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله الشهادة باطلة وإن شهدوا بالاقرار لاختلاف الشاهدين لفظا ومعنى وعلى قولهما تقبل على الأقل استحسانا وإن شهد أحدهما بالخمسة بطلت الشهادة لأنه قد شهد له بأكثر مما ادعى وإذا ادعى رجل أرضا على نهر شربها منه فاقام شاهدين أماله ولم يذكر الشرب سببا فأنى أقضي له بها وبمحضته من الشرب لأن الشرب ينبع الأرض واستحقاق التبعية باستحقاق الأصل وإن شهدوا له بالشرب دون الأرض لم تنقض له من الأرض بشيء لأن المشهود به تبعية ولا يستحق الأصل باستحقاق التبعية (الأنزى) أنهم لو شهدوا له بالبناء لا يستحق موضعه من الأرض ولو شهدوا له بالأرض استحق البناء تبعا وكذلك الأشجار مع الثمار وإذا ادعى أرضا في يد رجل فشهد له شاهد أماله وشهد آخر على اقرار ذي اليد بذلك لم تقبل الشهادة لاختلافهما في المشهود به فإن أحدهما شهد بأقراره هو كلام محتمل للصدق والكذب والآخر شهد له بملك الأرض وهما متبايران ولو كاتب رجل عبده

على شرب بغير أرض أو على أرض وشرب لم يميز أما الشرب بغير أرض فلا يستحق بالنسبة  
في شيء من عقود المعاوضات في الأرض مع الشرب إذا لم تكن بينهما فهي مما لا يستحق ديناً  
بشيء من عقود المعاوضات وإن كانت أرضاً بينهما لتبره لم يميز أيضاً لأن عقد الكتابة يستدعي  
تسمية الدل فتسمية عين هو مملوك لغير المالك لا يكون صحيحاً كالبيع ولا يتصور أن يكون  
مملوكاً لأن كسبه عند الكتابة مملوك للمولى فاعلم أن كسبه هو أحق بكسبه بعد الكتابة فيكون  
هنا من المولى مبادلة ملكه بملكه وقد بينا اختلاف الروايات في الكتابة على الأعيان في  
كتاب العتاق وإن شهد شاهدان فلا أوصى له بثلاث أرضه وثلاث شربه وشهد آخر بثلاث شربه  
دون أرضه فإنه يقضى بثلاث الشرب له لانفاق الشاهدين عليه لفظاً ومعنى وليس له في ثلاث  
الأرض إلا شاهد واحد ولو أوصى بثلاث شربه بغير أرضه في سبيل الله تعالى أو في الحج  
أو الفقراء أو في الرقاب كان باطلاً لأن صرف الموصى به إلى هذه الجهات يكون بتملك العين  
أو بالبيع وصرف الثمن إليها والشرب لا يمتثل شيئاً من ذلك فإن كان أوصى بثلاث حقته في  
النهر في كل شيء من ذلك جاز لأنه أوصى معه بشيء من الأرض يعني أرض النهر وهو مما  
يحتل التملك مع الأرض وإذا كان لرجل أرض وشرب فادعى الرجل أنه اشترى ذلك منه  
بالف فشهد له شاهد أنه اشترى الشرب والأرض بالف وشهد الآخر أنه اشترى الأرض  
وحدها بغير شرب أو لم يذكر شرباً فهذه الشهادة لا تجوز لأن المشتري يكذب أحد شاهديه  
ولأن القاضى لا يتمكن من القضاء بالشرب له لأن الشاهد على شراء الشرب مع الأرض  
واحد والمُدعى غير راض بالتزام ألف بمقابلة الأرض بدون الشرب فإن كان هذا الثاني شهيداً  
أنه اشتراها بكل حق هو لها أو بمراقبتها أو بكل قليل وكثير هو فيها أو منها جازت الشهادة  
لأن الشرب يدخل في شراء الأرض بذلك هذه الالفاظ وإنما اختلف الشاهدان في العبارة  
بعد اتفاقهما في المعنى وذلك لا يمنع العمل بشهادتهما كما لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالنحلة  
ولو جعد المشتري البيع وادعى رب الأرض أنه باعها بالف بغير شرب فزاد أحد شاهديه  
الشرب أو الحقنق أو المرافق لم يميز الشهادة لأن البائع مكذب أحد شاهديه وإذا باع الرجل  
شرباً بأمة وقبضها فولدت منه فهي أم ولد له لأنه ملكها بالقبض بحكم عقد فاسد وهو  
ضامن لقيمته ولم يذكر المقر هنا وقد بينا أن هذا هو الأصح خصوصاً فيما إذا تمرد ردها  
بأن صارت أم ولد له ولو وطئها رجل بشبهة وأخذ بالثمن الشرب المهر أو قطع رجل يدها

أو مآ عنها فآخذ المشتري أراض ذلك ثم ماتت الجارية عنده ضمن قيمتها والأرض والمهر له  
لأنه إنما يضمن قيمتها من وقت القبض فيتقرر ملكه فيها من ذلك الوقت فكان الأرض  
والمهر حاصلًا بعد ملكه فيكون له وهذا بخلاف الولد فإنها لو ولدت ثم ماتت فالمشتري  
ضامن لقيمتها وعليه رد الولد مع رد القيمة لأن الولد ليس بموضع عن جزء مضمون منها وإنما  
يتقرر له الملك بالضمان فيتقرر الملك في المضمون أو فيها هو عوض عن المضمون أو فيها هو تبع  
للمضمون لأن التبع بملك بملك الأصل والولد بعد الاتصال ليس بمضمون ولا هو عوض  
عن المضمون ولا هو تبع للمضمون فلا يسقط عنه وجوب رد الولد بتقرر الضمان عليه في الأم  
فإن الأرض فيبدل جزء مضمون وقد سلم بدل هذا الجزء لمشتري الشرب حين ضمنه قيمتها  
صحيحة فلا يجوز أن يسلم له بدل آخر إذا لم يسلم للمرء بدلًا من شيء واحد وكذلك المهر فانه  
عوض عن المستوفى بالوطء والمستوفى بالوطء في حكم جزء من العين وقد ضمن قيمة جميع  
العين فيسلم له ما كان بدل جزء من العين فإن قيل المستوفى بالوطء في حكم جزء ولكنه جزء غير  
مضمون (ألا ترى) أنه إذا لم يتمكن بالوطء نقصان فيها وتمتد استيفاء المقر من الواطئ ردها  
المشتري ولم يضمن شيئاً قلنا نعم المستوفى بالوطء جزء غير مضمون حقيقة ولكنه في حكم جزء  
من العين الذي هو مضمون ولهذا قلنا أن وطء المشتري يمنع الرد بالعيب أو بمنزلة جزء هو  
نمرة كالكسب فالكسب تبع للمضمون في حكم الملك فكذلك المقر المستوفى من الواطئ  
فإن قيل فالولد أيضاً خلف عن جزء هو مضمون وهو النقصان التمكن بالولادة ولهذا  
ينجبر به قلنا الخلاف بحكم اتحاد السبب لآلانه عوض عن ذلك الجزء وإنما يمتنع رد الموض  
لوصول مثله إلى بائع الجارية وذلك غير موجود في الولد ولو كانت حية فأخذ البائع الجارية  
تبعها الأرض والمهر لأنه لم يتقرر ملك المشتري فيها بل انعدم من الأصل بردها ولأنه كان  
يلزمه رد هذا الجزء حال قيامه فكذلك يلزمه رد بدله مع رد الأصل والله أعلم

### باب الخيار في الشرب

(قال رحمه الله) وإذا اشترى أرضاً بشرها وهو بالخيار ثلاثة أيام وفي الأرض زرع  
قد اشترطه معها ثم سقى الزرع من ذلك الشرب أو من غيره أو سقى بذلك الشرب زرعاً  
في أرض أخرى أو غللاً أو شجراً فهذا رضا وقطع للخيار لأنه تصرف في المشتري تصرفاً

بصفة المالك وهو لا يملكه شرعا الا باعتبار الملك ويقصد بمباشرة اصلاح الملك و احرازه فكان  
دليل الرضا بتقو ملكه ودليل الرضا في اسقاط الخيار كصرح الرضا ولو كان الخيار للبائع  
وصح شيئا من ذلك فهو قطع للخيار وفسخ للعقد لانه مقرر للملك بما يشر من التصرف به  
وكذلك لو كانت نخيلا فلقحها أو أرضا فكرها أو سرقها فهو قطع للخيار وفسخ للعقد لانه  
مقرر للملك وكذلك لو وجد النخيل أو قطف الكرم فهذا كله تصرف باعتبار الملك ويقصد  
به احراز الملك واصلاحه واذا اشترى عشر مهر أو بشر على انه بالخيار ثلاثة أيام ثم سقى أرض  
له من ذلك فهذا قطع للخيار بخلاف ما لو سقى منه قرا أو غمالة أو استقى للشنة من البئر  
أو لالوصه فهذا لا يكون رضا لأن سقى الأرض هو المقصود بالنهر والبئر ولا يملكه شرعا  
الا باعتبار ملكه فاقدمه عليه يكون تقريرا للملك وأما الاستقاء للشقة فغير مقصود بالبئر  
والبئر ولا يختص ذلك بالملك شرعا فاقدمه عليه لا يكون دليل الرضا بملكه \* بوضعه أن  
قبل البيع كان يملك الاستقاء من هذا البئر للشقة فكذلك بعد فسخ البيع بملكه قمرها  
انه لا أثر للبيع فيه وان اقدامه عليه لا يوجب تنفيذ البيع فأما سقى الأرض فما كان يملكه  
قبل البيع ولا بعد فسخ البيع بل انما يمكن منه باعتبار البيع فاقدمه عليه تقرير للبيع وكذلك  
لو كان الخيار للبائع فلا استقاء للشقة لا يكون قطعا لخياره لأن تمكنه منه ليس باعتبار قيام ملكه  
شرعا (الأنرى) انه يتمكن منه بعد تمام البيع بالاجارة بخلاف سقى الأرض منه واذا اشترى  
نهرًا وهو بالخيار ثلاثة أيام فسقى أجنبي أرضا له من ذلك النهر والمشتري لا يعلم به فليس  
هذا بقطع للخيار لانه لم يتمكن بفعل الاجنبي نقصان في العين ولا وجد من المشتري دليل  
الرضا به بخلاف ما لو عيه أجنبي في يد المشتري فان خياره انما يسقط هناك لممكن النقصان  
في العين وعجزه عن رده كما قبض واذا اشترى نهرًا بقناة وأسقط الخيار ثلاثة أيام فان سقى  
أرضه مما اشترى فهو اجازة للبيع وان سقاها مما باع فهو نقض للبيع لان خياره فيما باع خيار  
للبيع ففسقه للأرض مما باع دليل تقرير ملكه فيما باع وفيما اشترى دليل الرضا بملكه ولو  
أن الآخر هو الذى سقى أرضه منهما أو من أحدهما لم يكن هذا نقضا للبيع ولا اجازة لأن  
البيع في جانبه لازم وهو غير متمكن من اسقاط خيار صاحبه وهو نظير ما لو اشترى عبدا  
لجأوته وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فان أعقق ما باع فهو نقض منه للبيع وان أعقق ما اشترى  
فهو اجازة وان فعل ذلك صاحبه لم يكن نقضا ولا اجازة لان عتق صاحبه فيما باع لم ينفذ

لزوال ملكه وجبا اشترى لا يقدر لانه لم يملكه فان خيار البائع يمنع خروج البيع عن ملكه  
 ولو اشترى بثرا وهو بالخيار ثلاثة أيام وبفضها فانتخفت أو أنه دمت أو ذهب ماؤها أو  
 تنص نقصانا فاحشا لزمه البيع لتغير المبيع في يد المشتري فانه باختياره يملك الرد كما قبض  
 ولا يملك الخاق الضرر بالبائع بالرد عليه متغيرا وقد عجز عن رده كما قبض ولو كان الخيار  
 للبائع فذهب ماؤها عند المشتري فالبائع على خياره ان شاء أمضى البيع وأخذ الثمن وان شاء  
 رد المبيع وأخذ قيمة النقصان لانه لم يملك في ضمان المشتري وذلك لان بيع البائع من التصرف  
 بحكم خياره واذا فسخ البيع بقيت مضمونة عند المشتري بالقبض والمقاريض بالقبض بمجهه  
 المقدم فلهذا ضمنه النقصان، لو كان الخيار للمشتري ففناها وطواها حتى عادت كما كانت لم  
 يكن له أن ردها لان هذا تصرف بحكم الملك وهو مسقط للخيار فكيف يعود به خياره  
 الذي سقط واذا اشترى بثرا وحرعها بشرط الخيار وفي حرعها كلافها الغنم وأماها  
 في عطن البئر لم يكن هذا رضا عملة ماو سقى منها غنما له أو أبانها في العطن لان ملكه من  
 السكلا شرعا ليس باعتبار الملك فقد كان متمكنا منه قبل البيع وبعد فسخ البيع بخلاف ماو  
 حفر بثرا في حرعها أو بني فيها فان هذا التصرف لا يملكه الا باعتبار ما ملكه فيكون اقتداه  
 عليه دليل الرضا ولو كان فيه شجر مما نلت الباس فافسدة الغنم أو قلته كاب هذا ملزما له لانه  
 بمنزلة العيب الحادث في يد المشتري وذلك مسقط لخياره وكذلك لو فعل ذلك أجنبي ولو  
 هدم البئر انسان فضمنه المشتري قيمة الهدم كان ذلك منه قطعا للخيار لان قبيل التضمين  
 سقط خياره للتضمين والتضمين تصرف باعتبار الملك فلا يجوز أن يعود به ما سقط من الخيار  
 وكري النهر وكسر البئر رضا بالبيع لان هذا التصرف لا يفعل الا في الملك على قصد  
 الاصلاح فهو كالبناء والحفر في القناة وان وقع في البئر ما ينجسه من عذرة أو شاة أو  
 عصفور أو فارة فانت فذلك يلزمه البيع سواء وجب نزع جميع الماء أو نزع بعض الدلاء  
 لان الماء قد تنجس بما وقع في البئر قبل النزع منه فالتجاسة في الماء عيب في العرف والتعيب  
 في ضمان المشتري مسقط لخياره واذا استنار من رجل نهرا ليسقى منه به أرضه ثم اشتراه  
 على انه بالخيار ثم سقى به أرضه فهذا قطع للخيار لانه بعد الشراء انما سقى به بحكم البيع لا بحكم  
 الاستمارة فان الاعارة يتقطع بزوال ملك البائع بالبيع الثابت في حقه فتقدم الاستمارة وجودا  
 وعندما بمنزلة وكذلك لو باع المشتري الشرب بغير أرض أو سلوم به أو أجره اجارة صحيحة

أو أجز الشرب اجارة فاسدة أو رهن واحدا منهما أو تزوج عليه أو أعاره واحدا منهما  
فزرع المستير الارض أو سقى بالشرب أو لم يفعل فهذا كله قطع للخيار لأن ما يشر من  
التصرف لا يفعله الا المالك عادة فاقدمه عليه دليل الرضا بملكه ولو اشترى رحاما بنهرها  
والبيت الذي هو فيه ومتاعها على انه بالخيار ثلاثا فان طعن بها لم يكن رضا بها لان الطعن  
للاختبار لا للاختيار فان مقصوده من اشتراط الخيار انه ينظر هل يتم مقصوده بها أولا يتم  
ولا يعرف ذلك الا بالطعن فهو نظير الاستخدام في المالك وركوب الدابة للظن الى سيرها  
فان نقصها الطعن أو انكسرت فهذا رضا منه بسبب التعيب في ضمانه لا بسبب الطعن ولو  
اشترى أرضا وشربا وقال لي الرضا الى ثلاثة أيام ان رضيت أجزت وان كرهت تركت  
أو قل لي الخيار ثلاثة أيام فهذا جائز لان المقصود بهذه الالطاط اشتراط الخيار لنفسه ثلاثة  
أيام واما يعني الحكم على ما هو المقصود واذا باع أرضا وشربا بمجارية واشترط الخيار ثلاثة  
أيام وكان مع الجارية مائة درهم فانفقها لم يكن هذا رضا بخلاف ما اذا قبل الجارية أو جامها  
أو عرضها على البيع لان الجارية متينة في العقد فاقدمه على تصرف فيها هو دليل الرضا  
بملكها ويكون اسقاطا للخيار فأما المائة التي قبضها فقير متينة في العقد (ألا ترى) انه كان  
لمشتري الارض أن يعطي غيرها وانه بعد التسخ لا يجب على البائع رد المقبوض من الدراهم  
بمينه فلا يكون تصرفه فيها دليل الرضا بحكم البيع فكان على خياره بعد اتقانها ولو اشترى  
أرضا وشربا بشرط الخيار في الارض دون الشرب أو في الشرب دون الارض فهذا بيع  
فاسد لان الصفقة واحدة والتمن جملة والذي لم يشترط الخيار فيه يتم البيع فيه وثمة مجهول  
عزلة ما لو اشترى ثوبين بثمن واحد على انه بالخيار في أحدهما بعينه واذا اشترى العبد الناجر  
أرضا وشربا بشرط الخيار وتضمن ولاه البيع أو اجازته فتنقض باطل سواء كان على العبد دين  
أو لم يكن لانه حجر خاص في اذن عام واجازته تصح ان لم يكن عليه دين لان كسبه ملكه  
(ألا ترى) انه يتمكن من التصرف فيه بالبيع والهبة ويسقط به خيار البعد لاعتالة فكذلك  
يصح منه اسقاط خياره وان كان عليه دين لم يحز لانه أجنبي من كسبه لا يتمكن فيه من التصرف  
المسقط لخياره فكذلك لا يملك اسقاط خياره فيه قصدا وان كان نهر بين قوم لم عليه  
أرضون ولبعض أرضهم سواني في ذلك النهر ولبعضها دوالي وبعضها ليست لها ساقية ولا  
دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره فاقتصموا في هذا النهر وادعي



صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شاطئ النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر  
بين أصحاب السواني والدوالي دون أهل الارض لان يد أصحاب السواني والدوالي نابتة عليه  
بالاستعمال وليس لصاحب الارض مثل ذلك اليد فهو نظير مالوتازع اثنان في ثوب وأحدهما  
لا يسه والآخر متماق بذيله أو تنازعا في دابة وأحدهما راکها والآخر متملق باجامها ولكنه  
استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر أراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي  
الاراضي لا اتخاذ السواني والدوالي قريبا هو المقصود على حالهم على السواء في اثبات اليد فهو  
مترلة مالوتازعا في حائط ولا حدهما عليه جرادى أو وارى أو تنازعا في دابة ولا حدهما عليها  
مخلاة أو منديل فانه لا يرجع بذلك لانه يحمل ليس بمقصود فوجوده كمنه فكذلك اتخاذ  
السواني والدوالي على النهر تبع غير مقصود فلا يرجع بذلك صاحبه فان كان يعرف لهم  
شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والا فهو بينهم على قدر أراضيهم لان الشرب لحاجة  
الاراضي فيقدر بقدر الارض وان كان لهذا الارض شرب معروف من غير هذا النهر فاما  
شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شيء لان الارض الواحدة لا يحمل شربها من  
نهرين عادة فكأن شرب معروف لها من نهر آخر دليل ظاهر على أنه لا شرب لها في هذا  
النهر وان كانت على شطه ولان صاحب هذه الارض انما كان يستحق لها شربا من هذا النهر  
لحاجة الارض الى الشرب وقد انعدم ذلك بالشرب المعروف لها من نهر آخر فان لم يكن لها  
شرب من غيره قضيت لها فيه بشرب ولو كان لصاحبها أرض أخرى الى جنبها ليس لها  
شرب معلوم فاني أستحسن أن أجعل لاراضي كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر  
وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر للارض الاخرى الا بمحجة لان هذه الاخرى  
غير متصلة بالنهر بل الارض الاولى حائلة بين النهر وبينها ولكنه استحسن فقال لا بد للارض  
من شرب لان الانتفاع بها لا يتأني الا بالشرب والظاهر عند اتصال أراضيها بعضها ببعض  
ان تشرب كلها من هذا النهر فيجب البناء على هذا الظاهر ما لم يتبين خلافه فان قيل الظاهر  
يفتبر في دفع الاستحقاق لا في اثبات الاستحقاق والحاجة هنا الى اثبات الاستحقاق قلنا نعم  
ولكن استحقاق المتنازعين له في هذا النهر غير ثابت الا بمثل هذا الظاهر فيصلح هذا الظاهر  
له معارضا ومن احما لخصما وان كان الى جانب أرضه أرض آخر وأرض الاول بين النهر  
وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا بدري من أين كان شربها فاني أجعل لها شربا

من هذا البر أيضا لان ما قربنا من الظاهر لا يختلف بإحد مالك الارضين واختلاف المالك  
 الا أن يكون البر معروف القوم خاصا بهم فلا أجل لغيرهم فيه شرعا الا بينة لان المازعين  
 هنا دليل لاستحقاق سوى الظاهر وهو اضافة النهر اليهم وهذه الاضافة ملاءمة واطاعة  
 احداث أهم هم الذين خروا هذا البر وهو مملوك لهم فلا يستحق غيرهم فيه شيئا الا بينة  
 فان كان هذا البر يصب في أجمة وعليه أرض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله  
 ولا لمن كان أصله فتنازع أهل الأرض وأهل الاجمة فيه فاقضى به بين أصحاب الأرض  
 بالخصص وليس لهم أن يقطعوه عن أهل الاجمة وليس لأهل الاجمة أن يمنعوه من المسيل في  
 أجتهم لان البر اعما يخفى لسي الاراضى في المادة فالظاهر فيه شاهد لأصحاب الاراضى وهم  
 المتفعون بالنهر في سقى اراضهم منه ولكن لأهل الاجمة نوع منفعة أيضا وهو فضل الماء الذى  
 يقع في أجتهم فلا يكون لأصحاب الاراضى قطع ذلك عنهم بالظاهر ولأصحاب الاراضى منفعة  
 في مسيل فضل الماء في الاجمة فلا يكون لأصحاب الاجمة أن يمنعوه ذلك بمنزلة حائط يتنازع  
 فيه رجلان ولا أحدهما فيه اتصال ترييع ولا آخر عليه جدوع فالخائط لصاحب الاتصال  
 وليس له ان يكاف الآخر رفع جدوعه وهذا لان ما وجد على صفة لا يغير عنها الاجمة  
 ملزمة والظاهر لا يكفي لذلك ولو ان رجلا نبى حائطاً من حجازة في القرية واتخذ عليه رما  
 يطحن بالماء لم يميز له ذلك في القضاء ومن خاصه من الناس فيه هدمه لان موضع القرية  
 حق العامة بمنزلة الطريق العام ولو نبى رجل في الطريق العام كان لكل واحد ان يخاصمه في ذلك  
 ويهدمه فأما بينه وبين الله تعالى فان كان هذا الخائط الذى بناه في القرية يضرب بعمرى السنن  
 أو الماء بان لم يسمه وهو فيه أثم وان كان لا يضرب بأحد فهو في سمة من الانتفاع بمنزلة الطريق  
 العام اذا نبى فيه بناء فان كان يضرب بالمارة فهو آثم في ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر  
 ولا ضرار في الاسلام وان كان لا يضرب بهم فهو في سمة من ذلك ومن خاصه من مسلم أو  
 ذمى قضى عليه بهدمه لان الحق فيه للناس كافة فالمسلم والذمى في هذه الخصومة سواء (الأبى)  
 أن للذمى حق المرور في الطريق كالمسلم فكان له في هذه الخصومة من المنفعة مثل المسلم وكذلك  
 النساء والمكاتبون وأما العبد فلا خصومة له في ذلك لان العبد تبع لمولاه فلا حق له في  
 الانتفاع بالطريق والترات مقصود بنفسه بخلاف المكاتب والمرأة قهما في ذلك كالحرة والصبي  
 بمنزلة العبد تبع لا خصومة له في ذلك والمطلوب والمعتره كذلك الا أن يخاصم عنه أبوه أو

وصيه ولا فائدة في هذا الجواب الذي قاله انه يخاصم عن الصبي والمجنون أبوه أو وصيه  
لأنهما يخاصمان في ذلك عن أنفسهما وإن كانا قد أسقطا حقهما فهذا مما لا يسقط بالاستقاط  
فلا معنى لخصومتهما على وجه النيابة وهما يملكان ذلك عن أنفسهما وإن كان نهر بين رجلين  
لا أحدهما ثناء ولا آخر ثلثه فاصطلحا على أن يستقي صاحب الثلث منه يوما وصاحب الثلثين  
يومين فهو جائز لأنهما اقتسما ماء النهر بينهما على تراض والمناوبة بالأيام في هذا كالقسمة  
قال الله تعالى ونبتهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب مخضر وقال تعالى لها شرب ولكم شرب  
يوم معلوم وإذا كانت الأرض في يد المشتري وهو بالخيار ثلاثة أيام فهدم البائع بناءها أو  
أفسد نهرها أو بترها لم يكن للمشتري أن يرد بخياره وقد لزمه البيع ويضمن البائع قيمة ذلك  
لأنها تميت في ضمان المشتري والبائع صار كالأجنبي لأن البيع من جهته تم بالتسليم وكذلك  
لو كان المبيع عبدا قتلته البائع في يد المشتري كان البيع لازما للمشتري بالتمن وعلى البائع  
قيمته وكذلك لو اشترى ثوبا وقبضه ولم يره فخرقه البائع في يد المشتري لزم البيع للمشتري  
وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع فقال لا يسقط خيار  
المشتري بما أحدث البائع في المبيع وليس البائع في ذلك كغيره من الأجانب لأن تعذر الرد  
عند النسيب في ضمان المشتري لدفع الضرر عن البائع وقد وجد منه الرضا بهذا الضرر حين  
عيه بخلاف ما إذا عيه أجنبي والصحيح أن هذا الخلاف في خيار الشرط وخيار الرقبة وخيار  
البعب سواء وقد بينا المسئلة في كتاب البيوع ثلاثة نفر بينهم حرث حصوده وجموده وفي يد  
أحدهم وضعوه ليحفظ لهم فزعم أنه قد دفع نصيب الرجلين إلى أحدهما والمدفوع إليه ينكر  
ذلك والآخر ينكر أن يكون دفع إليه حقه أو يقول دفع إليه بغير أمرى أو بقي الثلث في يد  
الثالث وقال الدافع دفعت إلى صاحبي ثلثه أو حقه ثم قال دفعت إليه أيضا بعد ذلك ثلث صاحبه  
بأمره وهما ينكران ذلك قل يقتسمون الثلث الذي بقي في يده بينهم أثلاثا ويضمن ثلث ما  
دفع فيكون للآخرين بينهما نصيبين وهذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة حكم الاختصاص  
وحكم أداء الأمانة وحكم الخلاف فلما بيان حكم الاختصاص فتقول جميع الزرع كان مشتركا  
بين ثلاثهم وكان الحافظ أميناً في نصيب الآخرين ودعواه الدفع إلى أحدهما بأمر صاحبه  
بمنزلة دعواه دفع نصيب كل واحد منهما إليه والقول قول الأمين في براءته عن الضمان  
ولكن قوله في استحقاق شيء على صاحبه والثلث الذي بقي في يده مشترك بين ثلاثهم

باعتبار الأصل لانه جزء من ذلك المشترك فهو يدعي استحقاق نصيب الآخرين من  
 هذا الثلث عليهما فلا يقبل قوله في ذلك ويقسم هذا الثلث بينهم أثلاثا باعتبار شركة الأصل  
 (ألا ترى) أن المكيل لو كان مشتركا بين اثنين فظهر نصيفه في يد أحدهما وزعم أن صاحبه  
 قد استوفى النصف الآخر وجحد صاحبه وحلف بحمل هذا النصف مشتركا بينهما والنصف  
 الآخر كالناوي فكذلك هنا إذا حلف الآخر أن على دعواه بحمل هذا الثلث بينهم أثلاثا  
 وأما حكم الامانة فقد زعم أنه دفع نصيب المدفوع اليه من الثلثين اليه فالتول فيه قوله مع  
 اليمين لانه أمين ادعي رد الامانة على صاحبه ولكن يمينه ثبتت براءته عن الضمان ولا يثبت  
 الوصول الى من زعم أنه دفع اليه كالمودع إذا ادعي رد الوديعة على الوصي فإن الوصي لا يكون  
 ضامنا للوصي شيأ يمين المودع وأما حكم الخلاف فقد زعم أنه قد دفع نصيب الآخر الى شريكه  
 ودفع الامين الامانة الى غير صاحبها موجب الضمان عليه الا أن يكون الدفع بأمر صاحبها  
 فقد أقر بالسبب الموجب للضمان في نصيبه وهو ثلث الثلثين وادعي المسقط وهو أمره بإياه بالدفع  
 اليه فلا يقبل قوله في ذلك الا بجهة وعلى المنكر اليمين فإذا حلف غرم له ثلث الثلثين ثم  
 هذا الثلث بين الآخرين نصفان لانهما متفقان على أنه لم يدفع اليه شيأ وان هذا المقبوض  
 جزء من المشترك بينهما أو بدل جزء مشترك فيكون بينهما نصيفين باعتبار زعمهما \* رجل عمد  
 الى نهر المسلمين عامة أو نهر خاص عليه طريق العامة أو لقوم خاص فأتخذ عليه قنطرة واستوثق  
 من العمل ولم يزل الناس والدواب يمرّون عليه حتى انكسر أو وهى فوقع انسان فيه أو دابة  
 فأت أو عبر به انسان وهو يراه متممدا يريد المشي عليه فلا ضمان عليه في شيء من هذا لان  
 ما فعله حسبة وقد وجد الرضا من عامة المسلمين باتخاذهم ذلك الموضع ممرا فكانه فعله باذن  
 الامام فلهذا لا يضمن ما تلف بسببه وان وضع عارضة أو بابا في طريق المسلمين فشيء عليه  
 انسان متممدا لذلك فانكسر الباب وعطب الماشي فضمان الباب على الذي كسره ولا ضمان  
 على واضع الباب الذي عطب به لان الماشي متممدا على الباب مباشر كسره (ألا ترى)  
 أن من أوطأ انسانا فقتله كان مباشرا لقتله حتى تلزمه الكفارة أو واضع الباب وان كان في نسبه  
 متمدبا ولكن الماشي متممدا على ولا يعتبر التسبب إذا طرأت البشارة عليه كمن خضر برأ  
 في الطريق فتعمد انسان القاء نفسه في البئر أو القاء فيه غيره لا يكون على الحافر شيء وعلى  
 هذا من رش الطريق فتعمد انسان المشي في ذلك الموضع وزلقت رجله وعطب لم يكن على

الذي رش ضمان بخلاف من مشى على ذلك الموضع وكان لا يبصره بان كان أعمى أو كان ليلاً  
 خفيته فيجب الضمان على الذي رش الطريق اذا عطب به المائى وتام بيان هذه الفصول في  
 الديات واصلاح النهر للعام على بيت المال لانه من تمام نوايب المسلمين ومال بيت المال معد  
 لذلك ولو أن الوالى أذن لرجل أن ينصب طاحونة على ماء لقوم خاصة فى أرض لرجل ولا  
 يضر أهل النهر شئ وأهل النهر يكرهون ذلك أو يضرهم والوالى يرى فى ذلك صلاحاً  
 للعامة فانه لا ينبغي أن يضع ذلك الا باذن صاحب الارض وصاحب النهر لانه ملك خاص  
 وليس الامام ولاية النظر فى الملك الخاص لانسان بتقديم غيره فيه عليه بل هو فى ذلك  
 كسائر الرعايا وانما يثبت له حق الاخذ من المالك عند تحقق الضرورة وخوف الهلاك على  
 المسلمين بشرط العوض كما يكون لصاحب المحصة فلها لم يعتبر اذن الامام هنا به أهل مدينة  
 بنوها بمقدسة والوالى بينهم وترك فيها طريقاً للعامة فرأى الوالى بعد ذلك أن يعطى بعض  
 الطريق أحداً ينتفع به ولا يضر ذلك بأهل الطريق فان كانت المدينة للوالى فهو جائز وان  
 كانت للمسلمين فلا ينبغي له أن يعطى منها شيئاً ولا يبغي للذى يعطى أن يأخذ من ذلك شيئاً  
 لان الحق فى ذلك الموضع ثابت للمسلمين وللإمام ولاية استيفاء حقهم دون الاسقاط وإشار  
 غيرهم عليهم فى ذلك (ألا ترى) أن الرجل لما جاء بكبة من شعر الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقال أخذتها من الفى ولا خيط بها برذعة بعير لى فقال عليه الصلاة والسلام اما نصيبى  
 منها هؤلاء فلما تمز رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخصيصه تلك الكبة دون سائر الغنائم  
 عرفنا أن على كل والى أن يتحرز من مثل ذلك أيضاً قوم اقتسموا أرضاً لهم بينهم بالسوية ثم  
 اختلفوا فى مقدار الطريق فان كانوا قد اختلفوا بعد تمام القسمة فالقول قول المدعى عليه  
 لا نكار وحق الغير فيما فى يده وان كانوا لم يفرغوا من القسمة جمعوا الطريق بينهم على ما شاؤوا  
 وقد بينا الكلام فى الطريق فى كتاب القسمة وان الاثر المروى فيه بالتقدير بسبعة أذرع  
 غير مأخوذ به والى ذلك أشار هنا فقال بلفظنا فى ذلك عن عكرمة أثر يرفعه اذا اشتجر القوم فى  
 الطريق جعل سبعة أذرع ولا تأخذ به لانا لا ندرى أحق هذا الحديث أم لا ولو علمنا انه حق  
 أخذنا به ومعنى هذا انه أثر شاذ فيما يحتاج الخاص العام الى معرفته وقد ظهر عمل الناس  
 بخلافه فان الصحابة رضى الله عنهم فتحوا البلاد ولم ينقل عن أحد انه أخذ بهذا الحديث فى  
 تقدير الطريق المنسوب الى الناس بسبعة أذرع فرمنا ان الحديث غير صحيح ولو علم انه حق

وجب الاخذ به لان ما قدره صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام بتقدير يجب التمسك به ولا يجوز الاعراض عنه بالرأي قولهم عشر بستات من ماء يجري لهم جميعا في نهر ومنهم من يرى عشر متات وهو صحيح أيضا وكل واحد من اللفظين مستعمل في قسمة الماء وكل مت ست بستات وكل بست ست شرأت وهو معروف بين أهل مرو ومقصوده ما قال اذا اصفى منها من رجل منهم وقطع ذلك من نهرهم بحق الذي أصفى عنه من غير قسمة فهو شريكهم فيما بقي والذي أصفى من حقهم جميعا فالاصفاء هو النصب فعليه اذا غصب الوالي نصيب أحد الشركاء من الشرب وجعل ذلك لنفسه أو لغيره فهذا المنصوب يكون من حق الشركاء كلهم وما بقي مشترك بينهم على أصل حقهم لان المنصوب كالستهلك وما نوى من المشترك يتوى على الشركة وما يبقى بقي على الشركة فهذا مثله رجل له مجرى ماء يجري الى بستانه أو يجري الى دار قوم ميزاب له أو كان له عشي في دار قوم قد كان عشي فيه الى منزله فاختلقوا في ذلك من أين يعلم أنه للمدعى قال اذا شهدوا ان له طريقا فيها أو مجرى ماء أو مسيل ماء قبلت الشهادة وقضى له بذلك لانه يدعى لنفسه حقا في ملك الغير فلا تسمع دعواه الا بحجة وما غاب عن القاضي علمه فالحجة فيه شهادة شاهدين ولا حاجة بالشاهدين الى بيان صفة الطريق والمجري والمسيل وان كانوا لو يدعوا ذلك كان أحسن وقد بينا هذا في كتاب الدعوى والله أعلم بالصواب

تم الجزء الثالث والعشرون من كتاب المبسوط للإمام السرخسي الحنفى رحمه الله  
 وبه الجزء الرابع والعشرون وأوله كتاب الاشربة

فهرست الجزء الثالث والعشرين من كتاب المداين  
 إمام المرحوم رحمه الله

صيفة

٢ كتاب المزارعة

١٧ باب المزارعة على قول من يميز ما في الاكث

٢٥ باب مال المزارع أن يمنع منه بعد العقد

٢٧ باب الارض بين رجلين بدفعها أحد صاحبه مزارعة

٣٠ باب اجتماع صاحب الارض مع غيره على العمل والبذر مشروط عليهما

٣٢ باب اشتراط شيء بعينه من الربيع لهما

٣٦ باب ما يفسد المزارعة من المصير وما لا يفسدها

٣٨ باب الشرط فيما يخرج الاية في الكراب وغيره

٤٤ باب العذر في المزارعة الاستحقاق

٥٦ باب العذر في المعاملة

٦٠ باب ما يجوز لاحد المزارعين أن يستثنيه لنفسه وما لا يجوز

٦٢ باب عقد المزارعة على شرطين

٦٧ باب اشتراط عمل البذر والبقر من أحدهما

٧٠ باب التولية في المزارعة والشركة

٧٥ باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله

٧٨ باب دفع المزارع الارض الى رب الارض أو مملوكه مزارعة

٨٠ باب الشروط التي تفسد المزارعة

٨٣ باب المزارعة يشترط فيها المعاملة

٨٥ باب الخلاف في المزارعة

٨٨ باب اختلافهما في المزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه

٩٧ باب العسر في المزارعة والمعاملة

١٠١ باب المعاملة

- ١٠٤ باب من المعاملة أيضا  
 ١٠٧ باب الارض بين الرجلين يعاملوا  
 ١١٥ باب مشاركة العامل مع آخر  
 ١١٨ باب مراعاة المرتد  
 ١٢١ باب مراعاة الحربى  
 ١٢٣ باب مراعاة الصبي والمبد  
 ١٢٦ باب الكفالة فى المزارعة والمعاملة  
 ١٢٨ باب مزارعة المريض ومعاملته  
 ١٣٧ باب الوكالة فى المزارعة والمعاملة  
 ١٤٣ باب الريادة والحطوفى المزارعة والمعاملة  
 ١٤٤ باب السكاح والصلح من الجباية والخلع والتقى والمكابى فى المزارعة والمعاملة  
 ١٤٧ باب عمل صاحب الارض والنخل فيها بأمر العامل أو بغير أمره  
 ١٥٠ باب اشتراط بمض العمل على العامل  
 ١٥٥ باب موت المزارع ولا يدري ما صنع فى الردع واختلافهما فى البذر والشرط  
 ١٥٨ باب المزارعة والمعاملة فى الرهن  
 ١٦٠ باب الشروط العاسدة التى تبطل وتجوز المزارعة  
 ١٦١ كتاب الشرب  
 ١٩٣ باب الشهادة فى الشرب  
 ١٩٥ باب الخيار فى الشرب



الجزء الرابع والعشرون من

# كِتَابُ

## الْمَبْسُوطِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ السَّخَّارِيِّ

وكتب ظاهر الرواية أتم \* ستا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المبسوط  
ويجمع الست كتاب الكافي \* للحاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الأمة السرخسي

ترتيبه \* قد باشر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة  
جامعة من دوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

حقوق الطبع محفوظة للمترجم

الحاج محمد فدي نسائي المغربي التونسي

مطبعة البعاده بكارمقاطة تبصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاشربة

(قال) الشيخ الامام الاحل الزاهد شمس الائمة وبخر الاسلام ابو بكر محمد بن أبي سهل المرخسي رحمه الله إسماء أعلم أن الحمر حرام بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر الى أن قال فهل أنتم منتون . وسبب نزول هذه الآية سؤال عمر رضي الله عنه على ماروي انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر مباحة للمال مذهبة للمقل فادع الله تعالى بينها لما يجمل يقول اللهم بن لنا بيانا شافيا فنزل قوله تعالى يسألونك عن الحمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس فامتنع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من منافعها ونذع المأثم فقال عمر رضي الله عنه اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فامتنع بعضهم وقاوا لاخير لنا فيما يمسا من الصلاة وقال بعضهم بل نصيب منها في غير وقت الصلاة فقال عمر اللهم زدنا في البيان فنزل قوله تعالى انما الحمر والميسر الآية فقال عمر رضي الله عنه اتبينا ربنا والحمر هو النبيء من ماء العنب المشد بماء غلي وقذف بالزبد انفق العلماء ورحمهم الله على هذا ودل عليه قوله تعالى اني أراي أعصر خمرأى عنبأ يصير خمرأ بمسد المصير والميسر القمار والانصاب ذبايحهم باسم آلهتهم في أعيادهم والازلام الفداح واحدها زلم كقولك قلم وأفلام وهذا شيء كانوا يتادونه في الجاهلية اذا أراد أحدهم أمرا أخذ سهمين مكتوب علي أحدهما أمرني ربي والآخر نهاني ربي فجعلهما في وعاء ثم أخرج أحدهما فان خرج الامر وجب عليه مباشرة ذلك الامر وان خرج الهى حرم عليه مباشرةه وبين الله تعالى أن كل ذلك رجس والرجس ما هو محرم الدين وانه من عمل الشيطان يعني أن من لا ينتهي عنه متابيع للشيطان مجانب لما فيه رضا الرحمن وفي قوله عز وجل فاجتنبوه أمرا بالاجتناب منه وهو نص في التحريم ثم بين المعنى فيه بقوله عز وجل انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم البداوة

واليفضاء في الخمر والبسر ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة وكان هذا إشارة الى الانتم الذي بينه الله تعالى في الآية الاولى بقوله عز وجل وانهما أكبر من نفعهما وفي قوله فهل انتم متممون ابلغ ما يكون من الامر بالاجتناب عنه وقال تعالى قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والانتم والانتم من أسماء الخمر قال القائل

شربت الانتم حتى ضل عقلى \* كذاك الانتم يذهب بالمقول

وقبل هذا إشارة الى قوله وانهما أكبر من نفعهما والسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن اتى الله في الخمر عشرا الحديث وذلك دليل نهاية التحريم وقال عليه الصلاة والسلام شارب الخمر كعابد الوثن وقال عليه الصلاة والسلام الخمر أم الخبائث وقال عليه الصلاة والسلام اذا وضع الرجل قدحا في خر على يده لعنته ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلاته اربعين ليلة وان داوم عليها فهو كعابد الوثن وكان جعفر الطيار رحمه الله يتحرز عن هذا في الجاهلية والاسلام ويقول القائل يتكلم لي زيد في عقله فانا لا اكنسب شيئا يزيل عقلى والامة أجمعت على تحريمها وكفى بالاجماع حجة هذه حرمة قوية بانه حتى يكفر مستحلها ويفسق شاربها ويوجب الحد بشرب القليل والكثير منها وهي نجاسة عظيمة لا ينفى عن أكثر من قدر الدرهم منها ولا يجوز بيعها بين المسلمين لقوله عليه الصلاة والسلام ان الذى حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها وبعض المعتزلة يفصلون بين القليل والكثير منها فى حكم الحرمة ويقولون المحرم ما هو سبب لوقوع المداوة واليفضاء والصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة وذلك الكثير دون القليل وعند أهل السنة والجماعة القليل منها والكثير فى الحرمة وجميع ما ذكرنا من الاحكام سواء لقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها قليلا وكثيرها والمسكر من كل شراب ثم فى تناول القليل منها معنى المداوة والصد عن ذكر الله تعالى فالقليل يدعو الى الكثير على ما قيل ما من طعام وشراب الا ولدنه فى الابتداء تزيد على اللذة فى الانتهاء الا الخمر فان اللذة لشاربها تزداد بالاستكثار منها ولهذا يزداد حرصه على شربها اذا أصاب منها شيئا فكان القليل منها داعيا الى الكثير منها فيكون محرما كالكثير (ألا ترى) أن الربا لما حرم شرعا حرم دواعيه أيضا وان المشى على قصد الممصة معصية وأما السكر فهو الذى من ماء التمر المشتد وهو حرام عندنا وقال شريك بن عبد الله هو حلال لقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا

حسنا والرزق الحسن شرعا ما هو حلال وحكم المطوف والمطوف عليه سواء ولان هذه  
 الاشربة كانت مباحة قبل نزول تحريم الخمر فيقي ماسوى الخمر بعد نزول تحريم الخمر على  
 ما كان من قبل (ألا ترى) أن في الآيات بيان حكم الخمر وما كان يكثر وجود الخمر فيهم  
 بالمدينة فاما كانت تحمل من الشام وانما كان شرابهم من التمرو في ذلك ورد الحديث نزل  
 تحريم الخمر وما بالمدينة يومئذ منها شيء فلو كان تحريم سائر الاشربة مرادا بالآية لكان الأولى  
 التخصيص على حرمة ما كان موجودا في أيديهم لان حاجتهم الى معرفة ذلك « وحجتنا في  
 ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الخمر من هاتين الشجرتين الكرم والنخل  
 ولم يرد به بيان الاسم لانه ما ثبت ميئنا لذلك وبين أهل اللغة اتفاق أن الاسم حقيقة لشيء  
 من ماء العنب وواضع اللغة خص كل عنب باسم هو حقيقة فيه وان كان قد يسمى العنب به  
 مجازا لما في الاشتراك من أنهم غفلة الواضع والضرورة الداعية الى ذلك وذلك غير متوهم  
 هنا فمرنا أن المراد حكم الحرمة أن ما يكون من هاتين الشجرتين سواء في حكم الحرمة  
 ولما سئل ابن مسعود رضى الله عنه عن شرب المسكر لاجل الصفر قال ان الله تعالى لم يجعل  
 شفاهكم فيما حرم عليكم فاما قوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا فبعد قيل كان هذا  
 قبل نزول آية التحريم وقيل في الآية اضمار وهو مذكور على سبيل التوخيخ أى تتخذون  
 منه سكرا وتدعون رزقا حسنا فان طبع من العنب أدنى طبعه أو ذهب منه بالطبخ أقل من  
 الثلثين ثم اشتد وغلا وقذف بالزبد فهو حرام عندنا وقال حماد بن أبى سليمان رحمه الله اذا  
 طبخ حتى يفضج حل شربه وكان بشر الريمى يقول اذا طبخ أدنى طبعه فلا بأس بشربه  
 وكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا اذا طبخ حتى ذهب منه النصف فلا بأس بشربه ثم رجع  
 فقال ما لم يذهب منه الثلثان بالطبخ لا يحل شربه اذا اشتد وهو قول أبى حنيفة رحمه الله  
 وعن محمد رحمه الله انه كره الثلث أيضا وعنه انه توقف فيه وعنه انه حرم ذلك كله اذا كان  
 مسكرا وهو قول مالك والشافعى وطريق من توسع في هذه الاشربة ما ذكرنا ان قبل  
 نزول التحريم كان الكل مباحا ثم نزل تحريم الخمر وما عرفنا هذه الحرمة الا بالنص في سائر  
 الاشربة بعد نزول تحريم الخمر على ما كان عليه قبل نزوله ومن أثبت التحريم في الكل قال  
 نص التحريم بصفة الخمرية والخمر ما خامر العقل وكل ما يكون مسكرا فهو مخامر للمقل  
 فيكون النص متاولا له ولكننا نقول الاسم للشيء من ماء العنب حقيقة ولسائر الاشربة مجازا

ومتي كانت الحقيقة مرادة باللفظ تنحى المجاز وهبك أن الخمر يسمى لمنى مخامرة العقل  
فذلك لا يدل على أن كل ما يخامر العقل يسمى خمر (ألا ترى) أن القرس الذي يكون أحد  
شقيه أبيض والآخر أسود يسمى أبق ثم الثوب الذي يجتمع فيه لون السواد والبياض  
لا يسمى بهذا الاسم وكذلك النجم يسمى نجما لظهوره قالوا نجم أى ظهر ثم لا يدل ذلك على  
أن كل ما يظهر يسمى نجما وامامنا فيما ذكرناه من إباحة شرب المثلث عمر رضى الله عنه فقد  
روى عن جابر بن الحصين الأسدي رحمه الله أن عمار بن ياسر رضى الله عنه أنه يكتب عمر  
رضي الله عنه يأمره أن يتخذ الشراب المثلث لاستمراء الطعام وكان عمار بن ياسر رضى الله  
عنه يقول لأدع شربها بعد ما رأيت عمر رضى الله عنه يشربها ويسقيها الناس وقد كان عمر  
رضي الله عنه هو الذي سأل تحريم الخمر فلا يظن به أنه كان يشرب أو يسقي الناس ما تناوله  
نص التحريم بوجه ولا يجوز أن يقال إنما كان يشرب الخلو منه دون المسكر بدليل قوله قد  
ذهب بالطبخ نصيب الشيطان وريح جنونه وهذا لا به إنما كان يشرب ذلك لاستمراء الطعام  
وإنما يحصل هذا المقصود بالمشتم منه دون الخلو وقد دل على هذه الجملة الآثار التي بدأ محمد  
رحمه الله بها الكتاب فمن ذلك حديث زياد قال سقاني ابن عمر رضى الله عنه شربة ما كدت  
أهتدي إلى منزلي فعدوت عليه من الفد فاخبرته بذلك فقال ما زدناك على عجرة وزيب وابن  
عمر رضى الله عنه كان معروفا بالزهد والفقه بين الصحابة رضى الله عنهم فلا يظن به أنه كان يسقى  
غيره مالا يشربه ولا أنه كان يشرب ما يتناوله نص التحريم وقد ذكرنا أن ماسقاه كان مشتدا  
حتى أثر فيه على وجه ما كان يهتدي إلى أهله وأما قال هذا على طريق المبالغة في بيان التأثير  
فيه لاحقيقة السكر فإن ذلك لا يحل وفي قوله ما زدناك على عجرة وزيب دليل على أنه لا بأس  
بشرب القليل من المطبوخ من ماء الزبيب والخمر وإن كان مشتدا وأنه لا بأس بشرب الخليطين  
بمخلاف ما يقوله المتشقة أنه لا يحل شراب الخليطين وإن كان حلو لما روى أن النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن شراب الخليطين وتأويل ذلك عندنا أن ذلك كان في زمان الجذب  
كره للاغنياء الجمع بين نعمتين وفي الحديث زيادة فانه قال وعن القران بين نعمتين وعن  
الجمع بين نعمتين والدليل على أنه لا بأس بذلك في غير زمان التحط حديث عائشة رضى الله  
عنها قالت كنت أبذل رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرا فلم يستمرته فأمرني فألقيت فيه زيبا  
ولما جاز اتخذ الشراب من كل واحد منهما باتقرا ده جاز الجمع بينهما بمنزلة ماء السكر والفانيد

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن السكر قتال الحر ليس لها كنية وفيه دليل تحريم  
السكر فإن مراده من هذا الجواب أن السكر في الحرمة كالحمر وإن كان اسمه غير اسم الحر  
فكانه أشار إلى قوله عليه الصلاة والسلام الحر من هاتين الشجرتين قال وسئل عن الضيغ  
قال مراده بذلك الفصوح والعصيح الشراب المتخذ من التمر بأن يفضخ التمر أي يشدخ ثم  
يقع في الماء ليستخرج الماء حلاوته ثم يترث حتى يشتد وفيه دليل على أن التي من شراب  
التمر إذا اشتد فهو حرام سكرًا كان أو فضيحا فالسكر ما يسيل من التمر حين يكون رطبا  
وفي قوله بذلك الفصوح بيان أنه ينضح شاربه في الدنيا والآخرة لا تركابه ما هو محرم قال  
وسئل عن النبيذ والريب يعتق شهرا أو عشرة قال الحر اجتنبها وفي رواية اجتنبها أي هي في  
الحرمة كالحر فاجتنبها فظاهر هذا اللفظ دليل لما روى عن أبي يوسف قال لا يحل ماء أذرب  
ما لم يطبخ حتى يذهب منه الثلثان فإن قوله الحر اجتنبها إشارة إلى ذلك أي الريب إذا اقم  
في الماء عاد إلى ما كان عليه قبل أن يترب فكما أنه لا يحل قل أن يترب بالطبخ ما لم يذهب  
منه الثلثان فكذلك الريب بخلاف ماء التمر ولكن في طاهر الرواية نبيذ التمر وماء التمر سواء  
إذا طبخ أدنى طبخه يحل شربه مشتدا بعد ذلك ما لم يسكر منه ومراد ابن عمر رضي الله عنه  
تشبيهه النبيذ منه بالتمر في حكم الحرمة وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن قال إنهم عن نبيذ السكر والمراد النبيذ من ماء التمر المشتد وقد  
عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عادة أهل اليمن في شرب ذلك فلهذا خصه بالامر  
بألمى عنه وسماه نبيذ الحمرة في لونه وعن حصين بن عبد الرحمن قال كان لأبي عبيدة كرم  
بزباله كان يبيعه عنبا وإذا أدرك المصير باعه عصيرا وفي هذا دليل على أنه لا بأس ببيع المصير  
والعنب مطلقا مادام حلوا كما لا بأس ببيع العنب وأخذ أبو حنيفة رحمه الله بظاهره فقال  
لا بأس ببيع المصير والعنب ممن يتخذ خمرًا وهو قول إبراهيم رحمه الله لأنه لا فساد في  
قصد البائع فإن قصده التجارة بالتصرف فيها هو حلال لا كتماب الربح وإنما المحرم قصد  
المشترى اتخاذ الحر منه وهو كبيع الجارية ممن لا يستبرئها أو يأتيها في غير المأني وكبيع العلام  
ممن يصنع به مالا يحل وعن الضحاك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع حدا  
في غير حد فهو من المعتدين معناه فهو من الظالمين المجاوزين لحدود الله تعالى قال الله تعالى  
ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه وفيه دليل أنه لا يجوز أن يبلغ بالتزوير الحد الكامل لأن

الحدود ثبت شرعا جزاء علي أفعال معلومة فتعديتها الى غير تلك الافعال يكون بالرأى ولا مدخل للرأى في الحدود لا في انبات أصلها ولا في تعديتها أحكامها عن مواضعها وعن ابراهيم رحمه الله قال لا بأس اذا كان للمسلم خمر ان يحطبها خلا وبه أخذ علما ونا رحمهم الله وقالوا تخليل الخمر جائز خلا لما قاله الشافعي رحمه الله وهذا لان الآثار جاءت بإباحة خل الخمر على ما قال عليه الصلاة والسلام خير خلقكم خل خمركم وعن علي رضي الله عنه أنه كان يصطبغ الخبز بمخل خمر ويأكله واذا كان بالاتفاق يحل تناول خل الخمر فالتخليل بالعلاج يكون اصلاحا للجوهر الفاسد وذلك من الحكمة فلا يكون موجبا للحرمة ويأتي بيان المسئلة في موضعه وعن محمد بن الزبير رضي الله عنه قال استشار الناس عمر رضي الله عنه في شراب مرقق فقال رجل من النصارى انا نصنع شرابا في صومنا فقال عمر رضي الله عنه إئتني بشئ منه قال فأتاه بشئ منه قال ما أشبه هذا بطلاء الابل كيف تصنعونه قال نطبخ المصير حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصب عليه عمر رضي الله عنه ماء وشرب منه ثم ناوله عبادة بن الصامت رضي الله عنه وهو عن يمينه فقال عبادة ما أرى النار تحل شيئا فقال عمر يا أحمق أليس يكون خمر انم يصير خلا فدا كله وفي هذا دليل إباحة شرب المثلث وان كان مشتدا فان عمر رضي الله عنه استشارهم في المشتد دون الحلو وهو مما يكون ممريا للطعام مقويا على الطاعة في ليالي الصيام وكان عمر رضي الله عنه حسن النظر للمسلمين وكان أكثر الناس مشورة في أمور الدين خصوصا فيما يتصل بإمامة المسلمين وفيه دليل انه لا بأس بإحضار بعض أهل الكتاب مجلس الشورى فان البصري الذي قال ما قاله قد كان حاضر مجلس عمر رضي الله عنه للشورى ولم يشكر عليه وفيه دليل ان خبر البصري لا بأس بأن يستدعيه في المماثلات اذا وقع في قلب السامع انه صادق فيه وقد استوصفه عمر رضي الله عنه فوصفه له واعتمد خبره حتى شرب منه وفيه دليل أن دلالة الاذن من حيث المرف كالنصريح بالاذن وانه لا بأس بتناول طعامهم وشرابهم فان عمر رضي الله عنه لم يستأذنه في الشرب منه وانما كان أمره أن يأتي به لينظروا اليه ثم جوز الشرب منه بناء على الظاهر ومن يستقصي في هذا الباب يقول تأويله انه أخذه منه جزية لبيت المال ثم شرب منه وفيه دليل أن المثلث ان كان غليظا لا بأس بان يرقق بالماء ثم يشرب منه كما فعله عمر رضي الله عنه والاصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى ابا سفيان في حجة الوداع فأتاه بشراب فلما قرب به الى فيه قطب وجهه ثم دعا بقاء فصبه

عليه ثم شربه وقال عليه الصلاة والسلام اذا رايتكم شئ من هذه الاشربة فاكسروا متونها بالماء وعن عمر رضي الله عنه اني بينذ الزبيب فدعا بماء وصبه عليه ثم شرب وقال ان النبيذ زبيب الطائف غراما وفي تناوله عبادة بن الصامت وكان عن يمينه دليل على ان من يكون من الجانب الايمن فهو احق بالتقديم والاصل فيه ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى به من لبن فشرب بمضه وكان عن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر رضي الله عنه فقال للاعرابي انت علي يميني وهذا أبو بكر فقال الاعرابي ما انا بالذي أوثر غيري على سؤرك فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعمون الا يمينون ومنه قول القائل

ثلاثة يمينة تدور \* الكاس والطست والبخور

ثم أشكل على عبادة رضي الله عنه فقال ما أرى البار تحل شيئا يعني أن المشتد من هذا الشراب قبل أن يطبخ بالنار حرام فبعد الطبخ كذلك اذ النار لا تحل الحرام فقال له عمر رضي الله عنه يا أحمق أي قليل النظر والتأمل أليس يكون خرا ثم يكون خلا فإنا كله يعني أن صفة الخمرية تزول بالتخليل فكذلك صفة الخمرية بالطبخ حتى يذهب منه الثلثان تزول ومعنى هذا الكلام ان النار لا تحل ولكن بالطبخ تنعدم صفة الخمرية كالدمج في الشاة عنه لا يكون محلا ولكنه منه للدم والمحرمة هو الدم المسفوح فتسيل الدم المسفوح يكون محلا لا لعدم ما لاجله كان محرما وهذا أخذنا وقلنا يجوز التخليل لانه اثنان لصفة الخمرية واثنان لصفة الخمرية لا يكون محرما وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كل نبيذ يفسد عند ابانه فهو نبيذ ولا بأس به وكل نبيذ يزداد جوره على طول الترك فلا خير فيه وانما أراد به النبي من ماء الزبيب أو التمر انه ما دام حلوا ولم يصير معتقا فهو بحيث يفسد عند ابانه فلا بأس بشربه واذا صار معتقا بان غلا واشتد وقذف بالربد فهو يزداد جوره على طول الترك فلا خير فيه وبه كان يقول أبو يوسف رحمه الله في الابتداء في المطبوخ من ماء الزبيب والتمر انه اذا صار معتقا لا يحل شربه وان كان بحيث يفسد اذا ترك عشرة فلا بأس بشربه ثم رجع عن ذلك فقال قول ابن عباس رضي الله عنه في النبيذ خاصة فهو النبيذ حقيقة مشتق من النبيذ وهو الطريح أي نبيذ الزبيب والتمر في الماء ليستخرج حلونه فلما اذا طبخ فالطبخ يغيره عن حاله فلا يتأوله اسم النبيذ حقيقة وان كان قد يسمى به مجازا وعن ابن عباس رضي الله عنه قال حرمت



الحُرَّة لِعَيْنِهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ الْحَرَّمَ هُوَ الْآخِرُ الَّذِي  
 يَكُونُ مِنْهُ السُّكْرُ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْمَعْ لَمْ يَتَوَلَّدِ الْإِلْمُ مِنْهُ وَإِنَّ الْحُرَّ حَرَامٌ لِعَيْنِهَا وَالْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ فِي  
 الْحَكْمِ سَوَاءٌ وَفِي الْمَثَلِ وَالْمَطْبُوحِ مِنَ الزَّبِيبِ وَالْتِمِيقِصْلِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَلَا بَأْسَ بِشَرْبِ  
 الْقَلِيلِ مِنْهُ وَإِنَّمَا جَرَّمَ مِنْهُ مَا يَتَقَبَّهِ السُّكْرُ وَهُوَ الْقَدَحُ الْآخِرُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْكَأْسُ  
 الْمُسْكِرَةُ هِيَ الْحَرَامُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَمَّا مِثْلُ ذَلِكَ دَمٌ فِي تَوْبٍ فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ  
 إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَإِذَا كَثُرَ لَمْ تَحُلْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَمِثْلُهُ رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ مِنْ كَسْبِهِ فَلَا بَأْسَ  
 بِذَلِكَ فَإِذَا أُسْرِفَ فِي الْفَقَةِ لَمْ يَصْلَحْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَنْبَغِي وَكَذَلِكَ النَّبِيذُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْرَبَهُ عَلَى  
 طَعَامٍ وَلَا خَيْرَ فِي الْمُسْكِرِ مِنْهُ لِأَنَّهُ اسْرَافَ فَإِذَا جَاءَ السُّكْرُ فَلْيَدْعِ الشَّرْبَ (أَلَا تَرَى) أَنْ  
 الْإِنْسَانَ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الشَّرَابِ حَلَالٌ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ كَانَ يَسْكُرُ أَنْ يَسْتَكْثِرَ مِنْهُ (أَلَا تَرَى)  
 أَنَّ النَّبِيذَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَتَدَاوَى بِهِ الْإِنْسَانُ فَإِذَا كَادَ أَنْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ مِنْهُ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ  
 وَفِي هَذَا كُلِّهِ يَأْنِ أَنْ الْحَرَّمَ هُوَ السُّكْرُ إِلَّا أَنْ فِي الْخَمْرِ الْقَلِيلِ يَدْعُو إِلَى الْكَثِيرِ كَمَا تَرَوْنَ فَجَرَّمَ  
 شَرْبَ الْقَلِيلِ مِنْهَا لِأَنَّهُ دَاعِيَةٌ إِلَى الْكَثِيرِ وَذَلِكَ فِي الْمَثَلِ لَا يَجُودُ فَهُوَ غَلِيظٌ لَا يَدْعُو قَلِيلُهُ إِلَى  
 كَثِيرِهِ بَلْ بِالْقَلِيلِ يَسْتَرْى طَعَامُهُ وَيَتَّقَوِي عَلَى الطَّاعَةِ وَالْكَثِيرُ يَصْدَعُ رَأْسَهُ (أَلَا تَرَى) أَنْ  
 الَّذِينَ يَتَدَاوُونَ شَرْبَ السُّكْرِ لَا يَرْغَبُونَ فِي الْمَثَلِ أَصْلًا وَلَا يَقَالُ الْقَدَحُ الْآخِرُ مُسْكِرٌ بِمَا  
 تَقْدِمُهُ لِأَنَّ الْمُسْكِرَ مَا يَنْصَلُ بِهِ السُّكْرُ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَخَمِّ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنْ شَاوَلَ الطَّعَامُ بِقَدَرٍ مَا يَنْفِذُهُ  
 وَيَقْوَى بِهِ حَلَالٌ وَمَا يَتَخَصُّهُ وَهُوَ الْإِكْلُ فَوْقَ الشَّبِيعِ حَرَامٌ ثُمَّ الْحَرَّمَ مِنْهُ الْمَتَخَمُّ وَهُوَ مَا زَادَ  
 عَلَى الشَّبِيعِ وَإِنْ كَانَ هَذَا لَا يَكُونُ مَتَخًا إِلَّا بِاعْتِبَارِ مَا تَقْدِمُهُ فَكَذَلِكَ فِي الشَّرَابِ وَعَنْ ابْنِ  
 مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ إِنْسَانًا أَتَاهُ فِي بَطْنِهِ صَفْرَاءُ فَقَالَ وَصِفْ لِي السُّكْرَ فَقَالَ عَيْدُ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ  
 تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً كَمْ فِيهَا حَرَمٌ عَلَيْكَ وَبِهِ نَأْخُذُ فَنَقُولُ كُلَّ شَرَابٍ مُحَرَّمٌ فَلَا بَيَاحَ شَرْبِهِ لِلتَّدَاوَى  
 حَتَّى رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى يَسْتَأْذِنُهُ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ لِلتَّدَاوَى قَالَ إِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ  
 صَفْرَاءُ فَعَلَيْكَ بِمَاءِ السُّكْرِ وَإِنْ كَانَ بِكَ رَطُوبَةٌ فَعَلَيْكَ بِمَاءِ الْعَسَلِ فَهُوَ أَفْضَلُ لَكَ فِي هَذَا إِشَارَةٌ  
 إِلَى أَنَّهُ لَا تَحْتَقِقُ الْضَرُورَةُ فِي الْإِصَابَةِ مِنَ الْحَرَامِ فَإِنَّهُ يَجُودُ مِنْ جَنْسِهِ مَا يَكُونُ حَلَالًا وَالْمَقْصُودُ  
 يَحْصُلُ بِهِ وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي رَجُلٍ شِفَاءً وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ  
 نَفْيَ الشِّفَاءِ أَصْلًا فَقَدْ يَشَاهِدُ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْخَلْفُ فِي خَبَرِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 وَلَكِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَدِينْ رَجُلًا لِلشِّفَاءِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَجُودُ مِنَ الْحَلَالِ مَا يَعْمَلُ أَوْ يَكُونُ

أقوى منه وعن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن ثلاث عن زيارة القبور فزوروها فقد أذن لمحمد في زيادة قبر أمه ولا تقولوا هجرا وعن لم الاضاحي أن عمره فوق ثلاثة أيام فامسكوه ما بدا لكم وتزودوا فانما نهيتكم ليتسع به موسركم على مسركم وعن النبي في الدباء والحتم والمزفت فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحمل شيئا ولا يجرمه ولا تشربوا مسكرا وفي رواية ابن مسعود رضي الله عنه قال وعن الشرب في الدباء والحتم والتقية والمزفت فاشربوا في الظروف ولا تشربوا مسكرا وهذا اللفظ رواه أبو بردة بن نيار أيضا وفي الحديث دليل نسخ السنة بالسنة فقد أذن في هذه الاشياء الثلاثة بعد ما كان نهى عنها وبالأذن ينسخ حكم الهى وقيل المراد الهى عن زيارة قبور المشركين فاهم ما منعوا عن زيارة قبور المسلمين قط (ألا ترى) أنه عليه الصلاة والسلام قال قد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه وكانت قد ماتت مشركة وروى انه زار قبرها في أولها مائة فارس فوقفوا بالبعد ودنا هو من قبرها فبكى حتى سمع نسيجه وقيل انما نهوا عن زيارة القبور في الابتداء على الاطلاق لما كان من عادة أهل الجاهلية انهم كانوا يندبون الموتى عند قبورهم وربما يتسكمون بما هو كذب أو محال ولهذا قال عليه الصلاة والسلام ولا تقولوا هجرا أى لنوا من الكلام فقيه بيان أن المنوع هو التكلم باللغو فذلك موضع ينبغي للمرأة أن يتعظ به ويتأمل في حال نفسه وهذا قائم لم ينسخ الا أنه في الابتداء نهاهم عن زيارة القبور لتحقيق الزجر عن الهجر من الكلام ثم أذن لهم في الزيارة بشرط أن لا يقولوا هجرا ومن العلماء من يقول الاذن للرجال دون النساء والنساء بمن من الخروج الى المقابر لما روى أن فاطمة رضي الله عنها خرجت في تمزية لبعض الانصار فلما رجعت قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لملك أيت المقابر قالت لا فقال عليه الصلاة والسلام لو آتيت ما فارقت جديتك يوم القيامة أى كنت معها في النار والاصح عندنا أن الرخصة ثابتة في حق الرجال والنساء جميعا فقد روى أن عائشة رضي الله عنها كانت تزور قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت وأنها لما خرجت حاجة زارت قبر أخيها عبد الرحمن رضي الله عنه وأشدت عند القبر قول القائل وكنا كندمانى جذية حقة من الدهر حتى قيل لن يتصدنا فلما تفرقنا كاني ومالك لظول اجتماع لم يبت ليسة مما والنهى عن امساك لحوم الاضاحي فوق ثلاثة أيام قد انسخ قوله عليه الصلاة والسلام

فامسكوا ما بدا لكم وتزودوا فان القرية تنادي باراقة الدم والتدبير في اللحم بعد ذلك من  
الاكل والامساك والاطعام الى صاحبه الا أنه للعنق والشدة في الابتداء منهاهم عن الامساك  
على وجه النظر والشفقة ليتسع موسرهم على مسرهم ولما انقطع ذلك التضييق أذن لهم في  
الامساك فأما النبي عن الشرب في الاواني فقد كان في الابتداء منهاهم عن الشرب في  
الاوراق الثلاثة تحقياً للزجر عن العادة للألوفة ولهذا أمر بكسر الدنان وثنى الروايا فلما  
تم إزجارهم عن ذلك أذن لهم في الشرب في الاواني وبين لهم أن المحرم شرب المسكر وان  
الظرف لأجل شياً ولا يجرمه وقد بينا أن المسكر ما يتعقبه السكر وهو السكاس الاخير وعن  
ابراهيم رحمه الله قال أتى عمر رضى الله عنه باعرابي سكران معه اداة من نبيذ مثلث فإراد  
عمر رضى الله عنه أن يحمل له مخرجاً فأعياه الاذهاب عقله فأسره به فحبس حتى صحا ثم  
ضربه الحد ودعا بأدائه وبها نبيذ فذاقه فقال أوه هذا فعل به هذا الفعل فصب منه في اناء  
ثم صب عليه الماء فشرب وسقى أصحابه وقال اذا ربكم شرابكم فاكسروه بالماء وفيه دليل انه  
يذهب للامام أن يحتمل لاسقاط الحد بنسبة يظهرها كما قال عليه الصلاة والسلام ادروا الحدود  
بالشبهات وقد كانوا يفعلون ذلك في الحدود كلها وفي حديث الشرب على الخصر ص اضمف  
في سببه على ما روى عن علي رضى الله عنه قال ما من أحد أقيم عليه حد أيموت فأخذ في  
نفسى من ذلك شياً الا حد الخمر فانه يقبض بأرائها لهذا طلب عمر رضى الله عنه مخرجاً له  
وفيه دليل على أن السكران يجبس حتى يصحو ثم يقام عليه الحد لان المقصود هو الزجر  
وذلك لا يتم بالاقامة عليه في حال سكره فانه لاختلاط عقله وبما يتوهم أن الضارب بمازحه  
بما يضربه والمقصود إيصال الألم اليه ولا يتم ذلك ما لم يصح وتأخير اقامة الحد بمنذر جائز  
كالرأه اذا لمها حد الرنا بالرجم وهي حبلى لا يقام عليها حتى تضع وفيه دليل انه لا بأس  
بشرب نبيذ الزبيب اذا كان مطبوخاً وان كان مشتداً فان عمر رضى الله عنه قد شرب منه  
بعد ما صب عليه الماء وسقى أصحابه ثم لم يبين أن الاعرابي أذن له في الشرب من ادواته  
ولكن الظاهر انه شرب ذلك بأذنه حتى روي انه قال أنصرتني فيما شربته فقال عمر رضى  
الله عنه انما حدث بك لسكرك فهو دليل انه اذا سكر من النبيذ الذي يجوز شرب القليل منه  
يلزمه الحد وعن حماد رضى الله عنه قال شملت على ابراهيم رحمه الله وهو يتغدي فدعا بنبيذ  
فشرب وسقاني فرأى في الكراهة فحدثني عن علقمة رحمه الله انه كان يدخل على عبد الله

ابن مسعود رضي الله عنه فيثدي عنده ويشرب عنده البيذ يعني نبيذ الجمر وقد روي أن  
ابن مسعود رضي الله عنه كان ينادي شربه حتى ذكر عن أبي عبيدة أنه أراهم الجمر الاخضر  
الذي كان ينبذ فيه لابن مسعود رضي الله عنه وعن نعيم بن حماد رضي الله عنه قال كنا عند  
يحيى بن سعيد القنطاري رحمه الله وكان يحدنا بحمرة البيذ فجاء أبو بكر بن عياش رحمه الله  
فقال أسكت يا صبي حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن علقمة رحمه الله أنه شرب عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه نبيذا مشتا صلبا وكذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه نبيذا مشتا  
كان ينادي شربه وقد روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال سقاني علي رضي الله عنه نبيذا  
فلما رأي ما بي من التغير بمثي قنبرا يهديني وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي  
الله عنه قال ان القوم يجتمعون على الشراب وهو لهم حلال فلا يزالون يشربون حتى يحرم  
عليهم يعني اذا بلغوا حد السكر وكذلك عمر رضي الله عنه كان يشرب الثلث ويأمر بأخاذه  
للناس حتى روي عن داود بن أبي هند قال قلت لاسيد بن المسيب الطلاء الذي يأمر عمر  
رضي الله عنه بأخاذه للناس ويسقيم منه كيف كان قال كان يطبخ الصبر حتى يذهب  
ثناؤه ويبقى ثلثه والمراد انه كان يسقيم بعد ما يشتد لما ذكر عن عمر رضي الله عنه قال انما شر  
جزورا للمسلمين والمنق منها لا ل عمر ثم يشرب عليه من هذا البيذ فيقطعه في بطوننا  
ولكثره ما روي من الآثار في اباحة شرب الثلث ذكر أبو حنيفة رحمه الله فيما عدا من  
خصال مذهب أهل السنة وان لا يحرم نبيذ الجمر وعن بعض السلف قال لان آخر من  
السماء فاقطع نصفين أحب الي من أن أحرم نبيذ الجمر وانما قال ذلك لما في التحريم من رد  
الآثار المشهورة واساءة القول في الكبار من الصحابة رضي الله عنهم وذلك لا يحل فاما مع  
الاباحة فقد لا يجب الرأ الاصابة من بعض المباحات للاحتياط أو لانه لا يوافق طبعه وهذه  
الرخصة ثبتت بعد التحريم فقد كانوا في الابتداء نهوا عن ذلك كله لتحقيق الزجر هكذا  
روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال شهدت تحريمه كما شهدت ثم شهدت تحليله فخطت  
ذلك ونسيت فبهذا بين أن ما روي من الآثار في حرمة قد انسخ الرخصة فيه بعد الحرمة  
وعن ابراهيم رحمه الله قال انما كره التمر والزبيب لشدة النش في ذلك الزمان كما كره اللحم  
والتمر وكما كره أن يقرن الرجل بين التمرين فاما اليوم فلا بأس به وهذا منه بيان تأويل  
النهى عن شراب الخيلطين وانه لا بأس به اليوم وعن ابراهيم قال قول الناس ما أسكر كثيرة

قليله حرام خطأ منهم انما أراد السكر حرام فأخطوا وسنين تأويل هذا اللفظ بعد هذا  
 وعن علي بن الحسين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا غزوة تبوك فر  
 يقوم يزفون فقال ماهؤلاء قليل أصابوا من شراب لهم فنهاهم أن يشربوا في الدباء والختم  
 والمزفت فلما مر بهم راجعا من غزاتهم شكروا اليه ما لقوا من التخمة فأذن لهم أن يشربوا  
 منها ونهاهم عن المسكر وفيه دليل ان الرخصة كانت بعد النهي وانه عليه الصلاة والسلام  
 نهاهم في الابتداء لتحقق الزجر عن شرب المسكر ثم أذن لهم في شرب القليل منه بعد  
 أن لا يبنوا حد المسكر والريب المتيقن اذا لم يطبخ فلا بأس بشربه ما لم يغل غلا واشتد  
 فلا خير فيه والكلام هنا في فصول أحدها في الخمر وقد بيناه وانما بقي الكلام فيه في فصل  
 واحد وهو ان عند أبي حنيفة المصير وان اشتد فلا بأس بشربه ما لم يغل يغل ويقذف بالزبد  
 فاذا غلا وقذف بالزبد فهو خمر حينئذ وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا اشتد فهو خمر  
 لان صفة الخمرية فيه لكونه مسكرا مخاصرا للعقل وذلك باعتبار صفة الشدة فيه بوضحه  
 ان حرمة الخمر لما في شربها من ايقاع العداوة والصد عن ذكر الله تعالى وذلك باعتبار  
 اللذة المطربة والقوة المسكرة فيها فأما بالغليان والقذف بالزبد فيرق ويصفو ولا تأثير لذلك  
 في احداث السكر فبعد ما صار مشتدا فهو خمر سواء غلا وقذف بالزبد أو لم يغل بوضحه  
 انه قد يحتال بالقاء شيء عليه ويحتال للمنع من الغليان حتى لا يكون له غليان ولا قذف بالزبد  
 أصلا ولكنه لا بد من أن يشتد ليكون مسكرا فرفنا ان الاعتبار فيه الشدة ولا في حنيفة رحمه  
 الله ان المسكر صفة المصير وهو أصل لما يمصر من الغلب وما بقي أثر من آثار الاصل  
 فالحكيم له (ألا ترى) ان مع بقاء واحد من أصحاب الحطة في المحلة لا يمتنع السكان ثم حكم  
 الصحة والحد لا يمكن اثباته بالرأى ولكن طريق معرفته النص والنص انما ورد بتحريم  
 الخمر والخمر مغاير للمصير ولا تتم المغايرة مع بقاء شيء من آثار المصير وقد كان الحل ثابتا  
 فيه وما عرف ثبوته يتيقن لا يزال الا يتيقن مثله وذلك بعد الغليان والقذف بالزبد والاصل  
 في الحدود اعتبار نهاية الكمال في سببها كحد الزنا والسرقة لا يجب الا بعد كمال الفعل اسما  
 وصورة ومعنى من كل وجه لما في النقصان من شبهة العدم والحدود تندرج بالشبهات  
 فلهذا استقصي أبو حنيفة رحمه الله وقال لا تتوفر أحكام الخمر على المصير بمجرد الشدة الا  
 بعد الغليان والقذف بالزبد فاما نبذ الخمر ونبذ الريب فان لم يطبخ حتى غلا واشتد وقذف

بالزبد فهو حرام لما روينا من الآثار فيه وبعد الطبخ يحل شربه وإن اشتد واتفت الروايات  
 في التمر أن المعتبر فيه أدنى الطبخ وهو أن ينضج وفي الزبيب المعتق كذلك وهو أن يسكر  
 بشي ثم تستخرج حلاوته بالماء كما في التمر وأما إذا نقع في الماء فقد روى عن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف ورحمهما الله أنه يستبر فيه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه كما في العصير والوجه فيه  
 ما حكى عن السلف رحمهم الله أن ما يكون منه العصير ابتداءً ما أعيد إلى ما كان عليه في الابتداء  
 حكم ما يصير منه حكم العصير وما لا يكون منه العصير في الابتداء لا يثبت فيه حكم العصير في  
 الانتهاء فما يسيل من الرطب في الابتداء يحل بآدنى الطبخ فكذلك في الانتهاء وما يسيل من  
 العنب في الابتداء لا يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه فكذلك في الانتهاء فاما في ظاهر المذهب  
 فالزبيب والتمر سواء وإذا طبخ أدنى طبخه فإنه يحل شربه القليل منه وإن اشتد لأن العصير  
 الذي كان في العنب قد ذهب حين زبب والزبيب عين آخر سوى العنب (ألا ترى) أن غصب  
 عنباً فجعله زبيباً انقطع حق المنسوب منه في الاسترداد فإذا تستبر حاله على هذه الصفة وعلى  
 هذه الصفة هو والتمر سواء في الحكم ثم التي من نبيذ التمر والزبيب وإن كان لا يحل شربه فهو  
 ليس نظير الخمر في الحكم حتى يجوز يمه في قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قول أبي يوسف  
 ومحمد ورحمهما الله لا يجوز يمه ولا يجب الحد بالشرب منه ما لم يسكر وإذا أصاب الثوب منه  
 أكثر من قدر الدرهم تجوز الصلاة فيه وكذلك النصف وهو الذي ذهب بالطبخ نصفه إذا  
 غلا واشتد لا يحل شربه ولكن يجوز يمه عند أبي حنيفة ولا يجب الحد على من شرب منه  
 ما لم يسكر وتجوز الصلاة فيه إذا أصاب الثوب منه ما لم يكن كثيراً فاحشاً وفي المادق وهو  
 ما يطبخ أدنى طبخه وكان دون النصف فظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله أنه بمنزلة النصف  
 في حكم البيع والحد وعنه في رواية أخرى أنه ألحق بالخمر في أنه لا يجوز يمه وأما حكم النجاسة  
 فيه فإنه يختلف بين العلماء ورحمهم الله في حرمة ويتحقق فيه معنى البلوى أيضاً وباعتبار هذين  
 المعنيين يخف حكم النجاسة كما في بول ما يؤكل لحمه وأما في حكم الحد فلان العلماء ورحمهم الله لما  
 اختلفوا في حرمة فلا خلاف المتبر بورت شبهة والحد مما يندرى بالشبهات وأما حكم البيع فهم  
 يقولون إن عينه محرمة تناول فلا يجوز يمه كالخمر وهذا لأن البيع باعتبار صفة المالية والقوم  
 باعتبار كونه منتقماً به شرعاً ولا منقصة في هذا المشروب سوى الشرب وإذا كان محرماً الشرب  
 شرعاً كان فاسداً لماليته والقوم شرعاً فلا يجوز يمه كالخمر ولأن صاحب الشرع صلى الله عليه

وسلم سوى في الخمر بين البيع والشرب حين لعن بالعمى ومشتريها كما لعن شاربها وهذا لان  
البيع يكون تسليطا للمشتري على الشرب عادة فاذا كان الشرب حراما حرم البيع أيضا  
وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة وأبو حنيفة رحمه الله يقول هذا شراب مختلف في  
إباحة شربه بين العلماء رحمهم الله فيجوز يمه كالثلث وهذا لانه ليس من ضرورة حرمة  
التناول حرمة البيع فان الدهن النحس لا يحل تناوله ويجوز يمه وكذلك بيع السرقة جائز  
وان كان تناوله حراما والسرقة محرم المين ومع ذلك كان يمه جائزا فكذلك المصنف  
وما أشبهه وبطلان بيع الخمر عرفاه بالنص الوارد فيه وما عرف بالنص لا يلحق به الا  
ما يكون في معناه من كل وجه وهذه الاشربة ليست في معنى الخمر من كل وجه بدليل  
حكم الحد وحكم التجاسة فجاز بيعها باعتبار الاصل فاما الثلث على قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله فلا بأس بشربه والمسكر منه حرام وهو رواية عن محمد رحمه الله أيضا وعنه انه كره  
شربه وعنه انه حرم شربه وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله احتجوا في ذلك بما روى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام وفي رواية قال ما أسكر كثيره فقليله حرام  
وفي رواية ما أسكرت الجرعة منه فالجرعة منه حرام وفي رواية قل الكف منه حرام ولان  
الثلث بعد ما اشتد خمر لان الخمر انما يسمى بهذا الاسم لانه لا يكونه ماء (ألا ترى) أن المصير  
الحلو لا يسمى خمر وانما تسميته بالخمر لمعنى تخامره العقل وذلك موجود في سائر الاشربة  
المسكرة وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر ولو سماه أحدهم  
أهل اللغة خمرًا لكان مستدلا بقوله على أنبات هذا الاسم له فاذا سماه صاحب الشرع عليه  
الصلاة والسلام به وهو أفصح الرب أولى بوضعه ان الكثير من هذه الاشربة مساو  
للكثير من الخمر في حكم الحرمة ووجوب الحد فكذلك القليل وبهذا تبين أن القليل في  
الحرمة كالكثير لان شرب القليل منه لو كان باحًا لما وجب الحد وان سكر منه لان السكر  
انما حصل بشرب الحلال والحرام جميعا فباعتبار جانب الحلال يمنع وجوب الحد عليه واذا  
اجتمع الموجب للحد والمسقط له ترجح المسقط على الموجب وأبو حنيفة وأبو يوسف استدلا  
بما روي من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم وأقوي ما يستدل  
به قول الرسول عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لمنها والمسكر من كل شراب وبهذا تبين  
أن اسم الخمر لا يتناول سائر الاشربة حقيقة لان عطف النبي على نفسه لا يليق بحكمة الحكيم

وقد بينا انه كان يسمى خمر المسمى غامرة العقل بطريق المجاز والمجاز لا يعارض الحقيقة وما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام قال كل مسكر خمر لا يكاد يصح فقد قال يحيى بن معين رحمه الله ثلاث لا يصح فيهن حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر في جملتها كل مسكر خمر ثم مراد النبي عليه الصلاة والسلام تشبيه المسكر بالخمر في حكم خاص وهو الحد فقد ثبت مبينا للأحكام دون الاسمى ونحن نقول ان المسكر وهو القدح الاخير مشبه للخمر في انه يجب الحد لشربه وعن أنى مسعود الانصارى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى يوم التحر عام حجة الوداع فأتى بنبيذ من السقاية فلما قرب به الى فيه قطب وجهه وورده قال عباس رضى الله عنه أحرام هذا يارسول الله فاخذه النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بماء وصب عليه ثم شرب وقال انه اذا استلبت عليكم شئ من الاشربة فأكسروا متونها بالماء فقد كان مشتدا ولهذا قطب وجهه وورده ثم لما خاف أن يظن الناس انه حرام أخذه وشربه فدل أن المشتد من المثلث لا بأس بشربه ولا يقال انما قطب وجهه لمخوضته لان شرب السقاية انما كان يتخذ لشرب الحاج ولا يسقى الخلل العطشان فرفنا انه قطب وجهه للشدة والمعنى فيه أن الخمر موعود للمؤمنين في الآخرة قال الله تعالى وأنهار من خمر لدة للشاربين فينبغي أن يكون من جنسه في الدنيا مباحا يعمل عمله ليعلم بالاصابة منه تلك اللذة فيتم التزغيب فيه وما هو مباح في الدنيا بصير كالانموذج لما هو موعود في دار الآخرة (ألا ترى) انه لما وعد الله المؤمنين الشرب في الكأس في الذهب والفضة في الآخرة أحل من جنسه في الدنيا وهو الشرب من الكأس المتخذ من الزجاج والبلور وغير ذلك لهذا المعنى ولهذا الماء وعد المؤمنين الحلية في الآخرة أحل لهم ما هو من جنس ذلك في ذلك. وقرر هذا الحرف من وجه آخر فنقول ان الشرع حرم الخمر ولا شك ان هذه الحرمة لمعنى الابتلاء وانما يتحقق معنى الابتلاء بعد العلم بتلك اللذة ليكون في الامتناع منه عملا بخلاف هوى النفس وتماطيا للامر وحقيقة تلك اللذة لاتصير معلومة بالوصف بل بالدوق والاصابة فلا بد من أن يكون من جنس ذلك ما هو حلال لتصير تلك اللذة به معلومة بالتجربة فيتحقق معنى الابتلاء في تحريم الخمر يعتبر هذا بسائر المحرمات كزنا وغيره الا أن في الخمر القليل والكثير منه حرام لان قليله يدعو الى كثيره فأما هذه الاشربة فيها من النلظ والكثافة ما لا يدعو قليلا الى كثيرها فكان القليل منها مباحا مع وصف الشدة والمسكر منها حرام وقد بينا أن



المسكر هو الكأس الأخير وأنه مبين في الحكم لا ليس بمسكر منه وهو كمن شرب أقدمها من ماء ثم شرب قدحاً من الخمر فالحرم عليه هو الخمر وبها يلزمه الحد دون ماسبق من الانداح فهذا مثله فإن كان يسكر بشرب الكثير منه فذلك لا يدل على أنه يحرم تناول التذيل منه كالبنج ولبن القرس وأما الحديث فنحن نقول به وكل مسكر عندنا حرام وذلك القدح الأخير وروى عن أبي يوسف أنه قل في تأويله إذا كان يشرب على قصد السكر فإن القليل والكثير على هذا المقصد حرام فاما إذا كان يشرب لاستمراء الطعام ولا فهو اقبح المشى على قصد الزنا يكون حراماً وعلى قصد الطاعة يكون طاعة وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام ما أسكر كثيره فقليله حرام هو على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدح الأخير الذي هو مسكر قليله وكثيره حرام ثم هذا عند التحقيق دليلنا في هذا يتبين أن ما هو الكثير منه يكون مسكراً فالحرم عليه قليل من ذلك الكثير وإنما يكون ذلك إذا جملنا المحرم هو القدح الأخير فاما إذا جملنا الكل محرماً فلا يكون المحرم قليلاً من ذلك الكثير كما اقتضاه ظاهر الحديث ثم قد بينا أن هذا كان في الابتداء لتحقيق الزجر ثم جاءت الرخصة بعد ذلك في شرب القليل منه ومهما أمكن الجمع بين الآثار فذلك أولى من الأخذ ببعضها والاعراض عن بعضها ولا بأس بنبيذ الخمر والبسر جميعاً أو أحدهما وحده إذا طبخ لأن البسر من نوع الخمر فإنه يابس المصوب وقد بينا أن المطبوخ من نبيذ الخمر شربه حلال والمسكر منه حرام وكذلك الخمر والزبيب أو البسر والزبيب وهو شراب الخليطين وقد بينا الكلام فيه وبعد ما طبخ معتقه وغير معتقه سواء في إباحة الشرب بمعنى المشتد منه وغير المشتد منه والمحرم المسكر منه وذلك بفير المشتد لا يحصل ولو حصل كان محرماً أيضاً غزلة إلا كل فوق الشبع ولا بأس بهذه الأنبذة كالماء من العسل والذرة والحنطة والشعير والزبيب والخمر وكل شيء من ذلك أو غيره من النبيذ عتق أو لم يمتق خلط بعضها ببعض أو لم يخلط بعد أن يطبخ أما الكلام في نبيذ الخمر والزبيب فقد بيناه وأما في سائر الأنبذة ففي ظاهر الجواب لا بأس بالشرب منه مطبوخاً كان أو غير مطبوخ وفي النوادر روى هشام عن محمد رحمهما الله أن شرب النبيذ منه بعد ما اشتد لا يحل لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من خمسة من النخل والكرم والحنطة والشعير والذرة وليس المراد به أنه خمر حقيقة وإنما المراد التشبيه بالخمر في أنه لا يحل شربه وقد ثبت بالدليل أن النبيذ من نقيع الزبيب والخمر إذا كان مشتداً لا يحل شربه فكذلك من سائر الأنبذة لأن

معنى الشدة بجمع الكل وجه ظاهر الرواية ان المسل والذرة والشعير حلال التناول متغيرا  
 كان أو غير متغير فكذلك ما يتخذ منها من الاشربة لان هذا في معنى الطعام والتغير في  
 الطعام لا يؤثر في الحرمة فكذلك نفس الشدة لا توجب الحرمة فقد يوجد ذلك في بعض  
 الادوية كالبنج وفي بعض الاشربة كاللبن والحديث فيه شاذ والشاذ فيما تم به البلوي لا يكون  
 مقبولا وهو محمول على التحريم الذي كان قبل الرخصة لتحقق البالغة في الزجر ولا حد  
 على شارب ما يتخذ من المسل والخنطة والشعير والذرة وكذلك ما يتخذ من الفايده والتوت  
 والكثيرى وغير ذلك أسكر أو لم يسكر لان النص ورد بالحد في الحمر وهذا ليس في معناه  
 فلو أوجبنا فيه الحد كان بطريق القياس ثم الحد مشروع للزجر عن ارتكاب سببه ودعاء  
 الطمع الى هذه الاشربة لا يكون كدعاء الطمع الى المتخذ من الزبيب والعنب والتمر فلا يشرع  
 فيه الزجر أيضا وان اشتد عصير العنب وغلا وقذف بالزبد ثم طبخ بعد ذلك لم يحل بالطبخ  
 لان الطبخ لاقينا حراما فلا يفيد الحل فيه كطبخ لحم الخنزير وهذا لانه ليس للزجر تأثير في  
 الحل ولا في تغيير طبع الجوهر بخلاف العصير الحلو اذا طبخ فالطبخ هناك حصل في عين  
 حلال وللطبخ تأثير في منع ثبوت صفة الحرمة فيه كما يبين ان الحمر هي التي من ماء العنب  
 اذا اشتد فاذا طبخ العصير ثم اشتد فهو حين اشتد ما كان نيا فلا يكون خرا فاما الاول فحين  
 اشتد كان نيا وصار خرا ثم الطبخ في الحمر لا يوجب تبديل عينه ولهذا يحسد من شرب منه  
 قليلا كان أو كثيرا ولا بأس بنبيد المضغ يعني اذا صب عليه الماء ثم طبخ وترك حتى اشتد  
 فهذا لا بأس به لان الطبخ لاقينا حلالا ولانه ان رق فرقه باعتبار ما فيه من أجزاء الماء  
 والماء حلال الشرب وحده والفضيخ كذلك فكذلك بعد الجمع بينهما قلت فهل يرخص في  
 شئ من المطبوخ على النصف أو أقل من ذلك وهو حلو قال لأرخص في شئ من ذلك الا ما د  
 ذهب ثلثاه وبقي ثلثه قبل هذا غلط والصحيح وهو غير حلو فالحلو حلال وان كان نيا كيف  
 لا يحل بعد الطبخ وقيل المراد به انه طبخ وهو حلو لم يتغير حين ذهب معه النصف أو أقل  
 ثم ترك حتى اشتد فهذا هو النصف والقاذف وقد بينا الكلام فيهما في حكم الشراء والبيع  
 واذا وقعت قطرة من خمر أو مسكر أو قبيح زبيب قد اشتد في قدح من ماء أمرت بأرافته  
 وكرهت شربه والتوضؤ به لانه نجس بما وقع فيه والتوضؤ بالماء الجس لا يجوز واذا شربه  
 فلا بد أن يكون شارباً للقطرة الواقعة فيه وذلك حرام ولانه اجتمع فيه المعني الموجب للحل

والموجب للحرمة فيقال موجب للحرمة على الموجب للحل فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غالباً بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحه ولا لونه لم يجد لان الغالب مستهلك بالنائب والغالب ماء نجس ولان الحد للزجر والطباع السليمة لا تدعو الى شرب مثله على قصد التامى فاما اذا كان الخمر غالباً حتى كان يوجد فيه طعمه وريحه وتبين لونه حدته لان الحكم للغالب والنائب هو الخمر ولان الطباع تميل الى شرب مثله للتامى وقد يؤثر المرء المزوج على الصريف وقد يشرب بنفسه صرفاً ويعزج جلسائه وهو وان مزجه بالماء لم يخرج من أن يكون خراً اسماً وحكماً ومقصوداً ولو لم يجد فيه ريحها ووجد طعمها حد لان الرغبة في شربها لطعمها لا لريحها (ألا ترى) انه يتكاف لا ذهاب ريحها وزيادة القوة في طعمها ولو ملافاه خمرانم به ولم يدخل جوفه منها شيء فلا حد عليه لانه ذاق الخمر وما شرب (ألا ترى) انه لا يبحث في اليقين المقودة على الشرب بهذه وان الصائم لو فمسه مع ذكره للصوم لا يفسد صومه وكذلك الطبع لا يميل الى هذا القمل فلا يشرع فيه الزجر بخلاف شرب القليل فانه من جنس الشرب والطبع مائل الى شرب الخمر قلت والتمر المطبوخ يمرس فيه العنب فيفيليان جميعاً والعنب غير مطبوخ قال أكره ذلك وأنهى عنه ولا أحد من شرب منه الا أن يسكر والكلام في فصلين أحدهما في طبخ العنب قبل أن يمصر فان الحسن روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه بمنزلة الزبيب والتمر يكفى أدنى الطبخ فيه ولكن الحسن ابن أبى مالك رحمه الله أنكر هذه الرواية وقال سمعت أبا يوسف عن أبي حنيفة يقول انه لا يحل مالم يذهب ثلثا ما فيه بالطبخ وهو الاصح لان الذي في العنب هو العصير والعصر يميز له عن الثفل والقشر وكما لا يحل العصر بالطبخ مالم يذهب منه ثلثا فكذلك العنب فان جم في الطبخ بين العنب والتمر أو بين الزبيب والتمر لا يحل مالم يذهب بالطبخ ثلثاه بخلاف ما لو خلط عصر العنب بنقيع التمر والزبيب وهذا لان العصر لا يحل بالطبخ مالم يذهب ثلثاه اذا كان وحده فكذلك اذا كان مع غيره لإيه اجتمع فيه الموجب للحل والجرمة وفي مثله ينسحق الموجب للحرمة احتياطاً وذكر المولى في نوادره أن نقيع التمر والزبيب اذا طبخ أدنى طبخه ثم تقع فيه تمر أو زبيب فان كان مانع فيه شيئاً يسيراً لا يتخذ البيذ من مثله فهو معتبر ولا بأس بشربه وان كان يتخذ البيذ من مثله لم يحل شربه ما لم يطبخ قبل أن يشتد لانه في معنى نقيع مطبوخ ولو صب في المطبوخ قدح من نقيع لم يحل شربه اذا اشتد ويطلب الموجب للحرمة

على الوجوب للحل فهذا مثله ولا يحد في شرب شيء من ذلك ما لم يسكر اما لاختلاف العلماء  
رحمهم الله في اباحة شربه أو لأن ثبوت الحرمة للاحتياط وفي الحدود يمتثل للدعاء وللإسقاط  
فلا يجب به الحد ما لم يسكر وان خلط الخمر بالبيذ وشربه رجل ولم يسكر فإن كانت الخمر  
هي الغالبة حددته وان كان النبيذ هو الغالب لم يحد ما يثبت أن المغلوب يصير مستهلكا بالغالب  
ويكون الحكم للغالب وهذا في الجسدين يجمع عليه والنبيذ والخمر جنسان مختلفان فإن أحكامهما  
مختلفة فإن طبخ الزبيب وحده أو التمر ثم مرس العنب فيه فلا بأس به مادام حلوا فإذا  
اشتد فلا خير فيه وكذلك ان مرس العنب في نبيذ المسل فهو منزلة عصير خلط بنبيذ واشتد  
فإن طبخا جميعا حتى ذهب ثلثا العصير ثم اشتد فلا بأس به لأن ما هو الشرطي في العصير وهو  
ذهاب الثلثين بالطبخ قد وجد والعنب الأبيض والأسود يعصران لا بأس بعصيرهما مادام  
حلوا فإذا اشتد فهو خمر وانما أورد هذا لأنه وقع عند بعض العوام أن الخمر من العنب  
الأسود دون الأبيض وهذا وإن كان لا يشكل على الفقهاء فلو ما وقع عند العوام كما ذكر  
في الاصطيداء بالكذب الكردي في كتاب الصيد وقد بيناه وما طبخ من التمر والزبيب وعق  
فلا بأس به وقال أبو يوسف رحمه الله أكره المقت من الزبيب والتمر وأنهى عنه وهذا قوله  
الأول على ما بينا أنه كان يقول أولا كل نبيذ يزاد جودة عند إبابه فلا خيار فيه وقد رجع  
عن هذا إلى قول أبي حنيفة وقد ذكر رجوعه في روايات أبي حفص رحمه الله وكذلك نبيذ  
التمر المقت يجهل فيه الرازي وهو شيء يجهلونه في نبيذ التمر عند الطبخ لتقوى به شدته  
وينتقص من النفع الذي هو فيه والشدة بعد الطبخ لا تمنع شربه فكذلك إذا جهل فيه ما تقوى  
به الشدة فذلك يمنع شربه ويكره شرب دردي الخمر والانتفاع به لأن الدردى من كل شيء  
بمنزلة صافيه والانتفاع بالخمر حرام فكذلك بدرديه وهذا لأن في الدردى أجزاء الخمر ولو  
وقعت قطرة من خمر في ماء لم يمزج شربه والانتفاع به فالدردي أولى والذي روي أن سيرة  
ابن جندب رضي الله عنه كان يتدلك بدردى الخمر في الحمام فقد أنكر عليه عمر رضي الله عنه ذلك  
حتى لئنه على المنبر لما بلغه ذلك عنه وليس لاحد أن يأخذ بذلك بعد ما أنكره عمر رضي الله عنه  
ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا وقال الشافعي رحمه الله يلزمه الحد لأن الحد يجب  
بشرب قطرة من الخمر وفي الدردى قطرات من الخمر ولكننا نقول وجوب الحد للزجر  
وانما يشرع الزجر فيما تميل إليه الطباع السيئة والطباع لا تميل إلى شرب الدردى بل من

يعتاد شرب الخمر ينافى الدردي فيكون شربه كشرب الدم والبول ثم الغالب على الدردي  
اجزاء ثقل العنب من القشر وغيره ولو كان الغالب هو الماء لم يجب الحد بشربه كما بينا فكذلك  
إذا كان الغالب ثقل العنب ولا بأس بأن يجعل ذلك في خل لأنه يصير خلا فان من طبع  
الخمر يصير خلا إذا ترك كذلك فإذا غلب عليه الخل أولى أن يصير خلا واخل الخمر حلال  
وإذا طبع في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى يأخذ ريحها ثم يباع لا يحل لاحد أن يدهن  
أو يطيب به لانه عين الخمر وان تكلموا لا ذهاب رائحته برائحة شيء آخر غلب عليها والانتفاع  
بالخمر حرام قد لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة أقوله عليه الصلاة والسلام  
لن الله في الخمر عشرة وقال في الجنة من ينعم بها ولا تمتشط المرأة بالخمر في الحمام لأنها في  
خطاب محرم الشرب كالرجل وكذلك في وجوب الحد عليها عند الشرب فكذلك في الانتفاع  
بها من حيث الامتناع وذلك شيء يصنعه بعض النساء لانه يزيد في ترقيق الشعر وقد صح  
عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تنهى النساء عن ذلك أشد الهوى وكذلك لا يحل أن يسقي  
الصبيان الخمر للدواء وغير ذلك والآنم على من يستقيم لأن الآنم يبنى على الخطاب والصبي  
غير مخاطب ولكن من يسميه مخاطب فهو الآنم والاصل فيه حديث ابن مسعود رضي  
الله عنه قال ان أولادكم ولدوا على الفطرة فلا تدواوهم بالخمر ولا تفذوهم بها فان الله تعالى  
لم يجعل في رحمس شفاء وانما الآنم على من سقاها ويكره للرجل أن يداوي بها جرحا في  
بدنه أو يداوي بها دابة لانه نوع انتفاع بالخمر والانتفاع بالخمر محرم شرعا من كل وجه  
ثم الضرورة لا تتحقق لما بينا انه لا بد أن يوجد غير ذلك من الحلال ما يعمل عمله في المداواة  
وان غسل الطرف الذي كان فيه الخمر فلا بأس بالانتفاع به ولا بأس أن يجعل فيه النبيذ  
والمرابي لأن الطرف كان تنجس بما جعل فيه من الخمر فهو كالماء تنجس بماء البول والدم  
فيه فيطهر بالنسل وإذا صار طاهرا بالنسل حل الانتفاع به والدليل على انه يطهر بالنسل  
قوله عليه الصلاة والسلام وانما يفصل الثوب من خمس وذكر فيها الخمر ففرقنا انه يطهر  
الثوب بعد ما يصيبه الخمر بالنسل فكذلك الظروف والذي روي أن النبي عليه الصلاة  
والسلام أمر بكسر الدنان وشق الرواية قد بينا انه كان في الابتداء للمبالغة في الزجر عن  
العادة المألوفة ثم قيل في تأويله المراد ما يشرب فيه الخمر حتى لا يمكن استخراجها بالنسل  
وتوجد رائحة الخمر من كل ما يجعل فيه فأما إذا لم يكن بهذه الصفة فهو يطهر بالنسل فلا

يحمل كثره لانه عين متفتح به بطريق حلال شرعا قلت فالخمر يطرح فيها السمك والمالح  
 فيصنع مربى قل لا بأس بذلك اذا تحولت عن حال الخمر وأصل المسئلة أن تحمّل الخمر  
 بالملاح جائز عندنا ويحمل تناول الخل بعد التخليل وعند الشافعي التخليل حرام بالقاء شيء  
 في الخمر من ملح أو خل ولا يحمل ذلك الخل قولاً واحداً والتخليل من غير القاء شيء  
 فيه بالقل من الظل إلى الشمس أو إقادة النار بالقرب منه لا يحمل عنده أيضاً ولكن اذا تمخلل  
 فله قولان في اباحة تناول ذلك الخل واحتج في ذلك بما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام  
 نهى عن تحمّل الخمر وفي رواية نهى أن تتخذ الخمر خلا وفي حديث أبي طلحة رضي الله  
 عنه انه كان في حجره خمر ليتامى فلما نزل تحريم الخمر قال ماذا أصنع بها يا رسول الله قال عليه  
 الصلاة والسلام أرقها قال أفلا أدخلها قل عليه الصلاة والسلام لا فقد أمره بالأراقة ولو  
 كان التخلل جائزاً لارشدته إلى ذلك لما فيه من الإصلاح في حق اليتامى فلما سأل عن التخلل  
 نهاه عن ذلك فلو كان جائزاً لكان الأولى أن يرخص فيه في خمر اليتامى واذا ثبت بهذه  
 الاخبار أن التخليل حرام فالتحمل المحرم شرعاً لا يكون مؤثراً في الحل كذبح الشاة في غير  
 مذهبها ولأن الخمر عين محرم الانتفاع بها من كل وجه والتخليل تصرف فيها على قصد  
 التناول فيكون حراماً كالبيع والشراء وكما لو ألقى في الخمر شيئاً حلوا كالسكر والنايذ حتى صار  
 حلوا وهذا لأن نجاسة العين توجب الاجتناب وفي التخليل اقتراب منه وذلك ضد الأمور  
 به نصاً في قوله عز وجل فاجتنبوه بخلاف الخمر للارقة فانه مبالغة في الاجتناب عنه ثم ما ياتي  
 في الخمر نجس بملاقاة الخمر اياه وما يكون نجساً في نفسه لا يفيد الطهارة في غيره وعلى هذا  
 الحرف تفصيل بين ما اذا ألقى فيه شيء وبين ما اذا لم يحمل فيه شيء وهذا بخلاف ما اذا  
 تمخلل بنفسه لانه لم يوجد هناك تنجيس شيء بالقائه فيه ولا مباشرة فعل حرام في الخمر فهو  
 نظير الصيد اذا خرج من الحرم بنفسه حل اصطياده ولو أخرجه انسان لم يحمل ووجب  
 رده إلى الحرم ومن قتل مورثه يحرم عن الميراث بمباشرة فعل حرام بخلاف ما اذا سمات  
 بنفسه وحقيقة المني فيه ان من طبع الخمر ان يتخلل بمضي الزمان فاذا تمخللت فقد تحولت  
 بطبعها وصارت في حكم شيء آخر فأما التخليل فليس بتقليب للمين لانه ليس للمباد تقليب الطباع  
 وإنما الذي اليهم احداث المجاورة بين الاشياء فيكون هذا تنجيساً لما ياتي في الخمر لا تقليباً للطبع  
 الخمر وهو نظير الشاب يصير شيخاً بمضي الزمان وبشكله لا يصير شيخاً فاذا لم يتبدل طبعه

بهذا التخليل بقي صفة الخمرية فيه وان كان لم يظهر كما اذا أُلقي فيه شيئاً من الحلاوة وهذا بخلاف  
 جلد الميتة اذا دبغ فان نجاسة الجلد بما اتصل به من الدسومات النجسة والدبغ ازالة لتلك  
 الدسومة والى العباد الفصل والتمييز بين الاشياء فكان فله اصلاحاً من حيث انه يميز به الطاهر  
 من النجس فاما نجاسة الخمر فليمنها لا لغير اتصال بها وانما تنعدم هذه الصفة بتحولها بطعمها ولا  
 أثر للتخليل في ذلك • وحجتنا في ذلك ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام قال ايما اهاب  
 دبغ فقد طهر كالخمر يخال فيحل ولا يقال قد روى كالخمر تخلل فحل لان الروايتين  
 كاخبرين فيعمل بهما ثم ما رويناه أقرب الى الصحة لانه شبه دبغ الجلد به والدبغ يكون  
 بصنع العباد لا بطعمه ففرقنا ان المراد بالتخليل الذي يكون بصنع العباد والمعنى فيه ان هذا  
 صلاح لجوهر فاسد فيكون من الحكمة والشرع أن لا ينهى عما هو حكمة وبيان الوصف أن  
 الخمر جوهر فاسد فاصلاحه بازالة صفة الخمرية عنه والتخليل ازالة لصفة الخمرية ففرقنا انه  
 اصلاح له وهو كدبغ الجلد فان عين الجلد نجس ولهذا لا يجوز يمه ولو كانت النجاسة بما  
 اتصل به من الدسومات لجوز يمه كالدسومات النجسة ولكن الدبغ اصلاح له من حيث  
 انه يبعثه عن النتن والفساد فكان جائزاً شرعاً ولا معنى لما قال ان هذا افساد في الحال لما  
 يلقى فيه لان هذا موجود في دبغ الجلد فانه افساد لما يجمل فيه من الشب والقرظ وهذا  
 اصلاح باعتبار ما له والمبرة لما لا للاحال فان القاء البذر في الارض يكون اتلافاً للبذر في  
 الحال ولكنه اصلاح باعتبار ما له وبهذا يتبين أن التخليل ليس بتصرف في الخمر على قصد  
 تحول الخمر بل هو اتلاف لصفة الخمرية ويبن تحول الخمر واتلاف صفة الخمرية منافاة فا  
 كان الاقتراب من العين لا اتلاف صفة الخمرية الا نظير الاقتراب منها لرافعة العين وذلك  
 جائز شرعاً ونحن نسلم أن تقليب الطباع ليس الى العباد وانما اليم أحداث المجاورة ولكن  
 أحداث المجاورة بين الخل والخمر بهذه الصفة يقوى على اتلاف صفة الخمرية بتحولها الى طبع  
 الحل في أسرع الاوقات فكان هذا أقرب الى الجواز من الامساك واذا جاز الامساك الى  
 أن يتخلل بالتخليل أولى بالجواز وأما اذا أُلقي فيه شيئاً من الحلاوة فذلك ليس باتلاف لصفة  
 الخمرية لانه ليس من طبع الخمر أن يصير حلواً فرقنا أن معنى الشدة والمرارة قائم فيه  
 وان كان لا يظهر لتلبة الحلاوة عليه فأما من طبع الخمر أن يصير خلا فيكون التخليل اتلافاً  
 لصفة الخمرية كما يتناه يوضحه ان من وجه فليد أحداث المجاورة ومن وجه اتلاف لصفة

الخمرية كما قلنا فيوفر حفظه عليهما فيقول لا اعتبار جانب احداث المجاورة لا يحل بالثناء شيء من  
 الخلاوات فيه ولا اعتبار جانب اتلاف صنعة الخمرية يحل التخليل فلما ما روى من الهوى عن  
 التخليل فلما ان يستعمل الخمر استعمال اكل بأن يؤتم به ويصطحب به وهو نظير ما روى  
 أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن تحليل الحرام وتحريم الحلال وان تتعد الدواب كراى  
 والمراد الاستعمال ولما نزل قوله تعالى اتخذوا أبحارهم ورحبانهم أربابا من دون الله قل عدى  
 ابن حاتم رضى الله عنه ما عدناهم قط قل النبي صلى الله عليه وسلم أليس كانوا يأمرؤن ويمنون  
 فيطيعونهم قل ام قتال عليه الصلاة والسلام هو ذلك قد فسر الاتحاد بالاستعمال وفي حديث  
 أنى طاعة ذكر بعض الرواة أفلا أخطأها قال نعم وان صح ما روى فلما نهى عن التخليل في  
 الابتداء للرجز عن المادة المألوفة فقد كان يشق عليهم الانزجار عن المادة في شرب الخمر فأمر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاء الخمر وروى عن التخليل لذلك كما أمر بتل الكلاب للمباشرة  
 في الرجز عن المادة المألوفة في اقتناء الكلاب ثم كان لا يأمن عليهم أن ينفوا في خمر اليتامى  
 اذ لم يبق بأيديهم شيء من الخمر فأمر في خمر اليتامى أيضا بالارتقاء للرجز والواجب على  
 الوصى الملع من افساد مال اليتيم لا اصلاح ما فسد منه (ألا ترى) ان شاء اليتيم اذا ماتت  
 لا يجب على الوصى دبح جلدتها وان كان لو فله جاز فكذلك لا يجب عليه التخليل وان كان  
 لو فله كان جائرا اذا ثبت جواز التخليل فكذلك جواز اتخاذ الرنى من الخمر بالتقاء الملع  
 والسماك فيه لانه اتلاف لصنعة الخمرية كما في التخليل والذي روى عن عمر رضى الله عنه انه  
 نهى عن ذلك يمارضه ما روى أن ابن عباس رضى الله عنه مثل عن ذلك قتال لا بأس به ثم  
 تأويل حديث عمر رضى الله عنه مثل ما يسا من تأويل الحديث المرفوع انه نهى عن ذلك  
 على طريق السياسة للزجر ولا يحل للمسلم بيع الخمر ولا أكل ثمنها لان الله تعالى مماها وجسا  
 فيقضى ذلك بنجاسة العين وفساد المالية والتقوم كالحق الميتة والدم ولحم الخنزير وقد أمر بالاجتناب  
 عنها فتنفى ذلك أن لا يجوز للمسلم الاقتراب منها على جهة التمول بحال وفي الحديث أن أبى  
 عامر كان يهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية من خمر كل عام فأهدى له في العام التي  
 حرمت فيه فقال عليه الصلاة والسلام ان الله قد حرم الخمر فلا حاجة لى في خمرك قل خذها  
 وبها وانفع بتمنها في حاجتك قتال عليه الصلاة والسلام يا أبا عامر ان الذى حرم شربها حرم  
 بيعها وأكل ثمنها ومثل ابن عمر رضى الله عنه عن بيع الخمر وأكل ثمنها قتال الله اليهود



حرمت عليهم الشحوم فجعلوها وباعوها وأكلوا منها وإن الذي حرم الشرب حرم بيعها وأكل  
 ثمنها ومن لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر بأثمها ومشتريها فإن صنع الخمر في  
 صرفه ثم طبخ لم يحل أكله ولا بيع هذا الصنع لأن فيه استعمال الخمر كاستعمال الخل وقد  
 بينا أن هذا منهي عنه ثم الطبخ في الخمر لا يحلها ولا يغير الحكم الثابت فيها كما لو طبخها  
 لافي صرفه ولكن لا يحد من شرب تلك المرقة لأن الغالب عليها غير الخمر وقد بينا أن  
 المعتبر هو الذاب في حكم الحد ولأن وجوب الحد بشرب الخمر والمرقة تؤكل مع الطعام  
 والاكل غير الشرب ولهذا لا يوجب الحد في الدردى لأنه إلى الأكل أقرب منه إلى الشرب  
 ويكره الاحتقان بالخمر والاعتقار منها في الاحليل ولاحد في ذلك أما الاستشفاء بين الخمر  
 فقد بينا أنه لا يحل عندنا والشافعي يجوز ذلك إذا أخبره عدلان أن شفاؤه في ذلك ولاحد  
 عليه لشبهة اختلاف العلماء رحمهم الله في إباحة هذا العمل والحاجة إلى التداوى ثم ما يقترن في  
 احليله لا يصل إلى جوفه ولهذا لا يفتطره عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله والحفنة وإن كانت  
 مفطرة فالحد لا يلزمه فيما يصل إلى جوفه من أسافل البدن لأن الحد للزجر والطبع لا يعمل  
 إلى ذلك والتمر يطبخ ويطبخ معه الكشوثا فتبذ فلا بأس به لأن ما يطبخ معه يزيد في شدته  
 وقد بينا أن الشدة لا توجب الحرمة في المطبوخ من التمر ولو عجن الدقيق بالخمر ثم خبز  
 كرهت أكله لأن الدقيق تنجس بالخمر والمعجن النجس لا يطهر بالخبز فلا يحل أكله ولو  
 صب الخمر في حفلة لم يؤكل حتى تفسل لأنها تنجست بالخمر فإن غسل الحفلة وطحنها  
 ولم يوجد فيها طعم الخمر ولا ريحها فلا بأس بأكلها لأن الدجاسة كانت على ظاهرها وقد  
 زالت بالفسل بحيث لم يبق شيء من آثارها فهو وما لو تنجست ببول أو دم سواء فإن نشرت  
 الخمر في الحفلة فقد ذكر في النوادر عن أبي يوسف تفسل ثلاث مررات وتجفف في كل  
 مرة فتطهر وعند محمد رحمه الله لا تطهر بحال لأن الفسل إنما يزيل ما على ظاهرها فأما ما تشرب  
 فيها فلا يستخرج إلا بالمصر والمصر في الحفلة لا يتأق وهو إلى القياس أقرب وما قاله أبو  
 يوسف أرفق بالناس لأجل البلوى والضرورة في جنس هذا فإن هذا الخلاف في فصول منها  
 التروى إذا تشرب البول فيه والالوح والآجر والخزف الجديد والنمل في الحمام وما أشبه ذلك  
 فإن للتجفيف أثر في استخراج ما تشرب منه فيقام التجفيف في كل مرة مقام المصر فيما  
 يتأق في المصر فيحكم بطهارته ويكره أن يسقى الدواب الحر لأنه نوع انتفاع بالخر واقتراب

منها على قصد التحول ولذلك يكره للمسلم أن يسيبها أو المسكر الذي كما لا يحل له أن يشربها  
 وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ساقياها كما لعن شاربها وإن كان لرجل دين  
 على رجل فتقضاء من ثمن خمر أو خنزير لم يحل له أن يأخذه إلا أن يكون الذي عليه الدين  
 كافرا فلا بأس حينئذ أن يأخذ ماله من مال متقوم في حق الكافر فيجوز بيعه ويستحق  
 البائع ثمنه ثم المسلم يأخذ ملك مديونه بسبب صحيح وما يأخذه عوض عن دينه في حقه  
 لأن الخمر فاما بيع الخمر من المسلم فباطل والتمن غير مستحق له بل هو واجب الرد على  
 من أخذ منه وصاحب الدين ليس يأخذ ملك مديونه بل ملك الغير الحاصل عنده بسبب  
 فاسد شرعا فيكون هو بهذا الأخذ مقتررا الحرمة والفساد وذلك لا يحل ولا بأس ببيع العصير  
 ممن يجمعه خمرًا لأن العصير مشروب طاهر حلال فيجوز بيعه وأكل ثمنه ولا فساد في قصد  
 البائع إنما الفساد في قصد المشتري ولا تزر وازرة وزر أخرى (ألا ترى) أن بيع الكرم  
 ممن يتخذ الخمر من عنته جائز لا بأس به وكذلك بيع الأرض ممن يفرس فيها كرمًا ليتخذ من  
 عنبه الخمر وهذا قول أبي حنيفة وهو القياس وكره ذلك أبو يوسف ونحو رحمهما الله استحسانًا  
 لأن بيع العصير والنبت ممن يتخذ خمرًا إغاة على المصيبة وتمكين منها وذلك حرام وإذا  
 امتنع البائع من البيع تعدد على المشتري اتخاذ الخمر فكان في البيع منه تهييج الفتنة وفي  
 الامتناع تسكينها ومن أهرق خمر مسلم فلا ضمان عليه لأن الخمر ليس بمال متقوم في حق  
 المسلم واتلاف ماله ليس بمال متقوم لا يوجب الضمان كاتلاف الميتة وهذا لأن الضمان إنما يجب  
 جبرًا لما دخل على المتلف عليه من نقصان المالية وإن كان سكر أو طلاء قد طبخ حتى ذهب  
 ثلثه أو ربه فأهراقه رجل ففعله قيمته عند أبي حنيفة ولا شيء عليه في قول أبي يوسف  
 ومحمد وهذا بناء على اختلافهم في جواز البيع فإن أبا حنيفة لما جاز البيع في هذه الاشربة  
 كانت المالية والتقوم فيها ثابتة فقال أنها مضمونة على المتلف ولكن بالقيمة لا بالمثل لأنه  
 ممنوع من تملك عنها وإن كان لو فعل ذلك جاز وعندهما لا يجوز بيع هذه الاشربة كما  
 لا يجوز بيع الخمر فلا يجب الضمان على متلقها أيضًا وفي الكتاب قال قلت من أين اختلافك قال  
 الخمر خرام وهذا ليس كالخمر أعانها شيء نكرهه نحن ومعنى هذا أن حرمة الخمر ثبتت  
 بالنص فتعمل في إسقاط المالية والتقوم وحرمة هذه الاشربة لم تكن بنص مقطوع به فلا  
 تسقط المالية والتقوم به فإن غصب من مسلم خمرًا فصار في يده خلا ثم وجدها صاحبها

فهر أحق بها لان الدين كانت مملوكة له والعين باقية بعد التخل والكلام في هذا وفي جلد الميتة اذا دبتنه الغاصب قد بئناه في كتاب النصب ولا بأس بطعام الجوس وأهل الشرك ما خلا الذبائح فان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل ذبائح المشركين وكان يأكل ما سوى ذلك من طعامهم فانه كان يجيب دعوة بعضهم تأليفهم على الاسلام فاما ذبائح أهل الكتاب فلا بأس بها لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حلال لكم ولا بأس بالاكل في أوافى الجوس ولكن غسلها أحب الى وأنظف لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن طبع المرقعة في أوافى المشركين فقال عليه الصلاة والسلام اغسلوها ثم اطبخوها فيها ولان الآية تتخذ مما هو طاهر والاصل فيها الطهارة الا أن الظاهر أنهم يجمعون فيها ما يصنعونه من ذبائحهم فيستحب غسلها لذلك وان ترك ذلك وتمسك بالاصل لم يضره وهو نظير الصلاة في سراويل الجوس وقد بئناه في كتاب الصلاة ولا بأس بالجبن وان كان من صنة الجوس لما روى أن غلاما لسلطان رضى الله عنه أنه يوم القادسية بسلة فيها جبن وخبز وسكين فجعل يقطع من ذلك الجبن لأصحابه فيأكلونه ويغذونهم كيف يصنع الجبن ولان الجبن بمنزلة اللبن ولا بأس بما يحلبه الجوس من اللبن انما لا يحل ما يشترط فيه الذكاة اذا كان المباشر له مجوسيا أو مشركا والذكاة ليست بشرط لتناول اللبن والجبن فهو نظير سائر الاطعمة والاشربة بخلاف الذبائح وهذا لان الذكاة انما تشترط فيها فيه الحياة ولا حياة في اللبن وقد بئنا ذلك في النكاح وعلى هذا الاصل الشاة اذا ماتت وفي ضرعها لبن عند أبي حنيفة رحمه الله لا يتنجس اللبن بموتها وعلى قول الشافعي يتنجس لان اللبن عنده حياة وعند أبي يوسف ومحمد يتنجس بمتنجس الوعاء بمنزلة لبن صب في قصبة نجسة وأبو حنيفة رحمه الله يقول لو كان اللبن يتنجس بالموت لتنجس بالحلب أيضا فان ما يمين من الحى ميت فاذا جاز أن يحلب اللبن فيشرب عرفا انه لا حياة فيه فلا يتنجس بالموت ولا بنجاسة وعاءه لانه في معدته ولا يعطى الشئ في معدته حكم النجاسة (الا ترى) ان في الاصل اللبن انما يخرج من موضع النجاسة قال الله تعالى من بين فرت ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين وعلى هذا فتحة الميتة عند أبي حنيفة رحمه الله طاهرة مائة كانت أو جامدة بمنزلة اللبن وعند الشافعي نجسة العين وعند أبي يوسف ومحمد ان كانت مائة فهي نجسة بنجاسة الوعاء كاللبن وان كانت جامدة فلا بأس بالانتفاع بها بعد الفسل لان بنجاسة الوعاء لا يتنجس باطنها وما على ظاهرها يزول بالفسل وأشار لابي حنيفة

رحمه الله في الكتاب الى حرف قتال لانها لم تكن أنفة ولا لبنا وهي ميتة ولا يضرها موت  
 الشاة يعني ان اللبن والانفة تفصل من الشاة بصفة واحدة حية كانت الشاة أو ميتة ذبحت  
 أو لم تذبح فلا يكون لموت الشاة تأثير في اللبن والانفة وعلى هذا لو ماتت دجاجة فوجد  
 في بطنها بيضة فلا بأس بأكل البيضة عندنا وعنده ان كانت صلبة فكذلك وان كانت لينت لم  
 يجوز الانتفاع بها كاللبن والانفة على أصله ولو سقي شاة خمر اثم ذبحت ساعشذ فلا بأس بلعها  
 وكذلك لو حلب منها اللبن فلا بأس بشربه لان الخمر صارت مستهلكة بالوصول الى جوفها  
 ولم تؤثر في لحمها ولا في لبنها وهي على صفة الخمرية بحالها فهذا لا بأس باكل لحمها وشرب لبنها  
 ولو صب رجل خاية من خمر في نهر مثل الفرات أو أصغر منه ورجل أسفل منه فوث به  
 الخمر في الماء فلا بأس بان يشرب من ذلك الماء الا أن يكون يوجد فيه طعمها أو ريحها فلا  
 يحل له حينئذ بخلاف ما لو وقعت قطرة من خمر في اناء فيه ماء لان ماء الاناء قد تنجس فلا  
 يحل شربه وان كان لا يوجد فيه طعم الخمر وأما الفرات فلا يتنجس اذ لم يتغير طعمه ولا  
 رائحته بما صب فيه لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه  
 أو لونه أو ريحه والمراد الماء الجاري ثم ما صب في الفرات يصير مغلوبا مستهلكا بالماء فما  
 يشربه الرجل ماء الفرات ولا بأس بشرب ماء الفرات الا اذا كان يوجد فيه ريح الخمر  
 أو طعمها فيستدل بذلك على وجود عين الخمر فيها شربه والصحيح من المذهب في الجيفة  
 الواقعة في نهر يجري فيه الماء انه ان كان جميع الماء أو أكثره يجري على الجيفة فذلك الماء نجس  
 وان كان أكثره لا يجري على الجيفة فهو طاهر لان الاقل يحمل تبعا لاكثر فجاءتم به  
 البلوى واذا خاف المضطر الموت من العطش فلا بأس بان يشرب من الخمر ما يرد عطشه  
 عندنا وقل الشافعي لا يحل شرب الخمر للعطش لان الخمر لا ترد العطش بل تزيد في عطشه  
 لما فيها من الحرارة ولكننا نقول لا بأس بذلك لقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه الآية فان  
 كانت في الميتة قتيها بيان ان موضع الضرورة مستثنى من الحرمة الثابتة بالشرع وحرمة الخمر  
 ثابتة بالشرع بحرمة الميتة ولحم الخنزير ولا بأس بالاصابة منها عند تحقق الضرورة بقدر  
 ما يدفع الهلاك به عن نفسه وشرب الخمر يرد عطشه في الحال لان في الخمر رطوبة وحرارة  
 فالرطوبة التي فيها ترد عطشه في الحال ثم بالحرارة التي فيها يزداد العطش في الثاني والى أن  
 يهيج ذلك به ربما يصل الى الماء فرقا انه يدفع الهلاك به عن نفسه ولا يحل له أن يشرب

منها الى السكر لان الثابت للضرورة بتقدير الضرورة فان سكر نظر نافع لم يزد على  
 ما يسكن عطشه فلا حد عليه لان شرب هذا المقدار حلال وهو وان سكر من شرب الحلال  
 لا يلزمه الحد كما لو سكر من اللبن أو البنج وان استكثر منه بعد ما سكن عطشه حتى سكر  
 فله الحد لان بعد ما سكن عطشه وهو غير مضطر فالقليل والكثير منها سواء في حكمه  
 فتقدير ما شرب بعد تسكين العطش حرام عليه وذلك يكفي في ايجاب الحد عليه وكذلك  
 التبيذ اذا شرب منه فوق ما يجزئه حتى سكر لما بينا أن السكر من التبيذ موجب للحد كشرب  
 الخمر ولا ضرورة له في شرب القدر المسكر فله الحد لذلك واذا كان مع رقيق له ماء كثير  
 فابي أن يسقيه حل له أن يقاتله عليه بما دون السلاح لان الماء محرم مملوك لصاحبه بمنزلة  
 الطعام الا أن الماء في الاصل كان مباحا مشتركا وذلك الاصل بقي متبعا بعد الاحراز  
 حتى لا يمتنع القطع بسرقة فلا اعتبار اباحة الاصل قلما يقاتله بما دون السلاح ولو كونه مالا مملوكا  
 له في الحال له أن يقاتله عليه بالسلاح لقوله عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد  
 فكيف يقاتل بالسلاح من اذا قتله كان شهيدا وفي الماء المباح اذا منعه منه قاتله بالسلاح  
 وقد بينا ذلك في كتاب الشرب فاما في الطعام فلا يحل له أن يقاتله ولكنه ينصبه اياه ان استطاع  
 فإيا كاه ثم يعطيه ثمنه بعد ذلك لانه ما كان للمضطر حق في هذا الطعام قط ولكن الطعام  
 ملك لصاحبه فهو يمنع الغير من ملكه وذلك مطلق له شرعا فلا يجوز لاحد أن يقاتله على ذلك  
 ولكن المضطر يخاف الهلاك على نفسه وذلك مبيح له تناول من طعام الغير بشرط الضمان  
 وهو انما يتأتى بفعل مقصور على الطعام غير متمدد الى صاحبه والمقصود على الطعام الاخذ فاما  
 القتال فيكون مع صاحب الطعام لا مع الطعام فلهذا لا يقاتله بالسلاح ولا يبيعه فان كان  
 الرقيق الذي معه الماء يخاف على نفسه الموت ان لم يحرز ماءه فانه يأخذ منه بعضه ويترك بعضه  
 لان الشرع ينظر للكل وانما يحل للمضطر شرعا دفع الهلاك عن نفسه بطريق لا يكون فيه  
 هلاك غيره وفي أخذ جميع الماء منه هلاك صاحب الماء لقلته بحيث لا يدفع الهلاك الا عن  
 أحدهما فليس له أن يأخذه من صاحب الماء لان حقه في ملكه مقدم على حق غيره ثم ذكر  
 بعد هذا مسائل قد بينا أكثرها في الحدود فقال يضرب الشارب الحد بالسوط في ازار  
 وسراويل ليس عليه غيرها لان جنائته مغلفة كجنابة الرائي فينزعه عنه ثيابه عند اقامة الحد عليه  
 ليخاص الالم الي بدنه والمرأة في حد الشرب كالرجل على قياس حد الزنا ويترك الضرب على

أعضائها كما في حق الرجل الا انها لا تجرد عن ثيابها لان بدنها عورة وكشف العورة حرام ولكن ينزع عنها الحشوا والثر ولكي يخلص الالم الى بدنها فان لم يكن عليها غير جبة محشوة لم ينزع ذلك عنها لان كشف العورة لا يحل بحال وكذلك لا يطرح عنها ثمارها وتضرب قاعدة ليكون أستر لها هكذا قال علي رضي الله عنه يضرب الرجال قياما والنساء قومدا والاصل في حد الشرب ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشارب خمر وعنده أربعون رجلا منهم أن يضربوه فضربوه كل رجل منهم بنعليه فلما كان زمان عمر رضي الله عنه جعل ذلك ثمانين سوطا والخبر وان كان من أخبار الأحاد فهو مشهور وقد تأكد باتفاق الصحابة رضي الله عنهم انما العمل به في زمن عمر رضي الله عنه فانه جعل حد الشرب ثمانين سوطا من هذا الحديث لانه لما ضرب به كل رجل منهم بنعليه كان الكل في معنى ثمانين جلدة والاجماع حجة موجبة للعلم فيجوز اثبات الحد به وفيما يجب عليه الحد بالسكر فحد السكر الذي يتعلق به الحد عند أبي حنيفة أن لا يعرف الارض من السماء ولا الانثى من الذكر ولا نفسه من حمار وعند أبي يوسف ومحمد ان يختلط كلامه فلا يستقر في خطاب ولا جواب واعتبرا العرف في ذلك فان من اختلط كلامه بالشرب يسمى سكران في الناس وتأيد ذلك بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون وأبو حنيفة رحمه الله اعتبر النهاية فقال في الاسباب الموجبة للحد تعتبر النهاية كما في السرقة والزنا ونهاية السكر وهذا أن يذهب السرور على عقله حتى لا يميز شيئا عن شيء وإذا كان يميز بين الاشياء عرفنا انه مستعمل لعقله مع ما به من السرور ولا يكون ذلك نهاية السكر وفي نقصان شبهة العدم والحدود تندرج بالشبهات ولهذا وافقها في السكر الذي يحرم عنده الشرب اذ المعتبر اختلاط الكلام لان اعتبار النهاية فيه يندرج بالشبهات والحل والحرمة يؤخذ فيهما بالاحتياط وأيد هذا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من بات سكران بات عروس الشيطان فعليه أن يقتبل اذا أصبح وهذا اشارة الى أن السكران من لا يحس بشيء مما يصنع به وأكثر مشايخنا رحمهم الله على قولها وحكي ان أئمة بلخ رحمهم الله اتفقوا على انه يستقرأ سورة من القرآن فان أمكه ان يتبرأها فليس بسكران حتى حكي ان أميرا بلخ أتاه بعض الشرط بسكران فامر الامير أن يقرأ قل يا أيها الكافرون فقال السكران للامير اقرأ أنت سورة العنكبوت أولا فلما قال الامير الحمد لله رب العالمين فقال قف فقد أخطأت من وجهين تركت التبوذة عند افتتاح القراءة وتركك التسمية

وهي آية من الفاتحة عند بعض الأئمة والقراء تفجّل الأمير وجعل يضرب الشرطي الذي جاء به ويقول له أمرتك أن تأتي بسكران ففنتي بمقري بلخ وإذا شهد عليه الشهود بالشرب وهو سكران حبسه حتى يصحو لأن ما هو المقصود لا يتم بأقامة الحد عليه في حال سكره وقد بينا هذا والمملوك فيما يلزمه من الحد بالشرب كالحر إلا أن على المملوك نصف ما على الحر لقوله تعالى فمليين نصف ما على المحصنات من المذاب ولا حد على الذي في شيء من الشراب لأنه يمتد اباحة الشرب واعتقاد الحرمة شرط في السبب الموجب للحد وهذا لأن الحد مشروع للزجر عن ارتكاب سببه وبدون اعتقاد الحرمة لا يتحقق هذا ثم قد بينا أن حكم الخطاب قاصر عنهم في أحكام الدنيا لا ما أمرنا أن نتركهم وما يقتدون ولهذا بقي الحر ما لا متقوما في حقهم ولهذا قلنا المجوسي إذا تزوج أمه ودخل بها لم يلزمه الحد وإن كان يقام عليه الحد بالزنا ولا يحسد المسلم بوجود ربح الحر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقر لأن ربح الحر شاهد زور فقد يوجد ربح الحر من غير الحر فإن من استكثر من أكل السفرجل يوجد منه ربح الحر ومنه قول قول القائل

يقولون لي أنت شربت مدامة ه فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا

وقد توجد رائحة الحر من شربها مكرها أو مضطرا لدفع العطش فلا يجوز أن يعتمد ربحها في إقامة الحد عليه ولو شهد عليه واحد أنه شربها وآخر أنه فاهها لم يجد لأن من شربها مكرها أو مضطرا قد يبق الحرف فقط اعتبار شهادة الشاهد وإنما بقي على الشرب شاهد واحد وكذلك لو شهد على الشرب والربح منه موجودا فاختلفا في الوقت لأن الشرب فعل فمعد اختلافهما في الوقت يكون كل واحد منهما شاهدا بفعل آخر وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر أنه أقر بشربها فانه لا ممتبر بالشهادة على الإقرار بالشرب لأنه لو أقر ثم رجع لا يقام عليه الحد ولأن الشهادة قد اختلفت فأحدهما يشهد بالقول والآخر بالقول وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكران من الحر وشهد الآخر أنه سكران من السكر فانهما شهد كل واحد منهما بفعل آخر ولا يقال ينبغي أن يقام عليه الحد لما برى من سكره لأنه قد يكون سكران من غير الشرب أو من الشرب بالاجبار أو الإكراه على الشرب أو كان شرب على قصد التداوي وقد بينا أن ذلك غير موجب للحد عليه ولا يجد بأقراره في حال سكره من الحر لأن السكران لا يثبت على كلام واحد ولكنه يتكلم بالشيء وبضده والاصرار على

الاقرار بالسبب لا بد منه لا يجاب حد الحر ولو أقر عند القاضي أنه شرب أمس خمرًا لم يجد  
 أيضا وإنما يجد إذا أنه ساعة شرب والريح يوجد منه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي  
 قول محمد يؤخذ بأقراره متى جاء مثل حد الرنا وقد بينا هذه المسألة في كتاب الحدود باليمنية  
 والاقرار جيبا وإذا أكره على شرب الحر لا يجد لأن الشرب في حال الإكراه مباح له على  
 ما بينا أن موضع الضرورة مستثنى من الحرمة ولأن الحد مشروع للزجر وقد كان منزجرا حين  
 لم يقدم على الشرب ما لم تحقق الضرورة بالإكراه وإذا أسلم الحر إلى دار الإسلام ثم  
 شرب الحر قبل أن يعلم أنها محرمة عليه لم يجد لأن الخطاب لم يعلمه فلا يثبت حكم الخطاب في  
 حقه وهذا بخلاف المسلم المولود في دار الإسلام إذا شرب الحر ثم قال لم أعلم أنها حرام لأن  
 حرمة الحر قد اشتهرت بين المسلمين في دار الإسلام فالظاهر يكذب المولود في دار الإسلام  
 فيما يقول والظاهر لا يكذب الذي جاء من دار الحرب فيما يقول فيعدو بجهله ولا يقيم عليه  
 الحد بخلاف ما إذا زنى أو شرب أو سرق فإنه يقيم عليه الحد ولا يذوق قوله لم أعلم لأن حرمة  
 الزنا والسرق في الأديان كلها فالظاهر يكذبه إذا قال لم أعلم بحرمتها ولأن حد السرقة والزنا مما  
 تجوز إقامته على الكافر في حال كفره وهو الذي فبعد الإسلام أولى أن يقيم بخلاف حد الحر  
 ولأن حد الزنا والسرقة ثبت بنص يتلى وحد الحر يخبر بروى فكان أقرب إلى الدرء من حد الرنا  
 والسرقة ويستوى في حد الرنا أن طأعته المرأة على ذلك في دار الإسلام أو أكرهها لأن  
 حرمة الزنا في حقها جيبا قد اشتهرت وإذا شرب قوم قبينا فسكر بعضهم دون بعض حد  
 من سكر لأن مشروب بعضهم غير مشروب البعض فيعتبر في حق كل واحد منهم حاله  
 كأنه ليس معه غيره (الأنرى) أن القوم إذا سقوا خمرًا على مائدة فن علم أنه حر لرمه  
 الحد ومن لم يعلم ذلك منهم لم يلزمه الحد والمحرم في حد الحر كالخلال لأنه لا تأثير للمحرم  
 والاحرام في إباحة الشرب ولا في المنع من إقامة هذا الحد وإذا قذف السكران رجلا  
 حبس حتى يصحو ثم يحد للقذف ويحبس حتى يخف عنه الضرب ثم يحد للسكران حد القذف  
 في معنى حق العباد وسكره لا يمنع وجوب الحد عليه بتدفعه لأنه مع سكره مخاطب (الأنرى)  
 أن بعض الصحابة رضي الله عنهم أخذ حد الشرب من القذف على ما روى عن علي  
 رضي الله عنه قال إذا شرب هذى وإذا هذى افتري وحد المفتري في كتاب الله ثمانون جلدة  
 وإذا شرب الحر في نهار رمضان حد حديد الحر ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب ثم يبرز



لا يفطره في شهر رمضان لان شرب الخمر ملزم للحد ومهلك حرمة الشهر والصوم يستوجب  
التعزير ولكن الحد اقوى من التعزير فيبتدأ باقامة الحد عليه ثم لا يوالي بينه وبين التعزير لكي يؤدي  
الى الاتلاف والاصل فيه حديث علي رضي الله عنه انه اتى بالجاشي الحارثي قد شرب الخمر  
خذه ثم حبسه حتى اذا كان الندم اخرجته فضر به عشرين سوطا وقال هذا الجرائمك على الله  
وافطارك في شهر رمضان رجل ارتد عن الاسلام ثم اتى به الامام وقد شرب خمر او سكر  
من غير الخمر او سرق او زنا ثم تاب واسلم فانه يحد في جميع ذلك ما خلا الخمر والسكر فانه  
لا يحد فيه ما لان المرتد كافر وحده الخمر والسكر لا يقام علي أحد من الكفار لما بينا انه يستند  
اباحة سببه فاذا كان ارتكابه سببه في حال يستند اباحته لا يقام ذلك عليه فاما حد الزنا والسرقة  
فيقام على الكافر لاعتقاده حرمة سببه فيقام على المرتد بعد اسلامه أيضا كالذي اذا باشر ذلك  
ثم أسلم وان لم يتب فلا حد عليه في شيء من ذلك غير حد القذف لان حد الزنا والسرقة  
خالص حق الله تعالى وقد صارت مستحقة لله تعالى فانه يقتل علي رده ومتى اجتمع في  
حق الله تعالى النفس وما دونها يقتل ويأبى ما سوى ذلك وأما حد السرقة ففيه معنى حق  
العبد فيقام عليه وبضمه السرقة لحق المروق منه فاشرب وهو مسلم فلما وقع في يد الامام  
ارتد ثم تاب لم يحد وان كان زنا أو سرق أقيم عليه الحد لان ما اعترض من الردة يمنع وجوب  
حد الخمر والسكر عليه فيمنع بقاءه ولا يمنع وجوب حد الزنا والسرقة فكذلك لا يمنع  
البقاء وقد قال في آخر الكتاب اذا ارتد عن الاسلام ثم سرق أو زنا أو شرب الخمر أو سكر  
من غير الخمر ثم تاب واسلم لم يحد في شيء من ذلك الا في القذف فان لم يتب لم يقم عليه أيضا  
شي من الحدود غير حد القذف ويقتل وان أخذه وهو مسلم شاربا خمر او زانيا أو سارقا  
فلما وقع في يده ارتد عن الاسلام فاستتبته فتاب أقيم عليه الحدود الاحد الخمر وهذه  
الرواية تخالف الرواية الاولى في فصل واحد وهو انه اذا زنا أو سرق في حال رده لا يقام  
عليه الحد بعد توبته كما لا يقام قبل توبته لان المرتد بمنزلة الحربي فانه اعتقد محاربته لو تمكن  
منها والحربي اذا ارتكب شيئا من الاسباب المرجية للحد ثم أسلم لا يقام عليه الحد فكذلك  
المرتد وفرق على هذه الرواية بين هذا وبين ما اذا زنا أو سرق وهو مسلم ثم ارتد ثم أسلم  
فقال هناك حين ارتكب السبب ما كان حرييا للمسلمين فيكون مستوجبا للحد ولم يزل تمكن  
الامام من اقامته عليه بنفس الردة الا انه كان لا يشتغل به قبل توبته لاستحقاق نفسه بالردة

وقد اندم بالاسلام فلها يقام عليه وتزوج السكران ولده الصغير وهبته وما أشبه ذلك من تصرفاته قولاً أو فعلاً صحيح لأنه مخاطب كالصاحي وبالسكر لا ينعدم عقله إنما يئلب عليه السرور فيمنعه من استعمال عقله وذلك لا يؤثر في تصرفه سواء كان شرب مكرهاً أو طائفاً فاما اذا شرب البنيخ أو شيئاً حلوا فذهب عقله لم يقع طلاقه في تلك الحالة لأنه بمنزلة المتوهم في التصرفات وان شهد رجلان على شهادة سكران أو شهد السكران على شهادة رجلين لم يصح ذلك من قبل انه رجل فاسق وانه سكران لا يستقر على شيء واحد فيما يخبر به ولهذا لو اراد في حال سكره لاثبتين منه امراته استحساناً قال لا أظن سكراماً يثبت من هذا واشباهه وقد بيا هذا في السير وادانني الامام برجل شرب خراً وشهد به عليه شاهدان فقال إنما أكرهت عليها أو قل شررتها ولم أعرفها أقيم عليه الحد لان السبب الموجب للحد قد ظهر وهو يدعي عدراً مستقلاً فلا يصدق على ذلك بينة اذ لو صدق عليه من غير بينة لانسد باب إقامة حد الخمر أصلاً وهذا بخلاف الزاني اذا ادعى النكاح لأنه هناك يشكر السبب الموجب للحد فبالسكاح يخرج الفصل من أن يكون زناً محضاً وهنا بسد الاكراه والجهل لا ينعدم السبب وهو حقيقة شرب الخمر اما هذا عذر مسقط فلا يثبت الا بينة يقيمها على ذلك ويكره للرجل أن يأكل على مائدة يشرب عليها الخمر هكذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يأكل على مائدة يشرب عليها الخمر ولان في ذلك تكثير جمع المسقة واظهار الرضا بصنيعهم وذلك لا يحمل للمسلم في عشر دواريق عصير عنب في قدر ثم يطبخ فينل فيقذف بالزبد فجمل يأخذ ذلك الزبد حتى جمع قدر دورق فانه يطبخ حتى يبق ثلاثة دواريق ثلث الباقى لان ما أخذه من الزبد انتقص من أصل العصير فيسقط اعتباره في الحساب فظهر ان الباقي من العصير تسعة دواريق فانما يصير مثلثاً اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثلاثة دواريق وان نقص منه دورق آخر في ذلك الثليان فكذلك الجواب لان ما نقص بالثليان في معنى الداخل فيما بقي فلا يصير ذلك كأن لم يكن وانما يلزمه الطبخ الى أن يذهب ثلثا العصير ولو صب رجل في قدر عشرة دواريق عصير وعشرين دورقاً ماء فان كان الماء يذهب بالطبخ قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اتماعه ويبقى التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالثليان فالذهب هو الماء فقط فليعلم أن يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثا العصير ويبقى ثلثه وهو سبع الجلة وان كانا يذهبان بالثليان مما يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالثليان ثلثا

العصير وثلاث الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو وما لو صب الماء في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلاثين سواء وإذا طبخ عصير حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه مليقا فإن كان ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به وإن صنفه بعد ما غلي فتغير عن حال العصير فلا خير فيه لأنه لما غلي واشتد صار محرما والمليق المتخذ من عين المحرم لا يكون حلالا كالمتخذ من الخمر أما قبل أن يشتد فهو حلال الشرب فأما صنيع المليق من عصير خلل وإذا طبخ الرجل عصيرا حتى ذهب ثلثه ثم تركه حتى برد ثم أعاد عليه الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فإن كان أعاد عليه الطبخ قبل أن يثقل أو يتغير عن حال العصير فلا بأس به لأن الطبخ في دفتين إلى ذهاب الثلاثين منه وفي دفعة سواء وإن صنفه بعد ما غلي وتغير عن حال العصير فلا خير فيه لأن الطبخ في المرة الثانية لأق شيئا محرما فهو بمنزلة خمر طبخ حتى ذهب ثلثاه به وإذا طبخ الرجل عصيرا حتى ذهب ثلاثة أخماسه ثم قطع عنه النار فلم يزل حتى ذهب منه تمام الثلاثين فلا بأس به لأنه صار مثلثا بقوة النار فإن الذي بقي منه من الحرارة بعد ما قطع عن النار أثر تلك النار فهو وما لو صار مثلثا والنار تحته سواء وهذا بخلاف ما لو برد قبل أن يصير مثلثا لأن الغليان بعد ما انقطع عنه أثر النار لا يكون إلا بعد الشدة وحين اشتد فقد صار محرما بنفسه ولأن الغليان بقوة لا ينقص منه شيئا بل يزيد في رفته بخلاف الغليان بقوة النار فإن شرب الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب عشرة فلاحده عليه ألا أن يسكر لما بينا أنه ذهب بالطبخ شيء فيخرج من أن يكون خمرًا وفي غير الخمر من الاشارة لا يجب الحذر إلا بالسكر وإذا استعط الرجل بالخمر أو اكتحل بها أو اقنطرها في اذنه أو داوى بها جائفة أو آمنة فوصل إلى دماغه فلا حد عليه لأن وجوب الحد يعتمد شرب الخمر وهو بهذه الافعال لا يصير شاربًا بوليس في طبعه ما يدعو إلى هذه الافعال لتقع الحاجة إلى شرع الزاجر عنه ولو عين دواء بخمر ولته أو جعلها أحد اخلاط الدواء ثم شربها والدواء هو الغالب فلا حد عليه وأن كانت الخمر هي الغالبة فإنه محذور لأن المقلوب يصير مستهلكًا بالغالب إذا كان من خلاف جنسه والحكم للغالب والله أعلم بالصواب

### باب التنزيه

(قال رحمه الله) ذكر عن الشامي رحمه الله قال لا يبلغ بالتنزيه أربعون سوطا وبه أخذ

أبو حنيفة ومحمد رحهما الله قالا لان الاربعين سوطا أدنى ما يكون من الحد وهو حد العبد في  
 التذنب والشرب وقال عليه الصلاة والسلام من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وهذا قول  
 أبي يوسف الاول ثم رجع وقال يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا لان أدنى الحد ثمانون سوطا  
 وحد العبد نصف الحر وليس بمحد كامل وهذا مروى عن محمد أيضا وعن أبي يوسف انه  
 يجوز أن يبلغ بالتعزير تسعة وسبعين سوطا وهذا ظاهر على الاصل الذي بينا وأما تقدير التعصان  
 بالخمس على الرواية الاولى فهو بناء على ما كان من عاقبته انه كان يجمع في اقامة الحد والتعزير  
 بين خمسة أسواط ويضرب دفعة فأنما نقص في التعزير ضربة واحدة وذلك خمسة أسواط  
 وإذا أخذ الرجل مع المرأة وقد أصاب منها كل محرم غير الجماع عزر بتسعة وثلاثين سوطا  
 وقد بينا في كتاب الحدود أن كل من ارتكب محرما ليس فيه حد مقدر فانه يعزر ثم الرأي  
 في مقدار ذلك الى الامام وبينى ذلك على قدر جرمته وهذه جريمة متكاملة فلها قدر  
 التعزير فيها بتسعة وثلاثين سوطا وقد بينا أن الضرب في التعزير أشد منه في الحدود لانه  
 دخله تخفيف من حيث نقصان العدد وانه ينزع ثيابه عند الضرر ويضرب على ظهره ولا  
 يفرق على أعضائه إنما ذلك في الحدود وإذا نهب السارق النقب وأخذ المتاع فأخذ في  
 البيت أو أخذ وقد خرج بمتاع لا يساوي عشرة دراهم فانه يعزر لارتكابه محرما والمرأة  
 في التعزير كالرجل لانها تشاركه في السبب الموجب للتعزير وإذا كان الرجل فاسقا متهما  
 بالشر كله فأخذ عزرا لمسقه وجلس حتى يحدث توبة لانه متهم وقد حبس رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم رجلا في تهمة والذي يرمى في شهر رمضان نهارا فيدعي شبهة يدرا بها الحجة عن نفسه  
 يعزر لافطاره لانه مرتكب للحرام بافطاره وان خرج من أن يكون زانيا بما ادعى من  
 الشهة ولا يجلس هنا لان الحبس للتهمة فأما جزاء العمل الذي باشره فالتعزير وقد أقيم عليه  
 والمسلم الذي يأكل الربا أو يبيع الحرام ولا ينزع عن ذلك إذا رفع الى الامام يعزره وكذلك  
 الخنثى والناثمة والمنثية فان هؤلاء يعزرون بما ارتكبوا من المحرم ويحبسون حتى يحدثوا التوبة  
 لانهم بعد اقامة التعزير عليهم مصرون على سوء صنيعهم وذلك فوق التهمة في إيجاب حبسهم  
 الى أن يحدثوا التوبة وإذا شتم المسلم امرأة ذمية أو قذفها بالزنا عزر لان الذمية غير محصنة  
 فلا يجب الحد على قاذفها ولكن قاذفها مرتكب ما هو محرم فيعزر وكذلك اذا قذف مسلمة  
 قد زنت أو مسلما قد زنا أو أمة مسلمة لان القذف من هؤلاء غير محصن ولكن التاذف

مرتكب ما هو حرام وهو اشاعة الفاحشة وهناك للستر على المسلم من غير حاجة وذلك موجب للتزير عليه واذا قطع اللصوص الطريق على قوم فاهم أن يقتلهم دفعا عن أنفسهم وأولهم قال عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد واذا استمأوا بقوم من المسلمين لم يحل لهم أن يمينوهم ويقتلهم معهم وان أتاوا على أنفسهم لان النهي عن المنكر فرض وبذلك وصف الله تعالى هذه الامة بأنهم خير أمة فلا يحل لهم أن يتركوا ذلك اذا قدروا عليه قتل الرجل يخطر السيف على الرجل ويريد أن يضربه ولم يفعل أو شد عليه بسكين أو عصا ثم لم يضربه بشئ من ذلك هل يزر قال نعم لانه ارتكب ما لا يحل من تخويف المسلم والقصد الى قتله هتات والرجل يوجد في بيته الخمر بالكوفة وهو فاسق أو يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يرههم أحد يشربونها غير أنهم جلسوا مجلس من يشربها هل يمزرون قال نعم لان الظاهر ان الفاسق يستعد الخمر للشرب وان القوم مجتمعون عليها لارادة الشرب ولكن بمجرد الظاهر لا يقرر السبب على وجه لا شبهة فيه فلا يمكن اقامة الحد عليهم والتزير مما ثبتت مع الشبهات فلهذا يمزرون وكذلك الرجل يوجد معه ركوة من الخمر بالكوفة أو قال ركوة وقد كان بعض العلماء في عهد أبي حنيفة رحمه الله يقول يقام عليه الحد كما يقام على الشارب لان الذي يسبق الى وهم كل أحد انه يشرب بمضها ويقصد الشرب فيما بقي معه منها الا انه حكى أن أبا حنيفة رحمه الله قال لهذا القائل لم تحده قال لان معه آلة الشرب والفساد قال رحمه الله فارجع اذا كان معه آلة الزنا فهذا بيان انه لا يجوز اقامة الحد بمثل هذا الظاهر والتهمة والله أعلم

### باب من طبخ العصير

(قال رحمه الله) رجل طبخ عشرة أرطال عصير حتى ذهب منه رطل ثم اهراق ثلاثة أرطال منه ثم أراد أن يطبخ البقية حتى يذهب ثلثها كم يطبخها قال يطبخها حتى يبقى منها رطلان وتسمارطل لان الرطل الذاهب بالانليان في المعنى داخل فيما بقي وكان الباقي قبل أن ينصب منه شئ تسعة أرطال فرفنا أن كل رطل من ذلك في معنى رطل وتسع لان الذاهب بالانليان اقتسم على ما بقي أتساعا فان انصب منه ثلاثة أرطال وثلاثة أتساع رطل يكون الباقي ستة أرطال وستة أتساع رطل فيطبخه حتى يبقى منه الثلث وهو رطلان وتسمارطل ولو كان ذهب بالانليان رطلان ثم اهراق منه رطلان قال يطبخه حتى يبقى منه رطلان ونصف لانه لما

ذهب بالمليان رطلان فالباقى ثمانية أرطال كل رطل فى معنى رطل وربع فلما انصب منه رطلان  
ولدى انصب فى المعنى رطلان ونصف والباقي من العصير سبعة أرطال ونصف وان ذهب  
بالمليان خمسة أرطال ثم انصب رطل واحد منه أو أخذ رجل منه رطلا قل بطايع الباقي حتى  
يتبقى منه رطلان وثلاث رطل لانه لما ذهب بالمليان خمسة أرطال فذهب فى المعنى داخل فيها  
اثنى و صار كل رطل بمعنى رطلين فلما انصب من الباقي رطل كان الباقي بعده من العصير ثمانية  
أرطال فيطبخه الى أن يتبقى ثلث ثمانية أرطال وذلك رطلان وثلاث رطل وفى الكتاب أشار الى  
طريق آخر فى تخريج جنس هذه المسائل فقال السبيل أن يأخذ ثلث الجميع فيضربه فيما بقي  
بعد ما انصب منه ثم يقسمه على ما بقي بعد ما ذهب بالطاخ قبل أن ينصب منه شئ فمخرج  
بالسبعة فهو حلال ما بقي منه وبيان هذا أما فى المسئلة الاولى فأخذ ثلث للعصير ثلاثة وثلاثون  
وتضربه فيما بقي بعد ما انصب منه وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم العشرين على ما بقي بعد  
ما ذهب بالطاخ منه قبل أن ينصب منه شئ وذلك تسعة وإذا قسمت عشرين على تسعة فكل  
جزء من ذلك أسنان وتسيمان فمر فإنا ان حلال ما بقي رطلان وتسما رطل وفى المسئلة الثانية  
تأخذ أيضا ثلاثة وثلاثون وتضربه فيما بقي بعد الانصباب وهو ستة فيكون عشرين ثم تقسم ذلك  
على ما بقي بعد الطاخ قبل الانصباب وهو ثمانية فكل قسم من ذلك اثنا ونصف فمر فإنا ان  
حلال ما بقي منه رطلان ونصف وفى المسئلة الثالثة تأخذ ثلاثة وثلاثون وتضربه فيما بقي بعد  
الانصباب وهو أربعة فيكون ثلاثة عشر وثلاثون تقسمه على ما بقي قبل الانصباب بعد الطاخ  
وذلك خمسة فيكون كل قسم اثنين وثلاثين فلهذا قلنا يطبخه حتى يبقى رطلان وثلاث رطل وفى  
الاصل قال حتى يبقى رطلان وثلاثة أخماس وثلث خمس وذلك عبارة عن ثلث رطل اذا تأملت  
وربما يتكافؤ بمض مشايخنا رحمهم الله لتخريج هذه السائل على طريق الحساب من الجبر  
والمقابلة وغير ذلك ولكن ليس فى الاشتغال بها كثير فائدة لها والله أعلم

— كتاب الاكراه —

( قال الشيخ الامام الاجل الراهد شمس الائمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبى سهل  
السرخرسى رحمه الله تعالى إجملاء الاكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفى به رضاه أو يفسد  
به اختياره من غير أن تنعدم به الاهلية فى حق المكروه أو يستقط عنه الخطاب لان المكروه

مبتلى والابتلاء بقرر الخطاب ولا شك أنه مخاطب في غير ما أكره عليه وكذلك فيما أكره  
 عليه حتى يتنوع الأمر عليه فتارة يلزمه الإقدام على ما يطلب منه وتارة يباح له ذلك وتارة  
 يرخص له في ذلك وتارة يحرم عليه ذلك فذلك آية الخطاب ولذلك لا ينعدم أصل القصد  
 والاختيار بالاكرام كيف ينعدم ذلك وإنما طلب منه أن يختار أهون الأمرين عليه وزعم  
 بعض مشايخنا رحمهم الله أن أثر الاكرام التام في الأفعال في ثقل الفعل من المكروه إلى  
 المكروه وهذا ليس بصحيح فإنه لا يتصور ثقل الفعل الموجود من شخص إلى غيره والمسائل  
 تشهد بخلاف هذا أيضا فإن البالغ إذا أكره صبييا على القتل يجب القود على المكروه وهذا  
 الفعل في محله غير واجب للقود فلا يصير موجبا بانتقاله إلى محل آخر ولكن الأصح أن  
 تأثير الاكرام في جعل المكروه آلة للمكروه يفسد الفعل منسوباً إلى المكروه بهذا الطريق  
 وجعل المكروه آلة لا باعتبار أن بالاكراه ينعدم الاختيار منه أصلاً ولكن لأنه يستند اختياره  
 به لتحقيق الإلزام فالمرء عيول على حب حياته وذاهمه على لاقدام على ما أكره عليه  
 فيفسد به اختياره من هذا الوجه والساد في مراضة الصحيح كالمدوم فيصير الفعل منسوباً  
 إلى المكروه لوجود الاختيار الصحيح، والمكروه يصير كآلة للمكروه لانعدام اختياره حكماً  
 في مراضة الاختيار الصحيح ولهذا اقتصر على ما يصلح أن يكون آلة له فيه دون ما لا يصلح  
 كالتصرفات قولاً فإنه لا يتصور تكلم المرء بلسان غيره وتأثير الاكرام في هذه التصرفات  
 في انعدام الرضا من المكروه بحكم الشبه وشبه بعض أصحابنا رحمهم الله بالهزل فإن الهزل  
 عديم الرضا بحكم السبب مع وجود القصد والاختيار في نفس السبب فالاكراه كذلك  
 إلا أن المازل غير محمول على التكلم والمكروه محمول على ذلك وبذلك لا ينعدم اختياره كما  
 بينا وشبه بعضهم باشتراط الخيار فإن شرط الخيار يعدم الرضا بحكم السبب دون نفس السبب  
 ثم في الاكرام يعتبر معنى في المكروه ومعنى في المكروه ومعنى فيما أكره عليه ومعنى فيما أكره  
 به فالمعتبر في المكروه تمكنه من إيقاع ما هده به فإما إذا لم يكن متعدياً من ذلك فأكراهه  
 هذان وفي المكروه المعتبر أن يصير خائفاً على نفسه من جهة المكروه في إيقاع ما هده به  
 عاجلاً لأنه لا يصير واجباً محمولاً طبعاً إلا بذلك وفيما أكره به بأن يكون متلفاً أو مزمناً أو  
 متلفاً عضواً أو موجباً عما ينعدم الرضا باعتباره وفيما أكره عليه أن يكون المكروه ممتناً منه  
 قبل الاكرام إما لحقه أو لحق آدمي آخر أو لحق الشرع وبحسب اختلاف هذه الأحوال

يختلف الحكم فالكتاب لتفصيل هذه الجملة وقد ابتلى محمد رحمه الله بسبب تصنيف هذا  
الكتاب على ما حكى عن ابن سبعة رحمه الله قال لما صنف محمد رحمه الله هذا الكتاب سمي به  
بعض حساده الى الخليفة فقال انه صنف كتابا سماك فيه لصا غاليا فاعتاظ لذلك وأمر  
باحضاره وأثناء الشخص وأما معه فأدخله على الوزير أولا في حجرته فجعل الوزير يماثيه على  
ذلك فأنكره محمد أصلا فلما علمت السبب أسرع الرجوع الى داره وتسورت حائظ بعض  
الجيران لانهم كانوا سمروا على بابها فدخلت داره وفتشت الكتب حتى وجدت كتاب  
الاكرام فالتفت في جب في الدار لان الشرط أحاطوا بالدار قبل خروجي منها فلم يمكن  
أن أخرج واختفيت في موضع حتى دخلوا وحملوا جميع كتبه الى دار الخليفة بأمر الوزير  
وفتشوها فلم يجدوا شيئا مما ذكره الساعي لم يقدم الخليفة على ما صنع به واعتذر اليه ورده  
بجميل فلما كان بعد أيام أراد محمد رحمه الله أن يعيد تصنيف الكتاب فلم يحبه خاطرة الي  
مراده فجعل يتأسف على ما فاته من هذا الكتاب ثم أمر بعض وكلائه أن يأتي بمامل بقي  
البئر لان ماها قد تغير فلما نزل المامل في البئر وجد الكتاب في آجرة أو حجر بناء على  
البئر لم يبتل فسر محمد رحمه الله بذلك وكان يخفي الكتاب زمانا ثم أظهره فمد هذا من مناقب  
محمد وما يستدل به على صحة تهريمه لمسائل هذا الكتاب ثم بدأ الكتاب بحديث رواء عن  
ابراهيم رحمه الله قال في الرجل يجبره السلطان على الطلاق والعناق فيطلق أو يمتق وهو كاره  
انه جائز واقع ولو شاء الله لا تبلا به من هذا وهو يقع كيفما كان وبه أخذ علماءنا  
رحمهم الله وقالوا طلاق المكره واقع سواء كان المكره سلطانا أو غيره أكرهه بوعيد متلف  
أو غير متلف والخلاف في هذا الفصل كان مشهورا بين السلف من علماء التابعين رحمهم الله  
ولهذا استكثر من أقاويل السلف على موافقة قول ابراهيم وفي قوله ولو شاء الله لا تبلا به من هذا  
من هذا اشارة الى ما ذكرنا من بقاء الاهلية والخطاب مع الاكرام وانه غير راض في ذلك  
ولكن عدم الرضا بحكم الطلاق لا يمنع الوقوع ولهذا وقع مع اشتراط الخيار عند الاتباع ومع  
الهرول من الوقوع وان كان معلوما وكانه أخذ هذا اللفظ مما ذكره علي رضي الله عنه في امرأة  
المفقود أنها ابتليت فلتصبر ولو شاء الله لا تبلاها باشد من هذا وعن عمر بن عبد العزيز رحمه  
الله انه أجاز طلاق المكره وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه انه ذكر له أن رجلا ضرب  
غلامه حتى طلق امرأته فقال بئس ما صنع وإنما فهموا منه بهذا الفتوى بوقوع الطلاق حتى



قال يحيى بن سعيد راوى الحديث أى هو جائز عليه فى معنى قوله بئس ماصنع أى حين فرق بينه وبين امرأته بغير رضاه وإنما يكون ذلك إذا وقعت الفرة ومن قال لا يقع طلاق المكره يقول مراد سعيد رضى الله عنه بئس ماصنع فى اكتسابه بالاكره وتضييعه وقت نفسه وقد رد عليه الشرع قصده وجعل طلاق المكره لنوا ولكن الاول أظهر وأصل هذا فيما إذا باع رجلا عينا من مال غيره بغير أمره ثم أخبر المالك به فقال بئس ماصنعت وهذا اللفظ فى رواية هشام عن محمد لا يكون اجازة للبيع بخلاف قوله نعم ماصنعت أو أحسنت أو أصبت فان فى اللفظ الاول اظهار الكراهة لصنعه وفى اللفظ الثانى اظهار الرضا به وروى ابن سماعة رحمه الله على عكس هذا ان قوله نعم ماصنعت يكون على سبيل الاستنزاء به فى العادة فيكون ردا لا اجازة وقوله بئس ماصنعت يكون اجازة لانه اظهار للتأسف على ما فاته وذلك انما يتحقق اذا نفذ البيع وزال ملكه فجعله اجازة لذلك وعن صفوان بن عمرو الطائى أن رجلا كان مع امرأته نائما فأخذت سكيناً وجلست على صدره فوضعت السكين على حلقه وقالت لتطعننى ثلاثاً ألبتة أو لاذبحك فاشدها الله فابت عليه فطعنها ثلاثاً فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام لا قىولة فى الطلاق وفيه دليل وقوع طلاق المكره لأن لقوله عليه الصلاة والسلام لا قىولة فى الطلاق تأويين أحدهما أنها بمعنى الإقالة والتسخ أى لا يحتمل الطلاق التسخ بعد وقوعه وإنما لا يلزمه عند الاكره ما يحتمل الإقالة أو يستندام الرضا والثانى ان المراد انما ابتليت بهذا لاجل يوم القيولة وذلك لا يمنع وقوع الطلاق وبطريق آخر يروى هذا الحديث أن رجلاً خرج مع امرأته الى الجبل ليمتار العسل فلما ندى من الجبل بجبل وضعت السكين على الجبل فقالت لتطعننى ثلاثاً أولاً فطعنها ثلاثاً ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليستفتى فقال عليه الصلاة والسلام لا قىولة فى الطلاق وأمضى طلاقه وذكر نظير هذا عن عمرو بن شرحبيل رضى الله عنه أن امرأة كانت مبنضة لزوجها فراودته على الطلاق فأبى فلما رأتها نائماً قامت الى سيفه فأخذته ثم وضته على بطنه ثم حركته برجلها فلما استيقظ قالت له والله لا تفذحك به أو لتطعننى ثلاثاً فطعنها فأتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاستنات به فشمها وقال ويحك ما حملك على ما صنعت فقالت بنفى إياه فامضى طلاقه وهو دليل لنا على أن طلاق المكره واقع ولا يقال فى هذا كله ان هذا الاكره كان من غير السلطان لأن الاكره بهذه

الصفة يتحقق بالاتفاق فانه صار خائفا على نفسه لما كانت متمكنة من ايقاع ماخوفته به وان كان ذلك يمرض قوله فتمشها أى نسبها الى سوء المشرة والصحة والى الظلم كما يليق بفعلها لان يكون ذكر ما ليس بموجود فيها لان ذلك بهتان لا يظن به وعن أبي قلابة قال طلاق المكره جائز وعن عمر رضى الله عنه قال أربع واجبات على من تكلم بين الطلاق والعتاق والنكاح والتدريعى التدريس المرسل اذ اليمين بالتدريعين وبه تأخذ فقول هذا كله جائز لازم ان كان جادا فيه أو هازلا أو كره عليه أو لم يكره لانه لا يعتمد تمام الرضا ولا يحتمل المسخ بعد وقوعه وعن علي رضى الله عنه قال ثلاث لا لب فيهن الطلاق والعتاق والصدقة يعنى التدريس بالصدقة ومراده أن الهزل والجدة في هذه الثلاثة سواء فالهزل لا لعب من حيث أنه يريد بالكلام غير ما وضع له الكلام وذكر نظيره عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال ثلاث لا لب بين واللعب فيهن النكاح والطلاق والعتاق وعن ابن المسيب رضى الله عنه قال ثلاث ليس فيهن لب الطلاق والنكاح والعتاق وأيد هذا كله حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والرجعة والنكاح وانما أورد هذه الآثار ليستدل بها على صحة هذه التصرفات من المكره فلو وقع حكم الجدة من الكلام والهزل ضد الجدة لما لم يتمتع الوقوع مع وجود ما يضاف الجدة فلان لا يتمتع الوقوع بسبب الاكراه أولى لان الاكراه لا يضاف الجدة فانه أكره على الجدة وأجاب الى ذلك وانما ضد الاكراه الرضا فيثبت بطريق البيئة لزوم هذه التصرفات مع الاكراه لانه لما لم يتمتع لزوما بما هو ضد الجدة فلان لا يتمتع لزوما مع جد أقدم عليه عن اكراه أولى وعن عمر رضى الله عنه أربع مبهمات مقفلات ليس فيهن رد يدى الطلاق والعتاق والنكاح والتدريس وقوله مبهمات أى واقعات على صفة واحدة في اللزوم مكرها كان الموقع أو طائعا يقال فرس مهم اذا كان على لون واحد وقوله مقفلات أى لازمت لا تحتمل الرد بسبب العذر وقد بين ذلك بقوله ليس فيهن رد يدى وعن الشعبي رضى الله عنه قال اذا أجبر السلطان على الطلاق فهو جائز وان كان لصا فلا شيء وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله قال الاكراه يتحقق من السلطان ولا يتحقق من غيره ثم ظاهر هذا اللفظ يدل على أنه كان من مذهب الشعبي أن المكره على الطلاق اذا كان سلطانا يقع ولا يقع طلاق المكره اذا كان المكره لصا ولكننا نقول مراده بيان الوقوع بطريق التشبيه يعنى أن المكره على الطلاق وان كان سلطانا فالطلاق واقع جائز

فإذا كان لصا أولى أن يكون واقفًا لأن إكراه اللص ليس بشيء وعن علي وابن عباس  
 رضي الله عنهم قالا كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمعتوه وانما استدل بقولهما على وقوع  
 طلاق المكره لانهما حكما يلزوم كل طلاق الا طلاق الصبي والمعتوه والمكره ليس بصبي  
 ولا معتوه ولا هو في ممانها لبقاء الاهلية والخطاب مع الاكراه وعن الزهري رحمه الله ان  
 فتى أسود كان مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه وكان يقرأ القرآن فبعث أبو بكر رضي  
 الله عنه رجلا يسعي على الصدقة وقال له اذهب بهذا الغلام معك برع عنك ويمنك فتعطيه  
 من سهمك فذهب بالفتى فرجع وقد قطعت يده فقال وبحك مالك قال زعموا أني سرقت  
 فريضة من فرائض الابل فقطعني قال أبو بكر رضي الله عنه والله لئن وجدته قطعت بغير  
 حق لا قيد لك منه قال فلبثوا مالبثوا ثم ان مناعا لامرأة أبي بكر سرق وذلك الاسود قائم  
 يصلي فرفع يده الى السماء وقال اللهم اظهر على السارق اللهم اظهر على السارق فوجدوا ذلك المتاع  
 عنده فقال أبو بكر رضي الله عنه وبحك ما أجهدك بالله ثم أمر به فقطعت رجله فكان أول من  
 قطعت رجله وقد يتنافوا بهذا الحديث في كتاب السرة واختلاف الروايات أنه ذكر هناك  
 أن الفتى كان أقطع اليد والرجل فقطعت يده اليسرى وهنا ذكر أنه كان أقطع اليد فقطع  
 أبو بكر رضي الله عنه رجله وانما أورد الحديث هنا لحرف وهو قوله والله لئن وجدته قطعتك  
 بغير حق لا قيد لك منه وبه نأخذ فنقول اذا بعث الخليفة عاملا فأمر رجلا بقطع يد غيره أو قتله  
 بغير حق فله أن التماس على العامل الذي أمر به لأن أمره مثله إكراه فان من عادة العمال  
 أنهم يأمرون بشيء ثم يماقبون من امتنع من ذلك بالقتل وغيره والفعل يصير منسوباً اليه  
 بمثل هذا الامر قال الله تعالى يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين واللعين  
 ما كان يباشر حقيقته ولكنه كان مطاعاً بأمره والامر من مثله إكراه والكلام في  
 الاكراه على القتل يأتي في موضعه وعن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر رضي الله عنه  
 قال أخذ المشركون عمار بن ياسر رضي الله عنه فلم يتركوه حتى سب الله رسول الله صلى عليه  
 وسلم وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه فلما أتى رسول صلى الله عليه وسلم قال عليه الصلاة  
 والسلام ما وراءك قال شر ما تركوني حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير قال عليه الصلاة  
 والسلام فكيف تجد قلبك قال أجده مطمئناً بالآيمان قال عليه الصلاة والسلام ان عادوا فعد  
 فقيه دليل انه لا بأس للمسلم أن يجري كلمة الشرك على اللسان مكرهاً بعد أن يكون مطمئناً

القلب بالإيمان وإن ذلك لا يخرج من الإيمان لانه لم يترك اعتقاده بما أجراه على لسانه  
 (الأنبياء) أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل عمار بن ياسر رضي الله عنه عن حال قلبه فلما أخبر  
 أنه مطمئن بالإيمان لم يمتعه على ما كان منه وبمض العلماء رحمهم الله يحملون قوله عليه الصلاة  
 والسلام فإن عادوا فعد على ظاهره يعني إن عادوا إلى الإكراه فعد إلى ما كان منك من  
 التبليل مني وذكر آلهتهم بخير وهو غلط فانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأمر  
 أحدا بالتكلم بكلمة الشرك ولكن مراده عليه الصلاة والسلام فإن عادوا إلى الإكراه فعد  
 إلى طمأنينة القلب بالإيمان وهذا لأن التكلم وإن كان يرخص له فيه فلا مناع منه أفضل  
 (الأنبياء) أن حبيب بن عدي رضي الله لما امتنع حتى قتل سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أفضل الشهداء وقال هو رفيقي في الجنة (وقصته) أن المشركين أخذوه وباعوه من أهل مكة فباعوا  
 يماقبونه على أن يذكر آلهتهم بخير ويسب محمدا صلى الله عليه وسلم وهو يسب آلهتهم  
 ويذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فأجمعوا على قتله فلما أيقن أنهم قاتلوه سألهم أن  
 يدعوه ليصلي ركعتين فأوجز صلاته ثم قال أنا وأجزت لكيلا تظنوا أني أخاف القتل ثم سألهم  
 أن يلقوه على وجهه ليكون هو ساجدا لله حين يقتلونه فأبوا عليه ذلك فرفع يديه إلى السماء  
 وقال اللهم اني لأرني هنا الأوجه عدو فاقترئ رسول الله صلى الله عليه وسلم مني السلام  
 اللهم احص هؤلاء عددا واجملهم بددا ولا تبق منهم أحدا ثم أنشأ يقول  
 ولست أبالي حين أقتل مسلما \* على أي جنب كان لله مصرعي

فلما قتلوه وصلبوه نحول وجهه إلى القبلة وجاء جبريل عليه الصلاة والسلام إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقرئه سلام حبيب رضي الله عنه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم له وقال  
 هو أفضل الشهداء وهو رفيقي في الجنة فهذه اثنين أن الامتناع أفضل وعن أبي عبيدة البضافي  
 قوله تعالى (من كفر بالله من بعد إيمانه) قال ذلك عمار بن ياسر رضي الله عنه (ولكن من شرح  
 بالكفر صدرا) عبيد الله بن أبي سرح فانه كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما أخذته المشركون وأكروهه على ما أكرهوا عليه عمار بن ياسر رضي الله عنه أجابهم إلى  
 ذلك متمدا فأكرموه وكان معهم إلى أن فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فجاء به عثمان  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أن يبايعه وفيه قصة وهو المراد بقوله تعالى ولكن  
 من شرح بالكفر صدرا فعرفنا أنه إذا بدل الاعتقاد بحكم بكفره مكرها كان أوطأنا وهذا

لانه لا ضرورة الى تبديل الاعتقاد فانه لا اطلاع لاحد من العباد على اعتقاده وهو المراد  
أيضا من قوله تعالى من كفر بالله من بعد إيمانه فأما قوله تعالى الا من أكره وقله مطمئن بالإيمان  
فهو عمار بن ياسر رضي الله عنه وقد ذكرنا قصته وعن جابر الجعفي انه سأل النبي صلى الله عليه وآله  
عن الرجل يأمر عبده أن يقتل رجلا قال فيها ثلاثة أقاويل قائل يقتل العبد وآخر قال يقتل  
المولى والبعد وآخر قال يقتل المولى والمراد بيان حكم القصاص عند القتل مكرها انه على من  
يجب فان أمر المولى عبده بمنزلة الاكراه لانه يخاف على نفسه ان خالف أمره كأمر السلطان  
في حق رعيته ثم لم يذكر القول الرابع وهو الذي ذهب اليه أبو يوسف انه لا يقتل واحدا  
منهما وكان هذا القول لم يكن في السلف وانما سبق به أبو يوسف رحمه الله واستحسنه وبيان  
المسئلة يأتي في موضعه وفي الحديث دليل ان المفتي لا يقطع الجواب على شيء ولكن يذكر  
أقاويل العلماء في الحادثة كما فعلها النبي صلى الله عليه وآله ولكن هذا اذا كان المستفتى بمن يمكنه التمييز  
بين الاقاويل ويرجع بعضها على البعض فان كان بحيث لا يمكنه ذلك فلا يحصل مقصوده  
ببيان أقاويل العلماء رحمهم الله فلا بد للمفتي من أن يبين له أصح الاقاويل عنده للاخذ به  
وعن الحسن البصري رحمه الله التقية جائزة للمؤمن الى يوم القيامة الا انه كان لا يجعل في  
القتل تقية وبه تأخذ والتقية ان يبقى نفسه من العقوبة بما يظهره وان كان يضر خلافه وقد  
كان بعض الناس بأبي ذلك ويقول انه من النفاق والصحيح ان ذلك جائز لقوله تعالى الا أن  
تقوا منهم تقاة واجراء كلمة الشرك على اللسان مكرها مع طمأنينة القلب بالإيمان من باب  
التقية وقد بينا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص فيه لعمار بن ياسر رضي الله عنه الا  
أن هذا النوع من التمية يجوز لنبي الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام فأما في حق المرسلين  
صلوات الله عليهم أجمعين فما كان يجوز ذلك فيما يرجع الى أصل الدعوة الى الدين الحق وقد  
جوزه بعض الروافض لمنهم الله ولكن تجوز ذلك محال لانه يؤدي الى أن لا يقطع القول بما  
هو شريعة لاحتمال أن يكون قال ذلك أو فعله تقية والقول بهذا محال وقوله الا أنه كان  
لا يجعل في القتل تقية يعني اذا أكره على قتل مسلم ليس له أن يقتله لما فيه من طاعة المخلوق في  
معصية الخالق وإيثار روحه على روح من هو مثله في الحرمة وذلك لا يجوز وبهذا يتبين عظم  
حرمة المؤمن لان الشرك بالله أعظم الاشياء وزرا وأشدّها تحريما قال الله تعالى تكاد السموات  
تتفطرن منه الى نوله عز وجل أن دعوا الارحمين ولدانهم بإباح له اجراء كلمة الكفر في حالة الاكراه

ولا يباح الاقدام على القتل في حالة الاكراه فيه يتبين عظم حرمة المؤمن عند الله تعالى وهو مراد ابن عباس رضي الله عنه انما التقية باللسان ليس باليد يعني القتل والتقية باللسان هو اجراء كلمة الكفر مكرها وعن حذيفة رضي الله عنه قل فنة السوط أشد من فنة السيف قلوا انه وكيف ذلك قل ان الرجل يضرب بالسوط حتى يركب الخشب يعني الذي يراد ضربه يضرب بالسوط حتى يصمد السلم وان كان يعلم ما يراد به اذا صمد وفيه دليل ان الاكراه كما يتحقق بالتهديد بالقتل يتحقق بالتهديد بالضرب الذي يخاف منه التلف والمراد بالثقة العذاب قال الله تعالى ذوقوا عنتكم وقال الله تعالى ان الدين فتنوا المؤمنين والمؤمنات أي عذبوهم فمنا عذاب السوط أشد من عذاب السيف لان الالم في القتل بالبف يكون في ساعته وتوالي الالم في الضرب بالسوط الى أن يكون آخره الموت وقد كان حذيفة رضي الله عنه ممن يستعمل التقية على ما روى أنه يدارى رجلا قتيلا له املك متافق فقال لا ولكني اشتري ديني بمعض يمض مخافة أن يذهب كله وقد ابتلى يمض ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روى أن المشركين أخذوه واستحلوه على أن لا ينصر رسول الله في عزوه فلما نخلص منهم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبره بذلك فقال عليه الصلاة والسلام أوف لهم بعهدهم ونحن نستعين بالله عليهم وذكر عن مسروق رحمه الله قال بعث معاوية رضي الله عنه بتماثيل من صفر تباع بأرض الهند فربها على مسروق رحمه الله قال والله لو أي أعلم أنه يقتلني لرققتها ولكني أخاف أن يمدني فيفتني والله لا أدرى أي الرجلين معاوية رجل قد زين له سوء عمله أو رجل قد ينس من الآخرة فهو مجتمع في الدنيا وفيل هذه تماثيل كانت أصيبت في الفسمة فأمر معاوية رضي الله عنه ببجها بأرض الهند ليخذهما الاسلحة والكرام للنزاة فيكون دليلا لابي حنيفة رحمه الله في جواز بيع الصنم والصليب ممن يعبده كما هو طريقة القياس وقد استنظم ذلك مسروق رحمه الله كما هو طريق الاستحسان الذي ذهب اليه أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في كراهة ذلك ومسروق من علماء التابعين وكان يزاحم الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى وقد رجع ابن عباس الى قوله في مسألة الذر بذبح الولد ولكن مع هذا قول معاوية رضي الله عنه مقدم على قوله وقد كانوا في المجتهدين يلحق بعضهم الوعيد بالبعض كما قال علي رضي الله عنه من أراد أن يتقم جرائم جهنم فليقل في الحد يني بقول زيد رضي الله عنه وانما قلنا هذا لانه لا يظن بمسروق رحمه الله انه قال في

معاوية رضي الله عنه ما قال عن اعتقاد وقد كان هو من كبار الصحابة رضي الله عنهم وكان كاتب الوحي وكان أمير المؤمنين وقد أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملك بعده فقال له عليه السلام يوما إذا ملكت أمر أمي فأحسن اليهم إلا أن توبته كانت بعد انتهاء توبته على رضي الله عنه ومضي مدة الخلافة فكان هو غططا في مزاحمة على رضي الله عنه تاركها هو واجب عليه من الانتياد له لا يجوز أن يقال فيه أكثر من هذا ويحكى أن أبا بكر أحمد بن الفضل رحمه الله كان ينال منه في الابتداء فرأى في منامه كان شجرة تدلت من لسانه إلى موضع قدمه فهو يطؤها ويتألم من ذلك ويقطر الدم من لسانه فسأل المعبر عن ذلك فقال إنك تنال من واحد من كبار الصحابة رضي الله عنه فأياك ثم أياك وتدقيل في تأويل الحديث أيضا أن تلك التماثيل كانت صفارا لا يبدو للناظر من يمدولا بأس بالتخاذل مثل ذلك على ما روى أنه وجد خاتم دانيال عليه السلام في زمن عمر رضي الله عنه كان عليه نقش رجل بين أسدين يحسانه وكان على خاتم أبي هريرة ذبابتان ففرقا أنه لا بأس بالتخاذل ما صغر من ذلك ولكن مسروقا رحمه الله كان يبالغ في الاحتياط فلا يجوز اتخاذ شيء من ذلك ولا يبيعه ثم كان تفريق ذلك من الأمر بالمعروف عنده وقد ترك ذلك مخافة على نفسه وفيه تبين أنه لا بأس باستعمال التقية وأنه يرخص له في ترك بعض ما هو فرض عند خوف التلف على نفسه ومقصوده من إيراد الحديث أن بين أن التمدب بالسوط يتحقق فيه الإكراه كما يتحقق في القتل لأنه قال لو علمت أنه يقتلني لفرقتها ولكن أخاف أن يمدني فيقتلني فبين بهذا أن فتنة السوط أشد من فتنة السيف وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال لا جناح على في طاعة الظالم إذا أكرهني عليها وإنما أراد بيان جواز التقية في إجراء كلمة الكفر إذا أكرهه أمشرك عليها فالظالم هو الكافر قال الله تعالى والكافرون هم الظالمون ولم يردبه طاعة الظالم في القتل لأن الانتم على المكروه في القتل لا يندفع بمدرك الإكراه بل إذا قدم على القتل كان آثما أتم القتل على ما بينه والله أعلم

باب ما يكره عليه اللصوص غير المتأولين

(قال رحمه الله) ولو أن لصوصا من المسلمين غير المتأولين أو من أهل الدمة نجحوا فغلبوا على مصر من أمصار المسلمين وأسروا عليهم أميرا فأخذوا رجلا فقالوا لنقتلك

أو لتشربن هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لحلم هذا الخنزير ففعل شيئاً من ذلك كان عندنا في سعة لأن حرمة هذه الأشياء ثابتة بالشرع وهي مفسدة بحالة الاختيار فإن الله تعالى استثنى حالة الضرورة من التحريم بقوله عز وجل إلا ما اضطررتم اليه والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فظهر أن التحريم مخصوص بحالة الاختيار وقد غنقت الضرورة هنا خلوف التلف على نفسه بسبب الإكراه فالتفت هذه الأعيان في حالة الضرورة بسائر الأطمعة والأشربة فكان في سعة من تناول منها وإن لم يفعل ذلك حتى يقتل كان آثماً وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يكون آثماً وكذلك هذا فيمن أصابته نخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات فعلى ظاهر الرواية يكون آثماً وعلى رواية أبي يوسف لا يكون آثماً فالأصل عند أبي يوسف أن الأثم يفتنى عن المضطر ولا تنكشف الحرمة بالضرورة قال الله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه وقال تعالى فمن اضطر في نخمصة غير متجاف لأثم فإن الله غفور رحيم وهذا لأن الحرمة بصفة أنها ميتة أو خمر وبالضرورة لا يندم ذلك فإذا امتنع كان امتناعه من الحرام فلا يكون آثماً فيه وبوجه ظاهر الرواية أن الحرمة لا تناول حالة الضرورة لأنها مستثناة بقوله تعالى إلا ما اضطررتم اليه فاما أن يقال يصير الكلام عبارة عما وراء المستثنى وقد كان مباحاً قبل التحريم فبقى على ما كان في حالة الضرورة أو يقال الاستثناء من التحريم إباحة وإذا ثبتت الإباحة في حالة الضرورة فامتناعه من تناول حتى تلف كامتناعه من تناول الطعام الحلال حتى تلت نفسه فيكون آثماً في ذلك وصفة الجزية توجب الحرمة للمنى الرفق بالتناول وهو أن يمنه من استعمال عقله ويصده عن ذكر الله وعن الصلاة وكذلك لحلم الخنزير لما في طبع الخنزير من الانتهاب وللغذاء أثر في الخلق والرفق هنا في الإباحة عند الضرورة لأن اتلاف البعض أهون من اتلاف الكل وفي الامتناع من تناول هلاك الكل فتثبت الإباحة في هذه الحالة لهذا المنى وكذلك لو أوعده بقطع عضو أو بضرب مائة سوط أو أقل منها مما يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس (الآ ترى) أن المضطر كما لا يباح له قتل الإنسان لياً كل من لحمه لا يباح له قطع عضو من أعضائه والضرب الذي يخاف منه التلف بمنزلة القتل على ما بينا أن فتنة السوط أشد من فتنة السيف والأعضاء في هذا سواء حتى لو أوعده بقطع أصبع أو أمانة يتحقق به الإلجاء فمكل ذلك محرم باحترام النفس تبعاً لها ولو أوعده بضرب سوط أو سوطين لم يسه



تناول ذلك لأنه لا يخاف على نفسه ولا على عضو من أعضائه بما هدد به إنما يفهم ذلك أو يؤله ألماً يسيراً والالغاء لا يتحقق به (ألا ترى) أن بالاكراه بالجلوس والقيد لا يتحقق الالغاء حتى لا يباح له تناول هذه الاشياء والنم الذي يصيبه بالجلوس ربما يزيد على ما يصيبه بضرب سوط أو سوطين (ألا ترى) أن الجهال يترادلون فيما بينهم بهذا المقدار وكذلك كل ضرب لا يخاف منه تلف نفس أو ذهاب عضو في أكثر الرأي وما يقع في القلب لأن غالب الرأي يقام مقام الحقيقة فيما لا طريق إلى معرفته حقيقة قال وقد وقت بعضهم في ذلك أدنى الحدود أربعين سوطاً فإن هددوا بقل منها لم يسه الاقدام على ذلك لأن مادون الأربعين مشروع بطريق التعزير والتعزير يقام على وجه يكون زاجراً لا متلماً ولكننا نقول انصب المقدار بالرأي لا يكون ولا نص في التقدير هنا وأحوال الناس تختلف باختلاف تحمل أبدانهم للضرب وخلافه فلا طريق سوى رجوع المكروه إلى غالب رأيه فإن وقع في غالب رأي أنه لا تلف به نفسه ولا عضو من أعضائه لا يصير ملجأً وإن خاف على نفسه التلف منه يصير ملجأً وإن كان التهديد بعشرة أسواط وهكذا نقول في التعزير للإمام أن يبلغ بالتعزير تسعة وثلاثين سوطاً إذا كان في أكثر رأي أنه لا يتلف به نفسه ولا عضواً من أعضائه وكذلك أن تغلب هؤلاء اللصوص على بلد ولكنهم أخذوا رجلاً في طريق أو مصر لا يقدر فيها على غوث لأن المتبر خوفه التلف على نفسه وذلك بتمكنهم من إيقاع ما هددوه به قبل أن يحضر الغوث ولو توعدوه على شيء من ذلك بحبس سنة أو بريد ذلك من غير أن يمتدوا طاماً ولا شراً لم يسه الاقدام على شيء من ذلك لأن الجلوس والقيد يوجب الهم والحزن ولا يخاف منه على نفس ولا عضو ولدفع الحزن لا يسه تناول الحرام (ألا ترى) أن شارب الخمر في العادة إنما يقصد بشربها دفع الهم والحزن عن نفسه ولو تحقق الالغاء بالجلوس لتحقق بحبس يوم أو نحوه وذلك ببعد وإن قالوا لنجيمتك أو لتعلمن بعض ما ذكرنا لم ينبغ له أن يفعل ذلك حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف لأن الجوع شيء يهيج من طبعه وبأدى الجوع لا يخاف منه التلف إنما يخاف التلف عند نهاية الجوع بأن تخلو المعدة عن مواد الطعام فتحترق وتشي منه لا يوجد عند أدنى الجوع (ألا ترى) أن الاكراه في هذا معتبر بالضرورة والمضطر الذي يخاف على نفسه من العطش والجوع يباح له تناول الميتة وشرب الخمر ولا يباح له ذلك عند أدنى الجوع ما لم يخف التلف على نفسه وهذا بخلاف ما تقدم إذا هددوه بضرب سوط

فان هناك يباح له تناول ولا يلزمه أن يصبر الى أن يبلغ الضرب حدا يخاف منه التلف  
 على نفسه لان الضرب قبل التبر به فينظر الى ما هدد به فاذا كان يخاف منه التلف يباح  
 الاقدام عليه باعتبار ان تمكنه من ايقاع ما هدد به يحمل كتحقيقه الايقاع والجوع هنا يهيج من  
 طبعه وليس هو فعل التبر به فاما يتبر القدر الموجود منه وقد قيل انما يتبر اذا كان يعلم أن  
 الجوع صار بحيث يخاف منه التلف وأراد أن يتناول مكتومه من ذلك فاما اذا كان يعلم انه لو  
 صبر الى تلك الحالة ثم أراد أن يتناول لم يمكنه من ذلك فليس له أن يتناول الا اذا كان بحيث يلحقه  
 النوت الى أن ينتهي حاله الى ذلك فينشد لايسه الاقدام عليه بادني الجوع قال وكل شيء  
 جاز له فيه تناول هذه المحرمات من الاكراه فكذلك يجوز عندنا الكفر بالله اذا أكره عليه  
 وقلبه مطمئن بالايمان وهذا يجوز في العبادة فان حرمة الكفر حرمة ثابتة مضمنة لا تنكشف  
 بحال ولكن مراده أنه يجوز له اجراء كلمة الشرك على اللسان مع طمأنينة القلب بالايمان  
 لان الاجزاء قد تحقق والرخصة في اجراء كلمة الشرك ثابتة في حق الملجأ بشرط طمأنينة  
 القلب بالايمان الا أن هنا ان استمع كان مثابا على ذلك لان الحرمة باقية فهو في الامتناع  
 متمسك بالزينة والمتمسك بالزينة أفضل من المترخص بالرخصة قال وقد بلغنا عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه قال ما من كلام أنسكلم به يدرأ عنى ضربين بسوط غير ذى سلطان  
 الا كنت متكبها وانما نضع هذا على الرخصة فيما فيه الالم الشديد وان كان من سوطين  
 فاما أن تقول السوطان اللذان لا يخاف منهما تلف يوجبان الرخصة له في اجراء كلمة الشرك  
 فهذا مما لا يجوز أن يظن بعبد الله رضي الله عنه وأما تصرف هذا اللفظ منه على سبيل المثل  
 فليان الرخصة عند خوف اللاب وقيل السوطان في حقه كان يخاف منهما التلف لضرب  
 نفسه فقد كان بهذه الصفة على ما روى انه صعد شجرة يوما فضحكت الصحابة رضي الله عنهم  
 من دقة ساقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضحكوا فهما قيلان في الميزان ولو أن  
 هؤلاء اللصوص قالوا شيئا من ذلك للرجل والرجل لا يرى أنهم يقدمون عليه لم يسعه  
 الاقدام على المحرم لان المتبر خوف التلف ولا يصير خائفا التلف اذا كان يعلم أنهم لا يقدمون  
 عليه وان هددوه به وقد بينا أن مالا طريق الى معرفته حقيقة يتبر فيه غالب الرأي فان كان  
 لا يخاف أن يقدموا عليه في أول مرة حتى يماودوه لم ينبغ له أن يقدم على ذلك حتى  
 يماودوه وهذا على ما يقع في القلب (ألا ترى) أنك لو رأيت رجلا يتعب عليك دارك من

خارج أو دخل عليك ليلا من الثقب بالسيف وخفت أن أضرته بضربك وكان علي أكثر رأيك ذلك وسمعت أن قتله قبل أن تعلمه إذا خفت أن يسببك أن أعلمته وفي هذا اتفاق نفس ثم أجاز الاعتماد على غالب الرأي لتعذر الوقوع على حقيقته فكذلك فيما سبق ولو هددوه بقتل أو إتلاف عضو أو مجس أو قيد ليقر لهذا الرجل بألف درهم فأقر له به فالأقرار باطل أما إذا هددوه بما يخاف منه التلف فهو ملجأ إلى الأقرار بحمول عليه والأقرار خبر متين بين الصدق والكذب فانما يوجب الحق باعتبار رجحان جانب الصدق وذلك ينعدم بالاجراء وكذلك إن هددوه بمجس أو قيد لأن الرضا ينعدم بالمجس والقيد بما يلحقه من الهم والحزن به وانعدام الرضا يمنع ترجيح جانب الصدق في إقراره ثم قد بينا أن الإكراه نظير الهزل ومن هزل بإقراره لنسيه وتصادقا على أنه هزل بذلك لم يلزمه شيء فكذلك إذا أكره عليه فإن قيل لماذا لم يجعل هذا بمنزلة شرط الخيار وشرط الخيار يمنع صحة الأقرار فإننا لا كذلك بل متى صح شرط الخيار مع الأقرار بالمال لا يجب المال حتى لو قال كفلت لعلاء عن فلان بألف درهم على أني بالخيار لا يلزمه المال فأما إذا أطلق الأقرار بالمال وهو خبر عن الماضي فلا يصح معه شرط الخيار والا كراه هنا متحقق فانما يعتبر بموضع يصح فيه اشتراط الخيار وهذا بخلاف ما تقدم من تناول الحرام لأن المؤثر هناك الاجراء وذلك ما يخاف منه التلف وهنا المانع من وجوب المال انعدام الرضا بالاتزام وقد انعدم الرضا بالإكراه وإن كان بمجس أو قيد قال شريح رحمه الله القيد كره والوعيد كره والضرب كره والسجن كره وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل على نفسه بأمين إذا ضربت أو بنت أو جوعت أي هو ليس بطائع عند خوف هذا لاشياء وإذا لم يكن طائما كان مكرها ولو توعدوه بضرب سوط واحد أو مجس يوم أو قيد يوم على الأقرار بألف فأقر به كان الأقرار جائزا لأنه لا يصير مكرها بهذا القدر من الحبس والقيد فالجهل قد يتهازلون به فيما بينهم فيحبس الرجل صاحبه يوما أو بعض يوم أو يقيد من غير أن يفهم ذلك وقد يفعل المرء ذلك بنفسه فيجمل القيد في رجله ثم يمشي تشبها بالقييد أو أيت لو قالوا له لنظر قنك طرقة أو لنسمة نك أو لنقرن به أما كان إقراره جائزا والحد في الحبس الذي هو إكراه في هذا ما يجس منه الاغتمام بين وفي الضرب الذي هو إكراه ما يجس منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا يزداد على ذلك ولا ينقص منه لأن نصب المقادير بالرأي لا يكون ولكن ذلك على قدر

ما يرى الحاكم اذا رفع ذلك اليه فارأى أنه اكراه أبطل الاقرار به لان ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس فالوجيه الذى يضع الحبس من سبابه تأثير الحبس والتقيد يومًا في حقه فوق تأثير حبس شهر في حق غيره فلهذا لم تقدر فيه بشي وجعلناه موكولا الى رأى القاضي لينى ذلك على حال من اتى به ولو أكرهوه على أن يقر لرجل بألف درهم فأقر له بخمسمائة كان باطلا لانهم حين أكرهوه على ألف فتدأ كرهوه على أقل منها فالخمسمائة بدخ ألف ومن ضرورة امتناع صحة الاقرار بالالف اذا كان مكرها امتناع صحة اقراره بما هو دونه ولان هذا من مادات الظلمة أنهم يكرهون المرء على الاقرار وبذل الخط بألف ويقنعون منه ببعضه فهذا الطريق جعل مكرها على ما دون ألف ولو أقر بالالفين لزمه ألف درهم لانه طالع في الاقرار في احد الالفين وليس من عادات الظلمة أن يتحكموا على المرء بما لم يصرح به أكثر من ذلك وفرق أبو حنيفة بين هذا وبين ما اذا شهد أحد الشاهدين بألف والآخر بالالفين فان هناك لا تقبل الشهادة على شيء وقال هناك لا يصح اقراره بقدر ألف وتصح الزيادة لان في الشهادة تعتبر الموافقة من الشاهدين لفظا ومعنى وقد انعدمت الموافقة لفظا فالألف غير الالفين وهنا المكروه مضار تمتعت فانما يعتبر في حقه المعنى دون اللفظ وقد قصد الاضرار به بالرام الالف اياه بأقراره فيرد عليه قصده ولا يلزمه الالف بما أقر به ويلزمه ما زاد عليه ولو أقر بألف دينار لزمته لان الدرهم والدنانير جنسان حقيقة فيكون هو طالما في جميع ما أقر به من الجنس الآخر ولا يقال الدرهم والدنانير جمل كجلس وأحد في الاحكام لان هذا في الانشآت فانما في الاخبارات فهما جنسان كما في الدعوى والشهادة فانه اذا ادعى الدرهم وشهد له الشهود بالدنانير لا تقبل والاقرار اخبار هاتفا الدرهم والدنانير فيه جنسان وكذلك ان أقر له بنصف غير ما أكرهوه عليه من المكيل أو الموزون فهو طالع متى أقر به ولو أكرهوه على أنه يقر له بألف فأقر له ولفلان الغائب بألف فالأقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف سواء أقر الغائب بالشركة أو انكرها وقال محمد ان صدقة الغائب فيما أقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذى أكرهوه على الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال وأصل المسئلة ما يئناه في الاقرار ان الربض اذا أقر لوارثه ولا جنبي بدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف الاقرار باطل على كل حال لانه أقر بأن المال مشترك بينهما ولا وجه لاثبات الشركة للوارث فيبطل الاقرار

كله وهنا أقر بالمال. شتركاينهم مالا وجه لا ثبات الشركة لمن أكره على الاقرار له فكان الاقرار باطلا وكذلك عند محمد ان صدقة الاجنبي بالشركة وان كذبه فله نصف المال لانه أقر له بنصف المال وادعي عليه شركة الوارث معه وهنا أيضا أقر للنائب بنصف المال طالما وادعي عليه شركة الحاضر معه فكان اقراره للنائب بنصف المال صحيحا ودعواه الشركة باطلة ولو أكرهه على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد وقبضها باسمه جازت في حصة زيد لانه ملكه نصف الجارية طالما والشيوخ فيما لا يجتمل القسمة لا يمنع صحة الهبة وبطلت في حصة عبد الله بالاكره ثم الهبة انشاء التصرف فبطلانه في نصيب من أكره عليه لا يمنع من صحته في نصيب الآخر كالوصية فان من أوصى لوارثه ولاجنبي جازت الوصية في نصيب الاجنبي بخلاف الاقرار ولو كان ذلك في ألف درهم بطلت الهبة كلها أما عند أبي حنيفة فلانه لا يجوز هبة ما يجتمل القسمة من رجلين اذا كان طالما في حقهما فاذا كان مكرها في حق أحدهما كان أولى وأما عند أبي يوسف ومحمد فأنما لا يجوز هنا لان الهبة بطلت في نصيب عبد الله من الاصل فلو صحت في نصيب زيد كانت في مشاع يجتمل القسمة وذلك يمنع صحة الهبة (ألا ترى) أنه لو وهب داره من رجل فاستحق نصفها بطلت الهبة في الثاني واستشهد لهذا بما لو اشترى دارا وهو شفيهما مع رجل غائب فقبضها ووهبها وسلمها ثم حضر النائب فأخذ نصفها بالشفعة بطلت الهبة في النصف الآخر لان في النصف المأخوذ بالشفعة الهبة تبطل من الاصل وكذلك لو وهب لرجل دارا على أن يموضه من نصفها خيرا فالهبة تبطل في النصف الباقي لبطلانها في النصف الذي شرط فيه الخمر عوضا وهذا بخلاف الرضى اذا وهب داره من انسان ولا مال له غيرها ثم مات فان الهبة تنتقض في الثانيين لحق الورثة وتبقى في الثالث صحيحة لان الهبة في الكل صحيحة في الابتداء وأنما تنتقض في الثانيين لحق الورثة بموت الواهب فكان الشيوخ في الثالث طائرا وذلك لا يبطل الهبة كما لو وهب داره من انسان ثم رجع في نصفها وفيما تقدم من المسائل المبطل للهبة في النصف معتبرن بالسبب فبطلت الهبة في ذلك النصف من الاصل فالشيوخ في النصف الباقي يكون مقارنا لا طارئا ولو أكرهه على هبة جاريته لرجل ودفعها اليه فوهب ودفع فاعتقها الموهوب له جاز عتقه وغرم المعتق قيمتها أما قوله ولو دفعها اليه فهو فصل من الكلام فان الاكره على الهبة يكون اكرها على الدفع بخلاف الاكره على البيع فانه لا يكون اكرها

على التسليم والبرق أن المكره مضار متنت والمهبة لا توجب الملك بنفسها ما لم يتصل بها  
القبض فإذا كان السرور الذي قصده المكره وهو إرادة ملكه لا يحصل إلا بالقبض تسمى  
الأكراه إليه وإن لم ينص عليه فأما البيع فوجب للملك بنفسه والأضرار به يتحقق متى صح  
ولا يمتدى إلا أكراه عن البيع إلى شيء آخر وإذا سلم بعد ذلك بتغير أمره كان طائفاً في  
التسليم ويوضحه أن القبض في باب البيع يوجب ملك التصرف وذلك حكم آخر غير ملزم  
الموجب الأصلي بالبيع وهو ملك الغير فلا يمتدى إلا أكراه إليه بدون التخصيص عليه وأما  
القبض في باب المهبة فيوجب الملك الذي هو حكم المهبة وهو ملك المير فهذا كان الأكراه  
على المهبة أكراهها على التسليم ثم بسبب الأكراه تمسك المهبة ولكن المهبة العائدة توجب  
الملك بعد القبض كالمهبة الصحيحة بناء على أصلنا أن فساد السبب لا يمنع وقوع الملك  
بالقبض فإذا أخذها أو دبرها أو استولدها فقد لاقى هذه التصرفات منه ملك هذه فكات  
نافذة وعليه ضمان قيمتها لأن رد الدين كان مستحقاً عليه وقد تعذر مفوذ تصرفه فيه فله  
قيمتها كالشترأة شراء فاسداً وإذا شاء المكره في هذا كله رجع على الدين أكرهه بقيمتها  
لأنهم أثلوا عليه ملكه فإن الأكراه بوعيد متلف يجعل المكره ملجأً وذلك يوجب كون  
المكره آلة للمكره ونسبة الفعل إليه فيما يصلح أن يكون آلة وهو في التسليم والاتلاف  
الحاصل به يصلح أن يكون آلة للمكره فإذا صار الاتلاف منسوباً إلى المكره كان ضامناً  
للقبضة فإن ضمنهم القيمة رجعوا بها على الموهوب له لأنهم قاموا في الرجوع عليه مقام من سبهم  
ولأنهم ملكوها بالصحة ولو كانت قائمة من هذا الموهوب له كان لهم أن يأخذوها منه وإذا  
أثلوها بالإعتاق كان لهم أن يضموه قيمتها فإن قيل لماذا لا تنفذ المهبة من جهتهم قلنا لأنهم ما  
رهبوها وإنما قصدوا الأضرار بالمكره لا التبرع من جهتهم بخلاف الغاصب إذا وهب  
المفصوب ثم ضمن القيمة فإن هناك قصد تنفيذ المهبة من جهته فإذا ملكه بالضمان نفذت المهبة  
من جهته كما قصدها ولذلك لو أكرهه على البيع والتسليم فعقله المشتري أو دبره أو كانت  
أمة ما استولدها نفذ ذلك كله عندها وقال زفر لا ينفذ شيء من ذلك وأصل المسئلة أن المشتري  
من المكره بالقبض يصير مالكا عندها خلافاً لفر وجهه الله وحجته في ذلك أن بيع المكره  
دون البيع بشرط الحياء للبائع فالبائع هناك راض بأصل السبب والبيع هناك يتم بموت  
البائع وهنا لا يتم ثم هناك المشتري لا يملكه بالقبض فهنا أولى أذ بيع المكره كبيع الهازل

ولو تصادقا انه كان البيع بينهما هزلا لم يملك المشتري المبيع بالقبض فكذلك اذا كان البائع  
مكرها وكلامه في الاكراه بالقتل أوضح لان الفعل يتعدم في جانب المكره بالايجاب فيصير  
كان المكره باثر ذلك بنفسه فلا يملكه المشتري بالقبض وان كان لو أجاز له المالك طوعا  
صح ووجبنا في ذلك أن يبيع المكره فاسد والمشتري بالقبض بحكم البيع الفاسد يصير مالكا  
ويبان الوصف ان ماهو ركن العقد لم يتعدم بالاكراه وهو الايجاب والقبول في محله وانما  
العدم ماهو شرط الجواز وهو الرضى قال الله تعالى الا أن تكون تجارة عن راض منكم  
وتأثير انعدام شرط الجواز في افساد العقد كما هو في الربا فان المساواة في أموال الربا شرط  
جواز العقد فاذا انهدمت المساواة كان العقد فاسدا وكان الملك ثابتا للمشتري بالقبض فهذا  
مثله بخلاف البيع بشرط الخيار فان شرط الخيار يجعل العقد في حق حكمه كالمتعلق بالشرط  
والمتعلق بالشرط معدوم قبل الشرط وهذا لان قوله على اني بالخيار شرط ولكن لا يمكن  
ادخاله على أصل السبب لان البيع لا يحتمل التعليق بالشرط فيكون داخلا على حكم السبب  
لان الحكم يحتمل التأخر عن السبب وبهذا تبين أن البائع هناك غير راض بالسبب في الحال  
لانه علقه بالشرط فلا يتم رضاه به قبل الشرط فكان أضعف من يبيع المكره لان المكره  
راض بالسبب لدفع الشرع عن نفسه غير راض بحكم السبب والخيار الثابت للمكره من طريق  
الحكم فيكون نظير خيار الرؤية وخيار العيب وذلك لا يمنع انعقاد السبب في الحكم مقيدا  
لحكمه فكذلك يبيع المكره وكذلك الهازل فانه غير راض باصل البيع لان البيع اسم للجد  
الذي له في الشرع حكم والهزل ضد الجد فاذا تصادقا على انها لم يباشرا ماهو سبب الملك  
لا ينعقد البيع بينهما موجبا للملك وهنا المكره دعي الى الجدد وقد أجاب الى ذلك لانه لو أني  
بغيره كان طائما فكان يبيع المكره أقوى من يبيع الهازل من هذا الوجه وانما يتعدم الفعل  
في جانب المكره اذا صار منسوبا الى المكره وذلك يقتصر على ما يصلح أن يكون المكره  
فيه آلة للمكره وفي البيع لا يصلح أن يكون هو آلة للمكره لان التكلم بلسان الغير لا يتحقق  
فيه المكره مباشرة للبيع فان قيل هو في التسليم يصلح أن يكون آلة للمكره فينتقل ذلك الى  
المكره ويصير كأنه سلم بنفسه فلا يملكه المشتري قلت هو في التسليم متمم للعقد فلا يصلح أن  
يكون آلة للمكره وانما يصلح أن يكون آلة للمكره في تسليم ابتداء غصب ونبرت الملك في  
البيع الفاسد لا ينبغي على ذلك وانما ينبغي على تسليم هو حكم العقد وذلك متصور على المكره

أيضا بوضوحه انه لا تأثير للاكراه في تبديل محل الفعل ولو أخرجاهذا التسليم من أن يكون  
متما لا مقد جملاء غصبا ابتداء بنسبته الى المكره فيتبدل بسبب الاكراه ذات الفعل وادا  
كان لا يجوز أن يتبدل محل الفعل بسبب الاكراه فكيف يجوز أن يتبدل ذاته ومن أصحابنا رحمهم  
الله من عال تنفيذ عتق المشتري من غير تعرض للملك فقول ايجاب البيع مطلقا تسليط للمشتري  
على العتق والا كراه لا يمنع صحة التسليط على العتق ونفوذ العتق بحكمه كما لا يمنع الاكراه  
صحة الاعناق (الأنرى) انه لو أكره على أن يوكل في عتق عبده فعتل وأعتقه الوكيل نفذ عتقه  
فهذا مثله واذا ثبت نفوذ العتق والتدبير والاستيلاء فقد تعدر على المشتري رد عينها فيضمن  
قيمتها للبائع فان شاء البائع ضمن الدين أكرهوه لان العقد وما يتبعه وان لم يصير مضاه  
اليهم فلا تلأف الحاصل به يصير مضاه اليهم في حق البائع لان المكره يصلح أن يكون آلة  
لهم في الاتلاف فكان له أن يضمهم قيمتها ثم يرجعون بها على المشتري لانهم قاموا مقام  
البائع أو لانهم ملكوها بالضم ولا يمكن تنفيذ البيع من جهةهم فيرجعون على المشتري بقيمتها  
لانه ألتفها عليهم طوعا بالاعتاق ولو ان المشتري ألتفها والموهور له لم يفعل بها ذلك ولكنه  
باعها أو وهبها وسلمها أو كاتبها كان ملولاها المكره أن ينقض جميع ذلك لان هذه التصرفات  
تحتل النقص فينقض لحق المكره بخلاف العتق (الأنرى) أن العتق لا ينقض لحق المرهن  
والبيع والهبة والكتابة تنقض لحقه وان قيل فأن ذهب قولكم ان بيع المكره فاسد والمشتري  
شراء فاسدا لا ينقض منه هذه التصرفات ببدل القبض لحق البائع قلنا لان هناك البائع سلم البيع  
راضيا به فيصير بالتسليم مسلطا للمشتري على هذه التصرفات وهنا المكره غير راض بالتسليم  
ولو رضى بالتسليم ثم البيع فوزانه المشتري شراء فاسدا اذا أكره البائع على التسليم فسلمه  
مكرها وهذا لان الفاسد معتبر بالصحيح وفي البيع الصحيح اذا قبضه المشتري بنفي اذن  
البائع وتصرف فيه ينقض من تصرفاته ما يحتمل النقص لابقاء حق البائع في الجلس دون  
ما لا يحتمل النقص قال وليس في شيء يكره عليه الانسان الا وهو يرد الا ما جرى فيه عتق  
أو تدبير أو ولادة أو طلاق أو نكاح أو نذر أو رجعة في المدة أو في الابله ممن لا يقدر  
على الجماع فان هذه الاشياء تجوز في الاكراه ولا ترد وأصل المسئلة أن تصرفات المكره قولاً  
منعقد عندنا الا أن ما يحتمل المسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل المسخ منه  
كالطلاق والنكاح والعتاق وجميع ما سميما فهو لازم وقال الشافعي تصرفات المكره قولاً



يكون لغوا اذا كان الاكراه بغير حق بمنزلة تصرفات الصبي والمجنون ويستوى ان كان  
الاكراه بحبس أو قتل أو حجة في ذلك قوله تعالى لا اكراه في الدين والمراد في الحكم  
لما يكره عليه المرء في الدين قال عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والسيان وما استكرهوا  
عليه فهذا يدل على ان ما يكره عليه يكون مرفوعا عنه حكمه وأثمه وعينه الا بدليل والمنى  
فيه ان هذا قول موجب للحرمة فالاكراه الباطل عليه يجمع حصول الفرقة كالردة وتأثيره ان  
انقضاء التصرفات شرعا بكلام يصدر عن قصد واختياره معتبرا شرعا ولهذا لا ينقضي من ذلك  
بكلام الصبي والمجنون والناثم وليس للمكره اختيار صحيح معتبر شرعا فيما تكلم به بل هو مكره  
عليه والاكراه يضاد الاختيار فوجب اعتباره هذا الاكراه في انقضاء اختياره لكونه كراهيا  
بالباطل ولكونه معذورا في ذلك فاذا لم يبق له قصد معتبر شرعا لتعني المجنون بخلاف العتق اذا  
أكرهه القاضي على الفرقة بدمضى المدة أو المولى بعد ما لان ذلك اكراه بحق لانعدام اختياره  
شرعا (ألا ترى) ان المدبوع اذا أكرهه القاضي على بيع ماله نفذ فيه والدمى اذا أسلم عبده  
فاجبر على بيعه نفذ فيه بخلاف ما اذا أكرهه على البيع بغير حق قال وعلى هذا قلت واذا  
أكرهه الحربى على الاسلام صح اسلامه ولو أكرهه المبتلى أو الدمى على الاسلام لا يصح  
اسلامه لانه اكراه بالباطل ولا يدخل فيه السكران فانه غير معذور شرعا فهو في المنى  
كالمكره بحق فيكون قصده واختياره معتبرا شرعا ولهذا نفذ منه جميع التصرفات ولهذا  
صح اقراره بالطلاق هناك ولا يصح هنا اقراره بالطلاق بالاتفاق فكذلك انشاؤه وهذا  
بخلاف الهازل لانه قاصدا الى التكلم بالطلاق مختار له فان باب الهزل واسع فلما اختار عند  
الهزل التكلم بالطلاق من بين سائر الكلمات عرفنا انه مختار للفظ وان لم يكن مريدا  
لحكمه فأما المكره فغير مختار في التكلم بالطلاق هنا لانه لا يحصل له الجواز اذا تكلم بشئ  
آخر وهذا بخلاف ما اذا أكرهه على أن يجامع امرأة وهي أم امرأته فانها تحرم عليه لانا  
ادعينا هذا في الأقوال التي يكون ثبوتها شرعا بناء على اختيار صحيح فأما الافعال فتحققها  
بوجودها حسا (ألا ترى) انه اذا تحقق ذلك من المجنون كان موجبا للفرقة أيضا وكذلك  
من المكره بخلاف ما نحن فيه ولان سبب الاكراه محافظة قدر الملك على المكره حتى نعلم في  
الاكراه على العتق المكره يضمن القيمة للمكره وكما يجب محافظة قدر ملكه عليه يجب محافظة  
عين ملكه عليه ولا طريق لذلك سوى أن يجعل الفعل عدما في جانب المكره ويجعل هو آلة

للمكره واذا صار آله امتنع وقوع الطلاق والعتاق ولا معنى لقولكم انه في التسكيم لا يصلح  
 آله فانكم جعلتموه آله حيث أوجبتم ضمان القيمة على المكره في العتاق وضمان نصف  
 الصداق على المكره في الطلاق قبل الدخول ثم ان لم يمكن أن يحمل آله حتى يصير الفعل  
 موجودا من المكره يجعل آله حتى يتقدم الفعل في جانب المكره فيلغو طلاقه وعتاقه  
 وحجتنا في ذلك ما روينا من الآثار في أول الكتاب والمعنى فيه انه تصرف من أهله في  
 محله فلا يلزم كما لو كان طائفاً ويانه ان هذا التصرف كلام والاهلية للكلام يكون مميّزا  
 وغاطبا وبالا كراه لا يتقدم ذلك وقد بينا انه مخاطب في غير ما أكره عليه وكذلك فيما  
 أكره عليه حتى يتوع عليه الامر كما قررنا وهذا لان الخطاب ينبنى على اعتدال الحال وذلك  
 لا يختلف فيه أحوال الناس فأقام الشرع البلوغ عن عقل مقام اعتدال الحال في توجيه الخطاب  
 واعتبار كلامه شرعا تيسيرا للامر على الناس وبسبب الاكراه لا يتقدم هذا المعنى والسبب  
 الظاهر متى قام مقام المعنى الخفي دار الحكم منه وجود او عدما وبيان الأهلية أنه ملكه ولولم  
 يكن مكرها لكان تصرفه مصادفا محله وليس للطواعية تأثير في جعل ما ليس بمحل محلا  
 فرفنا ان التصرف صادف محله الا أن بسبب الاكراه يتقدم الرضا منه بحكم السبب ولا  
 يتقدم أصل القصد والاختيار لان المكره عرف الشرين فاخترأهونهما وهذا دليل حسن  
 اختياره فكيف يكون منفسد الاختياره وهو قاصد اليه أيضا لانه قصد دفع الشر عن نفسه  
 ولا يتوصل اليه الا بإيقاع الطلاق وما لا يتوصل الى المقصود الا به يكون مقصودا فرما  
 أنه قاصد مختار ولكن لا لئنه بل لدفع الشر عنه فيكون بمنزلة المازل من حيث انه قاصد الى التسكيم  
 مختار له لا لحكمه بل لتغييره وهو المزل ثم طلاق المازل واقع فيه يتبين ان الرضا بالحكم  
 بعد القصد الى السبب والاختيار له غير معتبر وقد بينا ان حال المكره في اعتبار كلامه فوق  
 حال المازل لان الحكم للجهد من الكلام والمزل ضد الجهد والمكره يتكلم بالجدلا به يجب  
 الى ما دعى اليه ولكنه غير راض بحكمه وهذا بخلاف الردة فانها تنبنى على الاعتقاد وهو  
 التسكيم بخبر عن اعتقاده وقيام السيف على رأسه دليل ظاهر على انه غير متقدم وأنه في  
 إخباره كاذب وكذلك الاقرار بالطلاق والاقرار متميل بين الصدق والكذب وانما يصح  
 من الطائغ لترجع جانب الصدق فان ذنبه وعقله يدعونه الى ذلك وفي حق المكره قيام السيف  
 على رأسه دليل على انه كذب والمخبر عنه اذا كان كاذبا فالأخبار به لا يصير صدقا فان أقر به

المقر باختياره لا يصير كائنا حقيقة وهذا بخلاف ما اذا هزل بالردة لان هناك انما يحكم بكفره  
لا استخفافه بالدين فان الهازل مستخف لاحالة اذ الاستخفاف بالدين كفر فاما المكره فغير  
مستخف ولا معتمد لما يجبر به مكرها ثم ان وجب محافظة قدر الملك على المكره فذلك  
لا يدل على انه يجب محافظة عين الملك عليه كما لو أعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد وهو  
موسر فانه يجب محافظة قدر الملك على الساكت بإيجاب الضمان له على المتق ولا يجب محافظة  
عين ملكه بإبطال عتق المتق وهذا لانه مكره على شديين التسكلم بالعناق والاتلاف وهو في  
التسكلم لا يصلح آلة للمكره لان تسكلمه بسان الغير لا يتحقق وفي الاتلاف يصلح آلة له فجلنا  
الاتلاف مضافا الى المكره فأوجبنا الضمان عليه وجعلنا التسكلم بالطلاق والعناق مقصورا  
على المكره فكلنا بنفوذ قوله بان المكره ينبغي أن يحمل آلة حتى ينعدم التسكلم في جانبه  
حكماء فلنا هذا شي لا يمكن تحقيقه هنا فان اتلاف في الاكراه بالقتل والاكراه بالحبس  
سواء وعند الاكراه بالحبس لا ينعدم الفعل في جانب المكره محال ثم نقول ليس للاكراه  
تأثير في الاهدار والالتناء (ألا ترى) ان المكره على اتلاف المال لا يحمل فله لنوا بمنزلة فعل  
التهمة ولكن يحمل موجبا للضمان على المكره فعرفنا ان تأثير الاكراه في تبديل النسبة  
حتى يكون الفصل منسوبا الى المكره وهذا يقتصر على ما يصلح أن يكون المكره آلة  
للمكره فلو اعتبرنا ذلك لاعدت الفعل في جانب المكره من غير أن يصير منسوبا الى المكره  
كان تأثير الاكراه في الالتناء وذلك لا يجوز والمراد بالآية الحديث نفي الانهم لارفع  
الحكم وبه نقول ان الانهم يرتفع بالاكراه حتى لو أكرهه على إيقاع الطلاق الثلاث أو الطلاق  
حالة الحيض لا يكون آثما اذا ثبت ان تصرفاته تنعقد شرعا فلا يكون محتملا للفسخ بعد  
وقوعه يلزم من المكره وما لا يعتمد تمام الرضا يكون لازما منه والطلاق والعناق لا يعتمد  
تمام الرضا حتى ان شرط اختيار لا يمنع وتوهمها وما يحتمل الفسخ ويستدركه تمام الرضا  
فلنا لا يكون لازما اذا صدر من المكره الا أن يرضى به بعد زوال الاكراه صريحا أو  
دلالة فينشد يلزم لوجود الرضا منه به فان باع المشتري من المكره العبد من غيره وأعتقه  
المشتري الآخر نفذ عتقه لان المشتري من المكره ملك بالشراء وان كان للمكره حق  
الفسخ كما كان المشتري منه مالكا بالشراء وان كان له حق الفسخ الا ان عتق المشتري من  
المكره قبل القبض لا ينفذ وعتق المشتري من المكره نافذ قبضه أو لم يقبضه

لان بيع المكره فاسد فالمشتري منه لا يصير مالكا الا بالتقبض فأما بيع المشتري منه فصحيح  
 وان كان للمكره حق الفسخ كالمشتري اذا قبض المبيع بغير إذن البائع وباعه صحيح يمينه وان  
 كان للبائع حق الفسخ فاذا صح البيع ملكه بنفس المقد وينفذ عقده فيه ويصير بالعتق قابضا  
 له بوضعه أن المشتري بإيجاب البيع لغيره يصير مسلطا له على العتق وهو لو أعتق بنفسه  
 نفذ عقده فينفذ عتق المشتري منه بتسليطه أيضا ثم كان للمولى الخيار ان شاء ضمن المكره  
 قيمته اذا كان الوعيد يقتل لان الاتفاق صار منسوبا اليه وان شاء ضمن الذي أخذه منه  
 لانه قبضه بشراء فاسد وقد تمردده وان شاء ضمن الذي أعتقه لانه ألتف المالية فيه بالاعتاق  
 والعتق ينفذ من جهته حتى يثبت الولاء له فان ضمن المكره رجع المكره بالقيمة ان شاء  
 على المشتري الاول وان شاء على المشتري الثاني لانه قام مقام المكره بعد ما ضمن له  
 ولانه ملكه بالضممان وكل واحد منهما متد في حقه فيضمن أيهما شاء فان ضمن المشتري  
 الآخر المكره أو المكره رجع على المشتري الاول لان استرداد قيمته منه كاسترداد عينه  
 وذلك مبطل لليمين جميعا فيرجع هو بالتمن على المشتري الاول ويرجع المشتري الاول بالتمن على  
 مولاه وان ضمن المكره المشتري الاول أو ضمنه المكره نفذ البيع بين المشتري الاول والمشتري  
 الآخر وكان الثمن له لانه كان باع ملك نفسه وكان البيع صحيحا فيما بينهما الا انه كان  
 للمكره حق الفسخ فاذا سقط حقه بوصول القيمة اليه وقد تقرر الملك للمشتري الاول نفذ  
 البيع بينه وبين المشتري الآخر ولو كان الاكره أكره أو حبس أو قتل على أن يمينها منه  
 بالف درهم وقيمتها عشرة آلاف فباعها منه بأقل من ألف درهم ففي القياس هذا البيع  
 جائز لانه أتى به بعد آخر سوى ما أكره عليه فاليوم بخمسائة غير البيع بألف بدليل الدعوى  
 والشهادة واذا أتى بعد آخر كانت طائفا فيه كما لو أكره على البيع فوهب له وفي  
 الاستحسان البيع باطل لانه اذا أكرهه على البيع بألف فقد أكرهه على البيع بأقل من  
 ألف لان قصد المكره الاضرار بالمكره وفي معنى الاضرار هذا البيع فوق البيع بألف  
 فكان هو محصلا مقصود المكره فلها كان مكرها (الأنزى) أن الوكيل بالبيع بألف  
 اذا باع بألفين ينفذ على الموكل والوكيل بشراء عين بألف اذا اشتراها بخمسمائة ينفذ على  
 الموكل لان في هذا تحصيل مقصود الموكل فوق ما أمره به فلا يمدخلا فلو باعه بأكثر  
 من ألف كان البيع جائزا لان هذا في معنى الاضرار ذوقا ما أمره به المكره فلم يكن

هو عسلا مقصود المكرة فيما يائره وهذا لان المتع من البيع بألف لا يكون ممتنا من  
 البيع بالدين والمتع من البيع بألف يكون ممتنا من البيع بمائة ولو أكرهوه على البيع  
 ووجهه فذلك لان المتع من البيع قد لا يكون ممتنا من الهبة المقصود الى الانعام ثم  
 هو مخالف للمكرة في جنس ما أمره به فلا يكون عسلا مقصودا للمكرة بل يكون طالما  
 مخالفا له كالمكيل بالبيع بألف درهم اذا باع ألف دينار بخلاف البيع بمائة فهناك ما خالف  
 المكرة في جنس ما أمره به وتحصيل مقصود المكرة فيما يائره أتم فكان مكرها وكذلك  
 لو أكرهوه على أن يقر له بألف درهم فوجهه له ألف درهم جاز لان الهبة غير الاقرار  
 الاقرار من التجارة والهبة تبرع والمتع من الاقرار قد لا يكون ممتنا من الهبة فكان  
 هو في الهبة طالما ولو أكرهوه على بيع جاريته ولم يسوا أحدا فباعها من انسان كان البيع  
 باطلا لان قصد المكرة الاضرار بالمكرة لا منفعة المشتري وان لم يبين المشتري لا يمكن  
 الخل في مقصود المكرة فكان هو مكرها في البيع ممن باعه ولو أخذوه بال ليؤديه وذلك  
 المال أصله باطل فاكرهوه على أدائه ولم يذكروا له بيع جاريته فباعها ليؤدى ذلك المال  
 فالبيع جائز لانه طالع في البيع وانما أكرهوه على اداء المال ووجهه أن بيع الجارية غير متعين  
 لاداء المال وقد يتحقق اداء المال بطريق الاستراض والاستيهاب من غير بيع الجارية  
 وهذا هو عادة الظلمة اذا أرادوا أن يصادروا رجلا يحكمون عليه بالمال ولا يذكرون له بيع  
 شيء من ماله حتى اذا باعوه ينفذ بيعه فالحيلة لمن ابتلى بذلك أن يقول من أين أؤدي ولا  
 مال لي فاذا قل له الظالم بيع جاريته لا الآن يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها ولو أكرهوه  
 على أن يبيع جاريته من دنانير بألف درهم فباعها منه بقيمة ألف درهم دنانير جاز البيع في القياس  
 لان الدراهم والدنانير جنسان حقيقة وهو في الاستعسان باطل لانهما في المعنى والمقصود  
 جنس واحد وقد ينشأ فيما تقدم ان في الانشاءات جملا كجنس واحد كما في شراء ما باع باقل  
 مما باع وفي شراء المضارب باحد القدين ورأس المال من النقد الآخرو في الاخبارات هما  
 جنسان مختلفان وبهذا يتضح الفرق بين هذا وبين الاقرار الذي سبق فالأقرار اخبار والدراهم  
 والدنانير في ذلك جنسان مختلفان وهنا انما أكرهوه على انشاء البيع والدراهم والدنانير في ذلك  
 جنس واحد فكان البيع باطلا ولو أكرهوه على أن يبيعها بألف درهم فباعها بالعرض أو حنطة أو  
 شمر جاز البيع بكل حال لان البيع بخلاف باختلاف العرض وهو آت بعقد آخر سوى

ما أكره عليه حقيقة وحكم، وقد يمتنع الناس من البيع بالنقد ولا يمتنع من البيع بالعرض  
لأنه من النرض في ذلك الررض وقد يمتنع من البيع بالعرض ولا يمتنع من البيع بالنقد فالمكره  
على أحد النوعين يكون طائفاً في المقد الآخر اذا باشره والله أعلم بالصواب

### باب الاكراه على المتق والطلاق والنكاح

(قال رحمه الله) ولو أن رجلاً أكره بوعيد قتل على عتق عبده فأعتقه نفذ المتق عنده  
لما بينا أنه في التكلم بالمتق لا يمكن أن يجعل آلة للمكره فيقضي نكلمه مقصوداً عليه وبصير به  
مستقلاً لأن الاكراه وإن كان يفسد اختياره لكن لا يخرج منه أن يكون مخاطباً وفيما يمكن  
نسبته الى المكره يجعل المكره آلة له فرجع الاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد وفيما  
لا يمكن نسبه الى المكره يبقى مضافاً الى المكره بما له من الاختيار الفاسد وعلى المكره ضمان  
قيمه لأن في حكم الاتلاف المكره يصلح آلة للمكره فيصير الاتلاف مضافاً الى المكره  
ترجيحاً للاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد ويستوى أن كان المكره موسراً أو مسيراً  
لأن وجوب هذا الضمان باعتبار مباشرة الاتلاف فيكون جبراً نالاً على المتلف عليه وذلك  
لا يختلف بالبسار والمسر ولا سعاية على العبد لانه نفذ العتق فيه من جهة مالكة ولا حق  
لاحد في ماله بخلاف الرريض يمتنع عبده وعليه دين فهناك يجب السعاية لحق الزمراء  
وكذلك اذا أعتق المرهون وهو مسر فانه يجب السعاية على العبد لحق المرتهن والمجور عليه  
للسفه اذا أعتق عبده تجب السعاية على العبد في قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول  
رحمه الله لأن بالحجر عليه صار هو في حكم التصرف ناقص الملك لوجوب النظر له شرماً  
وهنا بمنزلة الاكراه لم يصرف ناقص الملك ومعنى النظر يتم بإيجاب الضمان على المكره ثم الولاء  
يكون للمكره لانه هو المتق والولاء لمن أعتق وثبوت الولاء له يبطل حقه في تضمنين  
المكره كما لو شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده ثم رجعا بعد القضاء ضمناً قيمته والولاء  
نابت للمولى وهذا لأن الولاء كالنسب ليس بمال متقوم وليس للمكره أن يرجع على العبد  
بشيء لانه قام مقام المولى ولا سبيل للمولى على العبد في الاستسعاء ولأن المكره لم يبر  
مالكاً للعبد بالضمان (ألا ترى) أن الولاء للمكره فإن كان العبد بين رجلين فأكره أحدهما  
حتى أعتقه جاز عتقه ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله العتق لا يتجزأ فيعتق العبد

كله والولاء للمعتق وعلى المكره ان كان موسرا ضمان جميع القيمة بينهما نصفين لانه صار  
 تلقا الملك عليهما وان كان معسرا ضمن نصيب المكره لانه باثر اتلاف نصيبه ويستسمى العبد  
 في قيمة نصيب الشريك الآخر لانه لم يوجد من المكره اتلاف نصيب الشريك قصدا  
 ولكنه تعدى اليه التلف حكما فيكون هو بمنزلة شريك المعتق والمعتق اذا كان معسرا  
 لا يجب عليه ضمان نصيب شريكه ولكن يجب على العبد السماية في نصيب شريكه لانه قد  
 سلم له ذلك القدر من رقبته ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ أما على العبد فلانه سمي  
 في بدل ما سلم له وأما المكره فلانه ضمن بمباشرة الاتلاف وأما في قياس قول أبي حنيفة  
 رحمه الله فالمكره ضامن لنصيب المكره موسرا كان أو معسرا وفي نصيب الساكت ان  
 كان المكره موسرا فالساكت باختيار ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسماه في نصيبه وان  
 شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه يرجع المكره بهذا النصف من القيمة على العبد  
 باستسماه فيه لانه قام مقام الساكت في ذلك وصار متملكا لنصيبه بادل الضمان والولاء بين  
 المكره والمكره نصفان وان كان المكره معسرا فللساكت حق الاستسماه والاعتاق والولاء  
 بينه وبين المكره نصفان لانه عتق نصيب كل واحد منهما على ملكه ولو أكره بوعيد  
 تلف على أن يطلق امرأته ثلاثا قسمل ولم يدخل بها بانت منه لما قلنا وعلى الزوج نصف  
 لصدائق ان كان سمي لها ميرا والتمت ان لم يكن سمي لها ميرا ويرجع بذلك على المكره لانه  
 هو الذي أئزمه ذلك المال حكما فان وقوع الفرقة قبل الدخول في حال الحياة مستقط لجميع  
 لصدائق الا اذا كان بسبب مضاف الى الزوج فينثذ يجب نصف الصداق بالص  
 بالمكره هو الذي جمل الفرقة مضافة الى الزوج باكرامه فكانه أئزم الزوج ذلك المال  
 وفوت يده من ذلك المال فيلزمه ضمانه كالنصاب وهذا الطريق يضمن شاهدا الطلاق قبل  
 لدخول ولو كان الزوج قد دخل بها لم يرجع على المكره بشئ لان الصداق كله تقرر على  
 الزوج بالدخول والمكره اما أئلف عليه ملك النكاح وملك النكاح لا يتقوم بالاتلاف على  
 الزوج عندنا ولهذا لا نوجب على شاهدي الطلاق بعد الدخول ضمنا عند الرجوع ولا على  
 المرأة ان ارتدت بعد الدخول ولا على القاتل لمنكوحة النكير خلافا للشافعي رحمه الله  
 نانه يجمل البضع مضمونا بمهر المثل عند الاتلاف على الزوج كما هو مضمون بمهر المثل  
 عند دخوله في ملك الزوج ولكنا نقول البضع ليس بمال متقوم فلا يجوز أن يكون مضمونا

بالمال لانه لا مماثلة بين ماهو مال وبين ما ليس بمال وتقومه عند النكاح لاظهار خطر المملوك  
 وهذا الخطر للمملوك لا للمالك الوارد عليه (ألا ترى) أن إزالة الملك بغير شهود وبغير ولي  
 صحيح فلا حاجة الى اظهار الخطر عند الاتفاق فلهذا لا يضمن التلف شيأ ولو أن رجلاً  
 أكره امرأة أبيه فجاءها يريد به الفساد على أبيه ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج  
 نصف المهر لان الرقعة وقعت بسبب مضاف الى الأب وهو حرمة المصاهرة ويرجع بذلك  
 على ابنه لانه هو الذي أئزمه ذلك حكماً وان كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن  
 بشئ لما قلنا وهذا الفصل أوردته لايضاح ماسبق وقوله يريد به الفساد أى يكون قصده  
 افساد النكاح فأما الزنا فلا يكون افساداً ولو أكره بوعيد قتل أو حبس حتى تزوج امرأة  
 على عشرة آلاف درهم ومهر مثلها ألف درهم جاز النكاح لما بينا أن الجسد والمهرل في النكاح  
 والطلاق والعناق سواء فكذلك الاكراه والطواعية والدرأة مقدار مهر مثلها لان التزام  
 المال يستند تمام الرضا ويختلف بالجسد والمهرل فيختلف أيضاً بالاكراه والطوع فلا يصح من  
 الزوج التزام المال مكرهاً الا أن مقدار مهر المثل يجب لصحة النكاح لا بحالة (ألا ترى)  
 أن بدون التسمية يجب فنند قبول التسمية فيه مكرهاً أولى أن يجب وما زاد على ذلك يبطل  
 لانعدام الرضا من الزوج بالتزامه ولو أن المرأة هي التي أكرهت ببعض ما ذكرنا على أن  
 تزوج نفسها منه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف فزوجها أولياؤها مكرهين فليس نكاحاً جائزاً ولا  
 ضمان على المكره فيه لان البضع ليس بمال وتقوم على التملك باعتبار ثبوت الملك فيها  
 هو مصون عن الابتدال وهذا المعنى لا يوجد في حق المكره ثم يقول القاضي للزوج  
 ان شئت فأتهم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفؤاً لها فان أبي فرق بينهما ولا شيء لها  
 والحاصل أن الزوج ان كان كفؤاً لها ثبت لها الخيار لما يلحقها من الضرر بتقصان حقها عن  
 صداق مثلها والزوج متمكن من إزالة هذا الضرر بان يلتم لها كمال مهر مثلها فان التزم ذلك  
 فالنكاح بينهما لازم وان أبي فرق بينهما ولا شيء لها ان لم يكن دخول بها وان كان دخولها  
 مكرهه فلها تمام مهر مثلها لانعدام الرضا منها بالتقصان ولا خيار لها بعد ذلك لان الضرر  
 اندفع حين استعقت كمال مهر مثلها وان دخل بها وهي طالمة أورشيت بما سمي لها فستأبى  
 خيفة للأولياء حق الاعتراض وعندها ليس لهم ذلك وأصله فيما اذا زوجت المرأة نفسها  
 من كفؤ بدون صداق مثلها وقد بيناه في كتاب النكاح وأن لم يكن الزوج كفؤاً لها فلها



أن لا يرضى بالمقام معه سواء أقرم الزوج لها كمال مهر المثل أو لم يلتزم دخل بها أو لم يدخل  
بها لما يلحقها من الضرر من استغرائش من لا يكافئها فإن دخل بها وهي طائفة أو رضيت  
فلا ولياء أن يفرقوا بينهما لاث للاولياء حق طلب الكفارة (الأنرى) انها لو زوجت  
نفسها طائفة من غير كفو كان للاولياء حق الاعتراض فهذا أيضا لم يوجد من الاولياء  
الرضا بسقوط حقهم في الكفارة والزواج لا يتمكن من ازالة عدم الكفارة فيكون للاولياء أن  
يفرقوا بينهما سواء رضى بأن يتم لها مهر مثلاً أو لم يرض بذلك ولو أن رجلاً وجب له على  
رجل قصاص في نفس أو فيما دونها فأكره بوعيد قتل أو حبس حتى عفا والعفو جائز لأن  
العفو عن القصاص نظير الطلاق في أن الهزل والجدة فيه سواء فانه ابطال ملك الاستيفاء  
وليس فيه من معنى الملك شيء ولا ضمان له على الجاني لأن الجاني لم يلتزم له عوضاً ولم يملك  
عليه شيئاً وتقوم النفس بالمال عند الخطأ لصيانة النفس عن الاهدار وهذا لا يوجد عند  
الاستقاط بالعفو لانه مندوب اليه في الشرع والبدل فيه صحيح ولا ضمان على المكره لانه  
لم يستملك عليه مالا متقوماً فإن التمكن من استيفاء القصاص ليس بمال متقوم ولهذا لا يضمن  
شهود العفو اذا رجعوا ومن عليه القصاص اذا قتله انسان لا يضمن لمن له القصاص شيئاً  
وكذلك اذا مات من عليه القصاص لا يكون ضماناً لمن له القصاص شيئاً فكذلك المكره  
ولو وجب لرجل على رجل حق من مال أو كفالة بنفس أو غير ذلك فأكره بوعيد قتل  
أو حبس حتى أبرأ من ذلك الحق كان باطلاً لأن صحة الإبراء تعتمد تمام الرضا وبسبب  
الأكراه بعدم الرضا وهذا لأن الإبراء عن الدين وإن كان اسقاطاً ولكن فيه معنى  
التخليص ولهذا يرتد ببرد المدينين وإبراء الكفيل فرع لإبراء الاصيل والكفالة بالنفس من  
حقوق المال لأن صحتها باعتبار دعوى المال فلها لا تصح البراءة في هذه الفصول مع الأكراه  
كما لا تصح مع الهزل وكذلك لو أكره على تسليم الشفعة بعد ما طلبها لأن تسليم الشفعة من  
باب التجارة كالاخذ بالشفعة ولهذا ملكه الاب والوصى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله والتجارة تعتمد تمام الرضا وذلك يعتمد بالاكره ولو كان الشفيع حين علم بها أراد  
أن يسكلم بطلبها فأكره حتى سد فقه ولم يتركه ينطق يوماً أو أكثر من ذلك كان على شفخته  
إذا خلى عنه فإن طلب عند ذلك والا بطلت شفخته لأن المسقط للشفعة ترك الطلب بعد التمكن  
منه (الأنرى) أن ترك الطلب قبل العلم بالبيع لا يبطل الشفعة لانعدام تمكنه من الطلب

وهو لم يكن متمكناً من الطلب هنا حين سد فيه أو قيل له لئن تكلمت بطلب شفعتك لقتلك  
أو لحبسك فهذا لا يبطل شفعتك فأما بعد زوال الاكراه اذا لم يطلب بطلت شفعتك لترك  
الطلب بعد التمكن فان قيل أليس أن الاكراه بمنزلة الهرل والهزل بتسليم الشفعة تبطل  
شفعتك فكذلك المكره على تسليم الشفعة قلنا اذا هزل بمنزلة الهرل والهزل بتسليم الشفعة قبل الطلب بطلت شفعتك  
لترك الطلب مع الامكان لا بالهرل بالتسليم فأما اذا طلب الشفعة ثم سلمها هزلاً وانفقاً أنه كان  
هزلاً في التسليم لم تبطل شفعتك لما يبدأ به بمنزلة التجارة يعتمد تمام الرضا فان قال المشتري  
انه لم يكف عن الطلب للاكراه ولكنه لم يرد أخذها بالشفعة وقال الشفيع ما مكنت الا  
لاكراه فالقول قول الشفيع لان قيام السيف على رأسه دليل ظاهر على أنه انما كف عن  
الطلب للاكراه ولكنه يحام بالله مأمنه من طلب الشفعة الا الاكراه لان المشتري ادعى  
عليه ما لو أقر به لزمه فاذا أكره استحلف عليه ولو أن رجلاً أكرهه أهل الشرك على أن  
يكفر بالله وله امرأة مسلمة فعل ثم خلى سبيله فقالت قد كفرت بالله تعالى وبنت منك  
وقال الرجل انما أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالإيمان ففي القياس القول قولها وبفرق بينهما  
لأنه لا طريق لنا الى معرفة سره فوجب بناء الحكم على ظاهر ما نسمعه منه وهذا لان الشرع  
أقام الظاهر الذي يوقف عليه مقام الخفي الذي لا يمكن الوقوف عليه للتيسير على الناس  
فباستار الظاهر قد سمع منه كلمة الردة فتبين منه امرأته ولكنه استحسن فقال القول قوله  
مع يمينه لان النبي عليه الصلاة والسلام قل قول عمار رضي الله عنه ولم يجدد السكاح به وبين  
امرأته ولان الظاهر شاهد له فان امتناعه من اجراء كلمة الشرك حتى تحقق الاكراه دليل  
على أنه مطمئن القلب بالإيمان وانه ما قصد بالسكام الادفع الشرع عن نفسه وهذا بخلاف  
ما اذا أكرهه على الاسلام فانه يحكم باسلامه لان الاسلام مما يجب اعتقاده فذلك دليل على  
أنه قال ما قال معتقداً وهو معارض للاكراه فعند تمارض الدليلين يصار الى ظاهر ما سمع  
منه فاما الشرك بما لا يجوز اعتقاده والاكراه فالدليل على أنه معتقد فلهذا لا يحكم برده اذا  
أجرى كلمة الشرك مكرها والله أعلم

— باب ما يكره أن يفعله بنفسه أو ماله —

(قال رحمه الله) ولو أن رجلاً أكرهه لص بالقتل على قطم يد نفسه فهو ان شاء الله

في سعة من ذلك لانه ابتلى بليتين فله أن يختار أهونهما عليه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت  
 ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما ثم حرمة الطرف نابه  
 لحرمة النفس والتابع لا يعارض الاصل ولكن يرجع جانب الاصل في اقدمه على قط  
 اليد مراعاة حرمة نفسه وفي امتناعه من ذلك تعريض النفس وتلف النفس يوجب تلف  
 الاطراف لاحالة ولا شك ان اتلاف البعض لا بقاء الكل يكون أولى من اتلاف الكل  
 (ألا ترى) أن من وقعت في يده أكلة يباح له أن يقطع يده ليدفع به الهلاك عن نفسه  
 وقد فعله عروة بن الزبير رضي الله عنه فهذا المكروه في معنى ذلك من وجه لانه يدفع الهلاك  
 عن نفسه بقطع طرفه الا انه قيده بالمشيئة هنا لان هذا ليس في معنى الاكلة من كل وجه  
 وحرمة الطرف كحرمة النفس من وجه فلهذا تمحز عن الاثبات في الجواب وقال ان شاء الله  
 سعة من ذلك فان قطع يده ثم خاصم المكروه فيه قضى القاضي له على المكروه بالقود لا  
 القطع صار منسوباً الى المكروه لما تحقق الاكراه على ما بينه في مسألة المكروه على القتل فكما  
 المكروه باشر بقطع يده وهذا ظاهر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما الاشكال  
 قول أبي يوسف رحمه الله فانه لا يوجب القود على المكروه فقيل في هذا الفصل لا قود عليه  
 أبي يوسف أيضاً وليكن يلزمه ارض اليد في ماله وقيل هنا يجب القود عنده لانه انما يجعل المكروه  
 آلة في قتل الغير لكونه انما لا يحل له الاقدام على القتل وهنا يحل للمكروه الاقدام على قتل  
 يده فكان هو آلة بمنزلة المكروه على اتلاف المال فيجب القود على المكروه ولو أكرهه  
 أن يطرح نفسه في النار بوعيد قتل فهو ان شاء الله في سعة من ذلك أما ان كان يرجو  
 النجاة من النار فانه يلقي نفسه على قصد النجاة وان كان لا يرجو النجاة فكذلك الجواد  
 لان من الناس من يختار ألم النار على ألم السيف ومنهم من يختار ألم السيف وربما يكون  
 النار بدخ الراحة له وان كان يأتي على نفسه وقيل على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما  
 لا يسمع أن يلقي نفسه اذا كان لا يرجو النجاة فيه لانه لو ألقى نفسه صار مقتولاً بفعله  
 ولو امتنع من ذلك صار مقتولاً بفعله المكروه وحيث يسمع الالتقاء لقوليه القود على المكروه  
 وهذا لا يشك عند أبي حنيفة ومحمد وكذلك عند أبي يوسف في الصحيح من الجواب لا  
 لما أبيع له الاقدام صار آلة للمكروه وكذلك لو أكرهه على أن يطرح نفسه من فوق يده  
 الا أن في هذا الموضع عند أبي حنيفة لا يجب القود كما لو ألقاه للمكروه بنفسه وعندهما اذا

ذلك مما يقتل غالباً فهو والله النفس في النار سواء وكذلك لو أكرهه على أن يشرح نفسه  
 في ماء وهنا التود لا يجب على المكره عند أبي حنيفة كما لو ألتاه بنفسه وكذلك عندهما إذا  
 كان يرجى النجاة منه وإن كان مما يقتل غالباً يجب التود على المكره واستدل بحديث  
 زيد بن وهب قال استعمل عمر بن الخطاب رجلاً على جيش فخرج نحو الجبل فالتقى إلى نهر  
 ليس عليه جسر في يوم بارد قتل أمير ذلك الجيش لرجل أنزل قابعاً لنا غاضةً نجوز فيها قتال  
 الرجل أني أخاف أن دخلت الماء أن أموت قال فأكرهه فدخل الماء قال يا عمر اهزم يا عمر اهزم ثم لم  
 يلبث أن هلك فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه ودموع في سوق المدينة قال يا ليتكاه يا ليتكاه فبثت إلى  
 أمير ذلك الجيش بنزعه وقال لولا أن يكون سنة لأقده منك ثم غرمة الدية وقال لا تسلم لي  
 عملاً أبداً قال وإنما أمره الأمير بهذا على غير إرادة قتله بل ليدخل الماء فينظر لهم غاضة الماء  
 فضمنه عمر رضي الله عنه دية فكيف بمن أمره وهو يريد قتله بذلك وفيه دليل على أنه يجب  
 التود على المكره وأنه يجب بغير السلاح ومعنى قوله أن يكون سنة ديني في حق من لا يقصد  
 القتل ويكون غنماً في ذلك فهو تنصيص على أنه إذا كان قاصداً إلى قتله بما لا يلجئه فانه  
 يستوجب التود وأبو حنيفة يقول إنما قال عمر رضي الله عنه ذلك على سبيل التهديد وقد  
 يهدد الامام بما لا يتحقق ويترز فيه عن الكذب ببعض معاريض الكلام ولو قال لتقطعن  
 يد نفسك أولاً قطعناها لم يسمه قطعاً لأنه ليس بمكره والمكره من ينجو عما هدد به  
 بالاقدام على ما طلب منه وهنا في الجانبين عليه ضرورة قطع اليد وإذا امتنع صارت يده مقطوعة  
 بفعل المكره وإذا أقدم عليه صارت مقطوعة بفعل نفسه وهو يتيقن بما يفعله بنفسه ولا  
 يتيقن بما هدد به المكره فربما يخوفه بما لا يحققة فلهذا لا يسمه قطعاً ولو قطعها لم يكن على  
 الذي أكرهه شيء لأن نسبة الفعل إلى المكره عند تحقق الاكراه والاكراه أن يدفع  
 عن نفسه ما هو أعظم مما يقدم عليه وذلك لا يوجد هنا فإذا لم يكن مكرهاً اقتصر حكم فعله  
 عليه وكذلك لو قال له لتقتل نفسك بهذا السيف أو لاقتلك به لم يكن هذا اكراهاً لما قلنا  
 ولو قال له لتقتل بالسياط أو لتقتل نفسك بهذا السيف أو ذكر له نوحاً من القتل هو أشد  
 عليه مما أمره أن يفعل بنفسه فقتل نفسه قتل به الذي أكرهه لأن الاكراه هنا تحقق  
 فانه قصد بالاقدام على ما طلب منه دفع ما هو أشد عليه فالقتل بالسياط أخش وأشد على البدن  
 من القتل بالسيف لأن التل بالسيف يكون في لحظة وبالسياط يطول ويتوالى الألم والب

أشار حذيفة رضي الله عنه حيث قال فتنة السوط أشد من فتنة السيف وكذلك مادون النفس لو قيل له لتحرقن يدك بالنار أو لتقطعن بها هذا الحديد فقطعها قطعت يد الذي أكرهه إن كان واحدا لتحقق الأكره منه وإن كان عددا لم يكن عليهم في بده قود وعليهم دية اليد في أمهاتهم بخلاف النفس وأصل هذا الفرق في المباشرة حقيقة فانه لو قطع جماعة يدرجل لم يلزمهم القود عندنا ولو قتلوا رجلا كان عليهم القود وأتى هذا الفرق في كتاب الديات إن شاء الله تعالى ولو أكره بوعيد قتل على أن يطرح ماله في البحر أو على أن يحرق نياحه أو يكسر متاعه ففعل ذلك فالمكره ضامن لذلك كله لأن اتلاف المال مما يصلح أن يكون المكره فيه آلة للمكره فمقتضى تحقيق الإلجاء بصير الفعل منسوبا للمكره فكانه بائرا بالاتلاف بيده والشافعي في هذا لا يخالفتنا لأن المكره بإباح له الإقدام على اتلاف المال سواء كان له أو لغيره وإذا صار الإقدام مباحا له كان هو آلة للمكره فالضمان على المكره خاصة وأصحابه خرجوا له قولين سوى هذا أحدهما أن الضمان يجب على المكره لصاحب المال لأنه هو التلغ حقيقة ثم يرجع هو على المكره لأنه هو الذي أوقعه في هذه الورطة والثاني أن الضمان عليهما نصفان لأن حقيقة الاتلاف وجد من المكره والقصد إلى الأضرار وجد من المكره فكانا بمنزلة الشريكين في الاتلاف ولكن الأول أصح لما قلنا وإن أكرهه على ذلك بحبس أو قيد ففعله لم يكن على المكره ضمان ولا قود لأن المكره إنما يصير كآلة عند تمام الإلجاء وهو ما إذا خاف التلغ على نفسه وليس في التهديد بالحبس والقيود معنى خوفاً للتلغ على نفسه فبقي الفعل مقصورا على المكره فيؤاخذ بحكمه وهذا لأنه ليس في الحبس والقيود الأهم يلحقه ومن يتلف مال الغير اختيارا فإنما يقصد بذلك دفع النعم الذي يلحقه بحسده إياه على ما آتاه الله تعالى من المال فلا يجوز أن يكون ذلك مسقطا للضمان عنه ولو أكرهه بتلف على أن يأكل طعاما له أو يلبس ثوبا له فلبسة مكرها حتى تحرق لم يضمن المكره شيئا لأنه ليس بفساد بل أمره أن يصرف مال نفسه إلى حاجته وذلك لا يكون فسادا (ألا ترى) أن الأب والوصي يفعلان ذلك للصبي ولا يكون فسادا منهما ثم هذا من وجه أمر بالمعروف فإن التمتع وترك الانفاق على نفسه بعدم وجود السعة منهي عنه وفي الأمر بالمعروف دفع الفساد فرفنا أن ما أمره به ليس بفساد فلا يكون سببا لوجوب الضمان على المكره بخلاف إحراق المال بالنار أو طرحه في الماء فإن ذلك فساد لا انتفاع بالمال ولو أكرهه بوعيد قتل على أن يقتل عبده بالسيف أو

على أن يقطع يده لم يسمه أن يفعل ذلك لأن الصدق في حكم نفسه باق على أصل الحرية على ما بينا  
 أن ذمته لا تدخل تحت القهر والملك فكما لا يسمه الأقدام على أن يفعل شيئاً من ذلك بحجر  
 لو أكره عليه فكذلك العبد بخلاف سائر الاموال (الآثرى) أن عند ضرورة المنفعة  
 يجوز له أن يصرف ماله إلى حاجته وليس له أن يقتل عبده لئلا يكل من لحمه فإن قتله كان  
 له أن يأخذ الذي أكرهه بقتله قوداً بعبده إن كان مثله وبأخذية يده إن كان قطع يده بمنزلة  
 ما لو باشر المكره ذلك بنفسه بناء على أصلنا أن القود يجري بين الأحرار والمالك في  
 النفس ولا يجري فيما دون النفس وإن كان الأكره محبس لم يكن على المكره شيء وإنما  
 عليه الأدب بالضرب والمحبس والالغاء لم يتحقق فكان فصل القتل مقصوراً على المولى فلا  
 يرجع على المكره شيء وليس على المولى سوى الأثم لأن الحق في بدل نفس العبد للمولى  
 ولا يستوجب هو على نفسه عتوبة ولا مالا ما الأثم فهو حق الشرع فكما يصير آثماً بالأقدام  
 على قتل الحر مكرهاً لأنه يؤثر روحه على روح من هو مثله في الحرمة وبطبيع المخلوق  
 في مصيبة الخالق وقد نهى الشرع عن ذلك فكذلك المولى يكون آثماً بهذا الطريق ولو أن  
 قاضياً أكره رجلاً تهديد ضرب أو حبس أو قيد حتى يتر على نفسه بحد أو قصاص كان  
 الإقرار باطلاً لأن الإقرار يمثل بين الصدق والكذب وإنما يكون حجة إذا ترجع جانب  
 الصدق على جانب الكذب والتهديد بالضرب والمحبس يعم وجهان جانب الصدق على  
 ما قال عمر رضي الله عنه ليس الرجل على نفسه بامير إذا ضربت أو أوقفت ولم يقتل عن أحد  
 من المنتدبين من أصحابنا رحمهم الله صحة الإقرار مع التهديد بالضرب والمحبس في حق السارق  
 وغيره إلا شيء روى عن الحسن بن زياد رضي الله عنه أن بعض الأمراء بعث إليه وسأله  
 عن ضرب السارق ليقرب فقال ما لم يقطع اللحم أو يبين العظم ثم ندم على مقالته وجاء بنفسه إلى  
 مجلس الأمير لئبته من ذلك فوجدته قد ضربه حتى اعترف وجاء بالمال فلما رأى المال موضوعاً  
 بين يدي الأمير قل ما رأيت ظملاً أشبه بالحق من هذا فإن خلى سبيله بسبب ما أقر مكرهاً  
 ثم أخذ بعد ذلك بخي به فقر بما كان تهدد عليه بغير أكره مستقل أخذ بذلك كله لأن  
 إقراره الأول كان باطلاً ولما خلى سبيله قد انتهى حكم ذلك الأخذ والتهديد فصار كأن لم  
 يوجد أصلاً حتى أخذ الآن فاقرب بغير أكره وإن كان لم يخل سبيله ولكنه قال له وهو في  
 يده بعد ما أقر أني لا وأخذك بأقرارك الذي أقررت به ولا أضربك ولا أجسك ولا أعرض

لك فان شئت فأقر وان شئت فلا تقر وهو في يد القاضى على حاله لم يجز هذا الاقرار لان كينونته في يده حبس منه له وانما كان هدهد الحبس فما دام حابس له كان أثر ذلك الاكراه باتيا وقوله لا أحبسك نوع غرور وخداع منه فلا يندم به أثر ذلك الاكراه ولان الظاهر انه انما أقر لاجل اقراره المتقدم فانه علم أنه لا يشعه الانكار وأنه اذا تناقض كلامه بزداد التشديد عليه بخلاف الاول فهناك قد خلى سبيله وصار بحيث يتمكن من الذهاب ان شاء فينقطع به أثر ذلك الاكراه وان خلى سبيله ولم يتوار عن بصر القاضى حتى يموت من أخذه وردده اليه فأقر بالذى أقر به أول مرة من غير اكراه جديد فان هذا ليس بشئ لانه ما لم يتوار عن بصره فهو متمكن من أخذه وحبسه فيجعل ذلك بمنزلة ما لو كان في يده على حاله وان كان حين رده أول مرة لم يحبسه ولكنه هدهد فلما أقر قال انى لست أصنع بك شيئا فان شئت فأقر وان شئت فدفع فأقر لم يأخذه بشئ من ذلك لانه مادام في يده فكأنه محبوس في سجنه فكان أثر التهديد الاول قائما أرايت لو خلى سبيله ثم يموت معه من يحفظه ثم رده اليه بعد ذلك فأقر أ كان يؤخذ بشئ من ذلك أولا يؤخذ به لان يدمن يحفظه له كيده في ذلك ولو أكرهه قاض بضرب أو حبس حتى يقر بسرقة أو زنا أو شرب خمر أو قتل فأقر بذلك فأقامه عليه فان كان رجلا مروفا بما أقر به الا أنه لا يئنه عليه فالقياس أن يقتص من المكروه فيما أمكن القصاص فيه ويضمن من ماله ما لا يستطيع القصاص فيه لان اقراره كان باطلا والاقرار الباطل وجوده كعدمه فبقى هو مباشرا للجناية بنسب حق فيلزمه القصاص فيما يستطيع فيه القصاص ولكن يستحسن أن يلزمه ضمان جميع ذلك في ماله ويدراً القصاص لان الرجل اذا كان مروفا بما أقر به على نفسه فالذى يقع في قلب كل سامع انه صادق في اقراره لما أقر به وذلك بووث شبهة والقصاص مما يندرى بالشبهات ولان على قول أهل المدينة رحمهم الله للامام أن يجبر المرووف بذلك الفصل على الاقرار بالضرب والحبس فان مرتكب الكبيرة قل ما تقر على نفسه طائما واذا أقر به مكرها عندهم يصح اقراره وتقام عليه العقوبة فيصير اختلاف العلماء رحمهم الله شبهة والقاضى مجتهد في ما صنع فهذا اجتهاد في موضعه من وجه فيكون مسقطا للقيود عنه ولكن يلزمه المال لان المال مما ثبتت مع الشبهات وبالاقرار الباطل لم تسقط حرمة نفسه وأطرافه فيصير ضامنا له مراعاة لحرمة نفسه وطرفه وان كان المكروه غير معروف بشئ مما روى به أخذت فيه بالقياس

وأوجبت القصاص على القاضى في ما استطاع به القصاص لانه اذا كان معروفا بالصلاحيه فالتى يسبق اليه أوهام الناس انه برئ الساحة مما رى به وانما أقر على نفسه كاديا بسبب الاكراه ونظير هذا مايل فيمن دخل على انسان يته شاهر اسننه ماذا رجه فقتله صاحب البيت ثم اختصم أولياؤه مع صاحب البيت فقال أولياؤه كان هاربا من الاصوص مانجنا اليك وقال صاحب البيت بل كان لصا قصد قتلى فان كان المقتول رجلا معروفا بالصلاحيه فالتقول قول الاولياء ويجب القصاص على صاحب البيت وان كان متهما بالدعارة ففي القياس كذلك وفي الاستحسان القول قول صاحب البيت ولا قصاص ولكن عليه الدية في ماله وفي رواية الحسن من أنى حنيفة لاثني عليه لان الظاهر شاهد عليه انه كان دخل عليه مكبرا وانه قد أهدر دمه عليه بذلك ولكن في ظاهر الرواية يقول مجرد الظاهر لا يسقط حرمة النفوس المحترمة ولا يجوز اهدار الدماء المحقونة ولكن يصير الظاهر شبهة في اسقاط القود عنه فيجب عليه الدية في ماله صيانة لدم المقتول عن الهدر فكذلك ماسق والله أعلم

### باب تعدى العامل

(قال رحمه الله) واذا بثت اخطيئة عاملا على كورة قتل لرجل لتقتل هذا الرجل صمدا بالسيف أو لا تقتلك فقتله المأمور فالقود على الآمر المكره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا قود على المكره وقال ففر رحمه الله القود على المكره دون المكره وقال الشافعي رحمه الله يجب القود على المكره قولا واحدا وله في إيجاب القود على المكره قولان وقال أهل المدينة رحمهم الله عليهما القود وزادوا على هذا فأوجبوا القود على المسك حتى اذا أمسك رجلا فقتله عدوه قالوا يجب القود على المسك وقال أبو يوسف أستحسن أن لا يجب القود على واحد منهما ولكن يجب الدية على المكره في ماله في ثلاث سنين أما زفر رحمه الله فاستدل بقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا والمراد سلطان استيفاء القود من القاتل والقاتل هو المكره حقيقة والمعنى فيه ان من قتل من يكاتبه لاجبا نفسه يعتمد بحق مضمون فيلزمه القود كما لو أصابته نخمسة قتل انسانا وأكل من لحمه والدليل على ان القاتل هو المكره أن القتل فعل محسوس وهو يتحقق من المكره والطابع بصفة واحدة فيعرف به انه قاتل حقيقة ومن حيث الحكم انه يأثم ثم القتل واتم القتل على من



بأمر القتل والدليل عليه أن المقصود بالقتل إذا قدر على قتل المكره كان له أن يقتله كما لو كان طائفاً وبه نمل فتقول كل حكم يتعلق بالقتل فإنه لا يسقط عن المكره إلا كراه كالأنم والتفسيق ورد الشهادة وإباحة قتله للمقصود بالقتل بل أولى لأن تأثير الضرورة في إسقاط الأنم دون الحكم حتى أن من أصابته نخصة يباح له تناول مال الغير ويكون ضامناً هنا لا يسقط أنم الفعل عن المكره فلان لا يسقط عنه حكم القتل أولى ولما جعل هذا نظير الإكراه بالحبس في أنم الفعل فكذلك في حكمه ولا يقال إنما يأنم أنم سوء الاختيار أو أنم جعل المخلوق في ميصية الخالق لأنه مكره على هذا كله كما هو مكره على القتل والشافعي يستدل بهذا أيضاً إلا أنه يوجب القود على المكره أيضاً للسبب القوي لأن القصد إلى القتل بهذا الطريق ظاهر من المتخيرين والقصاص مشروع بطريق الزجر فيقام السبب القوي مقام المباشرة في حق المكره لتغليظ أمر الدم وتحقيق معنى الزجر كما قال في شهود القصاص يلزمهم القود قال وعلى أصلكم حد قطاع الطريق يجب على الردى بالسبب القوي والدليل عليه أن الجماعة يقتلون بالواحد قصاصاً لتحقيق معنى الزجر ومن أوجب القود على المسك يستدل بها أيضاً فنقول المسك قاصد إلى قتله مسبب له فإذا كان التسبب يقام مقام المباشرة في أخذ بدل الدم وهو الدية يعني حافر البئر في الطريق فكذلك في حكم القصاص إلا أن التسبب إذا قصد شخصاً بعينه يكرن عامداً فيلزمه القود وإذا لم يقصد بتسببه شخصاً بعينه فهو بمنزلة الخطي فيلزمه الدية وللشافعي رحمه الله طريق آخر أن المكره مع المكره بمنزلة الشريكين في القتل لأن القصد وجد من المكره وما هو المقصود به وهو الانتقام يحصل له والمباشرة وجدت من المكره فكانا بمنزلة الشريكين ثم وجب القود على أحدهما وهو المكره فكذلك على الآخر والدليل على أنهما كشريكين أنهما مشتركان في أنم الفعل وإن المقصود بالقتل أن يقتلها جميعاً وحجة أبي حنيفة ومحمد أن المكره ملجأ إلى هذا الفعل والالقاء بأبلغ التلهمات يجعل الملجأ آلة للملجئ فلا يصلح أن يكون آلة له كما في اتلاف المال فإن الضمان يجب على المكره ويصير المكره آلة له حتى لا يكون عليه شيء من حكم الاتلاف ومعلوم أن المباشر والمتسبب إذا اجتمعا في الاتلاف فالضمان على المباشر دون المتسبب ولماوجب ضمان المال على المكره علم أن الاتلاف منسوب إلى المكره ولا طريق للنسبة إليه سوى جعل المكره آلة للمكره فكذلك في القتل لأن المكره يصلح أن يكون آلة للمكره فيه بأن يأخذ بيده

مع السكين فيقتل به غيره وتفسير الاجزاء انه صار محمولا على ذلك الفعل بالتهديد بالقتل  
 فالانسان مجبول على حب الحياة ولا يتوصل الى ذلك الا بالاقدم على القتل فيفسد اختياره  
 بهذا الطريق ثم يصير محمولا على هذا الفعل واذا فسد اختياره التحق بالآلة التي لا اختيار لها  
 فيكون الفعل منسوبا الى من فسد اختياره وحمله على هذا الفعل لا على الآلة فلا يكون على  
 المكره شيء من حكم القتل من قصاص ولادية ولا كفارة (ألا ترى) أن شيئا من المقصود  
 لا يحصل للمكره فقلل المقتول من أخص أصدقائه فعرفنا أنه بمنزلة الآلة فأما الآثم فبقاء الاثم  
 عليه لا يدل على بقاء الحكم كما اذا قال لنيره اقطع يدي قطعها كان آثما ولا شيء عليه من حكم  
 القطع بل في الحكم يجعل كان الآثم فعله بنفسه وقد بينا أنه مع فساد الاختيار يبقى مخاطبا  
 فلبقاءه مخاطبا كان عليه اثم القتل وفساد اختياره لم يكن عليه شيء من حكم القتل ثم حقيقة المني  
 في المذر عن فعل الاثم من وجهين أحدهما أن تأثير الاجزاء في تبديل النسبة لا في تبديل محل  
 الجناية ولو جعلنا المكره هو الفاعل في حكم الضمان لم يتبدل به محل الجناية ولو أخر جناية  
 المكره من أن يكون فاعلا في حق الآثم تبدل به محل الجناية لان الاثم من حيث انه جناية على  
 حد الدين واذا جعلنا المكره في هذا آلة كانت الجناية على حد دين المكره دون المكره واذا قلنا  
 المكره آثم ويكون الفعل منسوبا اليه في حق الآثم كانت جناية علي دينه بارتكاب ما هو حرام  
 محض وبسبب الاكراه لا يتبدل محل الجناية فأما في حق الضمان فحل الجناية نفس المقتول  
 سواء كان الفعل منسوبا الى المكره أو الى المكره وبهذين أن في حق الاثم لا يصلح أن  
 يكون آلة لان الانسان في الجناية على حد دين نفسه لا يصلح أن يكون آلة لنيره والثاني  
 اما لو جعلنا المكره آلة في حق الاثم كان ذلك اهدارا وليس تأثير الاجزاء في الاهدار (ألا  
 ترى) ان في المال لا يجعل فعل المكره كفعل بهيمة ليس لها اختيار صحيح والمكره آثم باكراهه  
 فاذا لم يجعل المكره آثما كان هذا اهدارا للآثم في حقه أصلا ولا تأثير للاجزاء في ذلك  
 بخلاف حكم الفعل فانه اذا جعل المكره آلة فيه كان المكره مؤاخذا به الا أن يكون هدرًا  
 ولا يقال الحرى اذا أكره مسلما على قتل مسلم فان الفعل يصير منسوبا الى المكره عندكم وفي  
 هذا اهدار لانه ليس على المكره شيء من الضمان وهذا لانه ليس باهدار بل هو بمنزلة  
 ما لو باشر الحرى قتله فيكون المقتول شهيدا ولا يكون قتل الحرى اياه هدرًا وان كان لا يؤخذ  
 بشيء من الضمان اذا أسلم وبه فارق المضطر لانه غير ملجأ الى ذلك الفعل من جهة غيره ليصير

هو آلة للملجى (ألا ترى) أن في المال الضمان واجب عليه ففرقا به أن حكم الفعل مقصور عليه والدليل على أن الفاعل هو المكره أن القصاص يلزمه عند الشافعي رحمه الله والقصاص عقوبة تندري بالشبهات فيعتمد المساواة حتى أن بدون المساواة لا يجب القصاص كما بين المسلم والمستأمن وكما في كسر العظام ولا مساواة بين المباشرة والنسب ولا طريق لجعل المكره شريكا الأبنسبة بمض الفعل اليه وإذا كان للإجلاء تأثير في نسبة بعض الفعل الى الملجى فكذلك في نسبة جميع الفعل اليه ولا معنى لا يجب القود على المسك لأن القصاص جزاء مباشرة الفعل فانه عقوبة تندري بالشبهات وفي التسبب نقصان فيجوز أن يثبت به ما يثبت مع الشبهات وهو المال ولا يجوز أن يثبت ما يندري بالشبهات بخلاف حد قطاع الطريق فان ذلك جزاء المحاربة والردة مباشر للمحاربة كالقاتل وقد ينأ هذا في السرقة والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام يصبر الصابر ويقتل القاتل أي يحبس المسك ويقتل القاتل فاما أبو يوسف رحمه الله فقال استحسن أن لا يجب القود على واحد منهما لأن بقاء الأثم في حق المكره دليل على أن الفعل كله لم يصير منسوباً الى المكره والقصاص لا يجب الا بمباشرة تامة وقد العدم ذلك من المكره حقيقة وحكما فلا يلزمه القود وان كان هو المؤاخذ بحكم القتل فيما يثبت مع الشبهات والدليل عليه ان وجوب القصاص يعتمد المساواة ولا مساواة بين المباشرة والاكره فلا يمكن إيجاب القود على المكره الا بطريق المساواة ولكننا نقول المكره مباشر شرعا بدليل أن سائر الاحكام سوى القصاص نحو حرمان الميراث والكفارة في الموضع الذي يجب والدية يختص بها المكره فكذلك القود والاصل فيه قوله تعالى يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم فقد نسب الله الفعل الى الممين وهو ما كان مباشراً ضرورة ولكنه كان مطاعاً فأمر به وأمره اكره اذا عرفنا هذا فقول سواء كان المكره بالغاً عاقلاً أو كان معتوهاً أو غلاماً غير بالغ فالحق على المكره لان المكره صار كالآلة والبلوغ والعقل لا معتبر به في حق الآلة وانما المعتبر تحقق الاجلاء بخلاف التلف على نفسه وكذلك حكم حرمان الميراث فانه يثبت في حق المكره دون المكره وان كان الأمر غير بالغ ولكنه مطاع بتحقيق الاكره منه أو كان رجلاً مختلط العقل ولكن يتحقق الاكره منه فان الفعل يصير منسوباً اليه وذلك يكون بمنزلة جنائته يده في أحكام القتل واستدل بقول الحسن البصري رحمه الله في أربعة شهدوا على رجل بالزنا ورجحه الناس فقتلوه ثم رجع بعض الشهداء على الراجع

القتل وهذا شيء لا يؤاخذ به ولكن قصد بهذا الاستشهاد دفع السبية عن تمسك بالصورة  
ويقول كيف أوجبتم القتل على المكره ولم يباشر القتل حسا واستدل عليه بقول أهل المدينة  
في المسك ويقتل الرديء في قطع الطريق وإن لم يباشر القتل أحد حسا وكذلك ثوب  
العامل له لتقطن يده أو لا تقتلك لم ينسج له أن يفعل ذلك لأن لأطراف المؤمن من الحرمة  
مثل ما لنفسه (ألا ترى) أن المصطر لا يحل له أن يقطع طرف النير لئلا يكمل له أن  
يقتله وكذلك لو أمره بقطع أصبع أو نحوه فإن حرمة هذا الجزء بمنزلة حرمة النفس فإن  
القتل من المظالم والمكره مظلوم فليس له أن يظلم أحدا ولو ظلم وإن أقدم على القتل فليس  
عليه إلا الاتم فاما القتل في حق الحكم فقد صار منسوبا إلى المكره لوجود الإلجاء بالتهديد  
بالقتل وإن رأى الخليفة أن يذبح المكره ويحبسه قبل لأقدامه على ما لا يحل له الاقدام عليه  
وإن أمره أن يضربه سوطا واحدا أو أمره أن يخلق رأسه أو لحية أو أن يحبس أو أن  
يقبده ويهدده على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آتما في فعله ولا في تركه أما في تركه فإنه  
من المظالم والكف عن المظالم هو الزينة والتمسك بالزينة لا يكون آتما وأما إذا قدم عليه  
فإنه يدفع القتل عن نفسه بهم وحزن يدخل على غيره فإن بالحبس والتقيد ويخلق اللحية  
وضرب سوط يدخله هم وحزن ولا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه ولدفع الهلاك  
عن نفسه قد رخص له التشريع في ادخال المم والحزن على غيره (ألا ترى) أن المضطر يأخذ  
طعام النير بفسير رضاه ولا شك أن صاحب الطعام يلحقه حزن بذلك إلا أنه يلحق الجواب  
بالإلجاء لأنه لم يجد في هذا بينه نصا والفتوى بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالرأى لا يجوز  
مطلقا فهذا قال رجوت وإن كان يهدده على ذلك بحبس أو قبض أو ضرب سوط أو خلق  
رأسه ولحيته لم ينسج له أن يقدم على شيء من الظلم قل ذلك أو أكثر لأن الرخصة عند تحقق  
الضرورة وذلك إذا خاف التلف على نفسه وهو بما يهدده هنا لا يخاف التلف على نفسه ولو  
أكرهه بالحبس على أن يقتل رجلا فقتله كان القود فيه على القاتل لأن بالتهديد بالحبس  
لا يتحقق الإلجاء ولهذا كان الضمان في المال عند الإكراه بالحبس على المكره دون المكره  
ولو أمره بقتله ولم يكرهه على ذلك إلا أنه يخاف أن لم يفعل أن يقتله فتعل ما أمر به كان  
ذلك بمنزلة الإكراه لأن الإلجاء باعتبار خوفه التلف على نفسه أن لو امتنع من الاقدام  
على القتل وقد تحقق ذلك هنا ومن عادة المتجبرين الترفع عن التهديد بالقتل ولكنهم يأمرون

ثم لا يماقون من خالف أمرهم الا بالقتل فباعتبار هذه العادة كان الامر من مثله بمنزلة التهديد بالقتل ولو أكرهه بوعيد تلف حتى يفترى على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه (الأتري) أنه لو أكرهه بذلك على الكفر بالله تعالى كان في سعة من اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب بالايان فكذلك اذا أكرهه بالاقتراء على مسلم لان الاقتراء على الله تعالى والشتم له يكون أعظم من شتم المخلوق الا أنه علقه بالرجاء لان هذا من مظالم العباد وليس هذا في معنى الاقتراء على الله تعالى من كل وجه فان الله تعالى مطلع على مافي ضميره ولا اطلاع للمقذوف على مافي ضميره ولان الله تعالى يتعالى أن يدخله نقصان باقتراء المقتربين وفي الاقتراء على هذا السلم هتك عرضه وذلك يتقص من جاهه وبلحق الحزن به فلماذا علق الجواب بالرجاء قال (الأتري) أنه لو أكرهه على شتم محمد صلى الله عليه وسلم بقتل كان في سعة ان شاء الله فهذا أعظم من قذف امرئ مسلم ولو تهدده بقتل حتى يشتم محمد صلى الله عليه وسلم أو يقذف مسلماً فلم يفعل حتى قتل كان ذلك أفضل له لما بينا أن في الامتناع تمسك بما هو الزينة ولما امتنع خيب رضي الله عنه حتى قتل سياه رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الشهداء ولو تهدده بقتل حتى يشرب الخمر فلم يفعل حتى قتل خنت أن يكون آثماً وقد بينا هذا الفصل الا أنه ذكره هنا بلفظ يستدل به على أنه كان من مذهبه أن الاصل في الاشياء الاباحة وان الحرمة بالنهي عنها شرعاً فانه قال لان شرب الخمر وأكل الميتة لم يحرم الا بالنهي عنهما وبين أهل الاصول في هذا كلام ليس هذا موضع بيانه ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان فيدفعه اليه وجرت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه اليه لانه بمنزلة المضطر وقد بينا أنه يباح للمضطر أخذ مال الغير ليدفع به الضرورة عن نفسه ولكنه علق الجواب بالرجاء لان هذا ليس في معنى المضطر من وجه فالعذر هناك وهو الجوع ما كان بصنع مضاف الى العباد والخوف هنا باعتبار صنع مضاف الى العبد وبينهما فرق (الأتري) أن المقيّد اذا صلى قاعدا يلزمه الاعادة اذا أطلق عنه القيد بخلاف المريض قال والضمان فيه على الأمر لان الاجاء قد تحقق فيصير الاخذ والدفع كله منسوباً الى الأمر والمكره بمنزلة الآلة له وانما يسمه هذا مادام حاضر اعند الأمر فان كان أرسله ليفعل تخاف أن يقتله ان ظفربة ولم يقل أن لم يفعل ما هدد به لم يحل الاقدام على ذلك لان الاجاء انما يتحقق مادام في يد المكره بحيث يتقدر على ايقاع

ما هده به عاجلا وقد انعدم ذلك حين لم يدري أين يدرى عليه بعد ذلك أولا يقدر  
وهذا الفصل نين أنه لا عذر لاعوان الظلمة في أخذ الاموال من الناس فان الظالم  
يبعث عاملا الي موضع ليأخذ مالا فيتمتع العامل بأمره وانه يخاف العقوبة من جهته ان لم  
يفعل وليس ذلك بمنزلة الا أن يكون يحضر من الأمر فاما بعد ما بعد من الظلم فلا الا أن  
يكون رسول الأمر معه على أن يردّه عليه ان لم يفعل فيكون هذا بمنزلة الذي كان حاضرا  
عنده لان كونه تحت يد رسوله ككونه في يده ويتمكن الرسول من رده اليه ليعاقبه بتحقيق  
الاجاء ولولم يفعل ذلك حتى قتله كان في سعة ان شاء الله لانه تحرز عما هو من مظالم العباد  
وذلك عزيمة (ألا ترى) أن للمضطر أن يأخذ طعام صاحبه بقدر ما يدفع عنه الضرورة به  
ولولم يأخذه حتى تلف لم يكن مؤاخذا به فهذا مثله ولو كان المكروه هده بالحبس أو القيد لم  
يسعه الاقدام على ذلك لان الاجاء والضرورة بهذا التهديد لا يتحقق ولو أكره رجلا على  
قتل أبيه أو أخيه بوعيد قتل فقتله فقد يتناحك المسئلة أن الفعل يصير منسوباً الى المكروه فيما  
هو من أحكام القتل فكانه هو المباشر بيده وعلى هذا الحرف ينبغي ما بعده من المسائل حتى قالوا  
لو أن لصين أكرههما رجلا بوعيد تلف على أن يقطع يد رجل عمدا كان ذلك كقطعها بأيديهما  
عليهما ارش اليد في الملهما في سنتين ولا قود عليهما لان اليدين لا يقطعان بيد واحدة وان مات  
فيهما فلي المكروهن القود لان القطع اذا اتصلت به السراية كان قتلا من أصله ولو بأشرا  
قتله لزمها القود ولو كان الأمر واحدا والمأموران اثنين كان على الأمر القصاص في اليد ان  
عاش وفي البدن ان مات من ذلك لان الفعل منسوب الى المكروه وهو واحد لو يشر قطع  
يده أو قتله يجب القود عليه فكذلك اذا أكرهه على ذلك رجلان والله أعلم بالصواب

### باب الاكرام على دفع المال وأخذه

(قال رحمه الله) ولو أن لصا أكره رجلا بوعيد تلف حتى أعطى رجلا ماله وأكره  
الآخر بمثل ذلك حتى قبضه منه ودفعه فذلك المال عنده فالضمان على الذي أكرههما دون  
القابض لان الدافع والقابض كل واحد منهما ملجأ من جهة المكروه فيصير الفعل في الدفع  
والقبض منسوباً الى المكروه والقابض مكروه على قبضه بوعيد تلف فلا يبقى في جانبه فعل  
موجب للضمان عليه ولانه قبضه ليرده على صاحبه اذا تمكن منه ومثل هذا القبض لا يوجب

الضمان على القابض وان كان قبضه بغير أمر صاحبه كمن أخذ آبقاً أو وجد لقطة وأشهد  
انه أخذه ليرده على صاحبه لم يكن عليه ضمان ان هلك عنده وكذلك لو كان أكره القابض  
على قبضه ليدفعه الى الذي أكرهه قبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه اليه فلا ضمان على القابض  
اذا حاف بالله مأخذه الا ليدفعه اليه طائماً وما أخذه الا ليرده على صاحبه الا أن يكرهه على  
دفعه لان الظاهر يشهد له في ذلك فان فعل المسلم محمول على ما يحل ويحل له الاخذ مكرها  
على قصد الرد على صاحبه ولا يحل له الاخذ على قصد الدفع الى المكره طائماً ودينه وعقله  
يدعوانه الى ما يحل دون ما لا يحل الا أن في اللقطة لا يقبل قوله على هذا اذا لم يشهد في قول  
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه متمكن من الاشهاد على ذلك وهما غير متمكن من  
الاشهاد على ما في ضميره من قصد الرد على المالك لانه ان أظهر ذلك فاقبضه المكره فلهذا  
قبلنا قوله في ذلك مع اليقين ولو كان أكره صاحب المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر  
على أن يقبل الهبة منه ويقبضها بوعيد تلف فقبضها فضاعت عنده فان قال القابض أخذتها  
على أن تكون في يدي مثل الوديعة حتى أردتها على صاحبها فالقول قوله مع عينه لان الاكره  
شاهد له على أنه غير راعب في تعليقها فيكون الضمان على المكره خاصة وان قال أخذتها على  
وجه الهبة لتسلم لي كان لرب المال أن يضمته ان شاء وان شاء المكره لان الموهوب له قبض  
مال الغير على وجه التملك بغير رضا صاحبه وهو طائع في ذلك القبض على هذا القصد فيكون  
ضامناً للمال وأما المكره فلان الدافع ملجأ من جهته فيجعل كانه قبضه بنفسه ودفعه اليه فان  
ضمن المكره رجع على الموهوب له لانه قائم مقام من ضمنه لان المكره ما قصد مباشرة  
الهبة من جهته فلا يمكن تنفيذ الهبة من جهته بملكه اياه وفي الاصل أشار الى حرف آخر  
فقال لانه انما ضمن المال بقبض الموهوب له وقد كانت الهبة قبل القبض فلا يجعل الذي  
أكرههما بمنزلة الواهب وما قلناه أوضح لاننا اذا جعلنا القابض مكرها وكان المكره ضامناً  
باعتبار نسبة القبض اليه لا يبقى في جانب القابض سبب موجب للضمان عليه والدليل عليه انه  
قال فان ضمن الموهوب له لم يكن على الذي أكرهه شيء لانه أخذه على انه له ولو كان القبض  
منسوباً الى المكره كان للقابض أن يرجع على المكره بما يلحقه من الضمان بسببه فان كان  
الموهوب له بحيث يتمكن من الاشهاد عند الهبة أن يقبضه للرد فلم يقل كان ضامناً بترك  
الاشهاد لان القبض بحكم الهبة عمل منه لنفسه فلا يقبل قوله بخلاف ما صرح به الا عند

الضرورة وهو ما اذا لم يكن متمكنا من الاشهاد لا مارأينا ان في موضع الضرورة يجعل القول قوله فيما في ضميمه كالمكره على الكفر اذا قال بعد ما تكلم بالكفر كنت مطمئن التلب بالايان قبل قوله ولم تبين منه امراته فاما عند تمككه من الاشهاد بالضرورة فلا يقبل قوله بمنزلة من وجد عبداً ابقاً لرجل في يد غيره فلم يقدر على استرداده منه الا بشراء أو هبة فطلب ذلك منه حتى وهب له أو اشتراه كان ضامناً له الا أن يشهد عند ذلك أنه يأخذه ليرده على مولاه فاذا أشهد لم يضمن وكذلك ان لم يكن متمكنا من الاشهاد يقبل قوله في ذلك ولو أكرهه على بيع عبده وأكره المشتري على ثرائه وأكرهما على التقاض فهلك الثمن والعبد ثم اختصروا فضمان العبد للبائع وضمان الثمن للمشتري على الذي أكرههما لان كل واحد منهما ملجأ على دفع ماله الي الآخر من جهة فان أراد أحدهما أن يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما عما قبضه على وجه قبضه فان قال قبضته على البيع الذي أكرهنا عليه ليكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع جائز ولا ضمان على المكره فيه لان قبض كل واحد منهما على هذا القصد دليل الرضا منه بالبيع ودليل الرضا كصرح الرضا (الآرى) أنهما لو أكرها على البيع ثم تقابضا بغير اكراه تم البيع بينهما فكذلك اذا أقر كل واحد منهما أنه قبضه على وجه التملك وان قال قبضته مكرها لارده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان لان الاكراه دليل ظاهر لكل واحد منهما على ما يخبر به عن ضميمه الا أن صاحبه يدعي عليه ماله أقر به لزمه الضمان فاذا أنكر يحلف على ذلك فان حلف أحدهما وأبى الآخر ان يحلف لم يضمن الذي حلف لان يمينه قد اتفق عنه بسبب الضمان الا أن يثبت صاحبه بالحجة ويضمن الذي لم يحلف ما قبض لان نكوله كقراره وذلك يثبت عليه سبب الضمان عند قضاء القاضى فان كان الذي أبى اليمين هو الذي قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد أيهما شاء لان فعله بالدفع صار منسوباً الي المكره والتقاضى كان طائلاً حين قبضه لنفسه على وجه التملك فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري لانه ملك بالضمان وما قصد تنفيذ البيع من جهته ولانه انما ضمنها بالاكراه على القبض وقد كان البيع قبل ذلك فلا يكون بمنزلة البائع وقد بينا أن الوجه الاول أصح وان ضمنها المشتري لم يرجع بها على المكره لانه أقر انه لم يقبضه على وجه الاكراه وانما قبضه على وجه الشراء ولم يرجع على البائع بالثمن أيضاً لان البائع قد حلف أنه قبض الثمن للرد



عليه وقد هلك في يده فلا يضمن له شيئاً من ذلك ولا يرجع بالتقن على المكره أيضاً لانه  
أثر انه دفع التقن طوعاً وانه كان راضياً بالبيع وان كان المشتري حلف وأبى البائع الممين فلا  
ضمان في العبد على من أخذه وأما التقن فان شاء المشتري ضمنه المكره وان شاء ضمنه البائع لان  
البائع بشكوله أثر أنه قبض التقن لنفسه طائماً وفعل الدافع منسوب الى المكره لالغاء فان ضمن  
البائع لم يرجع به على المكره لانه ضمن بفعل كان عاملاً فيه لنفسه طائماً وان ضمنه المكره  
رجع به على البائع لانه قام مقام من ضمنه ولانه ملكه بالضمان والقابض كان طائماً في قبضه  
لنفسه فيضمن له ذلك ولو أكرههما على البيع والشراء ولم يذكر لهما قبضاً فلما تبايها لم يتقابضا  
حتى فارقا الذي أكرههما ثم تقابضا على ذلك البيع فهذا رضاء منهما بالبيع واجازة له لان  
البيع مع الاكراه كان منقداً ولم يكن نافذاً جائزاً لانعدام الرضاء منهما فاذا وجد دليل  
الرضا نزل ذلك منزلة التصريح بالرضا بالاجازة طوعاً وقد يبا الفرق بين الهبة وبين البيع  
لان الاكراه على البيع لا يكون اكرهاً على التسليم والاكراه على الهبة يكون اكرهاً  
على التسليم ولو كان الاكراه في الوجه الاول على البيع والقبض بغير تاف بل بحبس أو قيد  
وتقابضا على ذلك مكرهين لم يجز البيع لان نفوذ البيع يستند تمام الرضاء والتهديد بالحبس  
يعدم تمام الرضاء فان ضاع ذلك عندهما فلا ضمان لواحد منهما على المكره لان فعلهما لم  
يصر منسوباً الى المكره فان نسبة الفعل اليه بالالغاء والتهديد بالحبس لا يتحقق الالغاء  
ولكن كل واحد منهما ضامن لما قبض من مال صاحبه لانه قبضه بحكم عقد فاسد وفعل  
كل واحد منهما في القبض مقصور عليه وقد قبضه بغير رضا صاحبه ولو قبضه بحكم العقد  
الفاسد برضاء صاحبه كان مضموناً عليه فهنا أولى أن يكون مضموناً عليه ولو أكرهه بالحبس  
على أن يودع ماله هذا الرجل وأكرهه الآخر بالحبس على قبوله ودية فتقبله وضاع عنده  
فلا ضمان على المكره ولا على القابض أما على المكره فلانعدام الالغاء من جهته وأما على  
القابض فلانه ما قبض لنفسه وانما قبضه ليحفظه ودية ويرده على صاحبه اذا تمكن منه ومثل  
هذا القبض لا يكون موجبا للضمان عليه وان انعدم الرضاء من صاحبه كما لو هبت الريح  
بثوب انسان وألقته في حجر غيره فأخذه ليرده على صاحبه فهلك لم يكن ضامناً شيئاً ولو  
أكرهه بالحبس على أن يهب ماله لهذا أو يدفعه اليه وأكرهه الآخر بالحبس على قبوله  
وقبضه فذلك فالضمان على القابض لانه قبضه على وجه التملك وفعله في القبض مقصور عليه

فانه غير ملجأ من جهة المكره فلهذا كان الضمان عليه دون المكره ولو كان أكره القابض  
 بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيأ أما القابض فلا نه ملجأ الى القبض  
 وذلك بعدم الفعل الموجب للضمان في حقه وأما المكره فلان الدافع لم يكن ملجأ في دفع المال  
 اليه لانه كان مكرها بالجلس فبقي حكم الدفع مقصورا على الدافع قاله أبو حازم رحمه الله  
 وهذا غلط لان فصل الدافع ان لم يكن منسوبا الى المكره قتل القابض صار منسوبا اليه  
 وأما قبضه بنسب رضا المالك فكان المكره قبضه بنفسه فينبغي أن يكون المكره ضامنا من  
 هذا الوجه وما قاله في الكتاب أصح لان هذا القبض متم للبيعة وفي مثله لا يصلح  
 المكره آلة للمكره (ألا ترى) أن المكره لو قبضه بنفسه لا تتم الهبة به ثم الموجب للضمان  
 على المكره نفويت اليد على المالك وذلك بالدفع والاخراج من يدهما لا بالقبض لان  
 الاموال محفوظة بالأيدي وفعل الدافع لم يصير منسوبا الى المكره ولو أكره الواهب تلف  
 وأكره الموهوب له بحبس كان لصاحب المال أن يضمن ان شاء المكره وان شاء القابض  
 لان فعل الدافع منسوب الى المكره لكونه ملجأ من جهته فيكون المكره ضامنا له وفعل  
 القابض مقصور عليه لانه كان مكرها على القبض بالجلس وقد قبضه على وجه التملك فكان  
 للدافع أن يضمن أيهما شاء فان ضمن المكره وجع به على القابض لما قلنا وكذلك في البيع  
 اذا أكره البائع بوعيد تلف على البيع والتمايض وأكره المشتري على ذلك بالجلس فتمايضا  
 وصاع المال فلا ضمان على البائع فيما قبض بعد أن يخلف ما قبضه الا ليرده على صاحبه لانه  
 ملجأ قبل القبض فيكون مقبول القول في أنه قبضه للرمد مع يمينه وللبائع أن يضمن المكره  
 قيمة عبده لانه كان ملجأ الى تسليم العبد من جهته ثم يرجع بها المكره على المشتري لما بينا  
 أن البيع لم ينفذ من جهة المكره وقد ملكه بالضمان فان شاء البائع ضمنها المشتري لان فعله  
 في القبض مقصور عليه وقد قبضه على وجه التملك وان لم يكن راضيا بسببه ثم لا يرجع  
 المشتري على المكره بالقيمة ولا بالثمن أما القيمة فلا نه اما ضمنها بقبض كان هو فيه عاملا  
 لنفسه واما الثمن فلا نه كان مكرها على دفع الثمن بالجلس وذلك لا يوجب نسبة الفعل الى المكره  
 في حكم الضمان وفي هذا طعن أبو حازم رحمه الله أيضا كافي الهبة ولو كان أكره البائع بالجلس  
 وأكره المشتري بالقتل فلا ضمان للبائع في العبد على المشتري ولا على المكره لان المشتري  
 ملجأ الى القبض فلا يكون ضامنا شيأ والبائع ما كان ملجأ الى الدفع من جهة المكره فيقتصر

حكم الدفع عليه فلهذا لا ضمان على المكره وللمشتري أن يضمن الثمن إن شاء البائع وإن شاء المكره لأنه كان ملجأ إلى دفع الثمن من جهة المكره وكان البائع غير ملجأ إلى قبضه فاقصر حكم فله بالتبض عليه وللمشتري الخيار فإن ضمن المكره وجع به على البائع لأنه قام مقام من ضمنه ولأنه ملك المضمون بالضمان ولم ينفذ البيع من جهة من تملك الثمن فرجع على البائع بالثمن والله أعلم بالصواب

### باب من الاكراه على الاقرار

(قال رحمه الله) وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بمتق أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم أفعله فاقره به مكرها فاقراه باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت لأن الاقرار خبر متمثل بين الصدق والكذب والاكراه الظاهر دليل على أنه كاذب فيما يقر به فاصد إلى دفع الشر عن نفسه والخبر عنه إذا كان كذبا فبالاخبار لا يصير صدقا (ألا ترى) أن فرية المفتري وكفر الكافرين لا يصير حقا بأخبارهم به والدليل عليه أنه لو أقربه طائما وهو يعلم أنه كاذب في ذلك فإنه يسمه اسمها كما فيها بينه وبين الله تعالى إلا أن القاضي لا يصدق على ذلك لأنه مأمور باتباع الظاهر والظاهر أن الانسان لا يكذب فيما يلحق الضرر به فإذا كان مكرها وجب تصديقه في ذلك لوجود الاكراه فلهذا لا يقع به شيء والاكراه بالجلوس والقتل في هذا سواء لأن الاقرار نصرف من حيث القول ويعتمد تمام الرضا وبسبب الاكراه بالجلوس ينعدم ذلك وكذلك الاقرار بالرجعة أو التي في الايلاء أو النفق عن دم المسمد فإنه لا يصح مع الاكراه لما قلنا وكذلك الاقرار في عبده أنه ابنه أو جاريته أنها أم ولده لأن هذا اخبار عن أمر سابق خفي فلا كراه دليل على أنه كاذب فيما يخبر به فإن قيل أليس عند أبي حنيفة رحمه الله إذا قال لمن هو أكبر سنا منه هذا ابني يمتق عليه وهناك يمتقن بكذبه فيما قال فوق ما يمتقن بالكذب عند الاقرار مكرها فإذا نفذ العتق ثمة ينبغي أن ينفذ هنا بطريق الاولى قلنا أبو حنيفة رحمه الله يجعل ذلك الكلام مجازا عن الاقرار بالعتق كأنه قال عتق على من حين ملكته وباعتبار هذا المجاز لا يظهر رجحان جانب الكذب في اقراره فاما عند الاكراه فأكثر ما فيه أن يجعل هذا مجازا عن الاقرار بالعتق ولكن الاكراه يمنع صحة الاقرار بالعتق كما يمنع صحة الاقرار

بالتسب ولو أكره نصراني على الاسلام فاسلم كان مسلما لوجود حقيقة الاسلام مع الاكراه فان ذلك بالتصديق بالقلب والاقرار باللسان وقد سمعنا اقراره بلسانه وانما يبر عما في قلبه لسانه فلماذا يحكم باسلامه والاصل فيه قوله تعالى وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها وقال عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله وقد قيل من المنافقين ما أظهر وامن الاسلام مع علمه أنهم أظهروا ذلك خوفا من السيف وهذا في أحكام الدنيا فأما فيما بينه وبين ربه اذا لم يكن يستند فيما يقول لا يكون مسلما والذي في هذا والحربي سواء عندنا والشافعي رحمه الله يفرق بينهما باعتبار أن اكراه الحربي على الاسلام اكراه بحق وقد قررناه فيما سبق وفرق بين الاكراه على الاسلام وبين الاكراه على الردة وقال الردة انما تحصل بتبديل الاعتقاد والاكراه دليل ظاهر على انه غير مبدل لاعتقاده فأما الاسلام في أحكام الدنيا فانما ثبت بالاقرار باللسان مع التصديق بالقلب ولا طريق لنا الى الوقوف على ما في قلبه وقد سمعنا اقراره مع الاكراه فلذلك حكمنا باسلامه فان رجع عنه الى النصرانية أجبر على الاسلام ولم يقتل استحسانا وفي القياس يقتل لانه بدل الدين وقد قال عليه الصلاة والسلام من بدل دينه فاقتلوه وهذا لان الاكراه لما لم يمنع صحة الاسلام كان المكروه كالتطاع فيه ولكنه استحسن اسقاط القتل عنه للشبهة التي فلت لانا لان لم سره حقيقة والادلة قد تعارضت فكون الاسلام بما يجب اعتقاده دليل على انه معتقد والاكراه دليل على انه غير معتقد بما يقول وتعارض الادلة شبهة في درء ما يندري بالشبهات وهذا نظير القياس والاستحسان في المولود بين المسلمين اذا بلغ مرتدا يجبر على الاسلام ولا يقتل استحسانا والذي أسلم بنفسه في صفه اذا بلغ مرتدا يجبر على الاسلام ولا يقتل للشبهة المتمكنة فيه بسبب اختلاف العلماء رحمهم الله ولو كان أكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالاقرار باطل لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما أخبر به من الاقرار بالاسلام ماضيا وكذلك لو أكرهه بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بأنه لا يقر له قيل هذا الرجل ولا يثبت له عليه به فالاقرار باطل لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما يقر به بخلاف ما اذا أكرهه على انشاء النذور فان اعاده بعد ذلك وأقام البيعة عليه به حكم له بالنذور لان ما سبق منه من الاقرار بالنذور قد بطل فكان وجوده كعدمه وكذلك لو أكرهه على أن يقر بأنه لم يتزوج هذه المرأة وانه لا يثبت له عليها بذلك أو على أن هذا ليس بعبده وانه حر

الاصل فافتراره بذلك باطل لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما أقر به فلا يمتنع ذلك قبول  
 بينه على ما يدعيه من النكاح والرق بعد ذلك (ألا ترى) انه لو أقر بشيء من هذا هازلا  
 لا يلزمه شيء فيما بينه وبين ربه ولو أقر به طائفا وهو يعلم انه كاذب فيما قل وسمعه اسالك  
 المرأة والعبد فيما بينه وبين ربه بخلاف الانشاء فمن هذا الوجه يقع الفرق بين هذه النصوص  
 والله أعلم بالصواب

### باب من الاكراه على النكاح والخلع والعق والصالح عن دم العبد

(قال رحمه الله) ولو أن رجلا أكره بوعيد تلف حتى خلع امرأته على ألف درهم  
 ومهرها الذي تزوجها عليه أربعة آلاف وقد دخل بها والمرأة غير مكرهة فالخلع واقع لان  
 الخلع من جانب الزوج طلاق والاكراه لا يمنع وقوع الطلاق بغير جمل فكذلك بالجمل  
 وللزوج على امرأته ألف درهم لانها قد التزمت الالف طائفة بازاء ما سلم لها من البيئونة  
 ولا شيء على المكروه للزوج لانه ألتف عليه ملك النكاح وقد بينا أنه لا قيمة للملك النكاح  
 عند الخروج من ملك الزوج وانه ليس بمال فلا يكون مضمونا بالمال أصلا بل عند الحاجة الى  
 الصيانة والمضمون المحل للمالك لا الملك الوارد عليه ولهذا جاز ازالة الملك بغير شهود ولا  
 عوض وكذلك لو أكره ولي العمد على أن يصالح منه على ألف درهم فلا كراه لا يمنع اسقاط  
 القود بالعفو فكذلك لا يمنع اسقاطه بالصالح ولا شيء له سوى الالف على الذي كان قبله  
 الدم ولا شيء لصاحب الدم على الذي أكرهه لان الفاتل ما التزم الزيادة على الالف والمكروه  
 ألتف عليه ما ليس بمال متقوم وهو ملك استيفاء القود وهذا ملك غير مضمون بالعفو  
 متدوب اليه شرعا وبه فارق النفس فانها مضمونة بالمال عند الائتلاف خطأ صيانة لها  
 عن الاهدار ولو أكره علي أن يقتل عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمته ألف والعبد  
 غير مكروه فالعق جائز على المائة لان الاكراه لا يمنع صحة اسقاط الرق بالعق والعبد التزم  
 المائة طوعا ثم يتخير موالي العبد فان شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد لانه ألتف عليه  
 ما ملكه في العبد بالاكراه المألجى وملكه في العبد ملك مال متقوم فيكون مضمونا على  
 المتلف بخلاف ما سبق ثم يرجع المكروه على العبد بمائة لان المولى أقامه مقام نفسه حين  
 ضمنه القيمة في الرجوع على العبد بالمسعى وان شاء المولى أخذ العبد بالمائة ورجع على المكروه

بسمائة تمام القيمة لان ما زاد على قدر المسمى من المائة ألتفه المكره عليه بنير عوضه وان  
 قيل لماذا كان له أن يرجع بجميع الالف على المكره وقد ألتف عليه مقدار المائة بعوضه قلنا  
 لان هذا العوض في ذمة مقله وان العبد يخرج من ملك المولى ولا شيء له فهو كالتاوى  
 هـ وان قيل لماذا لم يجعل اختياره للمسمى ابراء منه للمكره قلنا في مقدار المائة يجعل هكذا لان  
 له أن يرجع بها على أيهما شاء فاما في الزيادة على ذلك فمقتضى متعين في ذمة المكره ولو كان  
 أكرهه على التقى بالنق درهم الى سنة وقيمته ألف فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة  
 عده لانه ألتف عليه ماله ببدل لا يصل اليه الا بعد مضي الاجل وان شاء اتبع العبد  
 بالالتين بعد مضي السنة لانه ألزم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكره قام المكره مقام  
 المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول الاجل فاذا أخذ ذلك منه أمسك ألتا  
 مقدار ما غرم وتصدق بالفضل لانه حصل له بكسب خبيث وان اختار اتباع العبد فلا شيء  
 له على المكره بعد ذلك لانه صار راضيا بما صنع حين اختار اتباع العبد فان كان الالفان  
 نحو ما قل نعم منها فطلب المولى العبد بذلك الجهم بنير اكرهه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد  
 ولا ضمان له على المكره بعد ذلك لان مطالبته اياه بذلك الجهم دليل الرضا منه بما سبق  
 فيكون كالتصريح بالرضا وذلك يسقط حقه في تضمين المكره ولو أكرهت امرأة بوعيد  
 ألف أو حبس حتى تقبل من زوجها طليقة على ألف درهم قبلت ذلك منه وقد دخل بها  
 ومهرها الذي تزوجها عليه أربعة آلاف أو خمسمائة فالطلاق رجعي ولا شيء عليه من المال لان  
 التزام البذل يعتمد تمام الرضا وبالا كراه ينعدم الرضا سواء كان الا كراه بحبس أو بتل  
 ولكن وقوع الطلاق يعتمد وجود القبول لا وجود القبول (ألا ترى) أنه لو طلق امرأته  
 الصغيرة على مال قبلت وقع الطلاق ولم يجب المال وبسبب الا كراه لا ينعدم القول فلهذا  
 كان الطلاق وانما تم الواقع بصريح اللفظ يكون رجعيا اذا لم يجب العوض بمقابلته وهنا  
 لا عوض عليه فكان الطلاق رجعيا وقد ذكر في الجامع الصغير اذا شرطت الخيار لنفسه ثلاثة  
 أيام في الطلاق بمال عند أبي حنيفة لا يقع الطلاق ما لم يسقط الخيار وعندهما الطلاق واقع  
 والمال لازم وكذلك لو هزلت بقبول الطلاق بمال وانفقا على ذلك عند أبي حنيفة لا يقع  
 الطلاق ما لم يرض بالتزام المال وعندهما الطلاق واقع والمال واجب فبالكل حاجة الى الفرق  
 بين مسألة الا كراه ومسئلة الخيار والهزل فاما أبو حنيفة رحمه الله فقال الا كراه لا يعدم

الاختيار في السبب والحكم وانما يعدم الرضا بالحكم فلو جود الاختيار في السبب والحكم  
تم القبول ووقع الطلاق ولا نعدم الرضا لا يجب المال فكان المال لم يذ كر أصلا فأما خيار  
الشرط فلا نعدم الاختيار والرضا بالسبب وبعدم الاختيار والرضا بالحكم يتوقف الحكم  
وهو وقوع الطلاق ووجوب المال على وجود الاختيار والرضا به وكذلك الهزل لا يتنافى  
الاختيار والرضا بالسبب وانما يعدم الرضا والاختيار بالحكم فتوقف الحكم لا نعدم الاختيار  
في حقه وصح التزام المال به موقوفا على ان يلزمه عند تمام الرضا به وهما يقولان الا كراه  
يعدم الرضا بالحكم ولا يعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا فيثبت الحكم وهو الطلاق ولا  
يجب المال لا نعدم الرضا به فكله لم يذ كر فأما الهزل وشرط الخيار فلا يعدم الرضا بالسبب  
والحكم لا ينفصل عن السبب فالرضا بالسبب فيهما يكون رضا بالحكم فيقع الطلاق ويجب  
المال لان المال صار تبعا لالطلاق في الحكم وفي الا كراه انعدم الرضا بالسبب فلا يثبت ما يمتد  
ببونه الرضا وهو المال ويثبت من المال مالا يمتد ببونه الرضا وهو الطلاق فان قالت بعد ذلك  
قد رضيت بتلك التعلية بذلك المال جاز ولزمها المال وتكون التعلية بائنة في قول أبي حنيفة  
وقال محمد اجازتها باطله وهي تعلية رجعية ولم يذ كر قول أبي يوسف فقبل قوله كقول محمد  
رحمهما الله والاصح ان قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله فن جعل قوله كقول محمد قال المسئلة  
فرع لما بينا في كتاب الطلاق اذا قال لاسرائه أنت طالق كيف شئت عند أبي حنيفة تقع  
تعلية رجعية ولها اختيار في جعلها بائنة وعندهما لا يقع عليهن شيء ما لم تشأ فمن أصله انه يقع  
أصل الطلاق ويبقى لها المشيئة في الصفة فها أيضا وقع أصل الطلاق بقبولها وبقي لها المشيئة في  
صفته فاذا التزمت المال طوعا صارت تعلية بائنة وعندهما لا يجوز أن يبقى لها مشيئة بعد وقوع  
أصل الطلاق بقبولها فلا رأى لها بعد ذلك في التزام المال لتغير صفة تلك التعلية ومن قال ان  
قول أبي يوسف كقول أبي حنيفة جعل المسئلة فرعا لما بيناه في كتاب الدعوى ان من طلق  
اسرائه تعلية رجعية ثم قال جعلها بائنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف تصير بائنا وعند محمد  
لا تصير بائنا فلما كان من أصاها أن للزوج أن يحلل الواقع بصفة الرجعية بائنا فكذلك للمرأة  
ذلك بالتزام المال وعند محمد لما لم يكن للزوج ولاية جعل التعلية الرجعية بائنة فكذلك لا يكون  
لها ذلك بالتزام المال ولو كان مكان التعلية خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها  
لان الواقع بلفظ الخلع بائن من غير اعتبار وجوب المال فان الخلع مشتق من الخلع والانتزاع

ففي اللفظ ما يوجب اليقونة ولهذا لو خلع الصغيرة على مال وقبلت كل الواقع بآثارها  
لفظ صريح للعلاق وكذلك الصلح عن دم العمد اذا أكره القاتل قتل أو حبس على أن يصالح  
الولى على أكثر من الدية أو أقل منها فصالحه بطل الدم لوجود القبول مع الاكراه وليس على  
القاتل من المال شيء لان التزام المال يعتمد تمام الرضا وينعدم بالاكراه ولو خلع امرأته  
قبل أن يبلع وقد دخل بها على ألف درهم فقلت وقع الخلع لوجود القبول منها ولم يجب المال  
لان الصغير لا ينافي التكلم بالقبول ولكن ينافي صحة التزام المال (الآثرى) أن التزام المال منه  
هو رضا عن مال لا يكون صحيحا فن غير مال أولى ولذلك لو كان لرجل على رجل دم عمد فصالحه  
عنه غلام لم يبلغ على مال ضمنه له العلام على أن مفا جاز العفو لوجود القبول ممن شرط عليه  
الضمان ولا شيء عليه لان الصغير ينافي التزام المال بحمة الضمان وانما أوود هذا لا يوضح  
مسئلة الاكراه وكذلك لو أكره العبد على أن يقبل العتق من مولاه بمال قليل أو كثير  
عتق لوجود القبول ولا شيء عليه من المال لان تمام الرضا من العبد بالتزام المال ولو أكره  
الزوج على أن يطلق امرأته بألف درهم وأكرهت المرأة على أن تقبل ذلك فعتلا وقع  
الطلاق بغير مال لان الاكراه لا ينافي الاختيار في الايجاب والقبول وانما يعدم الرضا به  
والمال لا يجب بدون الرضا به وكذلك هذا في الصلح من القود والعق على مال لان للولى  
أن يضمن المكره قيمة عبده ان كان أكرهه بوعيد قتل وان كان أكرهه بحبس لم يضمن  
شيئا لما بدأ أن الاتفاق انما يصير منسوباً الى المكره عند الاجراء التام وذلك الاكراه بالقتل  
دون الاكراه بالحبس

### باب الاكراه على الرنا والقطع

(قل رحمه الله) كان أبو حنيفة رحمه الله يقول أولا لو أن سلطانا أو غيره أكره رجلا حتى  
زنا فعليه الحد وهو قول زفر رحمه الله ثم رجع فقال لاحد عليه اذا كان المكره سلطانا وهو  
قولها وجه قوله الاول ان الزنا من الرجل لا يتصور الا بإتشار الآلة ولا تنتشر آله الا  
بلدة وذلك دليل الطوعية فمع الخوف لا يحصل إتشار الآلة ووفق على هذا القول بين الرجل  
والمرأة قال المرأة في الرنا عمل الفعل ومع الخوف يتحقق التمكين منها (الآثرى) أن فعل الزنا  
يتحقق وهي نائثة أو مغنى عليها لا تشتر بذلك بخلاف جانب الرجل ووفق على هذا القول



بين الاكراه على الزنا وبين الاكراه على القتل قال لانود على المكره وعليه الحد في كل واحد من الموضعين الحرمة لا تنكشف بالاكراه ولكن القتل فل يصلح أن يكون المكره فيه آلة للمكره فبسبب الاجزاء يصير الفعل منسوباً الى المكره ولهذا لزمه القصاص واذا صار منسوباً الى المكره صار المكره آلة فاما الزنا ففعل لا يتصور أن يكون المكره فيه آلة للمكره لان الزنا بالآلة النير لا يتحقق ولهذا لا يجب الحد على المكره فبقي الفعل مقصوراً على المكره فيلزمه الحد ووجه قوله الآخر ان الحد مشروع للزجر ولا حاجة الى ذلك في حالة الاكراه لانه منزجر الى أن يتحقق الاجزاء وخوف التلف على نفسه ماعا كان قصده بهذا الفعل دفع المصالح عن نفسه لا اقتضاء الشهوة فيصير ذلك شبهة في اسقاط الحد عنه وانتشار الآلة لا يدل على انعدام الخوف فقد تنتشر الآلة طبعاً بالفحولة التي ركبها الله تعالى في الرجال وقد يكون ذلك طوعاً (ألا ترى) أن النائم تنتشر آله طبعاً من غير اختيار له في ذلك ولا قصد ثم على القول الآخر قال أبو حنيفة رحمه الله ان كان المكره غير السلطان يجب الحد على المكره وقال أبو يوسف ومحمد اذا كان قادراً على ايقاع ما هدد به فلا حد على المكره سواء كان المكره سلطاناً أو غيره قيل هذا اختلاف عصر فقد كان السلطان مطاعاً في عهد أبي حنيفة ولم يكن لنير السلطان من القوة ما يقدر على الاكراه فأجاب بناء على ما شاهد في زمانه ثم تغير حال الناس في عهدهما وظهر كل متقلب في موضع فأجاباً بناء على ما عاينا وقيل بل هو اختلاف حكم فوجه قولهما ان المتغير في اسقاط الحد هو الاجزاء وذلك بان يكون المكره قادراً على اتباع ما هدد به لان خوف التلف للمكره بذلك يحصل (ألا ترى) ان السلطان لو هدد به وهو يعلم انه لا يفعل ذلك به لا يكون مكرهاً وخوف التلف يتحقق عند قدرة المكره على ايقاع ما هدد به بل خوف التلف باكراه غير السلطان أظهر منه باكراه السلطان فالسلطان ذو أمانة في الامور لعله انه لا يفرقه وغير السلطان ذو عجلة في ذلك لعله انه يفوته ذلك بقوة السلطان ساعة فساعة وأبو حنيفة لا يقول الاجزاء لا يتحقق باكراه غير السلطان وانما يتحقق باكراه السلطان لانه لا يتمكن من دفع السلطان عن نفسه بالاتجاه الى من هو أقوى منه ويتمكن من دفع اللص عن نفسه بالاتجاه بقوة السلطان فان اتفق في موضع لا يتمكن من ذلك فهو نادر والحكم انما يقضي على أصل السبب لا على الاحوال وباعتبار الأصل يمكن دفع اكراه غير السلطان بقوة السلطان ولا يمكن دفع اكراه السلطان بشئ ثم ما يكون

مئزاً للحكم يعتبر فيه السلطان كغير الفرائض من الاربعة الى الركتين يوم الجمعة واقامة الخطبة  
 مقام الركتين يعتبر فيه السلطان ولا يقوم في ذلك غيره مقامه وفي كل موضع وجب الحد على المكره  
 لا يجب المهر لها وقد يتأخذ في الحدود اذا الحد والمهر لا يجتمعان عندنا بسبب ذم واحد خلافاً  
 للشافعي رحمه الله وفي كل موضع سقط الحد وجب المهر لان الواطئ في غير الملك لا ينفك  
 عن حد أو مهر فاذا سقط الحد وجب المهر لاظهار خطر المحل فانه مصون عن الابتذال يحترم  
 كاحترام النفوس ويستوى ان كانت أذنت له في ذلك أو استكرهاها اما اذا استكرهاها  
 فغير مشكل لان المهر يجب عرضاً عما ألفت عليه ولم يوجد الرضا منها بسقوط حقها وأما اذا  
 أذنت له في ذلك فلا نه لا يحل لها شرعاً أن تأذن في ذلك فيكون اذنها لنوا لكونها معجورة  
 عن ذلك شرعاً بمنزلة اذن الصبي والمجنون في اتلاف ماله أو هي متهمة في هذا الاذن لما لها  
 في هذا الاذن من الحفظ فجعل الشرع اذنها غير معتبر لانه وجوب الضمان لصيانة المحل  
 عن الابتذال والحاجة الى الصيانة لا تنعدم بالاذن (ألا ترى) أنها لو زوجت نفسها بغير  
 مهر وجب المهر ولو مكنت نفسها بمقد فاسد حتى وطئها الزوج ولم يكن سمي لها مالا  
 وجب المال فهذا مثله وهو واجب في الوجهين أما اذا استكرهاها فانه ظالم وحرمة الظلم حرمة  
 بآنة وكذلك اذا أذنت له في ذلك لان اذنها لنوع غير معتبر ثم حرمة الزنا حرمة بآنة لا  
 استثناء فيها ولم يحل في شيء من الاديان بخلاف حرمة الميتة ولم الخنزير فذلك الحرمة مفيدة  
 بحالة الاختيار لوجود التصيص على استثناء حالة الضرورة في قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه  
 وان امتنع من الزنا حتى قتل كان مأجوراً في ذلك لانه امتنع من ارتكاب الحرام وبذل  
 نفسه ابتغاء مرضاة الله تعالى في الوقوف على حد الدين بالتحرز عن مجاوزته وفيما يرخص  
 له فيه وهو اجراء كلمة الشرك وقد بينا انه اذا امتنع حتى قتل كان مأجوراً فالا رخصة فيه  
 أولى وان كان الاكراه على الزنا يجبس قفله ذلك كان عليه الحد لان تمكن الشبهة باعتبار  
 الاجزاء وبسبب الاكراه بالجس لا يتحقق الاجزاء فوجوده وعدمه في حق الحكم سواء  
 ولو قال له لا تقتلك أو لتقطعن يد هذا الرجل فقال له ذلك الرجل قد أذنت لك في القطع  
 فانطمة وهو غير مكره لا يسمع المكره أن يقطع يده لان هذا من المظالم وليس المقصود  
 بالفعل ان يأذن في ذلك شرعاً لانه يبذل طرفه لدفع الهلاك عن غيره وذلك لا يسمه كما لو  
 رأى مضطراً فأراد أن يقطع يد نفسه ليدفعها اليه حتى يأكلها ولا يسمه ذلك فهذا مثله ولو لم

يوجد الاذن لم يسه الاقدام على القطع فكذلك بعد الاذن وان قطعها فلا شيء عليه ولا على الذي أكرهه لان القاطع لو لم يكن مكروها وقال له انسان اقطع يدي فقطعه لم يلزمه شيء فاذا كان القاطع مكروها أولى وهذا لان الحق في الطرف لصاحب الطرف وقد أسقطه بالاذن في الابتداء ولو أسقطه بالفقر في الانتهاء لا يجب شيء فكذلك بالاذن في الابتداء والدليل عليه أن الطرف يسلك به مسلك الاموال من وجه وفي الاموال البديل مفيد عامل في الاباحة والبديل الذي هو ستمه عامل في اسقاط الضمان حتى اذا قال له احرق ثوبي هذا لا يباح له أن يفعله ولكن لا يلزمه شيء ان فعله فكذلك في الطرف البديل المفيد عامل في الاباحة وهو اذا وقع في يده أكلة فأمر انسانا أن يقطع يده فالبديل الذي هو ستمه يكون مسقطا للضمان فيه أيضا فلهذا لا يجب على القاطع ولا على المكروه شيء وان كان صاحب اليد مكروها أيضا من ذلك المكروه أو من غيره على الاذن في القطع بوعيد تالف القصاص على المكروه لان بسبب الاجاء يلغو اذنه وفعل القطع منسوب الى المكروه لان المكروه يصلح أن يكون آلة في ذلك فلهذا كان عليه القود ولو قال له لا تمسكك أو لتقتله فقال له المقصود انتلني فانت في حل من ذلك وهو غير مكروه فقتله بالسيف فلي الآمر بالدية في ماله لان المباشر ملجأ الى القتل فيصير الفعل منسوباً الى الملقى وصار هذا بمنزلة ماله وقتل انسانا باذنه وفي هذا تجب الدية عليه دون القصاص في ظاهري الرواية وعلى قول زفر رحمه الله عليه القصاص وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا شيء عليه أو رده في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله الا أن هذا انما يتحقق في حق من باشر القتل بنفسه لافي حق المكروه فان زفر لا يرى القود على المكروه وأورد على هذا أيضا أنه اذا قال اقل أبي أو ابني فقتله فلي القصاص في قول زفر رحمه الله وقول أبو يوسف رحمه الله أستحسن أن يكون عليه الدية في ماله اذا كان هو الوارث وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في قوله اقل ابني كقول زفر وفي قوله اقتلني كقول أبي يوسف انه لا شيء عليه وجه تلك الرواية ان الاذن في الابتداء كالمفو في الانتهاء وبعد ما جرحه لو عني عن الجنابة ومات لم يجب شيء فكذلك اذا أذن في الابتداء وهذا لان الحق في بدل نفسه له حتى يقضى منه ديونه فيسقط باسقاطه كما في الطرف وجه قول زفر ان بدل النفس انما يجب بعد زهوق الروح والحق عند ذلك لا وارث فاذنه في القتل صادق مجلا هو حق الغير فكان لنوا وعليه القصاص بخلاف بدل الطرف

ون الحق له بعد تمام العمل فيعتبر اسقاطه وهذا بخلاف العفو فان العفو اسقاط بعد وجود  
 السبب والاسقاط بعد وجود السبب وقبل الوجوب يصح فاما الاذن فلا يمكن أن يجعل اسقاطا  
 لان السبب لم يوجد بعد وباعتبار عينه الاذن لاقى حق الغير فلا يصح ووجه ظاهر الرواية  
 ان اذنه في القتل باعتبار ابتداءه صادف حقه وباعتبار ما آله صادف حق الوارث فلا اعتبار  
 الابتداء يمكن شبهة والقصاص يسقط بالشبهة ولا اعتبار المال تجب عليه الدية في ماله ولهذا  
 قال أبو يوسف في الاذن في قتل أبيه أو ابنه انه باعتبار الابتداء لاقى حق الغير وباعتبار المال  
 لاقى حقه فيصير المال شبهة في اسقاط القود ويجب عليه الدية ولو قطع يده باذنه فمات منه  
 لم يكن على القاطع ولا على الآمر في ذلك شيء لان أصل الفعل صار هدرا فلو سرى الى  
 النفس كان كذلك كما لو قطع يده مرتد فأسلم ثم سرى الى النفس وروى الحسن عن أبي حنيفة  
 انه تجب الدية هنا لان القطع اذا اتصلت به السراية كان قتلا فاذا لم يتناول الاذن فلا شك  
 انه يجب الضمان به وان تناوله الاذن فهو بمنزلة قوله اقتلني فيكون موجبا للدية ولو أكرهه  
 على أن يصنع به شيئا لا يخاف منه تلف من ضرب سوط أو نحوه ففعل ذلك به رجوت  
 أن لا يأتى فيه لانه يدفع الملاك عن نفسه بما يلحق الهم والحزن بغيره وقد رخص له الشرع  
 في ذلك فان المضطر يباح له أن يأخذ مال الغير فيتناوله بغير رضاه فان أتى عليه ذلك فمات  
 منه كانت دية على عاقلة المكره لان فعل المكره صار منسوباً الى المكره فكانه فعل ذلك  
 بنفسه وهذا بمنزلة الخطأ وهو يوجب الدية على عاقلة وهذا اذا لم يكن المقتول أذن له في ذلك  
 فان كان أذن له في ذلك طوعا فلا ضمان فيه على أحد لان فعل الغير به باذنه كفعله بنفسه ولو  
 أكرهه بوعيد تلف على أن يأخذ مال رجل فيرى به في مهاكة فأذن له صاحبه في فعله فلا  
 شيء على واحد منهما لان صاحب الحق أسقط حقه بالاذن له في الاتلاف طوعا ولو كان  
 أكرهه صاحب المال بوعيد تلف أيضا على أن أمره بذلك فاذنه مع الاكراه لغو والضمان  
 على المكره لان المكره آله في ذلك الفعل والفعل صار منسوباً الى المكره ولا ضمان على الفاعل  
 ان علم أن صاحب المال مكره على الاذن أو لم يعلم لانه بالاجراء يصير كآلة ولا يختلف ذلك  
 باختلاف صاحب المال في الاذن طوعا أو كرها ولو كان الفاعل أكرهه على ذلك محبس أو  
 قيد لم يحمل له أن يستهلك مالا لان هذا من مظالم المباد فلا يرخص له في الاقدام عليه بدون  
 الاجراء والمحبس والقيد لا يتحقق الاجراء الا أن يأمره به صاحبه بغير اكراه فيثبت لاشي.

عليه من اثم ولا ضمان لان صاحب المال صار باذلا ماله بالاذن والمال مبتدل وانما كان ممنوعا من اثنائه لمراجعة حق صاحب المال فاذا رضى به طوعا كان له الاقدام عليه والعبد والامة فيما ياذن فيه مولاها في جميع ما وصفتنا بمنزلة الحر والحررة الا في خصلة واحدة ان القاتل لا يغرر نفس المملوك اذا اذن المولى في قتله بغير اكرامه لان الحق في بدل نفسه له باعتبار الحال والمآل فيعتبر اذنه في اسقاط الضمان كما يعتبر اذن صاحب اليد في اسقاطه حقه في بدله عن القاطع والله اعلم بالصواب

باب الاكرام على البيع ثم يبيعه المشتري من آخر أو يفتقه

(قال رحمه الله) واذا أكره الرجل بوعيد تلف على بيع عبد له يساوي عشرة آلاف درهم من هذا الرجل بالف درهم ويدفعه اليه ويقبض الثمن فعمل ذلك وتقابضا والمشتري غير مكروه فلما تفرعوا عن ذلك المجلس قال البائع قد أجزت البيع كان جائزا لان الاكرام لا يمنع انعقاد أصل البيع فقد وجد ما به يتعقد البيع من الاجاب والقبول من أهله في محل قابل له ولكن امتنع نفوذه لانعدام تمام الرضا بسبب الاكرام فاذا أجاز البيع غير مكروه فقد تم رضاه به ولو أجاز يما باشره غيره نفذ بإجازته فاذا أجاز يما باشره هو كان أولى به ولان بيع المكروه فاسد والتفاسد بمعنى وراه ما يتم به المقد فإجازته يزول المعنى الفاسد وذلك موجب صحة البيع كالبيع بشرط أجل فاسد أو خيار فاسد اذا أسقط من له الاجل أو الخيار بشرط له قبل نقرره كان البيع جائزا وكذلك لو لم يكن البائع قبض الثمن فقبضه من المشتري بعد ذلك كان هذا اجازة للبيع لوجود دليل الرضا منه بقبض الثمن طائما فانه قبضه لتملكه ملكا حلالا ولا يكون ذلك الا بعد اجازة البيع ودليل الرضا كصریح الرضا وفي البيع بشرط الخيار للبائع اذا قبض البائع الثمن روايتان في اسقاط خيار البائع في احدي الروايتين يسقط به خياره لوجود دليل الرضا منه بتمام البيع وفي الرواية الاخرى لا يسقط خياره على ما ذكر في الزيادات وهو الاصح والفرق على تلك الرواية أن يقول هناك انعدام الرضا باعتبار خيار مشروط نصا وقبض الثمن لا ينافي شرط الخيار ابتداء فلا ينافي بقاءه بطريق الاولى وهنا الخيار ثبت حكما لانعدام الرضا بسبب الاكرام وبين قبض الثمن الذي هو دليل الرضا وبين الاكرام منافاة وقبض الثمن طوعا ينعدم معنى الاكرام ويوضحه أن هناك

العقد في حق الحكم كالمتعلق بالشرط وبقبض الثمن لا يصير الشرط موجودا وهنا العقد في  
 حق الحكم منقذ غير متناق بالشرط ولكنه غير نافذ لانعدام الرضا وقبض الثمن دليل الرضا  
 فيتم به البيع ولو لم يفعل ذلك حتى أعتق المشتري البعد فسقط جائز عندنا لانه ملكه بالقبض  
 واما أعتق ملك نفسه فان قال المكره بعد ذلك قد أجزت البيع كانت اجازته باطلة لان الاجازة  
 انما تسهل في حال بقاء المقود عليه محلا لحكم العقد ابتداء وبعدم القبول أو التذبير أو الاستيلاء  
 لم يبق محلا لذلك فلا تصح اجازته كما في البيع الموقوف اذا أحازه المالك بعد هلاك المقود  
 عليه في يد المشتري ولان الفساد قد تقرر حين وجب على المشتري قيمة العبد للمانع دينا في  
 ذمته فان ذلك حكم العقد العاسد وبعد ما تقرر الفساد لا ينقلب العقد صحيحا ولان البعد قد  
 وجب للمشتري بالقيمة فيبطل ما تقرر ملكه فيه بضمان القيمة وانتهى لا يمكن أن يحمل مملوكا  
 له بالثمن ولو لم يقبض المشتري ولم يحدث فيه شيئا ولم يحز الدائم البيع حتى التيقا فقال المشتري  
 قد قصفت بيعي فما بيني وبينك وقال البائع لا أجزيت نقصك وقد أجزت البيع فقد انقض  
 البيع لان في البيع العاسد قبل القبض كل واحد من المتعاقدين ينفرد بفسخه قال ففسخه  
 لاجل الفساد مستحسن شرعا على كل واحد منهما وما يكرن مستحقا عليه شرعا يتم عاشرته  
 فاذا انفسخ العقد بفسخ المشتري لالتحقه الاجازة بعد ذلك من جهة البائع لان الاجازة  
 تلحق الموقوف لا المفسوخ والحاصل أن بيع المكره بمنزلة البيع بشرط أجل فاسد أو خيار  
 فاسد وهنا لكل واحد من المتعاقدين أن ينفرد بفسخه قبل القبض وبعدم القبض من له  
 الخيار أو الاجل العاسد ينفرد بفسخه وصاحبه لا ينفرد بفسخه على ما فسر في آخر الباب  
 لان قبل القبض العقد ضعيف جدا وكل واحد من المتعاقدين ينفرد بفسخ العقد الضعيف فأما  
 بعد القبض فقد تأكد العقد بثبوت حكمه وانضمام ما يقو به اليه وهو القبض المفرد به من  
 ليس له خيار ولا أجل لان رضاه بالعقد مطلقا قد تم وانما ينفرد بفسخه من شرط الخيار  
 والاجل له لانه لا يتم منه الرضا بالعقد مطلقا فكذلك في مسألة الاكراه قبل القبض ينفرد  
 كل واحد منهما بالفسخ وبعد القبض المكره ينفرد بالفسخ لانعدام الرضا من جهته والاخر  
 لا ينفرد بفسخه مالم يساعده المكره عليه أو يقض القاضي به وهذا بخلاف البيع بالحر فهاك  
 كل واحد منهما ينفرد بفسخه قبل القبض وبعدمه لان الفساد هناك متين في صلب العقد  
 ولهذا لا يحتمل التصحيح الا بالاستقبال فتمكن الفساد في صلب العقد كان ضميما قبل القبض

وبعد فينفرد كل واحد منهما بنفسه والذي شرط الحرج لا اشكال أنه ينفرد بنفسه وصاحبه  
 كذلك لانه ماضى بوجود بدل آخر عليه سوى المسمى فكان له أن ينفرد بنفسه فأما في  
 هذه الفصول فالمفسد غير متمكن في صلب العقد ولكنه لمعنى وراء ما يتم به العقد ولهذا يمكن  
 تصحيحه بالاجازة فن ليس في جانبه المعنى المفسد قد تم الرضا منه بملاك العقود عليه بالبدل  
 المسمى وباجازة صاحبه لا يثبت الا ذلك فلماذا لا ينفرد بنفسه بمد تأكد العقد بالقبض ولو  
 باع المشتري من المكروه من آخر وقد كان قبضه بتسليم البائع مكرها فالبائع على خياره ان  
 شاء نقض البيع الاول والثاني وأخذ عبده وان شاء أجاز البيع الاول لان البيع الثاني في  
 كونه محتملا للفسخ كالاول والبائع غير راض بواحد من البيعين فيكون متمكنا من استرداده  
 وباسترداده يفسخ البيعان جميعا كما لو اشترى عبدا بالف درهم حاله وقبضه المشتري بغير أمر  
 البائع فباعه كان جازا لمصادفته ملكه وللبائع الاول أن يسترده لانه غير راض بالعقد الثاني  
 حين كان متمكنا من تسليمه الى المشتري فاذا استرده انتقض البيع الثاني وكذلك في حق المكروه  
 بخلاف البيع الفاسد بشرط أجل أو خيار مجهول فالمشتري هناك اذا باعه من غيره ونفذيته  
 لا يكون للبائع أن يسترده لان البيع الثاني حصل برضا البائع الاول وتسليطه عليه فتسليمه  
 المبيع الى المشتري طائفا يكون تسليطه على التصرف وهما البيع الثاني كان بتبر رضا المكروه  
 لانه كان مكرها على التسليم فيمكن من نقض البيعين واسترداد العبد فان أجاز البيع الاول  
 فقد أسقط حقه في استرداد العبد فينفذ البيع الثاني لانه حصل من المشتري في ملكه ويده  
 كما لو قبض بالمبيع بغير اذن البائع وباعه ثم سلم البائع الاول للمشتري الا ان قبضه جاز البيع  
 الثاني لهذا المعنى وكذلك في الفصاين يجوز كل بيع جرى فيه وان تناسخه عشرة بيع بعضهم  
 من بعض اذا نفذ البيع الاول باجازة البائع كذلك البيع بقبض المشتري لان كل واحد منهم  
 باع ملكه بعد ما قبضه بحكم عقد صحيح الا انه كان للبائع الاول حق الفسخ فاذا سقط حقه  
 بالاجازة نفذت البيوع كلها وكذلك في مسألة المكروه لو تناسخه عشرة بيع بعضهم من بعض  
 كان للمكروه أن ينقض البيوع كلها ويأخذ عبده فان سلم بيع من هذه البيوع الاول أو الثاني  
 أو الآخر جازت البيوع كلها لان تسليمه اسقاط منه لحقه في استرداد المبيع فاما البيع من  
 كل مشتري فكان في ملكه لنفسه ولكن يوقف نفوذه على سقوط حق المكروه في الفسخ  
 وبالاجازة سقط حقه فتنفذ البيوع كلها كما لو اذن اذا باع المرهون وأجاز المرتهن البيع أو الآخر

باع المستأجر فأجازته المستأجر بعد البيع من جهة المباشرة والمخير يكون مستطابقا في الفسخ  
 الا أن يكون مملكا بإجازته وإذا جازت البيوع كلها كان الثمن للمكره على المشتري الاول  
 ولكل بائع الثمن على المشتري لان العقد الاول نفذ بين المكره والمشتري الاول بهذه الاجازة  
 فله أن يطالبه بالثمن وكل عقد بعد ذلك انما نفذ بين البائع والمشتري منه فيكون الثمن له وهذا  
 بخلاف الناصب اذا باع المنصوب وسلمه ثم باعه المشتري من غيره حتى تأسخته بيوع ثم  
 أجاز المالك يما من تلك البيوع فانه ينفذ ما أجازته خاصة لان الفسخ لا يزيل ملكه فكل بيع  
 من هذه البيوع يوقف على اجازته لمصادفته ملكه فتكون اجازته لاحد البيوع تملكا للعين  
 من المشتري بحكم ذلك البيع فلا ينفذ ما سواه وهنا المشتري من المكره كان مالكا فالباع من  
 كل مشتر صادف ملكه وانما يوقف نفوذه على سقوط حق المكره في الاسترداد وعلى هذا  
 لا يفترق الحال بين اجازة البيع الاول أو الآخر فلها نفذت البيوع كلها باجازته عقدا منها  
 فان أعقته المشتري الآخر قبل اجازة البائع وقد تناسخ العقد عشرة كان العتق جائزا من الذي  
 أعقته ان لم يقبضه لان كل بائع صار مسلطا المشتري منه على اعتاقه بإيجابه البيع له مطلقا وصح  
 هذا التسلط لانه يملك الاعتاق بنفسه فيملك أن يسلط الغير عليه ويستوى ان الآخر قبضه  
 أو لم يقبضه لان شرائه من بائنه صحيح وان كان للمكره حق الفسخ بالاسترداد وفي الشراء  
 الصحيح المشتري يملك المقود عليه بنفس العقد وينفذ العتق فيه قبضه أو لم يقبضه بخلاف  
 المشتري من المكره فان شرائه فاسد لانعدام شرط الجواز وهو رضا البائع به فلا يكون  
 مالكا قبل القبض فلها لا ينفذ عتقه فيه الا بعد قبضه فاذا سلم المكره بعد ذلك لم يحز تسليمه  
 لما يبا أن حقه تقرر في ضمان القيمة فلا يتحول الى ضمان الثمن وان المحل بعد العتق لم يبق قابلا  
 لحكم العقد ابتداء فلا تعمل اجازته أيضا وكان له أن يضمن قيمة عبده أيهم شاء لان كل واحد  
 منهم متمتع في حقه بقبض العين على وجه التملك لنفسه بغير رضاه فله أن يضمن قيمته أيهم  
 شاء وان شاء ضمن المكره لانه في التسليم كان مكرها من قبله بوعيد تلف فيصير الاتلاف  
 الحاصل به مندوبا الى المكره فله أن يضمنه قيمته فان ضمن الذي أكرهه رجع بها المشتري  
 الاول لانه قام مقام المكره في الرجوع عليه بعد ما ضمنه القيمة وقد بينا ان البيع لا ينفذ من  
 جهة المكره حين ضمن القيمة لانه ما قصد البيع من جهة فاذا رجع بالقيمة على المشتري الاول  
 جازت البيوع كلها وكذلك ان ضمن البائع المشتري الاول الذي أكرهه ونعت البيوع



الباقية كلها لان الملك قد تقرر لا يشتري الاول من حين قبضه وهو اعماع ملك نفسه فينفديمه  
وكذلك كل بائع بعده ولانه في هذا لا يكون دون الغاصب والمغاصب اذ باع ثم ضمن القيمة  
ينفذ به فيها كذلك فان ضمنها أحد الباقين سلم كل بيع كان بمذلك الباع وبطل كل بيع  
كان قبل ذلك لان استرداد القيمة منه كاسترداد الدين وان القيمة سميت قيمة لقيامها مقام الدين  
ولو استرد الدين منه بطل كل بيع كان قبله الاستحقاق وكذلك اذا استرد القيمة وجاز كل بيع  
كان بعده لان الملك قد تقرر للضامن حين ضمن القيمة فتبين انه باع ملك نفسه فيكون فيه  
جائزا حتى اذا ضمن المشتري الآخر بطلت البيوع لان استرداد القيمة منه كاسترداد العبد  
ويرجع هو على بائعه بالبائن الذي أعطاه وكذلك كل مشتري يرجع على بائعه حتى ينسوا الى البائع  
المكره لان البيوع كلها قد انقضت وكل واحد منهم قضى الثمن بحكم بيعه فيه استفاض يلزمه  
رده على من قبضه منه ولو أكره بوعيد تاف على أن يشتري من رجل عبدا له يساوي ألف  
درهم بشرة آلاف درهم والبائع غير مكره ما كرهه على الشراء والقبض ودفع الثمن فلما قبضه  
المشتري أعتقه أو دبره أو كتب أمة فوطئها أو قبلها بشرة أو نظر الى فرجها بشرة وأقر  
بذلك أو قال قد رضيتها فهذا كله جائز عليه لان البيع تام من جهة البائع وانما امتنع لزومه في حق  
المشتري لانعدام الرضا منه بحكمه حين كان مكرها فادا أجازته فقد تم رضاه به وكذلك دليل  
الاجابة منه كصرح الاجازة وبما شرته هذه التصرفات المختصة بالملك حالا أو مقودا دليل  
الرضا منه بالحكم وهو الملك فلذا يتم به البيع وهو بمنزلة مالوا اشتري حارية على انه بالخيار أبدا  
وقبضها فالبيع فاسد فان تصرف فيها بشيء من هذه التصرفات نفذ تصرفه وجاز البيع لانه تصرفه  
صار مسقطا لخياره زلا لا يفسد وهو بمنزلة مالوا اشتري عبدا بألف درهم الى الحصاد أو الدباس  
فالبيع فاسد فان أبطل المشتري الاجل وأعطى الثمن حالا جاز شراؤه الا أن في هذه المسألة  
بالاعتناق والوطء لا يتقلب العقد صحيحا لان المفسد شرط الاجل ولم يتقدم ذلك بمباشرة هذه  
التصرفات وفي مسألة الخيار والاكره المفسد انعدام الرضا منه بالحكم وهذه التصرفات منه  
دليل الرضا بالحكم وهو الملك فلذا نفذ به البيع ولو كان أكره البائع ولم يكره المشتري فلم  
يقبض المشتري العبد حتى أعتقه كان عتقه باطلا لما بينا ان بيع المكره فاسد والبيع الفاسد  
لا يملك به الا بعد القبض فاعتاقه قبل القبض لم يصادف ملكه فان أجازته البائع بعد عتق  
المشتري جاز البيع لبقاء المقود عليه محلا لحكم العقد ولم يحز ذلك العتق الذي كان من

المشتري لانه سبق ملكه فلا ينفذ لحدوث الملك له في المحل كمن أعتق عبد المير ثم اشتراه ولو أعتقا جميعا العبد جازعتق البائع لانه صادف ملكه واستقص به البيع لانه فوت باعتاقه محل البيع وهو نظير ماله كان البائع بالخيار في البيع ثلاثة أيام فاعتقه هو والمشتري جازعتق البائع وبطل عتق المشتري ولو كان المشتري قبضه ثم أعتقاه جميعا عتق العبد من المشتري لان البيع فاسد والمشتري بالتقبض صار مالكا فستفقه صادف ملكه وعتق البائع صادف ملك الغير فلهذا نفذ العتق من المشتري دون البائع ولو كانا مكرهين جميعا على العقد والتقابض فملا ذلك فقال أحدهما بعد ذلك قد أجرت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله لان الذي أجاز صار راضيا به فكأنه كان في الابتداء راضيا وذلك يوجب نفوذ البيع من قبله لامن قبل صاحبه المكره وهو نظير ماله شرط في البيع الخيار ثم أسقط أحدهما خياره بعد العقد من جهته وكان الآخر على خياره فان أجازا جميعا بعير اكره جاز البيع لوجود تمام الرضى بينهما بالبيع ولو لم يجزها حتى أعتق المشتري العبد جاز عتقه لانه ملكه بالتقبض مع فساد العقد فكل صاوما لقيمه فان أجاز الآخر بعد ذلك لم ينفذ الى ايجازه لتقرر ضمان القيمة على المشتري وفوات عمل حكم العقد ابتداء وان لم يتقابضا فاجاز أحدهما البيع بغير اكره فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الاكره في جانب صاحبه كاف لفساد البيع فان أعتقاه جميعا معا وقد أجاز أحدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض فتق البائع فيه جائز وعتق للمشتري باطل لانه قبل القبض باق على ملك البائع لفساد البيع فاعتاقه صادف ملكه وان أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي أجاز البيع وقد أعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منهما للبيع لان اتمام المشتري على الاعتاق رضاه منه بحكم البيع وذلك يوجب نفوذ العتق من قبله وانما يوقف نفوذه لعدم الرضى من البائع فاذا أجاز البيع ثم بتراضيهما والتمس المسمى للبائع على المشتري والعتق لا ينفذ من المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع أعتق أولا فهو باعتاقه قد نفذ البيع ونفذ العتق من قبله فلا يعمل فيه اجازة واحد منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي أجازته أول مرة من المشتري ولم يجزه البائع فتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان أعتقه قبل المشتري أو بفسده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع يصادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع وانما مثل هيدا مثل رجل اشترى عبدا بالف درهم على أن المشتري بالخيار أبدا فلم يقبضه حتى أعتقاه فتق البائع جائز

لان شرط اختيار هذه الصفة بفسد البيع وفي البيع الفاسد المبيع على ملك البائع قبل تسليمه الى  
 المشتري فينفذ عتقه فيه وكذلك لو سبق البائع بالعتق فان أعتقه المشتري أولا فالقياس فيه  
 أن عتقه باطل لان البيع فاسد فلا يملكه المشتري قبل القبض والاعتاق اذا لم يصادف  
 للملك كان باطلا ولسكننا نستحسن فجعل عتقه اياه رضا بالبيع لان الخيار الفاسد لا يكون  
 أقوى من الخيار الصحيح ولو كان المشتري شرط لنفسه خيار ثلاثة أيام ثم أعتقه كان اعتاقه  
 اسقاطا منه الخيار وباسقاط الخيار يزول المعنى المفسد وهذا لان الفساد لانعدام الرضا منه  
 بحكم البيع واقدمه على العتق يتضمن الرضا منه بالحكم وهو الملك فيقدم الرضى ونبوت  
 الملك له على العتق لتففيذ العتق كما قضده فان من قصد تنفيذ تصرف في محل لا يملكه ذلك  
 الا باعتبار تقديم شرط في المحل بعدم ذلك ليصح كمن يقول لغيره اعتق عبدك عني على ألف  
 درهم فيقول قد أعتقت أو يقول صاحب العبد أعتقت عبدي عنك على ألف درهم وقال  
 الآخر قد رضيت بحق العبد عن الممتق عنه ووقع العتق والملك معارضاه بذلك أو تقدم الملك  
 في المحل على العتق فكذلك فيما سبق ولو كان المشتري قبض العبد في الاكراه وفي الخيار  
 الفاسد ثم أجاز أحدهما البيع في الاكراه لم يميز بحق البائع فيه على حال لان ملك البائع زال  
 تسليمه الى المشتري ويكون البيع مطلقا من جهة وجار عتق المشتري فيه لمصادفته ملكه  
 فان كان الذي أجاز البيع في الاكراه البائع جاز العتق والبيع بالثمن لان المشتري بالاعتاق  
 صار مجبرا وان كان الذي أجاز البيع المشتري جاز عتقه وعزم القيمة للبائع لان البيع فاسد  
 لانعدام الرضى من البائع به فان كان قبض منه الثمن حاسبه به وأعطاه فضلا ان كان له ولو  
 ان المشتري اكرمه على الشراء والقبض ودفع الثمن ولم يكره البائع على ذلك وثقابصا ثم التفت  
 فقال البائع قد نقضت البيع لم يلتفت الى قوله وكان ذلك الى المشتري وما بعد هذا الى آخر  
 الباب مبنى على ماقررناه في أول الباب ان بعد القبض انما يفرد بالقسح من كان مكرها  
 منها دون صاحبه الذي لم يكن مكرها وقبل القبض كل واحد منهما متمكن من القسح  
 بعد صحة النقض عاد الى ملك البائع فلا ينفذ عتق المشتري فيه بعد ذلك لان ملك البائع  
 مضمون في يده كالمغصوب وينفذ عتق البائع فيه لمصادفته ملكه

باب الاكراه على ما يجب به عتق أو طلاق

(قال رحمه الله) وإذا أكره الرجل بوعده تلف على أن يشتري من رجل عبدا  
بشرة آلاف درهم وقيمته ألف وعلى دفع الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف أن  
كل عبد يملكه فيما يستقبل فهو حر أو حلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد لانه ملكه  
بالقبض بعد الشراء لما يبين أن شراء المكروه فاسد وبالمالك يتم شرط العتق فاسدا كان السبب  
أو صحيحا والمتعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز فكانه أعتقه بعد ما قبضه فيمتق وعلى  
المشتري قيمته للسائق ولا يرجع على المكروه بشيء لانه ألزمه بالاكراه على الشراء والقبض  
مقدار القيمة وقد أدخل في ملكه بمطالبة ما بطله ثم دخل في ملكه تلف بالعتق ولم يوجد  
من المكروه اكراه على هذا الاتلاف لان الملك شرط العتق فأما السبب وهو الثمن السابق فلان  
كلمة الاعتاق وهي قوله أنت حر وجدت في اليمين دون الشرط وأما محال بالاتلاف على السبب  
دون الشرط وهو ما كان مكرها عليه من جهة أحد (الآثرى) انه لو قال لعبد ان دخلت  
الدار فأنت حر فشهد شاهدان انه قد دخلها وقضى القاضي بالعتق ثم رجعا لم يضمن شيئا وفي  
قياس قول زفر رحمه الله يجب الضمان على المكروه لانه يقول الحكم مضاف الى الشرط وجودا  
عندى ولهذا أوجب الضمان على شهود الشرط فكذا في الاكراه بوجب الضمان على المكروه  
على الشرط لحصول تلف للمالية عنده ولكما تقول المكروه اما يضمن اذا صار الاتلاف مدمورا  
اليه ولا يكون ذلك الا بالاكراه على ما يحصل به التلف بعينه وكذا لو اكرهه على شراء ذى رحم  
محرم منه وعلى قبضه باكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عتق عليه لانه ملكه ومن ملك ذا رحم  
محرم منه فهو حر وعليه قيمته لان الشراء فاسد وقد تمرد المشتري لفؤذ العتق فيه  
فيلزمه قيمته وبطل عنه ما زاد على قدر القيمة من الثمن لانه التزمه مكرها والتزام المال مع  
الاكراه لا يصح ولا يرجع على المكروه بشيء لانه عتق بقرايته ولم يوجد من المكروه اكراه  
على تحصيل السبب الذى به حصل العتق فان قيل لا كذلك فالملك هنا متمم عليه العتق لان  
القريب اما يمتق على القريب بالقراءة والملك جميعا والحكم متى تلاقى لمة ذات وصفين يحال  
به على آخر الوصفين وجودا ولهذا لو اشترى قريه ناويا عن كفارته جاز لان بالشراء يصير  
ممتقا لمة العتق فهنا المكروه يكون متما عليه العتق فيضمن قيمته كما لو كان أكرهه  
على الاعتاق بعينه قلنا نعم الملك متمم عليه العتق ولكن بين المشتري والعبد لان القراءة

وجدت في حقهما فأما في حق المكره فالشراء ليس يجتمع عليه العتق لأن أحد الوصفين وهو  
 القرابة غير وجود في جانب المكره إذ لا صنع له في ذلك أصلاً ولا إضافة إليه باعتبار صنعه فإذا  
 انعدم ذلك الوصف في حقه لم يكن الشراء اتِّلافاً في حقه ومالم يصير الاتِّلاف منسوباً إليه  
 لا يجب الضمان عليه فأما في الكفارة فالشراء متم للعمة في حق المشتري والقريب فيصير به معتقاً  
 والثاني أن عتق القريب بطريق المجازاة مستحق عليه عند دخوله في ملكه إلا أنه إذا نوى به  
 الكفارة وقع عما نوى ولم يكن مجازاة للقرابة فتأدي به الكفارة فأما هنا فالمكره ما نوى شيئاً  
 آخر سوى المجازاة لأنه إذا نوى شيئاً آخر يصير طائماً والمكره إنما أكرهه على المجازاة  
 فيكون هذا كرهاً على إقامة ما هو مستحق عليه وذلك لا يوجب الضمان على المكره كما  
 لو أكرهه على أن يؤدي زكاة ماله أو يكثر يمينه وكذلك لو أكرهه على شراء أمة قد ولدت  
 منه أو أمة مدبرة لأن ملكها لأن التدبير والاستيلاء إنما يحصل عند وجود الشرط بالسبب  
 المتقدم وهو لم يكن مكرهاً على ذلك السبب وثبت حق العتق به عند وجود الشرط لا  
 يكون أقوى من ثبوت حقيقة الحرية وقد بينا أن الأكره على إجماد الشرط في حقيقة الحرية  
 لا يوجب الضمان على المكره فكذلك في حق الحرية واستوضح بفصل الشهادة إذا شهد  
 شاهدان على رجل أنه اشترى هذا العبد بألف درهم هي قيمته والبائع يدعي البيع وقد كان  
 المشتري قال إن ملكته فهو حر ف قضى القاضي بذلك وأعتقه ثم رجعا فلا ضمان عليهما لأنه  
 إنما أعتقه بقوله فهو حر لا بشرائه والشهود ما أثبتوا تلك الكلمة بشهادتهم وكذلك لو قال  
 عبده حر إن دخل هذه الدار فأكرهه بوعيد تلف حتى دخل فإنه يمتق لأنه هو الداخل  
 بنفسه وإن كان مكرهاً بخلاف ما إذا حمل فادخل لأنه الآن مدخل لا داخل فلا يصير الشرط  
 به موجوداً إلا أن يكون قل إن صرت في هذه الدار فمبدي هذا حر فخله المكره حتى  
 أدخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئاً فإنه يمتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في  
 الوجهين لأن العتق إنما حصل بقوله هو حر لا بحصوله في الدار فإن الحرية من موجبات قوله  
 هو حر لا من موجبات دخول الدار فالإتلاف الحاصل به لا يكون مضافاً إلى من أدخله  
 الدار ولذلك لو قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فأكرهه على تزوجها بمر مثلها طلقت ولزمه  
 نصف الصداق لماسبب الطلاق قبل الدخول ولم يرجع على المكره بشيء لأنه ما أكرهه  
 على الطلاق إنما أكرهه على التزوج وقد دخل في ملكه بالتزوج ما يبادل ما لزمه من المهر لأن

البضع عند دخوله في ملك الزوج متقوم قل (ألا ترى) أنه لو قال لامرأته ولم يدخل بها أن شجني  
 اليوم أحد فأنت طالق أو قل ذلك لعبد فشيخ أن العبد يتق والمراة تطلق وعلى الشايج أورش  
 الشجة وليس عليه من قيمة العبد ولا من نصف الصداق شيء للمعنى الذي قلنا وزفر رحمه الله  
 في الكل مخالف ولكن من عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يصح الكلام  
 ولو أكرده به يبد تلف حتى يحصل عتق عبده في يد هذا الرجل أو طلاق امرأته ولم يدخل  
 بها فعليه طلق ذلك الرجل المرأة أو أعتق العبد وقع الطلاق والعتاق لأن الإكراه لا يمنع  
 صحة لا عتاق والطلاق فكذلك لا يمنع صحة التسليم بها عليه وصحة تملكه من غيره فجعله في يده  
 (ألا ترى) أن الإكراه في هذا كشرط الخيل وشرط الخمار كما لا يؤثر في الاعتاق لا يؤثر  
 في تفويض العتق إلى الغير ثم القياس فيه أن لا ينرم المكروه شيئا لأنه ما أكرهه على السبب  
 المساف فإد السبب قول المجهول إليه للعبد أنت حر وامرأة أنت طالق إلا أنه يشترط لحصول  
 التلف بهذا تقدم التفويض من المالك المكروه على ذلك الموهب بمنزلة المكروه على شرط العتق  
 والدليل عليه فصل الشهادة فإن شاهدين لو شهدا على رجل أنه جعل أمر عبده في العتق في يد  
 فلان أو أمر امرأته في الطلاق ثم أعتق فلان العبد وطلق المرأة ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمنا  
 شيئا فلما جعل التفويض بمنزلة الشرط في حكم الشهادة فكذلك في حكم الإكراه ولكه  
 استحسن فقال على المكروه ضمان قيمة العبد ونصف المهر الذي غرم لامرأته لأن هذا الإكراه  
 على الأمر بالعتق بعينه أو بالطلاق بعينه فيصير به متلفا عند وجود الإتياع من الموهب إليه  
 (ألا ترى) أنه لو أكرهه على أن يجعل ذلك في يد المكروه فعلم ذلك وأوقعه كان ضامنا ولا  
 يكون ضامنا بإيقاعه إنما يكون ضامنا بالإكراه على جعل ذلك في يده والاخذ بالقياس في هذا  
 الفصل قبيح لأنه لو أكرهه على اعتاقه كان المكروه متلفا فإذا أكرهه على جعل العتق في يد المكروه  
 فأعتقه المكروه كان أولى أن يكون متلفا والرق بين الإكراه والشهادة من حيث أن المكروه  
 مضار متنت فيتعدى الإكراه إلى ما يتحقق فيه الضرر والشاهد محتسب في أداء الأمانة ولا  
 تعدى شهادته عما شهد به إلى غيره (ألا ترى) أن الإكراه على الهبة يجعل الإكراه على التسليم  
 لأن الضرر به يتحقق والشهادة على الهبة لا تكون شهادة على التسليم ويوضحه أن الشاهد مخبر  
 عن تفويض قد كان منه والإيقاع من الموهب إليه ليس من جنس الخبر بل هو إنشاء فلا يصح  
 أن يكون متما لما ثبت بأخبار الشاهد فاما المكروه فاما ألجاء إلى إنشاء التفويض فيمكن جعل

إيقاع القروض اليه متمماً لما كرهه المكره عليه حتى يصير هو متلقاً وفي الكتاب استشهد  
 لا يوضح هذا الفرق فقال (الأنرى) ان شهود الاحصان اذا رجعوا بعد الرجم وقالوا شهدنا  
 بالباطل ونحن نعلم انه باطل لم يكن عليها غرم ولولم يشهدوا بالاحصان وقال القاضي علمت أنه  
 غير عمن وانه لا رجم ولكني أكرهه وأكره الناس حتى رجوه كان ضامناً وبهذا بين الفرق بين  
 الشهادة والاكرام في هذه المسألة على قول أنى حينئذ رحمه الله الاشكال ان القاضي يضمن  
 الدية لانه لا يرى القود في القتل رجاء على من باشره فكذلك على من أكرهه عليه وكذلك عند أنى  
 يوسف رحمه الله لانه لا يرى القود على المكره اذا أكرهه على القتل بالسيف فبالجارية أولى فان  
 عند محمد رحمه الله في القياس يجب القصاص على القاضي لانه يوجب القود على المكره والقتل  
 بالحجر عنده كالقتل بالسيف في حكم القصاص وهذا قتل بغير حق فكان موجبا للقصاص عليه  
 ولكنه استحسن فجعل عليه الدية في ماله للشبهة التي دخلت من حيث ان للسبب المبيح لدمه  
 موجود وهو الرنا فان عند ظهور احصانه انما يرجم لانه لا لاحصانه فيصير هذا السبب شبهة  
 في اسقاط القود عن القاضي ولان بمض الرجم قائم مقام اقامة الحد المستحق عليه (الأنرى) انه  
 بدمارجه القاضي بمض الرجم لو بدله في ذلك لم يكن له أن يقيم عليه الحد فيصير ذلك شبهة  
 في اسقاط القود عن القاضي وتلزومه الدية في ماله لان المال ثبت مع الشبهات ولو أكرهه على  
 أن يجعل كل مملوك يملكه فيما يستقبل حراً ففعل ثم ملك مملوكاً بوجه من الوجوه عتق ولا  
 ضمان على المكره فيه لان العتق انما حصل باستتار صنع من جهته وهو مختار فيه وهو قبول  
 الشراء والهبة أو الصدقة أو الوصية وذلك منه دليل الرضا بالعتق فيكون مانعاً من وجوب  
 الضمان على المكره وان ورث مملوكاً فلقباس فيه أن لا يضمن المكره شيئاً لانه أكرهه على  
 العيين واليمين تصرف لا يحصل الاتلاف به (الأنرى) ان العتق لا يحصل الا بسد انحلال  
 العيين بوجود الشرط فلم يكن الا كراه على العيين أو تليق العتق بالملك اكرها على ما يحصل  
 به التلاف بيمينه ولكنه استحسن فقال المكره ضامن قيمة المملوك الذي ورثه لان الميراث  
 يدخل في ملكه شاء أو أنى بغير اختيار ولا يرتد رده وعند وجود الشرط انما ينزل العتق  
 بشكائه بكلام العتق وقد كان مكرها على ذلك فادام بوجوده منه ما يدل على الرضا بعد ذلك  
 كان المكره ضامناً (الأنرى) انه لو أكرهه على أن ينول كل مملوك أرثاً فهو حر فقال  
 ذلك ثم ورث مملوكاً يعتق وبصح أن يقال لا يضمن المكره هنا لأن بذلك الا كراه قصد

اتلاف هذا الملك عليه ولا بد من إيجاب الضمان عليه فكذلك فيما سبق ولو أكرهه في هذا كله بحبس لم يضمن المكره شيئاً لأن الاتلاف لا يصير منسوباً إلى المكره بهذا النوع من الإكراه ولو أكرهه على أن قال لعبد أن شئت فأنت حر فشاء العبد عتق وغرم المكره قيمته لأنه عند مشيئته عتق بقوله أنت حر وقد كان مكرهاً على ذلك القول ولم يوجد منه بعد ذلك ما يدل على الرضا به وكذلك لو أكرهه على أن قال له أن دخلت الدار فأنت حر ثم دخلها العبد لأنه لم يوجد من المولى ما يدل على الرضا بذلك العتق فإن قيل لا كذلك فقد كان يمكنه أن يخرج العبد من ملكه قبل أن يدخل الدار وإن شاء العتق يبيعه من غيره فإذا لم يعمل صار باستدانة الملك فيه راضياً بذلك العتق قلنا لا كذلك فالبيع لا يتم به وحده إنما يتم به وبالمشتري وربما لا يجد في تلك الساعة مشترياً يشتريه منه فلا يصير هو بهذا الطريق راضياً ولو كان أكرهه على أن قال لعبد أن صليت فأنت حر أو أن أكلت أو شربت فأنت حر ثم صنع ذلك فإن العبد يمتنع ويغرم المكره قيمته وكذلك كل فريضة لا يجد المكره يذام أن يفعل ذلك لأنه بمباشرة ذلك العمل لا يصير راضياً بالعتق فإنه يخاف التلف بالأمتناع من الأكل والشرب ويخاف العقوبة بترك الفريضة فيكون هو مضطراً في الإتيان بذلك العمل والمضطر لا يكون راضياً وهو نظير المريض إذا قال لامرأته أن أكلت أو صليت الظهر فأنت طالق ثلاثاً ففعلت ذلك كان الزوج فاراً بهذا المني ولو قال له فلان إن نهضت ديني الذي علي فلان أو أكلت طعام كذا لطعام خاص بيته أو دخلت دار فلان فأنت حر ففعل ذلك ثم فعل الذي حلف عليه عتق العبد ولم يغرم المكره شيئاً لأنه كان يجد من ذلك العمل بداً بالانعدام عليه بصير راضياً بالعتق ويخرج الاتلاف به من أن يكون منسوباً إلى المكره وقد قال في الطلاق إذا قال المريض لامرأته إن نهضت دينك الذي علي فلان فأنت طالق ثلاثاً ففعلت ذلك بصير الزوج فاراً والفرق بين الفصلين أن المعتبر هنا انعدام الرضا من المرأة بالفرقة ليصير الزوج فاراً لا الاجلاء (ألا ترى) أنه لو أكرهها بالحبس حتى سأله الطلاق كان الزوج فاراً لأن الرضا ينعدم بالإكراه بالحبس فكذلك الرضا ينعدم منها إذا كانت تخاف ملاك دينها على فلان بترك التقاضي فأما في هذا الموضع فالمعتبر هو الاجلاء والضرورة لا بإيجاب الضمان على المكره لانعدام الرضا من المكره (ألا ترى) أنه لو أكرهه بحبس أو قيد على أن يعتق عبده لم يضمن المكره شيئاً وإنما يتحقق الاجلاء عند خوف المالك على نفسه أو خوف العقوبة



بترك القريضة فأما خوفه على الدين الذي له على فلان فلا يوجب الضرورة والالغاء فلهذا لا يضمن المكره شيئاً ولو أن رجلاً قتل عبده خطأ فاختصوا فيه إلى القاضي فأكره القاضي المولى على عتق عبده بوعيد تلف فاعتمه وهو عالم بالجناية فلا ضمان على المولى لأنه بالالغاء خرج من أن يكون مختاراً للدية أو مستهلكاً للعبد وإنما الضمان على الذي أكرمه لأن تلف العبد منسوب إليه فيغرم قيمته فيأخذها المولى منه لأنه بدل ملكه ثم يدفعها إلى ولي الجناية لأن الرقبة كانت مستحقة للمولى الجناية وقد فانت وأخلقت بدلاً ولو كان الأكره محبساً أو قيد لم يضمن للمكره شيئاً لأن التلف لا يصير منسوباً إلى المكره بهذا التهديد وينرم المولى قيمة العبد لأصحاب الجناية ولا يلزمه أكثر من مال لأنه بالأكره بالحبس ينعدم الرضا فيخرج به من أن يكون مختاراً للفداء ملتزماً للدية ولكنه يكون مستهلكاً للرقبة فيغرم قيمته بمنزلة ماله أعتمه وهو لا يعلم بالجناية ولو كان المولى أكره بوعيد تلف حتى قتل عبده عمداً كان للمولى أن يقتل الذي أكرمه لأن القتل صار منسوباً إلى المكره فصار المكره آتياً له بالالغاء فيجب القصاص عليه ويكون استيفاء القصاص إلى المولى لأنه عوض عن العبد وهو ملكه فإعتبار المالك يختلف في عوض نفسه خلافة الوارث المورث ويبطل حق أصحاب الجناية لقوات محل حقهم فالقصاص الواجب غير صالح لإفناء حقهم منه وإن كان أكرمه بحبس أو قيد فلا شيء على المكره وعلى المولى قيمته لأصحاب الجناية لأنه مستهلك للعبد فإنه لم يصير ملجأً بالأكره بالحبس فكان الفعل مقصوداً عليه ولكنه لم يصير مختاراً للفداء لانعدام الرضا منه بانتزام الدية لأجل الأكره بالحبس فيلزمه قيمته للاستهلاك كما لو قتله وهو لا يعلم بالجناية والله أعلم بالصواب

### باب الأكره على النذر واليمين

(قال رحمه الله) ولو أكره بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله أو صوماً أو حجاً أو عمرة أو غزوة في سبيل الله أو بدنة أو شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى لزمه ذلك وكذلك لو أكرمه على اليمين بشيء من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المأصبي والأصل فيه حديث حذيفة رضي الله عنه أن المشركين لما أخذوه واستحققوه على أن لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حلف مكرهاً ثم أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه

الصلاة والسلام أوف لم يهدم ونحن نستعين بالله عليهم وقد بينا أن الممين بمنزلة الطلاق  
 والعتاق في أن الحزل والجد فيه سواء وهذا لأن فيه منع نفسه عن شيء وإيجاب شيء على  
 نفسه لحق الله تعالى فيكون في معنى الطلاق والعتاق الذي يتضمن تحريم الرجوع حقاً لله  
 تعالى فيستوي فيه الكره والطوع والتذرع بمنزلة الممين في هذا المعنى وقال عليه الصلاة والسلام  
 الدرهمين ولا ضمان على المكره في شيء من ذلك لأن التزامه لا يصير منسوباً إلى المكره  
 وإنما ينسب إليه التلف الحاصل به ولا يتلف عليه شيء بهذا الالتزام ثم المكره إنما أئزمه شيئاً  
 يؤثر الوفاء به فيما بينه وبين ربه من غير أن يجبر عليه في الحكم فلو ضمن له شيئاً كان يجبر  
 على إيفاء ما ضمن في الحكم فيؤدي إلى أن يلزمه أكثر مما يلزم المكره وهذا لا يجوز ولو كان  
 أكرهه على أن يظهر من أسرته كان مظاهراً لأن الظاهر من أسباب التحريم ثم يستوي  
 فيه الجد والحزل وقد كان طلاقاً في الجماعية فأوجب الشرع به حرمة موقفة بالكفارة فكما  
 أن الإكراه لا يؤثر في الطلاق فكذلك في الطهارة فإن أكرهه على أن يكفر ففعل لم يرجع  
 بذلك على الذي أكرهه لانه أمره بالخروج عن حق لزمه وذلك منه حسنة لا إتلاف شيء  
 عليه بغير حق وإن أكرهه على عتق عبد بعينه عن طهارة فعل عتق وعلى المكره قيمته لانه  
 صار متلفاً عليه مالياً المبدى كراهه على إبطاله ولو لم يكن عتق هذا العبد بعينه مستحقاً عليه  
 المستحق كان واجباً في ذمته يؤمر بالخروج عنه فيما بينه وبين ربه وذلك في حكم العسر  
 كالمعدوم فلماذا ضمن المكره قيمته بخلاف الأول لأن هناك أمره بالخروج عما في ذمته من  
 غير أن يقصد إبطال ملكه في شيء من أعيان ماله ثم لا يجزئيه عن الكفارة هنا لانه في معنى عتق  
 بموضع ولو استحق العوض على العبد بالشرط لم يجز عن الكفارة فكذلك إذا استحق العوض  
 على المكره فإن قال أنا أبرئه من القيمة حتى يجزئني من الكفارة لم يجز ذلك لأن المتق سدد  
 غير مجزئ عن الكفارة والوجود بدله إبراء عن الدين والإبراء لا تؤدي الكفارة وإن قال  
 اعتقته حين أكرهه وأردت به كفارة الظهار ولم أعتقه لا كراهه اجزئه عن كفارة الظهار  
 ولم يكن له على المكره شيء لانه أقرانه كان طامناً في تصرفه فاصداً إلى إسقاط الواجب  
 عن ذمته وإقراره حجة عليه وإن قال أردت لعتق عن الظهار كما أمرني لم يحط به لي غير  
 ذلك لم يجزه عن كفارة الظهار وله على المكره القيمة لانه أجاب لمكره إلى ما أكرهه عليه  
 وهو العتق عن الظهار فلا يخرج به من أن يكون مكرهاً فإذا كان مكرهاً كانت التلف

منسوبا الى المكره بخلاف الاول فان هالك لو أقر انه لم يمتنه لا كراهه بل لاختياره  
اسقاط الواجب عن ذمته به طوعا وان كان أكرهه بحبس أو قيد فلا ضمان على المكره  
لانعدام الاجاء وجاز عن كفارته لان التقي حصل بغير عوض واقرنت به نية الظهار ولو  
أكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امرأته فهو مول لان الایلاء طلاق مؤجل أو هو عين  
في الحال والا كراه لا يمنع كل واحد منهما فان تركها أربعة أشهر فبانت منه ولم يكن دخل  
بها وحسب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان متمكنا من أن يقرها في  
المدة فادام لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان قررها كانت عليه الكفارة ولم  
يرجع على المكره بشئ لانه ما جرى على سنن اكراهه فانه بالا كراه منه من الثريان وقد  
أبى بضده ولانه لزمه كفارة ديني بها فلا يرجع عليه بضمان يحبس به ولو أكرهه على أن قال  
ان قررتها فهي طلاق ثلاثا ولم يدخل بها فقررها فطقت ولزمه مهرها لم يرجع على المكره  
بشئ لانه خالف ما أكرهه عليه ولان المهر لزمه بالدخول فانما ألتف عليه بأكراهه ملك  
الزكاح وذلك ليس عتوم فلا يضمن المكره له قيمته وان لم يقرها حتى بات بمضي أربعة  
أشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي أكرهه لانه كان يقدر على أن يجامعها  
بجب المهر بجماعه ايها لا بما ألحاه اليه المكره وأكثر ما يه انه بمنزلة الا كراه على الجماع  
وذلك لا يوجب الضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على أن يقول ان قررتها فبدي  
هذا حرفان قررها عقه عبده ولا ضمان على المكره لانه ما جرى على سنن اكراهه وان  
تركها فبانت بالا يلاء قبل الدخول غرم نصف الصداق ولا يرجع على المكره بشئ لانه كان  
يقدر على أن يبيع عبده في الاربعة الاشهر ثم يقرها فيسقط الایلاء ولا يلزمه بشئ فان قبل  
البيع لا يتم به وحده وانما يتم به وبالمشترى وقد بينا قبل هذا ان تمكنه من البيع غير معتبر  
في ازالة معنى الا كراه قلنا هناك كان الوقت ضيقا لان البعد يمنع بدخول الدار وبمشيئة  
التق ولا يتفق وجود مشتر في ذلك القدر من المدة وهنا الوقت أربعة أشهر والظاهر انه  
في هذه المدة يجد مشتر يا رغب في شراء العبد منه وان كان مدبرا لا يقدر على يمه وان  
كانت جارية هي أم ولد فان قرب المرأة عتق هذا ولا ضمان على الذي أكرهه لانه خالف  
ما أكرهه عليه وان تركها حتى بانت بالا يلاء وقد دخل بها لم يرجع على الذي أكرهه أيضا  
بشئ لانه ألتف عليه النكاح وان لم يكن دخل بها لزمه نصف المهر وفي القياس لا يرجع على

المكره بشئ لانه كان متمكناً من قربانها في المدة ليستقط به الايلاء فاذا لم يفعل كان في معنى ماكرهه من نصف المهر وفي الاستحسان يرجع على المكره بالاقل من نصف الصداق ومن قيمة الذي التي استحلقة على عتقه لانه ملجأ في التزام الاقل فانه اما أن يدخل بها فيطل ملكه عن المهر أو لا يدخل بها فيلزمه نصف المهر بوقوع الطلاق قبل الدخول فكان ملجأ مضطراً في أهلها والمكره هو الذي أُلجأ الى ذلك فلهذا رجع عليه بالاقل وجمع في السؤال بين المدير وأم الولد وبيل في أم الولد الجواب قولها ماما عند تحقيقه فلا يرجع بشئ لان رق أم الولد عنده فليس بمال متقوم وانما له عليها ملك التمتع بمنزلة ملك السكاح وذلك لا يكون مضموناً على المكره بالاتلاف ولو أكرهه على أن قال ان قربتها فالي صدقة في الساكنين فتركها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها في الاربعة الاشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكره بشئ لانه ان قربها فقد خالف ماأمر به المكره وان لم يقربها فقد كان هو متمكناً من أن يقربها في المدة ويلزمه بالقربان صدقة فيما بينه وبين زوجه من غير أن يجبره السلطان عليها ولهذا لا يرجع على المكره بشئ وهو في المعنى نظير ماله أكرهه على التذو بصدقة ماله في الساكنين والله أعلم

### باب اكره الخوارج التأويلين

(قال رحمه الله) وان غلب قوم من الخوارج التأويلين على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلاً على شيء مما وصفنا في اكره اللصوص أو أكره قوم من المشركين رجلاً على شيء مما ذكرنا في اكره اللصوص فهذا في حق المكره فيما يسمه الاقدام عليها أولاً يسمه بمنزلة اكره اللصوص لان الاجراء تحقق بخوف التلف على نفسه وذلك عند قدرة المكره على ابتاع ما هدد به سواء كان من اللصوص أو من المشركين أو من الخوارج فاما ما بضمن به اللصوص أو يلزمهم بالقود في جميع ما ذكرناه فانه لا يجب شيء من ذلك على أهل الحرب ولا على الخوارج التأويلين كما لو باشروا بالاتلاف بأيديهم وهذا لان أهل الحرب غير ملتزمين لاحكام الاسلام واذا انضمت النمة بالتأويل في حق الخوارج كانوا بمنزلة أهل الحرب في سقوط الضمان عنهم فيما اتفقوا من الدماء والاموال للحدث الذي جاء ان الفتنة وقعت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متوافرين وانفقوا أنه لا يورد في دم استحل بتأويل القرآن ولا حد في فرج استحل بتأويل القرآن ولا ضمان في مال استحل

تأويل القرآن الا أن يوجد شيء بعينه فيرد الى أهله وقد تقدم بيان هذا في السير ولو أن  
 التأويلين الشاعدين علينا بالشرك المستحلين لما لنا اقتسموه وأخذوا جوارا من جوارينا  
 فقتسموه من فيما بينهم كما تقسم النخلة واستولدوه من ثم تابوا أو ظهر عليهم ردت الجوارى  
 الى مواليهم لانهم لم يملكوهن اما لانعدام تمام الاحراز فتمامه بالا حراز بدار تخالف دار  
 المستولى عليه أو لبقاء احراز الملاك لبقاء الجوارى في دار الاسلام ولا حد على الواطى منهن  
 ولا عقر لان المستوفى بالوطء في حكم جزء هو عين واتلاف الجزء معتبر باتلاف الكل  
 والاولاد احراز بعين القيمة لان الواطى بمنزلة المقرور باعتبار تأويله والتأويل الفاسد عند  
 انفهام النعمة بمنزلة التأويل الصحيح وولد المقرور حر ثابت النسب من المقرور الا ان في غير  
 هذا الموضع المقرور يضمن قيمة الاولاد لانه منع حدوث الرق فيهم فزل ذلك منزلة  
 الاتلاف ومنها هو لا يضمن الولد بالاتلاف لصاحب الجارية فكذلك لا يفرم نيت بسبب الضرر  
 وكذلك أهل الحرب فيما أخذوا من المسلمين من مدبرة أو أم ولد أو مكاتب فولدت لهم ثم  
 أسلموا ان هؤلاء لا يملكون بالا حراز فيكون حال المشركن فيهم كحال الخوارج في الجوارى  
 على ما بيناه والله أعلم

### باب ما يخالف المكروه فيه ما أسره به

(قال رحمه الله) ولو أكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم له  
 مقسوما ولا غيره وأكره على التسليم فذهب الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه أتى بنفسير  
 ما أكره عليه فالجيب غير النصف وهبة نصف الدار غير مقسوم هبة فاسدة وهو قد أتى بهبة  
 صحيحة عرفنا أن ما أتى به غير ما أكره عليه فكان طائبا فيه وكذلك لو أسره بهبة الدار فتصدق  
 بها عليه أو بصدقتها عليه فوهبها له وهو ذورحم محرم منه أو أجبني لان الهبة غير الصدقة  
 والهبة تملك المال من الوهب له والمقصود به العوض والصدقة جعل المتصدق به لله تعالى  
 خالصا ثم الصرف الى الفقراء لتكون كفاية من الله تعالى والدليل عليه أن صرف الصدقة  
 الواجبة الى بنى هاشم لا يجوز والهبة لهم حسن وأنه لا رجوع في الصدقة وحق الرجوع  
 ثابت للواهب وفي الهبة من ذى الرحم المحرم انما لا يرجع لصيانة الرحم عن القطيعة أو  
 لحصول المقصود بالهبة وهو صلة الرحم لانه بمنزلة الصدقة اذا ثبت أن ما أتى به غير

ما أكره عليه حقيقة وحكما كان طائفا فيه ولو أمره بالمبة فحلها أو أمرها كان باطلا لان  
 الحلة والعمرى هبة فهذه النافذ مختلفة والمقصود بالكل واحد وفي الاكره يعتبر المقصود دل  
 على الفرق ان اختلاف الشاعدين في لحظة المبة والحلة والعمرى لا يمنع قبول الشهادة واختلافها  
 في المبة والصدقة يمنع قبول الشهادة سواء كان الموهوب له ذا رحم محرم أو أجنبيا ولو أكره  
 على المبة والدفع فوجب على عوض وتقابضا كان جائزا لانه أنى بغير ما أمر به فالمبة بشرط  
 العوض بعد انتابض بيع فكأنه أكرهه على المبة فإع و لان مقصود المكره الاضرار بالاف  
 ملكه بغير عوض ولم يحصل ذلك اذا وهبه على عوض وقد يكون المرء ممتنعا من الهبة بغير  
 عوض ولا يتمتع من المبة بدووض ولو أكرهه على أن يسهه على عوض ويدفعه فباعه بذلك  
 وتقابضا كان باطلا وكذلك لو أكرهه على البيع والتناض فوجهه على عوض وتقابضا كان بعد  
 التناض والمبة بشرط الدووض عملة البيع حتى ثبت فيه جميع احكام البيع فيكون هو مجيبا  
 الى مطالب المكره في الثمن وان خاله في اللفظ ولان قصد المكره الاصراره وذلك لا يختلف  
 باختلاف لفظ البيع والمبة بشرط العوض ولو أكرهه على أن يهبه ويدفعه فموصه الآخر  
 من هبة بغير اكرهه قبله كان هذا اجارة منه هبته حين رضى بالموض لار الدووض اما  
 يكون عن هبة صحيحة فرضاه بالموض يكون دليل الرضا به بصحة الهبة ودليل الرضا كنه  
 الرضا فان سلم له الدووض فان قبضه بتسليم الموض فهو جائز ولا رجوع لواحد منهما على  
 صاحبه كما لو كانت الهبة بغير كره فموصه وكما في الهبة بشرط العوض وان أبي أن يسلم  
 الدووض وقل قد سلمت الهبة حين رضيت بالموض فلا أدفع اليك الدووض ولا سبيل لك على  
 الهبة لم يكن لذلك لان الرضا كان في ضمن الدووض وانما يكون راضيا بشرط سلامة الدووض  
 له واذا لم يسلم له كان له ان يرجع في الهبة كما لو وهبه بشرط العوض (ألا ترى) أنه لو قال قد  
 سلمته على أن يموضني كذا فأبى لم يكن هذا تسليما منه للهبة (ألا ترى) أن رجلا لو وهب  
 جارية لرجل بغير أمره لرجل وقبضها الموهوب له فقال له رب الجارية عوضني منها فموصه  
 عوضا وقبضه كان هذا اجارة منه للهبة وان أبي أن يموضه لم يكن هذا اجارة منه للهبة  
 فكذلك ماسبق وكذلك لو أجبره على بيع عبده بألف درهم وعلى دفعه وقبض الثمن فتعل  
 ذلك ثم قال للمشتري زدني في الثمن ألف درهم لم يكن هذا اجارة للبيع الاول الا أن يزيده  
 فان زاده جاز البيع وان لم يزد فله ان يبطله وكذلك لو قال قد أجرت ذلك البيع على أن يزدني

ألف درهم والمعني في الشكل واحد وهو أنما رضي بشرط أن يسلم له العوض والزيادة فإذا لم يسلم لم يكن راضيا به ولو أكرهه بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع عبده من هذا بألف درهم ولم يأمره بالدفع فباعه ودفعه لم يكن على الذي أكرهه شيء وينبغي أن يجوز البيع إذا كان هو البائع بغير إكراه بمنزلة ما لو دفعه بعد ما افترقا من موضع الإكراه وقد ينشأ فيما تقدم أن الإكراه على البيع لا يكون إكراها على التسليم بخلاف الهبة (ألا ترى) لو أن لصا قال له لا فتلك أو لتبيته عبدك هذا فاني قد حملت لتبيته إياه فباعه خراج المكره من يمينه وهذا إشارة إلى الجواب عن اشكال يقال في هذه المسئلة ان قصد المكره الاضرار وذلك انما يكون تمامه بالاخراج من يده لان زوال الملك في بيع المكره لا يكون إلا به كما في الهبة فتبين أنه قد يكون للمكره مقصود في نفس البيع ولكن هذا الذي أشار إليه يتأني في الهبة أيضا والمتعمد هو الفرق الذي تقدم بينه ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يهبه له فوهبه ودفعه فقال قد وهبته لك فخذها فأخذها الموهوب له فملك عنده كان للمكره ان شاء ضمن المكره القيمة لان إكراهه على الهبة إكراه على التسليم وان شاء ضمن القابض لان قبضه على سيد التملك لنفسه بغير رضاه (ألا ترى) أن رجلا لو أمر رجلا ان يهب جاريته هذه لعل فأخذها الأمور وهبها ودفعها إلى الموهوب له جاز ذلك فلما جعل التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم كان المقصود بالهبة لا يحصل إلا بالتسليم وكذلك الإكراه على الهبة يكون إكراها على التسليم ثم بين في الاصل ما يوضح هذا الفرق وهو ان إيجاب الهبة للموهوب له يكون ادنا من القبض اذا كان يحضر منهما وإيجاب البيع لا يكون ادنا من القبض وان كان المبيع حاضرا حتى لو قبضه بغير أمر البائع كان للبائع ان يأخذه منه حتى يعطيه الثمن والبيع الفاسد بمنزلة الهبة في هذا الحكم وكان الفاسد رحمه الله يقول في البيع الصحيح أيضا للمشتري ان يقبضه يحضر منهما ما لم ينه البائع عن ذلك وقال إيجاب البيع الصحيح أقوى من إيجاب البيع الفاسد ولكن ما ذكره محمد في الكتاب أصح لان القبض في البيع الفاسد والهبة نظير القبول في البيع الصحيح من حيث ان الملك يحصل به فاما قبض المشتري في البيع الصحيح فبكون مسقطا حق البائع في الحبس وإيجاب البيع لا يكون اسقاطا لحقه في الحبس فلا بد من الأمر بالقبض ليستقل به حقه ولو أكرهه على أن يهبه منه يباع فاسدا فباعه يباع جائزا جاز البيع لانه أنى بغير ما أمره به فالبيع الفاسد لا يزول الملك بنفسه والبيع الجائز يزول الملك بنفسه وكذلك الممتنع

من البيع الفاسد لا يكون ممثما من البيع الجائز فهو طائع فيما أتى به من التصرف ولو أكره  
 على أن يبيعه مئة يباعا جازوا ويدفعه إليه فباعه يباعا سدا ودفعه إليه فملك عند ذلك البائع أن يضمن المكره  
 أن شاء وإن شاء المشتري لأنه لم يخالف ما أمر به فانه وإن أتى به على الوجه الذي أمره به  
 يكون البيع واسدا لكونه مكرها عليه وانه أتى بدون ما أمره به والمتنع من البيع الجائز  
 يكون ممثما من البيع الفاسد وانما هذا بمنزلة رجل أمر أن يبيع بالف درهم نقد بيت المال  
 فباعه بالف درهم عليه جاز ولو أمره أن يبيعه بالف فباعه باليمين جاز ولم يكن مكرها في ذلك فيما  
 سبق ولو أكرهه على أن يهب له نصف هذه الدار مقسوما ويدفعه إلى الموهوب له فهو هب له  
 الدار كلها ودفعها إليه جازت الهبة في القياس لأنه أمره أن يقسم ثم يهب له خين وهب الدار  
 كلها قبل أن يقسم فقد خالف ما أمره وكذلك هذا القياس في البيع لو أمره أن يبيعه نصف الدار  
 مقسوما فباعه الدار كلها لأنه أمره بالبيع بعد القسمة فهو في البيع قبل القسمة لا يكون مطيعا  
 له فيما أمره به ولا ما لو جعلناه محالفا لم يكن بد من القسمة وفي البيع قبل القسمة لا ندري  
 أي شيء يضمنه لأن بين نصفي الدار مقسوما تفاوتاً في المأية ومع الجهالة لا يمكن إيجاب الضمان  
 ولكنه استحسن فقال لا أجيز هبته ولا يمينه في شيء مما أكرهه عليه لأنه مكره على بعض  
 ذلك فلا بد من أن تبطل هبته فما كان مكرها عليه وذلك يبطل هبته فكذلك في البيع الصفقة  
 واحدة فإذا بطلت في البعض بطلت في الكل وكذلك لو أكرهه على أن يهب له أو يبيعه بيتاً  
 من هذه البيوت فباعه البيوت كلها أو وهبها كان ذلك باطلاً في الاستحسان لأنه قد بطل  
 في بعض البيوت فلا كراه فيبطل فيما بقي لانحداد الصفقة وجهالة ما ينفذ فيه العقد والله أعلم

باب الإكراه على أن يعتق عبده عن غيره

(قال رحمه الله) ولو أن لصاً كره رجلاً بوعيد تلف على أن يعتق عبداً يساوي ألف  
 درهم عن رجل بالف درهم فقبل ذلك وقبل المعتق عنه طائفاً فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء  
 له لأن الولي لو كان طائفاً في هذا الإيجاب كان العبد حراً على المعتق عنه فكذلك إذا كان  
 مكرهاً إذ لا تأثير للإكراه في المنع من المعتق فإن قيل إذا كان طائفاً يصير كأنه ملك العبد بالف  
 درهم وأعتقه عنه وإن كان مكرهاً لا يمكن تصحيح المعتق عن المعتق عنه بهذا الطريق لأن  
 تملك المكره بدو ص يكون فاسداً والملك بالسبب الفاسد لا يثبت إلا بالقبض ولم يوجد



القبض فكيف ينتق العبد عن المتق عنه قلنا هذا التملك غير مقصود بسببه ولكنه في ضمن المتق فيكون حكمه حكم المتق والا كراه لا يمنع صحة المتق فكذلك لا يمنع صحة هذا التملك بدون القبض (ألا ترى) أن التملك إذا كان مقصودا فسيبه لا يثبت بدون القبول وإذا كان في ضمن المتق يثبت بدون القبول بأن يقول اعنت عبدك عنى بألف درهم ويقول الآخر أعنت بصح بدون القبول والقبض في البيع الفاسد كالقول في البيع الصحيح فكما سقط اعتبار القبول هناك سقط اعتبار القبض هنا على أن الاعتاق يحمل قضا في البيع الصحيح فكذلك في البيع الفاسد الذي هو في ضمن المقدور نظير ما قال لغيره اعنت عبدك عنى على ألف درهم ورطل من زهر فقال أعنت يصير الآخر قابضا بنفوذ المتق عنه وإن كان البيع المنهوج في كلامه فاسدا وقد ترددنا هذا في باب الظهار من كتاب الطلاق وكذلك في مسألة الإكراه ثم رتب العبد باختيار أن شاء ضمن قيمة عبده الممتق عنه وإن شاء المكروه لأن الممتق عنه قبله باختياره وقد تمدر عليه رده لنفوذ المتق من جهة فيكون ضامنا قيمته والمكروه متلف ملكه عليه بالإكراه الملجئي فيكون ضامنا له قيمته فإن قيل المكروه إنما ألجأ إلى إزالة الملك بدوؤ يبدله وهو الألف فكيف يجب الضمان عليه قلنا هو أكرهه على إبطال الملك بالاعتاق وليس بأزائه عوض وإنما العوض بمقابلة التملك الثابت بمقتضى كلامه والمقتضى تابع للمقتضى فانما ينبئ الحكم على ما هو الأصل وباعتبار الأصل هو متلف عليه ملكه بغير عوض فإن ضمن المكروه تيسر رجوع بها على الممتق عنه لأنه قائم مقام المولى حين ضمن له القيمة ولأن العبد قد احتبس عند الممتق عنه حين عتق على ملكه ويثبت الولاء له وكان هو الممتق بقوله طوعا فلا يسلم له مجانا وإن ضمنها الممتق عنه لم يرجع بها على المكروه لأنه ضمن باحتباس الملك عنده ولو أكرهه بحبس كانت القيمة له على الممتق عنه ولا شيء له على المكروه لأن الإلجاء لا يحصل بالإكراه بالحبس وبدونه لا يصير الاتلاف منسوبا إلى المكروه ولو كان أكره الممتق والممتق عنه بوعيد تلف حتى فلا ذلك فالعبد خسر عن الممتق عنه والولاء له وضمان العبد على المكروه خاصة لمولى العبد لأن الممتق عنه ملجأ إلى القبول وهذا النوع من الضرورة يخرج من أن يكون منتقا مستوجبا للضمان وإنما المتلف هو المكروه فالضمان عليه خاصة بخلاف الأول فهناك الممتق عنه طائع في القبول فيصير به متلفا للعبد ضامنا فإن قيل العبد قد احتبس عند الممتق عنه فإنه عتق على ملكه ويثبت الولاء له وإن كان هو ملجأ في القبول فيدعي أن يجب عليه الضمان

قلنا الحبس عند مقدار ما ثبت له من الولاء وذلك ليس بمقوم (الأنزى) أن من أكره وجلا  
 على أن يتق عبده كان المكروه ضامنا له جميع قيمته وإن كان الولاء تابعا للمعتق فلما لم يعتبر الولاء  
 في إسقاط حقه في الضمان فكذلك لا يعتبر الولاء في إيجاب الضمان عليه وإنما هذا بمنزلة  
 ما لو أكره رجلا على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه إليه وأكره الآخر على شرائه  
 وقبضه وعقده بوعيد تلف فعلا ذلك ففي هذا الضمان يكون على المكروه خاصة فكذلك فيما  
 سبق ولو أكرههما على ذلك بالحبس فعلا ضمن المعتق عه قيمته لمولاه لأن المكروه غير  
 ملجأ ما فلا ضمان عليه والاتلاف حاصل بقول المعتق عنه وقد بقي مقصورا عليه حين لم يكن  
 ملجأ إلى ذلك فكان ضامنا قيمته فإن قيل إلا كراه بالحبس يمنع صحة الزام المال بالقبول والمعتق  
 عنه إنما يلتزم الضمان هنا بقوله وهو القبول قلنا لا كذلك بل هو ملتزم لصيرورته قابضا  
 بالاعتاق متلفا والا كراه بالحبس لا يمنع تحقق الاتلاف منه موجبا للضمان عليه ولو أكرهه  
 المولى بوعيد تلف وأكره الآخر بحبس حتى فعلا ذلك كان للمولى أن يضمن أيهما شاء قيمته  
 لأن المكروه ألجأ المولى إلى اتلاف ملكه فيكون ضامنا له قيمته والمعتق عنه بالقبول متلف  
 معتق لانه ما كان ملجأ إليه فيكون للمولى الخيار فأيهما اختار ضمانه لم يكن له بعد ذلك أن  
 يضمن الآخر شيئا فإن ضمن المكروه رجع على المعتق عنه بما ضمن لانه قام مقام المولى ولأن  
 المعتق عنه عاقف للملك ففعل مقصور عليه فلا بد من إيجاب ضمان القيمة عليه ولو أكره  
 المولى بالحبس وأكره المعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق قيمته غير مدبر  
 لانه قام مقام المولى في الرجوع عليه حين ضمن له قيمته فإن لم يرجع أنكره على المدين  
 عنه يضمن الذي أكرهه قيمة العبد لانه ملجأ إلى القبول من جهة وبه تلف الملك عليه  
 فكان ضامنا له قيمته وإذا قبضها دفعا إلى مولى العبد لاقبض القيمة قائمة مقام العين ولو كان  
 العبد في يده على حاله بمن عليه رده على المولى لكونه مكرها بالحبس فكذلك إذا وصل  
 إليه قيمته ولا سبيل للمعتق على المكروه لانه ما كان ملجأ من جهته حين أكرهه بالحبس ولو  
 أكرههما بوعيد تلف حتى دبره صاحبه عنه بألف درهم وقبض ذلك صاحبه فالتدبير حائز  
 عن الذي دبره عنه لأن التدبير يوجب حق الحرية للعبد ومن شرطه ملك المحل بمنزلة  
 حقيقة الحرية والا كراه كما لا يمنع صحة الاعتق لا يمنع صحة التدبير ثم المولى بالخيار أن شاء  
 ضمن الذي أكرهه قيمته عدا غير مدبر لانه أتلف عليه ما ملكه حتى ألجأه إلى تدبيره عن

الغير وفي حقه هذا والالغاء الى الاعتاق سواء لان ملكه يزول في الموضعين واذا ضمنه ذلك  
 يرجع المكره على الذي دبره عنه بقيته مدبرا ولا يرجع بفضل ما بين التدبير وغيره لان  
 القصاص الحاصل بالتدبير كان تقبيله ولكنه كان ملجأ الى القبول من جهته فصار هذا القصاص  
 كجميع القيمة في مسألة العتق وقد يتنازل هذا نظيره في العتق ان المكره لا يرجع على  
 المتق عنه فهذا ايضا لا يرجع عليه بالقصاص ولكن يرجع عليه بقيته مدبرا لان العمد قد  
 احتبس عنده هذه الصفة والمدير مال متقوم فلا يجوز أن يسلم له مجانا ولكنه بضمن قيمته  
 لاحتباسه عنده وان انعدم الصنع منه لكونه ملجأ الى القبول كمن استولد جارية بالنكاح ثم  
 ورثها مع غيره بضمن قيمة تصيب شريكه منها لاحتباسها عنده بالاستيلاء وان كان لا صنع  
 له في الميراث وان شاء مولى البدر يرجع بقيته مدبرا على الذي دبره عنه لاحتباسه عنده  
 ويرجع على المكره بقصاص التدبير لان ذلك الجزء قد تلف بفعل منسوب الى المكره لوجود  
 الالغاء منه ولو كان انما اكرههما على ذلك بالجلوس فالعبد مدبر للذي دبره عنه يعتق بعونه  
 ولا يصل على المكره لان الاتلاف لم يصير منسوب اليه بالاكره بالجلوس ولكن المولى  
 يرجع بقية عيده تامة على المدير عنه لان ما تلف بالتدبير وما احتبس عنده صار كله مضمونا  
 عليه حين لم يكن ملجأ الى القبول فلماذا ضمن قيمته غير مدبر ولو كان اكره المولى بوعيد  
 تلف واكره الآخر بالجلوس فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته عبدا غير مدبر لانه  
 كان ملجأ من جهته الى ازالة ملكه وان شاء ضمن المدير عنه قيمته غير مدبر لانه غير ملجأ الى  
 القبول فكان حكم الاتلاف والجلوس مقصورا عليه وان ضمن المكره رجوع على المدير عنه  
 بعد ما اختار المولى تضمينه حتى أرى المولى المكره من القيمة التي ضمنها اياه أو وهبها له أو  
 آخرها عنه شهرا فكان للمكره أن يرجع على المدير عنه على حاله لان المولى باختياره تضمينه  
 يصير مملكا منه القيمة التي على المدير عنه ولهذا لم يكن له أن يرجع على المدير عنه بشئ بعد  
 ذلك فابراؤه اياه وتأجيله لا يسقط حق المكره في الرجوع على المدير عنه كالوكيل بالشراء  
 اذا أبرأ عن الثمن كان له أن يرجع على الوكيل وهذا بخلاف الكفيل بالدين اذا أبرأ لان  
 هناك الحق لم يسقط عن الاصل وهنا باختياره تضمين المكره سقط حقه عن الرجوع على  
 المدير عنه وتبين ذلك حقا للمكره ولو كان للمولى اكره بالجلوس واكره الآخر بوعيد تلف  
 حتى فلا ذلك كان للمولى أن يرجع على المدير عنه بقيته مدبرا لاحتباس العبد عنده مدبرا

بسبب فاسد ويرجع على المكره بتقصان التدبير لان تلف هذا الجزء حصل بقبول المدبر  
 عنه وهو كان ملجأ الى ذلك وان لم يكن المولى ملجأ بالاكره بالحبس والاصح عندي  
 أن الرجوع بتقصان التدبير على المكره يكون للمدبر عنه بأخذ ذلك منه فيدفعه الى المكره  
 لان نقصان التدبير لها كجميع القيمة في مسألة التقى وقد بينا هناك أن المقتى عنه هو  
 الذى يستوفى القيمة فيدفعها الى المكره وهذا لان العبد دخل في ملك المدبر عنه ثم صار  
 مدبرا والمولى كان مكرها من جهة المكره بالحبس وبالاكره بالحبس لا يجب له عليه الضمان  
 وانما يجب بالاكره بوعيد تلف وذلك اذا وجد بين المكره والمدبر عنه وكذلك في هذه الوجوه  
 كلها لو أكرهها بالبيع والقبض وأكره المشتري على التدبير فهو في التخرج نظير ما سبق  
 ولو أكرهها بوعيد تلف على أن يتأيا ويتأبضاً ثم أكره المشتري بوعيد تلف على أن  
 يقتل العبد عمدا بالسف فالتقياس فيه ان للبائع ان يقتل المكره بعبد لان المشتري في القبول  
 والقبض والقتل كان ملجأ من جهة المكره فيكون بمنزلة الآلة له ويجعل في الحكم كان المكره  
 هو الذى قتله بنفسه فيلزمه القود ولكنه استحسن قتال عليه ضمان قيمته في ماله ولا فود عليه  
 لانها وان كانا مكرهين فالمشتري صار مالكاً بالقبض ثم قتله صادف ملك نفسه ولو قتله طالما  
 لم يلزمه القصاص فلو قتله مكرها لا يكون قتله أيضا موجبا للقصاص لمخى وهو ان المستحق  
 لهذا القود مسيبه فاستبار أن العبد صار ملك المشتري القود يجب له وباعتبار أن المشتري في  
 حكم الاتلاف الحاصل بقوله وقبضه وقتله آلة للمكره التود يكون للبائع وعند اشتباه المستوفى  
 يمنع وجوب القصاص كالمكاتب اذا قتل عن وفاء وله وارث سوى المولى واذا سقط القود  
 لاشبهة وجب ضمان قيمته على المكره لان التكلم بالبيع والشراء وان لم يصر منسوبا الى  
 لمكره فتلف المال به صار منسوبا الى المكره والمشتري في القتل والقبض كان له فلا يجب  
 عليه شيء من الضمان بل ضمان القيمة على المكره في ماله ولو أكرهها بالبيع على البيع وأكره  
 المشتري على القتل بوعيد تلف فللبائع قيمة العبد على المشتري لان البيع مع الاكره بالحبس  
 كان فاسدا ولكن القبض مقصور على المشتري وقد تمدد عليه وده فيلزمه قيمته وهو ان كان  
 ملجأ الى القتل فتأثير الاكره في انعدام الفعل في جانبه فكانه تلف العبد في يده بغير صينه  
 فمليه قيمته بسبب البيع الفاسد والمشتري ان يقتل الذى أكرهه على القتل لان العبد كان مملوكا  
 له حين أكرهه على قتله بوعيد تلف فيصير قتل المشتري منسوبا الى المكره ويجب القصاص فان

قبل كيف ينبغي أن لا يجب لشبهة اختلاف العلماء رحمهم الله فإن من أصل زفر والشافعي رحمهم  
 الله أن المشتري لا يملك بالقبض عند فساد البيع بسبب الإكراه فلا يكون القصاص واجبا  
 له قلنا أصحابنا رحمهم الله لا يعتبرون خلاف الشافعي في تفرغ المسائل لأنه ما كان موجودا  
 عند هذه التفريعات منهم وخلاف زفر في هذا كخلافه في البيع من وجوب القود على المكره  
 في الأصل وذلك لا يمنعنا من أن نلزمه القود لقيام الدليل ولو كان إكراهه على القتل بحبس  
 لم يضمن المكره شيئا لأن الإلجاء لم يحصل بالإكراه بالحبس ولو أكره البائع بوعيد تلف  
 وأكره المشتري على الشراء والقبض والقتل بالحبس فالبائع بالخيار إن شاء ضمن المكره قيمة  
 عبده لأنه كان ملجأ من جهته إلى البيع والتسليم فيكون متلقا عليه ملكه وإن ضمنه قيمته  
 وجمع المكره بها على المشتري لأنه لم يكن ملجأ إلى القتل ولا إلى العتق وإن شاء البائع ضمن  
 المشتري قيمة عبده لأن فعله في القبض والعتق مقصور عليه فيكون ضامنا له قيمته ولو  
 كان أكره المشتري على الشراء بالحبس وعلى القتل عمدا بالقتل فالبائع بالخيار إن شاء ضمن المكره  
 قيمة عبده لما بينا وإذا ضمنه لم يرجع هو على المشتري بشيء لأن المشتري كان ملجأ إلى  
 القتل من جهته فيصير فعله منسوباً إلى المكره وكأنه قتله بيده وذلك استرداد منه للعبء وزيادة فلا  
 يضمن المشتري لذلك بخلاف ما سبق فلا إكراه بالحبس على الفعل لا يجعل الفعل منسوباً إلى المكره  
 وإن شاء البائع ضمن المشتري قيمة عبده لأن فعله في الشراء والقبض مقصور عليه فإن كان مكرها  
 على ذلك بالحبس فإن ضمنه كان للمشتري أن يقتل المكره لأن البعد يقرر في ملكه من  
 حين قبضه حين ضمن قيمته فتبين أنه إكراهه على قتل عبده عمدا بوعيد تلف وذلك يوجب  
 القود على المكره وإن كان أكره البائع بالحبس على البيع والدفع وأكره المشتري على الشراء  
 والقبض والقتل بالوعيد بالقتل فلا ضمان على المشتري لأنه بمنزلة الآلة في جميع ما كان منه  
 الإكراه المأجور ويترحم المكره قيمة العبد أو لاه لأن فعله في البيع والتسليم وإن لم يصير  
 منسوباً إلى المكره ففعل المشتري بالقبض والقتل صار منسوباً إلى المكره فكان المكره هو  
 الذي فعل بنفسه إلا أنه سقط عنه القود استحساناً لاشتباه المستوفى فيجب عليه ضمان قيمته  
 لمولاه وإن كان إنما أكره المشتري على الشراء والقبض بوعيد تلف وأكرهه على القتل  
 أو العتق أو التدبير بالحبس فلا ضمان على المكره لأن البائع بعد قبض المشتري كان متمكنا  
 من استرداد العبد وإنما تعذر ذلك عليه بالقتل أو العتق أو التدبير وذلك مقصور على

المشتري غير منسوب الى المكره لانه كان مكرها على ذلك بالحبس فلهذا الاضمان على المكره  
 ويضمن المشتري قيمة العبد لان اقدامه على هذه التصرفات بمنزلة الرضائه ان لو كان طالما  
 ولكن الاكره يمنع تمام الرضا فلهذا كان ضامنا قيمته للبائع ولو كان البائع غير مكره  
 ولكنه طلب الذي اكرهه ان يكره المشتري بوعيد تلف على ان يشتري عبده بالقبض وقيمه  
 ألف ويقبضه ففعل ذلك ثم اكرهه على ان يقتله عمدا أو يمتقه بوعيد تلف فلا ضمان على  
 المشتري في ذلك لانه ملجأ الى جميع ما كان منه فكان هو بمنزلة الآلة فيه وعلى المكره قيمة  
 العبد للبائع لانه اعما طلب المكره الاكره الى الشراء والقبض وقد كان متمكنا من  
 الاسترداد لانه لم يرض من المشتري قائما تعذر ذلك عليه بالقتل وقد كان المشتري فيه  
 آلة للمكره فكان هو الذي قتله بنفسه فلهذا كان ضامنا قيمته للبائع ولو كان اكرهه بقتل  
 حتى دبر العبد فالبائع بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته غير مدبر لانه انما تعذر استرداده  
 بالتدبير ثم يرجع المكره بقيمته مدبرا على المشتري لانه احتبس في ملك المشتري وهو مدبر  
 فلا بد من انجاب ضمان القيمة عليه (الأتري) أنها لو كانت جارية استخدمها واستسكياها  
 ووطنها فكيف يسلم له ذلك بجبا وان شاء ضمن المشتري قيمته مدبرا لهذا المعنى أيضا  
 وضمن الذي اكرهه نقصان التدبير لان ذلك الجزء قد تلف بالتدبير وقد كان المشتري ملجأ  
 الى التدبير من جهة المكره ولم يوجد من البائع الرضا بذلك ولو كان اكره المشتري على  
 الشراء والقبض بالحبس والمسئلة بحالها لم يكن للبائع على المكره شيء وكان له أن يضمن  
 المشتري قيمة عبده لان الفعل في الشراء والقبض كان مقصورا عليه واذا تقرر عليه ضمان  
 قيمته نين أن المكره اكرهه على ان يقتل عبده بالاكره بالقتل فله أن يقبض منه وان اكرهه  
 على العتق ضمنه قيمته وان كان اكرهه على التدبير ضمنه نقصان التدبير في الحال فاذا مات  
 المشتري والعبد يخرج من ثلثه ضمنه ورثة المشتري قيمته مدبرا لان تلف الباقي بعد موته حصل  
 بذلك التدبير وقد كان ملجأ اليه من جهة المكره ولو كان اكرهه في ذلك كله بالحبس والمسئلة بحالها  
 لم يكن للبائع مع المكره ضمان لان ما تلف به العبد لم يصرف منسوب اليه بالاكره بالحبس ولكنه  
 يضمن المشتري قيمة عبده لان فعله فيما يحصل به تلف العبد مقصور عليه ولو كان اكرهه  
 بوعيد تلف على أن يقبل من فلان أن يعتق عبده عنه بألف درهم وقيمه ألفان أو خمسمائة  
 بطلب من رب المال قبله منه فالعتق جائز عن المعتق عنه لان فعله في القبول مقصور عليه ولا

ممان عليه ولا على المكره اما على القابل فلانه ملجأ الى هذا القبول بوعيد تلف وذلك بمنع نسبة التلف اليه في حكم الضمان وأما على المكره فلان رب العبد هو الذي طلب منه ما حصل به تلف العبد فلا يكون له أن يضمن المكره شيئاً (ألا ترى) أنه لو شاء اللص أن يكره هذا الرجل بوعيد تلف على أن يشتري منه هذا العبد بألف درهم ويهبه ففعل ذلك فمات في يده لم يضمن المكره ولا المشتري للمولى شيئاً وكذلك ان سأل مع ذلك ان يكرهه على عتقه بوعيد تلف ففعل بخلاف ما اذا كان أكرهه على العتق بغير سؤال من البائع لان هناك لم يوجد منه الرضا بتلف العبد وهنا قد تحقق منه الرضا بذلك ولو أكرهه المولى بالحبس على البيع والدفع واكرهه الآخر يومئذ بوعيد تلف على الشراء والقبض ففعل ذلك ثم أكرهه المولى بالحبس على أن يأمر المشتري بالعتق وأكرهه المشتري على أن يمتن بوعيد تلف ففعل ذلك كان العبد حراً وكان ضمان القيمة على المكره لان أمر البائع اياه بالعتق وهو مكره بالحبس أمر باطل فان المشتري كان متمكناً من العتق باعتباره ملكه وانما تأثير أمر البائع في رضاه به ليسقط حقه في الضمان بهذا السبب وبالا كراهه بالحبس ينعدم الرضا (ألا ترى) انه لو أكره رجلاً بالحبس حتى يأذن للمكره في قتل عبده فأذن له في ذلك فقتله كان على المكره القيمة لان اذنه مع الا كراهه بالحبس باطل لهذا كذلك واذا ثبت بطلان أمره بقي اكراهه المشتري على العتق بالتل وذلك يوجب نسبة الاتلاف الى المكره والله أعلم بالصواب

### باب الاكراه على الوديعة وغيرها

(قال رحمه الله) ولو أن لصاً أكره رجلاً بالحبس على أن يودع ماله هذا الرجل فأودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئاً أما المكره فلان التهديد بالحبس لا يجمل الدفع من صاحب المال منسوباً اليه وأما المستودع فلانه قبض المال بتسليم صاحبه اليه ليرده عليه وذلك غير موجب للضمان وهذا لان فعل التسليم مقصور على المالك فانه لم يكن اجباً اليه وانما هو غير راض به فهو كمن أودع ماله غيره عند خوفه من اللصوص أو عند وقوع الحريق في داره وهناك لا يضمن المودع اذا هلك في يده بغير صنعه وان كان أكرهه بوعيد تلف فرب المال أن يضمن المستودع وان شاء المكره لان فعله في التسليم صار منسوباً الى المكره لا للجاء وكان المكره هو الذي باشر الدفع اليه فيكون كل واحد

منهما جانباً في حق صاحب المال وأيهما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ لأن المكره ان  
 ضمن فأنما يضمن بكون الدفع منحوباً إليه ولو كان هو الذي دفعه إليه ودبته لم يرجع على  
 المودع بشئ وإن شاء ضمن المودع لأنه كان في القبض طائفاً وبه صار ضامناً وهو لم يكن  
 في هذا القبض حاملاً للإكراه لأنه لم يقبض ليسلمه إلى المكره ولو أكره بثلث أو حبس  
 على أن يأمر وجلاً بقبض للمال فأمر بقبضه والمأمور غير مكره فضاغ في يده فالتبايض ضامن  
 للمال لأن الأمر قول منه والا كراه بالحبس يطل قوله في مثله (ألا ترى) أنه يطل شراؤه  
 ويبيع فكان كالتبايض بنفي أمره بخلاف الأول فهناك صاحب المال هو الدافع والا كراه  
 بالحبس لا يديم فعله في الدفع (ألا ترى) أنه لو أكرهه بالحبس على أن يطرح ماله في ماء أو  
 نار قتل لم يضمن المكره شيئاً ولو أكرهه بالحبس على أن يأمر انساناً بأن يطرح ماله في  
 ماء أو نار فأمره بذلك ففعله المأمور كان المكره ضامناً ولا شيء على المكره إلا أن يكون  
 الطارح مكرهاً من جهته بوعيد تلف فيشذ بكون الضمان على المكره وكذلك لو أكرهه  
 بالحبس على أن يأذن له في أن يأخذ ماله فيه أو يأكله أو يستهلكه ففعل ذلك كان المستهلك  
 ضامناً لأن أمره بالتهديد بالحبس لو فكأنه فعله بنفي أمره ولو أكرهه بوعيد تلف على أن  
 يأذن له في أن يقتل عبده عمداً فأذن له في ذلك فقتله كان للمولى أن يقتله به لأنه لا يعتبر  
 بأذنه بعد الإكراه التام ولو أكرهه على ذلك بالحبس كان كذلك في القياس لأن الأذن كان  
 باطلاً فإن التهديد بالحبس يسقط اعتبار ما يحتل الإبطال من أقاويله والأذن إنما كان مؤثراً  
 باعتبار أنه دليل الرضا ومع الإكراه بالحبس الأذن لا يكون دليل الرضا ولكنه استحسن في هذا  
 فقال لا يلزمه القود ولكنه ضامن له قيمة عبده لأن الإكراه بالحبس يؤثر في إبطال بعض  
 الأقاويل دون البعض (ألا ترى) أنه لا يؤثر في إبطال قوله في الطلاق والعنف والعفو عن  
 القصاص ويؤثر في البيع والشراء فإن اعتبرناه بما يؤثر فيه يجب القصاص على المكره وإن اعتبرناه  
 بما لا يؤثر فيه لا يجب القصاص على المكره والقصاص مما يندرج بالشبهات فلهذا سقط القود  
 فإن قيل هذا في الإكراه بوعيد التلف موجوده قلنا لا كذلك فالإكراه بوعيد التلف مؤثر  
 في جميع الأقاويل فيما يحصل بها من الأتلاف حتى يكون موجبا للضمان على المكره بخلاف  
 الإكراه بالحبس ثم الأذن في الابتداء كالعفو في الانتهاء والعفو مع الإكراه بالحبس صحيح  
 على أن يكون مقصوداً على العاقبة من كل وجه بخلاف الإكراه بالقتل فالعفو هنالك صحيح



على أن يكون ما يثقف به مما هو متقوم منسوباً إلى المكره فكذلك الاذن في الابتداء مع  
الاكراه بالحبس قليلاً يجعل معتبراً في اسقاط القود الذي يندرى بالشبهات ولا يجعل معتبراً في  
اسقاط الضمان الذي ثبت مع الشبهات وكذلك ان كان المأمور بالقتل غير المكره فان المدني في  
الكل سواء ولو أكرهه بوعيد تلف أو حبس على أن يוכל يبيع أو شراء ففعل كذا ذلك باطلاً  
لان التوكيل قول واعا يعتبر ليتحقق به الرضا من الموكيل يتصرف الموكيل على سبيل النيابة عنه  
وذلك ينعدم اذا كان مكرهاً على التوكيل ثم الاكراه بالقتل والحبس يمنع صحة البيع والشراء  
فكذلك يمنع صحة التوكيل بالبيع والشراء ولو أكرهه بالحبس على أن يוכל هذا بدتق عبده  
فأعتقه الموكيل والموكيل غير مكره كالمبدحرا عن ولده ولم يضمن المكره شيئاً لان الاكراه  
بالحبس لا يجعل الفعل منسوباً إلى المكره في معنى الاتلاف ولا يمنع صحة الاعتاق فكذلك  
لا يمنع صحة التسليم على الاعتاق والتوكيل في الابتداء كالا جازة في الانتهاء ولو أجنبياً أعتق  
عبد رجل بغير أمره فأكراه بالحبس على أن يبيعه بعد العتق لم يضمن المالك شيئاً هذا مثله ولو  
أكراهه على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكره دون الذي ولي العتق أما نفوذ العتق ولان  
الأكراه على التوكيل بالتق بمنزلة الاكراه على الاعتاق وأما وجوب الضمان على المكره  
فلان الاتلاف منسوب اليه بسبب الاجراء وحصول التلف بالأمر الصادر من المولى عند  
اعتاق المأمور لا باعتاق المأمور (الأنرى) أنه لو لم يسبق الأمر كان اعتاقه لغواً وبه فارق  
القتل والقطع فالألاف هناك يحصل مباشرة المأمور دون الأمر به (الأنرى) أنه يتحقق  
وان لم يسبقه أمر فاذا كان المباشر طالماً كان الضمان عليه (الأنرى) أن المشتري لو أمر  
رجلاً بأن يقتل المبيع قبل القبض فقتله كان القاتل ضامناً قيمته للبايع حتى يجسسه بالثمن ولو  
أمر رجلاً فأعتقه كان المبدحرا ولا ضمان على المعتق والفرق بينهما بما أشرنا إليه أن الاعتاق  
بدون أمر المشتري لغو فيكون اعتاق المأمور كاعتاق المشتري والقتل بدون أمر المشتري  
يتحقق فيكون موجب الضمان على القاتل ولو أكرهه بوعيد تلف على أن يأذن له في عتقه  
فأذن له فيه فأعتقه عتق والولاء للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار أنه أعتقه بل باعتبار أنه  
أجلاه إلى الأمر بالعتق حتى لو كان أكرهه على ذلك بحبس لم يضمن له شيئاً فهذا يبين لك  
ما سبق أن الاكراه على الأمر بالعتق بمنزلة الاكراه على العتق في حكم الضمان وكل اكراه  
بوعيد تلف على الأمر لا يمكن رده بعد وقوعه نحو العتق والطلاق والقتل واستهلاك المال

فأكرهه فيه بمنزلة جنائته يده لان المكره في حكم الاتفاق صلا آلة للمكره وان كان  
أكرهه على ذلك بقبيل أو حبس لم يلزمه ضمانه وانما الاكراه بالحبس بمنزلة الاكراه  
بالقتل في البيع والشراء والاتجار بالاشياء كلها والوكالة بذلك والامر به لان صحة هذا كله  
تستند الرضا ومع الاكراه بالحبس ينعدم الرضا ثم أوضح الفرق بين الفعل وبين الامر به عند  
الاكراه بالحبس بفعل العبد المحجور عليه فانه لو غصب ما لا يدفعه الى عبيد آخر محجور  
عليه فهلك عنده كان لصاحب المال أن يضمن الثاني ثم يرجع مولاه بما ضمن في رتبة الاول  
ولو لم يدفعه ولكنه أسره أن يأخذه والمسألة بحالها لم يكن لمولى الآخر أن يضمن الاول  
(الآ ترى) أن الحجر عليه أسقط اعتبار أسره ولم يسقط اعتبار دفعه فكذلك الاكراه  
بالحبس يسقط اعتبار أسره ولا يسقط اعتبار دفعه والله أعلم بالصواب

### باب التلجئة

(قال رحمه الله) وجل قال لرجل اني أريد أن ألجئ إليك عبيدا هذا فأبيعك تلجئة وباطلا  
وليس بشراء واجب لشيء أخافه فقال نعم وحضر هذه المقالة شهود ثم قال له في مجلس آخر  
قد بعتك بألب درهم فقال قه فمات ثم تصادقا على ما كان بينهما فباع باطلا لا تلجئة بمنزلة  
الهزل والهزل أن يراد بالكلام غير ما وضع له والمأزول لا يكون مخارا للحكم ولا راضيا به  
ويكون مختارا للسبب لغير ما وضع له السبب فاللجئ أيضا يكون مختارا للسبب لغير ما وضع  
له السبب ولا يكون مختارا للحكم ولا راضيا به فلا يمنع الهزل والتلجئة انعقاد السبب ولكن  
لا يكون موجبا لحكمه لما لم ينعدم هذا الوصف وهو كالبيع بشرط الخيار لهما أبدا يكون  
منمقدا ولكن لا يكون موجبا لحكمه مع بقاء الخيار لهما اذا عرفا هذا فقول ان تصادقا  
على أنهما بئنا على تلك المواضعة فالباع باطل لانفاقهما على أهميعة لا، وان تصدقا هما أعرضا  
عن تلك المواضعة فالباع ذم بينهما لانهما تصادقا على أهميعة قصد الجدة وهذا باسح لما كان  
بينهما من المواضعة واذا كان العقد بعد العقد يكون باسحا للعقد فالتلجئة بعد المواضعة أولى  
أن يكون باسحا لهما وان تصادقا لم يحضرهما فنية عند العقد ففي ظاهر الجواب البيع باطل  
درووي المولى عن أنى يوسف عن أبي حنيفة أن البيع صحيح وحيث تلك الرواية أن مطلق فعل  
العامل المسلم محمول على الصحة وما يحل عا وعند الاطلاق يجب حمل كلامهما عليه ولا يجوز

الماء كلامهما مع امكان تصحيحه ووجه صاهر الرواية انهما ما تواضعا الا لينبأ علي تلك  
 المواضعة فيكون فملهما ساء علي تلك المواضعة باعتبار الظاهر ما لم يظار منهما خلاه وهذا  
 لانه اذا لم يجهل بقاء كان استماليهما بتلك المواضعة استماليا بما لا يفيد والحاصل ان في ظاهر  
 الرواية تعارض الامر ان في الاطلاق فيرجح السابق منهما وهو المواضعة وفي الرواية  
 الاخرى جمل الذي ناسخا للال. واما اذا اختلفا فقال أحدهم نداء علي تلك المواضعة وقال  
 لا آخر امر صاعنها فلي قول أني حصة القول قول من يدعي صحة العقد وعند أبي يوسف  
 ومحمد القول قول من يدعي الباء علي تلك المواضعة لان عند الخصومة القول قول من  
 يشهد له الظاهر واما يشهد الظاهر لمن يدعي الميناء علي المواضعة بوضعه اما يجهل في حق كل  
 واحد منهما كانه قدس ما أخبر به والمكر ما عرض أحدهما عن المواضعة لا يصح العقد فيما بينهما  
 كما لو بذيا علي المواضعة ثم أجاز العقد أحدهما وأبو حنيفة يقول عند الاختلاف يجب الرجوع  
 الى الاصل والاصل أن مطلق العقد يقتضي اللزوم فدعوى البناء من أحدهما علي المواضعة  
 كدعواه شرط لخياره بوضعه أن تلك المواضعة لم تكن لازمة بينهما فيفرد كل واحد منهما  
 باطلها بطريق الاعراض عنها واداء بطلت المواضعة في العقد صحيحا ثم اختلفا في بناء العقد  
 علي المواضعة بمنزلة اختلافهما في أصل المواضعة ولو ادعى أحدهما المواضعة السابقة وجحد  
 الآخر كان القول قول المسكر وكان البيع صحيحا بينهما حتى تقوم البينة للآخر علي هذا  
 القول منهم فكذلك اذا اختلفا في البناء عليها وان تصادقا علي البناء علي المواضعة ثم قال  
 أحدهما قد أجزت البيع م يميز علي صاحبه لان ذلك بمنزلة اشتراط الخيار منهما فالمميز يكون  
 مسقطا لخياره ولكن خيار الآخر يكفي في المنع من جواز العقد فان قال صاحبه قد أجزت  
 أنا أيضا فالبيع جائز لانهما أسقطا خيارهما لان البيع كان هزلا منهما ولم يكن مفيدا حكمه  
 لانعدام الاختيار منهما للحكم وقد اختارا ذلك وان لم يجزاه حتى قبض المشتري فأعتقه  
 كان عتقه باطلا بمنزلة ما لو كانا شرطتا الخيار لهما وهذا لان الحكم وهو الملك غير ثابت  
 لعدم اختيارهما للحكم بالقصد الى الهزل فتوقف الحكم علي اختبارهما له وقبل الاختيار  
 لا ملك للمشتري فلا ينفذ عتقه بخلاف المشتري من فالمكره المكره مختار للحكم ولكنه غير  
 راض به لان الحكم للجد من الكلام وانما أكره علي الجحد فأجاب الى ذلك فلهذا ينفذ  
 عتقه بعد القبض حتى لو كان أكره علي بيعه لتجته فباعه لم يجز عتق المشتري فيه أيضا ولو قال

رجل لامرأة أتروجك تزوجا هزلا فقالت نعم وواقعهم على ذلك الولي ثم تزوجها كان  
الكاح جائزا في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة جدهن  
جد وهزل من جد الكاح والطلاق والتناق ولان الكاح لا يتمتع صحته بعد اختيار السبب  
لعدم اختيار الحكم كما لو شرط الخيار فيه كان النكاح صحيحا وهذا الفصل يتبين أن بيع الهازل  
منعقد تلحقه الاجازة منهما لان الهزل لو كان يتقدم اختيار أصل السبب لما صح النكاح  
والطلاق والتناق من الهازل وأصل السبب لا بد من اعتباره في هذه الاشياء وكذلك لو  
طلق امرأته على مال على وجه الهرل أو أعتق جاريته على مال على وجه الهزل وقد توضحنا  
قبل ذلك أنه هزل وقع الطلاق والتناق ووجب المال وهذا عندنا قول أبي يوسف ومحمد أما  
عند أبي حنيفة رحمه الله فتوقف وقوع الطلاق والتناق على وجود الاجازة من المرأة والعبد لما بينا  
أن الهزل بمنزلة شرط الخيار وعند أبي حنيفة شرط الخيار في جانب المرأة والعبد يمنع وقوع  
الطلاق والتناق ووجوب المال قبل اسقاط الخيار لان الذي في جانبها مال فيعتبر بالمقد الذي  
هو مبادلة مال بال وعندهما شرط الخيار لا يمنع وقوع الطلاق والتناق اذ هو المقصود بالمقد  
فأما المال فتسقط فيه وثبوت البيع بثبوت الاصل فكذلك الهزل والاجازة والقسمة والكتابة  
منزلة البيع في حكم التجبئة لان هذه العقود محتملة للتفرض بعد وقوعها كالبيع ولو توضحنا  
على أن يميزا بينهما بأنما هذا العبد أسس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة ثم قال  
البائع للمشتري قد كنت بعتك عبدي يوم كذا بكذا وقال الآخر صدقت فليس هذا بيع  
لان الاقرار خبر متماثل بين الصدق والكذب والخبر عنه اذا كان باطلا فبالاخبار به  
لا يصير حقا ولو اجمعا على اجارته بعد ذلك لم يكن بيما لان الاجازة انما تلحق العقد المتعقد  
وبالافرار كاذبا لا ينعقد العقد فلا تلحقه الاجازة (ألا ترى) أنهما لو صنعا مثل ذلك في  
طلاق أو عتاق أو نكاح لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا ولا نكاحا وكذلك لو أقر بشيء من  
ذلك من غير تقدم المواضعة لم يكن طلاقا ولا عتاقا ولا نكاحا فيما بينه وبين ربه وان كان  
القاضي لا يصدقه في الطلاق والتناق على أنه كذب اذا أقر طائفا وقد بينا الفرق بين الاقرار  
والانشاء في هذه التصرفات مع الاكراه فكذلك مع التجبئة ولو كان قبض العبد الذي  
قال فيه ما قال فأعتقه ثم قامت اليقينة على ما كاد قال في السر من المواضعة على الاقرار بطل  
العتق ورد العبد على مولاه لانه ثبت ان اقرارهما كان كذبا وان اعتاقه حصل في غير ملكه

فكان لنوا ولو أن رجلا قال لامرأة ووليها أو قال لوليها دونها اني أريد أن أتزوج فلانة  
على ألف درهم وتسمى ألعين والمهر ألف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على ألفين عسلانية  
كان النكاح جائزا والصداق ألف درهم اذا تصادقا على ما قال في السر أو قامت به البينة  
لانهما قصدوا الهزل بذكر أحد الالفين والمال مع الهزل لا يجب وصار ذكر أحد الالفين  
على وجه الهزل بمنزلة شرط فاسد والشرط الفاسد في النكاح لا يؤثر في أصل العقد ولا في  
الصداق وكذلك الطلاق على المال والعناق عليه قال في الكتاب وكذلك البيع وهذا الجواب  
في البيع قول أبي يوسف ومحمد وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله وأما في رواية  
أبي يوسف عن أبي حنيفة فالبيع فاسد اذا تصادقا على أيهما شاء على تلك المواضعة لان  
الالف التي قصد الهزل بها يكون ذكرها شرطا فاسدا والبيع يبطل بالشرط الفاسد بخلاف  
النكاح وفي الرواية الاخرى ما قصد الهزل به فذكره والسكوت عنه سواء والبيع صحيح  
بدون ذكره وان تصادقا على الاعراض عن تلك المواضعة كان البيع بينهما بالفين وان تصادقا  
على انه لم يحضرهما نية فسد أبي حنيفة في احدى الروايتين البيع بينهما بالفين لما ذكرنا في  
المواضعة على أصل البيع وهذا لان تصحيح العقد غير ممكن الا بجميع المسمى فيه وعند  
الاطلاق يجب المضي الى تصحيح العقد وعندها البيع منهما بألف وهو احدى الروايتين عن  
أبي حنيفة وان اختلفا في البناء فسد أبي حنيفة البيع بينهما بالفين وعندهما على قياس المواضعة في  
أصل البيع ولو قل المهر مائة دينار ولكننا نسمع بشرة آلاف درهم وأشهدوا عليه ثم تزوجها  
في الظاهر على عشرة آلاف درهم كان النكاح جائزا بهر مثلها كانه تزوجها على غير مهر لانهما  
قصدا الهزل بما سمي به في العقد ومع الهزل لا يجب المال وما تواضعا على أن يكون صدقا  
بينهما ثم يذكرانه في العقد والمسمى لا يثبت بدون التسمية فاذا لم يثبت واحد منهما ضار  
كانه تزوجها على غير مهر فيكون لها مهر مثلها بخلاف الاول فهناك قد سمي في العقد ما تواضعا  
على أن يكون مهرها وزيادة لان في تسمية الالفين تسمية الالف وكذلك لو قال في السر على أن  
يكون النكاح على مائة دينار وتزوجها في العسلانية ولم يسم لها مهرها فلها مهر المثل لما قلنا وان  
قالا عند العقد عقدنا على ما تراضينا به من المهر فالنكاح جائز على مائة دينار لان هذه الاضافة  
بمنزلة التسمية منهما لما تواضعا عليه من الدنانير وأكثر ما فيه ان الشهود لم يسموا ما سمي  
من مقدار المهر ولكن سمعوا التسمية ليس بشرط لصحتها ولو كان هذا في البيع فقالوا

البيع على مائة دينار إلا أنما نظير بما بمحسة آلاف درهم وبيع جائز بمحسة آلاف درهم  
 وما تواضعا عليه باطل وهذا استحسان وفي القياس البيع باطل لأنها قصدا المزل بما سبها  
 ولم يذكر في القصد ما تواضعا على أن يكون ثمانية فافق البيع بينهما في غير من ووجه الاستحسان  
 أن البيع لا يصح إلا بتسمية البذل وهما قصدا الجذ في أصل البيع هنا فلا بد من تصحيحه  
 ولا وجه لذلك إلا أن يقصد بالمسمى فيه من البذل بخلاف النكاح فهناك أعمال المزل في  
 المسمى مع تصحيح أصل العقد ممكن لأن النكاح لا تقوم صحته على تسمية البذل هو وضع  
 الفرق أن المأقودة بعد المعاودة في البيع يكون مبطلا الأول بالثاني فافهما لو تباعا بمائة دينار  
 ثم تباعا بمحسة آلاف درهم كان البيع الثاني مبطلا للأول فكذلك يجوز أن يكون البيع بعد  
 المواضعة بخلاف جنس ما تواضعا عليه فيكون مبطلا للمواضعة وأما في النكاح فالمعقد بعد العقد  
 لا يكون مبطلا فإنه لو تزوجها بمائة دينار ثم جدد العقد بمشرة آلاف درهم لم يصح الثاني  
 فكذلك نسبة الدراهم في العقد بعد ما تواضعا على أن يكون البذل في دنائير يمنع وجوب  
 الدراهم فيكون لها مهر مثلها وكل ما يحتمل القبض لا يصح إلا بتسمية البذل كالتسمة والاجارة  
 والكتابة في ذلك قياس البيع وكذلك هذا في الخلع والطلاق والعتاق بجعل لأن البذل في  
 هذه العقود لا يجب بدون التسمية فلو أعلم المزل في المسمى لوقع الطلاق والعتاق فيغير جعل  
 ولم يوجد منها الرضا بذلك فهذا صحتنا ذلك بالمسمى فيه بخلاف النكاح فهناك وإن جعلنا  
 ماسميا في القصد هـ لا انعقد النكاح بينهما مواضعة بمهر المثل فلهذا اعتبرنا المواضعة في المنع  
 من وجوب المسمى في القصد بوضعه أن في الطلاق بجعل لا بد من وقوع أصل الطلاق لقصد هـ  
 الجذ فيه فلو لم يجب ماسمينا من البذل فيه كان الطلاق رجعيا ولا وجه لذلك مع وجود تسمية  
 البذل فلهذا أوجبنا المال عليها وجعلنا الطلاق تابئا ولو كانوا عقدوا البيع أو الطلاق أو العتاق  
 أو النكاح أو الاجارة على ما كانوا تواضعوا عليه في السر ثم أظهروا شيئا غير ذلك وادعى  
 أحدهم السر وأقام عليه البينة وادعى الآخر العلانية وأقام عليها البينة أخذ بالعلانية وأبطل  
 السر لأن نية العلانية دافعة لدعوى مدعى السر فأنها ثبتت إقدامه في العلانية على  
 ما شهدت به وذلك يمنع منه دعوى شيء آخر بخلافه في السر أو يجعل هذا الثاني ناسخا للأول  
 عند المعارضة لأن البينة لا توجب شيئا بدون القضاء إلا أن يشهد الشهود أنهم قالوا في السر  
 إنا نشهد بذلك في العلانية بسمعه فإن شهدوا بذلك على الولي الذي زوج أو على المرأة أو على

الذي ولي ما ادعى من العلانية أخذت بيته أصحاب السر وأبطلت العلانية لان الثابت باليد  
كالثابت بالعلانية أو باتفاق المصوم وبهذه البيعة ثبت أن الاشهاد في العلانية كان تحقيقا لما  
كان بينهما في السر لافسخا لذلك بخلاف الاول وذكر عن الشعبي رحمه الله قال اذا كان مهر  
سر ومهر علانية أخذنا بالعلانية الا أن تقوم بيعة أنه أعلم ذلك وأن المهر هو الذي في السر  
وبهذا تأخذ ولو قال في السر إنا نريد أن نظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة وباطل ثم ان  
أحدهما قال علانية وصاحبه حاضر إنا قد قلنا كذا وكذا في السر وقد بدا لي أن أجعله بيعا  
معيها وصاحبه يسمع ذلك ولم يقل شيئا ثم نبأنا فالبيع جائز لان تلك المواضعة لم تكن لازمة  
بينهما يفرد أحدهما بإبطالها ثم أقدام الآخر على المقدمه بعد ما سمع منه إبطال تلك المواضعة  
يكون رضا منه بصحة البيع فأنما تم البيع بينهما بتراضيهما ولو لم يكن سمع ذلك من صاحبه ولم  
يلفه كان البيع فاسدا لانعدام الرضا من الآخر بصحة البيع ولزومه حين لم يعلم بمناقضة صاحب  
المواضعة فن قبضه المشتري على ذلك وأعتقه فان كان الذي قال ذلك القول البائع فالبيع جائز  
لان البائع صار راضيا بلزوم المقدم حين أبطل المواضعة والمشتري صار راضيا بذلك حين أعتقه  
فتم البيع وعلى المشتري الثمن وهو بمنزلة ما لو شرطنا الخيار لهما ثم أسقط القائع خياره وأعتق  
المشتري العبد وان كان المشتري قاله لم يجز العتق لان البائع لما لم يظهر منه ما يدل على الرضا  
بالمقدار خبره بأقيا وبقاء الخيار للبائع يمنع نفوذ عتق المشتري فان أجاز البائع البيع جاز البيع  
ولا يجوز العتق الذي كان قبل ذلك من المشتري لانه سبق ملكه فلا ينفذ وان حدث له الملك  
من بعد وان لم يلق الذي لم يقل مقالة صاحبه بعد أن نبأنا فرضى بالبيع فالبيع جائز لان صاحبه  
بنقض المواضعة صار راضيا والآخر بالرضا بعد ما لفه مقالة صاحبه صار راضيا أيضا وان لم  
يرض حتى يقص صاحبه البيع فان كانا لم يتقابضا ففضه جائز وهو نظير ما تقدم في البيع الفاسد  
قل القبض لكل واحد منهما أن يفرد بالفسخ وبعد القبض للذي المقدم من قبله أن يفرد  
بالفسخ وليس للآخر ذلك فهذا قياسه وان كان المشتري قد قبض فان كان البائع هو الذي قال  
ذلك القول فليس له أن ينقض والامر الى المشتري لان رضا البائع قد تم وأما بقي الفساد في  
جانب المشتري لما بينا أن المواضعة بمنزلة شرط الخيار أبدا وان كان المشتري هو الذي قال  
ذلك القول فالامر الى البائع ان شاء نقض وان شاء سلم المبيع وليس الى المشتري من النقض  
شيء لان الرضا قد تم منه فان كان البائع والمشتري قالوا في السر نريد أن نظهر بيعا هزلا وباطلا

ونظير أنه غير هزل ولا باطل ونظير مع ذلك أنا أن كما جعلنا في السر هزلا فقد أبطلنا ذلك وجعلناه جسدا جائزا وأشهدنا على أنفسهما بذلك ثم قالا علانية قد أبطلنا كل هزل في هذا البيع ونحن نجعله فيما صحبنا قتيابا على هذا وادعى أحدهما جواز البيع بينهما فالبيع جائز باعتبار الظاهر فإنه شاهد لمن يدعي جوازه إلا أن يقيم الآخر البيعة على ما كانا قالنا في السر من ذلك فحينئذ الثابت بالبيعة كالتاب بالمائة وما كان منهما في العلانية من إبطال كل هزل تحقيق لما كانا تواضعا عليه في السر لا إبطال له فلهذا كان البيع بينهما باطلا وإن كانا قالنا في العلانية أنا قلنا في السر يزيد أن يتبايع في العلانية فيما باطلا هزلا وقد أبطلنا ذلك فقال صاحبه صدقت ثم تبايعا بالبيع باطل إذا قامت البيعة على ما كانا قالنا في السر لما بينا أن هذا الإبطال تحقيق منهما للمضى على تلك المواضعة فلا يتغير به الحكم إلا أن يقول أحدهما بحضرة من صاحبه وهو يسمع أما كنا قلنا في السر أنا يتبايع فيما هزلا وقلنا في السر أيضا أنا نظير في العلانية أنا قد أبطلنا كل قول قلناه في السر من هذا وأما قد أبطلنا جميع ما قلنا في السر من هذا وأما لما صحبنا فإذا قال هذا أو قال أحدهما والآخر يسمع فالبيع جائز لا يقدر أحدهما على أن يبطله لأنهما وضعا جميع ما كانا قالنا في السر ثم أبطلنا جميع ذلك وهذا النوع من الإبطال ليس يعفي على موافقة ما تواضعا عليه بل هو إبطال لذلك وتلك المواضعة ما كانت لازمة فتبطل بإبطالها فاما إذا وضعا إبطال ما قالنا في البيع خاصة وأبطلنا ذلك فهذا مضى منهما على موافقة ما تواضعا عليه وذلك مبطل للبيع لا مصحح له والله أعلم

### باب الهبة في الإكراه

(قال رحمه الله) ولو أن لصا أكره رجلا بوعيد تلف أو سجن على أن يبيع متاعا للص من هذا الرجل بالف درهم فباعه والمشتري غير مكره فالبيع جائز لأن البيع مع الإكراه منقذ والمالك راض بنفوذه والمشتري راض به أيضا والتمن للص على المشتري ولا عهدة على البائع لأنه غير راض بالإنزام الهبة حين كان مكرها على ذلك وعهدة البيع لا تنزله بغير رضاه فإذا تمذر إيجاب الهبة على الماقد كانت الهبة على المتعقد والمقد وهو المالك كما لو أمر عبدا بحجور عليه أو صبيا ببيع متاعه فباعه كانت الهبة على الأمر فإذا طلب البائع الثمن من المشتري بعد ذلك بغير إكراه فله أن يقبضه وعلى المشتري دفعه إليه وتكون عهده عليه



لأن امتناع وجوب العهدة عليه لعدم الرضا منه بذلك فإذا واحد منه ما يدل على الرضا فقد زال المانع بمنزلة ما لو كان الوكيل بالبيع عبداً محجوراً عليه فأعتق كان له أن يقبض الثمن والعهدة عليه لزوال المانع ولو كان أكره رجلاً على أن يشتري له متاعاً بالف درهم من رجل فاشتراه كان الثمن على المكره الراضى بذلك كما لو وكل صديقاً أو عبداً محجوراً عليه بالشراء له فإن طلب المشتري المتاع من البائع قبضه بغير إكراه فله ذلك وعليه الثمن ويرجع به على الآسر لوجود دليل الرضا منه بالتزام العهدة حين طلبه بتسليم المبيع طائفاً فإن بدا له أن يأخذه بعد ذلك فقد وجب عليه الثمن حين طلبه بغير إكراه لأن دليل الرضا كصرح الرضا وبمد ما لم يمتنع العهدة برضاه لا يكون له أن يأتي كما يركن راضياً به في الابتداء ولو أدركه رجل باع عبداً من رجل فلم يقبض الثمن حتى أكرهه لص على دفعه إلى المشتري بوعيد تف أو سجن فدفعه كان له أن يرجعه حتى يأخذ الثمن لأن الإكراه بعدم الرضا منه بالقبض فكان المشتري قبضه بغير رساء ولأن إسقاط حقه في الحبس بمنزلة الإبراء عن الثمن فكما أن الإكراه يمنع صحة الإبراء عن الثمن وكذلك يمنع سقوط حقه في الحبس وكذلك لو كان المشتري باعاً أو وهبه كان للبائع أن ينقذه ويرتفع المبد بمنزلة ما لو أنه بغير تسليم منه ونصرف فيه وهذا لأن البيع والهبة يَحْتَمِلَانِ النَقْضَ فَيَنْقُضُ لِقِيَامِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْحَبْسِ وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ الرِّهْنُ عَلَى أَنْ يَرُدَّ الرِّهْنَ إِلَى الرَّاهِنِ وَيَنْقُضَهُ الرِّهْنُ فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ وَبَاعَهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَهَبَهُ وَسَلَّمَهُ كَانَ لِلرِّهْنِ أَنْ يَنْقُضَ جَمِيعَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَكْرَهٌ عَلَى اسْتِثْقَا حَقِّهِ فِي حَبْسِ الرَّهْنِ وَنَعَى الْإِكْرَاهَ لَا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَبْسِ فَكَانَ لَهُ أَنْ يَبْعِدَهُ كَمَا كَانَ وَإِنْ بَطُلَ نَصْرَفَ الرَّاهِنُ فِيهِ كَمَا نَصْرَفَ قَبْلَ اسْتِردَادِهِ مِنَ الرِّهْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

حاشية باب ما يخطر على مال المكره من غير ما أكره عليه

(قال رحمه الله) وإذا أكره الرجل على الكفر باقية تعالى فقل قد كفرت بالله وقبى مطمئن بالاثبات لم تبين منه أسرارته استحصانا وقد يتناهم المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها أن يقول قد خطر على بالي أن أقول لم قد كفرت بالله أريد به الخبر عما مضى فقلت ذلك أريد به الخبر والكذب ولم أكن قلت ذلك فيما مضى وهذا يخرج له صحيح فيما بينه وبين ربه ولا يسمعه إلا ذلك إذا خطر بباله لأن الانشاء جنابة صريحة من حيث تبدل الصدق بالالسا

وان لم يكن جنابة معنى لطائفة القلب بالايان والاحبار لا يكون جنابة صورة ولا معنى  
فعلية أن ينوي ذلك اذا خطر بآله ولكن لا يظهره للناس فان أظهر هذا المراد للناس بانت  
منه امرأته في الحكم وان لم تبين فيما بينه وبين الله تعالى لانه أقر أنه أتى بغير ما أكره عليه  
فقد أكره على الانشاء وأتبعه بالاقرار فكل طائفة في هذا الاقرار ومن أقر بالكفر  
طائفا بانت منه امرأته في الحكم وفيما بينه وبين ربه لا تبين منه والثاني أن يقول خطر على  
بالي ذلك ثم قلت قد كفرت بالله أريد به ما طلب مني المكروه ولم أورد به الخبر عن الماضي  
مدا كارتبين منه امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لانه بعد ما خطر هذا به قد  
يمكن من الخروج عما اتى به بأن ينوي غير ذلك والضرورة تنعدم بهذا التمكن فاذا لم يفعل  
وانشأ الكفر كان بمنزلة من أجرى كلمة الشرك طائفا على قصد الاستحقاق أولا على  
نصده ولكن مع علمه أنه كفر وفي هذا تبين منه امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله  
تعالى فينبغي أن يتوب عن ذلك والثالث أن يقول لم يخطر بباله شيء لكنني كفرت بالله  
كفرا مستقبلا وقلبي مطمئن بالايان فلا تبين منه امرأته استحسانا لانه لما لم يخطر بباله سوى  
ما أكره عليه كانت الضرورة متحققة ومتى تحققت الضرورة برخص له اجراء كلمة الشرك لجميع  
طائفة القلب بالايان وكذلك لو أكره على أن يصلي لهذا الصليب ومعناه يسجد لهذا  
الصليب فان لم يخطر بباله شيء لم تبين امرأته منه وان خطر بباله أن يصلي لله وهو متفسر  
القلة أو غير مستقبل اقبله فينبغي أن يقصد ذلك لان الصلاة غير مستقبل اقبله تجوز  
عند الضرورة والاعمال بالنيات فان ترك هذا بعد ما خطر بباله فصرى الصلاة للصليب  
كما أكره عليه كفر بالله تعالى ومات منه امرأته لانه بعد ما خطر بباله قد وجد المخرج عما  
اتى به فاذا لم يفعل كان كافرا وهذه المسئلة تدل على أن السجود لتبني الله تعالى على وجه  
المعظم كفر وكذلك لو أكره على شتم محمد عليه الصلاة والسلام فان شتمهم الى ذلك ولم يخطر  
بباله شيء لم تبين منه امرأته وان خطر على باله رجل من النصاري يقال له محمد فان شتم محمدا  
ويريد به ذلك الرجل فلا تبين منه امرأته وقد أظرف في هذه العبارة حيث لم يقل خطر  
بباله رجل من المسلمين يقال له محمد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما قال رجل من  
النصارى لأن الشتم في حق النصاري أهم منه في حق المسلمين فان ترك سخط بباله  
وشتم محمدا صلى الله عليه وسلم وقلبه بكاره لذلك كان كافرا وتبين منه امرأته لانه بعد ما خطر

بإله قد وجد مخرجاً عما ابتلى به فإذا لم يفعل كان كافراً فإن شتم النبي صلى الله عليه وسلم في غير موضع الصرورة كفر وكرهته تقابله لا تنفع شيئاً ولو أكرهه بوعده تاف على أن يعتق عبده فخطر على إله أن يقول هو حر يريد الخبر والكذب وسماه أن يمسه فيها بينه وبين الله تعالى لما بيننا أن الخبر به إذا كان ماطلاً قبلاً لخبر لا يصير حقاً ولكن إن ظهر ذلك للقاضي أغتقه عليه لا قراره به أي بنير ما أكره عليه فإنه أكره على إنشاء العتق والقرار غير الإنشاء ومن أقر بحرية مملوك طالما يعتق عليه في القضاء ولا يضمن المكره له شيئاً لأنه حين أقر أنه أي بنير ما أكره عليه فقد صار مضمياً للمكره علي الصمان (ألا ترى) أنه لو بين لهم ذلك وقال كيف تكفرونني على العتق وهو حر الأصل أو قد أغتقته أمس أغتقه القاضي ولم يضمن له المكره شيئاً ولو قال خطر ذلك على بالي فقلت هو حر أريد به عتقاً مستقبلاً كان حراً في القضاء ويدين فيها بينه وبين الله تعالى وضمن الذي أكرهه قيمته لأن الذي خطر على إله لو فعله عتق به في القضاء أيضاً فالتلاف المالية بفعل المكره في القضاء متحقق وسواء قصد ما خطر بإله أو لم يقصد كان التلاف في القضاء مصافاً إلى المكره فإليه قيمته ثم قد نشأ عما مستقبلاً وذلك يحصل المملوك حراً في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى سواء كان مكرهاً ولم يكن مكرهاً (ألا ترى) أنه لو لم يحظر بإله شيء ولكن أتى بما أكره عليه كان حراً في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ويضمن المكره قيمته وكذلك ما سبق فإن قال أكرهه قد خطر على إله الخبر بالكذب فقال هو حر يريد به الخبر الكذب فأنما أريد بينه على ذلك كان له أن يستحلف عليه لأنه ادعى ماله أو أنه كان مكرهاً إياه ولا يكون له أن يضمن المكره بعده فإذا أنكره كان له أن يستحلف لرجاء نكوله وكذلك لو أكرهه على طلاق امرأته ولم يدخل بها فقال هي طالق ثم قال بعد ذلك أردت الخبر بالكذب أو أنها طالق عن وثاق أو قيد وسماه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى فأما في القضاء فهي بائن منه ولا ضمان على المكره لا قراره أنه أي بنير ما أكره عليه وأنه كان طائفاً فيما قاله بناء على قصده وإن كان قال قد كان خطر ببالي أن أقول هي طالق أريد الخبر أو أنها طالق من وثاق أو قيد لم أقل ذلك وقلت هي طالق أريد طلاقاً مستقبلاً كانت طالقاً في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولها على الزوج نصف المهر ويرجع على الذي أكرهه لأن التلاف مضاف إلى المكره في القضاء سواء قصد ما خطر بإله أو لم يقصد فهو وما لم يحظر بإله شيء في الحكم سواء وإن قال المكره إنما

قال ذلك يريد الخبير بالكذب أو طلاقاً من قيد مطلب يمينه على ذلك استخلف له عليه لرجاء  
نكوله فانه لو أقر بذلك يسقط حقه في تضمين المكره

### باب زيادة المكره على ما أسره

(قال رحمه الله) ولو أكره رجل رجلاً وعيد تلف على أن يطلق أسرته واحدة ولم يدخل بها  
فقد هي طالق ثلاثاً فلا ضمان على المكره لانه أتى بغير ما أكره عليه أما من حيث الصورة  
فلا اشكال وأما من حيث الحكم فلا نزاع في الملك بالثلاث لانتهاء صفة الحل عن المحل وأما  
بواحدة فتحصل ازالة الملك مع تقاء الحل في المحل وهما غير ان فكان هو طائفاً بما أتى به ولان  
ما اراد مما لم يكرهه عليه يبينها لو لم يكن غيره لانه زاد اثنتين وهما كافيتان في اليمين وتؤكد  
نصف الصديق بينهما قبل الدخول وكذلك لو طلقها اثنتين أو قيل له طلقها اثنتين وطلقها  
ثلاثاً ولو قل طلقها ثلاثاً فطلقها واحدة وجمع عليه بنصف الصديق الذي غرم لان ما أتى به  
بعض ما أكره عليه فيكون مكرهاً على ذلك والتلف الحاصل به يصير منسوباً الى المكره  
(ألا ترى) ان الأمور باقاع الثلاث اذا أقر الواحد تقع والأمور باقاع الواحدة اذا وقع  
الثلاث لم يقع شيء عند أي حيلة رحمه الله ولو أكره على أن يضرب هذا سبعة الحديدة  
فيقطع يده ففعل المكره ذلك ثم أتى بقطع رجله من غير اكرهات من ذلك كله فليهما  
القود لانه في الفعل الاول صار آلة للمكره فكان المكره فعل ذلك نفسه وهو في الفعل  
الثاني طائع والتقصاص يجب على المتي بقتل الواحد ولو كان أكره على أن يضربه بعصا  
بقمل ثم ضربه ضربة أخرى بعصا بغير اكرهات أو أكرهه على أن يضربه مائة سوط بضربه  
مائة وعشرة فأتى من ذلك فملى عاقلة الآمر نصف الدية في ثلاث سنين وعلى عاقلة الضارب  
كذلك لانه آلة في الفعل الذي أكره عليه فكان المكره فعل ذلك بنفسه ولو قتل رجلاً  
رجلاً بالعصا والسوط يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية في ثلاث سنين فان كان  
قطع يده بالسيف مكرهاً ثم ضربه بغير اكرهات خمسين سوطاً فأتى نصف الدية في مال الآمر  
في ثلاث سنين لانه آلة في العمل الاول فكان المكره فعله بنفسه إلا أنه اجتمع في المحل  
العمل الموجب للقود وغير الموجب فسقط القود بالشبهة ويكون نصف الدية في مال الآمر  
في ثلاث سنين لان فعله عمد محض ونصف الدية على عاقلة الضارب في ثلاث سنين لان

عمله الضرب بالوسط وهو بمنزلة الخطأ ولو كان أكرمه على ذلك بالحبس كان ذلك كله على  
 العاقل لان الاكراه بالحبس لا يجعل المكره آلة ولا يوجب نسبة القتل الى المكره ولو ان  
 لصاً أكره وجلا بوعيد تلف على أن يقتل نصف عبده فاعتقه كله فلا شيء على الذي أكرمه  
 في قياس قول أبي حنيفة لان المقتل عنده يتجزأ وما أتى به غير ما أكره عليه فلا يصير الاتفاق  
 به منسوباً الى المكره (ألا ترى) أن على أصله لو أمر رجلاً أن يقتل نصف عبده فاعتقه كله كان  
 باطلاً وقول أبي يوسف ومحمد وجههما الله المكره ضامن لقيمة العبد لان عندها العتق لا يتجزأ  
 فالاكراه على اعتاق النصف بمنزلة الاكراه على اعتاق الكل ولو أكرمه على أن يقتل كله  
 فاعتق نصفه فكذلك عندها لان اعتاق النصف كاعتاق الكل فاما في قياس قول أبي حنيفة  
 رحمه الله فالعتق يتجزأ فيستسمى العبد في نصف قيمته لمولاه بمنزلة ما لو كان أعتق نصف عبده  
 طائفاً ويرجع المولى على المكره بنصف قيمته لانه أتى ببعض ما أكره عليه فكان حكم الاكراه  
 ثابتاً فيما أتى به (ألا ترى) أن المأمور باعتاق العبد لو أعتق نصفه نفذ فان نوى ما على العبد  
 من نصف القيمة كان للمولى أن يرجع به أيضاً على المكره ويرجع المكره به على العبد فيكون  
 الولاء بينهما نصفيين لان المكره صار كالمتق لذلك النصف واعتاق النصف افساد للملك في  
 النصف الآخر من حيث أنه يتعذر عليه استدامة الملك فيه فيكون ضمانه لقيمة النصف  
 الآخر ثم يرجع به على العبد لانه يملك ذلك النصف بالضمان فيستسميه فيه ويكون الولاء  
 بينهما نصفيين لان هذا النصف عتق على ملك المكره باداء السماية اليه قالوا ويشي أن يكون  
 هذا الجواب فيما اذا كان المكره موسراً على قياس ضمان المقتل ولو أن مريضاً أكرهت  
 امرأته بوعيد تلف أو حبس حتى تسأله أن يطلقها تطليقة بائنة فسأته ذلك فطلقها كما سألت  
 ثم مات وهي في العدة ورثته لان سؤالها مع الاكراه باطل فان تأثير سؤالها في الرضا منها  
 بالقرينة واسقاط حقها من الميراث وذلك مع الاكراه لا يتحقق ولو سأله تطليقتين بائنتين ففعل  
 ثم مات وهي في العدة لم ترثه لانها سأله غير ما أكرهت عليه ولان ما زادت من عندها كاف  
 لاسقاط حقها في الميراث (ألا ترى) أنها لو سألت زوجها أن يطلقها تطليقة بائنة فطلقها  
 تطليقتين بائنتين ثم مات وهي في العدة لم ترثه للمسنين اللذين أشرنا اليهما (ألا ترى) أنه لو  
 لم يدخل بامرأته حتى جعل أمرها بيد رجل يطلقها تطليقة اذا شاء وأكره بوعيد تلف على أن  
 جعل في يد ذلك الرجل تطليقة أخرى ففعل فطلقها الرجل التطليقتين جميعاً لم يرجع الزوج على

المكره بشئ من المهر لان ما جمعه في هذه طائفا كاف لتقرير الصداق به ولا رجوع على المكره بشئ من المهر وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الزوج اليه بنفي اكرهه ولو كان طلقها التطليقة التي اكره الزوج عليها دون الاخرى رجع الزوج على المكره بنصف المهر لان تقرير نصف الصداق عليه كان باعتبار ما اكره عليه ( ألا ترى ) انه لو قال لاسرائه ولم يدخل بها أنت طالق تطليقة اذا شئت ثم اكره بعد ذلك أو قبله على أن يقول لها انت طالق تطليقة اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره بشئ ولو طلقت نفسها التطليقة التي اكرهه عليها خاصة وثبت ذلك رجع الزوج بنصف المهر على المكره للمعنى الذي بينا ولو كانت هي السلطة فاكراهته على أن يطلقها بوعيد تلف فعمل لم يكن لها عليه شئ من المهر لان الاتفاق منسوب اليها للإلجاء فكان العرقه وقعت من جهتها قبل الدخول ولو كانت اكرهته بالجلس أخذته بنصف الصداق لان الاتفاق لا يصير منسوباً اليها بهذا النوع من الاكره فبقيت العرقه منسوبة الى الزوج قبل الدخول فيلزمه نصف الصداق لها ولو اكره رجل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها واحدة بألف درهم فطلقها ثلاثاً كل واحدة بألف فقلت جميع ذلك طلقت ثلاثاً ووجب لها عليه ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها لوقوع العرقه قبل الدخول لا بسبب مصاف اليها ولم يرجع على المكره بشئ وان كان نصف المهر أكثر من ثلاثة آلاف درهم لان ما اراد الزوج من عنده طائفا كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولو اكرهه على أن يطلقها واحدة بألف فعمل وقبت ذلك وجب له عليها ألف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان أكثر من ألف درهم أدى الزوج اليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره ان كان اكرهه بوعيد تام وهذا قول أبي يوسف ومحمد فأما عند أبي حنيفة فلا شئ لها عليه وللزوج عليه الألف وهي مسئلة الطلاق اذ الخلع بوجوب براءة كل واحد من الزوجين عن صاحبه في الحقوق الواجبة بالسكاح وفي الكتاب ذكر قولهما ولم يذكر قول أبي حنيفة لانه وضع المسئلة في لفظ الطلاق وفيه شبهة اختلاف الروايات عن أبي حنيفة بخلاف لفظ الخلع على ما بينا في الطلاق سم عندهما قد وجب له عليها ألف درهم بدل الطلاق ولها على الزوج نصف مهرها فتقع المقاصة ويؤدى الزوج اليها الفضل فيرجع به على الذي اكرهه ان كان اكرهه بوعيد تلف لانه قرر عليه تلك الزيادة من غير عوض ولو عتقت أمة لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف

أو حبس على أن اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك لأنه أكرهها على استيفاء حقها ولشرع ملكها أمر نفسها حين عتقت وليس في هذا الإكراه إبطال شيء عليها لأن المهر للمولى دونها ولو دخل بها الزوج ولأن ما كان بمقابلة المهر عاد إليها ولو كان قد دخل بها قبل ذلك كان الصداق لمولاهما على الزوج ولم يرجع الزوج على المكره بشيء لأنه ما أكرهه الزوج على شيء ولأن الصداق قد تقرر عليه كله بالدخول وأما أن تلف المكره ملك البضع على الزوج وقد يما أن ذلك لا يتقوم بالا كراه لانه لا قيمة للبضع عند خروجه من ملك الزوج والله أعلم

### باب الخيار في الإكراه

(قال رحمه الله) وإذا قال اللص العالب لرجل لاقتلك أو لتعتقن عبدك أو لتطلقن امرأتك هذه أهيما شئت ففضل المكره أحدهما ولم يدخل المرأة فباشر نافذ لأن الإكراه على كل واحد منهما لعينه لا يمنع نفوده وكذلك الإكراه على أحدهما بغير عيه ويفرم المكره الأقل من نصف المهر ومن قيمة العبد لانه ان التزم بمباشرة الأقل منهما فالأقل مضاف الى المكره وان التزم الاكثر فالضرورة انما تحققت له في الأقل لانه كان متمكنا من دفع البلاء عن نفسه باختيار الأقل فيكون هو في الترام الريادة على الأقل غير مضطر ورجوعه على المكره لسبب الاضطراب فيرجع بالأقل لذلك ولو كان الزوج دخل بها لم يفرم المكره له شيئا لانه ان أوقع الطلاق فالمهر قد تقرر عليه بالدخول وأما تلف المكره عليه ملك البضع وذلك لا يصح بالا كراه وان أوقع العتق فقد كان متمكنا من دفع البلاء عن نفسه ما فاع الطلاق فيكون هو في ايقاع العتق بمنزلة الرضا به أو غير مضطرا اليه بمنزلة ما لو أكره عليه حبس أو قيد وهما لا يرجع على المكره بشيء وان لم يدخل المرأة لانعدام الضرورة والبالء ولز قيل له لقتلتك أو لتكفرن بالله أو تقتل هذا المسلم عمدا فان كفر بالله تعالى فباله مطمئن بالإيمان فهو في سعة ولا تين امرأته منه لتحقق الضرورة في ذلك بسبب الإكراه فانه لا يحل له قتل المسلم بحال فتتحقق الضرورة في اجراء كلمة الشرك كما لو أكره على ذلك بعينه والاصل فيه ما روى أن مسيلة أخذ رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لاحدهما أتشهد أن محمدا رسول الله فقال نعم فقال أتشهد أني رسول الله فقال

لا أدري ما تقول قتله وقال للآخر أتشهد أن محمداً رسول الله فقال نعم فقال أتشهد أنى رسول الله فقال نعم غلبي سبيله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام أما الأول فقد آناه الله تعالى أجره مرتين وأما الآخر فلا أتم عليه فى هذا دليل أنه يسه ذلك عند الإكراه وأنه إن امتنع منه حتى قتل كان أعظم لاجره لأنه أظهر الصلاة فى الدين ولأن أجره كلمة للشرك جناية على الدين من حيث الصورة وإن لم تكن جناية معنى عند طمأنينة القلب بالإيمان والتحرز عن الجناية على الدين صورة ومعنى سبب لنيل الثواب ولا يحل له أن يقتل المسلم بحال لأنه لو أكره على ذلك بعينه لم يحل له أن يفعله فعند التردد بينه وبين غيره أولى فإن قتل الرجل المسلم فى القياس عليه القود لأنه كان متمكناً من دفع البلاء عن نفسه بإجراء كلمة الشرك على اللسان فلا يأنه ولا ينين منه أمراته فإذا ترك ذلك وأقدم على القتل كان بمنزلة الطامع فى ذلك ولما لم يتحقق الإلجاء فيه فيصير حكم القتل عليه بمنزلة ما لو أكره عليه بالحبس فيزمه القود ولكنه استحسن لاسقاط القود عنه إذا لم يكن عالماً بأن الكفر يسه فى هذا الوجه لأن حرمة الشرك حرمة بآية مضمنة لا تنكشف بحال ولكن برخص له مع طمأنينة القلب بالإيمان فهو يتحرز مما هو حرام لأن هذه الرخصة سببها خفى قد يخفى على كثير من الناس فيصير جهله بذلك شبهة فى إسقاط القود عنه ولكن يجب عليه الدية فى ماله فى ثلاث سنين لأن الضرورة لم تتحقق له فى الإقدام على القتل فيكون قتل القتل مقصوراً عليه وإن أسقطنا عنه القود للشبهة والمال ثبت مع الشبهات فوجب الدية فى ماله ولكن الدية بنفس القتل تجب مؤجلة ولم يذكروا فى الكتاب ما إذا كان عالماً بأن الكفر يسه وأكثروا مشايخنا رحمهم الله على أنه يلزمه القود لأنه لا يبقى له شبهة فى الإقدام على القتل إذا كان عالماً بأن الكفر يسه فهو نظير المسلم إذا أكره على كل الميتة ولحم الخنزير على ما بينه وهذه من جملة المسائل التى يفسره العلم فيها ويخلص فى جهله وفى هذا الكتاب من هذا الجنس خمس مسائل جمعناها فى كتاب الوكالة ومن أصحابنا رحمهم الله من يقول وإن كان يعلم ذلك لا يلزمه القود لأنه بما صنع قصد معاينة المشركين وأظهار الصلاة فى الدين وبياح للإنسان أن يبذل نفسه وماله لما يكون فيه كبت وغیظ للمشركين فيقاتلهم وإن كان يعلم أنهم يقتلونه فإذا كان يحل له فى نفسه فى نفس الغير أولى وإن كان لا يحل له ذلك فيصير شبهة فى دره التودع عنه ولو قيل له لتقتلك أو لئلا تكن هذه الميتة أو لتقتل هذا المسلم عمداً فينبى له أن يأكل الميتة لما



بينا أن حرمة الميتة تكشف عند الضرورة وقد تحققت الضرورة هنا فالتعنت الميتة بالمباح من  
 الطعام كما لو أكره عليه بعينه فإن لم يأكل الميتة وتل المسلم عليه القود لأنه طائع في الاندلاء على  
 القتل حين تمكن من دفع البلاء عن نفسه بتناول الميتة وذلك مباح له عند الضرورة ولبس في  
 الحرز عن المسحظهار الصلابة في الدين فلهذا الزمهم أقود وأشار إلى الفرق بين هذا وبين  
 ما تقدم فقال (الآرى) أنه لو لم يكن حتى قتل كان مأجورا ولو لم يأكل الميتة حتى قتل كان  
 آثما إذا كان يعلم أنه يسه ذلك وقد بينا في أول الكتاب قول أبي يوسف رحمه الله في أنه  
 لا يأثم إذا امتنع من تناول عند الضرورة وأن الأصح ما ذكره في الكتاب من استكشاف  
 الحرمة ولو أكرهه في هذا بوعيد أو سجن أو قيد لم يسه أن يكفر فإن فعل مات منه أمراته  
 لأن الضرورة لم تتحقق فإن شرب الخمر عند الإكراه بالجلس في القياس عليه الحد لأنه لا تأثير  
 للإكراه بالجلس في الأفعال فوجوده كعدمه (الآرى) أن العطشان الذي لا يخاف على  
 نفسه الملاك إذا شرب الخمر يلزمه الحد المأكروه بالجلس قياسه وفي الاستحسان لا حد عليه  
 لأن الإكراه لو لم يتحقق به الإلجاء صار شرب الخمر مباحا له فإذا وجد جزء منه يصير شبهة كالمالك  
 في الحر وفي الجارية المشتركة يصير شبهة في إسقاط الحد عنه ووطنها ولأن الإكراه بالجلس  
 معتبر في بعض الأحكام غير معتبر في البعض وحد الحر ضعيف ثبتت مائة في الصحابة رضى الله  
 عنهم على ما قل على رضى الله عنه ما من أحد أقبح عليه حدا فيموت فاجد في نفس من ذلك  
 شيئا إلا حد الخمر فانه ثبت بأثرنا فلماذا صار هذا القدر من الإكراه شبهة في إسقاط هذا  
 الحد خاصة وإن قتل المسلم قتل به في الوجوه كلها لأن الإكراه بالجلس لا أثر له في نسبة  
 الفعل إلى المكروه ولا في إباحة القتل فلا يصير الإكراه بالجلس شبهة في إسقاط القود عن  
 القتال ولو قال له لا قتالك أو لتقتل هذا المسلم عمدا أو تزني هذه المرأة لم يسه أن يصع  
 واحدا منهما حتى يقتل فإن صنع واحدا منهما فهو آثم لأن كل واحد من هذين الأمرين  
 لا يحمل له بالإكراه وإن أكره عليه بعينه فكذلك إذا أكره على أحدهما بغير عبته من أبي أن  
 يفعل واحدا منهما حتى قتل كان مأجورا لأنه بذل نفسه في التحرز عن الحرام وقبل بالذي قتله  
 لأنه قتله ظلما فليطه القود وإن زنا كما أمره في القياس عليه الحد وفي الاستحسان عليه المهر  
 ومن أمحنا من قال للمراد بالقياس في قول أبي حنيفة رحمه الله الأول وبالأستحسان قوله  
 الآخر كما إذا أكره على الزنا بعينه والأصح أن هذا قياس واستحسان أجريناه على

قوله الآخر وجه القياس انه اذا أقدم على قتل المسلم كان آله في ذلك العمل وكان القتل منسوباً الى غيره وهو المكروه فلا يكون هو مؤاخذاً بشئ من أحكامه واداً أقدم على الزنا كان الفعل منسوباً اليه بحكمه فهو للاقدام على الزنا هنا مع تمكنه من دفع البلاء عن نفسه على وجه لا يصير مؤاخذاً بشئ من أحكام القتل بان يقتل الرجل فيلزمه الحد بخلاف ما لو أكره على الزنا بعينه ووجه الاستحسان ان في هذه الحالة لا يحل له الاقدام على قتل المسلم فهو أقدم على الزنا دفعا للقتل عن غيره ولو أقدم على الزنا دفعا للقتل عن نفسه بان أكره عليه بعينه سقط عنه الحد ولزمه المهر فهذا مثله بوضعه ان الضرورة تحقت له في كل واحد من هذين الفعلين حين لم يسه الاقدام على واحد منهما فيجمل في حق كل واحد منهما كأنه أكره عليه بعينه حتى لو قتل المسلم كان القود على المكروه وكان المكروه مستحقاً للعزير والجس بمنزلة ما لو أكره عليه بعينه فلذلك اذا أقدم على الزنا كان عليه الصداق وهذا عند الحد بمنزلة ما لو أكره عليه بعينه (ألا ترى) انه لو أكرهه أن يقتل أحدهذين الرجلين عمداً كان القود على المكروه اذا قتل أحدهما لانه لما لم يسه الاقدام على قتل واحد منهما صار في حق كل واحد منهما كأنه أكره على قتله بعينه ولو أكرهه على ذلك بالجس أخذ بعد الزنا ان زنا والقودان قتل لرجل لانه لا يسه الاقدام على واحد من الفعلين بسبب الاكراه وان تحقت الضرورة به فالأكراه بالجس لا يكون مؤثراً في موجب واحد منهما كما لو أكره عليه بعينه ولو أكرهت المرأة على الزنا بجس أو قيد دريهاً الحد لانها لو أكرهت على ذلك بالقتل يسهل التمكن ولا تأثم فيه فاداً أكرهت عليه بالجس يسهل شبهة في اسقاط الحد عنها بمنزلة شرب الخمر وانما فرقنا بين جاب الرجل والمرأة في الاكراه بالقتل لان الرجل مباشر لفعل الزنا مستعمل للآلة في ذلك وحرمة الزنا حرمة تامة فلا تكشف عند الضرورة لحرمة تقتل فأما المرأة فهي مفعول بها وليس من جهتها مباشرة لفعل احسا الذي منها التمكن وذلك بترك الامتناع الا أن في غير حالة الضرورة لا يسهل ذلك لوجوب دفع الماشرة لازماً عن نفسها وذلك المعنى ينعدم عند تحقق الضرورة بالاكراه بالقتل فلا يأتى في ترك الامتناع كمن ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عند خوف الهلاك عن نفسه لا يكون آمناً في ذلك ولو قال له لا تقتلك أو لقتل هذا المسلم أو تأخذ ماله فقتلته فهو أكثر من الدية أو أقل فلا بأس بأن يأخذ المال أو يستهلكه ويكون ضماً به

على المكروه لأن الجلاء قد تحقق وبإباح اتلاف المال عند الجلاء كما لو أكره عليه بعينه  
 وبصير هو في ذلك آلة للمكروه فضمانه على المكروه وإن قتل الرجل قتل به الذي ولي القتل  
 لأنه لما أبيع له الإقدام على اتلاف المال ولا يلحقه بذلك أثم ولا ضمان كان هو غير  
 مضطر في الإقدام على القتل فيكون بمنزلة الطائع فيلزمه القود وهو نظير ما قدم من مسألة  
 الميتة وشرب الخمر إلا أن هنا لم يفعل واحدا منهما حتى قتل كان غير آثم في ذلك بخلاف  
 مسألة الميتة لأن الحرمة هناك لحق الشرع وحالة الضرورة مستثناة من الحرمة شرعا وهنا  
 بخلافه وإن تناول مال الغير واستهلكه بنير رضاه ظلم في حق صاحب المال والظلم حرام إلا  
 أن بسبب الضرورة بإباح له الاتلاف شرعا مع تقاء حق الملك في المال فلهذا وجب الفجران  
 له على المكروه جبراما لحقه فاذا امتنع من ذلك كان ممتنعا من الظلم فلا يأثم به (ألا ترى)  
 أن المضطر إلى طهيم العير يسمه أن يأخذه بنير رضا صاحبه فإن أبي صاحبه أن يطميه فلم  
 يأخذ حتى مات لم يكن آثما في تركه لهذا المعنى فكذلك المكروه (ألا ترى) أنه لو قبل له  
 لستك أو لندلنا على مالك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما فإذا كان لو قتل في دفعه عن مال  
 نفسه لم يكن آثما فكذلك إذا امتنع عن استهلاك مال الغير حتى قتل قال ولو أثم في هذا في  
 ماله أو مال غيره ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وهذا  
 حديث مشهور أشار إلى الاستدلال به من حيث أنه لو قتل دفعا عن مال نفسه أو عن مال  
 غيره كان شهيدا فكيف لا يكون شهيدا في دفع مالا يسمه الإقدام عليه فبهذا تبين أنه لا يأثم  
 إذا امتنع من ذلك كله وكذلك لو قال لا تطلبك أو لتطلقن أصرائك أو لتقتن عبدك فلم يفعل  
 حتى قتل لم يأثم لأنه بذل نفسه دفعا عن ملك محترم له فإن ملك النكاح محترم لملك المال وربما  
 يكون الاحترام لملك النكاح أظهر فلا يكون هو آثما وإن كان يسمه الإقدام على كل واحد  
 منهما لتحقيق الضرورة ولو أكره بوعيد قتل على أن يقتل عبده عمدا وقيمته ألف درهم أو  
 يستهلك ماله هذا وهو ألفا درهم فإن أبي أن يفعل واحدا منهما حتى قتل كان غير آثم لأن  
 حرمة القتل لم تنكف بالأكراه وحرمة المال قائمة مع الأكراه وإن أبيع له الإقدام على  
 استهلاكه للدفع عن نفسه فلا يكون آثما في الامتناع لأنه يجتمع من السفه في استهلاك المال  
 وقبيل النفس من السفه فإن استهلك ماله فقد أحسن وضمانه على المكروه بالقضاء ما بلغ لأن الجلاء  
 قد تحقق فيكون فعله في اتلاف المال منسوبا إلى المكروه وهو محسن فيما صنع لأنه جعل ماله

دون نفسه وقل عليه الصلاة والسلام لواحد من أصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك  
 دون دينك ما قتل العبد ولم يستهلك المالك فهو آثم ولا شيء على المكره لان الاجزاء لم يتحقق  
 في القتل فانه كان متكاملا من دفع الشر عن نفسه من غير مباشرة القتل ففي قتله في القتل  
 مقصود راحته فليس له على المكره قود ولا قيمة ولو أكرهه بوعيد القتل على أن يقتل أحد عبده  
 هذين وأحدهما قل قيمة من الآخر فقتل أحدهما عمدا كان له أن يقتل المكره لتحقيق الاجزاء  
 هاتين أقدم عليه من القتل تخيم القتل في العبد الذي هو قليل القيمة كبر في كثير القيمة وإذا  
 تحقق الاجزاء صار القتل منسوبا الى المكره بخلاف الاول فانه لا مساواة بين استهلاك المالك  
 والقتل وانما يتحقق الاجزاء في الأدنى والأدنى استهلاك المالك الذي يباح له الاقدام عليه عند  
 الضرورة ففي قتل العبد مباشرة للعمل مختارا وهنا حرمة نفس العبد سواء في تحقق الاجزاء  
 في حق كل واحد منهما وكذلك لو أكرهه بوعيد القتل على أن يقطع بدنه أو يقتل عبده  
 عمدا ففعل أحدهما كان له أن يقتص من المكره لان اجزاء تناول كل واحد منهما بمنزلة  
 مالوا كره عليه بينه فان قيل لا كذلك فانه يباح له الاقدام على قطع بدنه عند الاكراه ولا  
 يباح له الاقدام على قتل عبده فيدعي أن يحمل هذا نظير الفصل الاول قلنا لا كذلك فالأطراف  
 محترمة كالنفس الا أنه اذا أكره على قطع بدنه فباعتبار مقابلة طرفه بنفسه جوزنا له  
 أن يختار أدنى الضررين وهذا المني لا يتحقق عند مقابلة طرفه بنفسه عبده فالضرر عليه في  
 قطع طرفه فرق الضرر في قتل عبده (الآتري) انه لو خاف على عبده الهلاك لا يحمل له  
 أن يقطع بدنه ليقاولة العبد في هذا بين ان المساواة بينهما في الحرمة عند مقابلة أحدهما  
 بالآخر فيتناول الاكراه كل واحد منهما ولو أكرهه على أن يضرب أحد عبديه مائة سوط  
 ففعل ذلك بأحدهما فمت منه غرم للمكره أقل القيمتين ان كان الذي بقي أقالها قيمة لان  
 الواجب بهذا العمل ضمان المالة في حق المولى وفيما يرجع الى المايسة الضرورة للمولى انما  
 يتحقق في الأدنى هو اذا أقدم على ضرب أكثرهما قيمة كان مختارا في الزيادة بمنزلة مالوا كره  
 على الهمة والسلام في أحدهما غير عينه بخلاف ما سبق فهناك موجب الفعل القود يستوي  
 فيه قليل القيمة وكثير القيمة وهنا موجب المالك بطريق الجبران لما فات عن المولى وبينهما في  
 المالة تفاوت وانما يتحقق له الضرورة في قتلها ولو أكرهه في كله بوعيد حبس لم يكن على  
 المكره شيء ولو أكرهه على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل فلا بأس أن يأخذ

مال أحدهما لأن الاكرام قد تناولهما لاستوائهما في بقاء الحرمة والقوم في حق كل واحد منهما كحق المالك وإن أبيع له الاقدام على الاخذ لدفع الهلاك عن نفسه وأحب الينا أن يأخذ مال أغناهما عن ذلك لأن أخذ المال من صاحبه يلحق ألم والحزن به وذلك يتفاوت بتفاوت حال المأخوذ منه في الفنى فلاخذ من الفقير يلحق به عظماء لانه لا يرجع الى ملكه مثله بخلاف الاخذ من الفنى في مباسطة الشرع مع الاغنياء في المال الكثير منه مع الفقراء بمعنى به الزكاة وصدقة الفطر وضمان العتق والنفقة فهذا يستحب له أن يأخذ مال أغناهما فإن كانا في الفنى عنه سواء قلنا أخذ أهلها لأن الضرورة تحقق في الاقل وفي القليل من المال من التساهل بين الناس ما ليس في الكثير وقيل ان استويا في القدر قلنا أخذ مال أحسنهما خلقا وأظهرهما جودا وسماحة لأن ألم والحزن بالاخذ منه يتفاوت بحسن خلقه وسوء خلقه وبخلاف وجوده فإن أخذه واستهلكه كما أمره غرمه الذي أكرمه لأن الاكرام لما تناوله صار الائتلاف منسوبا الى المكره وإن أخذ أكثرهما فاستهلكه غرم المكره مقدار أهلها لأن الائتلاف إنما يصير منسوبا الى المكره فيما تحقق الاجزاء فيه وهو الاقل ثم يغرم المستهلك الفضل لصاحب المال لانه في الزيادة على الاقل لاضرورة له في الاستهلاك فيقتصر حكم الاستهلاك عليه ولو أكرمه على أن يقتل عبده هذا الرجل عمدا أو يأخذ مال هذا الآخر أو مال صاحب العبد فيطرحه في مهلكة أو يعطيه انسانا فلا بأس أن يعمل في المال ما أمره به لتحقيق الضرورة فيه وغرمه بالناس ما بلغ على المكره لأن الائتلاف صار منسوبا اليه وإن قتل العبد فملي القاتل القود لأن الاكرام لم يتناول القتل هنا اذ لا مساواة بين حرمة القتل وحرمة استهلاك المال وإذا تمكن من دفع البلاء عن نفسه بغير القتل كان هو في الاقدام على القتل طائما فليدفع القود وعلى المكره الادب والحبس لارتكابه مالا يحل ولو كان امرا أن يستهلك المال ويضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكره ولا يحل له ضرب العبد لأن مثل هذا الضرب يخاف منه الهلاك فيكون بمنزلة القتل فإن ضربه فمات منه كانت قيمته على عاقلة الضارب ولا ضمانات على المكره لانه طالع في الاقدام على الضرب حتى يتمكن من التخلص بدونه على وجه لا يلحقه ألم ولا ضمان والقتل بالسوط يكون سببه العمد فيوجب القيمة على عاقلة الضارب ولو كان العبد والمال للمكره لم يسمه ضرب عبده ولكنه يستهلك ماله ويرجع به على المكره فإن ضرب عبده فمات لم يكن على المكره ضمان لأن المكره

لَا كَانَ يَتَخَلَّصُ بِدَوَقِ الْقَرَبِ كَانَ هُوَ فِي الْأَقْدَامِ عَلَى الْغَرْبِ طَالَمَا وَمَنْ قَتَلَ عَبْدَ  
نَفْسِهِ طَالَمَا لَمْ يَجِبِ الضَّحَاةُ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ بِوَعْدِ قَتْلِ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ عَبْدَهُ هَذَا أَوْ  
يَقْتُلَ الْعَبْدَ الَّذِي أَكْرَهَهُ أَوْ يَقْتُلَ ابْنَهُ أَوْ قَتَلَ عَبْدَكَ هَذَا الْآخَرَ أَوْ أَقْتَلَ أَبَاكَ لَمْ  
يَسْمَعْ أَنْ يَقْتُلَ عَبْدَهُ الَّذِي أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِهِ لِأَنَّ الْاِكْرَاهَ لَمْ يَتَحَقَّقْ هَاهُنَا فَالْاِكْرَاهُ مِنْ  
بِخَافِ النَّفْسِ عَلَى نَفْسِهِ وَهَذَا أَمَّا هَدْدُهُ بِقَتْلِ مَنْ سَاءَ دَوَقُ نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ هُوَ مُلْجَأً بِهِ إِلَى  
الْاِقْدَامِ عَلَى الْقَتْلِ فَإِنَّ الْقَتْلَ عِنْدَ ذَلِكَ مُلَا تُحِي عَلَى الْمَكْرَهِ سِوَى الْاَدْبِ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ آتِلًا  
لِلْمَكْرَهِ حِينَ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْاِلْجَاءُ (أَلَا تَرَى) أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ لَتَبْتَنَ ابْنَكَ أَوْ لَتَبْتَنَ هَذَا الرَّجُلَ  
وَهُوَ لَا يَخَافُ مِنْهُ سِوَى ذَلِكَ لَمْ يَسْمَعْ أَنْ يَقْتُلَ الرَّجُلَ وَإِنْ قَتَلَهُ قَتْلًا بِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَهُ  
عَلَى أَنْ يَسْتَهْلِكَ مَالُ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ يَقْتُلُونَ أَبَاهُ فَاسْتَهْلِكَ ضَمْنَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى الْمَكْرَهِ  
لَا أَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مُلْجَأً إِلَى هَذَا الْقَتْلِ حَتَّى لَمْ يَصِرْ خَائِفًا عَلَى نَفْسِهِ وَلَئِنْ قَتَلَ أَبِيهِ أَوْ ابْنَهُ  
يَلْحَقُ الْمَوْتُ وَالْحَرْقُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَبْسِ وَالْقَيْدِ فِي نَفْسِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ بِالْحَبْسِ عَلَى الْقَتْلِ أَوْ اسْتَهْلَاكَ  
الْمَالِ اقْتَصَرَ حُكْمُ الْقَتْلِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ هَاهُنَا لِأَنَّهُ لَا يَأْتِمُ فِي ذَلِكَ الْاسْتَهْلَاكَ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ مَالُ  
الغَيْرِ وَقَاةً لِنَفْسِهِ وَكَأَنَّهُ يَجْعَلُ مَالُ الْغَيْرِ وَقَاةً لِنَفْسِهِ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَجْعَلَ مَالُ الْغَيْرِ وَقَاةً  
لِنَفْسِ ابْنِهِ أَوْ لِنَفْسِ أُجْبِي آخَرَ (أَلَا تَرَى) أَنَّ الْمَضْطَرُ الَّذِي يَخَافُ الْمُسْلَاكَ إِذَا عَجَزَ عَنْ  
أَخْذِ طَعَامِ الْغَيْرِ وَهَنًا مِنْ قِيَمِ عَلَى أَخْذِ ذَلِكَ مِنْهُ وَسَمِعَ أَنْ يَأْخُذَهُ فَيُدْفِعُهُ إِلَى الْمَضْطَرِ  
فِي كُلِّهِ وَيَكُونُ ضَامِنًا لِمَا يَأْخُذُهُ وَهَذَا لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَهُوَ يَحْقُّ عَلَى صَاحِبِ  
الطَّعَامِ شُرْعًا دَفْعَ الْمُسْلَاكَ عَنِ الْمَضْطَرِ وَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ قَتْلُ الْغَيْرِ بِهِ ذَلِكَ مِنْ نَوْعِ  
الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ فَيَسْمَعُ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ فِي الْاسْتَهْلَاكِ لِلْمَالِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ لِيَكُنْ حَتَّى قَتَلَ الرَّجُلَ  
أَبَاهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَمٌ أَنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَنَّهُ كَانَ يُلْزَمُهُ غَرَمُهُ إِذَا اسْتَهْلَكَهُ فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ  
مِنْ ذَلِكَ كَمَا يَكُونُ لِلْقَوِيِّ فِي فَصْلِ الْمَضْطَرِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ أَخْذِ الطَّعَامِ وَدَفْعِهِ إِلَى الْمَضْطَرِ  
(أَلَا تَرَى) أَنَّ حُرْمَةَ أَبِيهِ فِي حَقِّهِ لَا تَكُونُ أَعْظَمَ مِنْ حُرْمَةِ نَفْسِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ يَسْمَعُ أَنْ  
يَمْتَنِعَ مِنَ الْاسْتَهْلَاكِ حَتَّى يَقْتُلَ فِي حَقِّ أَبِيهِ أَوَّلَى الْأَنْ يَكُونَ شَيْئًا يَسِيرًا فَلَا أَحَبَّ لَهُ أَنْ  
يَتْرَكَ اسْتَهْلَاكَهُ ثُمَّ يَنْزِعَ لِمُصْلَحَتِهِ لِأَنَّهُ يَحْقُّ عَلَيْهِ أَحْيَاءُ أَبِيهِ بِالْغَرَمِ الْبَسِيرِ يَعْنِي بِالْاِتِّفَاقِ عَلَيْهِ  
فَكَذَلِكَ فِي فَصْلِ الْاِكْرَاهِ إِذَا كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّزَامِ غَرَمَهُ وَيَدْعُ  
أَبَاهُ بِقَتْلِهِ وَكَذَلِكَ فِي النَّاسِ التَّحَرُّزُ عَنِ التَّزَامِ الْقَلِيلِ لِأَحْيَاءِ أَبِيهِ بِمَدَمِنِ الْعَوَقِ وَالْمَوَقِ

حرام وكذلك في مسئلة المضطر المستحب للقوي أن لا يتمتع من أخذ الطعام ودفعه إلى  
 المضطر لان ذلك يسير لا يحجب به غرمه ولو كان بحيث يحجب به لم أرأساً أن لا يأخذه ولو  
 رأى رجلاً يقتل رجلاً وهو يقوى على منعه لم يسهه الا أن يمنعه وان كان يأتي ذلك على  
 نفس الذي أراد قتل صاحبه بخلاف فضل المال لان هذا لا يلتزم غرماً بهذا الدفع وان أتى  
 على نفس القاصد فالقاصد بالغ قد أبطل دمه بما صنع (ألا ترى) أنه اذا قصد قتله فقتله  
 المقصود لم يلزمه شيء فكذلك اذا قصد قتل غيره فقتله هذا الذي يقوى عليه فأما في فضل  
 المال القوي فيلتزم الغرم بما يأخذه لان بسبب الضرورة للمضطر لا تسقط الحرمة والقيمة  
 في حق صاحب المال فلهذا كان له أن يتمتع من ذلك ولو استهوا إلى بثر فيها ماء فنسخ المضطر  
 من الشرب منها فلم يقو عليهم وقوى صاحبه على قتالهم حتى يأخذ الماء فيسقيه إياه لم يسهه  
 الا ذلك وان أتى على أنفسهم لانهم طالبون في منع المضطر حقه فحق السقيا في ماء البثر ثابت  
 لكل أحد ولو قوى المضطر بنفسه على أن يقاتلهم بالسيف حتى يقتلهم ويخلوا بينه وبين الماء  
 فكذلك من يقوى على ذلك من دفعائه (ألا ترى) أنه لا يلتزم غرماً بضله فهو نظير القاصد  
 إلى قتل الغير فأما في الطعام والشراب الذي أحرزوه في أوعيتهم فلم يبق للغير فيه حق  
 وان اضطر إلى ذلك (ألا ترى) أنه لا يسهه أن يقاتلهم عليه ان منعوه فكذلك لغيره  
 أن يتمتع من التزام الغرم بأخذه (ألا ترى) أن الماء الذي في البئر لو باعوه منه لم يجوز بخلاف  
 ما لو أحرزوه في أوعيتهم ولو بذلوا له للطعام أو الشراب بئناً مثل ما يشتري به مثله فأبى  
 أن يأخذه بذلك حتى مات وهو يقدر على ثمنه كان آتياً في ذلك لانه في معنى قاتل نفسه حين  
 أشبع من تحصيل ما هو سبب لبقائه مع قدرته على ذلك وقد قال الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم  
 ولأنه مات نفسه في التهلكة في بالامتناع من أداء الثمن عند عرضهم عليه اذا كان واجد الثمن  
 ولو قيل له لنشر هذا الحر أولئنا كان هذه الميتة أو تقتلنا أبك هذا أو أبك لم يسهه شرب  
 الحر ولا أكل الميتة لانعدام الضرورة (ألا ترى) أن هذا بمنزلة التهديد بالحبس في حقه كما  
 فررنا ولو قيل له تقتلنا أبك هذا أو أبك أو تبيعن عبدك هذا يألف درهم فباعه فالقياس ان  
 البيع جائز لانه ليس بأكبره على البيع فالمكره من يهدد بشيء في نفسه ولكنه استحسن قتال  
 البيع باطل لان البيع يعتمد تمام الرضا وعاهد به بتقديم رضاه فالإنسان لا يكون راضياً عاده  
 بقتل أبيه أو ابنه ثم هذا يلحق ألم والحزن به فكيف بمنزلة الاكره بالحبس والاكره

بالجس يمنع نفوذ البيع والامرار والمبة والعقود التي تحتل الفسخ فكذلك الاكره يقتل  
ابنه وكذلك التهديد يقتل ذى رحم محرم لان القرابة المتأيدة بالمحرمة بمنزلة الولاد في حكم  
الاحياء بدليل انها توجب العتق عند الدخول في ملكه ولو قيل له لتحبس أبك في السجن  
أو لتبيعن هذا الرجل عبدك بالف درهم ففعل في القياس البيع جائز لما بينا ان هذا ليس  
بأكراه فانه لم يهدد بشئ في نفسه وجس ابنه في السجن لا يلحق ضررا به والتهديد به لا يمنع  
صحته يمه وافراره وهبته وكذلك في حق كل ذى رحم محرم وفي الاستحسان ذلك اكراه  
كله ولا ينفذ شئ من هذه التصرفات لان جس ابنه يلحق به من الحزن ما يلحق به جس  
نفسه أو أكثر فالولد اذا كان بارا يسي في تخليص ابيه من السجن وان كان يعلم انه يجبس  
وربما يدخل السجن غنارا ويجبس مكان ابيه ليخرج أبوه فكما ان التهديد بالجس في حق  
بعدم تمام الرضا فكذلك التهديد بجبس ابيه والله أعلم

### باب الاكرام فيما يوجب لله عليه أن يؤديه

(قال رحمه الله) واذا أكره الرجل بوعيد تلف على أن يكفر يمينا قد حث فيها فكفر  
بعتق أو صدقة أو كسوة أجزاء ذلك ولم يرجع على المكروه بشئ لانه أمره باسقاط ما هو  
واجب عليه شرعا وذلك من باب الحسبة فلا يكون موجبا للضمان على المكروه وكانه يروضه  
ما جبره عليه من التكفير بسقوط التبعة عنه في الآخرة وأما الجواز عن الكفارة فلان  
الفعل في التكفير مقصور عليه لما لم يرجع على المكروه بشئ وبمجرد الخوف لا يمنع جواز التكفير  
(الآزى) ان كل مكفر يقدم على التكفير خوفا من العذاب ولا يمنع ذلك جوازه ولو  
أكرمه على أن يعتق عبده هذا عنها ففعل لم يجزه لان المستحق عليه شرعا الكفارة لا ابطال  
الملك في هذا العبد بعينه فالمكروه في اكرامه على اعتاق هذا العبد بعينه ظالم فيصير فله  
في الاتلاف منسوب الى المكروه ويجب عليه ضمان قيمته واذا لم يمه قيمته لم يجز عن الكفارة  
لانعدام التكفير في حق المكروه حين صار منسوب الى غيره ولان هذا في معنى عتق بروض  
والكفارة لانتأني بمثله ولو كان أكرمه بالجس أجزاء عن الكفارة لان الفعل منسوب  
اليه دون المكروه ولم يستوجب الضمان على المكروه بهذا الاكرام فتأدى به الكفارة لا اقتراب  
اليه بفعل الاعتاق ولو أكرمه بوعيد تلف على الصدقة في الكفارة ففعل ذلك نظر فيما



تصدق به فان كانت قيمته أقل من قيمة الرقاب ومن أدنى الكسوة التي تجزى لم يضمن  
 المكره شيئاً لثبوتنا بوجوب هذا المقدار من المال عليه في التكفير فيكون المكره مكنسباً سبب  
 اسقاط الواجب عنه وان كان أكثر قيمة من غيرها ضمنه الذي أكرهه لانه لا يثبت في  
 وجوب هذا المقدار عليه ولا هذا النوع بل هو غير شرعاً بين الأنواع الثلاثة وبمخرج عن  
 الكفارة باختياره أقلها فيكون المكره متلقاً عليه هذا النوع بغير حق فيضمنه له ولا يجزئه  
 عن الكفارة وان قدر على الذي أخذه منه كان له أن يسترده لانه كان مكرهاً على التسليم  
 اليه وتلك إياه مع الاكراه فاسد فيتمكن من استرداده وان كان أكرهه بالحبس لم يضمن  
 المكره شيئاً لان الفعل لا يصير منسوباً اليه بهذا الاكراه ولكنه يرجع به على الذي أخذ  
 منه لانه ما كان راضياً بالتسليم اليه والتمليك مع الاكراه بالحبس فان أمضاه له بعد ذلك  
 بغير اكراه أجزأه ان كان قائماً وان كان مستهلكاً لم يجزه لانه اذا كان قائماً في يده فامضاه  
 بمزلة ابتداء التصديق عليه وان كان مستهلكاً فهو دين عليه والتصدق بالدين على من هو عليه  
 لا يجزى عن الكفارة وكذلك هذا في كفارة الظهار وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله انه اذا  
 أكرهه في كفارة الظهار على عتق عبد بينه وذلك أدنى ما يجزى في الكفارة لا يكون على المكره  
 فيه ضمان ويجزئه عن الكفارة لانا ثبوتنا ذلك القدر واجب عليه فالتكفير بالتعق عين في الظهار  
 والأصح أن ذلك لا يجزئه وعلى المكره قيمته لانه وان لم يكن ظالماً له في القدر فهو ظالم له في  
 العين اذ ليس عليه اعتناق هذا بينه والناس في الاعتناق أغراض فيلزم المكره الضمان بهذا الطريق  
 واذا لزمه الضمان لم يجزه عن الكفارة قال وكذلك كل شيء وجب لله تعالى عليه من بدنة أو هدى  
 أو صدقة أو حج فأكرهه على أن يمضيه ففعل ولم يأمره المكره بشيء بينه فلا ضمان على المكره  
 ويجزي عن الرجل ما أمضاه ولان المكره محتسب حين لم يزد على أمره باسقاط الواجب  
 والوفاء بما التزمه وقد قال الله تعالى وأوفوا بعهدي الله اذا عاهدتم فان أوجب شيئاً بينه على نفسه  
 صدقة في المساكين فأكرهه بحبس أو قيد على أن يتصدق بذلك جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكره  
 بشيء لان الوفاء بما التزمه مستحق عليه شرعاً كما التزمه فاذا التزم بالتصدق بالعين كان عليه  
 ارفاءه في ذلك العين والمكره ما زاد في أمره على ذلك فلا يرجع عليه بشيء وكذلك الاضحية  
 وصدقة الفطر لو أكرهه عليه ما رجع حتى فلهما أجزأه ولم يرجع على المكره بشيء لان ذلك  
 واجب عليه شرعاً وهذا الجواب في الاضحية بناء على ظاهر الرواية انها واجبة ومقصوده

ان بين أن الواجب الذي يثبت للإمام فيه ولاية الاخذ والذي لا يثبت له في ذلك ولكن من عليه يقضي بأدائه في حكم الاكراه سواء ولو قال الله تعالى على هدى أهديه الى بيت الله فأكره بالقتل على أن يهدى بيرا أو بدنة ينحرها ويتصدق بها فعمل كان المكروه ضامنا قيمتها ولا يجوز به ما أوجبه على نفسه لان بالنظر الهدى لا يمين عليه البير ولا البقرة ولكن يخرج عنه بالشاة فالمكروه ظالم له في تمين البدنة فيلزمه ضمان قيمتها ولا يجوز به عما أوجبه لحصول العوض أو لان الفعل صار منسوبا الى المكروه ولو أكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فإضاه لم يفرم المكروه شيئا لانه مازاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله على عتق رقبة فأكرهه على أن يمتق عبدا بعينه بقتل فأعتقه ضمن المكروه قيمته ولم يجزه عن النذر لانه التزم بعتق رقبة بنير عينها والمكروه في أمر بعتق عبده بغيره ظالم فيكون ضامنا قيمته وان كان يعلم الذي أكرهه على عتق عبده هو أدنى ما يكون من التسمية لم يكن على المكروه ضمان واجزا عن المقتى لتيقنا بوجوب هذا المقدار عليه ومن قال من أصحابنا في مسئلة كفارة الظهار ان المكروه لا يضمن اذا أكرهه على عتق عبده هو أدنى ما يجوز ائاما أخذ جوابه من هذا الفصل وعلى ما قلنا من الجواب المختار هذه لانتبه تلك لان الناذر انما يلتزم الوفاء بالنذور من أعيان ملكه فيصير كالمقتى للأدنى عن نذره فأما في الكفارة فالواجب دين في ذمته ولا يتناول أعيان ملكه (ألا ترى) أن في الكفارات قد يخرج بنير الاعتاق عند المعز عن الاعتاق وفي النذر لا يخرج بدون الاعتاق ولا يكون الاعتاق الا في ملكه فمن هذا الوجه يقع الفرق ولو قال الله على أن أتصدق بثوب هروي أو مروى فأكرهه على أن يتصدق بثوب بعينه فانه ينظر الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا بأنه أدنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها أجزأه ذلك ولا ضمان على المكروه لانها أثمته بالا كراه الا ما يعلم أنه مستحق عليه بنذره شرعا وان كان غيره أقل من قيمته نظر الى فضل ما بين القيمتين ففرم المكروه ذلك لانه في الزيادة على الأدنى يلزمه ذلك بالا كراه من غير ان كان واجبا عليه وهذا بخلاف الهدى والاضحية والمقتى لان ذلك مما لا ينتقض فاذا ضمن المكروه بعضه صار ناقضا ما وجب عليه فلا يجوز به عن الواجب فلهذا يفرم المكروه جميع القيمة والتصدق بالثوب مما يحتمل التجزى فانه لو تصدق بنصف ثوب جديساوي ثوبا كإلزمه أجزاه عن الواجب فنحن وان أوجبنا ضمان الزيادة على المكروه وقع المؤدى في مقدار الأدنى مجزيا

عن الواجب بوضحه أن في التصديق لتبخر المالية ( ألا ترى ) أن له أن يتصدق بقيمة الثوب  
مكان انثوب وعند النظر الى القيمة يظهر الفضل وفي الهدايا والضحايا وعق الرقاب لا تعتبر  
المالية حتى لا يتأدى الواجب بالقيمة فلهذا قلنا اذا صار ضمانا للبعض ضمن الكل واذا قل  
لله على أن يتصدق بمشرة أفقرة حنطة على المساكين فأكروه بوعيد قتل على أن يتصدق بخمسة  
أفقرة حنطة جيدة تساوي عشرة أفقرة حنطة رديئة فالمكره ضامن لطعام مثله لان المؤدى  
لا يخرج عن جميع الواجب فانه لا معتبر بالجودة في الاموال الربوية عند مقابلتها بمجنسها ولا  
يمكن تجوزها عن خمسة أفقرة حنطة لان في ذلك ضررا على الناذر فالمكره ظالم له في التزام  
الزيادة على الأدنى فلهذا يضمن له طعاما مثل طعامه وعلى الناذر أن يتصدق بمشرة أفقرة  
ردية ولو أن رجلا له خمس وعشرون بنت مخاض فغال عليها الحول فوجب فيها ابنة مخاض  
وسط فأكروه بوعيد قتل على أن يتصدق على المساكين بابنة مخاض جيدة غرم المكره فضل  
قيمتها على قيمة الوسط لانه ظالم له في التزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق  
في مقدار الوسط فلا يفرم المكره ذلك لان هذا ليس بمال الربا فيمكن تجوز بمضاه عن كله  
( ألا ترى ) انه لو تصديق بنصف ابنة مخاض جيدة فبلغ قيمته قيمة ابنة مخاض وسط أجزاء  
عن الواجب فلهذا لا يوجب على المكره الا ضمان الفضل بينهما والله أعلم

### باب الاكراه في الوكالة

( قال رحمه الله ) ولو أن لصا أكره رجلا بوعيد قتل على أن يوكل رجلا بمقتى عبد له  
أو بطلاق امرأة لم يدخل بها ففعل ذلك جاز التوكيل ونفذ تصرف الوكيل لان الاكراه  
للم منع صحة مباشرة الاعناق والطلاق لا يمنع صحة التوكيل بها أيضا ولا ضمان على الوكيل  
لانه نائب مبرر فبإمرته كإمارة الموكل ولكن الضمان على المكره كما لو أكرهه على مباشرة  
الايقاع وهذا استحسان قد بيناه في جعل الامر في يد الغير عن اكراه فالتوكيل قياسه ولو  
أكرهه على ان يوكاه ببيع عبده من هذا بالف درهم وأكرهه على دفعه اليه حتى يبيعه ففعل  
ذلك فباعه الوكيل وأخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد في يده من غير فعله  
والوكيل والمشتري غير مكرهين فالقول بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده لانه قبضه  
طائما بشراء فاسد وان شاء ضمن الوكيل لانه تمتد في البيع والتسليم طائما وان شاء ضمن

المكره لان اكراهه على التوكيل والتسليم بمنزلة الاكراه على مباشرة البيع والتسليم في حكم  
الانلاف والضمان فان ضمن المشتري لم يرجع على أحد بشئ لانه ضمن بسبب باشره لنفسه  
وان ضمن الوكيل يرجع الوكيل على المشتري بالقيمة لانه قائم مقام المالك في الرجوع على  
المشتري ولانه ملكه بالضمان وقد قبضه المشتري منه بحكم شراء فاسد فيكون له أن يسترد  
منه قيمته لما تمرد استرداد العين وعلى الوكيل رد الثمن ان كان قبض ولا يكون له الثمن بما  
ضمن له من القيمة لانه باعه للمكره وتقص ماضيه له من القيمة لانه باعه للمكره وقد نقص  
المكره البيع تضمنه القيمة ولا يشبه هذا الفصب يعني ان الناصب اذا باع ثم ضمن القيمة  
يفقد البيع من جهته لانه باعه هناك لنفسه وقد تقرر الملك له بالضمان وهنا باعه بطريق الوكالة  
عن المكره (الأنرى) أن المكره لو رضى بعد زوال الاكراه نفوذ البيع من جهته والمشتري  
بالقبض صار مملوكا على المكره حتى لو أعتقه نفذ عتقه فلا يمكن أن يجعل مملوكا بهذا السبب  
على الوكيل فلهذا لا ينفذ البيع من جهته ولا يسلم له الثمن بل يردده على المشتري لان استرداد  
القيمة من المشتري كاسترداد العين ولا شئ للوكيل على المكره لانه ما أكرهه على شئ وانما  
التزم الوكيل ضمان القيمة بالبيع والتسليم وهو كان طائفا في ذلك وان كان المكره ضمن  
المكره القيمة كان له أن يرجع بها ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل لانه قائم مقام  
المكره وقد كان له أن يرجع على أيهما شاء فان قال الوكيل للمكره لا أضن لك شئاً لأنك  
أنت الذي أمرته أن يدفع الى لم يفعه ذلك شئاً لانه كان غير مكره على قبضه وقد كان له  
أن لا يقبضه وانما ضمنه الذي أكرهه بقبضه وتسليمه فان قال الوكيل حين ضمن القيمة انما  
أجيز البيع فيما بيني وبين المشتري ويكون الثمن لي لم يكن له ذلك لان المشتري انما يملكه  
على المكره فلا يمكن جملة مملوكا على الوكيل وان ملكه بخلاف النصب على ما بينا ولو كان  
أكرهه بالحبس على ذلك كان كذلك الا أنه لا يضمن المكره لان الانلاف لا يصير منسوبا  
اليه بالاكراه بالحبس ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل فان المولى بالخيار ان شاء  
ضمن المشتري قيمة عبده لانه قبضه بشراء فاسد طائفا وان شاء ضمن المكره باكرهه اياه  
على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري لانه قائم مقام من ضمنه ولانه ملكه  
بالضمان ولا ضمان له على الوكيل لانه كان مكرها بالقتل على القبض والتسليم فلا يبقى في  
جانبه فعل معتبر وان كانوا جميعا مكرهين بالقتل فالضمان على المكره خاصة لان الانلاف

منسوب اليه اذ لم يبق للمكره فعل معتبر في التسليم والقبض ولا يرجع المكره على أحد بشئ لانهم صاروا كالاته له وليس للاتف أن يرجع على الآلة بشئ وان كانوا مكرهين بالحبس والاضمان على المكره والمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده لان فعل المشتري في القبض مقصور عليه وكذلك فعل الوكيل في التسليم فان الاكراه بالحبس لا يخرج واحد منهما من أن يكون مباشرا للفعل فان ضمن الوكيل رجوع الوكيل بالقيمة على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصومته بما دون الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم بالحبس وذلك ينفي التزامه العهدة بالمقد فيخرج من الوسط اذا اختار المولى تضمين المشتري وتكون الخصومة فيه لمن باشر العقد له بمنزلة ماله وكل عبدا محجورا عليه أو صبيا محجورا بيع فاسد وهذا لان الوكيل لو خاصم المشتري انما يخاصمه بحكم العقد فانه قد استفاد البراءة من الضمان حين اختار المولى تضمين المشتري وهو كان مكرها على العقد بالحبس وذلك يمنع ثبوت أحكام العقد في حقه ولو أكره المولى بالقتل وأكره الوكيل والمشتري بالحبس فالمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء لان فعلهم في التسليم منسوب الى المكره وفعل الوكيل والمشتري مقصور عليهما فان ضمن المشتري لم يرجع على أحد بشئ وان ضمن الوكيل كان له أن يرجع على المشتري ولا شئ له على المكره لما بدا وان ضمن المكره كان له أن يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ لانه أمر الوكيل بالقبض والبيع والدفع حين أكرهه عليه بالحبس والمكره بالضمان يصير كالملك فلا يكون له أن يرجع بشئ على من قبضه ودفعه الى غيره باكراهه على ذلك ولو أكره المولى والوكيل بالقتل وأكره المشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل لانعدام الفعل منه حين كان مكرها بالقتل والمولى أن يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع به المكره على المشتري وان شاء ضمن المشتري لان فعله في القبض مقصور عليه فان قيل اذا ضمن المكره ينبغي أن لا يرجع على المشتري بشئ لانه المشتري كان مكرها من جهته بالحبس كما في حق الوكيل في المسئلة الاولى قلنا نعم ولكن المشتري قبضه على وجه التملك لنفسه بالشراء فلا بد من أن يكون ضامنا لما كان حكم قبضه مقصورا عليه وأما الوكيل فاقبضه لنفسه وأما قبضه ليدفعه الى غيره بأمر المكره فلا يكون للمكره أن يرجع عليه بشئ ولو أكره المولى والوكيل بالحبس وأكره المشتري بالقتل فلا ضمان على أحد منهم الا الوكيل خاصة لان المولى انما

يضمن المكره بتسليمه الى النير مكرها من جهة وانما كان مكرها هنا على ذلك بالحبس فلا يرجع  
 عليه بشئ والمشتري على القبض مكره بالقتل فلا يكون قبضته وجبا للضمان عليه وأما الوكيل فهو  
 مكره على القبض والتسليم بالحبس وذلك لا يوجب نقل الفعل عنه الى غيره فيكون ضامنا قيمته  
 فان قيل ينبغي أن يكون المكره ضامنا لان فعل المشتري في القبض صار منسوباً اليه فيجمل  
 كأنه قبضه بنفسه وهلك في يده قلنا المالك انما يضمن المكره باعتبار سبب جري بينهما  
 لا باعتبار سبب جري بينه وبين غيره والذي جرى بينهما اكراهه اياه على التسليم بالحبس  
 فاما اكراهه المشتري فهو سبب بين المكره والمشتري فلا يكون للمولى أن يضمن المكره  
 بذلك السبب وانما يكون ذلك للمشتري في الموضع الذي لا يكون حاملا لنفسه في القبض  
 ويقرر عليه ضمان وهذا لان المالك انما ثبت له حق التضمن بتقويت يده وتقويت يده  
 بالتسليم لا باعتبار قبض المشتري ولو أكره المولى والمشتري بالقتل وأكره الوكيل بالحبس  
 والمسئلة بحالها كان للمولى أن يضمن المكره ان شاء لانه فوت يده حين أكرهه بالقتل على  
 التسليم وان شاء ضمن الوكيل لان فعله في القبض والتسليم مقصور عليه وأبهما ضمن لم  
 يرجع على صاحبه بشئ أما اذا ضمن الوكيل فلاله ما كان عاملا في البيع والتسليم للمكره  
 وفعله في القبض والتسليم مقصور عليه وأما اذا ضمن المكره فلاله أذله في يده ودفعه حين  
 أكرهه بالحبس على ذلك ولا ضمان على المشتري لانه كان مكرها على القبض بوعيد قتل  
 وذلك ينفي الضمان عنه ولو أكرهه بالقتل على أن يוכל هذا الرجل بأن يهب عبده هذا لهذا  
 الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب  
 له غير مكرهين فللمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء بمنزلة الشراء لان الموهوب له يقبض  
 لنفسه على وجه التملك بهية فاسدة فيكون ضامنا كالمشتري فان ضمن الموهوب له لم يرجع  
 على أحد وان ضمن الوكيل رجوع به الوكيل على الموهوب له وان ضمن المكره وجع المكره  
 ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ورجع به الوكيل على الموهوب له لما بينا في  
 فصل الشراء ولو كان الاكره بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى أن يضمن ان شاء  
 الوكيل وان شاء الموهوب له فان ضمن الوكيل رجوع به على الموهوب له لانه قام مقام  
 من ضمنه اولاً لانه ملكه بالضمان ولم يقصد تنفيذ الهبة من جهته فكان له أن يرجع على الموهوب  
 له لانه بالقبض متملك عامل لنفسه بغير اذن المالك فلا يسلم له عينا والله أعلم

باب ما يسمع الرجل في الاكراه وما لا يسمعه

(قال رحمه الله) وانما اكراه الرجل بوعيد تلف على كل الميتة أو لحم الخنزير أو شرب الخمر فلم يفعل حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسمعه كان آثما لأن حالة الضرورة مستثناة من التحريم والميتة والخمر في هذه الحالة كالطعام والشراب في غير حالة الضرورة ولا يسمعه أن يتمتع من ذلك حتى يتلف (ألا ترى) أن الذي يخاف الهلاك من الجوع والعطش اذا وجد ميتة أو لحم خنزير أو دما فلم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم أن ذلك يسمعه كان آثما وقد بينا هذا فيما سبق في الماء الذي خالطه الخمر التحرز عن قول من خالفنا في شرب الخمر عند العطش وفائده وذكره عن مسروق رحمه الله قال من اضطر الى ميتة أو لحم خنزير أو دم فلم يأكل ولم يشرب فسأت دخول النار وهذا دليلنا على قول أبي يوسف وفيه دليل أنه لا بأس بإطلاق القول بدخول الدار لمن يرتكب ما لا يحل له وإن كان المذهب أنه في مشيئة الله تعالى أن شاء عذبه وإن شاء عفى عنه حتى اشتغل بعضهم بالتأويل بهذا اللفظ قالوا مراده الدخول الذي هو محلة القسم قال الله تعالى وإن منكم الا واردها أي داخلها وهو المذهب عند أهل السنة والجماعة ولكن هذا بعيد لأن مراده بيان الجزاء على ارتكاب ما لا يحل ولكن لا يظن أحد بمثله أنه يقصد بهذا اللفظ في المشيئة وقطع القول بالسذاب فإن كان لا يعلم أن ذلك يسمعه رجوت أن لا يكون آثما لأنه قصد به التحرز عن ارتكاب الحرام في زعمه وهذا لأن اكشاف الحرمة عند تحقق الضرورة دليله خفي فيعذر فيه بالجهل كما أن عدم وصول الخطاب اليه قبل أن يشتهر يجعل عذره في ترك ما ثبت بخطاب الشرع يعني الصلاة في حق من أسلم في دار الحرب ولم يعلم بوجوبها عليه ثم ذكر في فصل الاكراه على الكفر أنه اذا امتنع من ذلك حتى قتل لم يكن آثما وقد بينا أنه مأجور فيه كما جاء في الآثار أن المجبر في نفسه في ظل الرمش يوم القيامة أن أبي الكفر حتى قتل وحديث خبيب رضي الله عنه فيه مبروف وأشار الى الاصل الذي بينا أن اجراء كلمة الشرك في هذه الحالة رخصة له والامتناع هو المزمعة فإن رخص بالرخصة وسه وان تمسك بالمزمة كان أفضل له لأن في تمسكه بالمزمة اعزاز الدين وغيظ للشركين فيكون أفضل وعلى هذا اذا قيل له ان صليت لا تقتلك تخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم أنه يسمعه تركه فلما صلى قتل لم يكن آثما في ذلك لأنه تمسك بالمزمة أيضا وكذلك صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم لئن لم تفطر

لقتلك فأبى أن يفطر حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسهل عليه كان مأجورا لأنه متمسك بالزينة  
وفما فعله اظهر الصلابة في الدين وإن أفطر وسه ذلك لأن الفطر رخصة عند الضرورة  
الا أن يكون مريضا يخاف على نفسه أن لم يأكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم أن ذلك  
يسهل عليه فينبذ يكون آمنا وكذلك لو كان مسافرا فصام في شهر رمضان فقبل له لقتلك أو  
لفطر فأبى أن يفطر حتى قتل كان آمنا لأن الله تعالى أباح له الفطر في هذين الوجهين معتدا  
بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فعند خوف الملاك شهر رمضان  
في حقهما أيامه كإياله وكإيام شبان في حق غيرهما فيكون في الامتناع حتى يموت بمنزلة  
المضطر في فصل الميتة بخلاف الصحيح المقيم فالأمر بالصوم في حقه عزيمة قل الله تعالى فمن  
شهد منكم الشهر فليصمه والفطر عند الضرورة رخصة فإن ترخص بالرخصة فهو في سنة  
من ذلك وإن تمسك بالزينة فهو أفضل له وهذا كله بناء على مذهبن أنه يصير مقطرا بالتناول  
مكروها وعند الشافعي رحمه الله لا يصير مقطرا وقد ينهض في الصوم فإن انحط والمكروه  
عنده في الحكم سواء وقال المكروه مسلوب الفعل (ألا ترى) أن الاتلاف الحاصل بفعله  
يصير منسوبا إلى المكروه ولكننا نقول المكروه إنما يجعل آلة للمكروه فيما يصلح أن يكون آلة له  
وهو في الجناية على صوم نفسه لا يصلح أن يكون آلة للتأثير فيقتصر حكم فعله في حق الافطار  
عليه (ألا ترى) أن المكروه لو كان صائغا لم يصير مقطرا بهذا فلو جعلنا الفعل عدما في حكم  
المكروه في حق الصوم وجع إلى الاهدار وليس لأكراه تأثير في الاهدار ولا في تبديل عمل  
الجناية وبه فارق حكم الصمان لانا لو جعلنا الفعل منسوبا إلى المكروه لا يؤدي إلى الاهدار  
ولا إلى تبديل عمل الجناية ولو قال له لا قتلك أو لتأخذن مال هذا الرجل فتعطيه فأبى أن  
يفعل ذلك حتى قتل وهو يعلم أن ذلك يسهل عليه كان مأجورا إن شاء الله لأن الأخذ عند الضرورة  
مباح له بطريق الرخصة وقيام الحرمة والتأوى حقا للمالك بوجب أن تكون الدريعة في ترك  
الأخذ فإن تمسك بالزينة كان مأجورا وقيد بالاستثناء لأنه لم يجعل هذا بينه نصا بينه  
وإنما قاله بالقياس على ما تقدم وليس هذا في معنى ما تقدم من كل وجه لأن الامتناع من الأخذ  
هنا لا يرجع إلى اعزاز الدين فهذا قيد بالاستثناء ولو أن محرما قيل له لقتلك أو لتقتل هذا  
الصيد فأبى أن يفعل حتى قتل كان مأجورا إن شاء الله لأن حرمة قتل الصيد على المحرم حرمة  
مطلقة قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فكان الامتناع عزيمة وإباحة قبل الصيد رخصة



عند الضرورة فان ترخص بالرخصة كن في سنة من ذلك وان تمسك بالزمّة فهو أفضل له  
فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة  
أما الأمر فلا شيء عليه لانه حلال لو باشر قتل الصيد بيده لم يلزمه شيء فكذلك اذا أكره عليه  
غيره وأما المحرم ففي القياس لا شيء عليه لانه صار آلة للمكرد بالالجاء التام فيندم الفعل في  
جانبه (ألا ترى) أن في قتل المسلم لا يكون هو ضامماً شيئاً لهذا المني وان كان لا يسمه الاقدام  
على القتل ففي قتل الصيد أولى ووجه الاستحسان أن قتل الصيد منه جناية على احرامه وهو  
الجناية على احرام نفسه لا يصلح أن يكون آلة لغيره فاما قتل المسلم لجناية على المحل وهو يصلح  
أن يكون آلة للمكروه في ذلك حتى ان في حق الانتم لما كان ذلك جناية على حق دينه وهو  
لا يصلح آلة لغيره في ذلك اقتصر الفعل عليه في حق الانتم توضيحه انه لما لم يجب على الأمر  
هنا شيء فلم نوجب الكفارة على القاتل كان تأثير الاكره في الاهدار وقد بينا انه لا تأثير  
للاكره في الاهدار ولا في تبديل محل الجناية وان كانا محرمين جميعاً فلي كل واحد منهما  
كفارة أما على المكروه فلا نه لو باشر قتل الصيد بيده لزمته الكفارة فكذلك اذا باشر  
بالاكره وأما المكروه فلا نه في الجناية على احرام نفسه لا يصلح آلة لغيره يوضحه انه لا حاجة  
هنا الى نسبة أصل الفعل الى المكروه في إيجاب الكفارة عليه فكفارة الصيد تجب على المحرم  
بالدلالة والاشارة وان لم يصير أصل الفعل منسوباً اليه فكذلك هنا وبه فارق كفارة القتل  
اذا كان خطأ أو شبه عمد فانه يكون على المكروه دون المكروه بمنزلة ضمان الدية والقصاص لان  
تلك الكفارة لا تجب الا بمباشرة القتل ومن ضرورة نسبة المباشرة الى المكروه أن لا يبقى فعل  
في جانب المكروه وهنا وجوب الكفارة لا يمتد مباشرة القتل فيجوز إيجابه على المكروه بالمباشرة  
وعلى المكروه بالتسبيب ولان السبب هنا الجناية على الاحرام وكل واحد منهما جان على  
احرام نفسه فاما هناك فالسبب هو الجناية على المحل والمحل واحد فاذا أو جينا الكفارة  
باعتبارها على المكروه قلنا لا يجب على المكروه ولو توعد بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب  
الكفارة على القاتل دون الأمر لان قتل الصيد فعل ولا أثر للاكره بالحبس في الافعال وفي  
الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء أما على القاتل فلا يشكل وأما على المكروه فلان تأثير  
الاكره بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة واذا كان الجزاء يجب على المحرم بالدلالة

والاشارة فيالا كراه بالحبس أولى ولو كما حلالين في الحرم وقد توعد به بقتل كانت الكفارة  
على المكره لان جزاء الصيد في حكم ضمان المثل ولهذا لا يتأدى بالصوم فلا تجب بالدلالة  
ولا تعدد بتعدد الفاعلين وهذا لان وجوبها باعتبار حرمة المحل فيكون بمنزلة ضمان المثل  
وذلك على المكره دون المكره عند التهديد بالقتل وان توعد به بالحبس كانت الكفارة على  
القاتل خاصة بمنزلة ضمان المثل وبمنزلة الكفارة في قتل الآدمي خطأ ولو أن رجلا وجب  
عليه أمر بمعروف أو نهى عن منكر تخاف ان فعل أد يقتل وسمه أن لا يفعل وان فعل فقتل  
كان مأجورا لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض مطلقا قال الله تعالى وأمر  
بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك الآية والتذكير عند خوف الملاك رخصة  
قال الله تعالى الا أن تتوا منهم فتاة فان ترخص بالرخصة كان في سعة وان تمسك  
بالعزيمة كان مأجورا وذكر في السير الكبير أن المسلم اذا أراد أن يحمل على جمع من المشركين  
وهو يعلم أنه لا ينكح فيهم وانه يقتل لم يسمه ذلك لانه يكون ملقيا نفسه في التهلكة من غير  
فائدة ولو أراد أن يجمع قوما من فسقة المسلمين عن منكر اجتمعوا عليه وهو يعلم أنهم لا يمتنعون  
بسببه وانهم يقتلونه فانه يسمه الاقدام على ذلك لان هؤلاء يمتنعون الاسلام فزجره اياهم  
يؤثر فيهم اعتقاد الا محالة وأولئك غير معتقدين فالشرط أن ينكح فعله فيهم حسا فاذا علم  
أنه لا يتمكن من ذلك لا يسمه الاقدام ولو أكره بالقتل على أن يترى لم يسمه أن يفعل فان  
فعل وكان محرما فسد احرامه وعليه الكفارة دون الذي أكرهه لما بينا أن فعله جنابة على  
احرامه وهو في الجناية على احرامه لا يصالح أن يكون آلة لغيره ولو أكرهت امرأة محرمة  
بالقتل على الزنا وسمها أن تتمكن من نفسها وقد بينا العرق بين جانبها وجانب الرجل في حكم  
الائتم فأما فساد الاحرام فلا فرق حتي يفسد احرامها ويجب عليها الكفارة دون المكره لان  
تتمكنها من نفسها جنابة على احرامها وهي لا تصلح في ذلك آلة للمكره وان لم تفعل حتي  
تقتل فهي في سعة من ذلك لان حرمة الزنا والجماع في حالة الاحرام حرمة مطلقة فهي في  
الامتناع تمسك بالزينة توفي كل موضع من هذه المواضع أوجبنا الكفارة على المكره لا يرجع  
به على المكره لانه أئمه كفارة في بها ولو رجع بها عليه بقضى بها عليه ولا يجوز أن يرجع  
عليه باكثر مما التزمه وكل أمر أحله الله تعالى مثل ما أحل في الضرورة من البيت وغيرها  
والنظر في المرض والسفر فلم يفعل حتي مات أو قتل فهو آثم وكل أمر حرمه الله تعالى ولم

يجب فيه ابطال الا أن فيه رخصة فأبى أن يأخذ بالرخصة حتى قتل فهو في سعة لان هذا  
اقرار بالدين وليس في الاول اقرار بالدين (ألا ترى) أن محرما لو اضطر الى ميتة والى ذبح  
صيد حل له عندنا أكل الميتة ولم يحل له ذبح الصيد ما دام يجد الميتة لان الميتة حلال في حال  
الضرورة والصيد جاء تحريمه على الحرم جلة ولأنه لو ذبح الصيد صار ميتة أيضا فيصير هو جامعا  
بين ذبح الصيد وتناول الميتة وإذا تناول الميتة كان ممثما من الجباية على احرامه بقتل الصيد  
والحل لاجل الضرورة فان كانت الضرورة ترتفع باحدهما لم يكن له أن يجمع بينهما ولو قيل  
لرجل دناءة على مالك أو لقتلته لم يفعل حتى قتل لم يكن آمنا لانه قصد الدفع عن ماله وذلك  
عزيمة قال عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد ولان في دلالته اياهم عليه اعانة لهم  
على معصية الله تعالى وقد قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فلهذا يسمه أن لا يدلهم  
وان دلم حتى أخذوه ضمنوا له لان بدلا لا يخرجون من أن يكونوا عاصيين لماله متلفين  
فعليم الضمان والله أعلم بالصواب

باب اللعان الذي يقضى به القاضي ثم يتبين أنه باطل

(قال رحمه الله) وإذا ادعت امرأة على زوجها نفقا وجعده الرجل فأقامت عليه البينة  
بذلك وزكوا في السر والملاية وأمر القاضي الزوج أن يلاعها فأبى أن يفعل وقال لم أنفذها  
وقد شهدوا على بالزور فان القاضي يجبره على اللعان ويجبسه حتى يلاعن لانه متمتع من ابفاء  
ما هو مستحق عليه فيجبسه لاجله ولا يضربه الحد وقد بينا هذا في الطلاق فان حبسه حتى  
يلاعن أو هدهد بالحبس حتى يلاعن وقال أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا  
قاله أربع مرات ثم قال ولمنة الله علي ان كنت من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا والتعننت  
المرأة أيضا ورفق القاضي بينهما ثم ظهر أن الشهود عييد أو محدودون في قذف أو بطلت  
شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها  
اليه لانه نيين أنه قضى بغير حجة والقضاء بغير حجة باطل مردود ولا يقال فقد أقر بالقذف  
بالزنا في شهادات اللعان لان ذلك كان باكراه من القاضي اياه على ذلك والا كراه بالحبس  
يمنع صحة الاقرار (ألا ترى) انه لو هدهد بالحبس على أن يقر بأنه قذف هذا الرجل فافر  
بذلك لم يلزمه بهذا الاقرار شيء فكذلك هنا فان قيل ذلك اكراه بالباطل وهذا اكراه بحق

فلما هذا الكرام بحق ظاهرهما إذا تبين أن الشهود عييد فقد ظهر أن الكراه كان بالباطل حقيقة ولو كان القاضي لم يحبس حتى يلاعن ولم يهدده بحبس ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك بالامان فالتعن ولم يزد على هذا فالتعن الرجل كماله وصفت لك والتعن المرأة وفرق القاضي بينهما ثم ظهر أن الشهود كانوا عييدا فأبطل شهادتهم فانه بمضي الامان بين الزوج والمرأة وتغضي الفرقة ويحطبها بأشياء من زوجها لان القاضي لم يهدده بحبس ولا غيره حتى قل أشهدكم بالله اني ان الصادقين فيما رميتهما به من الرنا كان هذا اقرارا منه بانه قد فعلها بغير الكراه ويلزمه ما أقره من ذلك ويصير كانه أقر بقذفه اياها بعد ما جحد ثم التعن ثلاث مرات وفرق القاضي بينهما فيكون ذلك نفرا صحيحا باعتبار حجة شرعية (ألا ترى) انه لو قل له القاضي قد شهدوا عليك انك قذفت هذا الرجل بالزنا وقد قضيت عليك بالحد فقال القاضي عليه أجل قد قذفته بالزنا ثم علم أن شهادة الشهود باطلة ضرب الحد لاقراره على نفسه بالقذف ولو قال قد شهد عليك الشهود بالقذف فالتعن بذلك أولا حبسك ثم علم أن شهادة الشهود باطلة لم يكن عليه حد بأقراره انه قذفه لانه كان مكرها على ذلك فكذلك ما وصفا من حكم التفريق بسبب اللعان ولو لم يظهر ان الشهود عييد ولكنهما يعلمان انهم شهدوا عليهما بزور فالتعن وفرق القاضي بينهما كان قضاؤه نافذا ظاهرا وباطنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول رحمهما الله وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمهما الله لا ينفذ قضاؤه باطنا وقد ياهدا في كتاب الرجوع عن الشهادات والله أعلم بالصواب

### كتاب الحجر

( قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونفر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله املاء أعلم بان الله تعالى خلق الوري وفاوت بينهم في الحجي فجعل بعضهم أولى الرأي والهي ومنهم أعلام الهدى ومصايح الدجي وجعل بعضهم مبتلى ببعض أصحاب الردي فيما يرجع الى معاملات الدنيا كالمجنون الذي هو عديم العقل والمعتوه الذي هو نائص العقل فأثبت الحجر عليهما عن التصرفات قطرا من الشرع لهما واعتبارا بالحجر الثابت على الصغير في حال الطفولية بسبب عدم العقل بعد ما صار مميزا بسبب نقصان العقل وذلك منصوص عليه في الكتاب فيثبت الحجر في حق المعتوه والمجنون استدلالا بالنصوص

بطريق التشبيه لان حالهما دون حال الصبي فالصبي عديم العقل الى الاصابة عادة والمجنون  
 عديم العقل الى الاصابة عادة ولهذا جاز اعتناق الصبي في الرقاب الواجبة دون المجنون فأما  
 اذا بلغ عاملا فلا يحجر عليه بعد ذلك على ما قال أبو حنيفة رحمه الله الحجر على الحر باطل ومراده  
 اذا بلغ عاملا وحكي عنه أنه كان يقول لا يجوز الحجر الا على ثلاثة على المفقى المأجور وعلى  
 المتطبل الجاهل وعلى السكران المعلن لما فيه من الضرر الفاحش اذا لم يحجر عليهم فالمفقى  
 المأجور يفسد على الناس دينهم والمتطبل الجاهل يفسد أبدانهم والسكران المعلن يفسد أموالهم  
 فيمتنعون من ذلك دوما للضرر فان الحجر في اللغة هو المنع والاختلاف بين العلماء رحمهم  
 الله ورأى هذا في فصلين أحدهما الحجر على السفه والآخر الحجر على المديون بسبب  
 الدين والسفه هو الجهل بخلاف موجب الذرع وهو اتباع الهوى وترك ما يدل عليه العقل  
 والحجبي وأصل المسامحة في التصرفات والبر والاحسان مندوب اليه شرعا ولكن بطريق  
 السفه والتبذير مذموم شرعا وعرفا ولهذا لا تندم الاهلية بسبب السفه ولا يحمل السفه  
 عذرا في إسقاط الخطاب عنه بشئ من الشرائع ولا في اهدار عبارته فيما يقربه على نفسه من  
 الاسباب الموجهة للمعصية وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب  
 السفه أيضا وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يجوز الحجر عليه بهذا السبب عن  
 التصرفات المحتملة للنسخ الا أن أبا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا ان الحجر عليه على سبيل  
 النظر له وقال الشافعي على سبيل الزجر والمعصية له ويتبين هذا الخلاف بينهم فيما اذا كان  
 مفسدا في دينه مصلحا في ماله كالفاسق فمند الشافعي رحمه الله يحجر عليه بهذا الذرع من  
 الفساد بطريق الزجر والمعصية ولهذا لم يحمل الفاسق أهلا للولاية وعندهما لا يحجر عليه  
 كالفاسق عند أصحابنا جيمارهم الله أهل للولاية على نفسه على العموم وعلى غيره اذا وجد  
 شرط تمدي ولايته لغيره أما من جوز الحجر على السفه فقد احتج بقوله تعالى فان كان الذي  
 عليه الحق سفها أو ضيعا أو لا يستطيع أن يعمل هو فليمال وليه بالعدل وهو نصيب على أن  
 أثبات الولاية على السفه وأنه مولى عليه ولا يكون ذلك الا بعد الحجر عليه وقال الله تعالى ولا  
 توثروا السفهاء أمر الحكم الى أن قالوا كسروهم وهذا أيضا نصيب على أثبات الحجر عليه بطريق  
 النظر له فان الولي الذي يباشر التصرف في ماله على وجه النظر منه له وروى ان حبان بن منقذ  
 الانصاري رضى الله عنه كان يغيب في البياعات لآمة أصابت رأسه فسأل أهله رسول الله

صلى الله عليه وسلم أن يحجر عليه فقال انى لأصبر عن البيع فقال عليه الصلاة والسلام اذا  
 بايت قتل لا خلاية ولى الخياط ثلاثة أيام فلو لم يكن الحجر بسبب التذير فى المال مشروعا  
 عرفنا لما سأل أهله ذلك ولما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان عبد الله بن جعفر رضى  
 الله عنه كان يقضى ماله فى اتخاذ الضيافات حتى اشترى دارا للضيافة بمائة ألف فباع ذلك على  
 ابن أبي طالب رضى الله عنه فقال لا آتين عمار ولا سأله أن يحجر عليه فاهتم بذلك عبد الله  
 رضى الله عنه وجاء الى الزبير رضى الله عنه وأخبره بذلك فقال اشركنى فيها فأشركه ثم جاء علي  
 الى عثمان رضى الله عنه وسأله أن يحجر عليه فقال كيف أحجر على رجل شريك الزبير واما  
 قال ذلك لان الزبير رضى الله عنه كان معروفا بالكياسة فى التجارة فاستدل برغبته فى الشركة  
 على أنه لا غبن فى تصرفه فهذا اتفاق منهم على جواز الحجر بسبب التذير فان عيار رضى الله  
 عنه سأل وعثمان رضى الله عنه اشتغل ببيان العذر واهتم لذلك عبد الله رضى الله عنه واحتال الزبير  
 لدفع الحجر عنه بالشركة فيكون اتفاقا منهم على جواز الحجر بهذا السبب وان عائشة رضى  
 الله عنها كانت تصدق بمالها حتى روى أنها كان لها رباع فهمت ببيع رباعها لتصدق بالتمن  
 فباع ذلك عبد الله بن الزبير فقال لتنتهين عائشة عن بيع رباعها أو لا تحجرن عليها والمعنى فيه أنه  
 مبذر فى ماله فيكون محجورا عليه كالصبي بل أولى لان الصبي انما يكون محجورا عليه لثروهم  
 التذير منه وقد تحقق التذير والاسراف هنا فلان يكون محجورا عليه أولى وتحقيقه وهو  
 أن للصبي ثلاثة أحوال حال عدم العقل وحال نقصان العقل بعد ما صار مميزا وحال السفه  
 والتذير بعد ما كمل عقله بأن قارب أو ان بلوغه ثم عدم العقل ونقصانه بعد البلوغ يساوى عدم  
 العقل ونقصانه قبل البلوغ فى استحقاق الحجر به فكذلك السفه والبلوغ يساوى السفه قبل  
 البلوغ بعد كمال العقل فى استحقاق الحجر به وكان هذا الحجر بطريق النظر له لان التذير  
 وان كان مذموما فهو مستحق النظر باعتبار أصل دينه (ألا ترى) ان المفور عن صاحب  
 الكبيرة حسن فى الدنيا والآخرة وذلك يكون نظرا له والدليل عليه أن فى حق منع المال  
 بجمل السفه بعد البلوغ كالسفه قبل البلوغ بالقياس على عدم العقل ونقصان العقل وكان منع  
 المال بطريق النظر له فكذلك الحجر عليه عن التصرف لان منع المال غير مقصود لعينه بل  
 لابقاء ماله ولا يحصل هذا المقصود ما لم يقطع لسانه عن ماله تصرفا فاذا كان هو مطلق  
 التصرف لا يفيد منع المال شيئا واما يكون فيه زيادة مؤنة وتكاليف على الولي فى حفظ ماله

الى أن يتلفه بتصرفه وأما أبو حنيفة رحمه الله فاستدل بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 ان يكبروا فقد نهى الولي عن الاسراف في ماله مخافة أن يكبر فلا يبقى له عليه ولاية  
 والتنصيب على زوال ولايته عنه بعد الكبر يكون تنصيها على زوال الحجر عنه بالكبر لان  
 الولاية عليه للحاجة وإنما تنعدم الحاجة اذا صار هو مطلق التصرف بنفسه ولما مثل أبو  
 حنيفة رحمه الله عن هذه المسئلة استدلالا بآيات الكفارات من الظهار والقتل وغيرها في  
 هذه المومات يبان أن هذه الكفارات يجب على كل من يتحقق منه أسبابها شرعا سفيها كان  
 أو غير سفيه وارتكاب هذه الاسباب اختيارا نوع من السفه فدل أنه مع السفه يتصور منه  
 السبب الموجب لاستحقاق المال ومن ضروره أن لا يمنع من أداء ما لزمه شرعا وبه يتبين ان  
 الحجر عن التصرفات ليس فيه كثير فائدة لتمكنه من اتلاف جميع ماله بهذه الاسباب والمضى  
 فيه أنه حر مخاطب فيكون مطلق التصرف في ماله كالرشد وفي هذين الوصفين إشارة الى  
 أهلية التصرف والحياة فيه لان بكونه مخاطبا ثبت أهلية التصرف فان التصرف كلام ملزم  
 وأهلية الكلام بكونه مميزا والكلام المميز بنفسه بكونه مخاطبا والحلية تثبت بكونه خالص  
 ملكه وذلك يثبت باعتبار حرية المالك وبعد ما صدر التصرف من أهله في محله لا يتمتع نفوذه  
 الا لما منع والسفه لا يصلح أن يكون معارضا للحرية والخطاب في المنع من نفوذ التصرف لان  
 بسبب السفه لا يظهر نقصان عقله ولكن السفه يكابر عقله ويتابع هواه وهذا لا يكون معارضا  
 في حق التصرف كما لا يكون معارضا في توجه الخطاب عليه بمقتوى الشرع وكونه معالبا على  
 تركه ان زوال الحجر وتوجه الخطاب في الاصل يبنى على اعتدال الحال الا أن اعتدال الحال باطنا  
 لا يمكن الوقوف على حقيقته فأقام الشرع السبب الظاهر الدال عليه وهو البلوغ عن عقل  
 مقامه يسيرا على ما هو الاصل أنه متى تمذر الوقوف على المعاني الباطنة تنقام الاسباب الظاهرة  
 مقامها كما أنهم السير المديد مقام المشقة في جواز الترخص وأقيم حدوث ملك الحل بسبب  
 ملك الرقة مقام حقيقة استئصال الرحم بالماء في وجوب الاستبراء ثم هذا السبب الظاهر يقوم  
 مقام ذلك المعنى الخفي في دور الحكم معه وجودا وعدما فكما لا يعتبر الرشد قبل البلوغ وان علم  
 أنه أصاب ذلك في زوال الحجر عنه فكذلك لا يعتبر للسفه والتبذير بعد البلوغ في إثبات  
 الحجر عليه (ألا ترى) أن في حكم الخطاب اعتبار هذا المعنى فدار مع السبب الظاهر وهو  
 البلوغ عن عقل وجودا وعدما فكذلك في حكم التصرفات بل أولى لان توجه الخطاب عليه

اما يكون شرعا والله تعالى أعلم بحقيقة باطنه وحكم التصرف بيده وبين العباد لا طريق  
 لهم الى معرفة ما في باطنه حقيقة فلما أقيم هناك السبب الظاهر مقام المعنى الخلق فيها أولى  
 والدليل عليه جواز اقراره على نفسه بالاسباب الموجبة للعقوبة واقامة ذلك عليه وتلك  
 العقوبات تندرج بالشبهات فلو بقي السفه معتبرا بمد البلوغ عن عقل لكان الاولى ان يعتبر  
 ذلك فيما يندرج بالشبهات ولو جاز الحجر عليه بطريق النظر له لكان الاولى أن يحجر عليه  
 عن الاقرار بالاسباب الموجبة للعقوبة لان الضرر في هذا أكثر من الضرر هنا ياجته في  
 نفسه والمال تابع للنفس فادام ينظر له في دفع الضرر عن نفسه فمن ماله أولى وما قالا من  
 أن النظر له باعتبار أصل دية يضاعف بهذا الفصل ثم هذا النوع من النظر جائز ولا واجب كما  
 في النفوس عن صاحب الكبيرة ومن أصابهم أن الحجر عليه يجب وإنما يجوز النظر له بطريق  
 لا يؤدي الى الخلق الضرر به وهو أعظم من ذلك النظر وفي امداد قوله في التصرفات الخلق  
 له بالهائم والمجانبين فيكون الضرر في هذا أعظم من النظر الذي يكون له في الحجر من  
 التصرفات لان الآدمي اما بين سائر الحيوانات باعتبار قوله في التصرفات فاما منع المال منه  
 فلي طريق بعض مشايخنا رحمهم الله دون ثابت بطريق العقوبة عليه ليكون زجرا له عن التبذير  
 والعقوبات مشروعة بالاسباب الحسية فاما امداد القول في التصرفات فمعنى حكمي والعقوبات  
 بهذا الطريق غير مشروعة كالحدود ولا يدخل عليه استقاط شهادة القاذف فانه متمم لحده  
 عندما ويكون تابعا لما هو حسي وهو اقامة الجلد لا مقصودا بنفسه ولئن ثبت جواز ذلك  
 ولكن لا يمكن اثبات العقوبة بالقياس بل بالنص وقد ورد النص بجمع المال الى أن يؤنس منه  
 الرشد ولا نص في الحجر عليه عن التصرف بطريق العقوبة فلا شتبه بالقياس وهو نظير  
 ما قال أصحابنا رحمهم الله أن البكر اذا كانت مخوفا عليها فلاولى أن يضمها الى نفسه وكذلك  
 العلام البالغ اذا كان مخوفا عليه فلاولى أن يضمه الى نفسه وبأن ثبت له حق الحيولة بينه وبين  
 نفسه في الفرد بالسكبي لمعنى الرجز لا يستدل به على أنه يسقط اعتبار قوله في التصرف في  
 نفسه نكاحا أو منع المال منه باعتبار بقاء أثر الصبي لان المادة ان أثر الصبي يبقى زمانا في أوائل  
 البلوغ ولهذا لو بلغ وشيدا ثم صار سفيا لا يمنع المال منه وبأن جعل أثر الصبي كنفس الصبا  
 في منع المال منه فذلك لا يدل على أن يحمل كذلك في الحجر عليه كما أن المدة تعمل عمل  
 السكاح في المانع من النكاح دون انشاء الحل بمد البدنية وهذا لان نعمة اليد على المال نعمة



زائدة وأطلاق اللسان في التصرفات نعمة أصلية فإن جواز الحاق ضرر يسير به في منع  
 نعمة زائدة لنوفر النظر عليه لا يستدل على أنه يجوز الحاق الضرر العظيم به بتفويت النعمة  
 الأصلية لمعنى النظر له فاما الآيات فقبل المراد بالسفيه الصغير أو المجنون لأن السفيه عبارة عن  
 الخلفه وذلك بانعدام العقل وتقصانه وعليه يحمل قوله تعالى فإن كان الذي عليه الحق سفيها  
 أو ضيعا أى صبيبا أو مجنونا وكذلك قوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم أما أن يكون  
 المراد الصبيان أو المجانين بدليل أنه لا يثبت ولاية الولي عليه ومن يوجب الحجر على السفيه يقول  
 أن ولاية الولي تزول عنه بالبلوغ عن عقل على ما به أو المراد نهى الأزواج عن دفع المال  
 الى النساء وجعل التصرف اليهن كما كانت العرب تفعله (ألا ترى) أنه قال وأموالكم وذلك  
 يتناول أموال المخاطبين بهذا النهي لأموال السفهاء وحديث حبان بن متقذ دليلنا ذكر أبو  
 يوسف رحمه الله في المال في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحجر عليه وعلى الرواية الأخرى  
 أطلق عنه الحجر لقوله لأصبر عن البيع ومن يحمل السفيه موجبا للحجر لا يقول يطلق عنه  
 الحجر بهذا القول فمرفنا أن ذلك لم يكن حجرا لازما وحديث عبد الله بن جعفر رضى  
 الله عنه دليلنا أيضا لأن عثمان رضى الله عنه امتنع من الحجر عليه مع سؤال على رضى الله  
 عنه وأكثر ما فيه أنه لم يكن في التصرف حين ذلك حين رغب الزبير رضى الله عنه في الشراكة  
 ولكن المبذر وإن تصرف تصرفا واحدا على وجه لا يمن فيه فإنه يحجر عليه عند من يرى الحجر  
 فاما لم يحجر عليه دل أن ذلك على سبيل التخويف وحديث عائشة رضى الله عنها دليلنا فإنه لما  
 بلغها قول ابن الزبير حلفت أن لا يكلم ابن الزبير أبدا فإن كان الحجر حكما شرعيا لما استجازت  
 هذا الحلف من نفسها بجزاة على قوله فيما هو حكم شرعي وبهذا يبين أن الزبير إنما قال  
 ذلك كرامة أن يثنى ما لها فتبلى بالفقر فتصير عيالا على غيرها بدم ما كان يمولها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والمصير الى هذا أولى ليكون أبعد عن نسبة السفه والتبذير الى الصحابة  
 رضى الله عنهم فإن بلغ خمسة وعشرين سنة ولم يؤنس منه الرشد دفع المال اليه في قول أبي  
 حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله لم يدفع للمال اليه ما لم يؤنس منه الرشد لقوله  
 تعالى فإن آتستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فهذه آية محكمة لم يذهبها شيء فلا يجوز دفع  
 المال اليه قبل ان يناس الرشد منه (ألا ترى) أن عند البلوغ إذا لم يؤنس منه الرشد لا يدفع  
 المال اليه بهذه الآية فكذلك إذا بلغ خمسة وعشرين لأن السفه يستحكم بمطالعة المدة ولأن

السفه في حكم منع المال منه بمنزلة الجوز والمثله وذلك يمنع دفع المال اليه بعد خمس وعشرين سنة كما قبله وكذلك السفه وأبو حنيفة استدل بقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم وبتدارا أن يكبروا معناه أن يكبروا يلزمكم دفع المال إليهم وقال الله تعالى وآتوا اليتامى أموالهم والمراد باليتامى فهذا تنصيب على وجوب دفع المال اليه بعد البلوغ إلا أنه قام الدليل على منع المال منه بعد البلوغ إذا لم يؤنس رشده وهو ماتوا فإن الله تعالى قال حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا وحرر الفاء لا وصل والتعقيب فيكون بين أن دفع المال اليه تعقيب البلوغ بشرط أناس الرشد وما يقرب من البلوغ في متى حالة البلوغ فأما إذا بعد عن ذلك فوجوب دفع المال اليه مطابق بما تلونا غير ملحق بشرط ومدة البلوغ بالسنة ثمانية عشر سنة فقدرنا مدة القرب منه بسبع سنين اعتبارا بمدة التمييز في الابتداء على ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله صروهم بالصلاة إذا بلغوا سبعا ثم قد بينا أن أثر الصبا يبقى بعد البلوغ إلى أن يمضي عليه زمان وبقاء أثر الصبا بقاء عينه في منع المال منه ولا يبقى أثر الصبا بعد ما بلغ خمسا وعشرين سنة لطول الزمان به منذ بلغ ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها لم يمنع منه المال لأن هذا ليس بأثر الصبا فلا يعتبر في منع المال منه أو منع المال كان على سبيل التأديب له والاشتغال بالتأديب ما لم ينقطع رجاء التأديب فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة ولم يؤنس رشده فقد انقطع رجاء التأديب لأنه يتوهم أن يصير جدا لأن البلوغ بالانزال بعد اثنتي عشرة سنة يتحقق فإذا أحبل جاريته وولدت لسته أشهر ثم أن ولده أحبل جاريته بعد اثنتي عشرة سنة وولدت لسته أشهر صار الأول جدا بعد تمام خمس وعشرين سنة ومن صار فرعه أصلا فقد ساهى في الأصلية فإذا لم يؤنس رشده عرفنا أنه انقطع منه رجاء التأديب فلا معنى لمنع المال منه بعد ذلك وإلى هذا أشار في الكتاب فقال أ رأيت لو بلغ ستين سنة ولم يؤنس منه الرشد وصار ولده قاضيا أو نافلة أ كان يحجر على أبيه وجده ويمتنع المال منه هذا قبيح ثم يقول بعد تطاول الزمان به لا بد أن يستفيد رشدا أما بطريق التجربة أو الامتحان فإن كان منع المال عنه بطريق العقوبة فقد تمكنت شبهة باصاية نوع من الرشد والمقوبة تسقط بالشبهة وإن كان هذا حكما نابيا بالصغير معقول المعنى فقوله رشدا منكر في موضع الإثبات والذكر في موضع الإثبات تخص ولا تم فإذا وجد رشدا ما فقد وجد الشرط فيجب دفع المال اليه وهذا معني ما نقل عن مجاهد رحمه الله في معنى قوله فإن آنستم منهم رشدا

أي عقلا لانه بالعقل يحصل له رشد ما وفي الكتاب تتبع على أبي حنيفة رحمه الله بقوله أي  
 فائدة في منع المال منه مع اطلاق التصرف وفي منع المال منه زمانا ثم الدفع اليه قبل ائناس  
 الرشد منه وقد أوضحنا الفرق لاني حنيفة رحمه الله بما ذكرنا ثم السفيه انما يذره ماله عادة في  
 التصرفات التي لا تتم الا باثبات اليد على المال من اتخاذ الضيافة أو الهبة أو الصدقة فاذا كانت  
 يده متصورة عن المال لا يتمكن من تنفيذ هذه التصرفات فيحصل المقصود بجميع المال منه وان  
 كان لا يحجر عليه ثم اذا بلغ سفيها عند محمد رحمه الله يكون محجورا عليه بدون حجب القاضى  
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا يصير محجورا عليه مالم يحجر عليه القاضى وكذلك لو باع رشيدا  
 ثم صار سفيها فمحمد يقول قد قامت الدلالة لنا على أن السفيه في ثبوت الحجر به نظير الجنون  
 والدته والحجر يثبت بهما من غير حاجة الى قضاء القاضى فكذلك في السفيه وقاس الحجر  
 بسبب الصغر والرق وأبو يوسف يقول الحجر على السفيه لدى النظر له وهو متردد بين النظر  
 والضرر في ابقاء الملك له نظر وفي اهدار قوله ضرر وبمثل هذا لا يرجع أحد الجانين منه الا  
 بقضاء القاضى توضيحه ان السفيه ليس بشئ محسوس وانما يستدل عليه بان يمين في التصرفات  
 وقد يكون ذلك للسفيه وقد تكون جبلة لاستجلاب قلوب المجاهرين فاذا كان محتبلا مترددا  
 لا يثبت حكمه الا بقضاء القاضى بخلاف الصغر والجنون والبسود ولان الحجر بهذا السبب  
 يختلف فيه بين العلماء رحمهم الله فلا يثبت الا بقضاء القاضى كالحجر بسبب الدين والكلام في  
 الحجر بسبب الدين في موضعه من أحدهما أن من ركبته الديون اذا خيف أن يلجئ ماله بطريق  
 الاضرار فطاب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه عند أبي حنيفة رحمه الله لا يحجر عليه القاضى  
 وعندهما يحجر عليه وبعد الحاجر لا يشذ تصرفه في المال الذي كان في يده عند الحجر وتنفذ  
 تصرفاته فيما يكاسب من المال بعده وفي هذا الحجر نظر للمسلمين فاذا جاز عندهما الحجر عليه  
 بطريق النظر فكذلك يحجر لاجل النظر للمسلمين وعند أبي حنيفة لا يحجر على المدينون نظرا له  
 فكذلك لا يحجر عليه نظرا لالتماء ولما في الحيلولة بينه وبين التصرف في ماله من الضرر عليه  
 وانما يجوز النظر لالتمائه بطريق لا يكون فيه الحاق الضرر به الا بقدر ما ورد الشرع به وهو  
 الحبس في الدين لاجل ظلمه الذي تحقق بالامتناع من قضاء الدين مع تمكنه منه وخرف  
 التاجئة ظلم موهوم منه فلا يحمل كالتحقق ثم الضرر عليه في اهدار قوله فوق الضرر في حبسه  
 ولا يستدل بثبوت الادنى على ثبوت الاعلى كما في منع المال من السفيه مع الحجر عليه ثم

هذا الحجر عندهما لا يثبت الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله يفرق بين هذا وبين الاول  
فيقول هنا الحجر لاجل النظر للرماء فيتوقف على طلبهم وذلك لا يتم الا بقضاء القاضي له  
والحجر على السفيه لاجل النظر له وهو غير موقوف على طلب أحد فيثبت حكمه بدون  
القضاء والفصل الثاني انه لا يباع على المدينون ماله في قول أبي حنيفة رحمه الله العروض  
والمقار في ذلك سواء لامبادلة أحد للتقدين بالآخر للقاضي أن يفعل ذلك استحسانا لقضاء  
دينه وقول أبو يوسف ومحمد يبيع عليه ماله فيقضي دينه بثمنه لحديث معاذ رضي الله عنه فانه  
ركته الديون فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص وقال  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خطبته أيها الناس اياكم والدين فان أوله هم وآخره حزن  
وان اسبغ جبهة قد رضي من دينه وأمانته ان يقال سبق الحاج فاذان مرضا فأصبح وقد دين  
به ألا اني بائع عليه ماله فقام ثمنه بين غرمائه بالخصص فمن كان له عليه دين فليقد ولم يشكر  
عليه أحد من الصحابة فكان هذا اتفاقا منهم على انه يباع على المدينون ماله والمضى فيه أن  
بيع المال لقضاء الدين من ثمنه مستحق عليه بدليل انه يحبس اذا امتنع منه وهو ما يجزى فيه  
النيابة والاصل ان امتنع عن ايفاء حق مستحق عليه وهو مما يجزى فيه النيابة نائب القاضي  
فيه منابه كالذي اذا أسلم عبده فأبى أن يبعه باعه القاضي عليه بهذا والتعيين بعد مضي المدة اذا  
أبى أن يفارقها نائب القاضي منابه في التفریق بينهما وهذا بخلاف المدينون اذا كان مسرا  
فان القاضي لا يؤثره ليقضى دينه من أجرته وكذلك لا يبيع ما عليه من ثياب بيذه لان  
ذلك غير مستحق عليه بدليل انه لا يحبس لاجله وكذلك الدين اذا وجب على امرأة فان  
القاضي لا يزوجه اليقوي الدين من صداقها لان ذلك غير مستحق عليها بدليل انها لا تحبس  
لتبائر ذلك بنفسها فلا ينوب القاضي فيه منابها وأبو حنيفة رحمه الله استدلل بقوله تعالى  
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ الْأَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَبِعَ الْمَالِ عَلَى الْمَدِينِ  
بغير رضاه ليس بتجارة عن تراض وقان عليه الصلاة والسلام لا يحل مال امرئ مسلم الا  
بطيبة نفس منه ونفسه لا تطيب ببيع القاضي ماله عليه فلا ينبغي له أن يفعله لهذا الظاهر والمعنى  
فيه ان يبيع المال غير مستحق عليه فلا يكون للقاضي أن يباشر ذلك عند امتناعه كالأجارة  
والتزويج وبيان الوصف أن المستحق عليه قضاء الدين وجهة بيع المال غير متعين لقضاء الدين  
فقدية كمن من قضاء الدين بالاستحياب والاستقراض وسؤال الصدقة من الناس فلا يكون

للقاضي تعيين هذه الجهة عليه مباشرة بيع ماله والدليل عليه أنه يحبس بالانفاق وقد ورد  
 الاثر به على ما روى أن رجلا من جهينة أعتق شقة صا من عبد يته وبين غيره فحسبه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حتى باع غنيمة له وضمن نصيب شريكه ونحن نعلم أنه ما حبسه الا  
 بعد علمه بفساده لان ضمان المقت لا يجب الا على الورس ومع ذلك اشتغل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بحبسه حتى باع نفسه ففرقا ان المدين يحبس لقضاء الدين ولو جاز للقاضي بيع  
 ماله لم يشتغل بحبسه لما في الحبس من الاضرار به وبالترماء في تأخير وصول حقهم اليهم فلا  
 معنى للمصير اليه بدون الحاجة وفي اتفاق العلماء رحمهم الله على حبسه في الدين دليل على أنه  
 ليس للقاضي ولاية بيع ماله في دينه وهذا بخلاف عبد الذمي اذا أسلم لان عند اصرار المولى  
 على الشرك اخراج العبد عن ملكه مستحق عليه بعينه فينوب القاضي منابه وكذلك في حق  
 العنين لما تحقق عجزه عن الامساك بالمعروف فالتمسح مستحق عليه بعينه فامام بآلة أحد النقيدين  
 بالآخر بان كان الدين عليه دراهم وماله دنانير ففي القياس ليس للقاضي أن يباشر هذه  
 المصارفة لما بينا أن هذا الطريق غير متعين لما هو مستحق عليه وهو قضاء الدين وفي الاستحسان  
 يفعل ذلك لان الدراهم والدنانير جنسان صورة وجنس واحد معنى ولهذا يضم أحدهما  
 الى الآخر في حكم الزكاة ولو كان ماله من جنس الدين صورة كان للقاضي أن يقضى دينه  
 به فكذلك اذا كان ماله من جنس الدين معنى فان قبل فلي هذا ينبغي أن يكون لصاحب  
 الدين ولاية الاخذ من غير قضاء كما لو ظفر بحبس حقه وبالاجماع ليس له ذلك قلنا لانها  
 جنسان صورة وان كانا جنسا واحدا حكما فلانعدام المجانسة صورة لا ينفرد صاحب الدين  
 بأخذه لان فيه معنى المبادلة من وجه ولوجود المجانسة معنى قلنا للقاضي أن يقضى دينه به  
 بوضعه ان من العلماء من يقول لصاحب الدين أن يأخذ أحد النقيدين بالآخر من غير قضاء  
 ولا رضا وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله والقاضي مجتهد فجعلنا له ولاية الاجتهاد هنا في مبادلة  
 أحسد النقيدين بالآخر لقضاء الدين منه ولا يوجد هذا المعنى في سائر الاموال وفيه اضرار  
 بالمدين من حيث ابطال حقه عن عين ماله وللناس في الاعيان اغراض ولا يجوز للقاضي  
 أن ينظر لغرمائه على وجه يالحق الضرر به فوق ما هو مستحق عليه ثم هذا المعنى لا يوجد  
 في النقود لان المقصود هناك المالية دون العين وأما تأويل معاذ رضي الله عنه فنقول انما  
 باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بسؤاله لانه لم يكن في ماله وفاء بدينه فسأل رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن يتولى بيع ماله لينال ماله بركة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصير  
 فيه وفاء بديونه وهذا لأن عندهما يأمر القاضى المدينون ببيع ماله أولا فإذا امتنع فبئذ يبيع  
 ماله ولا يظن بما ذرضى الله عنه أنه كان يأبى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ببيع ماله  
 حتى يحتج ببيعه عليه بغير رضاه فإنه كان سحبا جوادا لا يمنع أحدا شيئا ولا جله ركبته المدينون  
 فكيف يمتنع من قضاء دينه بماله بعد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والمشهور في حديث  
 أسينع رضى الله عنه أن عمر رضى الله عنه قال أتى قاسم ماله بين غرة أنه فيجعل على أنه كان  
 ماله من جنس الدين وإن ثبت البيع فأنما كان ذلك برضاه (الآ ترى) أن عندهما القاضى  
 لا يبيعه إلا عند طلب الترماء ولم يقل أن الترماء طالبوه بذلك وإنما التقول به ابتداءهم بذلك  
 وأمرهم أن يقدوا إليه فدل أنه كان ذلك برضاه ثم قدم الكتاب على قول أبى حنيفة رحمه  
 الله وإنما التفريع بعد هذا على قول من يرى الحجر فقول بين من يرى الحجر بسبب السفه  
 اختلاف في صفة الحجر فلى قول الشافعى رحمه الله الحجر به بمنزلة الحجر بسبب الرق حتى  
 لا ينفذ بعد الحجر شيء من تصرفاته سوى الطلاق لأن السفه لا يزيل الخطاب ولا يخرج  
 من أن يكون أهلا لا لزوم العقوبة باللسان باكتساب سببها أو بالافراد بها بمنزلة الرق  
 فكما أن بعد الرق لا ينفذ شيء من تصرفاته سوى الطلاق فكذلك بعد الحجر بسبب السفه  
 وأبو يوسف ومحمد قالوا المحجور عليه بسبب السفه في التصرفات كالمأزول يخرج كلامه على  
 غير نهج كلام العقلاء لقصد الملب به دون ما وضع الكلام له لانتقصان في عقله فكذلك  
 السفه يخرج كلامه في التصرفات على غير نهج كلام العقلاء لاتباع الهوى ومكابرة العقل  
 لانتقصان في عقله وكل تصرف لا يؤثر فيه المزل كالنكاح والطلاق والعتاق لا يؤثر فيه  
 السفه ولا يجوز أن يجعل هذا نظير الحجر بسبب الرق لأن ذلك الحجر لحق الغير في المحل  
 الذى يلاقيه تصرفه حتى فيما لاحق للغير فيه يكون تصرفه نافذا وهنا لاحق لاحد في المحل  
 الذى يلاقيه تصرفه ثم على منعهما القاضى ينظر فيما باع واشترى بهذا السفه فإن رأى  
 إجازة أجازة وكان جائزا لانعدام الحجر قبل القضاء عند أبى يوسف رحمه الله ولا جازة  
 القاضى عند محمد رحمه الله فإن حاله لا يكون دون حال الذى لم يبلغ إذا كان عاقلا وهناك إذا  
 باع واشترى وأجازة القاضى جاز وهذا لأن الحجر عليه لمعنى النظر وربما يكون النظر له في  
 إجازة هذا التصرف قلها نفذ بإجازة القاضى سواء باشره السفه أو الصبي المائل قال وهما

سواء في جميع الاشياء الا في خصال أربع أحدها لا يجوز لوصي الاب أن يبيع شيئا من مال هذا الذي بلغ وهو سفية الابن الحاكم ويجوز له البيع والشراء على الذي لم يبلغ لان ولاية الوصي عليه نابتة الى وقت البلوغ (الأنرى) أنه يتفرد بالاذن له والحجر عليه وانه قائم مقام الاب في ذلك وللاب ولاية على ولده ما لم يبلغ فلما بعد ما بلغ عاقلا لا يبقى للوصي عليه ولاية أما عبد أبي يوسف فانه صار ولي نفسه ما لم يحجر عليه القاضي ومن ضرورة كونه ولي نفسه انتفاء ولاية الوصي عنه وأما عبد محمد فلان البلوغ عن عقل مخرج له من أن يكون مولى عليه ونهت له الولاية على نفسه (الأنرى) ان معنى النظر له امتنع ثبوت أحد الحكمين وهو ثبوت الولاية له في التصرفات بنفسه ولا يتحقق مثل ذلك النظر في إبقاء ولاية الولي عليه ثم قد بينا أن تأثير السفه كتأثير الهرل ولا أثر للهرل في اثبات الولاية عليه للوصي وللهرل تأثير في ابطال تصرفه فلهذا لا يجوز تصرف الوصي عليه الا أن يأمره الحاكم بذلك فينفذ يقوم هو في التصرف له مقام القاضي ومعلوم أن القاضي اذا حجر عليه لا يتركه لموت جوعا ولكن يتصرف له فيما يحتاج اليه وربما لا يتمكن من مباشرة ذلك بنفسه لكثرة أشغاله فلا بد من أن يقيم غيره فيه مقامه والثاني أن السفية اذا اعتق مملوكا له نفذ عنه بخلاف الذي لم يبلغ لما بينا ان تأثير السفه كتأثير الهرل ثم في قول محمد وهو قول أبي يوسف الاول على العبد أن يسمى في قيمته وفي قول أبي يوسف الآخر ليس عليه السعاية في قيمته لانه لو سعى انما يسعى لمعتقه والمتق لا تلزمه السعاية قط حتى معتقه بحال انما تلزمه السعاية لحق غيره والثاني ان تأثير السفه كتأثير الهرل ومن اعتق مملوكه هازلا لا تلزمه السعاية في قيمته فهذا قياسه وجه قول محمد رحمه الله أن الحجر على السفية لمعنى النظر له فيكون بمنزلة الحجر على المريض لاجل النظر لغرمائه وورثته ثم هناك اذا اعتق عبدا وجب عليه السعاية لغرمائه أو في ثلثي قيمته لورثته اذا لم يكن عليه دين ولا مال سواء لأن رد المتق واجب لمعنى النظر وقد تمدد رده عليه فيكون الرد بإيجاب السعاية فها أيضا رد المتق واجب لمعنى النظر وقد تمدد رجعيته فيكون الرد بإيجاب السعاية فها أيضا واجب لمعنى النظر له وقد تمدد رده فكان الرد بإيجاب السعاية وقد بينا أن معنى النظر له في حكم الحجر بمنزلة النظر للمسلمين في الحجر بسبب الدين فكذلك في حكم السعاية والثالث ان الذي لم يبلغ اذا دبر عبده لا يصح تذييره وهذا السفية اذا دبر عبده جاز تذييره لان التذيير يوجب حق المتق للبدير فيعتبر بحقيقة المتق الا أن

هناك تجب عليه السعاية في قيمته وهنا لا تجب الا بعد صحة التدير في مال مملوك له يستخدمه  
ولا يمكن ايجاب نقصان التدير عليه لانه لا يبقى على ملكه والمولى لا يستوجب على مملوكه  
دينا تدير ايجاب النقصان عليه (ألا ترى) انه لو دبر عبده بمال وقبلة العبد كان التدير  
صحيحا ولا يجب الدال بخلاف ما اذا كاتبه أو أعتقه على مال فان مات للمولى قبل أن يؤنس منه  
الرشد سمي النلام في قيمته مدبرا لان موت المولى عتق فكأنه أعتقه في حياته فعليه السعاية  
في قيمته وانما لا فاه المقت وهو مدبر يدمي في قيمته مدبرا (ألا ترى) أن مصلحا لو دبر عبدا  
له في صحته ثم مات وعليه دين يحيط بقيمته أن على العبد أن يدمي في قيمته مدبرا لفرمائه  
فهذا مثله وكذا لو أعتقه بعد التدير نفذ عتقه وعليه السعاية في قيمته لما قلنا والرابع أن وصايا  
التي لم يبلغ لا تكون صحيحة والذي بلغ مفسدا اذا أوصى بوصايا فالقياس فيه كذلك أنها باطلة  
بمثلة تبرعته في حياته ولكنا نستحسن أن ما وافق الحق وما يتقرب به الى الله تعالى وما  
يكون على وجه الفسق من الوصية لا تراثبات ولم يأت بذلك سرف ولا أمر يستعجه المسلمون  
أنه ينفذ ذلك كله من ثلث ماله لان الحجر عليه للمنفى النظر له حتى لا ينفذ ماله فبتلى بالنظر  
الذي هو الموت الاحمر وهذا المنفى لا يوجد في وصاياه لان أو ان وجوبها بعد موته وبمدا  
وقع الاستثناء عن المال في أمر دياه فاذا حصلت وصاياه على وجه يكون فيه نظر منه لا أمر  
أضر به أولا كنساب الثناء الحسن بعد موته لنفسه وجب تنفيذه لان النظر له في تنفيذ هذه  
الوصايا والتدير من هذه الجملة فينتق به بعد الموت لهذا وكان ينبغي أن لا يجب على المدبر السعاية  
ولكنه أوجب السعاية لما فيه من معنى ابطال المالية فكلام أبي يوسف يتضح في هذا الفصل ثم  
العلماء رحمهم الله اختلفوا في وصية التي لم يبلغ أهل المدينة رحمهم الله يجوزون من وصاياه ما وافق  
الحق وبه أخذ الشافعي رحمه الله على ماسينته في كتاب الوصايا وقد جاءت فيه الآثار حتى روى  
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجاز وصية غلام يفاع وفي رواية يافع وهو المرافق وأن شريحا  
رحمه الله مثل عن وصية غلام لم يبلغ فقال ان أصاب الوصية فهو جائز وهكذا نقل عن الشافعي رحمه  
الله قال هذا الذي بلغ وصار مخاطبا بالأحكام أقوى من حال الذي لم يبلغ اختلف العلماء في وصية  
التي لم يبلغ يكون اتفاقا منهم في وصية السفيه انه اذا وافق الحق وجب تنفيذه فهذا وجه آخر  
للاستحسان ثم الحاصل أن السفيه لا يحمل كالحزل في جميع التصرفات ولا كالصبا ولا كالمرض  
ولكن الحجر به لمنه النظر له فالمعتبر فيه توفر النظر عليه وبحقه يلحق ببعض هذه الاصول



في كل حادثة فان حادثة جارية بولد فادعاء ثبت نسبته منه وكان الولد حرا لاسبيل عليه والجارية  
أم ولده فان مات كانت حرة لاسبيل عليها لان توفر النظر في الحانة بالمصالح في حكم  
الاستيلاء فانه يحتاج الى ذلك لابقاء دله وصيانة مائه ويلحق في هذا الحكم بالمرضى المديون  
اذا ادعى نسب ولد جاريته كاد هو في ذلك كالصحيح حتى أنها تمتق من جميع ماله بمرته ولا  
تسمى هي ولا ولدها في شيء لان حقه مقدم على حق غرمائه بخلاف ما لو أعتقها ولو لم يكن  
مها ولد وقال هذه أم ولد كانت بمنزلة أم الولد بقدر على بيعها فان ماتت ست في جميع قيمتها  
بمنزلة المريض اذا قال لجاريته وليس معها ولد هذه أم ولدي وهذا لانه اذا كان معها ولد  
اثبت نسب الولد بمنزلة الشاهد لها في ابطال حق الغير فكذلك في دفع حكم الحجر عن  
تصرفه بخلاف ما اذا لم يكن معها ولد فانه لا شاهد له ها فافتراره لما بحق العتق بمنزلة اقراره  
بحقيقة الحرية فلا يقدر على بيعها بعد ذلك ويسمى في قيمتها بعد موته كما لو أعتقها ولو كان له  
عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد لمثله فهو ابيه يمتق ويسمى في قيمته لانه  
أصل الملقوق ولما لم يكن في ملكه كانت دعواه دعوى تحرير فيكون كالاتق (ألا ترى)  
أن المريض المديون اذا قال لعبد لم يولد في ملكه هذا ابني عتق وسمي في قيمته ولو اشترى  
هذا المحجور عليه ابنة وهو معروف وقبضه كان شراؤه فاسدا ويعتق الغلام حين قبضه ويجعل  
في هذا الحكم بمنزلة شراء المكره فثبت له الملك بالتبض ويعتق عليه لانه ملك ابنة ثم يسمى  
في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء من ذلك لانه وان ملكه بالتبض  
فالتزام الثمن أو القيمة بالمقدمته غير صحيح لما في ذلك من الضرر عليه وهو في هذا الحكم  
ملحق بالصبي واذا لم يجب على المحجور شيء لا يسلم له أيضا شيء من سيانيته فتكون السباية  
الواجبة على البعد للبائع ولو وهب له ابنة المروء أو وهب له غلام قبضه وادعى انه ابنة  
فانه يمتق ويلزمه السباية في قيمته بمنزلة ما لو أعتقه (ألا ترى) أن المريض المديون لو وهب  
له ابنة المروء أو وهب له غلام في مرضه فادعى انه ابنة ثم ماتت سعى الغلام في قيمته  
لنرمائه ولو أن هذا الذي بلغ مفسدا زوج امرأة جار نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه  
والى مهر مثلها فيلزمه اقلهما وبطل الفضل عن مهر مثلها مما سعى وهو في ذلك كالمرضى  
المديون فان الزوج من حوائجه ومن ضرورة صحة النكاح وجوب مقدار مهر المثل فأما  
الزيادة على ذلك فالتزام بالنسبة ولا نظر له في هذا الالتزام فلا ثبت هذه الزيادة كالمرضى

إذا تزوج امرأة بأكثر من صدق مثلاً يلزمه من المسمى مقدار مهر مثلها فإذا طلقها قبل  
الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لأن التسمية صحيحة في مقدار مهر النكاح وتنصف  
المقروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالصواب وكذلك لو تزوج أربع نسوة أو تزوج  
كل يوم واحدة سم طلقها وبهذا يحتج أبو حنيفة رحمه الله أنه لا فائدة في الطهر عليه لأنه  
لا يند باب اتلاف المال عليه وأنه ينفق ماله بهذا الطريق إذا اعجز عن اتلافه بطريق البيع  
والهبة وهو يكتسب المحرم في البر والاحسان والمزمة في التزوج والطلاق قال عليه الصلاة  
والسلام لمن الله كل ذواق طلاق ولو حلف بالله أو نذر نذورا من هدى أو صدقة لم ينفذه  
القاضي شيئا من ذلك ولم يدعه يكفر أيمانه بذلك لأنه حجه عن التصرف في ماله فيما يرجع إلى  
الاتلاف ولو لم يعمه ذلك إذا أوجب على نفسه لم يحصل المقصود بالحجر لأنه يسر عليه النذر  
بالتصدق بجميع ماله ثم عليه أن يصوم لكل عین حنت فيها ثلاثة أيام متتابعات وإن كان هو  
مالك الكمال لأن يده مقصورة عن ماله فهو بمنزلة ابن السبيل المنقطع عن ماله وبمنزلة من يكون ماله  
دينا على السان أو غصبا في يده وهو يأبى أن يمطيه فله أن يكفر بالصوم كذلك هنا ولو ظاهر  
هذا المفسد من امرأته صبح ظهاره كما يصح طلاقه ويجزئه الصوم في ذلك لتقصير يده عن  
ماله بمنزلة من كان ماله غائبا عنه فإن قيل هناك لو كان في ماله عي لم يجز له أن يكفر بالصوم  
قلنا لا لأن هناك يقدر على اعتاقه عن ظهاره وإن لم يكن في يده وهنا لا يقدر على ذلك لأنه لو  
أعتق عبده وجب على المبد السعاية في قيمته ومع وجوب السعاية عليه لا يجوز عتقه عن الظهار  
(الآثر) إن مريضا مصلحا لو أعتق عبده عن ظهاره أو قتله وعليه دين مستغرق ثم مات  
سمى الملام في قيمته ولم يجز عن الكفارة للسعاية التي وجبت فلها أو جبننا عليه صوم شهرين  
متتابعين في كفارة الظهار والقتل فإن قيل كان ينبغي أن ينفذ اعتاقه من غير سعاية لأن هذا مما  
يقرب به إلى ربه ويسقط به الواجب عن ذمته لظفر له في تنفيذه قلنا لو فسخ عليه هذا الباب  
لكان إذا شاء أريدت عبدا من عبده وقيل له أن عتقك لا يجوز إلا بالسعاية ظاهر من أمرائه  
ثم أعتق بعد ذلك العبد أو حلف بيمين وحنث فيها ثم أعتق ذلك فيحصل له مقصوده من  
التبذير بهذا الطريق لأنه يصير بعد هذا العتق بمنزلة من لم يظهر فلزجره عن هذا المقصد  
أو جبننا السعاية على العبد إذا أعتقه وعينا عليه التكفير بالصوم فإن صام المفسد أحد الشهرين ثم  
صار مصلحا لم يجزه إلا العتق بمنزلة مفسر أيسر لأنه كان مفسرا ابتداء وقد وصلت يده إلى المال

قبل سقوط الكفارة عنه بالصوم فليبه التكبير بالمال وأما ما وجب على المفسد من أسر أوجهه  
 الله تعالى من زكاة ماله أو حجة الاسلام أو غير ذلك فهو والمصلح فيه سواء لانه مخاطب  
 وإن كان مفسدا وبسبب الفساد لا يستحق النظر في اسقاط شيء من حقوق الشرع عنه بمنزلة  
 الفاسق الذي تصرف في أداء بعض الفرائض لا يستحق به التخفيف في حكم الخطاب وهذا بخلاف  
 ما أوجهه على نفسه لا فيما أوجهه على نفسه بسبب التزامه فيمكن فيه معنى التنبير فيما يرجع  
 الى الدنيا وإن كان فيه معنى النظر له في الآخرة كما في مباشرة التصديق فأما فيما أوجب الله  
 تعالى عليه فلا يتوهم معنى التنبير فهو والمصلح فيه سواء وينبغي لنا أن ننفذ له ما أوجب الله  
 تعالى عليه من ذلك إذا طلبه من أداء زكاة ماله ولكن لا يدفع المال اليه ويحلى بينه وبينه لانه  
 يصرفه الى شرباته نفسه ولكن لا يحلى بينه وبين ذلك حتى يعطيه المساكين بمحض من أمينه  
 لان الواجب عليه الايتاء وهو عبارة عن فعل هو عبادة ولا يحصل ذلك الا بينه فلهذا يدفع  
 المال اليه ليعطيه المساكين من زكاته بمحض من أمينه وكذلك ان طلب من القاضي مالا يصل  
 به قرابته الذي يجبر على تفتيم اجابة الى ذلك لان وجوب تفتيمه عليه يكون شرعا لا بسبب  
 من جهته ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفعه بنفسه الى ذوى الرحم المحرم منه لانه لا  
 حاجة الى فعله وبينه حتى ان من له الحق اذا ظفر بمجنس حقه من ماله كان له أن يأخذه فكذلك  
 القاضي يعينه على ذلك بالدفع اليه ولكن لا ينبغي للقاضي أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم  
 البيينة على القرابة وعسرة القرائب لان اقراره بذلك بمنزلة الاقرار له بدين على نفسه فلا  
 يكون ملزما اياه شيئا الا في الوالد فانها اذا تصادقا على النسب قبل قولهما فيه كل واحد منهما  
 في تصديق صاحبه بقر على نفسه بالنسب وقد بينا ان السفة لا يؤثر في المنع من الاقرار  
 بالنسب لان ذلك من حوائجه ولكن لا يعتبر قوله في عسرة القرائب حتى يعرف أنه كذلك  
 كما في عسرة سائر الاقارب وكذلك يقبل اقراره بالزوجية لانه يملك انشاء الزوج فيملك  
 الاقرار به ويجب لها مقدار مهر مثلها ويعطيه القاضي ذلك لان وجوب ذلك حكما لصحة  
 السكاح وان كان قد مضى بعد اقراره أشهر ثم أقر انه كان فرض عليه ثقة في أول تلك  
 الشهور لم يصدق على ما مضى من ذلك لان هذا منه اقرار بالدين لها فان نفقتها الزوجة في  
 الزمان الماضي لا نصير ديننا الا بقضاء القاضي واقراره لها بالدين باطل وان أراد أن يبيع  
 حجة الاسلام لم يمنع منها لانها تلزمه شرعا من غير صنع من جهته فلا يتوهم معنى التنبير فيه

ثم لا يمنع من اداء ما لزمه شرعا ويعطى ما يحتاج اليه كالزاد والراحلة لان ذلك من أصول  
حوادثه وان اراد عمرة واحدة لم يمنع منها أيضا استحسانا وفي القياس لا يعطى ثقة السفر  
لذلك لان العمرة عندنا تقطوع كما لو اراد الخروج للحج تقطوعا بعمدة ما حجب حجة الاسلام ولكنه  
استحسن لاختلاف العلماء في فريضة العمرة وتعارض الاخبار في ذلك ولظاهر قوله تعالى  
وأما الحاج المدة لله فهذا منه أخذ بالاحتياط في أمر الدين وهو من جملة الظاهر ليس من  
التبذير في شيء وان اراد أن يقرن عمرة وحجبا وسوق بدنة لم يمنع من ذلك لان القرآن  
فضل عندنا واذا لم يكن هو ممنوعا من انشاء سفر لاداء كل واحد من النسكين فلا يمنع  
من الجمع بينهما في سفر أولي ثم التارن يلزمه هدى ويجزيه فيه الشاة عندنا ولكن البدنة فيه  
أفضل وقد اختلف العلماء من السلف في ذلك فكان ابن عمر رضي الله عنه يقول لا يجزيه الا  
بقرة أو جزور فهو حين ساق البدنة قد قصد به التحرز عن موضع الخلاف وأخذ بالاحتياط  
في أمر الدين وأراد أن يكون فله أقرب الى موافقة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم  
يكن في سوق البدنة من معنى الفساد شيء فان اراد الخروج لاداء ذلك نظر الحاكم الى ثقة  
من يريد الخروج الى مكة فيدفع اليه ما يكفي المحجور عليه للكرام والنفقة والهدى فيبلى  
ذلك الرجل النفقة عليه وما اراد من الهدى وغيره بأمر المحجور عليه ولا يدفع الى المحجور  
عليه شيئا من ذلك المال مخافة أن يتلقه في شهوات نفسه ثم يقول ضائع مني فأعطوني مثله وهذا  
لانه في حالة الحضر كان ماله في يده وليه ينفق عليه منه بحسب حاجته واذا ولاه القاضي ذلك  
كان هو بمنزلة وليه في الهدى ولا بد من اعتبار أمره ونيتهمنى القرية فلما أن مباشره أولى  
بأمره أو يدفع اليه ليأمره بحضرة ما يحق عليه مباشرته فان اصطاد في احرامه صيدا أو خلق  
رأسه من أذى أو صنع شيئا يجب فيه الصوم أمره بأن يصوم لذلك ولم يبط من ماله لما صنع  
شيئا لان وجوب هذا بسبب من جهته وأصل ذلك السبب جنائية فلا يستحق باعتبار النظر  
فيؤمر بالصوم لذلك حتى يكون ذلك زجرا عن السفه فان رأى الحاكم أن يأمر الرجل أن  
اتبلى بأدى في رأسه أو أصابه وجع احتاج فيه الى لبس قميص أو غير ذلك أن يذبح عنه أو  
يتصدق لم يكن بهذا بأس لان هذا من النظر له عند حاجته ولهذا جوز الشرع ذلك للمضطر  
فلا بأس بأن ينظر القاضي له في ذلك فيأمره بالاداء من ماله عند حاجته ولكن لا يفعله الوكيل  
الا بأمر المحجور عليه لمعنى القرية فيه فان الولاية التابعة عليه لوليه لم تكن باختياره والمباداة

لاتأدى بمثل هذه الولاية فلا بد من أمره وينته لتحقيق معنى القرية وإن تطيب المحجور في إحرامه بطيب كثير أو قبل للشهوة أو صنع ما يلزمه فيه الدم أو الطام مما لا يجوز فيه الصوم فهذا لازم له يؤدي إذا صار مصلحا ولا يؤدي عنه في حال فساده وأنه لزمه لأنه مخاطب ولكن سبب هذا الالتزام منه فلا يؤدي من ماله في حال فساده بل يتأخر إلى أن يصير مصلحا بمنزلة المسر الذي لا يجد شيئا إذا صنع ذلك أو هو بمنزلة العبد المأذون في الإحرام من جهة مولاه إذا فعل شيئا من ذلك وهذا لأنه لو أدى عنه الحاكم هذا فعله في كل يوم مرة فينفى ماله فيه وكذلك لو جامع امرأته بعد ما وقف بعرفة فطهر بدنه يتأخر إلى أن يصير مصلحا وإن جامعها قبل أن يقف بعرفة لم يمنع نفقة للضي في إحرامه إلى ذلك لأنه يحتاج إلى ذلك التحال من الإحرام ولا يمنع نفقة الدود من عام قابل للقضاء لأن ذلك لازم عليه شرعا ويمنع من الكفارة لأن وجوب ذلك بسبب من جهته وفي هذا السبب من الفساد مالا يخفى والعمرة في هذا كالحج (ألا ترى) أن المرأة ليس لها أن تخرج غير حجة الإسلام إلا باذن زوجها فإذا خرجت لحجة الإسلام ثم جردت في إحرامها مطاوعة أو مكرهة مضت في الحج القاسد ولم يمنع من الدود للقضاء مع المحرم فإذا كانت لا تمنع هي لحق الزوج لم يمنع المحجور من ذلك أيضا لأجل الحجر ولو أن هذا المحجور عليه نفى حجة الإسلام إلا طواف الزيارة ثم رجع إلى أهله ولم يطف طواف الصدر فإنه يطلق له نفقة الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج لأنه محرم على النساء ما لم يطف للزيارة فالرجوع للطواف من أصول حوائجه لأنه محتاج إليه للتحال ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه أن لا ينفق عليه راجعا حتى يحضره ويطوف بالبيت لأنه لسفهه وبما يرجع ولا يطوف ثم يطلب النفقة سريرة أخرى وهكذا يفعل ذلك في كل مرة حتى ينفى ماله فلازجر عن ذلك لا ينفق عليه راجعا حتى يطوف بالبيت يحضره وإن طاف جنباً ثم رجع إلى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع للطواف لأنه تحال للطواف مع الجنابة ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاء لطواف الصدر يؤدهما إذا صلح لآتي وجوبهما كان بسبب من جهته وذلك السبب من الغشيان يعني طواف الزيارة جنباً وترك طواف الصدر من غير عذر وإن أحصر في حجة الإسلام فإنه ينفى للذي أعطى نفقته أن يبعث بهدي فيحل به لما يبدأ أن التحلل بالهدي من أصول حوائجه وماله ممدد لذلك (ألا ترى) أن العبد إذا حج باذن مولاه فأحصر وجب على مولاه أن يبعث بهدي ليحل

به ولو ان هذا المحجور أحرم بحجة تطوعا لم ينفق عليه في قضائها نفقة السفر لانه التزم بسبب  
بأثره ولكن يحمل من النفقة ما يكتبه في منزله لانه مستحق لذلك اذا أقام في منزله ولم يحرم  
بالهجر ولا يمنع ذلك بسبب احرامه ولا يزداد له على ذلك ما يحتاج في السفر من زيادة النفقة والراحلة  
ثم يقال له ان شئت فالخرج ماشيا (ألا ترى) انه لو قل انطوني من مالي شيئا أنصدق به لم  
يمط ذلك فالذي يخرج بالهجر تطوعا في المني متمسك لزيادة على مقدار نفقه في منزله ليتقرب  
به الى ربه فلا يمطى ذلك وان كان موسرا كثير المال وقد كان الحاكم يوسع عليه في منزله  
بذلك فكان فيما يمطيه من النفقة فضل عن قوته فقال اما انكارى بذلك وأفق على تنسي  
بالمروف أطلق له ذلك من غير أن يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى نفقة يشتمها عليه على  
ما أراد لان هذا التدبير دليل الرشد والصالح وفيه نظر له فلا يمنه القاضي منه فان لم يقدر  
على الخروج ماشيا ومكث حراما فطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك ضرورة بخلاف عليه  
من ذلك مرضا أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة أن ينفق عليه من ماله حتى يقضى  
احرامه ويرجع لان إيفاء ماله لتوفير النظر له لا للاضرار به ومن بالنظر هنا له أن يمطى  
له ما يحتاج اليه لاداء ما التزمه حتى يخرج من احرامه وكذلك لو أحصر في احرام التطوع  
لم يبعث الهدى عنه لانه بأثره بسبب التزيم باختياره الا أن يشاء أن يبعث بهدى من نفقته  
وان شاء ذلك لا يمنع منه لانه من باب النظر وحسن التدبير فان لم يكن في نفقته ما يقدر على  
أن يبعث بذلك منه تركه على حاله حتى تأتى الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث عنه بهدى  
من ماله يحمل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله لان الحرج عليه لصيانة ماله  
فالمقصود اصلاح نفسه فينظر في كل شيء من ذلك الى ما يصلحه ويصلح ماله فاذا بلغت المرأة  
مفسدة فاختلعت من زوجها جاز الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يستمد وجوب القبول  
لا وجوب القبول وقد تحقق القبول منها وكان الزوج على طلاقها بقبولها الجدل فاذا ثبت  
وقوع الطلاق لوجود الشرط ولم يلزمها المال وان صارت مصلحة لانها التزمت المال لا بعوض  
هو مال ولا لمنفعة ظاهرة لها في ذلك فكان النظر في أن يحمل هذه كالصغيرة في هذا الحكم  
لا كالأريضة فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك المال فهو بمالك وجنتها لان وقوع الطلاق  
باللفظ الصريح لا بوجوب اليقونة الا عند وجوب البذل ولم يجب البذل هنا بخلاف ما اذا  
كان بلفظ الخلع فان مقتضى لفظ الخلع اليقونة وقد قررنا هذا الفرق في حق الصغيرة في

كتاب الطلاق وهذا بخلاف الامة التي يسلطها زوجها تطليقة على ألف درهم وقد كان دخل  
 بها فان الطلاق هناك بائن لان قبول الامة المال صحيح في حقها حتى يلزمها المال اذا اعتقت  
 فلوجب المال في ذمتها كان الطلاق بائنا وفي المفسدة والصغيرة المال لا يجب بقبولها أصلا  
 حتى اذا كانت الامة مع رقها مفسدة ممن لو كانت حرة لم يجز أمرها في مالها كان الطلاق  
 رجبيا لان التزامها المال لم يصح في حق نفسها حتى لا يلزمها المال اذا اعتقت ولو أن غلاما  
 أدرك مفسدا فلم يرفع أمره الى القاضي حتى ناع شيئا من تركه والده وأمر بديون ووهب  
 هبات ونصدق بصدقات ثم رفع أمره الى القاضي فانه يبطال جميع ذلك وهو محجور عليه وان  
 لم يحجر عليه القاضي وهذا قول محمد رحمه الله فأما عند أبي يوسف رحمه الله فهذا كله صحيح  
 منه ما لم يحجر عليه القاضي واستدل محمد على أبي يوسف بمنع المال منه فان الوصي لا يدفع اليه  
 ولو لم يكن محجورا عليه قبل حجر القاضي لما منع المال منه ومن يقول لا يدفع اليه ماله لم  
 يكن محجورا عليه قبل حجر القاضي لما منع ويكون تصرفه جائزا فقد دخل فيما قال الذين  
 لم يروا الحجر شيئا فأما احتجنا عليهم الا بهذا ولم يكن بين هذا القائل وبينهم افتراق في رد  
 الآية بنى قوله تعالى فان آتسمت منهم رشدا فادفوا اليهم أموالهم فأما عرض في هذا الكلام  
 لاني حنيفة ومن قال بقوله رحمهم الله قال رحمه الله وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول انه  
 في هذه الكلمات جاوز حد نفسه ولم يراع حق الاستناد ولا اجل هذا لم يبارك له فيه حتى لم  
 يكثر له تربيته في هذا الكتاب ولا في كتاب الوقف ولو كان أبو حنيفة رحمه الله في الأحياء  
 لدمر عليه وكل مجرى في الخلائس فان كان هذا المفسد قبض فمن ما باع ببينة ثم رفع ذلك  
 الى القاضي فانه ينظر فيه فان رأى ما باع به رغبة أجازته وان كان الثمن قائما جاز بإجازته وان  
 كان ضاع في يده لم يجزه القاضي لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وللقاضي أن  
 يأذن للسفيه في التجارة اذا رآه أهلا لذلك فكذلك له أن يجز تصرفه واذا رأى النظر فيه فان  
 كان الثمن قائما بمينه والبيع بيع رغبة فلنظر في اجازته فاذا ضاع الثمن في يده فلا ينظر له في  
 هذه الاجازة لانه ان أجازته زال ملكه عن العين من غير عوض يسلم له في الحال فان اجازة  
 البيع اجازة منه قبض الثمن بمنزلة ما لو باع الفضولي مال انسان وقبض الثمن وهلك في يده  
 ثم أجاز المالك البيع كان ذلك اجازة منه قبض الثمن حتى لا يرجع على واحد منهما بشئ فهذا  
 كذلك فادام يسلم له بعد الاجازة شئ لم يكن في الاجازة نظر له فلا يشتمل القاضي به ولا يكون

للمشتري على الثمن الذي ضاع في يد المفسد سبيل لأن قبضه كان بتسليم منه وتسلطه إياه على  
 ذلك فلا يدخل به المقبوض في ضمانه وهو في هذا كالتى لم يبلغ وكذلك أن كان قبض الثمن  
 يدفع المشتري إليه فاستهاكه بين يدي الشهود ثم رفع إلى القاضي فانه يقض يمينه ولا يلزم  
 المحجور من الثمن شيء وهذا على قول محمد رحمه الله فأما عند أبي يوسف رحمه الله فيكون هو  
 ضامنا لما استهلك من الثمن والقاضي أن يحجز البيع أن رأى النظر فيه وأصله في الصبي المحجور  
 عليه إذا استهلك الوديعة أو استهلك شيئا اشتراه وإن كان المحجور حين قبض الثمن أشفقه على  
 نفسه نفقة مثله في تلك المدة أو حج به حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله أو صنع فيه شيئا مما  
 كان على القاضي أن يصنعه عند طلبه ثم دفع إليه نظر فيه فإن كان البيع فيه رغبة فأن كانت قيمته  
 مثل الثمن الذي أخذه أجاز البيع وإبراء المشتري من الثمن لأن هذا التصرف لم يتمكن فيه  
 من معنى الفساد شيء فانه لو طلبه من القاضي وجب عليه أن يجيبه إلى ذلك فإن باشر بنفسه  
 كان على القاضي أن يشفه لأن الحجر لم يمت الفساد فبقيا لافساد فيه هو كبيره والنظر له في  
 تنفيذ هذا التصرف لانه لا يمكنه أن يرفع الامر إلى القاضي في كل حاجة وفي كل وقت لما  
 فيه من الحرج البين عليه وإن كان في تصرفه محاباة فأبطل القاضي ذلك لم يبطل الثمن  
 عن المحجور عليه ولكن القاضي يقضيه من ماله لانه لا فساد فيما صرف المال إليه من حوائجه  
 وفيما لا فساد فيه هو كالرشد فيصير المقبوض ديناً عليه يصرفه له في حاجته وعلى القاضي أن يقضيه  
 من ماله إلا أن يرى أن المحجور عليه لو استقرض من رجل مالا فقضى به مهر مثل المرأة  
 تقضى للقاضي المقرض من ماله فإن كان استقرضه لمهلك ثم استهلكه في بعض حاجته لم يكن  
 للمقرض عليه شيء له حال فساد ولا بعد ذلك لانه صرف المال إلى وجه التبذير والفساد  
 وهو كان محجورا عن ذلك فيكون فيه بمنزلة الذي لم يبلغ فأما ما صرفه إلى مهر مثل امرأته  
 فأنما صرفه إلى ما فيه نظر له وهو اسقاط الصداق عن ذمته وربما كان محبوبا فيه أو كانت  
 المرأة تمنع نفسها منه لذلك فيصير ذلك ديناً عليه ويوضحه أن القرض ممنوع من دفع مال  
 نفسه إليه ليصرفه إلى تبذيره لأن فيه إغارة له على الفساد فيكون مضيا ماله بذلك وهو  
 مندوب إلى أن يقرضه ليصرفه إلى مهر مثل امرأته فلا يكون به مضيا ماله ولو استقرض  
 مالا فأشفقه على نفسه نفقة مثله ولم يكن القاضي أشفق عليه في تلك المدة أجاز ذلك له وقضاء  
 من ماله لانه لا فساد فيما صنعه وإن كان أشفقه بأسراف حسب القاضي للمقرض من ذلك



مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاء من ماله وأبطل الزيادة على ذلك لأن في مقدّر نفقة مثله لافساد وفيما زاد على ذلك معنى الفساد والاسراف وإنما جعل هو كالذي لم يبلغ فيما فيه الفساد فأنافى مالا فساد فيه فهو كالرشيد (ألا ترى) أنه لو أقر على نفسه بالاسباب الموجبة للمقوبة كان مؤاخذاً بذلك لأنه لافساد في أقراره وإنما به يحصل التطهير لنفسه وآثر عتوبة الدنيا على عتوبة الآخرة وهو نظير أحد الورثة إذا أسرف في جهة من الميت وكفنه فإنه يحسب من أصل التركة مقدار جهاز مثله وما زاد على ذلك مما فيه اسراف يكون محسوباً عليه دون سائر الورثة ولو أودعه رجل مالا فآقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك ولم يلزمه بهذا الأقرار شيء أبداً لأن أقراره غير ملزم إياه المأل وهو فيه كالذي لم يبلغ مادام محجوراً عليه فإن صلح سئل عما أقرب به في حال فسادته فإن أقر أنه قد كان استهلكه في حال فسادته لم يلزمه ذلك أيضاً لأن الثابت بأقراره كالثابت باليمين والمعاينة ولو عايناه استهلك الوديمة في حال فسادته لم يكن ضامناً أبداً في قول محمد رحمه الله أما في قول أبي يوسف رحمه الله هو ضامن فكذلك هنا وأصل الخلاف في الذي لم يبلغ إذا أودعه رجل مالا واستهلكه وعلل في هذا بما علل به هناك فقال لأن رب المال هو الذي سلطه على ماله حين دفعه إليه وإذا أودع المحجور عليه غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلة لأن الحجر في الأموال لا يتحقق فالأموال حسية تحمقها بوجودها وأصله في الصبي إذا أودع غلاماً أو جارية فقتله قال فإن أقر المحجور بذلك لم يلزمه مادام محجوراً عليه لأن قوله هدر في التزام المال بنفسه أو الإضرار على عاقلة فإن صلح فيسئل عما كان أقرب به فإن أقر به في حال صلاحه أخذت منه القيمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه لأن بأقراره في حال صلاحه يظهر هذا الفعل في حقه ويكون بمنزلة الظاهر بالمعاينة في حقه وهو لم يظهر في حق عاقلة لكونه منهم في حقهم فتكون القيمة عليه في ماله مؤجلاً لأنها وجبت بفعل القتل وابتداء الاجل من حين يقضى عليه لانه صار ديناً الآن والاجل يكون في الدين وهذا بخلاف الصبي فإنه غير محط ولا يلزمه من الدية شيء من موجب جنائته إذا كان عبداً فكذلك إذا كان هو خطأ فهو وإن أقر عند البلوغ فأنما أقر على عاقلة وذلك لا يلزمه شيئاً فأنما المحجور عليه فمخاطب ولو كان قبله عبداً كان هو كالرشيد في موجه فكذلك إذا كان خطأ يكون هو كالرشيد في أن الدية عليه ثم تحمله العاقلة عنه للتخفيف عليه وإذا أقر بعد ما صلح فأنما يظهر بأقراره في حقه دون عاقلة فلماذا كانت القيمة عليه في ماله ولو أقر المحجور

عليه انه اخذ مال رجل بغير أمره فاستهلكه لم يصدق على ذلك لكونه عجورا عن الاقرار  
 بوجوب الدين عليه فان صلح مثل مما كان أمربه فان أمراه كان حقا أخذ به كما لم يسق  
 منه الاقرار في حالة الحجر ولكن أمر بمد ما صلح ابتداء انه استهلك مال وجب بغير أمره  
 وان أنكر أن يكون حقا لم يؤخذ به لانه لا حجير عليه بذلك سوى الاقرار الذي كان منه  
 في حالة الحجر وذلك باطل وكذلك لو قل بمد ما صلح اني قد كنت أقررت وأما عجور  
 على اني استهلك لك ألف درهم قتال رب المال أقررت لي بذلك في حال صلاحك أو  
 قل قد أقررت باني حال فسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك حقا قال قول المقر  
 لانه أضاف الاقرار الى حالة مهودة ثانی صحة اقراره فيكون في الحقيقة منكرا لا مقرا  
 فيجمل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قل بمد ما صلح قد كنت  
 أقررت بذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فانه يتقضى عليه بذلك لان قوله كان ذلك حقا  
 صار مقرا له بوجوب المال الآن فيلزمه القاضي ذلك بهذا الاقرار (ألا ترى) أن الذي  
 لم يبلغ لو أودعه رجل أو أقرضه ما لانم كبير فأمر انه استهلكه في حال صغره وقال رب المال  
 استهلكته بمد الكبير ان القول قول الفلام لانه أضاف استهلاكه الى حالة مهودة ثانی  
 وجوب الضمان عليه فيكون هو منكرا للضمان ولو قال رب المال أما أقرضتك أو أودعتك  
 بمد الكبير فاستهلكته وقال الفلام استهلكته قبل الكبير كان الفلام ضامنا لجميع ذلك لان  
 الفلام بدعي اسناد الابداع والاقرار الى حالة الصغر ليثبت به تسليط اياه على الاستهلاك  
 مطلقا ورب المال منكر لذلك فالقول قوله واذا قبل قوله مع يمينه بقي استهلاكه للمال وهو  
 سبب موجب للضمان عليه في الحال (ألا ترى) أن من ألتف مال انسان وقال ألتفته بأذنك  
 وأنكر صاحب المال ذلك كان القول قوله فهذا مثله واذا بلغت المرأة عجورا عليها لفسادها  
 فزوجت كفوا بغير مثلها أو باقل مما يتقارب الناس فيه فهو جائز لانه لا فساد فيما صنع والحجر  
 بسبب الفساد لا يؤثر فيما لا يؤثر فيه المنزل في جانب الرجل فكذلك في جانبها والنهن اليسير  
 مما لا يستطاع التحرز عنه الا يخرج والمخرج مدفوع ولو زوجت نفسها باقل من مهر مثلها  
 فيما يتقارب الناس فيه ولم يدخل بها قيل لزوجها ان شئت فأتم لها مهر مثلها لان معنى الفساد  
 يتمكن في هذا النوع من الحباة فلا يدلم ذلك للزوج ولكنه يتخير لانه يلزمه زيادة لم يرش  
 بالتزامها فان شاء رضى به والتزمه وان شاء أبى فيفرق بينهما لانه لما كانت لا يتمكن من

استدامة اسمها الا بالمعروف الا بهذه الزيادة فاذا أباهَا كن راضيا بالتفريق بينهما  
وان كان قد دخل بها فليح لها تمام مهر مثلها لان مهر المثل قيمة بضمها مستحق بالدخول  
لشبهة العقد الا اذا تقدمه تسمية صحيحة ولم يوجد ذلك حين تمكن الفساد في تسميتها فكأنها  
زوجت نفسها منه بغير مهر ودخل هو بها فيلزمه تمام مهر مثلها ولا يفرق بينهما لان التفريق  
كان لثقتان عن صدق المثل وقد انعدم حين قضى لها مهر مثلها بالدخول وكذلك ان كان  
الذي تزوجها محجورا عليه فالجواب ما بيننا الا في خصلة واحدة وهو ان كان تزوجها على  
أكثر من مهر مثلها بطل الفضل عن مهر مثلها عن الزوج لان الزام المفسد للزيادة بالتسمية غير  
صحيح فان في التزام ما زاد على مهر مثلها معنى الفساد ثم لا خيار للمرأة في ذلك ان دخل بها  
أولم يدخل بها لان حقها في قيمة البضع وقد سلم لها ذلك وانعدام الرضا منها لتلك البضع  
عليها بدون هذه الزيادة لا يمنع لزوم النكاح ايها كمالو أكرهت هي ووليها على أن تزوج  
نفسها فلا يلزم مهر مثلها وان كانت تزوجت بمهر مثلها غير كفؤ فرق القاضي بينهما لان طلب  
الكفأة فيه حقها وحق الولي ولم يوجد الرضا من الولي بالندام الكفأة ورضاها بذلك غير  
معتبر في ابطال حقها لما تمكن فيه من معنى الفساد واتباع الهوى فهذا كان لها أن تخاصم  
ويفرق القاضي بينهما لخصومتها وخصومة أوليائها ولو ان غلاما أدرك وهو مصلح قد  
أونس منه الرشد فدفع اليه وصيه أو للقاضي ماله وسلطه عليه ثم أفسد بعد ذلك وصار ممن  
يستحق الحجر فهو محجور عليه وان لم يحجر القاضي عليه وهو قول محمد رحمه الله بمنزلة  
ماله صار معتوها وعند أبي يوسف مالم يحجر عليه القاضي فنصره فانفذه عندهما القاضي يسترد  
المال منه ويجعله في يد وليه كمالو بلغ مفسدا لان اناس الرشد منه شرط لدفع المال اليه  
بالنص فيكون شرطاً لبقاء المال في يده استدلالاً بالنص وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يخرج  
المال من يده لان ما هو شرط ابتداء الشيء لا يكون شرط بقاءه لايجالاة ثم منع المال منه  
باعتبار أثر الصبي وفساده عند البلوغ دليل أثر الصبي فتح المال منه الى أن يزول لان ذلك  
بمرض الزوال فأما فسادُه بعد ما بلغ مصلحا فليس بدليل أثر الصبي فلا يوجب الحيلولة بينه  
وبين ماله لان ذلك جنابة منه ولا تأثير للجنابة في قطع يده عن ماله ولا في قطع لسانه عن  
المال بالنصرف فيه ولو كان باع عبدا ولم يدفعه ولم يقبض منه وهو حال أو مؤجل حتى  
فسد فسادا استحق الحجر به ثم دفع التريم اليه المال فدفعه باطل لان الحجر عليه لمعنى

النظر له عند من يرى الحجر وليس من النظر دفع الثمن اليه بعد ما صار سفيها فهو بمنزلة مالو  
 ماع عبدا وسلمه ولم يقبض منه حتى صار ممتوها الا ان مثله يقبض فكما لا يجوز قبضة  
 للثمن هناك اذا دفعه اليه المشتري كذلك هنا وكذلك لو ان الصبي اذن له وليه في التجارة  
 فباع شيئا ثم حجر عليه وليه قبل قبض الثمن فدفع الثمن اليه المشتري لم يراً بمنزلة مالو كان  
 الولي هو الذي باشر البيع والصبي محجور عليه لان قبض الصبي انما يكون مبرئاً للمشتري  
 اذا تأيد رأيه بالنظام رأى الولي اليه وقد انعدم ذلك بالحجر عليه وهنا قبضة انما كان مبرئاً  
 للمشتري كونه رشيداً حافظاً لاله وقد انعدم ذلك بنفسه وكذلك لو أن رجلاً وكله يبيع عبد  
 له وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسداً من يستحق الحجر عليه قبض الثمن بعد ذلك لم يراً  
 المشتري الا أن يوصله القابض الى الآمر فان أوصله المشتري يرى المشتري بوصول الحق الى  
 مستحقة وان لم يصل الى الآمر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على  
 البائع والآمر فيه ويؤخذ من المشتري الثمن مرة أخرى لان الآمر انما رضى قبضه للثمن  
 باعتبار أنه مصلح حافظ لاله فلا يكون راضياً به بعد ما صار سفيها وهذا كله بخلاف مالو  
 ساء عن قبض الثمن لانه استحق بالبيع قبض الثمن فاستحق المشتري البراءة بتسليم الثمن اليه  
 فلا يبطل استحقاقها نهى الآمر لان ذلك تصرف منه في حق الغير وأما الفساد عند من  
 يرى الحجر به فمضى حكماً حتى يخرج به الفساد من أن يكون مستحقاً لقبض الثمن فيعمل  
 ذلك في حقه وحق المشتري وهذا لان الآمر بالهى قصد الحاق الضرر بهما وليس له هذه  
 الولاية في اثبات الحجر عليه عن القبض بعد ما صار مفسداً دفع الضرر عن الآمر وهذا  
 ضرر لم يرض الآمر بالتزامه فيجب دفعه عنه بخلاف مالو كان الآمر أمره بالبيع والمأمور  
 مفسد فباع وقبض الثمن جاز يبعه وقبضه لانه راض بالتزام ذلك الضرر حين أمره  
 بالبيع وهو كذلك وهو نظير مالو أمر صبياً محجوراً أو ممتوها بمقتل البيع والشراء يبيع  
 له فباعه جاز ولو أمره وهو صحيح المقتل ثم صار ممتوها لم يكن له أن يبيعه ويستوى ان  
 كان الآمر يعلم بفساده أو لم يعلم لان أمره تصرح منه بالرضى بتصرفه على الصفة التي هو  
 عليها ومع الصريح لا ممتبر بيلمه وجهه لان ذلك لا يمكن الوقوف عليه ولو باع المفسد  
 متاعه بثمن صالح ولم يقبضه حتى رفع ذلك الى القاضي فانه يحجز البيع وينهى المشتري عن  
 دفع الثمن الى المحجور عليه لان في اجازة البيع نظراً له فانه لو نقضه احتاج الى اعادة مثله

وليس في مباشرته قبض الثمن نظرا له بل فيه تعريض ماله للهلاك فينبغي المشتري عن دفع الثمن اليه لمعنى النظر ويصح ذلك منه لانه بمنزلة الحكم منه في فعل مجتهد فيه فان دفعه بعد ما نهى فضا في يد المحجور عليه لم يبرأ المشتري منه ويجبر على دفع ثمن آخر الى القاضي لان نهيه لما صح صار حق قبض الثمن للقاضي أولا ميتة فدفعه الى المحجور عليه بعد ذلك كدفعه الى اجنبي آخر وكدفع ثمن ما باعه القاضي أو أمينه من ماله الى المحجور عليه ولا خيار للمشتري في ذلك البيع لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نهى القاضي وأساء الادب بمخالفة القاضي فيما خاطبه به فلا يستحق لسميه تحقيفا ولا خيارا ولو كان القاضي حين أجاز البيع لم ينه عن دفع الثمن اليه فدفعه اليه فهو جائز لان في اجارة يمه اجارة لدفع الثمن فان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء ومطلق الاذن له في البيع يكون تسليطا على قبض الثمن فكذلك مطلق الاجازة في الانتهاء الا أن يبنى الاسر على وجه فيقول قد أجزت البيع ولا أجزر للمشتري أن يدفع الثمن اليه فاذا قال ذلك فهذا بمنزلة الحكم منه وحكم القاضي بقيد بما قيده به ولو أجاز البيع في الابتداء جملة ثم قال بعد ذلك قد نهيت المشتري أن يدفع الثمن اليه كان نهيه باطلا وكان دفع المشتري الثمن الى المحجور عليه جائزا حتى يبلغه ما قال القاضي في ذلك لانه سلطه على دفع الثمن باجارته البيع جملة ثم نهيه اياه عن دفع الثمن اليه خطاب ناسخ أو منسوخ لحكم الاجازة المطلقة فلا يثبت في حقه حكمه ما لم يعلم به لانه لا يتمكن من العلم به ما لم يبلغه وفي الزامه اياه قبل أن يعلم به اضرار فاذا بلغه ثم أعطاه الثمن لم يبرأ منه لان الناسخ قد وصل اليه فليس له أن يعمل بالنسوخ بعد ما بلغه الناسخ وهذا نظير الناسخ والمنسوخ في خطاب الشرع فانه كان في الصحابة رضوان الله عليهم من شرب الخمر بعد ما نزل تحريمها ولم يعاتب على ذلك لانه لم يبلغه الناسخ وفي قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ومن أعلمه بذلك وكان خبره حقا فهو اعلام لان على قول من يرى الخمر خبر الواحد في المعاملات حجة سواء كان ملتزما أو غير ملتزم كان الخبر رسولا أو لم يكن فاستقاما كان أو عدا لا بعد أن يكون الخبر حقا (ألا ترى) لو أن مفسدا قال له القاضي لع عبدك هذا بالف درهم ولم ينه عن قبض الثمن فباعه وقبض الثمن وضايع عنده كان جائزا ولو قال بهه ولا تقبض الثمن لم يجز قبضه وأجبر المشتري على اتيائه مرة أخرى ولا خيار له في نقض البيع علم بذلك أو لم يعلم ولو أسره بالبيع ولم ينه عن قبض الثمن ثم قال بعد ذلك اذا باع

فلا يقبض الثمن فإني نهيته عن ذلك فله أن يبيع ويقبض الثمن ما لم يلقه نهي القاضي ومعنى  
هذا الاستشهاد ما أشرنا إليه أن الإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء وإذا أدرك اليمين  
مفسدا فحجر القاضي عليه أو لم يحجر فسأل وصيه أن يدفع إليه ماله فدفعه إليه فضاع في يده  
أو أتمقه فالوصي ضامن للمال لأن دفع المال إلى من هو مفسد يكون تضييما له فهو بمنزلة  
ماله طرح الوصي ماله في مهلكة وكذلك لو كان الوصي أودعه المال ابتداء لانه تسليط له  
على اتلافه حين مكبه منه فيكون ذلك من الوصي بمنزلة الاستهلاك للماله وليس هذا كدفع  
الوصي مال يقيم مصلح لم يبلغ إليه ودية أو لبيع به ويشترى به لاضمان عليه إذا ضاع منه  
أو ضيعه لأن الصغير المصلح مأمون على نفسه وماله (ألا ترى) أن للوصي أن يأذن له  
في التجارة فلا يكون دفع المال إلى مثله تضييما له وأما الكبير المفسد فدفع ماله إليه مادام هو  
على فساده يكون تضييما له ولهذا لو أذن له في التجارة وهو عالم بأنه فاسد ولم يؤنس منه  
رشدا لم يحجز أذنه وهذا لانه مأمور بالظر في حق كل واحد منهما والظر في حق الصبي  
المصلح اختباره بالأذن له في التجارة كما قال الله تعالى وإتوا البيتاني والظر في حق الكبير  
المفسد منه من التصرف ومنع المال منه فيكون دفع المال إليه والأذن له في التجارة خلاف  
المأمور به في حقه فلا ينفذ من الوصي (ألا ترى) أن التلأم المصلح للماله لو دفع الأمر إلى  
القاضي وكان ممن يشتري ويبيع ويربح كان الذي بنى للقاضي أن يأذن له في التجارة ولو  
رفع هذا المفسد لم يأذن له في ذلك فذلك اختلاف حال الوصي فيهما ولو أن القاضي أمر  
هذا المفسدان ببيع شيئا من ماله ويشترى به فقبل ذلك جاز وكان هذا اخراجا من القاضي  
له من الحبر وذلك صحيح من القاضي لانه حكم منه في موضع الاجتهاد لينفذ منه ولا ينفذ  
مثله من الوصي لانه ليس له ولاية الحكم فان وهب أو تصدق هذا المفسد بذلك المال لم  
يحجز لأن القاضي إنما دفع الحبر عنه في التجارة خاصة وحكم القاضي بتقيد تنفيذه فحق الحبر  
عليه فيما ليس بتجارة على ما كان قبل هذا الأذن حتى إذا أعتق التلأم سمي التلأم في قيمته  
وان اشترى وباع بما لا يتباين الناس فيه لم يحجز لأن المحاباة ممن لا يملك التبرع بمنزلة الهبة  
وان أذن له في بيع عبد بيمينه أو في شراء عبد بيمينه لم يحجز له أن يشتري ولا أن يبيع إلا  
الذي أذن له فيه خاصة لانه بهذا الأذن ينييه مناب نفسه ولا يرفع الحبر عنه في شيء فانه  
لم يفوض إليه شيئا من التصرف إلى رأيه ولكن رأى فيه رأيه ثم أمره أن ينوب عنه في

مباشرة القصد فلا يكون ذلك دفعا للحجر عنه ولو أذن له في شراء البر وبه خاصة دون  
 ما سواه من التجارات كان مأذونا في التجارات كلها لأن هذا الاذن اطلاق للحجر عنه في  
 التجارة في نوع مفوضا الى رأيه وهو نظير المولى يأذن لعبده في نوع من التجارة يصير  
 مأذونا في التجارات كلها ولو أسره أن يشتري شيئا بعينه لا يصير مأذونا وكذلك الوصى في  
 حق الذي لم يبلغ والبقه فيه أن الفاسد المحجور عليه يقدر على افساد ماله فيما أذن له من التجارة  
 لأن اتلاف المال بطريق التجارات إلى الضرر دون اتلافه بطريق التبرع مثل ما يقدر عليه في  
 غيره فليس في تقييد الاذن بنوع من التجارة معنى النظر بخلاف التبرع فلا يكون فك الحجر  
 عنه في التجارة فكما للحجر عنه في التبرع فإن قال القاضي في السوق بمحض من أهلها أو  
 بمحض من جماعة منهم قد أذنت لهذا في التجارة ولا أجزى له منها الا ما أعلم انه اشترى أو  
 باع بيته فاما ما لا يعلم الا باقراره فإني لا أجزى عليه فالامر على ما قال القاضي من ذلك لأن  
 تقييده فك الحجر عنه بما قيده به يرجع الى النظر له والقاضي مأمور في حق السفه بما يكون  
 فيه توفير النظر عليه ويوضحه ان صحة اقراره بعد انفكاك الحجر عنه باعتبار انه من توابع التجارة  
 وانما يكون نابا اذا لم يصرح فيه بخلاف ما صرح به في أصل تجارته وله ولاية هذا التصريح  
 مع بقاء فك الحجر عنه فلا بد من اعتباره ولو لم يعتبر هذا انما لا يعتبر دفعا للضرر والغرور  
 ممن يسامله وقد اندفع ذلك حين جعل القاضي هذا القيد مشهورا كاشهار الاذن وهذا  
 بخلاف التلام المصلح الذي لم يبلغ يأذن له أبوه أو وصيه في التجارة على هذا الوجه أو البديأذن  
 له مولاه على هذا الوجه حيث لا يلزمهم وما أقرؤا به مثل ما يلزمهم بالبيئة لانه ليس للمولى ولا  
 للمولى ولاية تقييد الاذن بما قيده به مع بقاء أصل الاذن فيلغو بقيده وهذا لأن الاذن  
 للمحجور عليه على وجه النظر وفي التقييد توفير النظر فيستقيم من القاضي وفي حق من كان  
 مأمونا على ماله أو في حق العبد ليس في هذا التقييد معنى التطويل بل هو تقييد غير مفيد لأن  
 الحاجة الى اذن المولى لتعلق ديونه بمالية رقبته ولا فرق في ذلك بين الدين الذي ثبت عليه  
 باقرار أو بالبيئة في حق المولى والفاسد الذي يستحق الحجر عليه كل من كان مضيعا ماله مفسدا  
 له لا ببالي ما صنعه متفعا بالسرف في غير منفعة على جهة المحجون فان كان فاسدا في دينه لا يؤمن  
 عليه من غوره ولا غيره الا أنه حافظ لماله حسن التدبير له لم يستحق الحجر عليه لأن الحجر  
 على قول من يراه لا بقاء المال ولا حاجة اليه في حق الفاسد الذي هو حسن التدبير في ماله انما

الحاجة اليه في حق البذر المثلث لماله ولو أن قاضيا حجر على فاسد يستحق الحجر ثم رفع الى قاض آخر فأطلق عنه الحجر وأجاز ما كان ماع أو اشترى ولم يرحجر الاول شيئا فأبطل حجره جاز اصطلاح هذا لانه الاول لو تحول رأيه فأطلق عنه الحجر جاز فكذلك الثاني وهذا لان نفس الحجر على الشيء مجتهد فيه فانه باطل عند أي حنيفة رحمه الله ونفس القضاء متى كان مجتهدا فيه يوقف على امضاء غيره فاذا أبطله بطل ثم الحجر عليه لم يكن قضاء من القاضي لان القضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه ولم يوجد ذلك اما كان ذلك نظرا منه له وقد رأى الآخر الطر له في الاطلاق عنه فينفذ ذلك منه الا أن يكون شيء من يوعه أو شراؤه المتقدم رفيع الى القاضي الذي يرى الحجر عليه أو الى قاض آخر يرى الحجر فأبطل مبايعانه ثم رفع الى هذا القاضي الآخر فأبطل قضاء الاول وأجاز ما كان أبطله ثم رفع الى قاض آخر يرى الحجر أولا يراه فانه يدعي له أن يميز قضاء الاول باطل ما أبطل من يوعه واشترته وبطل قضاء الثاني فيما أبطله من قضاء الاول لان قضاء الاول حصل في موضع الاجتهاد ففقد ذلك وكان ذلك قضاء تاما بوجود المتقضى له والمتقضى عليه وقضاء القاضي في المجتهدين باء بالاتفاق ثم الابطال من الثاني حصل بخلاف الاجماع لانه أبطل قضاء أجمع المسلمون على نفوذه وقضاء القاضي بخلاف الاجماع باطل فهذا يبطل الثالث قضاء القاضي باطل قضاء الاول ويمضي قضاء الاول باطل ما أبطل من يوعه أو اشترته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

تم الجزء الرابع والمشرون وبليه الجزء الخامس والمشرون وأوله كتاب المأذون



﴿ فهرست الجزء الرابع والعشرين من مبسوط الامام السرخسي ﴾

صحيحة

- ٢ كتاب الاشربة  
٣٥ باب التنزير  
٣٧ باب من طبخ العصير  
٣٨ كتاب الاكراه  
٤٧ باب ما يكره عليه اللصوص غير المتأولين  
٦٢ باب الاكراه على المتق والطلاق والنكاح  
٦٦ باب ما يكره أن يفعله بنفسه أو ماله ٧٢ باب تعدى المامل  
٧٨ باب الاكراه على دفع المال وآخذه ٨٣ باب من الاكراه على الافرار  
٨٥ باب من الاكراه على النكاح والخلع والعتق والصالح عن دم الممد  
٨٨ باب الاكراه على ائزنا والقطع  
٩٣ باب الاكراه على البيع ثم يبيعه المشتري من آخر أو يمتعه  
١٠٠ باب الاكراه على ما يجب به عتق أو طلاق ١٠٥ باب الاكراه على النذر واليمين  
١٠٨ باب الاكراه في الموارج والتأولين ١٠٩ باب ما يخالف المكروه فيه أمر به  
١١٢ باب الاكراه على أن يمتق عبده عن غيره  
١١٩ باب الاكراه على اوديعه وغيرها  
١٢٢ باب الناجئة ١٢٨ باب المهدة في الاكراه  
١٢٩ باب ما يخطر على نال المكروه من غير ما أكره عليه  
١٣٢ باب زيادة المكروه على ما أمر به ١٣٥ باب الخيار في الاكراه  
١٤١ باب الاكراه فيما يوجب لله عليه أن يؤديه اليه ١٤٧ باب الاكراه في الوكالة  
١٥١ باب ما يسمع الرجل في الاكراه وما لا يسمعه  
١٥٥ باب اللعان الذي يقضى به القاضي ثم يبين أنه باطل  
١٥٦ كتاب الحجر